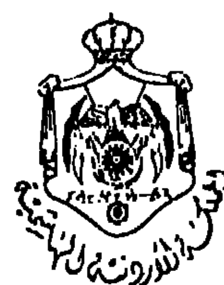


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت "٣٠" جمادي الثاني ١٤١٠هـ . الموافق ٢٧/١/١٩٩٠م .

(العدد ١٢) (المجلد ٢٧)

وجرت مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ على مدار ثلاثة ايام هي (٢٧/٢٨و٣٠/٢/١٩٩٠) وصدرت بثلاثة محاضر المحضر الأول للجلسة (١٢)

جدول الأعمال

١- تلاوة محضر الجلسه السابقه .

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابو تايه بسبب دخوله المدينه الطبية .

٣- تلاوة قرار اللجنه الماليه رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ حول مشروع قانون الموازنه العامه للسنه الماليه ١٩٩٠ .

٤- مناقشة قرار اللجنه الماليه رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ حول مشروع قانون الموازنه للسنه الماليه ١٩٩٠ واقراره .

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسه القادمه .

عينت يوم السبت القادم .

محضر

في تمام الساعه (التاسعة) من صباح يوم (السبت) الموافق ٣٠/الثانية جمادي/١٤١٠هجري الواقع في ١٩٩٠/١/٢٧ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانيه عشرة) من الدوره (العاديه الاولي) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور أمين عام مجلس الأمة بالوكالة عطوفة السيد عدنان بعيون.

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : /

وتغيب بمعذرة من الاعضاء الساده : سعادة الدكتور نايف ابو تايه .

وتغيب عن الجلسه الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١-	دولة السيد مضر بدران	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢-	معالي السيد سالم مساعده	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٣-	معالي السيد مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزيرالخارجية
٤-	معالي السيد عبد المجيد الشريده	وزير التنميه الاجتماعيه
٥-	معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحة
٦-	معالي السيد عبد الرؤوف الروابده	وزير الاشغال العامة والاسكان
٧-	معالي السيد ابراهيم ايوب	وزير النقل والاتصالات
٨-	معالي المهندس عوني المصري	وزير التخطيط

٩-	معالي السيد ابراهيم عز الدين	وزير الاعلام
١٠-	معالي السيد باسل جردانه	وزير المالية
١١-	معالي الدكتور زياد فريز	وزيرالصناعة والتجارة
١٢-	سماحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الدولة للشؤون البرلمانية
١٣-	معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١٤-	معالي المهندس داود خلف	وزير المياه والري
١٥-	معالي السيد نبيل ابو الهدى	وزير التموين
١٦-	معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل
١٧-	معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية
١٨-	معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعة
١٩-	معالي الدكتورخالد الكركي	وزير الثقافة
٢٠-	سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٢١-	معالي الدكتور قسيم عبيدات	وزير العمل
٢٢-	معالي السيد ابراهيم الغبابشه	وزير الشباب
٢٣-	معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والاثار
٢٤-	معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزيرالشؤؤن البلدية والقروية والبيئة

كما حضر قسماً منها سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي العامر .

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ،

النصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسه ،

السيد الامين العام

السيد الأمين العام بالوكالة

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ- طلب معذره مقدم من الدكتور نايف ابو تايه بسبب دخوله المدينه الطبيه .

(٣) تلاوة قرار اللجنه المالية رقم "٢" تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ .

معالي رئيس المجلس — السيد مقرر اللجنة الماليه

السيد المقرر

عبدالله العكايله

"بسم الله الرحمن الرحيم "

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على نبيه الأمين

قرار رقم (٢)

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع قانون الموازنة

العامة للسنة المالية ١٩٩٠

لقد أحال مجلس النواب في جلسته التاسعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٤١٠/٦/١٠هـ ، الموافق ١٩٩٠/١/٦م .

وبناء عليه فقد اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات ، صباحية ومسائية من ٧-١٩٩٠/١/٢٣ - بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبدالله النسور ، وسعادة مقرر اللجنة الدكتور عبدالله العكايله ، وأصحاب السعادة الأعضاء السادة :

حمزه منصور ، أحمد قطيش ، عبد السلام فريحات ، فؤاد الخلفات ، الدكتور ذيب مرجي ، جمال حداد ، عيسى الريموني ، عطا الشهوان ، سمير قعوار ، محمد العلاونه ، بسام حدادين ، مطير البستنجي ، أحمد الكفاوين ، والدكتور علي الحوامده .

كما حضر احدى جلسات اللجنة ،.دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ، ومعالي السيد سليمان عرار رئيس مجلس النواب .

وقد حضر معالي الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة المالية في مجلس الأعيان ، جانبا من احدى الجلسات . وحضر أيضاً معظم هذه الجلسات من الحكومة ، معالي وزير المالية السيد باسل جردانه ، وعطوفة السيد علي غرايبه مدير الموازنة العامة ومساعده .

كما استضافت اللجنة السادة :

الدكتور جواد العناني ، د . فهد الفانك ، أحمد النمري ، والدكتور عبدالله المالكي ، وسامي قموه .

كما حضر الجلسة الأخيرة كل من :

عطوفة مدير الأمن العام السيد فاضل علي ، ومعالي وزير المياه والري وعطوفة أمين عام الوزارة ، ومعالي وزير الطاقة ، ومدير سلطة وادي الاردن الدكتور محمد بني هاني ، وعطوفة مدير عام سلطة الكهرباء ، كما حضر معالي وزير التربية والتعليم الدكتور محمد حمدان ، والسيد بركات الطراونه مدير عام المشاريع والأبنية المدرسية ، والسيد أحمد عقل مدير عام الشؤون المالية ، والدكتور فكتور بله ، مدير قطاع التعليم والقوى البشرية ، في المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا .

معالي الرئيس ،

السادة الزملاء الكرام ،

يسعد اللجنة المالية في مجلس النواب ، أن تتقدم الى المجلس الكريم ، بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية "١٩٩٠" وخطاب الموازنة الذي حدد المرتكزات الرئيسية والخطوط العريضة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشتمل الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٣ ، كما حدد منطلقات وملامح الموازنة العامة للدولة لعام "١٩٩٠" .

لقد جاء خطاب الموازنة هذه المرة متسما بدرجة عالية من المسؤولية والواقعية والموضوعية وكشف قدرا من الحقائق المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة .

لقد أسفرت مناقشات اللجنة المالية المستمرة خلال الفترة التي بحثت بها مشروع قانون الموازنة عن مجموعة من القضايا ، ترى عرضها على المجلس الكريم على النحو التالي :

أولاً: في الاقتصاد الكلي للدولة :

لقد تكشف في العامين الأخيرين عيوب ومشاكل اقتصادية كبيرة أدت الى مشاكل اجتماعية وسياسية كبيرة ، كادت تؤدي الى تدهور الاستقرار وفقدان الطمأنينة والثقة العامة بالقدرة على تسيير الاقتصاد والنهوض به من كبوته . وأن أبرز ملامح هذه الكبوة الاقتصادية كانت في تراجع معدلات النمو وارتفاع العجز في الموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية والداخلية ونضوب احتياطياتنا من العملة الأجنبية واستنزاف جزء من احتياطي المملكة من الذهب والهبوط الحاد في أسعار صرف الدينار وتفشي البطالة وتفاقم الغلاء وارتفاع معدلات التضخم وسقوط مؤسسات مالية مثل بعض البنوك التجارية ومحال الصرافة .

ولقد ادت هذه المشاكل الى زعزعة الثقة في الاقتصاد الأردني مما نجم عنه تراجع ملموس في تحولات الأردنيين العاملين في الخارج والاحجام التام عن الاستثمار الجديد من مصادر محلية أو خارجية وهروب بعض المدخرات المحلية الى الخارج .

وهكذا . فقد أدت المشكلة الاقتصادية هذه ، الى نتائج أصبحت بدورها أسبابا لمزيد من تفاقم المشكلة الاقتصادية وتعقدها حدة واتساعا ، وهكذا دواليك .

وبالرغم من أن خطاب الموازنة قد جاء هذه المرة متسماً بمزيد من الواقعية والموضوعية كما أسلفنا ، الا أنه خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الاقتصادية من وجوهها المختلفة ، فلم يستعرض الخطاب تطور الاقتصاد وتطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، والاستهلاك ، والنمو والمديونية والبطالة والتضخم ، وأينما مس هذه المواضيع لدرجات متفاوتة بين الاختصار والتفصيل ، مما يجعل خطاب الموازنة قاصرا عن كونه خطة وطنية للتصحيح الاقتصادي . الأمر الذي يقتضي الشروع بوضع هذه الخطة على أسس من الشمولية والواقعية مزودة بالوسائل والأوراق الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ .

لقد استهل خطاب الموازنة بعرض لتفاقم المديونية الخارجية والتي هي أصل الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها المملكة ، تلك المديونية التي رتبت على الشعب أعباء جسيمة لا طاقة له على الوفاء بها والتي أبرمت معظم اتفاقيات اقتراضها بعيداً عن قنواتها الدستورية ، اذ لم تكن تعرض على ممثلي الأمة باستثناء التنموية منها ، والتي كان كثير منها يعرض بعد الالتزام بها .

ان من المؤسف أن المديونية الداخلية هي الأخرى قد ارتفعت ارتفاعا فاحشا حتى فاقت المليار دينار ، متجاوزة بذلك كل الحدود المأمونة ، ومغرقة الخزينة بديون معجزة .

لقد كانت المبررات التي تتذرع بها الحكومات في الدفاع عن هذه المديونية ، أنها أخذت لمشاريع رأسمالية وتنموية ، غير أنها في حقيقتها وجهت لمشاريع في معظمها ليست ذات طبيعة تنموية انتاجية ، وموّلت بقروض تجارية ذات فوائد بنكية عالية ، الأمر الذي أفقد هذه المشاريع قدرتها على اطفاء فوائد قروض تمويلها ، حيث ألقيت أعباؤها على خزينة الدولة وانعكست آثارها الحادة على الهياكل الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة .

ولئن دل ذلك على شيء ، فانما يدل على السياسات المرتجلة والقرارات غيرالمدروسة والبعد عن روح المسؤولية في النهج الحكومي تجاه سياسة الاقتراض الخارجي منها والداخلي على حد سواء في ضوء احتياجاتنا التنموية ومدى التأثير على اقتصاد الدولة وأنظمتها المالية والنقدية معا .

ان مشكلة المديونية التي أغرقت خزينة الدولة والتي طالما حذرت منها اللجان المالية للمجلس النيابي العاشر في تقاريرها السنوية عند بحث موازنة الدولة ، تستحق من مجلسكم الكريم وقفة متأملة فاحصة ، ولسوف [illegible] عليها عند عودتنا لبحث الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرضت لها المملكة والتي كانت المديونية أصل البلاء فيها والتي عهد التحقيق فيها الى اللجنة المالية لتتخذوا بشأنها القرار المسؤول الذي يمليه واجب تمثيل الأمة عليكم .

لقد جاوزت مديونية الدولة الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليا الى ساحة الخطر حيث تشير الأرقام المتوفرة لدينا والتي زودت بها اللجنة من قبل معالي وزير المالية الى أن نسبة خدمة الدين العام الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات للعامين الأخيرين كانت على النحو التالي :

١٩٨٨	٪٣٩
١٩٨٩	٪٢٣

أما عام ١٩٩٠ فمن المتوقع أن تكون النسبة "٢٧٪" وهي نسبة عالية تتجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها بسبع درجات .

وفي تشخيص الأسباب التي أدت الى الأزمة الراهنة ، فان الحكومة ، وللمرة الأولى ، تتعدى الأسباب التي كانت معلنة في السنوات الأخيرة والتي تضع اللوم حصرا على عدم تحقق المساعدات العربية الموعودة . فأشارت الى أسباب أخرى منها التوسع خلال السنوات الأخيرة في سياسة الانفاق دون حساب ، والى عدم المبادرة الى اتخاذ الاجراءات ، التصحيحية اللازمة بمجرد ظهور بوادر المشكلة ، وترك قطاع التصدير ليفقد قدرته التنافسية ، ولعدم تعديل أسعار الصرف غير الواقعيَة ، وعدم مراعاة ميزان المدفوعات ، واحتياطيات المملكة . كل ذلك ، اضافة الى الركود الذي اجتاح المنطقة وانخفاض الطلب على صادراتنا ، وانحسار سوق الطلب على العمالة في الدول المنتجة للنفط .

ثانياً: منهاج التصحيح الاقتصادي

ولقد استعرضت اللجنة الأفكار التي طرحتها الحكومة في خطاب الموازنة حول الاطار الكلي ، والخطوط العريضة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والذي يمكن اجماله بما يلي :

منسوبا للناتج المحلي الاجمالي	الوضع كماهو في عام ١٩٨٨	١٩٨٩	المستهدف في عام ١٩٩٣
الاستهلاك	٪١٠٣		٪٩٢
المدخرات	٪٣-		٪٨+
الاستثمارات	٪٢٦		٪٢٧
(منها حكومي) :	٪١١		٪١١
(وخاص) :	٪١٥		٪١٦
النمو الحقيقي	٪٢-		٪٤
الايرادات المحلية للخزينة	٪٣١		٪٣٦
النفقات	٪٤٩		٪٤٦
عجز الموازنة (قبل المساعدات)	٪٢٠		٪٩

عجز الميزان التجاري	٤٠٪	٣٠٪
عجز الحساب الجاري لميزا ن المدفوعات	٦٪	-
الاحتياطيات	٣٥٠م .دولار	٧٥٠م.دولار
معدل التضخم	٢٥٪	٧٪

ان الملفت للنظر في هذه السياسات أمران :

(١) ان معدل النمو الحقيقي سيتطور من سالب "٢٪" عام ١٩٨٨ الى "٤٪" عام ١٩٩٣ . وان معدل النمو الذي هدفت اليه الخطة ، هو "٣٪" عام ١٩٩٠ . ومن المشكوك فيه تحقق هذا الرقم .

(٢) ان زيادة استثمارات القطاع الخاص المستهدف خلال السنوات الخمس هو "١٪" من الناتج المحلي الاجمالي .

أما استثمارات القطاع العام فستظل ثابتة لسنين خلال نفس الفترة . وهذه الارقام على واقعيتها لا تبشر بفرص عمل جديدة كافية لمواجهة العجز في الوظائف المتاحة حاليا ، والمنتظرة خلال الفترة .

ومن هنا ، تجد اللجنة المالية أن واجبها لفت النظر الى هذا الوضع ، وأن تدق ناقوس مخاطر البطالة ، اذ لم تعرض السياسة المقترحة حلولا ، الا ما أوحي به النقاش مع دولة رئيس الوزراء ، ومعالي وزيرالمالية ، وأركان وزارته من أن الحلول هي تنظيمية ، وادارية ، بالاضافة الى الاستفادة من الطاقة غيرالمشغلة في آلات المصانع الموجودة حاليا .

ان حل مشكلة البطالة تبنى على ثلاث قواعد :

الأولى : الاجراءات الادارية التنظيمية (مثل احلال العمالة اعادة التدريب ، وانشاء مكاتب لتسويق العمالة/الخ ..) .

الثانية : مزيد من الاستثمارات في المجالات الانتاجية ، بالاضافة الى تشغيل فوائض الطاقة الانتاجية غير المستغلة استغلالا أقصى في الصناعات القائمة وغيرها من القطاعات .

الثالثة : تصدير العمالة .

هذا ، وترغب اللجنة باطلاع المجلس الكريم على خلاصة خطاب النوايا الموجة من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابقين باسم الحكومة الأردنية الى صندوق النقد الدولي في ١٣/٤/١٩٨٩ والذي في ضوئه عرضت سياسات ومرتكزات برنامج التصحيح . وقد جاء الخطاب في ثلاث وعشرين بنداً نلخصها فيما يلي :

١- البند الأول : يتحدث عن معدلات النمو المتسارعة التي حققها الأردن خلال الفترة التي استمرت حتى منتصف الثمانينات وما رافقها من ارتفاع في مستوى الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة وضخامة استثمار القطاع العام في مجالات ، التربية والصحة ، والمرافق الاجتماعية الأخرى .
وكذلك التحسن الذي طرأ على شبكة المواصلات وقطاعات البنية التحتية التي أسهمت في تهيئة بيئة لتشجيع الاستثمارات الخاصة .

٢- البند الثاني : يتحدث عن استمرار الحكومة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة في ظل الاعتقاد باستمرار تدفق حوالات الأردنيين العاملة في الخارج ، واستمرار تدفق المساعدات العربية المقررة في مؤتمر بغداد "١٩٧٨" .

وفي الفقرة الثانية من هذا البند ، يشير الخطاب الى بداية ظهور الأزمة الاقتصادية ، حيث عانى الأردن في منتصف الثمانينات من انحسار في أسواق الصادرات وانخفاض الطلب على العمالة الأردنية في الخارج وتفاقم مشكلة البطالة وانخفاض تدفق حوالات الأردنيين العاملين في الخارج ، وانخفاض المساعدات الرسميّة عما كان متوقعا لها .

كل هذه العوامل ، أدت الى زيادة الضغوط على الموازنة وميزان المدفوعات الأردني .

٣- أما البند الثالث : فيشير الى استمرار الحكومة الأردنيّة في دفع عملية التنمية الاقتصادية على أمل قابلية الصعوبات المشار اليها في البند الثاني ، للتغير ، فلجأت الحكومة الى الاقتراض من الأسواق المالية الدوليّة ، وقد نجم عن ذلك ، زيادة الطلب المحلي وما صاحبه من انخفاض في تدفق التحويلات والمساعدات الرسميّة وزيادة الالتزامات المالية الخارجية ، الأمر الذي أدى الى زيادة الضغوط على الموازنة وميزان المدفوعات .

وفي الفقرة الثانية من هذا البند ، يشير الخطاب الى أن عام ١٩٨٧ ، قد شهد العديد من الصعوبات كان من أهمها الانخفاض الذي طرأ على معدلات النمو والزيادة في عجز الموازنة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطي المملكة من العملات الأجنبيّة .

٤- أما البند الرابع : من الخطاب ، فيشير الى ادراك الحكومة الى أن تفاقم العجز في الموازنة وميزان المدفوعات ، صعوبات لا يمكن التغلب عليها الا عن طريق اعادة النظر في الأولويات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي .
وانطلاقاً من ذلك ، فقد قامت الحكومة في منتصف عام "١٩٨٨" باتخاذ اجراءات أهمها تعويم سعر صرف الدينار الأردني الأمر الذي أدى الى تخفيض سعر صرفه أمام العملات الأخرى ، وتجميد الانفاق الحكومي لعام "١٩٨٩" وتقييد السياسات النقدية .

٥- وفي البند الخامس : يتحدث الخطاب عن انخفاض سعر صرف الدينار الأردني ، اذ بلغ نسبة مقدارها "٣١٪" في منتصف عام "١٩٨٨" أي (دولار مقابل " ٤٧٧فلساً ") وانخاض آخر في بداية عام "١٩٨٩"

حين تم تثبيت سعر صرف الدينار (دولار مقابل " ٥٤٠ فلساً") الأمر الذي تبعه انخفاض آخر في سعر صرفه بحوالي " ١٣٪" عن السعر الرسمي في أوساط مكاتب الصرافة ، مما أدى الى اغلاق مكاتب الصرافة لمدة غير محدودة .

لقد نجم عن هذا الأمر ارتفاع الأسعار المحلية باستثناء المواد الغذائية ومشتقات النفط .

٦- وفي البند السادس : يتحدث الخطاب عن قيام الحكومة بمجموعة اجراءات بغية الحد من استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية متمثلة في الغاء سياسة الحماية الاغلاقية ومنع بعض المستوردات الكمالية .

٧- وفي البند السابع : يتحدث الخطاب عن محاولات الحكومة لتخفيض عجز الموازنة لعام "١٩٨٩" من خلال ضغط الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات من خلال فرض مجموعة من الضرائب على الفنادق والمطاعم ، وتذاكر السفر وزيادة رسوم تصاريح العمال الأجانب ، وزيادة ضريبة المطار للمغادرين وتفعيل نظام الضرائب، غير أن هذه الاجراءات لم تكن فعالة بسبب انخفاض ايرادات الجمارك ، بسبب منع المستوردات وزيادة أقساط الديون الخارجية وارتفاع خدمة الدين .

لذا ، كان الخطاب قد توقع تخفيضا طفيفا في عجز الموازنه قدره " ٧ر٪ " .

٨- وفي البند الثامن : يتحدث الخطاب عن انتهاج الحكومة لسياسات نقدية مشددة في بعض الجوانب ، ميسرة في الجوانب الأخرى .

فقد تم تقييد السياسات الائتمانية ، وذلك عن طريق تحديد قدرة البنوك التجارية على منح تسهيلات ائتمانية على شكل جاري مدين ، كما قام البنك المركزي بمنع البنوك التجارية من تقديم تسهيلات ائتمانية بضمانة ودائع بالعملات الأجنبية ، كما تم رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي على الودائع لأجل من " ٦٪ الى ٩٪ " .

كما تم تحديد أسعار الفائدة وتعويم أسعار الفائدة على الودائع في شهر "حزيران" لعام "١٩٨٨" في حين تم رفع معدل الاقراض من "٨٪ الى ١٠٪" هذا بالاضافة الى قيام البنك المركزي برفع الخصم من "٧٥ر٥٪ الى ٧٪ و٨٪" في شهري أيلول وكانون ثاني "١٩٨٨" .

كما قام البنك المركزي بتقديم الحوافز التي من شأنها جلب الودائع بالعملات الأجنبية من خلال زيادة سقوف هذه الودائع للمقيمين في حين استمر البنك المركزي في تقديم الحوافز للأردنيين العاملين في الخارج من خلال رفع القيود المتعلقة بودائع حساباتهم بالعملات الأجنبية .

٩- أما البند التاسع : فيشير الخطاب الى اعتقاد الحكومة بأنها قد قامت باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتصحيح الوضع منذ منتصف عام "١٩٨٨" كما أنها عازمة على المضي بوضع سياسات اضافية تصحيحية بهدف التغلب على الاختلالات القائمة في الاقتصاد الأردني .

غير أن الحكومة تدرك صعوبة تحقيق النمو على المدى المتوسط عن طريق الاعتماد على الجهود المحلية فقط .

وفي ضوء ذلك ، فقد لجأت الحكومة الى انتهاج برنامج التكيف الاقتصادي متوسط الأجل ، بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، كما وتعتزم الحكومة اللجوء الى المجتمع الدول بغية مساندته في التغلب على الصعوبات التي تكتنف الاقتصاد الأردني .

١٠- وفي البند العاشر : يتحدث خطاب النوايا عن أهداف برنامج التكيف الاقتصادي للفترة من عام "١٩٨٩-١٩٩٣" المتمثلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ضمن استقرار نسبي في الأسعار ، وتحسين وضع الموازنة وميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو حقيقيّة تبلغ "٤٪ عام "١٩٩٢" مقابل معدل نمو سالب مقداره "-٢" في عام "١٩٨٨" وذلك عن طريق تحفيز الاستثمار واعادة الثقة بالاقتصاد الأردني .

ويشير هذا البند . الى نية الحكومة بمراجعة سياسات التسعير وخاصة تلك المتعلقة منها بالمياه والدعم المقدم لانتاج القمح ، وذلك من خلال المشاورات التي تجريها الحكومة مع البنك الدولي .

كما ويشير هذا البند ، الى عزم الحكومة على تقليص اعتماد الموازنة الحكومية على الاقتراض من البنوك التجارية وتقييد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وضبط انفاق المؤسسات العامة ، وذلك بغية تقليص معدلات التوسع النقدي بهدف تخفيض معدلات التضخم من "١٤" عام "١٩٨٩" الى "٧٪" عام "١٩٩٣" .

١١- أما في البند الحادي عشر : فيتحدث الخطاب عن عزم الحكومة على اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتحقق توازن في ميزان المدفوعات بحلول عام "١٩٩٣" من خلال تشجيع الصادرات والحوالات وتنشيط السياحة وتقييد الطلب على المستوردات وانتهاج سياسة مرنة في أسعار الصرف .

(١٢) و (١٣) في البنود "١٢و١٣" : يتحدث الخطاب عن ايلاء الحكومة الأهمية البالغة لتخفيض عجز الموازنة ، بحيث يصل الى "٢٠٪" من الناتج المحلي لعام "١٩٨٩" مقارنة في "٧ر٢٣٪" لعام "١٩٨٨" كما يتوقع تخفيضه الى "١٧٪" من الناتج المحلي في عام ١٩٩٠ بفعل زيادة الايرادات وضبط النفقات ، وفي هذا المجال المالي يشير الخطاب الى نية الحكومة باستحداث ضريبة الاستهلاك ومراجعة النظام الضريبي بشكل شامل ، واصلاح هذا النظام عن طريق ادخال ضريبة القيمة المضافة ، ويشير هذا البند الى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي ارسال بعثة متخصصة في الشؤون المالية لزيارة الأردن ما بين حزيران – تموز – لعام "١٩٨٩ ، بهدف تقديم التوصيات اللازمة بهذا الخصوص بنهاية شهر أيلول لعام "١٩٨٩" وللمشاركة في اعداد الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ .

١٤- في البند الرابع عشر : يشير الخطاب الى ضخامة الانفاق الحكومي منسوبا الى اجمالي الناتج المحلي . اذ بلغ "٥٠٪" من الناتج المحلي ، أي زيادة "٨٠٪" عن الايرادات المحلية كما أن النفقات الجارية وحدها تتجاوز الايرادات بمقدار "٤٠٪" مما يشير الى أن الاستهلاك الحكومي كان يغطى بالاقتراض والمساعدات .

ويشير هذا البند ، الى ادراك الحكومة لضرورة أن يكون معدل النمو في الانفاق دون معدل النمو في الناتج المحلي .

١٥- البند الخامس عشر : يشيرالى تحمل الخزينة لدعم اضافي للسلع الأساسية بمبلغ قدره "٣٨ مليون" دينار ، وهي معونة للفئات الفقيرة من السكان لحمايتها من آثار الاجراءات التقشفية الصارمة ، كما يشير البند الى محاولات الحكومة لتوجيه معونات الفقراء على أسس أكثر انتقائية .

١٦- البند السادس عشر : يشير الى أن المشاريع الحكوميّة في الأردن مدارة بشكل جيد ، وأن معظمها يحقق معدل عائد موجب على الاستثمار الحكومي .

ويشير هذا البند الى مبادرة الحكومة باجراء عملية اعادة نظر شاملة لتدقيق أوضاع هذه المشاريع من أجل زيادة مساهمتها في الموازنة ، وذلك في ظل الموازنة التقشفية التي تتبناها الحكومة .
أما المشاريع التي منيت بخسائر ، فيشير الخطاب الى نيّة الحكومة الى توجيهها بشكل جيد لتحسين فعالية أدائها .

١٧- في البند السابع عشر : يعود الخطاب مرة أخرى وبشكل مفصل بالحديث عن الخطوات التمهيدية لتصحيح عجز الموازنة من خلال سياسة ائتمانية مشددة على القطاع العام بوضع سقوف على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي لعامي "١٩٨٩ . ١٩٩٠".

١٨- في البند الثامن عشر : يتحدث الخطاب عن جهود الحكومة في تشجيع حركة حشد المدخرات المالية وتحسين عملية تخصيص الأموال القابلة للأقراض ، وفي هذا المجال يشير هذا البند الى قيام الحكومة بتعويم أسعار الفائدة على الودائع واعطاء البنوك حرية تعديل عمولاتها وترك معدلات الاقراض والاقتراض تحدد بحرية وفقا لقوى السوق .

١٩- في البند التاسع عشر : يشير الخطاب الى تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كهدف رئيسي من أهداف برنامج التصحيح .
وتحدد الحكومة هذا الهدف في تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي من "٦٪" في عام ١٩٨٨" ، الى "٥٪" في عام "١٩٨٩" و٣٪" في عام "١٩٩٠" .
وفي سبيل ذلك ، يشير الخطاب الى مجموعة من السياسات المتمثلة في تحفيز الصادرات والحولات والسياحة ، وترشيد المستوردات من خلال سياسة ادارة الطلب المتشددة ، تنويع سوق الصادرات ، ايجاد ترتيبات مؤسسية لتمويل الصادرات ، كما تعتزم الحكومة ادخال اصلاحات جمركية تكون ذات أثر محايد.

٢٠- في البند العشرين : يتحدث خطاب النوايا عن التخفيض الحاد الذي أجرته الحكومة على قيمة الدينار الأردني خلال عام "١٩٨٨" وأوائل عام "١٩٨٩".

ويشير الخطاب في هذا البند ، الى اعتقاد الحكومة بأن ذلك التخفيض قد أعطى الحوافز للصادرات .
كما ويشير الخطاب ، الى اعتقاد الحكومة بأنه بالامكان ضمان استقرار سعر صرف الدينار في المستقبل القريب .

٢١- في البند الحادي والعشرين : يشير خطاب النوايا الى التزام الحكومة باتباع سياسة حكيمة في ادارة الدين وتخفيف، مشاكل الدين الخارجي من خلال وضع سقوف للديون قصيرة الأجل ، وكذلك متوسطة الأجل .

٢٢- في البند الثاني والعشرين : يشير خطاب النوايا ، الى الحاجة لمزيد من الدعم الخارجي على شكل مصادر اضافيّة وجدولة الديون القائمة ، كما ويشير هذا البند الى طلب الحكومة جدولة الديون الخارجية بما فيها متأخرات الديون القائمة من نادي باريس وغيره ، من المقرضين الرسميين ومن البنوك التجارية ، وتأمل الحكومة أن يكون ذلك بشروط سهلة للغاية .

٢٣- في البند الثالث والعشرين : تلتزم الحكومة بالا تقوم بما يلي :

١- فرض أو تكثيف القيود على مدفوعات وتحويلات المبادلات الدولية الجارية .

٢- تطبيق أنظمة متعددة للصرف الأجنبي .

٣ - انجاز أو اتمام اتفاقيات دفع ثنائية غير منسجمة مع البند السابع من بنود اتفاقية الصندوق .

٤- فرض قيود جديدة على المستوردات أو تكثيف القيود الموجودة حاليا لأغراض تصحيح ميزان المدفوعات .

في ضوء بنود هذا الخطاب ، تقدمت الحكومة الأردنية لصندوق النقد الدولي بطلب منحها ترتيبات سحب جانبية (Stand by Credit) لثمانية عشر شهرا بمبلغ "٦٠" مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل "٨٠" مليون دولار ، بالاضافة الى قرض تعويضي مقداره "٤٠" مليون دولار .
وبموجب ذلك ، تمت اعادة جدولة ما قيمته "١٣٠٠" مليون دولار من الأقساط والفوائد التي تستحق خلال عامي "١٩٨٩-١٩٩٠" للدول الأجنبية ، وحتى منتصف عام "١٩٩١" للبنوك التجارية .
وقد تم اعادة جدولة هذه المبالغ لمدة تتراوح بين عشر سنوات ، واحدى عشرة سنة ، بعد فترة امهال تتراوح ما بين "خمس الى ست" سنوات .

ثالثاً : الغلاء

تشير المعلومات الرقمية أن التضخم عام ١٩٨٩ تجاوز نسبة ٢٥٪ وانه ينتظر ان يبلغ معدل التضخم ١٢٫٥٪ في العام الحالي ١٩٩٠ زيادة على ما كان عليه عام ١٩٨٩ وانه سيكون بحدود ٧٪ عام ١٩٩٣ زيادة عما سيكون عليه عام ١٩٩٢ ، وغني عن البيان ان نسبة ارتفاع تكاليف غلاء المعيشة تشمل سلة من السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلك بما في ذلك السكن والنقليات والغذاء والكساء والدواء والتعليم ...الخ بأثقال مختلفة ، وأن هذا المكونات تفاوتت في ارتفاع اسعارها ، وأن السلع المستوردة طالها الغلاء اكثر من غيرها لاعتمادها على ما يتوافر من العملات الصعبة بسعر الصرف الجديد ، على أن الملموس ايضاً ان الغلاء زاد عن الحد

الذي يفسره فارق سعر الصرف ، مما يدفع للاستنتاج ان هناك اسبابا اخرى سلوكية ، واحتكارية ، وان تفاقم الاسعار مثل فوضى لا يمكن تبريرها بأسباب اقتصادية محضة ان هذا الاستنتاج يحتاج بالطبع الى اثباتات وبراهين رقمية الامرالذي يقتضي دراسة الامر تفصيلا .

ومعلوم ان المجلس الكريم قد اسند الى اللجنة المالية دراسة هذا الموضوع مع الحكومة وصولا الى حلول عملية .

رابعا : الاستهلاك

من الواضح ان الفلسفة التي تقوم عليها نظرة الحكومة للمشكلة الاقتصادية ، وحلولها المقترحة تركز
تركيزا واضحا على قضية الاستهلاك ، وضرورة سد الفجوة الاستهلاكية بين الناتج المحلي الاجمالي (وتقارب
١٧٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٨) وبين الانفاق الذي بلغ عام ١٩٨٨ (١٧٠٪) من هذا الناتج (منها
١٠٣٪ استهلاك القطاعين العام والخاص ، ٢٦٪ استثمارات القطاعين ٤١٪ تسديدات قروض خارجية ، أي أن
الفجوه دون تسديد الأقساط والفوائد هي ٢٩٪ وينتظر ان يؤدي برنامج التصحيح الاقتصادي الى خفض نسبة
الفجوه دون التسديد الى ١٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ (منها ٩٢٪ استهلاك القطاعين العام
والخاص ٢٧٪ استثمارات القطاعين) .

ومن الواضح هنا ان حجم الاستهلاك هو الحائل الرئيسي دون توفيرالمدخرات اللازمة للاستثمارات ، وان اي اضطراد
في تخفيض الاستهلاك عن نسبة ٩٢٪ من شأنه توجيه المدخورات للاستثمار ، فالمزيد من فرص العمل .

خامساً : الانفاق العام للدولة من خلال الموازنة :

بلغت نفقات الدولة خلال السنوات العشر الاخيرة (١٩٨٠-١٩٨٩) ما يزيد على ٨ مليارات دينار جرى
انفاقها كما يلي تقريبا :

نفقات جارية ٣ مليارات دينار

القوات المسلحة الامن ٢ مليار دينار

نفقات رأسمالية وتنموية ٣ مليارات دينار ، وتشمل تسديد أقساط وفوائد قروض .

وقد جاء تمويل هذه النفقات كما يلي :

ايرادات محليه ١/٤ ٤ مليار دينار

مساعدات ٣/٤ ١ مليار دينار

قروض ١/٢ ١ مليار دينار

عجز متراكم في الموازنة ١/٢ ملیار دینار

من هذه الارقام نلاحظ ان المواطن اسهم بتغطية نصف النفقات (٥٢٪) ، والقروض اسهمت بتغطية (١٨٪)
والمساعدات (٢٢٪) وبذا يكون عجز الموازنة ٨٪
ولما كانت القروض ضربا من ضروب العجز المتراكم فان العجز الحقيقي هو ٢٦٪ اي اكثر من ربع الانفاق اي ما يزيد
على ملياري دينار .

وغني عن الذكر ان هذه الارقام لا تشمل الجزء الاعظم من الانفاق العسكري التسليحي .

وعلى ذلك كان لا بد من ان تولي اللجنة المالية موضوع العجز اهتماما خاصا ، ومن هنا قامت بتخفيض النفقات المقترحة لعام ١٩٩٠ بحدود (١٥) خمسة عشر مليون دينار فانخفض العجز في الموازنة (قبل القروض) بنفس المقدار ، اي ان العجز انخفض من ١٩٩ مليون دينار تقريبا الى (١٨٤) مليون دينار تقريبا .

سادساً : تقرير اللجنة المالية حول موازنة عام ١٩٩٠

(١) تبويب الموازنة :

أ- لقد حدث تطوير ايجابي لوثيقة الموازنة اذ أعيد تبويبها وفقا للاسلوب المعتمد دوليا والذي يظهر الانفاق والايراد منفصلين عن التمويل ، فلم يعد التمويل عن طريق الاقتراض او المساعدات يعتبر ايرادا كما كان متبعا في السابق وهذا الجهد يستحق الثناء .

ب- على انه كان من المرغوب فيه ان تحوي وثيقة الموازنة تطويرا آخر وهو تبويب الموازنة وفق الاقاليم التنموية اضافة للتبويب الحالي وفق الوزارات والدوائر .

جـ- كما ان من المرغوب فيه ان تحوي الوثيقة نوعا ثالثا من التبويب وهو التبويب القطاعي ، وهكذا تقرر اللجنة المالية ان توصي مجلسكم بأن يقرر ما يلي (الطلب من الحكومة ان يكون اعداد موازنة عام ١٩٩١ القادمة على اساس التبويب وفق (أ) القطاعات (ب) الوزارات والمؤسسات - كما هو معمول فيه حاليا (جـ) الاقاليم .

(٢) شمولية الموازنة :

ان وثيقة الموازنة مقتصرة على الوزارات والمؤسسات التابعة لها ، اما المؤسسات العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي (مثل الجامعات ، والملكية الاردنية ، وسكة الحديد ، والطبية والعلاجية ، والنقل العام والمؤسسة الاردنية للاستثمار .. الخ) بقية المؤسسات التي تعلمون فهي غير مشمولة في الموازنة .

ان مثل هذا الاجتزاء من شأنه ان يحدد من نجاعة السياسات التي تأخذ بها الموازنة السنوية .

وان قصرها على اقل من ثلثي نشاط الدولة يعني ان اية مرتكزات او قرارات ستصيب جانبا من اجهزة الدولة دون الجانب الاخر الامر الذي يعرقل سياسات التصويب الاقتصادي .

اضف الى ذلك ان اخراج تلك المؤسسات من سلطة مجلس الأمة في اقرار موازنة الدولة يعتبر من وجهة نظرنا مخالفة دستورية .

وعلى ذلك فان اللجنة المالية توصي المجلس بان يقرر (تعديل قانون رقم (٣٩) لسنة (١٩٦٤) قانون تنظيم الميزانية بحيث ينص على أنه بالرغم مما ورد في اي قانون آخر فان موازنة المؤسسات العامة يجب ان يصادق عليها من اللجنة المالية بمجلس النواب) .

وهذا القرار يتضمن بداهة كافة الصناديق (مثل صندوق تسليح القوات المسلحة وحساب الاتجار في وزارة التموين ، وضريبة المعارف في وزارة التربية ... الخ) ذلك من صناديق او مؤسسات .

(٣) ملاحق الموازنة :

ان الصرف على ملاحق الموازنة قبل اقرارها اجراء غير دستوري ولذلك ترى اللجنة ان توصي مجلسكم الكريم ان يقرر (رد اي مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة اذا تم الصرف على حسابه مسبقاً وذلك اعتبارا من عام ١٩٩٠) .

وعلى الحكومة ان تطلب التخصيص الملحق بالموازنة من مجلس الامة سلفا وان لا يتم الصرف قبل المصادقة على مشروع القانون .

(٤) تصنيف الموازنة :

جرى تحسين على تصنيف النفقات بين رأسمالية وجاريه ومن امثلة ذلك دعم البلديات الذي اعتبر هذا العام نفقة جارية . على انه ثمة وظائف على مشاريع رأسمالية هي في حقيقتها مستمرة وجارية ، ومن المرغوب فيه اعادة النظر في ذلك في الموازنة المقبلة عام ١٩٩١ .

(٥) تقدير الايرادات والتمويل :

ترى اللجنة المالية ان تقدير مجمل الايرادات تقدير واقعي ، وتعتقد انه لم يبالغ في ذلك .

وترغب اللجنة ان تضع بين ايديكم الملحوظات التالية :

أ- القروض الجديدة :

ان الايرادات المحلية تقتصر على مبلغ "٦٩٤" مليون دينار تقريبا ، وتبلغ النفقات "١١٠٥" ملايين دينار تقريبا . يتبين من ذلك ، أن هناك فجوة تبلغ نحو "٤١١" مليون دينار ، ستغطى من المساعدات البالغة نحو "١٦٠" مليون ، ومن أقساط القروض الداخلية المستردة البالغ "خمسين" مليون دينار ، والقروض الخارجية الصافية البالغة نحو "٢٠٠" مليون دينار ، هي على وجه الدقة (١٨٤) مليون دينار .

ومن هنا ، ترى اللجنة من واجبها أن تنبه المجلس الكريم الى أن هناك اقتراضا خارجيا جديدا هو هذا المبلغ الأخير "٢٥٠" مليون دينار ، وأن جانبا منه سيذهب لتسديد أقساط قروض سابقة "٦٨" مليون ، وأن جزءا من الايرادات سيذهب لتسديد فوائد قروض خارجية سابقة هي "١٣٥" مليون تقريبا . أي أن مجموع ما سيسدد للخارج من فوائد وأقساط سيبلغ نحو : "٢٠٣" مليون دينار .

وبهذا ، يكون الفرق بين ما سيتم اقتراضه وما سيتم تسديده من خدمات ديون هذا العام نحو "٤٩" مليون دينار ، هو تقريبا (٤٩) مليون دينار .

أما عن القروض الداخلية : فستقتصر هذا العام على نحو "٣٣" مليون دينار . ولاعطاء المجلس الكريم فكرة عن أثرها ، فاننا نورد أن ما اقترض داخليا عام "١٩٨٧" زاد عن "٢٥٥" مليون دينار ، وعام "١٩٨٨" نحو "٣٠٩" ملايين دينار وعام "١٩٨٩" نحو "٨٤" مليون دينار . فاذا علمنا أن ما يسدد لخدمات الدين الداخلي هو نحو "٦٠" مليون دينار، فيكون صافي التسديد الداخلي نحو "٢٧" مليون دينار ونحن نرى أن الاقتراض الداخلي هذا هو في الاتجاه الصحيح .

ب- المساعدات العربية الجديدة :

جاءت تقديرات المساعدات العربية متحفظة اذ اقتصرت على نحو" ١٥٢ "مليون دينار بالمقارنة مع مبلغ "٢٥٣ "مليون دينار في العام الماضي .

ومن الجدير بالذكر هنا أن مبلغ المساعده البالغ "١٥٢" مليون دينار يمثل ٦٥٪ من المساعدة المنتظرة اذ ان ٣٥٪ من المساعدات تذهب الى صندوق التسليح ، فتكون المساعدات المنتظرة بمجملها هي نحو "٢٣٠" مليون دينار حصة صندوق التسليح منها "٧٨" مليون دينار كما أنه من المعلوم أن أي مساعدات اضافية ينبغي ان توجه الى سد العجز المتراكم في صندوق التسليح العسكري الذي يبلغ الان نحو "٥١٣" مليون دينار .

جـ- الايرادات من الضرائب على الدخل والارباح :

طرأت زيادة على هذا النوع من الايراد نتيجة للتعديلات على قانون ضريبة الدخل ونتيجة للارباح التي حققتها شركة الفوسفات .

وترى اللجنة ان عبئا اضافيا قد ترتب على ارباح الافراد من اعمالهم (زيادة بمقدار ٣٣٪) ، وعلى الموظفين والمستخدمين (حوالي ١٣٪) وهو عبء جديد في ظروف تضخم وركود .

د- رخص التلفزيون :

تجبى هذه الضريبة على كل عداد كهرباء بصرف النظر عن اقتناء جهازالتلفزيون أو عدمه . وترى اللجنة اقتصار - هذه الضريبة على مالك الجهاز فقط . وقد ابدى وزير المالية تفهمه ووعد بالسعي لتعديل النظام.

هـ- الايرادات من اجور المكالمات الهاتفية :

- توصي اللجنة ان تقوم الحكومة بدراسة اثر الاجراءات الاخيرة الخاصة باعادة النظر بآجور المكالمات على التقاص مع الدول الاخرى في ضوء توفير العملات الصعبة وتحقيق الايراد في آن واحد .

- توصي اللجنة بالغاء الهواتف الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة .

و- عوائد المؤسسة الاردنية للاستثمار (صندوق التقاعد سابقا)

بلغت هذه العوائد "٥" ملايين دينار فقط على مجمل استثمار المؤسسة التي تبلغ قيمتها السوقية نحو "٢٥٢" مليون دينار . وتوصي اللجنة باعادة النظر في ملكية بعض الاسهم التي تملكها الحكومة خاصة منها ما كان في القطاع الفندقي واعادة استثماره في النشاطات الانتاجية ذات الحجم الصغير آخذة بالاعتبار توليد فرص عمل جديدة .

كما توصي اللجنة بان تقوم الحكومة بواجبها تجاه ضبط الانفاق في الشركات المساهمة العامة ، واستئصال اسباب البذخ والاسراف والفساد فيها .

(٦) تقدير النفقات :

جاء تقدير النفقات واقعيا بصورة اجمالية .

وفي باب دعم المواد الغذائية البالغ (٦٠) مليون دينار ترى اللجنة أن الدعم الفعلي سيتجاوز هذا الرقم .

وترجو اللجنة ان تشير للامور التالية :

أ- تبلغ عوائد التقاعد من الاقتطاعات نحو "١٣" مليون دينار ونفقات رواتب التقاعد نحو "٨٣" مليون دينار ، ولما كانت فلسفة التقاعد ان تكون الاقتطاعات من العاملين حاليا تغطي مرتبات المتقاعدين فان الفارق بين الرقمين بائن ولا بد من الشروع في دراسة هذا الموضوع دراسة جدية لجسر الفجوة بين الرقمين. ان هذا يجب ان يدرس مع روح العطف على المتقاعدين عسكريين ومدنيين سيما القدامى منهم كما يدرس مع ممارسة الاحالات المبكرة على التقاعد .

ب- تبلغ نفقات الجهاز المدني نحو "٢١٨" مليون دينار والنفقات الجارية للقوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع المدني "٢٥٤" مليون دينار ، وهذه الارقام ذات دلالة على عبء المواجهة الذي ينهض به الاردن (علماً بأن النفقات العسكرية لا تشمل التسليح) .

جـ- تبلغ الايجارات الحكومية حوالي "٥" ملايين دينار .

وتبلغ كلفة كهرباء الجهاز المدني نحو "٥" ملايين دينار .

ومحروقات الجهاز المدني نحو "٤" ملايين دينار .

وهذه ارقام تدعو للتأمل والدراسة بقصد وقف الاهدار .

د- تبلغ تكلفة الدراسات والابحاث نحو "٥ر٨" مليون دينار معظمها تصاميم هندسية وبلغ الانفاق على هذا الباب نحو "٢٥" مليون دينار خلال السنوات الثلاث الاخيرة . وهذه الدراسات يسند معظمها للاجانب .

(٧) الانفاق الرأسمالي والانمائي

تشير ارقام الموازنة الى ان المخصصات الانمائية والرأسمالية هي كما يلي على وجه التقريب :

"١٥١" مليون دينار رأسمالية ممولة من الايرادات المحلية

"٩٠" مليون دينار انمائية ممولة من القروض .

"١٢" مليون دينار قرض غير انمائي لشركة الاسمنت تسديداً لديون مترتبة عليها .

"٢٥٣" مليون المجموع

ان معظم المبلغ الاكبر البالغ "١٥١" مليون دينار هو نفقات رأسمالية وشبه رأسمالية ، وفي معظمها غير انمائية وكذلك تسديد الديون عن الاسمنت فلا يبقى للتنمية الفعلية الا مبلغ "٩٠" مليون دينار أي نحو ٨٪ من الموازنة ، وهذه تمثل نقطة الضعف الكبرى في الموازنة .

كما انها تعطي انعكاسا سلبيا على مقدار النموالحقيقي المتوقع وعلى فرص العمل التي ستوفرها استثمارات القطاع العام .

ولقد قامت اللجنة ببعض المناقلات ضمن الموازنة الرأسمالية بهدف زيادة الصبغة الانمائية لبعض المشاريع .

وتدرك اللجنة ان زيادة التخصيصات للتنمية ستنعكس زيادة على العجز ، ومن هنا جاءت موافقتها على الجزء الرأسمالي والانمائي في الموازنة .

(٨) تقليص النفقات المقترحة في قانون الموازنة :

توصي اللجنة بأنقاص النفقات المقترحة أو نقلها الى بند آخر ضمن الفصل نفسه كما يلي :

أ- النفقات الجارية : (بالألف دينار)

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخفيض أو المناقلة
جميع الفصول الجارية	٢٠٨ الكهرباء	٤١٢٢.	٣٧١٠.	٤١٢.
جميع الفصول الجارية	٢٠٩ المحروقات	٢٥٣٥.	٢٢٨٢.	٢٥٣.
١/٢ مجلس الأمة	١٠٣	...٢٥	...١٣	..١٢
١/٢ مجلس الأمة	٢١٠	...٣٥	------	..٣٥
١/٢ مجلس الأمة	٣٠١ (ب) محدث	-----	(٤٧)	(٤٧)
١/٣ مجلس الوزرا	١٠٣	...٢٦	...١٦	..١٠
١/٢٣ الأمن العام		٤٥٥٢٥	٤٤...	١٥٢٥
١/٢٥ العدل	أ/١٠١	.١٠٥.	.١٠٧.	(٢٠)
١/٢٥ العدل	أ/١٠٥	..٢٩.	..٢٩١ر٥	(١ر٥)
١/٢٥ العدل	أ/١٠٦	..١٥٥	..١٥٦ر٥	(١ر٥)
١/٢٥ العدل	أ/١٠٨	..٣٨.	..٣٩٥	(١٥)
١/٢٥ العدل	أ/١٠٩	..١٤.	..١٥٢	(١٢)
١/٢٥	ب/٣٠١	...٥.	-----	..٥.
١/٤١ المالية	ب/٢٠١	.٣٥..	.٢...	١٥..
١/٤١	ب/٢١٣	.٣٩٥.	.٣...	.٩٥.
	النفقات الأخرى			

١/٤١	(هـ) /٢	.٢٢٠٠	.٤٧٠٠	(٢٥٠٠)
١/٤١	(هـ)/٥	.٢٠٠٠	.١٥٠٠	.٥٠٠
١/٤١	(هـ)/١٠	.٦٠٠٠	.٤٠٠٠	٢٠٠٠
٤٣/١/الجمارك	١٠٣	...١٢	-------	..١٢
٧١/١/التربية	و/٢١٣	....١	...١١	(..١٠)
١/٧١	ز/٢١٢	١٢٥	١١٥	١٠
١/٨١ الاعلام	١/٢١٣	٢٧٠	٢٠٠	٧٠
	٣/٢١٣	.٤٥	------	٤٥
	٤/٢١٣	.٢١	------	٢١
١/٨٢ الاذاعة والتلفزيون	أ/١٠٣	٣٨٠	٣٣٠	٥٠
١/٨٢	جـ/٢١٣	.٩٦	------	٩٦
١/٨٤ الشباب	أ/٣٠٤	٥٠٠	٥٣٠	(٣٠)
١/٨٤	ب/١٠٤	١٨٠	١٥٠	٣٠
	المجموع			

ب- النفقات الرأسمالية : (بالألف دينار)

توصي اللجنة بانقاص النفقات الرأسمالية المقترحة أو نقلا من الفصل نفسه كما يلي :

رقم الفصل	البند	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخفيض أو المناقلة
٢/٣١ الخارجية	١/٤٠٣	...٦٠	-----	..٦٠
	١/٥٠٣	...١٠	-----	..١٠
	١/٥٠٩	..١٠٠	-----	.١٠٠
٢/٤١ المالية	١/٤٠٣	.٢٥٠٠	.٣٠٠٠	.٥٠٠
	٢/أ/٥٠٨	.٦٠٠٠	.٤٠٠٠	٢٠٠٠
	٤/أ/٥٠٨	..٣٥٠	..٣٠٠	..٥٠
	٧/أ/٥٠٨	.١١٠٠	..٩٠٠	.٢٠٠
	١/جـ/٥٠٨	١٢٠٠٠	.٦٠٠٠	٦٠٠٠
	١/٥٠٩	..٥٠٠	..٣٠٠	.٢٠٠
٢/٤٣ الجمارك	٤/٤٠٢	..٤٩٠	..١٨٠	.٣١٠
٢/٥٦ الطاقة	١/٥٠٣	...٨٥	-----	..٨٥
٢/٥٨ الأشغال	أ/٣/٥٠٧	.١٧٥٠	.٢٢٠٠	(.٤٥٠)

	أ/٤/٥٠٧	..٤٥٠	.١٥٠٠	(١٠٥٠)
	أ/٥/٥٠٧	١٢٠٠٠	١٠٥٠٠	١٥٠٠
	أ/٢٤/٥٠٧	..١٤٠	..٣٦٥	(.٢٢٥)
	ب/٣/٤٠٢	...٥٠	...٢٥	..٢٥
	جـ/٤٠٢	..٤٥٠	..٢٥٠	.٢٠٠
٣/٦٤ سلطة وادي الأردن	٢/جـ/٥٠٣	..٤٠٠	..٣٠٠	.١٠٠
٢/٧٣ الصحة	٤/٥٠٩	..٦٠٠	..٢٠٠	.٤٠٠
٢/٨٤ الشباب	أ/٥/٥٠٧	..٣٠٠	------	.٣٠٠
٢/٩٤ الطيران	٨/٥٠٧	..١٠٠	-----	.١٠٠

ملاحظة :

(مجموع التخفيض المقترح في النفقات " ١٥٫٣٥٩٫٠٠٠ ")

تاسعاً : المؤسسات العامة

ترى اللجنة أن كثيراً من المؤسسات العامة بحاجة الى مراجعة شاملة للوقوف على واقعها المالي والاداري كما ان كثيرا من هذه المؤسسات تقوم بنشاطات متشابهة ، كما ان بعضها قد استنفذ الغرض الذي انشئت من اجله . من هنا فان دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماج المتشابه منها في مؤسسة واحدة ، والغاء ما استنفذ منها غرضه وذلك تجنبا للفوضى في العمل والازدواجية في الاداء والهدر في الموارد .

ومن امثلة المؤسسات التي يمكن دمجها في مؤسسات موحدة مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية ومؤسسة التسويق الزراعي ودائرة التطوير الحضري ومؤسسة الاسكان ، ومن الامثلة على المؤسسات التي يمكن الغاؤها واسناد دورها الى غيرها : سلط وادي الاردن التي يمكن اسناد مهامها بعد استنفاذ اغراضها الى وزارة المياه ، وسلطة اقليم العقبة التي يمكن اسناد مهامها الى بلدية العقبة .

وبمناسبة الحديث عن سلطة وادي الاردن فان اللجنة قد لاحظت بعض التجاوزات في تصرفاتها التي رتبت على الخزينة عبئا دون سابق تخصيص لها في الموازنة . وقد لفت انتباه اللجنة تفرد سلطة وادي الاردن دون باقي مؤسسات الدولة بحق الاقتراض الخارجي مباشرة دون ان يكون ذلك من خلال وزارة التخطيط الامر الذي حدا باللجنة ان تتقدم من مجلسكم الكريم بالتوصية بتعديل قانونها لجعل عملية الاقتراض لمشاريعها تمر من خلال وزارة التخطيط .

كما ترى اللجنة اعادة النظر في المؤسسة الطبية العلاجية ومراجعة الدور الذي تقوم به وانعكاسه على قطاع الصحة ومستوى الخدمات الصحية في المملكة .

ان اللجنة ترى من الواجب ان يتوجه المجلس الكريم بالشكر الى كل من المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، الجمهورية العراقية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، وامارة دُبي لما قاموا به جميعا من جهود مباركة مشكورة لدعم المملكة الاردنية الهاشمية .

كما ترى ان يرفع المجلس شكره الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم لسعيه الدؤوب لتمكين المملكة من تجاوز الازمة الراهنة .

واذ يشرُف اللجنة ان تختتم تقريرها هذا بقوله تعالى: "والذين اذا نفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" ، أن تتوجه الى المجلس الكريم بالتنسيب بالموافقة على قرارها واقرار مشروع الموازنة وفق ما تضمنه هذا التقرير .

ونسأل الله السداد في القول والرشاد في العمل ، انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة   "اللجنة المالية"

عدنان بعيون

معالي رئيس المجلس شكراً السيد المقرر تفضل بالجلوس ، السيد الأمين العام سجل اسماء الاخوة الراغبين في الحديث ، تفضل الاخ سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي هي نقطة نظام ، لكن اسمحو لي ان اشكر اللجنة المالية على هذا الجهد الكبير ، نقطة النظام تتعلق بخطاب النوايا او الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، او برنامج التكييف .

معالي رئيس المجلس نناقشها عند مناقشة توصية اللجنة ،

السيد سليم الزعبي قل لي لماذا لا تعرض على المجلس ، ولم نعلم بها الا في تقرير اللجنة المالية معالي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس شكراً ، الحقيقة هذه تأتي من خلال حديثك ، ومناقشتك لقانون الموازنة ، وباعتقد ان الحكومة مطالبة بالرد عليها ، من يرغب في الحديث ، سجل السيد الأمين العام ، اقرأ الاسماء السيد الأمين العام ،

هذا جناح الايمن

السيد مطير البستنجي
فارس النابلسي
عيسى الريموني
عبد الحفيظ علاوي
نايف الحديد
محمد العلاونه
حسين مجلي
ذوقان الهنداوي
سليم الزعبي
مروان الحمود
ابراهيم خريسات
محمد الحاج
طاهر المصري
محمد الطراونه
عيسى المدانات
عاطف البطوش
نواف الخوالده
عبد الرحيم عكور
حسني الشياب
منصور مراد
يعقوب قرش
فخري قعوار
ثم الجانب الأيسر

احمد عويدي العبادي
عوني البشير

فيصل بن جازي
احمد الكفاوين
يوسف العظم
هشام الشراري
سلامه الغويري
يوسف الخصاونه
احمد قطيش
فؤاد الخلفات
ذيب مرجي
زياد الشويخ
فوزي الطعيمه
محمد ابو فارس
جمال العرابره
حمزه منصور
همام سعيد
عبد المنعم ابو زنط
علي الحوامده

سأختار الاول في اليمين ثم الاول في اليسار ، وأضيفت قائمة جديده لعلها غطتكم ،
الاستاذ محمد دردور
الدكتور عبدالله النسور
السيد حسني الشياب تفضل نقطة نظام ،

السيد حسني الشياب اولاً نحن بصدد مناقشة موازنة لعام ١٩٨٩ ، هذه الموازنة تدخل كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يرتكز بدوره وهو وثيق الصله بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، والاتفاق مع نادي باريس ، ونادي لندن ، والخاص باعادة الجدول ، كل هذه الاتفاقات ترتب نفقات على خزينة الدولة لذلك اعتقد لا يمكن مناقشة الموازنة مناقشة موضوعية ، ولا يمكن ان تتضح الصورة الا بعد اطلاع المجلس الكريم على هذه الوثائق ، وانا ارى ان ربما كان من الانسب ان ترفق الموازنه بهذه الوثائق ، وبالتالي ،

معالي رئيس المجلس ايش الاقتراح ؟

السيد حسني الشياب الاقتراح اذن ان يطلع المجلس ابتداء على هذه الوثائق ، كي نتمكن من مناقشة هذه الموازنه ، ولكي تتضح الصوره امامنا ، فالبدء بمناقشة الموازنة دون ان تكون هذه الوثائق بين ايدينا ، لن يكون موضوعي ولن يكون على بينه ، فأنا اطرح هذا الاقتراح ، ان تزودنا ا الحكومه الكريمه بهذه الوثائق ابتداء مع تقرير اللجنه ، لكي يكون لدينا وقت لدراستها ، ومناقشة الموازنه بأعتقد سنخطأ اذا ناقشنا الموازنه قبلها يا سيدي ،

معالي رئيس المجلس شكراً يا سيدي فهم الاقتراح ، الدكتور عبدالله النسور

السيد عبدالله النسور بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، لم يغب عن بال اللجنه الماليه ، حين بدأت لدراسة الموازنة ، انها هذه لتلك ، وان اللجنه توافق الدكتور الشياب على ما ذهب اليه ، لا يمكن لنا ان ندرس الموازنة دون الاطلاع على كتاب النوايا والملحقات ، ولقد زودتنا الحكومة مشكورة بكل من خطاب النوايا والخطاب ذاته ، وقد رأينا من قبل اطلاعكم على كل ما في هذا الخطاب على الاطلاع دون اخفاء معلومة واحدة في التقرير ، ولكن اذا رأى الاخوة النواب لمزيداً من الضمأنينة تزويدهم بهذه الوثيقة فهي موجوده لدى اللجنة المالية ، ولا ارى ما يوجب التكتم عليه ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس تفضل

السيد عبد الحفيظ علاوي شكراً معالي الرئيس ، انا مع ما قاله الدكتور الشياب ، ليس لهذا الموضوع علاقة مباشره نحن فيه ، خاصة وان اللجنة المالية قد لخصت هذا الموضوع وهو يتعلق بتصوري بالنظر للتصحيح الاقتصادي ، والذي سيأتي فيما بعد اثناء التحقيق عن المديونية وما يتعلق بها ، اما هذا فهو اغلاقاً لهذا المجلس في امراً لا يتعلق فيما بين يديه .وشكراً

معالي رئيس المجلس السيد بسام حدادين ، ونقفلها في اقتراح واحد ، عندنا التأجيل من اجل الاقتراح ،

السيد بسام حدادين اعتقد انه ما في داعي ولا في اي مبرر ، ان خطاب النوايا ، ليس فقط يتطلع عليه اعضاء المجلس ، وايضاً ينشر في الصحف ، احنا ما نمارس يعني شيء سري ،

معالي رئيس المجلس: شكراً سيدي ، الأن في اقتراح ثنى عليه وهو التأجيل من اجل استكمال الوثائق من يوافق من المجلس الكريم على هذا ؟

ايش يا- الدكتور عبدالله

السيد عبدالله النسور: معالي الرئيس ، لم يقترح الزميل تأجيل النقاش ، كل ما في هذه الوثيقة، خطاب النوايا لاغراض المناقشة ، موجوداً بهذا التقرير على الاطلاق الآن، نثيره بالنقاش واثناء ذلك تزويد سكرتاريا الاعضاء بالوثيقة الاصليه،

معالي رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء: معالي الرئيس ، كما ذكر معالي رئيس اللجنة المالية ، تم التزويد الى اللجنة المالية وهو موجود في هذا المجلس اثناء هذا توزع اذا اراد بعضهم ان يأخذوا وقد تم كما ذكر لي ، كتاب النوايا مذكور كله بالمناقشة الكاملة ، ناقشته اللجنة المالية ووضعته في تقريرها ، اذا اراد احد ان يأخذ مزيداً من ذلك ، فليأخذه من السكرتاريا موجود لدى مجلس النواب يعني هل يوافق المجلس الكريم على توزيع كتاب النوايا على المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: السيد مطير البستنجي ،

الاخ عبد الرؤوف الروابدة

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان: شكراً معالي الرئيس ، انا لا بد ان اعرف ما هي نقطة النظام التي اثارها الزميل النائب المحترم ، لقد دخل في النقاش مباشراً دون ان يثير نقطة واحدة موجودة في النظام الداخلي ، نقطة النظام لا تثار لأجل فتح باب نقاش في موضوع ، وبالتالي اخذ حقي مرتين في الخطابة ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: السيد مطير البستنجي ،

يا سيدي الاقتراح اللي تفضل فيه انه طلب الاوراق ، فأحنا امرنا بتوزيعها الأن خطاب النوايا ، بيصوروها وننتهي منها ،

السيد حسني الشهاب: ....

معالي رئيس المجلس: انت قلت ان نقطة نظام ، ليس لديك نقطة نظام ،

السيد حسني الشهاب: نقطة نظام معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: تفضل ،

السيد حسني الشهاب: المادة (٣٨) وخلافاً لما ذكره معالي الوزير السيد عبد الرؤوف الروابده الفقره (٢) بتقول :

المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها

معالي رئيس المجلس: هذا موضوع ، هذا موضوع مناقشة الموازنة ، قانون الموازنه هو المطروح وليس مطروح مناقشة المعاهدات ،

السيد حسني الشهاب: ليس يمكن ان نناقش الموازنة

معالي رئيس المجلس: لك الحق ان تطلب مناقشتها في جلسة قادمه ، لكن الأن هذا مطروح امامنا القانون ، قانون الموازنة ، وهو منظم في الدستور في المادة (١١٢) واضح

السيد حسني الشهاب: فهو مرتكزات الموازنة

معالي رئيس المجلس: تفضل اخي ، السيد مطير البستنجي

السيد مطير البستنجي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

حضرات النواب المحترمون

لن اتحدث كثيراً عن الموازنة - حيث أنني احد اعضاء اللجنة المالية شاركت في مناقشتها - الموازنه من حيث ايجابياتها ومن حيث قدرتها على انجاح برامجها الاقتصاديه والاجتماعية جيداً ، آملين ان تترجم طموحاتها الى واقع عملي ملموس .

إن الرشدانية في استخدام الموارد والامكانات المتاحة استخداماً امثل من قبل الافراد والجماعات والحكومة بشكل النهج السليم والقدوه في التعامل مع الموجود المتيسر للوصول الى الأفضل المتواجد .

معالي الرئيس - حضرات الزملاء

ما نحن به الآن من وضع اقتصادي يحتاج الى مراجعة علمية دقيقة يشترك في تقييمها الجميع ، فهي من صنع الجميع وتهم الجميع ايضاً ، والعمل على تدعيم اسباب الصمود والقوة وتلافي اسباب السلبيات والضعف ان وجدت .

إن المستقبل مطمئن واجواء الاستثمار مريحة فبالرشد والعقلانية والهدوء والأتزان تذلل العقبات ويتحول الأفراد الى خلايا عامله لا تواكل بينهم على غيرهم فيصبح كل فرد مسؤول يحافظ على موقعه ويطوره .

إننا نتطلع الى اليوم الذي تكون فيه استثماراتنا من مدخراتنا الوطنية بدل الاعتماد على الاقتراض بشروط تجارية او غيرها . كما نتطلع الى أن يصبح مشروع الموازنة خطة وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التوجه المؤسسي لبناء

اقتصاديات الدولة ، لتحقق الاقتصاد المتوازن ذو الكفاءة العالية وتساهم في تخفيف الهجره من الريف الى المدينه وتنمية الموارد المحليه وذلك باعطاء الحكومات المحليه قدراً من اللامركزيه في الانفاق المباشر .

معالي الرئيس - حضرات النواب

إن محافظة الكرك من مصادر دخل الأردن المهمة على المستوى الزراعي والثروه الحيوانية وعلى مستوى امتلاكها لمقومات الصناعات التعدينية كالبوتاس والصخر الزيتي وغيره ، فلنا كبير أمل بأن تحظى بقدر من الأهمية اكثر فيما هو عليه الأن

وها اوجز بعضاً من احتياجاتها للعمل على تنفيذ الممكن منه .

اسم الطريق	العمل المطلوب
أ- في مجال الطرق الرئيسه :-	
١- طريق الكرك/الاغوار	تحسين وتوسيع
٢- طريق الكرك/القطرانه	تحسين وتوسيع
٣- طريق الكرك/الطفيلة	تحسين وتوسيع

ب- في مجال الطرق القروية :- هناك مجموعة من الطرق تم تنفيذها قبل عشرة اعوام تحتاج الى تحسين

١- طريق المنشيه/ادر/حمود/السماكيه/القصر

٢- طريق القصر/فقوع/امرع/صرفا

٣- طريق الكرك/الشهابيه/عي/مؤته

جـ- اما الطرق الزراعيه :- فهي تحتاج الى تعبيداً وعمل عبارات

١- طريق المريغه

٢- طريق نخل/ام حماط

٣- طريق جوزا/الرصيفه/ابثينه/بقيع اللفوات

٤- طريق بردى/عروض الحباشنه/وادي بن حماد/الحمامات المعدنيه

٥- طريق فقوع/البذيه/سدير/الموجب

٦-السماكيه/المعرجات/النخيله/القطرانه.

٧- سمرا- البقيع تخدم قرى الشهابيه ومومياً .

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٧ ميلادية.

اما في مجال الكهرباء :-

١- العمل على إيصال التيار الكهربائي لقرى المعموره - الرشايده - دبة الخرشة - العزيزيه .

٢- فتح مكاتب لسلطة الكهرباء في مناطق الاغوار الجنوبية - الصافي والمزرعة لتسهيل الاجراءات على المواطنين . وكذلك في كل من لواء القصر ولواء المزار الجنوبي .

٣- العمل على حل مشكلة ايصال التيار الكهربائي للوحدات السكنية القائمة بين سلطة وادي الأردن وسلطة الكهرباء .

في مجال الصحة :-

١- كنت قد وجهت سؤالاً الى الحكومة يوم الثقة حول مستشفى الكرك الجديد والذي اصبح يشكل تحدياً كبيراً لنا ، وهنا اكررطرح السؤال آملاً الحصول على اجابه مقنعة .

٢- إن العمل في مستشفى غور الصافي يتراجع بسرعة مذهلة فقد خلى من الاختصاصيين ومن العلاجات ، لذا نأمل باعادته الى ما كان عليه ، اذا لم يكن بالامكان تحسين قدرته على ان تكون ادارته مستقلة واطباؤه خاصين به .

٣- فتح مركز صحي شامل في منطقة قرى العمرو تخدم تلك التجمعات السكانية ومنطقة الموجب الوعره ، والمزارعين في تلك المنطقة

٤- تحسين مركز صحي الجدعا بأقامة بناء خاص به حيث يستعد الاهالي لتقديم قطعة ارض مناسبة لاقامة ذلك المبنى .

٥- زيادة عدد الاسرة في مستشفى الكرك الحكومي الحالي للحاجة اليه ،

اما في مجال البلديات :-

١- العمل على رفع مجلس قروي الجدعا الى بلديه .

٢- تحسين مداخل مدينة الكرك لتناسب تاريخها وموقعها .

٣- معالجة مشكلة الانهيارات التي تحدث بين حين وآخر في مدينة الكرك وذلك بوضع خطة لنقل المدينه الى موقعها الجديد بمنع التراخيص داخل البلدة القديمة .

٤- العمل على حل مشكلة افراز الأراضي بالشيوع وتخفيف اجراءاتها .

٥- توسيع التنظيم في منطقة بلدية طارق .

في مجال الشباب :-

١- دعم النوادي ومراكز الشباب في المحافظة بما يمكنهم من تنظيم وتفجير طاقاتهم وتوجيههم الى الأمثل من القول والفعل والعطاء .

٢- فتح لقرى العمرو من الأهمية بمكان .

٣- دعم مركز منشية ابو حمور لأقامة مبناه حيث المخططات جاهزه وقطعة الأرض المطلوبه باسم النادي والبنية التحتية جاهزة .

٤- فتح مراكز للشباب في غور الصافي والمزرعة .

اما في الزراعة :-

١- العمل على حفر الآبار الارتوازية وتوظيفها في الزراعة وتربية المواشي .

٢- استغلال مياه الفوسفات في اقامة مشاريع زراعية عليها بدلاً من هدر مياهها .

٣- انشاء مشاتل غراس مثمرة في مناطق الاغوار حيث التربة والمياه والمناخ المناسبة .

٤- توزيع الاراضي داخل المحافظة وفي الواجهات على القادرين على استغلالها بما يخدم المواطن والاقتصاد الوطني العام .

٥- فتح وتعبيد الطرق الزراعية في منطقة وادي الموجب للوصول الى مواقع الانتاج .

في مجال التنمية الاجتماعية :

١- بناء مركز لتعليم الأطفال المعوقين سمعيا نظراً لعدم اتساع مركز مؤتة الحالي لأستقبال اطفال جدد .

٢- اقامة بناء لمركز تنمية المجتمع المحلي فقوع لتقديم الخدمات الاجتماعية لأبناء قرى الحمايدة من خلاله ، مع العلم بأنه تم بحث ادراج هذا المشروع ضمن توصيات لجنة اقليم الجنوب التي عقدت بمدينة العقبة برئاسة سمو الأمير الحسن المعظم .

٣- زيادة الدعم المالي للجمعيات الخيرية لتمكينها من القيام بدورها وانجاز مشاريعها .

٤- فتح مكاتب تنمية في بعض المراكز الادارية حسب توفر المخصصات المالية لخدمة المواطنين مكاتب للتنمية / لواء القصر ، لواء المزار ، قضاء الأغوار الجنوبية .

٥- اقامة بناء على قطعة الأرض العائدة لجمعية فتيات مؤاب الخيرية (شارع الحزام) لغايات احياء التراث الشعبي في المحافظة علما بأن الجمعية قامت باستئجار بناء لهذه الغاية .

في مجال التربية :-

اقامة تجمع مدرسي للذكور والاناث في منطقة بلدية طارق .

اما امور عامة :-

١- فتح مراكز للتدريب المهني في المحافظة لحل مشكلة البطالة .

٢- مطالبة جامعة مؤتة للسماح بالدراسة المسائية فيها .

٣- توسيع قاعدة قبول ابناء الجنوب في جامعة مؤتة حيث هي الوحيدة في المنطقة .

٤- فتح مديرية ناحية في بلدة القطرانة .

٥- انجاز مسلخ الدواجن في المحافظة .

٦- اقامة سور حول سوق الاغنام وكذلك مظلات واقية لها .

٧- فتح فروع لمختلف دوائر الدولة في مراكز الآلوية - مثل مكتب هندسة ، جوازات - اوقاف - الى اخره .. في كلاً من القصر والمزار .

٨- الاسراع في بناء ثلاجة الحبوب وكذلك صوامع الحبوب فيها .

٩- لا زال وضع تنظيم الاعلاف غير مريح وغير كاف .

معالي الرئيس - حضرات النواب

وفي الختام ان مشروع الموازنة مقنع وحقيقي يعكس الى حد ما تطلعات الأمة .

آملين ان يتم ايجاد بنك للمعلومات حول المشاكل الاقتصادية والبطالة للبحث بشكل جماعي ووطني عن حلول لها .

كما ونأمل التوجه نحو تطور زراعي حقيقي من خلال توجيه وطني شعبي وعسكري لاستصلاح الاراضي واقامة السدود تعمير الصحراء لتلبية حاجات الوطن من الحبوب والمواد الغذائية وحل مشكلة البطالة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس السيد فارس النابلسي

السيد فارس النابلسي

الأخ الرئيس حضرات الزملاء :

لقد تعودنا في كل سنة الاستماع الى خطاب الموازنة كمواطنين والى الاشادة بالمنجزات التي ستحققها الموازنة ولم نشاهد في يوم من الايام شيء من التواضع يتمش مع حقائق الامور ومع قدراتنا وامكاناتنا وجاء خطاب الموازنة الذي نحن بصدد مناقشته . وللحق نقول إن به بعض الاعتراف بالواقع ، ولكن ينطوي على كثير من التفاؤل ، والتعتيم على كثير من الحقائق واعطاء مؤشرات وتوقعات لا تمثل الحقيقه . ولان مشروع الموازنه يحتوي على تفاصيل كثيره ولا يمكن لنائب وحده ان يناقشها ويحتط بها جميعها لهذا فأنني سوف استعرض بعض المؤشرات الرئيسية الهامة التي تنطوي على الغموض ، وبعضها الآخر الذي ينطوي على التوجه الخاطىء الامر الذي يحتاج الى اعادة نظر وتقويم سليم .

اولاً: الايرادات المحلية :

انه من المفيد ان يقوم معالي وزير المالية بتفسير الاسباب التي تدعو الى الاعتقاد بأن الايرادات المحلية وخاصة ضريبة الجمارك سوف ترتفع من (١١٧) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى (٢١٢) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، بالاضافة الى الزيادة في ضريبة الدخل التي سوف ترتفع من (٥٤) مليون دينار الى (١٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ .لا ادري على ماذا اعتمدت الحكومة في تقديراتها المتفائلة هذه ، علما ان القوة الشرائية للجمهور قد انخفضت كثيرا بسبب الازمة الحادة وتأكل الاجور وتزايد البطالة ، هذا بالاضافة الى الركود الاقتصادي الذي سيؤدي حتما الى انخفاض اربحية الكثير من المؤسسات كما ان الحكومة لم تتعرض لاية خطوات يمكن ان تتخذها لتحسين وضع الايرادات وزيادتها وزيادة حقيقية ومؤكدة في نواح محددة منها على سبيل لماذا لا تعيد الحكومة النظر في الاعفاءات من الضرائب والرسوم التي تتمتع به بعض المؤسسات واعادة النظر في قوانين هذه المؤسسات سواء كانت حكومية متخصصة او تساهم بها الحكومة ، كبنك الاسكان ان بعض هذه المؤسسات اصبحت في وضع مالي يمكنها ان تكون احد الروافد الهامة لتمويل الخزينة . خصوصا ان كلنا يعرف ان بنك الاسكان لم يعد بحاجة لاعفاءات مالية بعد ان اصبح في مركز مالي قوي وبعد ان اصبح بنكا تجاريا في معظم نشاطاته . هذا ومن اجل تخفيض اعباء الاسكان على ذوي الدخل المحدود فلا مانع من ابقاء الاعفاءات لبنك الاسكان على ذلك القسم من النشاط التمويلي المتعلق بتقديم القروض الاسكانية لصغار المقترضين شريطة توفير القروض لهم بفوائد مخفضة ، واما التسهيلات التجارية والتسهيلات للمشاريع البنائية التجارية فلا يجوز ان تستفيد من هذه الاعفاءات لان ذلك هدر لاموال الخزينة واعطاء البنك امتيازات غير مبررة .

ثانياً: المساعدات من البلدان العربية والصديقة :

تتوقع الموازنة وصول مبلغ الدعم من الدول العربية والصديقة الى مبلغ (١٦٢ر٦) مليون دينار . ولم يذكر معالي الوزير ان كان هناك التزام رسمي من الدول الشقيقة والصديقة بهذا المبلغ ام انه توقع فقط . وهل توجد لدى الدولة الخطط لمواجهة نتائج عدم وصول هذا الدعم وما هي هذه الخطط ؟

ثالثاً: القروض الخارجية والانمائية :

كنا نتفائل بالحصول على القروض الانمائية على اعتبار انها تمويل لمشاريع انتاجية مربحة ومبنية على اساس دراسات جدوى دقيقة ، متوقعين ان هذه الديون سينتج عنها انتاجية اكبر ، ودخل يفوق من اعباء خدمة الدين . مما يؤدي الى التحسن في مستويات المعيشة . ولكن فوجئنا بمشكلة المديونية التي قصمت ظهر الاقتصاد الاردني بدلا من التحسن الذي توقعناه . هذا يعني ان الاقتراض الخارجي اقتراض عشوائي غير مدروس ويهدف الى تسكين وتأجيل مواجهة المشكلات . وعلى الرغم من معرفة معالي الوزير لهذه الحقائق، الا ان الموازنة افترضت ارتفاع نسبة القروض الخارجية والانمائية بنسبة (٩٨٪) عن عام ١٩٨٩ . لماذا لا نتحاش المزيد من مثل هذه القروض التي اصبحنا لا نثق بتوجهها التنموي في ضوء السوابق الماضية المريرة .

رابعاً : المديونية الخارجية والداخلية

أ- المديونية الخارجية .

بناء على ارقام مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ فقد تم تقدير اقساط خدمة الدين الخارجي كما يلي:-

اقساط	٦٨ر٢ مليون دينار
فوائد	١٣٥ر٢ مليون دينار

وعلى الرغم من اعادة جدولة المديونية الا اننا نجد ان هناك اقساطا وفوائد ستدفع هذا العام ، ومع ذلك لم توضح الموازنة لمن ستدفع هذه المبالغ ، ولماذا لم تشملها الجدولة ؟ ولماذا لا نتحاش تسديد المديونية في الوقت الذي ينادي فيه الكثير من بلدان العالم وعلى رأسها فرنسا ، احدى كبريات للدول الدائنة ، لشطب مديونية العالم الثالث كليا او جزئيا ان التأجيل سيزيد من حده الضغوط على الدول الدائنة ويعمل على تخفيض الاعباء ويمكنا من الاستفادة من اية قرارات دولية ايجابية في هذا الشأن .

ب- المديونية المحلية :

لقد اشارت ارقام الموازنة الى ان اقساط القروض الداخلية المستحقة لعام ١٩٩٠ بلغت ١٩ر٢ مليون دينار وفوائدها بلغت ٤٠ر١ مليون دينار . ان المتفحص لقائمة القروض الداخلية الواردة في صفحة (٣) في بند تسديد القروض والايرادات لا يجد ان تسديد الدين العام المتمثل في اذونات الخزينة وسندات التنمية

وسندات الخزينة قد شمل بالتسديد ، مما يدل على ان الحكومة لا ترغب هذا العام في تخصيص ارصدة لتسديد هذه المديونية او انها حاولت اخفاء هذه الالتزامات المطلوبة منها . لذا نرجو من الحكومة توضيح هذا الامر .

خامساً : مديونية المؤسسات العامة والحكومية :

تتوقع الموازنة زيادة تسديد اقساط وفوائد القروض المدينة بها المؤسسات العامة الى ٢٥٪ عن عام ١٩٨٩. لا ادري على ماذا اعتمد معالي الوزير عندما توقع زيادة مقدرة هذه المؤسسات على التسديد ، علماً ان معظمها يعاني من مشاكل عدم تحصيل قروضها من المواطنين ، ويعاني من انخفاض سعر الدينار . وارتفاع مديونيتها نتيجة لذلك لان ديونها مسجلة عليها في وزارة المالية بالعملات الصعبة . فهل من مصلحة المواطن العمل على افلاس هذه المؤسسات وفقدان مقدرتها على خدمة الجمهور . ومؤسسة الاقراض الزراعي مثال حي لهذا الوضع . كما اين ستذهب الاموال التي ستسددها هذه المؤسسات والتي يفترض ان تحولها الدولة الى الدائنين في حين تؤكد المعلومات ان هناك تأجيل لتسديد المديونية الانمائية . نرجو من معالي الوزير التكرم بتوضيح ملابسات هذا الموضوع ؟؟

سادساً : العائدات التقاعدية :

لقد لفت نظري في مشروع الموازنة العامة الخلل الكبير في العائدات التقاعدية والمخصصات التي ستقوم الدولة بدفعها للمتقاعدين العسكريين والمدنيين خلال ١٩٩٠ ، حيث ستبلغ العائدات حوالي ١٣٫٦ مليون دينار في حين ان التزامات الدولة تجاه المتقاعدين ستبلغ ٨٣ مليون دينار . وبمقارنة هذه الارقام بارقام السنوات السابقة ، تبين ان الزيادة في تصاعد مذهل ، واذا ما استمر هذا الوضع في السنوات القادمة فان الخلل سوف يتزايد بشكل كبير وغير معقول .

لذلك لا بد للحكومة من اعادة النظر في موضوع التقاعد الاجباري في سن مبكر . الذي اصبح ظاهرة في الدولة . والعمل على ان يكون هناك نوع من التوازن بين العائدات التقاعدية والمبالغ المدفوعة من قبلا لدولة ولن يتحقق ذلك الا بالتوقف عن الاحالات المبكرة على التقاعد للموظفين العسكريين والمدنيين .

سابعاً : التضخم :

ذكر معالي الوزير ان التضخم سينخفض من ٢٥٪ عام ٨٩ الى ١٣٪ عام ١٩٩٠ كلنا يعلم ان التضخم كان عندنا قبل انخفاض الدينار سلبيا ثم ارتفع الى ٢٥٪ بعد انخفاض الدينار فهذا يعني ان التضخم نتج عن انخفاض الدينار فحسب فما هي الاجراءات التي ستتخذها الحكومة لتخفيض هذا التضخم ؟؟ هل هنالك حلول لدى الحكومة لحل مشكلة انخفاض الدينار والتي نرجو ان نسمع عنها ؟؟ كما ان نسبة ال ١٣٪ هل هي منسوبة الى عام ٨٨ او الى عام ٨٩ واذا كانت منسوبة الى ٨٩ فان النسبة ١٣٪ تعتبر عالية وغير مبررة بعد ان انخفض الدينار وتحمل الشعب اعباء التضخم كاملة والبالغة ٢٥٪ ما هي الاسس التي اعتمدت عليها الدولة في احتساب نسبة التضخم ؟؟

ثامناً : الدعم :

ان المتتبع لاحوال المواطنين من ذوي الدخل المحدود في الاردن خلال السنتين الماضيتين يجد ان معاناة المواطنين اضعاف ما توصي به المؤشرات الاقتصادية بالارقام وهنا ارجو ان انوه انه لا بد للحكومة من اتخاذ الاجراءات التي تقلل من الاثار السلبية للتضخم والمعاناة التي يرزح تحتها ذوي الدخل والقليل والمحدود الفقراء من المواطنين فالدعم الذي تقدمه الحكومة لمجموعة من السلع يذهب معظمه لكبار المستهلكين والاغنياء ولا يصل منه للفقراء الا لنذر اليسير فلماذا لا تدرس الحكومة اعادة النظر في اسلوب الدعم ليصل الى مستحقيه الحقيقيين فقط ، وهم على وجه التحديد : العائلات الفقيرة في انحاء الريف وفي المدن والبوادي والمخيمات وصغار الموظفين من مدنيين وعسكريين .

تاسعاً : تحويلات المغتربين : -

من المعروف ان تحويّلات ابنائنا واخواننا المغتربين في الخارج تمثل دعامة اساسية لميزان المدفوعات ولاستقرار سعر صرف الدينار ، الذي كان لانخفاضها تأثير حاد على مستويات المعيشة . وبعد ان كان مقدار هذه التحويلات ما يزيد عن (1200)مليون دولار سنويا انخفض هذا المبلغ الى (700) مليون دولار فقط . اننا نفترض ان يرتفع هذا الى اكثر من ذلك ، بعد ان انخفض الدينار واصبح في مصلحة المغترب التحويل الى الاردن . لم يتطرق معالي الوزير الى هذا الامر ، ولم يعط اسباب استمرارية هذا الانخفاض ، وما هي الاجراءات المالية والادارية التي ستتخذها الحكومة لتحسين موقف هذه التحويلات ولاعادة الثقة الى هولاء الاخوة في مسيرة الاقتصاد الاردني ومؤسساته في القطاعين العام والخاص ، الامر الذي يستدعي اعادة النظر الجذرية في اسلوب التعامل الفظ مع هؤلاء الاخوة من المغتربين الذي تلا قرار فك الارتباط .

عاشراً : واما بخصوص ما ورد في تقرير اللجنة المالية فأنني اوافق على ما ورد في التقرير في الصفحة (٢٥) من التقرير بأن موازنات المؤسسات العامة يجب ان تعرض على مجلس النواب وتخضع للمناقشة والتعديل حيثما اقتضى الامر ثم المصادقة عليها قبل المجلس على ان لا يقتصر ذلك على اللجنة المالية فقط كما ورد في تقرير اللجنة ولهذا وعلى اساس ما تقدم اطلب من الحكومة تقديم مشروع قانون لتعديل قانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٤.

كما انني اوافق على توصية اللجنة المالية بأنه لا يجوز صرف على ملاحق الموازنة ما لم يصادق مجلس النواب مسبقاً على مشروع القانون الخاص بذلك .

واما ما نشأ من زيادة في معدلات ضريبة الدخل .

بموجب قانون ضريبة الدخل المؤقت الاخير على ذو الدخل المنخفض ومنهم الموظفين والمستخدمين فأنني اطلب الى الحكومة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتخفيف العبىء الضريبي عن هذه الفئة من المواطنين .

وفيما يتعلق في الصفحة (٣٠) من تقرير اللجنة المالية الذي يبين ان النفقات الجارية للقوات المسلحة

واجهزة الامن والدفاع المدني تبلغ (٢٥٤) مليون دينار فيما عدا نفقات التسليح اقترح لاحداث تخفيض في النفقات الجارية تخفيضاً في مدة خدمة العلم لتقتصر على مدة التدريب العسكري على ان يتبع ذلك فترات انعاش سنوية . واما فيما يتعلق فيما ورد في تقرير اللجنة المالية من ان تكلفة الدراسات والابحاث تبلغ (٥ر٨) مليون دينار فأنني اقترح التوقف عن تكليف المؤسسات الاجنبية لاجراء تلك الدراسات واقتصارها على المؤسسات المحلية التي تستطيع أن تستفيد من الخبرة الاجنبية كلما استدعى الامر ذلك في هذه مساهمة لمكافحة البطالة من ناحية وفي رفع مؤسساتنا الوطنية الهندسية والاقتصادية وفي ضمان تقديم دراسات من واقع الاخلاص الوطني .

وفي ما يتعلق بما ورد في تقرير اللجنة المالية الصفحة (٣٦) بخصوص المؤسسات العامة فأنني ادعو لاعادة النظر في تلك المؤسسات لدمج المتعدد منها لاعادة النظر فيما استنفذ الغرض منه وعلى وجه الخصوص سلطة وادي الاردن بحيث تصبح هذه السلطة خاضعة لوزارة الزراعة كأي دائرة حكومية اخرى مع التشديد على ضرورة اعادة النظر في كل المخالفات القانونية التي وقعت في تخصيص الوحدات الزراعية فيما يحقق مصلحة صغار المزارعين وبالتالي مصلحة المستهلكين المواطنين .

واما بشأن الشركات الزراعية الكبيرة التي اقيمت على اراضي الدولة فأنني اقترح اعادة النظر في الاتفاقات المعقودة بين الحكومة وتلك الشركات ليصبح نشاط تلك الشركات تقتصر على تربية الاغنام والمواشي مع التوسع في ذلك من أجل تأمين حاجة البلاد من اللحوم وبذلك الفوائد التالية :

١- توفير العملات الاجنبية ثمن اللحوم المستوردة .
٢- المحافظة على الثروة المائية المخزونة في باطن الارض بدل استنفازها في فترة زمنية قصيرة بسبب الري الكثيف على المزروعات والاشجار .

السيد الرئيس - السادة الزملاء :-

ان مفهومي لقانون الموازنة هو انها خطة عمل للمستقبل ووسيلة الدولة النقدية والمالية والادارية لتنشيط الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة ، اما ان تعتمد على التعتيم على الحقائق وتكريس الواقع الذي اوصل الاقتصاد الاردني الى ما هو عليه فهو ابعد ما يكون عن مشروع موازنة حقيقي بالاضافة الى انه لم يطرح العلاج الناجح للازمة الاقتصادية الحادة لذا فأني اعلن عدم الموافقة على مشروع الموازنة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد عيسى الريموني

السيد عيسى الريموني

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس !

حضرات النواب !

لم يكن الأمر مفاجأة غير متوقعة أو مرضا بدون أعراض الذي هبط علينا في شهر أيلول من عام ١٩٨٨ . في ذلك الشهر تغيّر سعر صرف الدينار فجأة في حركة نزول حادة ، فتغيّرت خارطة الأقتصاد في بلدنا وتغيّرت معها خارطة أهتماماتنا وتوجهاتنا وأولوياتنا . وبدأ نوع من اللهاث الفكري والنفسي يطغى على عقولنا وبدأ معه تسلل الخوف الى نفوسنا . لكن الوطن لا يتقدم ويزدهر بالتشاؤم ولا يواجه التحديات والخضوب بالبأس ، ولا يتجاوز أزماته ومشاكله بالتبرم والبحث عن مشجب نعلق عليه الأسباب التي أدّت الى حدوث الأزمة الاقتصادية .

أن ضائقة الوطن لا تحل الأ بالعقلانية والفهم الصحيح لأبعادها ووضع الحلول الناجعة لتطويقها . لقد أصبح كل شيء متوقف على نضج وعينا وادراكنا لمخاطر الازمة الاقتصادية ، وعلينا أن ننهض من كبوتنا دون ابطاء نقف خلف قائدنا الحسين ، يحدونا الأمل بأن الاردن سيظل صامدا . وحلّ مشاكلنا ليس صعبا لأنه لا يتطلب عمل الكثير من الاشياء الصحيحة ، بل مجرد التوقف عن عمل الاشياء الخاطئة .

في واقع الأمر نحن بحاجة الى أعادة نظر جذرية في كل شيء ... بدءا برغيف الخبز ، وانتهاء في بناء المؤسسات التي تلبي حاجات العصر . ونحمد الله أن الحكومة الحالية التي انبثقت من التحول الديموقراطي جاءت برئيسها دولة السيد مضر بدران لمعالجة المسألة برمّتها ، مع علمنا أن الرئيس لا يملك عصا سحرية ولا خاتم سليمان.

لا بد لنا أيها الأخوة أن نعود الى حجمنا الطبيعي ونقلل من أستهلاكنا ونزيد من التركيز على الانتاج المحلي الزراعي والصناعي ، ونقيم الصناعات الزراعية ، ونكثر من السدود على مساقط المياه ، حتى نحافظ على ثروتنا المائية . ولا بد من زيادة إهتمامنا بامننا الغذائي في محاولة للوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي . اذا من غير الممكن تحسين الوضع الاقتصادي الأ بأعتمادنا على أنفسنا وإتباع سياسة النفس الطويل ، وذلك بالتخفيف من استيراد الكماليات والحاجات غير الضرورية وانتهاج التقشف وترشيد الاستهلاك . ان ترشيد الاستهلاك لا يكون في بعض الاحيان طواعية ، بل لا بد أن يكون ضمن منظومة اجراءات محددة ، يكون للاجبار فيها دور لتدفع باتجاه توجهات اقتصادية سليمة .ولا بد لنا من تطوير الريف بإقامة المشاريع الانتاجية لخلق فرص عمل جديدة . وعلينا ان نحد من هجرة الريف الى المدينة وان نهيئ الظروف لهجرة معاكسة . وهذا يتطلب خطة تنموية تستفيد منها عشرات القرى في الاردن ، التي لا تزال تفتقر الى الخدمات الرئيسية وتعاني من أزمة بطالة حادة وأزمة مواصلات وازمة تموين واسكان ..وتفتقر الى خدمات سطحية مناسبة.

معالي الرئيس ؛

حضرات النواب ؛

الأزمة التي يعيشها الاردن الآن ليست ظاهرة مالية أو نقدية فحسب ، بل تتعلق بالبنية المؤسسية والسياسات والعلاقات التي أستطاعت في وقت ما أن تنهض بحركة تنموية محدودة جداً ... في اطار من المديونية. فقد تمّ التركيز على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرّك الوحيد للنمو بصرف النظر عن الكفاءة ، وترسخت هياكل أقتصادية كبّلت الاقتصاد الوطني بالقيود ، وحرمته من المرونة والقدرة على التكيّف مع الظروف المتغيّرة . وأنخفضت انتاجية رأس المال الى درجة متدنية للغاية وأصبح لا مفرّ في نهاية المطاف من مواجهة لحظة الحقيقة ، فكانت الأزمة المعروفة .

لقد لعبت الحكومات المتعاقبة دورا في الوصول الى طريق مسدود ، وذلك بأتباع سياسات عقيمة ، فيما يلي نماذج منها :-

١- التوسع الحكومي الهائل في الانفاق العام ، حيث بلغ الانفاق العام حوالي ٦٥٪ من الانتاج المحلي الاجمالي وهي من أعلى النسب في العالم . واني أعتبر التوصيات التي قدمها ديوان المحاسبة في هذا الشأن لضغط الانفاق الحكومي جديرة بأن يؤخذ بها ويجري تطبيقها .

٢- مركزية أتخاذ القرارات ، حيث أصبحت القرارات الكبيرة تؤخذ في مؤسسة الرئاسة ، بدلا من المستثمرين ومجالس ادارة الشركات .

٣- السكوت المريب عن تحذيرات ديوان المحاسبة طوال السنوات الماضية بأن هناك من يختلس المال العام وتجدون في تقارير ديوان المحاسبة ما يؤكد مثل هذا التلاعب .

٤- خدمة المصالح الخاصة لبعض الفئات على حساب بعضها الآخر ولعلكم تتفقون معي بأن الوطن عانى بما فيه الكفاية من شرور الشللية والتكتلات والمحاسيب ولا بد أن نتيح المجال للقضاء بأن يتعامل مع هذه الظواهر بكل حزم .

٥- عدم التصدي لمشكلة البطالة التي أصبحت مصدر قلق ، لأن بقاء نسبة العاطلين عن العمل مرتفعة سيؤدي الى شيوع الفقر وتوسيع دائرته ، وهو أمر يترتب عليه نتائج اجتماعية سياسية سلبية وخطيرة . ونحن نعلم تماما ما حدث في مجتمعات أخرى من مشاكل أخلاقية واجتماعية وأمنية ، لأنه لم يتم معالجة ذلك أولا بأول وفق سياسة مدروسة .

ولا يفوتني ان أنبه الى أن هناك حوالي (٨٤) ألف أسرة في الأردن تعاني من الفقر الشديد ، وعليه فالأمر يتطلب خطة عاجلة وأخرى آجله ، قبل أن يتفاقم الوضع خاصة وأن الاسعار ما زالت في أرتفاع مستمر . لا أدري للحقيقة كيف ستواجه الحكومة هذه المعضلة ، اذ ما عرفنا أنه مع نهاية عام ١٩٩٤ سيكون لدينا حوالي (٣٩١) ألف أردني يبحثون عن عمل ، منهم :

(١٧٨) ألف لديهم مؤهل تعليمي أقل من الشهادة الثانوية .

(٤٩) ألف يملكون الشهادة الثانوية فقط .

(١٠٣) آلاف لديهم شهادة كليات المجتمع فقط .

(٥١) ألف لديهم شهادات ليسانس وبكالوريوس فقط .

(١٠) آلاف لديهم شهادات ماجستير ودكتوراه ودبلوم عالي .

فهل يمكن توفير أماكن عمل لهذا الرقم الضخم خلال السنوات الخمس القادمة ؟ لقد أصبحت الحاجة ملحة جدا الى مضاعفة الجهود واتخاذ الاجراءات والخطوات لتنظيم سوق العمل وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار مع ضمان اعطاء الاولوية في التشغيل للعمالة المحلية ، وضمان تطبيق قانون العمل بهذا الخصوص ، والذي ينص صراحة على أن اكثر من نصف العمال والمستخدمين في أي شركة أو مصنع أو مشروع يجب أن يكونوا من الاردنيين ، وهو أمر لا يجب أن نخجل منه أو نتستر عليه ، فهو من الحقائق السائدة في جميع الدول .

ان استفحال ظاهرة البطالة يضعنا عاجلا أم آجلا أمام موقف صعب للغاية ، قد لا نملك القدرات للتعامل معه ... وعليه وجب التحذير والتنبيه ... اللهم اني قد بلغت ... اللهم فاشهد على ما قلت وذكرت من منطق خوفي على مستقبل الاردن .

٦- السكوت المريب حول نفاذ الاحتياطات من العملات الصعبة والذهب ، مما تسبّب علانية في انكشاف وضع الدينار المأساوي . فقد أشترينا من العالم أكثر مما بعنا اليه . وهذا أدى بطبيعة الحال الى تنقص المدخرات بالعملات الصعبة . والحل كا أراه هنا هو أن التخلص من الضائقة الاقتصادية القائمة يتمثل بالضرورة في تخفيض مستورداتنا من السلع والخدمات ، في الوقت الذي نعمل فيه على

تنمية صادراتنا منها بهدف تضييق العجز الذي تشير اليه ارقام الميزانية لعا م١٩٩٠ . ولا بد في هذا الاطار ان تبادر الحكومة الى منح التسهيلات الائتمانية للمصدرين ، الى جانب اعادة النظر في العديد من التشريعات القائمة ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي من أجل تطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع متطلبات خطط التنمية في التسعينات من هذا القرن .

٧- عدم الاتجاه نحو سياسة للتصدير المتصاعد . فمن الثابت ان زيادة الصادرات الوطنية هي أحد العوامل الهامة في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الراهنة ، لأنها تؤمن عملة أجنبية نحن بأمس الحاجة اليها . كما أن التصدير يعني أستغلال نسبة أكبر من الطاقات الانتاجية المعطلة . ومن شأن ذللك تخفيض الكلفة وزيادة الكفاءة ، بالاضافة الى تحقيق نمو أقتصادي ايجابي ، كما أن التصدير يخلق فرص عمل اضافية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لتخفيف حدّة البطالة . وان المرحلة الاقتصادية السائدة عندنا توجب بل تفرض المبادرة بنشاطات التصدير ... والاسواق امام الاردن متعددة وتبقى المسألة اختيار السوق التي يمكن دخولها والاستقرار فيها . واذا كان الاردن قد توسعة في صادراته من المحاصيل الزراعية ومنتجات الصناعات التحويلية الى الاسواق العربية التقليدية ، فقد أحجم رجال الاعمال أو تخلفوا عن الاستفادة من مزايا الاتفاقية مع مجموعة الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة . ولذا ظلت صادراتنا الى هذه الدول قليلة ومستورداتنا كثيرة .

٨- لا يختلف أحد بأن الحكومات المتعاقبة تتحمل قضية أستفحال ظاهرة المديونية الخارجية والداخلية، فعدة مليارات من الدولارات أهدرت بشكل عشوائي ، سواءاً كان هذا الهدر ناتجا عن حسن نيّة أو سوء نيّة أوعن عدم تمرس كافي بعملية البناء التنموي. وليس هناك ما يدعوالى التفاؤل بأننا قادرون على دفع الديون خلال السنوات القليلة القادمة . فرحلتنا لسداد ما يزيد عن ٨ مليار دولار طويلة ... وكلنا نعلم ذلك .ونسأل الله أن تكون الحكومة الحالية قد تعلمت بما فيه الكفاية من أخطاء حكومات سابقة ، فتبادر الى شد الاحزمة واعلان الحرب على التواكل والانهزامية وظاهرة اللامسؤولية . ولا يتم ذلك الا من خلال المصداقية مع الجماهير مع ايجاد الوسائل المقنعة للشعب بالتواصل من خلال مجلس النواب واعلان الحقيقة وعدم التكتم على شيء حتى تقضي الحكومة على ظاهرة الاشاعة والتشكيك في نواياها وفي مسيرتها أو في مسيرة البلاد .

ان ما ينقصنا الآن هي المشاريع الجادة المقنعة ضمن أهداف محددة ومرسومة تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتنا الحالية والمستقبلية ليتحقق لنا ما نتطلع اليه من استقرار اقتصادي وأمن اجتماعي . والي انصح الحكومة ان تبادر وعلى الفور الى خلق المناخ الملائم للاستثمارات المحلية والادخارات الوطنية والمشاريع التجارية الهادفة وتعديل كافة القوانين المعيقة للاستثمار .

٨- لم تبادر الحكومات السابقة الى الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصة في مجال تأهيل وأعادة تأهيل الشباب في اطار استراتيجية تنموية مرنة تقودنا الى ربط هذا التأهيل باحتياجات سوق العمل ، مما أدى الى أستفحال البطالة في صفوف الشباب . لقد أهملت الحكومات السابقة قطاع الشباب رغم أهميته ، ولم تستفد من طاقاته وابداعاته الخلاقة في كل المجالات الرياضية والاجتماعية والتنموية . فلم تقم معسكرات عمل ولا منتديات ثقافية وفكرية ولا مراكز شبابية ولا مدن رياضية . ان من الضروري ، بحكم ارتفاع نسبة الشباب ، دعم نشاطاتهم وتنمية مواهبهم وهواياتهم ، ورعاية ابداعهم ، وتشجيع مساهمتهم ، في الجهد الانمائي العام .

٩- أغفلت الحكومات المتعاقبة عملية اصلاح الجهاز الاداري الاردني ، رغم النداءات المتكررة حول هذا الموضوع . وليس التطوير الاداري ترياقا نستورده من الخارج ، وانماهو جهد جاد مثابر يشترك فيه المسؤول والمواطن . وهو اساس الاصلاح الاقتصادي والتطور الاجتماعي وعليه يجب ان يمثل هذا الاصلاح أستجابة للمتغيرات البيئية والافكار والمبتكرات الجديدة ، والتوجهات الاستراتيجية الجديدة في أتجاه التقدم والاصلاح ، مما يستلزم اعادة النظر في الاهداف الموضوعية ، مع استبعاد كل الأهداف غير الواقعية ، ولا بد في هذا الاطار من تغيير اساليب الانتاج ومدخلاته ، وتطوير العلاقات والمقاييس المتبعة ، وتشجيع روح التنسيق ووقف ظاهرة الازدواجية في الاداء ، الى جانب اعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للوزارات والمؤسسات ، بشكل يؤمن عملية تفعيل هذه الجهات وتنشيطها وتخليصها من الرتابة والروتين والبيروقراطية . ومن الضروري هنا التذكير بأهمية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وهو شعار رفعناه دوما ولم يجد طريقة الى التنفيذ للأسف الشديد .

١٠- لقد أهملت الحكومات المتعاقبة قضية تطوير القطاع السياحي والاعتناء بالثروات الاثرية والقيام بمزيد من أعمال المسح والتنقيب وترميم الآثار وصيانتها ، كما أهملت تشجيع السياحة الداخلية وتحديث وسائل النقل السياحية ، ولم ترصد أموالا تذكر لدعم التصنيع السياحي ، الذي يمكن أن يشكل مصدرا للعملات الصعبة .

معالي الرئيس !

حضرات النواب !

ان طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، في ظل ظروف الكساد الحالي ، تركت آثار سلبية واضحة المعالم عميقة الجذور ، على التجارة الدولية ، واسعار المواد الخام ، وسوق النفط ، واسعار صرف العملات، الامر الذي عمق التحديات الاقتصادية .ووسط هذه الاجواء الاقتصادية الملبدة بسحب الغموض والاختلالات ، فشلت

الحكومات المتعاقبة عندنا في التعامل مع تيارات الأحداث السلبية فزادت الطين بلّة من خلال سلوكياتها التي جسّدت شعار " بعدي يكون الطوفان " .

لقد أعلن المسؤولون دوما أن النهج الاقتصادي الاردني قائم على الحرية المنظمة والمبادرة الفردية والمنافسة المتكافئة ، لكن الحكومات المتعاقبة لم تتخذ من القرارات والتوجهات والاجراءات ما يعزز هذا النهج الذي بقي حبرا على ورق . فهل بعد هذا كله نتعجب مما آلت اليه أحوالنا ؟

أن خطورة الوضع عندنا ، تستلزم ايها الأخوة ، تشكيل وفد برلماني اردني للسفر الى الدول العربية الغنية لطرح الموضوع أمام حكوماتها والسعي للحصول على مساعدات مالية للاردن تتناسب وحجم المشكلة التي نعاني منها . ومن الضروري ايضا الاتصال بالمغتربين الاردنيين في أماكن تواجدهم ووضعهم في صورة الاوضاع وحثّهم على المساهمة العملية في تسديد الديون المستحقة . فالوطن له دين في رقبة كل مواطن احتضنه وهيأ له سبل العيش . وكما تعلمون أيها الأخوة فأن الاردن يتحمل العديد من التضحيات في علاقاته التجارية مع الضفة الغربية وقطاع غزة . وبما أن الدول العربية ومنظمة التحرير والمعطيات السياسية المعروفة هي التي دفعت بالاردن الى قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية ، فأننا نأمل من هذه الدول أن تبادر الى تحمل جزء من هذه المسؤولية القومية بتقديمها المساعدات الضرورية للأردن لتمكينه من مواصلة رسالته في دعم الأهل في المحتل من أرضنا العربية . وأنوه هنا الى ان الاردن يدعم عملية تسويق المنتجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة على حساب منتوجاته الذاتية حتى بلغ العجز في الميزان التجاري بين الضفتين مئات الملايين من الدولارات . والاردن هو بوابة النضال ضد العدو الصهيوني ، ودعمه ماليا لتقوية قدراته الدفاعية واجب قومي أساسي .

اننا لا نعيش في فراغ وطلقاء من كل ارتباط ، أحراراً من كل قيد فكل جديد يقع من حولنا ينعكس بالضرورة على وضعنا .

ان الاردن يجابه خطرين حقيقيين هما : الأمن الوطني والأمن الغذائي ، واذا كان الأول يتمثل بالكيان الصهيوني وحده ، فان الثاني يتمثل بمجموعة من العوامل الاقتصادية التي تكاثرت بسبب الفساد والرشوة وغياب الرقابة والعقاب .

اننا نواجه التحدي الصهيوني الذي يضمر ضدّنا العداء المتعصب بالحقد والكراهية ، ويستمر دون هوادة في فرض احتلاله لأرض فلسطين واجزاء من سوريا ولبنان ، ويهدد بعناد استقرار الاردن وأمنه ومستقبله ، ويسعى الى حلّ القضيةالفلسطينية على حساب الشعب الاردني . ومع أن الوعي الوطني الاردني والفلسطيني محصنات ضد مثل تلك الخطط الجهنميّة ، الأ ان الشعبين بحاجة ماسة الى تأييد كل العرب في مواجه هذا التحدي الصهيوني .. الامبريالي .

يجب ان ننظر الى تحرشات اسرائيل على الحدود ومحاولتها تسخين الجبهة ، بمنتهى الحذر والحيطة . فقد تكون هذه الاعمال الاستفزازية مقدمة لعدوان صهيوني واسع النطاق ، خاصة وان العدو يردد منذ فترة نغمة " الوطن البديل " على حساب الاردن ، وكأن الاردن " أرض بلا شعب " .

ليس جديدا القول : بأن العدو الصهيوني بنى وما يزال مخططاته وأفكاره وأعماله على أوهام ، ومغالطات عجيبة ، ولكنه مع ذلك ، تمكن من أن يبيع تلك الأوهام والمغالطات لوسائل الاعلام الاجنبية . ولقد كثرت التصريحات الاسرائيلية حول إعتبار " الاردن هو أرض الحل " ، لقضية شعب فلسطين . وهذا الشعار يجب ان ننظر اليه بجدية وخطورة ، لأن اسرائيل تهدد كياننا وشخصيتنا بنفس الطريقة التي هددت بها الكيان الفلسطيني والشخصية الفلسطينية .

ان القضية الفلسطينيعة ليست قضية ايجاد وطن بديل للفلسطينيين ، ولكنها قضية أرض عربية أغتصبت ويجب ان تعود ، والكيان الاردني كيان عربي لشعب عربي على أرض عربية وبقيادة هاشمية عربية أصيلة . وبالمناسبة فأني أحيي منظمة التحرير الفلسطينية ، التي بادرت الى شجب تصريحات الصهاينة والى تأكيدها أن وطن الفلسطينيين هو هناك على أرض فلسطين العربية .

معالي الرئيس ؛

حضرات النواب ؛

اننا نواجه عدة تحديات على مستوى الوطن العربي ، فنحن نواجه التحدي الناجم عن الحرب العراقية – الايرانية وانعدام التقدم نحو تسوية سلمية نهائية تنهي حالة اللاحرب واللاسلام التي تلتهم اهتمام وقدرات الشعبين الايراني والعراقي السياسية والاقتصادية وتعيق تقدم الشعبين نحو الحياة الافضل والازدهار اللذين يستحقانهما بعد كل المعاناة والاحزان والمصائب التي فرضتها الحرب عليهما .

اننا نهيب بإيران ان تستجيب لدعوات السلام التي اطلقها العراق وان تحكم العقل والضمير في سلوكها من اجل مستقبل التضامن العربي – الاسلامي . كما نأمل ان تتوصل الحكومة التركية الى حل عادل مع العراق وسوريا بخصوص مياه الفرات ، حتى لا تكون هذه الازمة مدعاة لتدهور في العلاقات بين العرب والاتراك .

ولا انسى لبنان الذي نتمنى لشعبه حياة حرة كريمة بعيدا عن جو الصراعات والحروب ، ونأمل ان تنجح اللجنة الثلاثية العربية في وضع حد للخلافات القائمة في لبنان . ويسعدني ان أحيي التطورات الايجابية في الوطن العربي المتمثلة بقيام مجلسي التعاون الخليجي والعربي واتحاد المغرب العربي ووحدة اليمنين ، آملا ان تكون هذه الخطوات الوحدوية مرحلة مهمة على طريقنا لتحقيق الوحدة العربية ، التي طال انتظارها .

وفي ظل ثورة الديمقراطية في العالم والتأكيد على حقوق الانسان ، نناشد المجتمع الدولي بإدانة تكسير العظام ، ومصادرة حقوق الانسان والتنكيل بالشعب الفلسطيني الذي تمارسه الطغمة الصهيونية العنصرية ضد المدنيين العزل في فلسطين المحتلة .

كما ندين سياسة حل حقوق الانسان في جزء من العالم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ، ونحذر من مغبة الاستمرار في هذه الحلول التي تمثل عدوان صارخا على امتنا ، ونهيب بالدول العربية ان تضع لأول مرة

خطة دفاعية مشتركة ومبنية على استراتيجية واقعية لمواجهة الخطر الصهيوني لأن الفزعة عند الغارة اسلوب عقيم وقديم .

معالي الرئيس !

حضرات النواب !

إننا في الاردن وعلى هذه الارض الطيبة التي تتسع لأحتضان الهم القومي ويتسامى فيها الهاجس الوحدوي فوق الشعارات ، نطرح سؤال التحدي : أي أردن نريد ؟ ذلك ان خيوط المؤمرات ضد هذا البلد المرابط اذا قابلها وعي مزيف قد تصبح اكبر منا جميعا في وقت من الاوقات وتتجاوز قدراتنا الذاتية ونضالاتنا المرحلية اذا لم نعمد الى صياغة كل شيء وفق أرضيّة جديدة ... وتصميم واضح .

وضعنا وكياننا مهدد ... لذلك لا نريد اطلاقا شعبا تأكله المخاوف والهواجس تنتصر فيه ارادة المكابرة والنفاق والمزايدات ، تفقده حسن الاستشعار بالخطر المحدق بهذا الوطن وعليه ننتظر أن تتوفر دائما الارادة السياسية الواعية باتجاه التوجه الصادق نحو الشعب والكف عن مشاغلته هامشيا بقضايا تستنزف جهده الوطني اننا نعيش وسط عالم متحرك ، وعلينا ان نعدّ لكل أمر عدّته ، حتى لا يفاجئنا العدو ونحن نيام !

وعلينا ان نبادر الى توعية الشعب اعلاميا وسياسيا بطبيعة المخاطر التي بدأت غيومها تتجمع غربي النهر . ولقد سبق لي ان حذرت من خطر يهدد الوضع في الشرق الاوسط الا وهو " تدفق اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة " فماذا عسانا فاعلون ؟

لا بد من خطة وطنية واضحة تعتمدها الحكومة في مواجهة الأوضاع المستجدة ، ولا بد من خطة عربية نعدّها بالتعاون مع الاشقاء العرب لإحياء الجبهة الشرقية . كعامل ردع للعدو الصهيوني الذي عاد يتحدث عن اسرائيل الكبرى دون أن يذكر حدود هذه الدولة . ونحن نعلم ان الصهاينة ما زالوا يتصرفون وفق مبدأهم المعروف " حدودنا هناك حيث تصل دباباتنا " ... وهم لا يتعبون من ترديد ذلك ليل نهار .

هذه الحقائق المرّة يجب أن تصل الى داخل الوجدان السياسي المحلي والعربي ، لتكون دافعا للتحرك قبل فوات الأوان . قليلون هم الذين يعرفون حجم ما يحاك ضدنا وضد أمتنا العربية من مؤامرات تستهدف وجودنا برمته . لكن ذلك لا يمنع ان نرفع صوتنا وسط ظلام السكوت الذي يلف وضعنا العربي المعاصر .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ..!

من الطبيعي ونحن نتحدث عن موازنة ١٩٩٠ وما يتعلق بها من تطلعات تنموية ، أن ارفع اليكم مطالب لواء جرش الذين أمثلهم هنا في مجلسكم الموقر . ولحرصي الشديد على دفع عجلة التنمية في لواء جرش ، فقد حملت اليكم تطلعات اللواء ومطالبه ، وهي على الشكل التالي :

١- تحويل لواء جرش الى " اقليم" ورفعه الى مرتبة " محافظة " حيث وصل عدد سكانة الى حوالي (١٨٠) ألف نسمة ... وتعرفون أن جرش كانت قديما درة التاج الروماني ، ولها شهرة دولية واسعة لانها متحف آثار يقصدها السياح من كل انحاء العالم ، كما انها نقطة تقاطع استراتيجية تربط الاردن بمختلف العواصم العربية ومدنها .

٢- دأب الاردن منذ سنوات على اقامة مهرجان جرش الثقافي وتكتظ جرش التاريخية القديمة بالآف الناس الذين يزحفون يوميا الى جرش ويعودون لمناطقهم مع بواكير الصباح . ويعيش سكان جرش من بعيد على اصوات الفرح ، فالمكان جرش والفرح لا علاقة للجرشيين به .. فأرجو ان يكون لجرش فائدة من المهرجان تنعكس على المواطنين وذلك باقامة فنادق تستهوي السياح للاقامة في جرش ، الى جانب اقامة مرافق سياحية مساندة .

٣- انشاء كليات مجتمع في جرش .. حيث ان لواء جرش هو الوحيد الذي لا توجد فيه كليات مجتمع ، علما ان هناك اكثر من الفي طالب وطالبة يذهبون يومياً الى كليات المجتمع في عجلون واربد والزرقاء وعمان ويتحملون مشاق السفر والمصاريف الباهظة .

٤- حبا الله جرش بميزات جميلة ، فعلاوة على كونها متحف آثار ، فيه تحتضن مواقع سياحية جميلة الأ انها زراعية . ونأمل ان تقوم الدولة بتقديم كافة المساعدات والمعونات للمزارعين كانشاء صندوق للتأمين على محصولاتهم من الكوارث ، وايجاد الاسواق اللازمة لتسويقها ، بالاضافة الى انشاء اتحاد عام للمزارعين في الاردن يتولى تنظيم شؤونهم وتقديم المساعدات لهم وارشادهم .

٥- ايجاد حل لسدّ الملك طلال الذي أصبح يؤثر على البيئة ، حيث ان نسبة الرطوبة العالية والخانقة في الصيف بدأت تؤثر على المناخ في مدينة جرش والمناطق الاخرى القريبة من السد ، لذا يجب تشكيل لجنة لدراسة هذه الاثار المناخية كما نطالب بالسماح للمزارعين على سيل الزرقاء بالاستفادة من مياه السيل في اراضيهم ،،،،

٦- يجب العودة الى معسكرات العمل الصيفية للشباب ، بحيث يشارك الشباب بتنفيذ مشاريع كثيرة في مناطقهم بأجور رمزية ، وهذا يعزز الانتماء للارض والوطن ويسهم في تشغيل الشباب في زيادة حجم المحاصيل في اللواء .

٧- نطالب بفتح محكمة بدائية في لواء جرش لتسهيل أمور المواطنين الذين يعانون المشقة في السفر بين عمان واربد وجرش .

٨- استكمال تنفيذ وتعبيد الطرق القروية والزراعية دون ان اعدها او اذكر القرى خوفاً من ان أصبح كما وصفني مرة معالي الرئيس عندما اخذت في تعداد اسماء القرى التي تحتاج الى الطرق القروية والزراعية في ذلك الحين في اللواء وكذلك استكمال بناء وتجهيز بعض الصفوف المدرسية في كثير

من المناطق اما باستحداث مدارس ثانوية كاملة للبنين والبنات او استحداث مدارس اعدادية وهناك قرى كثيرة لا زالت بدون مدارس ثانوية للبنات .

٩- يتميز لواء جرش بمواقعة الاثرية والتاريخية والسياحية الجميلة ونطالب الدولة بتوجيه جزء من الاستثمارات السياحية الى لواء جرش لبناء المرافق والفنادق السياحية كما نطالب باصدار طابع بريدي يخصص ريعه لتحسين مداخل مدينة جرش تناسب مكانتها التاريخية والاثرية .

١٠- نطالب وزارة السياحة والجهات المعنية بوضع لوحات ورسومات تمثل المواقع الاثرية والتاريخية والسياحية على طول الطريق من عمان الى جرش ومن الرمثا الى جرش ودعوة كافة الفنانين والرسامين الاردنيين للاسهام في ذلك .

١١- يعتبر لواء جرش كنز للاثار ففيه اقدم المدن التاريخية مثل ريمون ودير الليات والنبي هود وغيرها الكثير، وهذه الاماكن بحاجة الى صيانة وتوجيه انظار الباحثين والدارسين للاستفادة منه واعداد الدراسات والبحوث التاريخية .

١٢- نطالب بفتح مركز لتوزيع الاعلاف على مزارعي اللواء ، حيث ان المنظمة التعاونية أغلقت المركز وقد تسبب ذلك في تكبيد المزارعين الخسارة والحاق الضرر بمواشيهم لعدم تخصيص كمية من الاعلاف لمواشيهم.

١٣- نطالب بفتح مديرية للتموين في لوء جرش تتولى مراقبة الاسعار وضبطها وتوفير المواد التموينية الاساسية للتجار لتوزيعه على المواطنين .

١٤- نطالب بتحسين مستوى خدمات مستشفى جرش الحكومي ودعمه بالكفاءات الطبية التخصصية والاجهزة الحديثة ، وكذلك توفير انواع الدواء المطلوبة كما نطالب باستكمال فتح العيادات ومراكز الأمومة والطفولة في قرى اللواء .

* * * * * * *

أوضاع المخيمات

اولاً: مخيم سوف

يعيش المخيم في ظروف قاسية وغير انسانية وحضارية ... فالمجاري مكشوفة والبيئة ملوثة نتيجة ذلك... كما ان المخيم الذي اسس في عام ١٩٦٧ أصبح حاليا عدد سكانه اربعة اضعاف ما كان سابقا ... ويعيش كل عشرة افراد في غرفة واحدة ، وهذا من النواحي الصحيحة والدينية وضع محرج لذا فان المطلوب زيادة رقعة ارض المخيم او البحث عن منطقة لائقة لاستيعاب الاعداد الزائدة ، كما ان المخيم يعاني من تردي

الاوضاع الصحية والتعليمية ، فكل الشوارع في المخيم غير معبدة ، وهي ليست صحية صيفا وشتاء ، فهولاء اهلنا الصامدين المرابطين يقرضون الصوان ، ولا يتذمرون ، وهم بحاجة الى المزيد من الخدمات الضرورية لمساعدتهم على العيش في ظروف صحية ملائمة .

ثانياً :مخيم غزة هاشم

يتواجد في لواء جرش اكبر تجمع سكاني لأهالي قطاع غزة الصمود والتحدي ، هؤلاء العائدين بأذن الله يثنون بالشكر والتقدير على جلالة الملك وطمعون في المزيد من الرعاية والعناية من حكومتكم لتسهيل امور حياتهم ، وسفرهم وقد قدمت الدولة مشكورة جوازات سفر مؤقتة لعدد كبير منهم اتاحت لهم حرية السفر والعمل، لذا فانني اطالب الحكومة بما يلي :

اولاً : صرف جوازات سفر مؤقت لكل الراغبين من ابناء غزة والذين تقتضي ظروفهم للسفر للخارج طلبا للعيش والعملّ .

ثانياً: اعطاء رخص سوق خصوصية وعمومية لهم وهذا حق لا تحول دونه اية قوانين او اعراف او اتفاقيات لان الرخصة وجواز السفر المؤقت لا يعتبر تخليا عن المواطنة الاصلية لهم ، فظروف الاحتلال طالت والانتظار اصبح حالة طويلة .

ثالثاً: السماح لابناء قطاع غزة بتشكيل رابطة لهم تتولى رعاية الاسر المحتاجة وتنظيم امورهم الاجتماعية .

رابعاً : تقديم الحوافز والتسهيلات لابناء قطاع غزة المغتربين لاستثمار اموالهم في الاردن حيث انهم يشعرون ان للاردن نكهة وطعم خاص في قلوبهم ونفوسهم .

خامساً :يعيش المخيم في اوضاع معيشية وصحية وبيئية وخدمية قاسية وصعبة ... فالمجاري مكشوفة ... والطرق غير معبدة والمخيم مكتظ بالسكان ... لذا يجب تحسين هذه الخدمات فوراً لتوفير حياة كريمة لاهلنا في مخيم غزة .

سادساً : السماح لابناء غزة المتواجدين خارج الاردن بزيارة أهلهم في الاردن وتجاوز تعقيدات السفر المسبقة وأعفائهم من أذونات تصاريح الزيارة .

سابعاً : تخصيص مقاعد دراسية لأبناء قطاع غزة في الجامعات والمعاهد والكليات الاردنية . ولا يفوتني أن أشير الى وضع القطاع الجامعي في الاردن مع تشديد على أهمية الغاء القانون العجيب الغريب الذي لا يوجد له مثيل في الدنيا والقاضي بحرمان أي طالب علامته في التوجيهية دون ال ٦٥ بمواصلة دراسته الجامعية . ولا نعرف كيف وضع مجلس التربية مثل هذا القانون ونحن نعلم ان الطالب في هذا السن لا يكون مكتمل النضوج باعتراف كل النظريات بما في ذلك حق الانتخاب للمواطن الاردني الذي حدد بسن ١٩ سنة كما أطالب بضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ورفع نسبة القبول بحيث تستوعب جامعاتنا سنويا في ظل زيادة أعداد الكليات ٢٠ ألف طالب فالمشكلة يا سادة ليست

مشكلة الجامعة بقدر ما هي مشكلة أن يصلح الدكتور أوراق ٤٠٠ أو ٥٠٠ طالب في شعبته . وهذا التوجه موجود في كل الجامعات العالم ومعظم المسؤولين والقياديين في هذا البلد درسوا في هذه الظروف في جامعات الدول العربية .

أخواني النواب !

نحن نحاسب دائماً القيادات السياسية على كل ما عانينا من نكسات سياسية وأقتصادية وتنموية ، والحقيقة أن طبقة التكنوقراط التي نقوم باعداد الخطط من وراء الستار لا زالت تمسك بمباخرها وقصائدها مع كل الحكومات وفي كل المراحل . ويجب أعادة النظر في هذه الطواقم التي اسهمت في الأزمة الاقتصادية ويجب أن يكون هناك جهاز في البنك المركزي يصدر شهرياً نشرة صحيحة ومسؤول عنا تبين الحالة الصحية للاقتصاد الاردني .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب ،

ونحن نجتمع اليوم لقراءة آمال المستقبل وتطلعاته بميزانية تمثل الكفاف والحد الادنى لبلد مسؤولياته اضعاف امكانياته ... ونحي الانتفاضة الباسلة التي تسطر يوميا صفحات من العز والفخار امام عدو استخدم مختلف وسائل البطش والارهاب ، نهيب بالدول الشقيقة ان تواصل وفاءها لمقررات مؤتمرات القمة في الخرطوم وبغداد وعمان لدعم الاردن لتعزيز صموده ، لان العدوان لا زال موجودا .

ولعلكم تتفقون معي بان شرارة الانطلاق الجديدة في جو ديمقراطيا انما تنبعث من مصدرين هما : ارادة الشعب ، وارادة السلطة السياسية . وان الوعي الفردي بمعطيات الواقع لا يستطيع وحده ان يقيم دليلا لمسيرة المجتمع ، معاهدين امتنا العربية اننا سنظل الاوفياء الصادقين لاهدافها ، لا يروعنا ترهيب ، ولا يغرينا ترغيب كما قال قائدنا الحسين "المنيّة ولا الدنيّة" .

ولا يفوتنا بهذه المناسبة ان نوجه الشكر للدول الشقيقة التي قدمت لنا الدعم في بداية الازمة الاقتصادية ، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي ظلت وفيه للعهد والوعد وواصلت تقدم مساعداتها للاردن منذ عام ١٩٦٧ لانها تؤمن ان الاردن يدافع عن الامن العربي .

واخيراً ، نتوجه الى شعبنا الاردني الذي واجه المحن والتحديات بالصبر والصمود والتضحيات وسيظل الاحتياطي الاكبر لتحقيق الطموحات ، ورأس المال المتدفق بالعزم والثبات حيث انتصر في كل المحن والحصار ووقف المساعدات ، اننا سنواصل المسيرة ، متسلحين بالصبر لانه رفيقنا الابدي الذي جابهنا به كل المخاطر الداخلية والخارجية وانتصرنا عليها وسننتصر باذن الله في المستقبل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد احمد عويدي العبادي .

السيد احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الأكوان والأنسان ، الذي جعل الأحسان للتقوى رديفا ، وخلق الأنسان ضعيفا ، الحمد لله الذي لا شيء قبله ولا شيء بعدة ، الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي ، خير خلق الله والمبشر بدين الله ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم .

رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ... اللهم اني أسألك الثبات في الأمر ، وأسألك عزيمة الرشد ، وأسألك شكر نعمتك ، وحسن عبادتك ، وأسألك لساناً صادقاً وقلبا سليماً .

اللهم الهمني قول الحق والصدق دونما محاباة أو مدارة ، ودونما طمع في مغنم أو هروب من مغرم ، أو تجن على أحد ... اللهم اجعل قولي وفعلي خالصاً لوجهك خادماً لوطني وشعبي وللمصلحة العامة – وامنحني القدرة يا رب أن اكون مع كل شيء صحيح ، وجنبني أن أقف مع أي قبيح ... أمين أمين يا رب العالمين .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء النواب ...

نناقش اليوم موازنة عام ١٩٩٠، والتي فيها مصالح البلاد ، وأرزاق العباد فإن استقامت المصالح في جوّ من الأمن والعدل ، وتوفرت الأقوات والأموال الحلال لشرائها بأسعار مقبولة معقولة ، استقامت الأمور ، وعمّ الرخاء وازداد البناء ، واذا انقلبت المعادلة هتكت الستور ، وعم البلاء والوباء .

ولا شك أنه يتعذر بحث هذه الموازنة بمعزل عن الجو العام إجتماعياً وتاريخياً وسياسياً واقتصادياً ، لأنها أمور تكمل بعضها بعضا ، وتؤدي في نهاية المطاف إما الى كرامة الوطن والشعب والحفاظ عليهما ، أو الى هدرهما معا والاستهانة بهما .

واذا عرفنا أن الأردن مستهدف وطنا وشعباً ونظاماً ، اقول مستهدف من أعدائه في الداخل والخارج ، بالأجتثاث والأنفلات ، اد ركنا حينها أهمية الحفاظ على كل ذرة تراب فيه ، وكل مواطن يعيش عليه ، وعلى كل لقمة عيش ومورد رزق كيف يأتي ، وكيف يذهب ، وأين يصرف .

وقد أدى انعدام العدل في توزيع الثروة ، عبر السنين ، وتباين الضمائر في الأستعداد لجمعها ، إلى ايجاد فوارق طبقية في مجتمعنا بين من يعيش على قمم الجبال من الأموال ، وبين من يهوي الى قعر سحيق من الفقر والفاقة ، وفي هذا التباين يكمن خطر الانفجار والدمار ، ولا نجد علاجا شافيا لهذه الهوة في الموازنة التي بين أيدينا .

ان الدارس لأوضاع بلادنا وشعبنا ليجد ثلاث أولويات هامة هي الأسعار والرواتب والبطالة ، وهي التي لم

تكلف الميزانية نفسها . بمعالجتها علاجا شافيا كافياً .

١) أما الأسعار فتزداد ازدياداً ينوء به كاهل الشعب وجيوبه ، وتذهب الأموال الى جيوب حفنة من أصحاب الطمع والجشع ممن أثروا ثراء متجمعا من دماء الابرياء والفقراء ، والنية معقودة عندهم لزيادة أسعار المواد الأستهلاكية بما يحول الشعب الى أمواج بشرية جائعة ، أو أمواج ضائعة ، تتخلخل معها موازين الأخلاق والأرزاق ، وتتفشى السرقات والنهب ، وحينها يتقطع دابر الأمين وحيله .

انني اطلب الى الحكومة توسيع قاعدة رقابتها على الأسعار لتشمل أضافة لما تحوطه الآن ، قطع السيارات ومستلزمات الزراعة من اسمدة وبذور ، بالأضافة الى الملابس ، واللحوم ، وسائر المواد التي يحتاجها الشعب بصورة ملحة .

واذا نظرنا الى المواد الاستهلاكية المدعومه من الخزينة بما يزيد على ستين مليون دينار لجد . أن قرابة ثلث مليون وافد يستفيدون من هذا الدعم على حساب لقمة عيش المواطن ورواتب الموظفين ، يضاف الى هؤلاء الوافدين عشرات المطاعم الكبيرة والمصانع ، وفئات الأغنياء الذين يجب عليهم ان يدعموا هذه المواد لا أن تدعم المواد المقدمة اليهم .وبناء عليه ، فإن اعادة دراسة دعم المواد الاستهلاكية مثل الرز والسكر يجب أن يقتصر على الفئات المستحقة من المواطنين ، وعلى جميع الذين لا يستحقون هذا الدعم أن يشتروها بأثمانها الحقيقية التي ستؤدي في نهاية المطاف الى رفد الخزينة ودعمها ودعم رواتب الموظفين العاملين منهم والمتقاعدين ، وزيادة دخول الفقراء ، وتقليص الدين العام .

وعلى الدولة أن تقوم بإعادة ترتيب الأسعار بما يتفق وقيمة صرف الدينار الأردني ومصلحة المواطن ، وليس بما يتفق ومصلحة التجار واصحاب الطمع والجشع .

٢) أما الرواتب ، فقد إنخفضت في ثلاثة أبعاد هي :

أ- انخفاض قيمة صرف الدينار الأردني مما جعل قيمة الراتب الحقيقية تساوي ٤٥٪ من قيمته قبل سنتين.

ب- ارتفاع اسعار الحاجيات والمستلزمات الحياتية بوجه عام .

جـ- تحول الكماليات الى ضروريات في حياة الناس ، وهذه تتطلب المزيد من النفقات ، ولم يعد أمام الموظف سوى أن يستدين باستمرار ، أو ينهب إذا أتيح له ، أو يتذمر وهو الأمر المتوفر في كل قطاع . ولا يقتصر أمر الرواتب على فئة دون أخرى ، وإنما يشمل موظفي الدولة العاملين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء والأجور العمالية ، وذلك لضمان الحد الأدنى من العيش الكريم للناس واسرهم واطفالهم . ويمكن ضغط النفقات الأسرافية العامة وتحويلها الى باب زيادة الرواتب ، كما أن الدولة التي قبلت أن تكون راعية للشعب وامينة على مصالحه ، مجبرة على تدبير أمورها في هذا الباب ، وفي كل باب .

٣) البطالة ، وهي ظاهرة خطيرة ، فالفراغ بحد ذاته مفسدة ، ونحن نرى طوابير لاحصر لها من شبابنا وبناتنا ممن لا يجدون عملاً ولا دخلاً وليس من وسيلة احتواء لهم في أي مشروع يدر عليهم دخلاً أو ربحاً يضمن لهم لقمة العيش والحد الأدنى من العيش الكريم ، فما تراهم فاعلين اذن ؟ وفي الوقت الذي نثمن فيه للحكومة وعودها التي نأمل أن تصبح موضع التنفيذ ، فإننا نطلب اليها إنهاء خدمات هؤلاء الوافدين من جنسيات مختلفة من أساتذة جامعات وخبراء وممرضين وممرضات وعمال وموظفين حيثما وجد من يقوم بذلك من أبناء الوطن ، وتخفيض رواتب هؤلاء الوافدين بما يساوي رواتب الاردنيين من امثالهم في الكفاءة . وعلى أية حال فنحن شاكرون لهؤلاء الوافدين لما قاموا به وعليهم أن يشكرونا لما قدمناه لهم ، فبلادهم بحاجتهم ، ونحن بحاجة الى بلادنا وهي بحاجتنا ، وننصحهم بالمغادرة . وان المتفحص لتفاصيل الموازنة ، ولتصريحات دولة رئيس الوزراء في الأيام الماضية ليجد بصيصا من الأمل الذي لا يكفي ولم أجده مقنعاً للناس ، حيث أننا لجد الموازنة لا تعطي هذه الأولويات الثلاثة المذكورة اعلاه ، ما يفيد ويحقق حلاً جذرياً شاملاً لها .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء النواب ...

لقد اتخذت حفنة من الناس الأردن بقرة حلوباً ، حتى اذا ما جف ضرعها وهلك زرعها ، وأكلوا لحمها ودقوا عظمها مصوا الدماء ، وحولوا البلاد الى شبح سرابي أو الى جثة هامدة لا حراك فيها ، والى رميم تتعذر إعادته الى عظام مكسوة لحماً .

وفي هذا الباب ، نتساءل : بماذا نفسر مجيء أفراد من هنا وهناك وحفنات من حثالات البشرية نبذهم مجتمعهم الأصلي وطاردهم بتهم تتباين بين التجسس والخيانة العظيمة ، والسرقات ، حتى اذا ما وصلوا الأردن ، صاروا بين عشية وضحاها من رموز الوطنية والأخلاص ، وحتى اذا ما قضوا من الشهور أو السنين بما لا يزيد عن عدد البيض الذي يوضع تحت الدجاجة وقت رقادها ، صاروا بين وزير وسفير ومدير ورئيس للوزراء وقائد من القادة ، وسيد من السادة ، على حساب هذا الشعب المقهور المظلوم .

أقول ، ما معنى أن يصل مثل هؤلاء الى مواقع يفرقون ويقررون التفرقة بين مواطن ومواطن من أبناء الشعب الواحد ، يعوون مع الذئب ويصيحون مع الراعي ؟ . انها اسئلة تحتاج الى مختص في الفكر الصهيوني ان يجيب عليها ، خاصة وان اليهود اعتادوا عبر تاريخهم الطويل توزيع الأدوار على عملائهم وتلاميذهم وأبنائهم، فيعتنقون الأسلام تارة ، والمسيحية تارة أخرى ، ويصبحون من رموز الوطنية في حين ، ويلبسون أي ثوب تقتضيه مصلحة الصهيونية حيناً آخر ، حتى إذا ما وصلوا الى موقع القرار ، ودمروا البلاد ، وافسدوا العباد.

أقول هذا أنا والشعب ، ونحن نخشى أن نفيق يوماً فنجد العديد من الأسماء التي تألقت ، وتلك التي لا

زالت تتألق في سماء منطقتنا من هذه النوعيات والأرتباطات ، التي لم تسلم رقعة عربية من أذاها . ولعل الأفلاس الذي تجرعناه ، والعجز الذي وصلناه ، هنا في الأردن ، لا يخرج عن دائرة هذه المنظومة .

لقد صفق الشعب طويلاً للباطل الذي يرتدي ثوب الحق زيفاً ، وضحك قليلاً أو كثيراً ، وجاء الأن دور الشعب أن يصفع على أيدي هؤلاء صفعاً يحيله الى شعب سكارى وما هم بسكارى ، ليبكوا كثيراً بعد أن ضحكوا قليلاً ، وليصفعوا طويلاً ، بعد أن صفقوا جميلاً . أفيقوا أيها الشعب من غفوتكم وغفلتكم قبل ان يغشاكم الليل بقطعه ، ويهيمن عليكم بفزعه .

معالي الرئيس ...الأخوة الزملاء النواب ...

إن الشعب يريد محاسبة هؤلاء الذين أصبحوا أصحاب اطيان وأقنان في داخل الوطن وخارجه ، وحولوا الأردن الى دمية لا حراك فيها ولا روح ، ودفنوها في صندوق مفتاحه بيدي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

على هؤلاء اللصوص ان يذهبوا طواعية الى السجن ، وأن يقفوا وراء القضبان بإنتظار محاكمة عادلة لهم، وأن يعيدوا ما نهبوه من أقوات الشعب ودمائه قبل أن يقودهم الشعب ويجرهم من نواصيهم وذمومين مدحورين ، ويمزقهم إرباً إرباًفي حمأة الجوع ، وسورة الغضب .

وان هذه الجثة التي هي الأردن ، ستقوم فجأة وتثأر لنفسها ولشعبها بشكل كامل غير منقوص .

لقد أفرز الشعب نوابه الكرام وممثليه الشرعيين ، وإن جاء ذلك متأخراً ، وامامنا مهمه عسيرة وجليلة ، هي أن كل شيء في البلاد بحاجة الى اعادة تقييم وترتيب ، بعيداً عن المجاملات واخذ الخواطر ، لتعلو مصلحة الشعب على مصلحة الفرد ، وتخرج البلاد من المزاجية والشللية والفردية الى القرار المدروس ، لكي لا يكون مصير الأمة والوطن بيد شخص واحد أو حفنة من الناس قد يتخذون من القرارات ما يدمر الجميع ، وندفع ثمنه نحن والأجيال القادمة على حد سواء .

ومن الواضح أن هؤلاء الذين تحولوا الى أباطرة ، ومراكز قوى ، وطيور كاسرة ، واصحاب كلمة مطلقة ، كأنها منزلة من السماء ، قد عملوا في البداية بما يبين أنهم أصحاب عبقرية تبهر الأنظار ، وتبهج النفوس ، حتى إذا ما تكشفت حقائقهم ، وتبدد الوهم أمام انقشاع الغيوم ، وذاب الثلج الأبيض البراق ، وبان ما كان يغطيه من فساد وسواد ، عض الناس على النواجذ ندما ، ولات حين ندم .

ونضرب على سبيل المثال وليس الحصر : الشركة الفندورية التي سميت ظلما وزورا : الملكية الأردنية ، التي تمتلك الطائرات تارة ، وتبيعها ثم تستأجرها تارة أخرى ، وتغير الألوان طوراً ، واللباس طوراً آخر ، وهي اسطول لجيش من المستشارات والوافدين الذين لا يحملون الجنسية الأردنية لأن حاملها اي الجنسيه يجد من المضايقة والضنك في هذه الشركة مايؤلم ويحزن ، ويتقاضى هؤلاء الوافدون والمستشارات رواتب عالية ، هي أصلاً من قوت الشعب ودمه ، تلك الرواتب والتسهيلات التي تساوي للموظف الواحد من هؤلاء اضعاف ما يتقاضاه الموظف الأردني .

ونشأت الشركة الفندورية وترعرعت بدعم الخزينة الأردنية من دم الشعب ورزقه . ورغم الأكاذيب التي ثبت بطلانها ، والمعلنة عبر وسائل الأعلام جميعها ، في السنوات الماضية ، في انها مؤسسة مربحة ، وأنها كانت السفير العظيم للأردن ، ومورداً للخزينة من العملات الصعبة ، أفلست الشركة الفندورية فجأة ، ونضبت خزائنها ، وهرب الجاني بأموالها ، ودفع الشعب المجني عليه الثمن ونال العقوبة ... انه منطق مقلوب حقاً ، والمطلوب من الحكومة أن تسرع في إعادة تقييم هذه المؤسسة ، ومحاسبة كل مسؤول عن ترديها وفسادها وإفلاسها .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء ...

ثم نأتي الى المؤسسة الطبية العلاجية الحنانية ، وما أدراك ما الحنانية ، التي فصلت لصاحب الذكر الطيب ، فارس الفرسان الطبي العجيب .

معالي رئيس المجلس يا دكتور احمد.

السيد احمد العبادي نعم.

معالي رئيس المجلس تسمع كلامي ، ما بيصير تيجيب اسماء ناس ، هذا في النظام ، عندك حقائق تقدمها للمجلس او المحكمه ، ما بيصير تجيب اسماء ناس ، والا يمنعك من الكلام .

السيد احمد العبادي ان على هؤلاء الحفنة من الأفراد والعائلات ، أن يعيدوا ما سرقوه ونهبوه وجنوه من أموال وغنائم الى خزينة الشعب الأردني ، وأن يذهبوا طواعية الى السجن وراء القضبان بين يدي السجان ، ونود أن نقول هنا ، أن الاردن باذن الله سينتصر وسيتجاوز محنته جميعاً .

الأخوة الزملاء ...

ثم نأتي الى وزارة الخارجية ، وعندما اردت تقييم مردودها الوطنى ، وثمارها السياسية ، وجدتها فاشلة ، ووجدت أن ما تخصصه الدولة لها من ميزانية ، ما هو الا ثمناً واضحاً للفشل ، ولوقوف وزراء الخارجية امام الكاميرات بهندام أنيق وابتسامات عريضة ، يدفع ثمنها الشعب من دمائه وقوت يومه .

فقد فشلت هذه الوزارة باقناع العالم بعدالة قضيتنا المركزية قضية فلسطين ، وفشلت في اعطاء صورة مشرقه للأردن واجراءاته السياسية حيال مختلف القضايا الاقليمية والعالمية ، وفشلت في تبوء الأردن المكان الذي يليق به بين دول العالم ، وفشلت في انتقاء الموظفين المؤهلين ، وفشلت في الحفاظ على العناصر الوطنية المحبه للأردن والنظام بل طردتهم في صور من التقاعد أو الاستيداع أو النقل .

أما الصعيد الوحيد الذي نجحت فيه الوزارة ووزراؤها ، وفي هذا تعترف بذلك فهو اطلاق العنان للسياسة الصهيونية بحيث أصبحنا نحن اصحاب الحق وكأننا من عالم الوحوش والارهاب ، واصبح الارهاب الصهيوني وكأنه من ممارسات الحضارة ومتطلباتها ، وقد نجحت وزارة الخارجية أيضاً في اثبات الفشل أمام التعادل الدبلوماسي والثقافي والاقتصادي والعسكري بين اسرائيل ودول العالم ، خاصة مع اوروبا الشرقية في الأونة الأخيرة ، عندما تحركت الدبلوماسية الصهيونية لاحتواء المتغيرات ، بينما نجحت وزارة الخارجية ووزراؤها في التقوقع وادب الصمت .

وعلى اية حال فإن الأمل الوحيد المعقود على ما تحقق ويتحقق من نجاح فعلي في السياسة الخارجية ، هو نتيجة لجهود الملك الحسين المفدى ، وما يحظى به من احترام ومصداقية في دول العالم وبين زعمائها ، . . .

من هنا فإنني أطلب الى الحكومه الموقره اعادة تقييم هذه الوزارة . . وسفاراتها التي باتت في كثير من حالاتها قاصرة على اشخاص بلغوا من الكبر عتياً واستنفذوا طاقاتهم جميعها منذ أمد بعيد . وفي الوقت الذي نثمن فيه تصريحات دولة الرئيس الاخيرة حيال الهجرة اليهوديه ومذكرة الوطن البديل، فانني اسأل وزير الخارجية ووزارته ماذا عملت هذه الوزارة ووزيرها من اجراءات ملموسة يحترمها الشعب والعالم حيال تهجير اليهود السوفيت الى فلسطين المحتلة ؟ وماذا فعل الوزير ووزارته تجاه ما تقوم به القوات السوفيتيه ومخابراتها من تقتيل ومذابح للمسلمين في اذربيجان والقوقاز حيث شعوب اسلامية عرفت بماضيها وتاريخها المؤمن المجاهد الشجاع والرافد والظهير للحضارة الاسلامية والأمة العربية وماذا عمل وزير الخارجية حيال سياسة تركيا لتعطيش سوريا والعراق بحجز مياه نهر الفرات في سد اتاتورك ؟ وماذا حيال السد الذي ستنشئه اثيوبيا بمعاونة اسرائيل وحث منها على النيل الازرق ، لتساهم في تعطيش السودان ومصر ؟ وبالرغم من ادراكنا لقوة اللوبي الصهيوني.

وطول باعه في الكولسة السياسية ، إلا أننا على قناعة تامة أن وزير الخارجية لم يقوموا حتى بالواجب البيتي في تطويق هذه الكولسة .

أيها الزملاء ... معالي الرئيس والنواب المحترمين ...

ثم نأتي الى الميثاق الوطني الذي يبدو لنا أنه اكذوبة تهدف الهاء الشعب

معالي رئيس المجلس: يا دكتور احمد ، خليني في موضوع قانون الموازنه اذا سمحت .

السيد احمد العبادي: يا سيدي هذا.

معالي رئيس المجلس: هذا في اي وقت ، تقدر تناقش السياسه الخارجية بحسب طلبك ، تقدر تناقش الميثاق . الأن الميثاق ما له علاقه بالموازنه ، الله يرضى عليك .

السيد احمد العبادي

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء ...

إن الأمن والطمأنينة مطلبان اساس لكل إنسان في هذا الوطن ولا يمكن أن يتحقق بدونهما أي تقدم أو نمو، أو حفاظ على الديموقراطية وقد أعطى الله سبحانه أهمية للأمن ملازمة لأهمية رغيف الخبز .

فقال تعالى : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ".

وفي الوقت الذي نجد فيه على رأس جهاز الأمن العام مديراً نزيها وحريصا على المصلحة العامة ، مخلصاً في واجبه ، فإننا نجد في الجانب الآخر إقتطاعاً مؤلما ومجحفاً في ميزانية جهاز الأمن العام ، مما سيعرقل اداءه لمهماته ، ويعمل على تدني مستواه ، وبالتالي يؤول الى الترهل الأمني ، وتعتز المسيرة الديموقراطية ، والاستقرار في وطننا الحبيب . من هنا فإنني أطالب وبالحاح شديد ، وعن قناعة بزيادة مخصصات جهاز الأمن العام ، واطلب من الحكومة والأخوة الزملاء في مجلس النواب عدم انقاص هذه المخصصات اطلاقاً .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

لقد كان قدر الأردن أن يكون أرض الرباط ، وهو يقف على أطول خط للنار مع عدو الأمة والوطن ، يدافع عنه ، ويحميه نيابة عن بقية اشقائه العرب . من هنا ، فإن الدعم العربي للأردن يجب ألا يكون ممزوجاً بالمن ولا بتحميلنا جميل هذا الصنع ، لأننا نضحي من أجل أن يكسبوا ، ونسهر من أجل أن يناموا ، ومن المرفوض جملة وتفصيلاً أن يكون الأردن وشعبه في موضع الأستجداء ، لذا فإن هذه الدول جميعاً مطالبة بالوقوف الى جانب الأردن ، والأخذ بيده من كبوته ، لأن في بقائه حماية لهم ، وفي انتهائه انتهاء لهم ووبالا عليهم .

وفي هذا المقام لا بد لي أن أتقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، والحكومة السعودية بالشكر والثناء والتقدير على مواقفه وحكومته التي تجاوزت الاتفاقات الرسمية بالدعم ، وإن الشعب الأردني ، لا زال يطمع بالمزيد من هذا الدعم من سائر الدول العربية الأخرى إسوة بالمملكة العربية السعودية .

وتأتي أهمية مثل هذا الدعم أمام التحرشات والتهديدات الاسرائيلية الأخيرة التي تنطوي على نية مبيتة بشكل واضح للأعتداء على الأردن ، وقيام اسرائيل بتهجير الشعب الفلسطيني وتفريغ الأرض منه ، استعداداً لاستقبال حشود المهاجرين اليهود من الأتحاد السوفيتي الذي يقوم ، في آن واحد ، باضطهاد المسلمين وحصرهم بالدبابات ، بينما يقوم باحترام اليهود وفتح أبواب الهجرة أمامهم على حساب العرب والمسلمين . وعلى حساب الأردن وفلسطين .

ونحن اذ نستنكر مرة أخرى هذه الهجرة ، وتفريغ الأرض من اهلها ، والاعمال السوفيتية الوحشية ضد المسلمين ، وممارسات اسرائيل القمعية ضد الفلسطينين ، فاننا نطالب بعقد قمة عربية طارىء ، لبحث هذه الامور

كلها واتخاذ القرارات المسؤولة بشأنها ، ونطالب بلقاء عمان وبغداد ودمشق ، تساندهم وتقف لهم ظهيرا كل من الرياض والقاهرة وصنعاء ، وسائر الدول العربية الشقيقة .

لذا فانني ارى تعبئة الامة تعبئة جهادية تخرج من طور الاقوال الى طور الافعال ، كما ارى ضرورة تشكيل الجبهة الشرقية ليكون العالم العربي بنيانا مرصوصا يشد بعضه بعضا في وجه التحدي بكل حزم واقتدار .

ويستلزم دعم الجبهة الوقوف مع الانتفاضة الباسلة الذي يجب ان يتجاوز الشعارات والخطابات ، الى الدعم المادي الملموس الذي يكفل استمراريتها وعيش الانسان الفلسطيني بحرية وكرامة على ارض ابائه واجداده ، وفي هذا المقام اطلب الى الحكومة تخصيص ساعات بث اذاعي وتلفزيوني صباحي من كل يوم لمواصلة الدروس المدرسية والجامعية لابناء الانتفاضة الذين حرمهم العدو الصهيوني من متابعة تعليمهم ، وتغطية نفقات هذا البث من خلال صندوق وطني ينشأ لهذه الغاية تساهم فيه منظمة التحرير واهل الخير ، والاثرياء وسائر الدول العربية .

واطلب الى الحكومة ايضا ان تحول دون الخطط الصهيونية الرامية الى تفريغ الارض الفلسطينية من اهلها .

وفي نهاية المطاف لا بد من تلخيص المطالب بما يلي :

بالاضافة الى ما سبق وطالبت به في خطابي السابق يوم ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ في جلسة الثقة ، والذي تضمن تشكيل حكومة انقاذ وطني ، فانني اؤكد على الطلبات التالية .

١- تشكيل الجبهة الشرقية للدفاع عن الاردن ، ومواجهة العدو الصهيوني .
٢- تخفيض الاسعار والضرائب بشكل عام ، وعدم فرض ضرائب جديدة .
٣- زيادة رواتب الموظفين العسكريين والمدنيين ، العاملين والمتقاعدين .
٤- تطهير اجهزة الدولة من ذوي الماضي الملطخ بالآم الشعب .
٥- الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي طارىء .
٦- توسيع نطاق خدمات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي .
٧- التحقيق مع الذين نهبوا المال العام وتسببوا في هذا الفساد الاداري والمالي . وعليهم هؤلاء ان يردوا الاموال التي نهبوها واخذوها .
٨- ايقاف اكذوبة الميثاق الوطني ، وتطبيق الدستورنصا وروحا ، بما في ذلك ما نص عليه الدستور من تطبيق الشريعة الاسلامية .
٩- دعم الانتفاضة الباسلة دعما ماديا ومعنويا ملموسا بما في ذلك رفدها بالقوى البشرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير التربية والتعليم الاكرم،

الموضوع : المدارس .

بعد التحية ؛

فأرجو ان اضع بين يديكم الطلبات الخاصة بالمدارس وذلك على النحو التالي :

١- رفع مدرسة العال للذكور والاناث الى مدارس ثانوية علما بان هذه القرية من ناحية ام البساتين على الطريق ما بين ناعور ومأدبا
٢- فتح صفوف ثانوية للاناث في مدرسة الزاهري في شفا بدران ، حيث يتوفر المكان والعدد اللازم ، إلا أن الفتيات لا زلن يدرسن المرحلة الثانوية في اماكن اخرى / كالجبيهة وصويلح .
٣- فرز اراضي مدرستي السويسة للذكور والاناث (قضاء وادي السير)
٤- تزويد مدارس قرى عيرا ويرقا والعارضة والاغوار الوسطى والعال والروضة والعدسية بمدرسين مؤهلين خاصة في امور الرياضيات والانجليزي واللغة العربية .
٥- فتح صفوف ثانوية في مدرسة الزاهري في شفا بدران .

مع تحياتي ومحبتي وتقديري .

٢٨ / ١ / ١٩٩٠

- فتح سوق حلال ومنطقة حرفية وصناعية في شفا بدران

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الصحة الاكرم،

الموضوع : الخدمات الصحية .

بعد التحية :

فأرجو لك الخير ، وكلي امل بالله ثم بكم في النظر بعين العطف والاعتبار الى الطلبات التالية ، ووضعها ضمن المشاريع المنوي تنفيذها هذا العام ١٩٩٠ .

مع خالص محبتي :

٢٨ / ١ / ١٩٩٠

الطلبات الصحية:

١- فتح مركز صحي في البصة ، ليكون فيه طبيب دائم ، ومركز امومة وطفولة ، وتقوية العيادة في عراق الامير ، وفتح عيادة في قرى الاسالمة (قضاء وادي السير) .

٢- فتح مركز طبي في مرج الحمام .

٣- فتح مركز طبي في منطقة بدر (قضاء وادي السير)

٤- رفع مستوى الخدمات الصحية في الروضة والعال وقراهما حيث ان المستوى المتوفر لا يفي بالحاجة .

٥- الاسراع في فتح وتقوية المركز الطبي في عيرا ويرقا .

٦- زيادة التوعية الصحية لدى المواطنين في الارياف وذلك ليطعموا ابناءهم ضد الامراض .

٧- فتح مركز طبي موسع في شفا بدران .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير المواصلات الاكرم ،

الموضوع : الخدمات الهاتفية

بعد التحية ؛

فأرجو لك الخير ، آملا التلطف بالايعاز لمن يلزم لتوسيع شبكة الخدمات الهاتفية الى آلية في المناطق التالية :

١- قرى الاسالمة ، وقرى وادي الزهراء ، وقرى السويسة وبدر ، وجميعها في قضاء وادي السير

٢- قرى عيرا ويرقا والصبيحي ، والعارضة ، والحكور (وادي شعيب) ، وجميعها في محافظة البلقاء .

٣- قرى الروضة والعال وحسبان ودبيان والمشقر والعدسية ، وما حولها ، وهذه جميعا في قضاء ناعور ومأدبا وام البساتين لكنها جميعا في محافظة العاصمة .

٤- الهواتف في شفا بدران بحاجة الى تعميمها على سائر البيوت وتركيب شبكة هاتفية تغطي المنطقة مع خالص مودتي ومحبتي .

٢٨ / ١ / ١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الاشغال الاكرم ،

الموضوع : الطرق القرويه والزراعيه

بعد التحيه ،

فأرجو لك الخير ، املا ان اضع بين يديكم الحاجات الملحة للفتح وتوسيع وتعبيد الطرق التالية ، وكلي امل ورجاء ان تجد الاهتمام لدى معاليكم ، وهي على النحو التالي :

١- طريق وادي الزهراء (وادي السير / عراق الامير)

٢- طريق مرج الحمام / عراق الامير / عبر البحاث وقرى الاسالمة / القصبات والالمانية .

٣- طريق عراق الامير الحامدية / الاميلح / السرو/ الهندلولي / وادي جريعا / الشونة الجنوبية .

٤- طريق عراق الامير / الصليب / قراويت / العدسية .

٥- طريق القصبات / الملاقي / العدسية (قضاء وادي السير)

٦- طريق ماحص وادي شعيب

٧- طريق معهد السلط / وادي حاوي / عيرا / الاغوار

٨- طريق يرقا / حمرة عيرا .

٩- طريق السويسة / ام فروة .

١٠- طريق مثلث السويسة / زبدا / قطع ساعد / ابو القرام الثغرة والهندلولي . ومن الثغرة الى جسر حديدون (وادي شعيب) ومن الثغرة الى الهندلولي .

١١- طرق وشوارع شفا بدران بحاجة الى توسيع وتعبيد

ارجو ان اضيف هذه الطلبات الى الطلبات الاخرى المتوفرة من سائر انحاء المملكة ، مع خالص مودتي ومحبتي .

وفي الختام ، اقول : ان الاوضاع في البلد ما هي الا برميل من المتفجرات ، فتيله وصاعقه البطالة وارتفاع الاسعار وانخفاض الرواتب ، وعدم معاقبة اللصوص والفاسدين والمفسدين ، وإثقال كاهل المواطن بالضرائب لسد العجز الذي امتصته بواليع اللصوصية ، اقول اذا لم تعالج هذه كلها فان البلاد ستنفجر في اية لحظة دونما سابق انذار ، وسيكون حال اللصوص ، والذين يدجلون على الشعب مثالا ووبيلا وعاقبة وخيمة . " وسيرى الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون " ...

" ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين " صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الدكتور عوني البشير ، نرفعها بعدين لمدة طويلة في الوقت ا لمناسب ، الدكتور عوني البشير.

السيد عوني البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... الاخوه الزملاء...

اورد بعض النقاط المتعلقة بسياسه الحكومه في المواضيع الاربعه التاليه:

الموضوع الاول : سياسه دعم المواد الغذائية

معادله الدعم معادله صعبه وشائكه وذلك لان اكثر المستفيدين منها هم اكثر الناس استهلاكا واكثرهم قدرة على الشراء بينما اكثر الناس تضررا من عدم وجودها هم اشد الناس فقرا

فاذا كان استهلاك احد المواطنين من ماده ما تتمتع بدعم الدوله هو (٢٠ كغم) في الشهر فانه بالتأكيد ياخذ نصيبا اقل من الدعم ممن يستهلك عده اطنان بالاسبوع .

ومن مشاكل هذه السياسه هو اثرها على توجه الانماط الاستهلاكية بالمجتمع .

ونلاحظ كذلك تناقضا فيْ موقف الحكومه من دعم اللحوم :

ففي الوقت الذي تسعر فيه اللحوم البيضاء التي هي مصدر رخيص نسبيا للبروتين نجد ان اعلاقها تحصل على نسبة اقل من نسبه دعم اعلاف اللحوم الحمراء الغير مسعره.

من واقع احصاءات دائره الاحصاءات العامه ان نسبه العائلات التي يبلغ دخلها الشهري اقل من مئه دينار هي بواقع ٢١٪ في الحضر و ٣١٪ بالريف اي ان هناك مئه الف عائله بالاردن دخلها الشهرى هو اقل من مئه دينار

ومن نفس الاحصائيات هناك مئه الف عائله اخرى دخلها الشهري هو بين ١٠٠ - ١٥٠ دينارا وهذه الشرائح هي احق الناس بالدعم .

ان صعوبه المعادله تكمن في ايصال الدعم لهؤلاء المستحقين .

الموضوع الثاني : التخطيط .

في الوقت الذي تسود فيه عالميا سمه التخطيط الدقيق لكل صغيره وكبيره في جميع نواحي الحياه نجد ان الارتجال والتخبط هي سمه معالجتنا لما يطرأ علينا من مستجدات ومشاكل .

وقد غطى تقرير اللجنه الماليه اثر الارتجال وانعدام التخطيط على الازمه الاقتصاديه الا انني اعتقد ان الكثير من المشاكل الاخرى هي تنبع من نفس السبب .

التخطيط يعتمد اساسا على المعلومات الدقيقه والموجهه .

معلومات عن ما هو متوفر من امكانيات ، ومعلومات عن احتياجاتنا المستقبليه وتحديد المشكله والهدف .

واريد ان اورد بعض الامثله لا على سبيل الحصر عن تخطيطنا في اعداد راس مالنا الحقيقي الا وهو الانسان . في السنوات العشر الاخيره كنا نركز على موضوع اعداد الكوادر والانسان اعدادا مهنيا لسد الفجوه من احتياجاتنا واحتياجات السوق المحيط . الفجوه بين المؤهلين جامعيا والعماله الغير فنيه وكانت، تلك مسئوليه وزاره التعليم العالي ووزاره التخطيط .

انا اتسائل على ماذا بنيت هذه السياسات ونحن نفتقر حتى اليوم للاحصائيات الدقيقه . فلا توجد احصائيات عن اعداد الطلبه حسب سنوات دراستهم . وبالتالي اعداد المخريجين المتوقع عودتهم من كل تخصص لكل عام . وهذا يفسر الفائض من حاجاتنا من الاطباء والمهندسين في الاعوام السابقه حيث اغلبهم من مبعوثي الحكومه . وبسبب الافتقار للمعلومات الاحصائيه لا اشعر بالطمأنينه للمستقبل لاننا لا نعلم ان كنا سنعاني بعد خمس سنوات من نقص شديد في هذه التخصصات قد يستدعي استيراد هذه الخبرات مجددا.

وفي مجال اعداد الخبرات الفنيه المهنيه ثم التوسع في كليات المجتمع والبولتكنيك في العشر سنوات الاخيره وكنا نشاهدها تتكاثر بسرعه رهيبه .

بحجه خلق كوادر ذات اعداد جيد . لتكون قادرة على منافسه العماله الوافده الاقل كلفه . وفي الوقت الذي نجد ان عدد العماله الوافده هذا العام تقدر بـ ٣٠٠٠٠٠ عامل معظمهم يعملون في القطاع الزراعي نجد ان كليات المجتمع بالاردن والتي تحوي حاليا ٣٢ الف طالب رفدت مشكوره الاردن البلد الزراعي بـ ٢٦ خريج من المهن الزراعيه للعام المنصرم.

وفي مجال قانون العلاوات الموحد قد افهم وجود بعض المبررات التي تتلخص في خفض النفقات واعاده توجيه اعداد الملتحقين بالدراسات العليا ولكن يجب عدم اغفال العلاقه بين مستوى الاداء الوظيفي والحد الادنى من الدخل الذي يؤمن العيش الكريم والامثله على هذه العلاقه كثيره كالتعليم حيث انعكس في السنين السابقه. ويجب الا ننسى ان التكاليف الماديه والقدره على المحافظه على مستوى اداء جيد هي اقل واسهل من اعاده البناء والمعالجه بعد تردي المستوى .

ومن جانب آخر لا شك ان الطعم المر الذي يتركه الاحساس بعدم العداله لا بد وان يؤثر سلبيا على الاداء الوظيفي واسوق هنا مثلين على ذلك ففي الوقت الذي يتقاضى موظف في مهنه معينه وبتحصيل علمي عالي ٣٠ قرشا بالساعه نجد ان هناك مهن اخرى وبتحصيل علمي اقل وتعمل في نفس المؤسسه الحكوميه تتقاضى اكثر من دينار ونصف للساعه الواحده .

وكذلك الحال بالنسبه للموظفين الغير مصنفين ففي الوقت الذي يقومون فيه باعمال اساسيه ومهمه لا يحظون بالامن الذى يحظى به الموظف المصنف .

المطلوب / هو التزام الحكومه وقناعتها باهميه التخطيط وذلك من خلال الخطوات التاليه:

١- قرار سياسي / بجعل التخطيط من اولويات المؤسسات .

٢- اعاده توجيه المبالغ المخصصه للدراسات والابحاث المقدره بـ ٨.٥ مليون دينار الوجهه السليمه ، وايكالها للمحترفين الاردنين

٣. الطلب من كل مؤسسه تقديم احتياجاتها من الاحصاءات والمعلومات لدائره الاحصاءات العامه / حيث ان دائره الاحصاءات العامه / تقوم بعمل جبار ولكنه غير موجه حسب حاجه المؤسسات التخطيطيه .

الموضوع الثالث : الاستثمارات الحكوميه.

يجب المحافظه على استقلاليه الصناديق الخاصه والمؤسسات الاستثماريه وادارتها من قبل اقتصادين محترفين وابعاد ايدي السياسين وممثلي الدوائر الحكومنه عنها والتوجه في مشاريعها الاستثماريه فيما يحقق الربحيه حتى تستطيع ان تقوم بالادوار التي أنشأت من اجلها اصلا .

جاء في تقرير اللجنه الماليه ان عوائد التقاعد هي ١٣ مليون دينار في حين ان مصروفات التقاعد هي ٨٣ مليون دينار.

وهذا امر متوقع الحدوث بعد مرور سنوات من انشاء اي صندوق للتقاعد او للضمان الاجتماعي . اذ ان السنوات الاولى من انشاء اي صندوق لهذا الغرض هي سنوات الاستثمار والنماء ويجب في الفتره الاولى ان تنمو هذه الاستثمارات بتمويلات هندسيه . لبناء رصيد استثماري ضخم يتحمل مستقبلا المصروفات والمطاليات الكبيره ولذلك فمن غير المقبول ان تكون ارباح المؤسسه الاردنيه للاستثمار خمسه مليون دينار هي نتيجه استثمار ٢٥٢ مليون دينار اي بواقع ٢٪.

واستثمارات مؤسسه الضمان الاجتماعي بواقع ٧٪ وهذه النسب باحسن الظروف تعتبر استثمار خامل .

الموضوع الرابع : الاتحاد النسائي الاردني العام

دعم الاتحاد معنويا وماديا ليتمكن من اداء دوره على الصعيد المحلي لرفع كفاءه المرأه وتوسعه ليشمل الريف والحضر . ومن اجل اطلاق طاقاتها الانتاجيه والاسريه في ظل الديمقراطيه التي يتنفسها الوطن وكذلك ليستمر / في اداء دوره العربي / من خلال المكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي العام / ولجنه التنسيق للهيئات النسائيه / في دول مجلس التعاون العربي / هذا الدور الذي يفرض برامج والتزامات لا بد وان يؤديها .

وأوكد على ضروره تشكيله حسب قانون خاص / منفصل عن قانون الجمعيات الخيريه / لان طبيعته الشامله / ومهماته التنمويه / والسياسيه / تختلف عن طبيعه العمل الخيري . من اجل ان يتمكن ان يضع قضايا المرأه التي تمثل نصف هذا المجتمع في دائره الضوء .

وحيث ان كان لي شرف المشاركه في معظم اجتماعات اللجنه الماليه اثني على الاسلوب الذي عالجت فيه اللجنه قانون الموازنه العامه وخاصه مواضيع الغلاء ، الاستهلاك ، وضرائب الدخل والتلفزيون واجور المكالمات

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ٢٧/١/١٩٩٠ ميلادية.

وضغط الانفاق العام . من خلال تقليص النفقات المقترحه في قانون الموازنه كما اثني على الاقتراحات التي ذهبت اليها اللجنه الماليه من مطالب يجب توفرها في ميزانيات الاعوام القادمه بتضمينها ميزانيات كافه المؤسسات العامه وصناديق المؤسسات الاستثماريه والتسليح ، والجامعات ، والملكيه الاردنيه ، وسكه الحديد والنقل العام ، والمؤسسه الطبيه العلاجيه .

والتحفظ على تخفيض ميزانيات الجامعات والبلديات .

اما مطالب المحافظه التي شرفتني بتمثيلها :

١- نتيجه للهجره العكسيه وتزايد عدد السكان اصبحت التقسيمات الاداريه بحاجه الى اعاده نظر خصوصا الفحيص وقرى واحياء منطقه حوض البقعه فهاتين المنطقتين بحاجه الى استحداث الويه لكل منهما .بحيث تكون مراكزها الفحيص وعين الباشا على التوالي وكذلك ترفيع الى اقضيه كل من العارضه وزي واستحداث نواحي في قرى الخرابشه وعيرا ويرقا وداميا .

٢- تفعيل كل من دائرتي الاراضي والبلديه والقرويه بحيث ان تقوم كلتاهما باعمال التنظيم من مبدأ اللامركزيه حيث ان معامله تنظيم تستغرق اربع سنوات من التنقل بين السلط وعمان .
كما ان بلديه السلط والبلديات في المحافظه ومجالس القرويه تطالب بجدوله الديون التي عليها تمشيا مع السياسه العامه . ورفع مخصصاتهم في نسبه المحروقات .

٣- ايصال الكهرباء الى القرى التاليه:
بطنا ، جلعد ، القليب ، واد الحور ، واد شعيب ، قصيب ، جريش ، سومبا ، الزقومه ، فنوش ، الجواسره، وسويمه ، وحجار الطوال ، مع العلم ان بعض هذه القرى تبعد عن المحولات الكهربائيه على الاكثر ٥٠٠م .
ومعظم هذه القرى كانت ضمن خطه التنميه الاخيره . وتقويه التيار الكهربائي في كل من الفحيص والاغوار الوسطى .

٤- المياه اغلب المواطنين يشكون من ارتفاع محاسباتهم الغير مبرر وكذلك من عدم مرور الماء بشبكات المياه في القرى ومطلوب انشاء خزان مياه في دير علا .

٥- الصحه، انشاء مراكز صحيه في كل من الديره ، جلعد ، الرويحه وداميا ، تكمله بناء المركز الصحي الشامل في الصبيحي . انشاء غرفه طوارىء في مستشفى الفحيص .
هناك حاجه ماسه لمستشفى في كل من دير علا وحوض البقعه وبالنسبه لمستشفى الحسين بالسلط وعلى عكس ما هو متوقع من المؤسسه العلاجيه فقد تم تخفيض قدرات المستشفى لوازم وكوادر بحجه عدم صلاحيته كمستشفى تعليمي .
العاملين في قسم الاشعه يتساءلون عن علاوة خط الاشعه التي كانوا يتقاضونها .

٦- التعليم عدد سكان محافظه البلقاء يشكل تقريبا ٧٪ من عدد سكان الاردن بينما نجد ان حصه المحافظه في مقاعد التعليم الجامعي هي ٣.٤٪ وحصتهم في المعاهد المتوسطه تشكل ٢.٤٪ هذا حسب احصائيات وزاره التعليم العالي .

انشاء مدارس شامله في كل من دير علا ومناطق الخرابشه وعيرا ويرقا ، توسيع مدارس القرى والانتباه الى ان التعليم المختلط في مدارس القرى يجعل الكثير من الفتيات الامتناع عن مواصله التعليم بعد الصف الثاني الاعدادي .

في شهر تشرين الثاني الماضي تمت احالة عدد كبير من مدرسي وزاره التربيه الى التقاعد وهم في قمه عطائهم دون ابداء الاسباب يجب مراجعه ذلك .

٧- الطرق ، الطرق الزراعيه بحاجه الى اهتمام وخاصه طريق الدبات ، والملاحه ، وسويمه وطريق السيل في العارضه . والانتباه الى ان كلفه الطرق في المناطق الجبليه تختلف عن كلفتها في المناطق المنبسطه ويجب مراعاه ذلك اثناء تحديد المخصصات .محافظه البلقاء ذات الطبيعه الجبليه .

تعبيد الشوارع في البقعه ، والاهتمام بتنفيذ مشروع الطريق البديل لمنطقه المرامل بالفحيص ، والطريق السياحي في زي ، واد الناقه ، والرميمين وطريق الديره حومي . وطريق يرقا الاغوار .

٨- البريد والهاتف ، استحداث شعبه بريد في منطقه جلعد ،، وتبديل المقاسم النصف آليه الى مقسم آلي مشترك لكل مناطق الخرابشه وزي وام جوزه وعلان وام العمد والصبيحي وعيرا ويرقا .

٩- انشاء مؤسسات استهلاكيه مدنيه في كل من الشونه الجنوبيه والفحيص وعلان

١٠- دعم الانديه ماديا ومعنويا واعطائهم بعض التسهيلات الجمركيه للاجهزه الرياضيه وايقاف تدخل الاجهزه الامنيه في امور النوادي .

١١- التوجه للايعاز للمصانع في المحافظه للتفاعل مع المجتمع المحلي ورعايه البيئه واعطاء اولويه التوظيف لاهالي المنطقه .

١٢- المزارعين ، بالاضافه الى المطالب القطاع الزراعي التي اجملتها سابقا في مجموعه الاقتراحات التي تناولت مستلزمات الانتاج ، واسعار مياه الري ، وبنك العبوات ، والوحدات الزراعيه ودعم التصدير ، والاقتراحات التي حولت الى اللجنه الزراعيه لدراستها .

مزارعي الرميمين يطالبون بحقهم في ماء واد ارميمين ، ومزارعي الاغوار يشكون من عدم وجود مركز توزيع اعلاف في لواء دير علا . ومن تلوث مياه سد الملك طلال وانعدام السيطره على ابار المياه المالحه بالرامه ، وتأخر استلام التعويضات التي اقرت لهم بسبب اضرار موجه الصقيع السابقه .

وخطر حقول الالغام المتواجده في كل من معدى وسويمه والزاره وكذلك مراعاه احوالهم الاقتصاديه المترديه بالنسبه لفوائد القروض الزراعيه واسعار وحدات الارض السكنيه فمن غير الممكن ضمن هذه الاسعار توطين المزارعين في الاغوار.

١٣- هناك تجمعين سكنين في الاغوار وهي الزقومه وحجار الطوال عدد سكان كل منها اكثر من الفي نسمه محرومه كليا من جميع الخدمات بما فيها الطرق وكذلك قريه ام عياش الواقعه على الحدود تماما مع محافظه اربد في الاغوار اذ ان هذه القريه محرومه من الخدمات ولا تتلقى اي رعايه من كلتا المحافظتين .

١٤- اسكان ابو نصير ، ان وضع الموظفين المستفيدين من اسكان ابو نصير اصبح حرجا نتيجه ان التزاماتهم الماليه نحو سداد القروض اذ كانت تستهلك جزءا كبيرا يصل الى حد الخطر من دخولهم قبل انخفاض سعر صرف الدينار وضمن الظروف الاقتصاديه الحاليه / اصبح المتبقي من دخولهم الشهريه لا يفي باساسيات الحياه وهذا يتطلب نظره اخرى لاوضاعهم ضمن المعطيات الجديده .

والسلام ورحمه الله وبركاته

معالي رئيس المجلس شكرا ، الشيخ فيصل الجازى .

السيد فيصل الجازي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

الحمدلله الذي وهبنا رب العالمين قياده هاشميه شجاعه تضاهي كل الدنيا والعالم اجمع بها بالحلم والنزاهه وحسن الرأي وقيادة السفينه الى شاطيء السلام .

فان الله سبحانه وتعالى قد اكرم الاردن بهذه القياده التي انبثقت من الثوره العربيه الكبرى فهنيئا لنا ولهذا الشعب الطيب بهذه القياده الباسله ولندعوا الله جميعا ان يحفظ لنا قائد المسيره الحسين بن طلال المعظم .

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين

لقد استمعت الى خطبة الموازنه من معالي وزير الماليه المحترم واليوم نستمع الى تقرير اللجنه الماليه الموقره فشكرا لها على هذا التقرير الواضح الصريح المكتضب واني لارجو لها التوفيق .

انني وبرأي المتواضع اقول كان الله في عون دولة رئيس الوزراء وزملائه الكرام على اعداد هذه الموازنه وتسديد ما جاء بها من عجز مرتقب . ولا يفوتني بهذا المجال الا ان اتوجه الى الحكومه الرشيده بالمطالب التاليه :-

١- اطالب الحكومه الموقره في دعم القوات المسلحه درع الوطن وحمايته من كل الاخطار كما اطالب الحكومه في دعم الامن العام والمخابرات والدفاع المدني العين الساهره التي لا تنام : كما اطالب الحكومه الموقره في رفع تقاعد المتقاعدين من الجيش والامن العام الذين حملوا الامانه وادوا الرساله وخدموا وطنهم ومليكهم بامانه واخلاص : كما انني اطالب الحكومه الموقره في مد شبكة اتصالات الى مدينة القويره والحسينيه والمريغه وفتح مكتب بريدي الى قرية قاع النعيمات وفتح شعبة بريد في قرية اوهيده : كما اطالب الحكومه الموقره في توصيل البث التلفزيوني القناه الثانيه الى مدينة القويره والديسه ورم والراشديه وحميمه ودبة

حانوت : كما اطالب الحكومه الموقره في تشغيل ابناء الباديه الجنوبيه في ميناء العقبه والبوتاس والفوسفات ولتكون الاولويه لهم وليس للوافدين من الخارج وتشغيلهم قبل غيرهم : كما انني اطالب الحكومه الموقره في مد شبكة رئيسيه من الضغط العالي الى الجفر لان الماتورات الموجوده لا تكفي حاجة المواطنين هناك علما انه يوجد ما يقارب مئتان بيت بدون اضائه كذلك يوجد في الحسينيه ما يقارب عشرون بيتا بدون اضائه كما يوجد في قرية اذرح ما يقارب عشرون بيتا بدون اضائه وان المواطن هناك على أتم الاستعداد لدفع ما يترتب عليه . كما اطالب الحكومه الموقره في تركيب مضخه على بئر اذرح لسقاية القريه والمزارع هناك علما ان المجلس القروي على اتم الاستعداد بالتعاون مع وزارة الري والمياه بهذا الخصوص : كما ارجو من الحكومه الموقره اضائة قرية الريشه ورحمه في وادي عربه :

انني لارجو من دولة رئيس الوزراء اهتمامه بهذه المطالب لما لها من ذات اهميه .

اما قطاع النقل والمواصلات فأنني ارجو من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الاشغال ان اذكرهم بالطرق التاليه :

١- فتح وتعبيد طريق عنيزه الجفر لما لها من اهميه قصوى ليسهل على المزارعين الوصول الى اراضيهم والمسافه لا تتجاوز ٣٤كم : كما ارجو تكملة طريق بيضه نمله وادي عربه وتكملة طريق ادلاغه الرسيس الريشه مع تعبيد الممكن منها : فتح طريق زراعيه الى عشائر المناجعه : فتح طريق بئر ابو دنه والقاع وربطها بطريق اذرح : فتح طريق زراعي من صيدح وسبع والفرش وام صوانه حتى الطريق الصحراوي وطوله عشرة كيلومترات لان هذا الطريق زراعي ويخدم عموم عشائر المناعيين : اما قطاع الصحه لا شك ان وزارة الصحه تبذل مجهودا كبيرا في مجال الخدمات الصحيه ولكن لا بد من مضاعفة جهودها لتوفير العنايه الصحيه طالبا من دولة الرئيس ومعالي وزير الصحه توسيع المراكز الصحيه التاليه الى شامل الا وهي : الحسينيه ، الجفر ، المريغه ، ايل ، أذرح ، المنشيه ، بئر الدباغات ، الديسه ، لان هذه القرى بعيده كل البعد عن المحافظه .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

انني اطالب الحكومه الى فتح المكاتب والمراكز التاليه :

فتح مكتب للاحوال المدنيه والاراضي في ناحية الحسينيه والارض على حسابنا : فتح مكتب للزراعه والبيطره للعنايه بالزراعه والمواشي : فتح مراكز ثابته الى صرف الاعلاف للمواشي والارض على حسابنا : فتح مكتب محكمة صلح في الحسينيه وذلك لبعد المسافه عن معان.

كما أرجو من دولة الرئيس مساعدة المواطنين في تخفيض عبء المحروقات على المواطنين : كما أرجو من دولة الرئيس الإ يعاز بحفر بئر في عين الجرباء لحاجة المواطنين الماسه للماء للشرب وسقاية مزارعهم : كما أرجو من دولة الرئيس تفويض الأراضي في المنطقه الجنوبيه على أصحابها وتفويض اراضي الخزينه الى المواطنين الواضعين

اليد عليها : وهناك يا دولة الرئيس يوجد في قرية المنشيه ما يقارب ثلاث الآف دونم سيبحث من قبل وزارة الزراعه ولا يوجد بها سوى الشيح الاسود ارجو من دولتكم ومعالي وزير الزراعه تفويضها على اصحابها لان الحكومه تتكبد خسائر حراسه عليها بدون جدوى راجيا منكم تفويضها للمواطنين الواضعين اليد عليها سابقاً .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

أما الأردن الذي حباه الله بقيادة الحسين العظيمم وبرجاله الأبطال من بادية وحاضره فأنه لن ولن يسمح لأي يد خبيثه تعبث في أمنه وإستقراره لا من قريب ولا من بعيد . ولا نسمح لأي متفوه ان يعلمنا عن تاريخ الأردن وعن رجال الأردن الشرفاء الذين أبلوا بلاء حسن على ربى فلسطين وقد فقدناهم شهداء شرفاء من حاضرة وبادية فإلى جنات الخلد ويرحمهم الله : وسدد على طريق الخير خطى قائد مسيرتنا الحسين بن طلال المعظم وحفظ الله ولي عهدنا المحبوب الحسن بن طلال المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس السيد احمد الكفاوين .

السيد احمد الكفاوين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وكفى وسلام على بنيه المصطفى وبعد ؛

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الاكارم...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد؛

من خلال قرءاة مشروع قانون الموازنه العامه للسنه الماليه ١٩٩٠ يلاحظ انه كان هناك خلل واضح في الوضع الاقتصادي في الفترة الماضيه وتراكم هذا الخلل حتى اوصل بلدنا الغالي الى ما نحن فيه ، لا أريد الخوض في هذا الامر فهو معقد وشائك وهناك لجان داخل المجلس الكريم ارجو ان تصل الى المتسببين وتكشف اوراقهم للشعب لينالوا ما يستحقون من عقوبه ولكنني اود القول بان الماضي بكل ما فيه يجب ان يكون درسا لنا في حاضرنا ومستقبلنا . فقد كانت الآذان في السابق لا تسمع كلمة النصح ولا تقبل الرأي الآخر اما لانه لا يوافق هواها واما لان كثرة التصفيق والهتاف قد شوشت الجو وكان جمهور المصفقين والهتافين والمنافقين هم الذين تحكموا في مقاليد الامور وفعلوا ما فعلوا ويدعون انهم هم اهل الوطن والوطنيه وكل من خالفهم الرأي يعتبر عدوا لدودا سرعان ما يستقر في مربع الشميساني العبدلي ثم ينزلق بعدها بسهولة الى منتجع سواقه السياحي ليعيش بين جدرانه الغليظه . نقول هذا والأسى يعصر النفوس فمن خلال هذه الممارسات هربت عقول ابنائنا المؤهلين المخلصين وهربت رؤوس الاموال تبحث عن جو امين وتجمدت داخل البلد عقول اخرى حائرة مذهوله حوربت في لقمة عيشها

الى ان بلغ السيل الزبى وكان أثر ذلك واضح جدا على الميزانيه فجاءت مثقلة بالديون مصحوبة بالتضخم والبطاله وغلاء الاسعار وعلى الله الفرج .

معالي الرئيس ... ايها الزملاء الكرام ...

موازنة هذا العام مع انها ميزانية تقشف كما هو معروف ولكن والله اعلم فانها كافية جدا اذا كانت الايدي التي تستلمها نظيفه امينه تعرف ما هو المال العام وكيف تتعامل معه لا تخلق الف اسلوب واسلوب للتحايل عليه ولذلك لا بد ان يكون مع الموازنة منهاج مرافق مكثف بواسطة كل وسائل التوجيه وقنواته (البيت المسجد المدرسه وسائل الاعلام) ليتعرف الجميع على احترام المال العام وكيف يتعاملون معه ولا يغيبن عن البال ان السنوات العجاف في حياة كل امه بحاجة الى نوعيات خاصه يديرون الامور وهذا سيدنا يوسف عليه السلام وهو يعرض خدماته لانقاذ الامه مما يتهددها من اخطار يقول "اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم" ومن هنا فليس هناك الا منهج الاسلام يحقق هذه الغايه .

فالامر ليس نقص المخصصات او كثرتها انما العلة قد تكمن في بعض المرات فيمن يستلم هذه المخصصات وكيف يتعامل معها (فبينما تجد آلية بيد موظف امين عمرها سنوات طويله وحالتها جيده تجد آلية اخرى بيد موظف آخر من موديل سنتها وحالتها سيئه للغايه فما هي العله) .

وهناك امر آخر شعبنا العزيز يحب بلده ويقدر كل ذرة رمل فيها ويفديه بكل ما يملك وهو مستعد للتضحيه والبذل مستعد للصبر زيادة على ما هو فيه ولكن بشرط ان يرى من الساده اصحاب النفوذ والسلطه قدوة حسنه اما ان يسمع نظريات وشعارات وطلبات للانتماء والعوده للأرض واصحاب الشعارات يعيشون في بذخ وترف فمردود ذلك عكسي يريد الشعب ان يرى صاحب المعالي يمشي على قدميه والوحل او الغبار يعلو حذاءه وهو يتابع المشاريع والخطط وورش العمل لا ان يحضر لوضع حجر الاساس ويحمل له الحجر والطين على طبق من فضه وسط التصفيق ، نريد ان يكون طرح الحلول لما نعانيه واقعيا منطقيا لا ان يكون احلاما يسأل عن البطاله فيكون جوابه ليس عندنا بطاله ومواطننا كسول عاجز لا يرغب بالعمل هل هذا حقيقه ؟ نريد ان يتعرف صاحب السلطه والنفوذ على كل دقائق خريطة المملكه وان يتعرف على شرائحها وما تعانيه كل شريحة من ابنائها في اي موقع كانوا ، نريد ان يلتفت الى من يعيشون في بوادينا وقرانا البعيده التفاتة تقدير ودعم واحترام ، الا يستحق هؤلاء الصامدون دعما لصمودهم وقد آثروا الابتعاد عن الاضواء وبهارج الحياه واصبحوا في صفوف حماة الوطن واقتصاده المجهولون . من يستحق الدعم حقيقة مربي الاغنام والمزارع في ارضه الذي لا يعرف للراحة طعما وهو يعطي للوطن انتاج عرقه الغالي ، ام قطاع الفنادق مع احترامي لسيد وزير السياحه وتوابعها لجذب جيمس ورفاقه الذين قد يأتون وقد لا يأتون .

اما بالنسبة للموازنة تفصيلا فالقارىء يرى ان الرغبة بالاقتراض عارمه وقد تنفق القروض في مشاريع

نحتاج لربعها او اقل وهناك قروض انفقت في مشاريع يقف الانسان عليها مذهولا حائرا من الذي خطط لها من الذي نفذها ؟أليس عليه رقيب ولا حسيب والامثله لاعد لها ولا حصر والاقتراض عادة ايها الساده لا يكون الا لاساسيات الحياه اما الاقتراض الترفي فهذا باب جديد في الاقتصاد لا بد من طرحه ليستوعبه الناس ، والهبات ايضا تأتي مشروطة بكيفية التصرف بها فيبتلع خبراء البلد الواهب الهبه ومثليها معه من ميزانيتنا لقاء دراسة قد يقوم بها ابناء البلد وخبراتنا المحليه .

اما ما يخص محافظة الكرك فلم اجد في بنود الميزانيه الا ذكر لترميم قلعة الكرك وكأن الشعب من حولها تابعا لأثارها الجامعة الوحيده الموجوده في منطقه الجنوب جامعه مؤته نسمع جعجعه من سنوات ، ولا نرى طحن وتخدم الجنوب بأكمله يتعثر العمل فيها بسبب نقص المخصصات بينما يرصد لكلية واحده في احدى جامعاتنا القليله ما يزيد على اربعين مليون لكلية واحده ، نجد ان ما يرصد لجامعة مؤتة بأكملها لا يتعدى عشرات الملاين يأكلها ارتفاع اسعار المواد وتبقى الجامعه اسما فقط وطلابها الآن يتلقون علومهم في مبان جاهزه سوبر (بركسات) طبعا ومباني الجامعات كما يعلم الجميع في بلدنا يجب ان تكون مميزة فخامة وتصميما وتأثيثا بما يليق ببلد وضعه الاقتصادي ممتاز كبلدنا لذلك لا نأكل الا عسلا او نموت جوعا نطالب بتوسيع قاعدة القبول فيها حتى يتمكن ابناء الجنوب على اوضاعهم الماديه من ان يصلوا الى مقاعد الدراسه فيها ، نطالب بتخصيص ميزانيه عاجله سريعه للاسراع في اخراج هذه الجامعه الى حيز الوجود ، اما بالنسبه للخدمات الصحية فليس لها نصيب من مخصصات الموازنه لمحافظة الكرك وليعلم الجميع ان المحافظه فيها مستشفى حكومي واحد عمده يزيد على اربعين عام سعته ٦٠ سريرا فقط يخدم كافة المحافظه وهناك مستشفى آخر في منطقه الصافي نقص في كادره الطبي وقد يكون مهددا بالاغلاق اما المراكز الصحيه الموجوده حاليا فلا بد من تطويرها نوعيا وخاصة في المراكز الاداريه (الكرك ، المزار ، الربه ، عي ، الصافي ، فقوع) بحيث تستكمل خدمات المختبرات والاشعه والاسنان وان تضاف اليها خدمة الطوارىء لمدة ٢٤ ساعه وهناك مناطق اخرى بحاجة الى مراكز صحيه جديده كتجمع مدين ومرود ، ومنطقه جوزا ، سول ، محي ، الياروت ودمنه وان يكون هناك تفكير جاد بتحويل مركز صحي لواء المزار ومركز صحي لواء القصر الى مستشفيات نظرا للحاجه وللكثافة السكانيه الحاجه الماسه ، واكرر ان محافظه الكرك بحاجه ماسه الى مستشفى كبير والارض موجوده وبنيتها التحتيه جاهزه والخدمات في وسطها ، ولكنه هنالك قرضا ايطاليا يحلم اهل الكرك بأن تاتي ايطاليا لتبني لهم مستشفى وهو كلام في كلام ، الكرك .

معالي الرئيس ... ايها الزملاء الاكارم ...

اما في مجال الزراعه العنايه في منطقه الجنوب بعيدة جدا بهذا الجانب علما ان المحافظة تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة ، ومساحة الاراضي فيها شاسعة جدا ولكنها تعتمد على مياه الامطار فقط فليس هناك بئرا

ارتوازي واحد لا الشعب عنده امكانيات ولا الحكومة حفرت آبار توزع مياهها لاستغلال الاراضي وقد يكون هذا القطاع من اكثر القطاعات التي تبتلع افواج العاطلين عن العمل ونحن نبحث لهم عن ابوابا او عن فرص العمل اضافة لذلك فهناك اراض مملوكة للدوله مهمله ومتروكه والاصل ان يتم توزيعها باسلوب يضمن استغلالها على الشعب المحتاج لا على غرار ما جرى في اراضي الشوبك المزروعة بالتفاح .

اما الثروة الحيوانيه فان بقيت الحال على ما هي عليه قد تصبح في المحافظه اثرا بعد عين ، الاعلاف غالية الثمن وغير متوفره باستمرار وهناك مراع للدوله مغلقه على الراعي اضافة الى حجز مساحات شاسعه كمحميات كما هو في وادي الموجب واجهة ناحيه فقوع وبني حميدة وهناك مناطق من الممكن اقامه سدود فيها لحفظ مياه الامطار وتروي مساحات شاسعه مثل منطقة الموجب ووادي اللجون والتنوره . ولا بد من اسلوب عملي جاد لتشجيع الزراعة وعوده الناس الى ارضهم بمنح القروض بلا فوائد والغاء الفوائد المستحقه الآن على صغار المزارعين من مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمه التعاونيه واقامة مصانع لاستغلال المنتجات الزراعيه وشق الطرقات في المناطق الزراعيه وخاصه الوعرة منها ليسهل الوصول الى الاراضي وخدمتها . وفي منطقة الاغوار بشكل خاص ارجو ان ترفع سلطة وادي الاردن يدها عن التدخل في ايصال الخدمات للمساكين وترك ذلك للبلديات وهي التي تعرف تنظيمها وتعرف ما ينفعها وهي مجالس منتخبه من الشعب ، وكذلك لا بد من العنايه بمصادر المياه الجوفيه الينابيع في منطقه الحزمان الطيبه والعراق وعي وكذلك وادي بن حماد والموجب ووادي الكرك وكذلك من الواجب ايضا فتح مكاتب ارشاد زراعيه لتقديم التسهيلات والخدمات باسعار معقوله .

اما الخدمات الاخرى فهناك قرى لم يصلها التيار الكهربائي ذكرها زميلي سابقا واضيف عليها قريه المعموره ، كمنه ، قريفله ، الحدبه ، العيساويه الزغربه ،المزرعه الشماليه ، الرشايده وهناك تجمعات اخرى دمرتها اسمحولي في هذا التعبير سلطة الكهرباء بشبكات الضغط العالي التي تتعارض مع ابنيتها وتقع داخل تنظيمها وقد دفعت بعض المناطق ضحايا من ابنائها ثمنا وليس هناك من مجيب مثل بلديه المنشيه ، العدنانيه ، أدر ، المشيرفه ، القصر ، مؤاب ، ومنطقه المزار وهي المرج في مدينه الكرك . اما منطقة السلطاني والابيض فهما بحاجة ماسه الى ربطهما بالشبكه الهاتفيه الآليه بدل الاسلاك النحاسيه التي غالبا ما تتعطل وذلك بواسطة تابع الكتروني يخدم المشتركين هناك وكذلك فالمحافظه بحاجة الى سيارات مجهزه بعدد فنيه خاصه لخدمة المشتركين بالهاتف وبسرعه ، وكذلك فتح مراكز لخدمات المشتركين في كل من المزار والقصر والاغوار .

معالي الرئيس ... ايها الزملاء الاكارم ...

اما ما يخص البلديات فان اوضاعها في غاية السوء وبحاجة ماسة للعناية المكثفه اذا كنا نرغب ان تستمر خدماتها ، فلدينا مجموعة من البلديات مناطقها وعره جدا والتنظيم فيها عسير ومكلف ولذلك فهي بحاجة الى عناية خاصه ودعم متميز مثل بلدية عي ، كثربا ، العراق ، الطيبه ، الشهابيه وتجمع جوزا ولا بد من دراسة جاده

لمشاريع انتاجيه في البلديات تدر عليها دخلا حتى ترتاح الموازنة مستقبلا من اعباء البلديات اما رؤساءالبلديات فحقيقة ان اوضاعهم لا ترضي ابدا ، من يصدق ان شابا في مقتبل العمر ريعان الشباب مهندس او طبيب او محامي يتفرغ للخدمة العامه ويصبح رئيسا للمجلس البلدي في مركز محافظه او لواء ويتقاضى راتبا لا يزيد في بعض المرات عن ١٢٠ دينار في المتوسط هل هذا الامر معقول ومقبول وهو صاحب مركز اجتماعي معروف هل يكفي هذا المبلغ نفقات للضيافه او مصاريف للسيارة الا يستحق هذا الامر الاهتمام لتحسين اوضاعهم .

اما في مجال الخدمة الهاتفيه فأهالي المحافظه كافة يشكون الى الله ما وقع عليهم من ظلم حيث تم تقسيم المحافظه الى اربع دوائر هاتفيه فاصبح الجار احيانا يهاتف جاره ويدفع ثمن مكالمة خارجيه علما انه وفي العاصمه يهاتف ساكن منطقة طارق ساكن منطقة المقابلين وتعتبر مكالمة داخليه حتى الطفيله المحافظه الشقيقة ، دائره هاتفيه واحده على اتساع رقعتها ، ان الكرك فهي الوحيده التي قسمت الى اربع دوائر هاتفيه ، لذلك نطالب ان تعود الكرك وتصبح دائرة هاتفية واحده .

اما في مجال الخدمات البلديه والقرويه والبيئه فالمحافظه ومديرية الهندسة بحاجة الى مهندسي تنظيم ومساحين ورسامين ومعمارين ويمكن الاستفاده من خبرات المكلفين بخدمة العلم ممن يحملون هذه المؤهلات وذلك لتسهيل اعمال المجالس المحليه وتخفيض الضغط على المركز والمحافظه بحاجة الى فرع لبنك تنمية المدن والقرى وكذلك ان يتم تدقيق موازنات مجالس البلديات على مستوى المحافظه لسرعة الانجاز وامكانيه تصحيح السريع في حاله وقوع الاخطاء .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الاكارم ...

واما وزارة الاشغال العامه والاسكان فان هناك نسبه كبيره من طرق المحافظه بحاجة الى توسعه كطريق الشهابيه الحزمان الكرك وهي وعره وبحاجة الى واقيات على الاماكن الخطره ، وطريق الكرك المزرعه عند الخرزه وطريق القطرانه الكرك وهناك طرق زراعيه كثيره بحاجة الى توسعة وفتح وبناء عبارات كطريق الشهابيه سحور وطريق كثربا الاغوار الجنوبيه وطريق فقوع وادي الموجب (البديه سدير) اما الاسكان فليس في محافظة الكرك سوى مجموعة من وحدات الاسكان الوظيفي وهي بحاجه ماسه الى مشاريع اسكانيه خاصة لذوي الدخول المتدينه. وفي ما يخص التربيه والتعليم فالمحافظه بحاجة الى بناء مدارس لبعض التجمعات السكانيه واضافة غرف صفيه للبعض الآخر والى تزويدها بجمع من المعلمين من اصحاب المؤهلات العلميه النادره من اصحاب الخبرة الطويله لرفع مستوى الطلبه ولذلك فهناك حاجة ماسه الى بناء اسكان للمعلمين ، في كل من الابيض ، السلطاني ، القطرانه ، الجديده ، الطيبه . وهناك ارض محجوزه لناد للمعلمين ارجو ان يرى البناء النور .

اما موظفي الدوله فلا بد من معالجة اوضاعهم وتحسينها العاملون منهم والمتقاعدون وهناك وسائل كثيره لمساعدتهم منها مثلا منحهم اراض من اراضي الدوله ليبنوا عليها مساكن لاطفالهم ، منها اعفا مهم من نسبة من

مصروفات المياه والكهرباء واعفاهم من كل ما يترتب عليهم من رسوم وضرائب فما عادت اوضاعهم تحتمل اكثر وقد ينفذ صبرهم لا سمح الله ولا بد من الاهتمام بهم من قبل مطالبتهم بالانتماء لوطنهم وتأمين العيش الكريم لهم وهناك اسلوب الاجازه الطويله كما هو متبعا في بعض الدول الشقيقه لتحسين الاوضاع فيذهب الموظف صاحب الخبرة بعد ان يبرز عقد العمل ويدفع جزءا من مرتبه للخزينه ويفسح مجالا لخريج جديد للعمل ثم يعود بعد فترة الى عمله السابق فيكون قد حقق تحسينا لوضعه ودفع شيئا للخزينه ثم بعد ذلك فتح فرصة عمل خلال غيابه .

اما وزارة الخدمات الاوقاف في محافظة الكرك فالاصل تفعيل دورها وخاصة في بناء المساجد فلماذا يكون اعتمادها على التبرعات وهبات المحسنين وفي ذلك اذلالا وان كان فيه اجرا كبير لماذا لا يكون لها ميزانية كغيرها من الوزارات ام اننا لا زلنا نجهل قيمة المسجد ودوره في بناء الامه وكذلك لا بد من اعادة النظر بقانون الوعظ والارشاد واعادة دوره الفاعل كما كان سابقا ورفده بالكفاءات والخبرات خاصه وفي القطاع النسائي وفي المناطق البعيده عن المراكز ، مراكز محافظات الاولويه كذلك التركز على نقل المراكز الاسلاميه لتتفاعل وتؤدي دورها بصورة افضل .

اما وزارة الثقافه والشباب فليس لها في محافظة الكرك وجود مطلقا بينما المخصصات للمدن الرياضيه والصالات والملاعب تنصب هنا وهناك نجد محافظة الكرك لا نصيب لها ابدا ثم نحن بزيادة على ذلك بحاجة الى ثقافة وطنية اصيله نابعة من تراثنا وعقيدتنا كفانا استيراد لافكار دمرت معتنقيها وجعلت اوطانهم سجونا وجحيما لا يطاق كفانا سعيا وراء بضاعة انتهت مدة صلاحيتها نستوردهاونضفي عليها الزينه نحن بحاجة الى ثقافة صافيه لبناء عقول اجيالنا بناء سليما.

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الاكارم ...

ان تنمية الاردن تعني تنمية كل شبر فيه ولان كل المواطنين في الحقوق والواجبات سواء فان توليد الرضى وتعزيز الانتماء الحقيقي يقضي توزيع نفقات الدوله بين التقسيمات الاداريه او مايسمى بالاقاليم والمتصفح لبنود هذه الموازنه يجد ان عدالة التوزيع قد انعدمت تقريبا .

ولهذا لا بد من اسلوب جديد لتوزيع نفقات الموازنه وتشجيع الاستثمار وخاصه في محافظة الكرك والمنطقه الجنوبيه بتقديم التسهيلات لجلب المشاريع ورؤوس الاموال الى المحافظه .

واظنه في بداية تأسيس شركه البوتاس ، واجريت دراسات والله اعلم ، لسحب المياه من هناك ليكون التصنيع في عمان ، ولكنهم ما افلحوا ، لو افلحوا ما بقيت الشركه في منطقه الجنوب:

١- والموازنه تقليديه لا تختلف عن سابقاتها .

٢- ثم بعد ذلك تقدير النفقات الجاريه فيها ارتجالي لا يتم على الواقع ولا ينفق بدقه .

٣- ليس هناك حلول واضحه لمعالجة الفقر وتعزيز البنيه الاقتصاديه والاجتماعيه .

٤- لا بد من اسلوب علمي لدعم المزارع ماديا بمصرف اسلامي للتنميه الزراعيه .

٥- هناك مؤسسات تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني دون فائده فلا بد من دمجها في مؤسسات اخرى ولا اريد ان اذكر اسماءها .

٦- ازدادات بعد ذلك من خلال القراءه النفقات الجاريه عام ١٩٩٠ بنسبة ١٣ ٪ عن موازنة عام ١٩٨٩ بينما زادت الرأسماليه بمقدار ١ ٪ فقط وهذا توجه سلبي .

٧- هناك زياده واضحه لمخصصات الموظفين بعقود فهي في ميزانيه (٩٠) (٧,٧٩١) مليون بينما كانت في العام الماضي (٤,٧٤٢) وهذا والله اعلم اسلوب للتحايل على نظام الخدمة المدنيه لاعتبارات مصلحيه ومحسوبيه .

٨- العمل الاضافي فكلفته في الميزانيه (٣ ملايين) دينار وتوزيعه يخضع لاعتبارات المصالح الشخصيه .

٩- علاوات التنقل وبدلات التنقل كلفت مليون دينار واذا اضيف لذلك استعمال السيارات الحكوميه / وبدلات التنقل واجور السواقين للمدراء وما شابه ذلك فان ذلك يكلف الميزانيه دفعا كبيرا نحن في غنى عنها .

١٠- ٤.٧٢٨ مليون ايجارات ابنيه وهذا المبلغ يذهب هدرا كل عام ، اليس من الاولى ان نفكر ببناء لمؤسسات الدوله ثم بعد ذلك وجدنا ان قد حجزت الميزانيه .

١١- ١٧٥ مليون دينار فوائد القروض السنويه وهذا يلزمنا بسرعة اغلاق هذا الباب بالجدوله التي توصلت اليها الحكومه مع صندوق النقد الدولي و الالتزام بعدم الاقراض مستقبلا من المؤسسات الربويه العالميه والمحليه.

١٢- ثم لم تتطرق الموازنه الى انشطه مؤسسات كثيره مهمه ومؤثره على الاقتصاد الوطني طالما اتبعت مثل الجامعات ، البنك المركزي ، الملكيه الاردنيه ، ولم تتطرق الى تقويم وتوجيه ونقد انجازات ونشاطات هذه المؤسسات او الشركات .

حتى يستطيع النسان ان ياخذ صورة واضحة عن اوضاعها ، واملنا بالله كبيرا جدا ان نتجاوز هذه العقبة وان نصحح السير وان يعود لبلدنا الامن والاستقرار والامان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس شكرا ، وترفع الجلسة حتى الساعة (الثالثة) بالامكان الاخوة الكرام ان يتفضلوا للغداء على الساعة (الثانية) . وشكرا .

رفعت الجلسة

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس بسم الله الرحمن الرحيم ، وتيستأنف الجلسة ، الاستاذ يوسف العظم .

السيد يوسف العظم بسم الله الرحمن الرحيم، ارجو قبل ان ابدء بكلمتي حول الموازنة او ما يدور في فلكها هذا اليوم، ليسمح لي الاخوة الكرام ، ونحن هنا معا نتعاون على البر والتقوى ، ان انّبه الى قضية هامة ، لست منظراً ولا صاحب معرفة لا تعرفونها ، ولكنني لاحظت قضية تتردد على بعض الالسنة،الديمقراطية شيء والغوغائية شيء آخر هذا الامر لا بد ان ندركه جميعاً اسمحو لي من منطلق الاسلامي والانساني وتجربتي البرلمانية لما يقرب من ربع قرن ، ان اقول ليس من الصعب ان يخرج اشخاصا باسمائهم لو خالفناهم في الرأي وانما الصواب ان نذكر الفوضى والخطأ وما يدور في اي مؤسسة ننتقدها نقداً موضوعياً ، وذكر الاسماء نترفع عنه لكي تكون مسيرتنا البرلمانية واعياً مدركة تعرف كيف تهز الخطى.

انتقل الى قضية هامة ، هي حديثاً جرى على لسان احد الزملاء الكرام عندما تحدث عمن يخطئون او يقعون في خطأ او في جريمة ، جريمة سرقة جريمة استغلال السلطة ، اي جريمة ، الاردن لن يعتد على جر الجثث في الشوارع ، ولا بقر البطون ، نحن شعباً كريماً متسامح ، فالحديث في هذه اللغة لم نعرف خلال مسيرتنا السياسية ، هناك قضاء ، هنالك محاكمات، هنالك امور تصدر ، تقر وتصدق والناس ان شاء الله متجهون مع الحق ولا مع الباطل ، فأي حديثا يخرجنا عن جو الديمقراطية الى جو استجداء الافكار التي تجرى في غير بلدنا ، نرجو ان نترفع عنها .

معالي رئيس المجلس توكل على الله.

السيد يوسف العظم استأذنت في كلمة ، لانه سائني ان اسمع هذا التوجه ، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

معالي الرئيس ... السادة النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

مع عميق ثقتي وخالص تقديري للجهود المبذولة والبحث المضني والدراسة المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية الموقرة ومن شاركها في الدراسة والبحث وتقديم الرأي والمشورة والوصول الى القرار النهائي بعد تقليص الموازنة ولملمة ذيولها او ما اعتقد انه لا حاجة لادراجه ضمن بنودها لتصل الى الحالة التي بين ايدينا ، فقد جئت هنا كسائر الاخوة النواب مثقلاً بهموم الوطن والمواطن انثر كنانتي بين ايديكم راجيا متابعة ما يمكن ان يكون شبيهاً لكثير مما فيه تفكرون وبعض ما سوف تعرضون مبتدئا بالمشكلات التي القي عليها الضوء واسهم في وضع الحلول والمقترحات لكل مشكلة ما استطعت الى ذلك سبيلاً علماً باني لا اعني فيما اقول حكومة بعينها ولا رئيساً محدد الملامح والاوصاف لانها تركة توارثناها جميعاً في غفلة من الناس ونحن منهم يوم كانوا غافلين في " القمرة والربيع " غارقين في دنيا الاستهلاك وعالم الكماليات والمباهاة الارعن المجنون حتى وصلنا الى ما وصلنا اليه.

اولا: العمل والعمال والبطالة

لا يعاني الاردن وحده من قضية العمل القليل واليد العاملة المعطلة عن العمل مما أوجد جواً من البطالة بدا ثقيل الظل غير مريح ثم تطور لكي يصبح عبئا على المجتمع لكن المأساة في حياتنا اننا ونحن نحس بهذا نسهم في تعقيد المسألة وتضخيم حجمها عملياً حين نستورد من خارج بلدنا ثلاثة انماط من العمل يمكن الاستغناء عن بعضها بشيء من الانضباطية والحزم وهذه الانماط تمثل :-

أ- العمالة العربية الوافدة المنظمة المأذونة عبر وزارة العمل ، وهذه تؤخذ عند الحاجة ولا اعتراض عليها الا عندما يفلت زمام المسيرة عبر الوساطات ، والتدخلات الجانبية في أعمال يمكن ان يقوم بها عمال اردنيون قادرون على العطاء..

ب- العمالة العربية الوافدة المتفلتة تلك التي لا تعرف غير التدفق والتسيب والانفلات والالتصاق بالمشاريع الفردية والعامة لتغلق باب العمل وتقطع السبيل على المواطن الاردني الاحق بالعمل في بلده الاول ووطنه الام ... وهذا النمط من العمالة يغفل عنه ويسهل عليه الاستمرارية في حرمان مواطننا من حقه في الحياة الحرة والعيش الكريم .

جـ- العمالة الاجنبية وهي داهية الدواهي واعني الاجنبية لا علاقة لها بالعربي ولا بالعربية التي يسمح لها بالعمل في بلدنا مدللة مرفهاً عنها والقادرون من ابنائنا ممن يمكن ان يحلوا محل طوابيـر هؤلاء الدخلاء

يذرعون الشوارع ويملأون المقاهي ويسدون الطرقات دون عطاء ولا انتاج ولا ادل على ذلك من حضور عدد كبير منهم على الساحة الاردنية ليعملوا سائقي شاحنات من الفلبين وكوريا وتايلاند جاءت بهم شركات محلية اصحابها من ابناء هذا البلد المنتفعين بخيراته والحكومات المتعاقبة تدعمهم بكل التسهيلات وتسهم في تضخيم مشكلة البطالة ولا تبالي واسماء الشركات معروفة لدى الحكومة واصحابها احياء يرزقون ولا من ملاحق لهم او سائل ولا من مجيب في الوقت الذي يعجز كثير من السواقين في بلادنا عن ايجاد لقمة عيش لابنائهم ويعجز كثير ممن اقدموا على شراء سيارة شحن بالدين عن دفع قسطها الشهري المتفق عليه... الامر الذي اخطر بعضهم ان يبيع سيارته بنصف الثمن وان يبيع ارضه حتى يتخلص مما بقي عليه من دين اثقل كاهله ودمر اسرته !.

ان مأساة السواقين بخاصة والعمال بعامة من ابناء بلدنا العاطلين عن العمل نحن الذين نسهم في صنعها بايدينا بسبب المجاملات او العلاقات الخاصة او غير ذلك من الوسائل المشبوهة حين يجعل الاولوية للاجنبي على ابن البلد الذي ينفق على اسرة ويربي جيلاً ويبني وطناً .. فهل اطمع ويطمع معي العمال الاردنيون في كل موقع من مواقعهم ان تخلوا لهم الساحة الاردنية ليقوموا بواجب البناء والعطاء عليهم حتى يحيوا في ديارهم حياة كريمة ويعيشوا العيش العزيز!.

ثانيا: الرواتب والاجور ...وغلاء الاسعار

ان تقف الرواتب والاجور لدى الموظفين والعمال وغيرهم وتجمد عند الحد الذي وصلت اليه امر قد يحتمل لو لم يشارك هذا التوقف والجمود عدوّ آخر ، وان ترتفع الاسعار ارتفاعاً ليتناسب مع هبوط قيمة الدينار وحده قد يقبل بلغة المنطق والواقع ، اما ان يلقى على الشعب حشد من الاعداء والخصوم يتآمر على الموظف والعامل والجندي ورجل الامن متمثلة في تجميد مقدار الراتب وهبوط قيمة الدينار وارتفاع الاسعار وجشع بعض التجار فامر اوقع الناس في ضنك العيش وعنت الحياة وقسوة بلاء عم وطم بحيث بات قابض الراتب النقي المبرأ من كل شائبة كالقابض على الجمر يعاني من حالة نفسية رهيبة واحباط قاتل كلما اطل عليه آخر الشهر بعد ان كان يفرح به ويسعد لانه بات اليوم يعاني من حرج توزيع الراتب وعدم القدرة على تفريقه بين ايجار البيت وايجار المواصلات وثمن الخبز والكساء والقرطاسية وما وصلت بعد الى الدواء اما اللحم والفاكهة والحلوى فقد باتت عند الكثيرين حديث مجالس وسواليف ذكريات .. لا تظنوا اني اتخيل .. ليمضي كل منا الى السوق ليشتري حاجته بنفسه ليعود مهموما وفي حال من الاسى لا يستطيع الخروج منها بسهولة صدقوني اني انقل لكم صورة اليمة من اكثر من حي من احياء عمان الشعبية ! ومن عدد من القرى المتناثرة التي لا تعرف الكثير مما يعرض في اسواق عمان!.

ان الموظف النزيه ، والعامل المخلص ، والجندي المضحي ، ورجل الامن الساهر على راحة المواطن باتوا في

حالة لا يحسدون عليها وهم بحاجة قبل غيرهم الى الدعم والسعي لاخراجهم من مأزق ضيق العيش وضنك الحياة ولا نحب لهم ان يخرجوا من فسحة الامل وروض النزاهة والطهر الى دهاليز مد اليد للمشبوه من الكسب الحرام الامر الذي يدفع بجهازنا الاداري وغيره الى ما لا ترضاه له ولا يرضاه لنفسه والحرة كما يقال ونعلم تجوع ولا تأكل بثدييها!.

اننا نحيي رجال جيشنا البواسل ورجال امننا الاوفياء وموظفي جهازنا الاداري المخلصين وكوادر عمالنا البرره لاستمرارية صمودهم شامخين وثباتهم متماسكين في مسيرة الوطن مهما ادهمت الخطوب واحاطت بهم قسوة الحياة.

ثالثا: المعلمون شموع في ظلام الجهالة

واخص المعلمين لاني كنت وما زلت وافخر ان اظل واحداً منهم بجانب من الحديث فاذكر بان دورهم عبر العصور جد خطير ومحمد سيد الخلق وقبلة الانبياء عليهم جميعا صلوات الله وسلامه كانوا معلمين " انما بعثت معلماً ". ومن هنا نتساءل كيف يحيا مربي الاجيال ذو الاسرة كبيرة براتب ضئيل وهو الذي يستخدم وميض عقله ونبضات قلبه وضياء عينيه ليرعى الابداع ، ويربي الاجيال ويصنع المستقبل ؟!.

المعلم المعلم يا سادتي على يديه يولد جيل وتنهض امة ويسمو وطن رفقاً به راتباً ومعيشة ، وتكريماً وحضوراً متميزاً في نقابة تضم شتاتة وتنظم حياته ، والمأمول من دولة الرئيس ووزير التربية والتعليم والتعليم العالي الذي كان وما زال معلماً ان يوليا الامر الاهمية لاتخاذ القرار الجرئ في عهد الشورى والحرية المأمول له مزيداً من الوضوح والتوهج والاستقرار ليكون للمعلم نقابة اسوة ببقية اصحاب المهن الحرة الشريفة.

التجار الامناء اين تلقاهم

اسمحوا لي ايها السادة ان اخطاب نمطاً من الناس اعتدنا ان نتهمهم وفيهم الاخيار والابرار وقد وعد الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام الامناء منهم بالجنة : التاجر الصدوق مع الشهداء والصديقين يوم القيامة فاين هؤلاء ليلتقوا وليثبتوا للامة انهم قادرن على الاسهام في البذل بذل النصح وبذل الخبرة وبذل التجربة وبذل المال في زمن شح فيه المال وعزت فيه النصيحة الخالصة وبات العدو يتربص بنا .. انها فرصة العمر لكل تاجر امين ان يمد يدّ البناء اليوم بعد نال .من الربح ما نال في السنوات التي مضت ، انها دعوة لكل ذي مروءة ان يتقدم ليسهم في الربح والاجر والتضحية ووسام المواطنة الصالحة في وطن ما بخل عليه يوماً ولن يبخل في مقبل الايام !

ولا بد من تقديم جملة من الافكار الاقتصادية المفيدة بين يدي التوجه الشمولي للاسلام اهمها:-

١- انشاء المصرف الاسلامي للتنمية الزراعية مما ينقذ المزارع والمنتوجات الزراعية من جشع الربا والمرابين .

٢- انشاء مشروع النافذة الاسلامية على البنوك والاقتصاد لتمكين جميع الناس من المشاركة في تنمية البلد

وتقرير الاقتصاد الوطني وكذلك استقطاب رؤوس الاموال الاسلامية من الخارج.

٣- حل مشكلة الفقر او الحد منها وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تطبيق فريضة الزكاة وانشاء مؤسسة معينة للزكاة الواجبة لا الاختيارية .

٤- تبني البديل الاسلامي بقوة وترك اثر اسلامي في كل دائرة وفي كل مؤسسة وفي كل مجال ويجب طرح البديل الاسلامي ليحل بالتدريج مكان القوانين والحلول الوضعية.

وفي القاء مزيد من الوضوح ومزيد من الاضواء على اوضاع محافظة معان التي سعدت بفوزي عنها والتي حملتني ضمائر ابنائها الكرام وبناتها الفضليات ثلاث مرات لاشرف بعضوية هذا المجلس الكريم طيلة عشرين عاماً ويزيد في محبة متبادلة ووفاء اخوي متميز لا بد من التأكيد على قضايا هامه تتناول مشكلات المحافظة وشؤونها صراحة محددة واولاً

اولا : مدينة معان التي تضم من الثروات ما يحمله الى مختلف مناطق المملكة بل مختلف بقاع العالم حيث يحمل فوسفات الشيدية من حولها الى البلاد المستوردة له المنتفعة به مضاهياً احسن انواع الفوسفات في العالم منافسا اربع دول في العالم تصدره وتحمل حجارة محاجرها لتزين شرفات المباني والمغاني وواجهاتها ليس في عمان وحدها بل في عدد من الاقطار العربية الشقيقة ، اما الرخام الصقيل الجيد فهو الذي يمكن استيراده من معان ليغنينا عن استيراد الرخام الجيد في العالم ليكون في عماراتنا الكبيرة ومشاريعنا العامة ومنازلنا الخاصة ، والزجاج الذي بات يضاهي الانواع الممتازة من الزجاج الاجنبي ، وما زال في جوف الارض من عطاء معان وخيراتها ما يمكن ان يسهم في اعمار بلدنا ونطوره نحو الافضل ، اقول ما بال هذه المدينة عاصمة المحافظة الكبرى في المملكة والتي تشكل نصف المملكة على وجه التقريب حيث تبلغ مساحتها ٤٨,٤٪ من مساحة المملكة .. ما بال هذه المحافظة وهذه المدينة تعاني كثيرا من مظاهر التخلف ويعاني اهلها الذين يعيشون مع الصخر ومن الصخر وهم يتطلعون الى بعض مانال شقيقاتها من (الدلال) و(التكريم) ما هي جديرة به كذلك .

انني امام مطالب لا استطيع التغاضي عنها او اغفالها وهي واضحة للعيان .

١- فرز الاراضي آمل ان تدرس الحكومة بجدية موضوع الاراضي التي دفع المواطنون لها ثمناً رمزياً او غير رمزي دون ان تعتبر الحكومة ان لاهل معان واجهات عشائرية تمنح مجاناً اسوة بغيرهم من العشائرية الكريمة بل وزعت عليهم بالثمن وبطريقة اظنها معقدة بدأت مشكلاتها تظهر للعيان حيث حشرت الاسماء حشراً في قائمة واحدة تجمع أكثر من عشرة شركاء كبارا يتفرعون الى مئات الاطفال والنساء والورثة في قطعة واحدة كبيرة ممنوع افرازها للمستحقين المالكين الا بعد عشر سنوات وخلالها تتوالد الاسر ويكثر الناس ويموت الكبار ويرث الورثة ويختلط الحابل بالنابل . ارجو دولة الرئيس ان يتخذ القرارالجريء لافراز هذه الاراضي بحيث يأخذ كل صاحب ارضه افراداً واسراً متماسكة لا عشائر عديدة يختلط بعضها ببعض والا فان محاكم الدولة واجهزة الامن ودائرة الاراضي ستجد كثيراً من الصعوبات في حل ما سيجد من مشكلات يصعب حلها في المستقبل .

٢- مطار معان ومعسكرها

يسعدني ان اكون اول من طالب باحياء معسكر معاني المنسي ومطارها المهجور وهو اول مطار في المملكة منذ تاسيسها حيث دعوت لاحياء المطار وصيانته بطريقة لا تكلف الدولة كثيراً لو تعاونت وزارة الاشغال ووزارة البلديات ووزارة الزراعة والقوات المسلحة لتعيده كما كنا نعرفه حديقة غناء عامراً بالسكان من منتسبي القوات المسلحة . ان تعبيد مساحة من مدرجة واقامة مكاتب جاهزة على ارضه وبعث الحياة فيه بفئة من ابناء البلد من ابنائنا الذين يؤدون خدمة العلم الوطنية يهيء مطاراً احتياطياً ويستقطب ابناء المحافظة للتدريب فيه والعيش على ارضه مما يسهم في زيادة الكثافة السكانية للمحافظة ويحيي اقتصادها الى حد مقبول لان يهجر المطار وينسى المعسكر ويضعف مركز المدنية.

٣- جامعة معان ..الأمل المرتجى

لقد كنت ولله الحمد اول من طالب بانشاء جامعة في معان كان ذلك عام ١٩٨٤ لقد طالبت يا سادتي يوم كان الحريصون على رفع راية العلم في بلدي يتبارون ويدعون لاقامة جامعات عديدة في الاردن فرجوت ان تقام في معان جامعة بعد ان اقيم في عمان واحدة وفي اربد جامعتان وفي الكرك جامعة وقلت رداً على المعترضين يومذاك باننا لا نحرج الدولة وندعوها ان تقيم جامعة مستقلة كبيرة متكاملة بل تبدأ شأن كثير من الدول الغنية وقدمت مشروعاً لاقامة كلية واحدة في معان فرعاً من جامعة مؤتة ثم تستمر الجامعة في النمو حتى تستقل مع الايام طالت ام قصرت كما حدث في جامعة الملك عبد العزيز في جدة ومكة لفترة طويلة من الزمن ثم استقلت جامعة الملك عبد العزيز في مكة سميت فيما بعد جامعة ام القرى.

وسخر الساخرون يومها ولكن الله يسر ان سجل باسم وزارة التعليم العالي ثلاثة الآف دونم لتقام عليها جامعة معان .. فهل نطمع ان اكرمنا الله بالفرج ان يكون مشروع الجامعة ضمن تصورات المسؤولين وطموحاتهم ولدى دراسة وثائقية وافية متكاملة الى حد ما حول هذا الموضوع ارجو ان اقدمها قريبا ليأخذ المشروع دوره في جدول الاولويات ان كان كذلك .

٤- الافادة من عمارات الاسكان الكثيرة الخالية

قامت في مكان مشاريع عديدة للاسكان انتفع الناس ببعضها وافادت بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية من بعضها الاخر ، وبقيت شقق كثيرة في حدود اربعمائة او في حدود مئات لا احصيها الان شقق صغيرة وكبيرة خالية تصفر فيها الريح وعدد كبير من المعلمين يكدسون مع امتعتهم وثيابهم في عنابر كبيرة بمدينة الحجاج بنيت خصيصا ليمضي الحاج فيها يوماً او بعض يوم ثم يواصل مسيرته لتأدية فريضة الحج .

لقد زرت هؤلاء المعلمين ووجدتهم في حالة بائسة لا يرضى عنها ولا يقبلها مواطن كريم او مسؤول فاضل

مما يدعوني ان اضع هذه الصورة بين يدي دولة الرئيس ليدرس الوضع دراسة جادة على يد لجنة مخلصة امينة تقدم له تقرير تكون نتيجته باذن الله ان يسكن الذين جاءوا لتربية ابناء معان سكناً مريحاً ولا اقول مترفاً ، سكناً يليق بكرامة الانسان وكرامة العلم على حد سواء ، ان لقاءً سريعاً وجلسة عمل هادفة هادئة بين مؤسسة الاسكان ووزارة التربية والتعليم تحدد معالم هذا المشروع المقترح وتحقق الفائدة المرجوة لتجمع بين معلم مشرد وبناء فارغ مضى على خلوه وهجره سنوات طويلة دون ان ينتفع به احد .. اغيثونا يا دعاة الجدوى الاقتصادية وانصار تكريم التربية والمربين.

٥- فرع لنقابة السواقين في معان

يشكل اصحاب السيارات الكبيرة والصغيرة وسائقوها نسبة كبيرة من العاملين في المدينة ومع ذلك تصر نقابة السواقين على ان يحمل ابن معان معاملاته واوراقه في سيارته وان يذهب الى عمان ليحصل على رخصة او توقيع او غير ذلك ليتم معاملته والاجور والاولى ان يفتح فرع للنقابة في المدينة يسهل على اهلها كثير من العناء والنفقات المكلفة التي يقاسي منها ليس عشرات بل مئات المالكين للسيارات السائقين فهل نطمع ان تمتد يد الاصلاح لهذا المرفق الحيوي الهام لنسهل أمره ونيسر باذن الله سبيله.

٦- مقسم معان ... قطعة اثرية نادرة

لقد قامت مؤسسة المواصلات بانتزاع مقسم مدينة المفرق الاثري القديم المتهالك لا لتلغيه بل ليستقر في مدينة معان ويحل محله المقسم الجديد في مدينة المفرق هنيئا لها ويبدأ المقسم يعمل ليسجل مئات الدنانير على المواطن كل شهر مأساة يعيش اهل معان ليس هذا ادعاءً .. ارجو من دولة الرئيس ان يشكل من اجل هذا الامر لجنة تحقيق ليقدم له كيف يسجل المقسم المسمى آليا المكالمات المحليه بين منازل معان داخل المدينه والمدينه ليست مقسمه اربع اقسام كما ذكر اخي عن مدينه الكرك فمدينه معان قسم واحد مقسمها يسجل مكالمات بين بيت مجاور لبيت اخر مكالمه خارجيه واهل معان يضجون لا تسمع لهم صيحه .. لانهم يبعدون عن العاصمه اكثرمن مئتي كيلومتر ..

٧ – مستشفى معان

يحاول الاطباء والممرضون والمرضى معهم ان يقوموا بلمسات على وجه مستشفى معان لعلها تظهره بالمظهر اللائق .. لكن هيهات .. فالعطار كما يقولون لا يصلح ما أفسده الدهر . البناء قديم .. صمم بطريقة وبحجم لم يعد يتسع للحالات التي ترد اليه من مختلف نواحي المحافظة وقسم الولاده يجاور قسم الجراحة والقسم الباطني وشبابيك كل قسم تطل على الاخر .. وتصوروا الباقي ،، اننا نطالب على الاقل ببناء جناح مستقل او طابق جديد

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٧ ميلادية.

فوق المستشفى يخصص للولاده .. الى ان يمن الله علينا بما يمكننا او يمكننا من بناء مستشفى لائق اسوة بالشقيقه الطفيله .. بقى ان اقول لعل معالي رئيس المؤسسه العلاجيه قد ادرك وهو يزور مستشفى معان في الاسابيع القليلة الماضيه كم يعاني اهالي معان من اجل الحصول على اي نوع من الدواء من صيدليه المستشفى شراباً او حبوباً او كبسولات .. الامل كبير ان ترعى هذه المدينه القريبه البعيده في آن ..

٨ – اسكان الشيديه .. ضاحيه من مدينه معان لا مدينه مستقله !

الخبراء الذين كتبوا تقاريريهم اكدوا ان بناء اسكان الشيديه التابع لشركه الفوسفات الاردنية اولى ان يكون قرب معان ليصبح حيا من احيائها فتنمو بذلك المدينه وتفيد من ذلك الضاحيه الجديده لانها ستعتبر من البنيه التحتيه القائمه في معان مما يوفر على الشركه تكاليف انشاء بنيه تحتيه جديده للمدينه الجديده وانعاش مدينه نائية في الجنوب ونموها اولى من بناء مدينه نائيه اخرى .. الامرمتروك لدراسه الخبراء المنصفين لينصفوا معان مع تقديرنا لشركه الفوسفات الزاهره وهي : تسير قدما في نجاحها وتترك وراءها عن غير قصد قافله من الشركات المتعثره !

ثانيا : مدينه العقبه

١ . نتغنى بالحديث عن العقبه بحرا ، او نتغنى بالحديث عنها بحرا وشاطئا ونخيلا ونترك في غفله عابره غبار الفوسفات يملأ كثيرا من بيوتها ويلوث اجواءها ويصيب عيون ابنائها بالأذى ، واصلاح الامر لا يكلف شركه الفوسفات اكثر من وضع مصاف وفلترات قامت بوضع مثلها شركه اسمنت الجنوب قبل ان يحل فصل الصيف لحمايه المواطنين مما يعانون منه والامل كبير ان يفي المسؤولون بوعدهم الذي قطعوه لتخليص المدينه من هذا الاذى وانا لمنتظرون !

الخ بيقول (المفرق تبرع بالمقسم لمعان شكرا يا أخي لهذا التبرع)

٢ . جمعيه الصيادين ،صيادوا الاسماك في العقبه يتطلعون الى سوق السمك في العقبة او يتطلعون الى سوق السمك في العقبه ليشترو حاجتهم من الاسماك المستورده للمدينه لان اسماك العقبه محرمه عليهم الا عبر رحله عذاب طويله .كالعيش في البيداء يقتلها الضما والماء فوق ظهورها محمول .والمأمول ان تدرس الحكومه والجهات الامنيه لتوفق بين حمايه بلدنا واعانه ابنائنا من الصيادين الذين يحبون ان يأكلوا لقمة العيش بعرق الجبين .

ومن اساء منهم لشرف مهنته وشرف مواطنته فان العقوبه تقع عليه لا على جميع الصيادين .

اننا آمل ان ينقذ الصيادون في العقبه من الاضطهاد باسم حساسيه الموقع والحدود لانهم يذهبون بعيدا للصيد ويعرفون البحر ويتعايشون معه كما يعرفون مواقع بيوتهم .. ولنا حديث تفصيلي في مذكره توضح ذلك لدولة الرئيس باذن الله .

٣ . التطوير الحضري

اسم جميل وهدف نبيل وممارسة يختلط فيها الخطأ بالصواب والحابل بالنابل .. الامر الان تحت الدراسه والبحث والخوض فيه الان مضيعة للوقت بعد ان تحدثنا كثيرا مع المسؤولين عنه وأملنا كبيرا ان نصل للحق الذي يريده صاحبه حيثما كان .

٤ . المعادن وامكانيه استخراجها

يقول بعض ذوى الاختصاص ولست منهم ان في جبال وادي اليتم وجبال العقبة المطله من الشرق على الخليج كثيرا من مخزون الختير نحاسا وحديدا ومنغنيزا وغير ذلك من المعادن واملنا ان تستدعي الحكومه بعثه علميه للتنقيب عن الثروات لعلها تعثر على ما يضيف الى ثروتنا ثروة جديده تغنينا عن كثير من العنت الذي نعاني منه .

٥ . قضايا سياحيه كما يزعمون

في الوقت الذي نحب تشجيع السياحه لبلدنا محليه واجنبيه الا اننا لا نقر بحال التنازل عن كثير من قيمنا كما يحدث في شوارع العقبه وبعض مطاعمها .. ذلك ان السكان والعائلات الكريمه باتت تضج من ملابس السياح الفاضحه رجالا ونساء وهم يتجولون في المدينه واحيائها باسم الاطلاع على معالمها مما يشيع الفساد بالاضافة الى ان بعض المطاعم قد احتلت الارصفه ونشرت فوقها الموائد وعلى كل مائده زجاجة خمر تنتظر السائح الزبون ليشرب على هواه .. نرجو ان نسرع في شرح معنى دين الدولة الرسمي الاسلام والمأمول من دولة الرئيس ان يأمر بالتستر اولا ثم بالالغاء لكل هذه المظاهر حين يحين موعد الالغاء وهناك تقرير تفصيلي شامل حول العقبة سأقوم بتقديمه بالتعاون مع الاخوه والزملاء نواب المحافظة الكرام .

انتقل بعد ذلك الى الشوبك ، منطقه الشوبك يا اخوه ، ان صح لنا ان نتكلم عنها فهى مزرعه التفاح في الاردن ، واعجب كيف ينجح التفاح لدى افراد يدعون مزارعهم ، ولا ينجح التفاح التي ترعاه الدوله او الحكومه، لقد اسست جمعيات تعاونيه وهناك توجه كان قائم من وزارة الزراعه ان تزرع تفاح في المنطقة ثم ماتت هذه الشتال او ماتت تلك المزارع ، وبقيت التفاح لافراد ، وهو امرا ليس مستهجنا ، لكن المأمول ان تسأل الحكومه ووزارة الزراعه كيف يرعى الافراد حقوقهم او ملكهم ، حتى تتبع طريقتهم فيعيش التفاح في منطقه الشوبك ويرفدنا بكثيرا مما يمكن ان يصدر منه الى البلاد العربية المجاورة .

من مطالب مدينه او منطقه الشوبك :

١ . بناء مستوصف بين قريتين المنصورة والمقارعيه حيث ان المجلسين قدموا قطعه ارض الى وزارة الصحه . وتحت الموافقه من وزارة الصحه وللظروف الراهنه لم يتم القيام به ولا لانشائه .

٢ . تزويد مركز صحه المقارعيه بطبيب اسنان لمعالجة سكان القريتين المقارعيه والمنصوره .

٣ . يوجد حمام معدني يبعد عن قرية المنصورة (١١) كيلو مترا ، فتح من (خمس) كيلو مترات وبقي سته يرجى مساعده اهل البلده لفتحه .

٤ . تكمله طريق الجهير المنصوره حيث عبد منه اربع كيلو مترات وبقى اربع كيلو مترات اخرى وذلك لربط القريتين بعضهم مع بعض .

٥ . قامت الجمعيه الخيريه من منصوره ، بمشروع زراعي لسحب مياه السيل ، بياضات الى ارض المنصوره وبكلفه (عشرين) الف دينار ، راجين المساعده بعمل سدا صغير ، تقوم به احدى الوزارات المختصه حتى يتمكن الناس من سحب المياه .

٦ . تزويد مستوصف (محل) بأسره للولاده ، لتخفيف الضغط على مستشفى معان .

٧ . الاستجابه لطلب المجلس القروي في بلدة المنصورة لاستملاك قطعه ارض محايده لحدود المجلس القروى ، معروفه بالتل الاخضر ليقوم المجلس القروى بتحويلها الى منتزه للقريه اسهاما في تطوير القريه الى بلده منظمه معاصره .

٨ . هناك مشكله المياه انقطعت في الشوبك يرجى من الدوائر المختصه ان تبعث بخبراء خاصه وقد اكرمنا الله بالامطار ، ونرجو ان تستمر لعل عيونا تتفجر او لعل عيونا يجدها أولئك الخبراء ليسيل سيل الشوبك ووادي الشوبك كما كان يسيل قبل .

٩ . فرز الاراضي كما هو في معان مشكله معقده في الشوبك بين عشرات من الناس في قطعه ارضا واحده ، الحكومه غير عاجزه عن وضع الحل لمثل هذا الموقف .

١٠ . اهالي الشوبك يسمون بلدهم سيبيريا الجنوب ، لشدة البرد فيها ، يرجون تدفئه بعض المدارس تدفئه مركزيه حتى يعيش اطفالهم حياة معقولة مقبولة .

١١ . كذلك يوجد مستوصف للعلاج وليس للنوم ، منذ (ثلاثه عشره) سنه ، لا بد من رفده بعدد من الخبراء او من الاطباء المختصين في هذه القضيه .

١٢ . ثم هناك مقسم خدمات هاتفيه جيده تنقص الشوبك ، ولا بد من دعمها .

١٣ . كذلك دعم الجمعيات الخيريه في القضاء ، المساجد ارجو سماحه وزير الاوقاف ان يرعاها وان يأمر بفرشها بما يتناسب مع كرامه الصلاة والمصلين .

١٤ . فتح مؤسسة مدنيه للموظفين ، لان في الشوبك عدد كبير من الموظفين المتقاعدين ، هذه المناط من

الطلبات التي سأكتبها بالتفصيل ايضا في مذكره خاصه ، انتهى عند الحديث عن وادي موسى التي تطالب بتحسين وتحديث شبكه المياه ، لواء او قضاء موسى يطالب بتحسين وتحديث شبكه مياه الشرب ، ولذلك لمضى قرابه (٢٥) سنه لا تفي باحتياجات السكان لتقدمها .

١٥ . حل مشكله الصرف الصحي بانشاء مجاري للمدينه التي اخذت تتعرض لخطر التلوث والانزلاق بسبب ظهور مياه الحفر الامتصاصيه على السطح ، وذلك بالنظر الى طبيعه المنطقه المنحدره وتفكك تربتها .

١٦ . تخصيص جزء من رسوم السياحه التي تجبى اثناء الدخول الى البتراء ، وذلك كبدل خدمات تقوم البلديه بتأمينها لحقل السياحه ، علما بان البلديه هى صاحبه الاقتراح ، في فرض الرسوم السياحيه الا انه في اخر مراحل هذا النظام خصص كامل التحصيلات للخزينه ولا يعقل ان تحرم من هذه العوائد بلديه وادي موسى وهي تحتضن اكبر المرافق السياحيه في الاردن .

البتراء

العنايه والاهتمام بتطوير مدينه وادي موسى تطوير وتحسين المركز الطبي في وادي موسى ليصبح مستشفى في المستقبل . تفويض الاراضي الاميريه على المزارعين الواضعين اليد عليها ثم انهاء مشكلة بناء مسجد وادى موسى الذى تبرعت محسنه ببناءه ، ثم جمدت وزارة الاوقاف هذا التبرع مدة حتى عادت المتبرعه عن تبرعها ، وانفقته في مجال اخر هذه مجمل قضايا المنطقه التي امثلها في هذا المجلس والتي تكرمت ورأت ان اكون عضوا في مجلس النواب عنها ، شاكرا للاخوه حسن استفائهم ، معتذرا عن الاطاله .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد عبدالحفيظ علاوي

السيد عبدالحفيظ علاوي

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بين يدي كلمة تحيه الى كل المجاهدين في فلسطين وافغانستان واذربيجان والسودان ، واني استنكر كل الاستنكار القمع الذي يتعرض الاجئه من المسلمين في تلك الاقطار وان قضيه الحريه قضيه واحده لا تتجزأ ، واننا نحى انتفاضه اهالنا في كل الاقطار الاسلاميه ، أملين من الجميع اعاده النظر في الافكار ذات النظره الاحاديه معتقدين ان ثورة الماجد في فلسطين وثورة المصحف في اذربيجان ستؤتي اكلتها قريبا بالاستقلال والتحرر والتخلص من الفكر الاستبدادي الحاقد واذكر بين يدي حديثا عن الموازنه ان مشاكل الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه وتقدمنا الاقتصادي والسياسي والحضاري لن يكون الا بوحده عربيه كامله وبدونها

سنبقى جياعا صفافا متخلفين عالة على غيرنا وقد ان الاوان ان نتجاوز حدود سايكس - بيكو ضمن خطه مدروسه واعيه تبدأ بالتنسيق وتنتهي بالوحده الحقيقيه .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء الكرام ...

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

في البداية اتوجه بالشكر لله تعالى ، ومن ثم بالتقدير لكل من اسهم في التحضير والاعداد والمراجعة والتدقيق ، وانفق من الوقت للمناقشة في مختلف الاجهزه والدوائر بحيث جاءت الموازنة بصيغتها التي بين ايديكم، كما اشكر الزملاء اعضاء اللجنة المالية على ما بذلوا من جهد واعطوا من وقت لدراسة الموازنة رقما رقما وفصلا فصلا ، وكذلك الملاحظات التي تكرموا بابدائها حول خطاب النوايا للحكومة السابقه وكذلك ملاحظاتهم واقتراحاتهم للحكومة الحاليه سواء فيما يتعلق بالموازنه التي بين ايدينا او مقترحات للموازنات للسنوات القادمه ونقدر مشاركه دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الماليه والامين العام للوزارة ومدير دائرة الموازنه وموظفي الدائرة ، وكذلك بعض المختصين من القطاع الخاص وبعض المعنيين بحيث جاءت الدراسة مشتركة وبالتالي تكون النتائج سليمة وعليه يأتي التنفيذ وفق التخطيط المشترك وهذا يشكل خطوة في الطريق الصحيح وتصبح المسؤوليه مشتركه والرؤيا واضحة ، وكذلك جاءت ملاحظات اللجنة المالية صريحة في الاشارة الى اسباب وظواهر الازمه الاقتصاديه التي تمر بها البلاد ، واشارت الى الارتجال والبعد عن روح المسؤوليه والاقتراض غير المدروس والعفوية في القرارات ثم التستر على الانهيار الاقتصادي ، وكذلك الانفاق دون حساب ، واشارت اللجنة اثناء استعراضها للمديونيه بانها تجاوزت الحدود الآمنه ، وكذلك ابرزت اللجنة مشكلة اخرى لا تقل عن مشكلة المديونيه ، الا وهى مشكلة البطالة واقترحت قواعد ثلاثة لحلها املين من الحكومه دراستها بالتعاون مع المجلس وبالسرعه الممكنه وتشكيل لجنة لتسويق العماله الاردنيه ، وكذلك احلال العماله المحليه محل الخارجية ما امكن ولا يعني ذلك ان نفرق بين عربي وعربي كما استعرض التقرير خطاب النوايا المؤلف من ثلاث وعشرين بندا وكلها تتلخص في رؤيا الحكومه السابقه للمشكلة الاقتصادية ، وفي رأينا في رأي على الاقل انها لا تشكل حلولا جذرية وانما هي افكار ونوايا تحذيريه اكثر من كونها برنامج علميا وجاءت في معظمها رؤى واحلام لتطمئن المؤسسات الدولية واستجدائها الممول للخروج من الازمة الخانقة التي تعيشها البلد وكذلك استعرض تقرير اللجنة مشكله ثالثه الى الاهميه بمكان وهي مشكله الغلاء وتشير الى ان نسبه التضخم ستزداد عام ١٩٩٠ لتصبح ٣٧.٥٪ ، وهذا ناقوس خطر لا بد من الانتباه اليه وان ارتفاع الاسعار له اسباب عديده ليست فقط هبوط سعر صرف الدينار وانما اسباب سلوكيه واحتكاريه تتعلق باخلاق المواطن تاجرا او مستهلكا ومسؤولا ونضع على المؤسسه التربويه عبئا اضافيا وتحديا كبيرا لابد ان نجيب عليه ولا بد من التأكيد على ضرورة متابعة موضوع الغلاء ووضع الحلول المناسبه له وتسعير جميع الحاجيات الرئيسيه ، واشار التقرير الى سبب من اسباب

المشكله الاقتصاديه الا وهو زياده الاستهلاك على الانتاج المحلي ، حجم الاستهلاك هو الذي يحول دون توفير المدخرات للاستثمار وان تخفيض الاستهلاك على مستوى الدوله والفرد يزيد من الاستثمارات وبالتالي من فرص العمل وبالتالي من المساهمه في حل مشكله البطاله .

ويشير تقرير اللجنة الماليه الى ان معظم الانفاق هو نفقات جاريه غير انمائيه وكذلك فإن المواطن يتحمل ما يزيد على ٥٣٪ بالضبط او ٥٣٪ من الانفاق الحكومي ، عدا عما يتحمله للبلديات مباشره وكذلك فإن ٤٧٪ من موازنه الدوله هو قروض ومساعدات وعجز وبالتالي هو يعتبر عجزا اي ان نصف ميزانيه الدولة تقريبا تقام على ما سيكون !!!

ولا يدخل في هذا الباب الانفاق العسكري التسليحي ، واقترحت اللجنة حلا لهذه المشكله تخفيض الانفاق ، وانا اميل الى تأييد رأى اللجنة بقوة في هذا الموضوع واقترح الاجراءات التاليه لضبط الانفاق : وبالتالي يخفف من عبء المواطن الذي يتحمل اكثر من نصف الانفاق الحكومي

١ . سحب السيارات الحكوميه الشخصيه مدنيه وعسكريه مما يوفر اثمان هذه السيارات والمحروقات والصيانه وقطع الغيار واسألوا شركة هوندا عن فواتيره الشهريه .

٢ . دمج المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا بالجمعيه العلميه الملكيه .

٣ . الغاء وظائف المستشارين في كثير من الدوائر والوزارات والمؤسسات .

٤ . الغاء الوظائف بعقود وغالبا ما تكون لموظفين من ذوي الدخولات العاليه .

٥ . توحيد الرواتب بين مختلف الدوائر والمؤسسات والوزارات .

٦ . دمج المؤسسات المتماثله ، وانهاء صراع بطاله الامبراطوريات .

٧ . تخفيض عدد المديرين في بعض الدوائر ، خاصة وان بعضهم لا يوقع ورقة واحده في الشهر الا توقيعه مقابل الراتب .

٨ . سحب الهواتف الشخصيه في مساكن المسؤولين .

٩ . اعاده هيكله الجهاز الاداري بما يضمن عطاءا افضل وتوفيرا في الوظائف وبالتالي توفير بالانفاق العام .

١٠ . باعتقادي ان المركز الجغرافي الملكي يمكن ان يقوم بمهام التصوير الذي تقوم به سلطه المصادر الطبيعيه وبالتالي يمكن الاستغناء عن الازدواجيه في بعض المهام .

١١ . مراقبة حركه السيارات الحكوميه في اثناء وبعد انتهاء الدوام ونحن نرى كثير من السيارات يساء استعمالها واستغلالها .

١٢ . احصاء السيارات غير المجمركه وتحصيل الجمارك من الجميع تحت اي اسم من الاسماء او باب من الابواب حتى ولو كان على شكل هديه .

١٣ . ارى انه لا ضروره لبعض الطرق خاصه طريق سويمه - مدنيشه حيث الكلفه عاليه والاولويه ليست ملحه .

١٤ . إخلاء جميع العمارات المستأجرة بمبالغ كبيرة ، كعماره الملكيه الاردنيه ، المؤسسه الطبيه العلاجيه وزارة الزراعه الخ ...

١٥ . التعميم على المؤسسات والوزارات والجامعات بعدم استعمال الحجارة في الابنيه وكذلك الرخام الايطالي والاكتفاء بالمواد البسيطه .

١٦ . اغلاق السفاره الاردنيه في برن عاصمه سويسرا والاكتفاء عنها بالبعثة الاردنيه في جنيف ودراسه اوضاع جميع السفارات والغاء ما لا ضرورة قصوى له .

١٧ . تقليص طواقم السفارات في الخارج الى الحد الادني الذى يقوم بالمهام المطلوبه .

١٨ . التعميم على المؤسسات والجامعات والاجهزه بضروره استعمال الاثاث المحلي وعدم استيراد الاثاث الاجنبي.

١٩ . زياده نسبه المشاريع الانمائيه والانتاجية مع محاولة تخفيض الانفاق .

٢٠ . زياده الرسوم الجمركيه على السيارات الفارهه والموديلات الحديثه وتخفيفه على السيارات البسيطه والموديلات القديمه .

٢١ . ترشيد استهلاك المحروقات والطاقه الكهربائية في الدوائر والمؤسسات ومراقبه ذلك .

٢٢ . تحديد سقف اعلى لمخصصات الهواتف في بيوت السفراء والموظفين في الخارج واما بخصوص تقرير اللجنة الماليه فحوله الملاحظات التاليه :-

اولا : اؤيد توجهات اللجنة في اقتراحها بان يكون اعداد الموازنه مبنيا يتضمن ثلاثه جوانب(أ) القطاعات . (ب) الوزارات والمؤسسات (جـ) الاقاليم وان ترتبط الموازنه بخطط التنميه الاقليميه وان تكون صفه الاقليم واضحه منذ البدايه ومن خلال الموازنه .

ثانيا : اوافق اللجنة اقتراحها بان تعرض موازنات المؤسسات المستقله على مجلس النواب .

ثالثا : اؤيد اللجنة فيما ذهبت اليه بضروره الغاء الصرف بطريقه الملاحقه وانه لا يجوز الصرف الا من خلال الموازنه وبعد عرضه على مجلس النواب واقراره .

رابعا : اسجل خوفي من كون الموازنه تعتمد في نسبه عاليه على امور غيبيه كالمساعدات ، والقروض ، وهذا الوضع يعتبر امتداد للوضع السابق الذي اوصلنا الى ما نحن فيه وهذا ناقوس خطر لا بد ان ننتبه اليه ونتصرف على اساس الواقع .

خامسا : يتبين لنا من الموازنه ان الفرد الاردني يتحمل عبئا كبيرا ، وان لم تحصيلات ضريبة الدخل يقع على عاتق الموظفين والمستخدمين .

سادسا : اميل الى وجهه نظر اللجنة بخصوص ان يكون تحصيل ضريبه رخص التلفزيون ممن يملكون فعلا تلفزيون .

سابعا : ازيد توجهات اللجنة بضرورة اعادة النظر في استثمار عوائد المؤسسه الاردنيه للاستثمار وتقييم نشاطاتها وتوجيهها نحو المشاريع الانتاجيه وعلى طريقة المرابحة ، وكذلك ضبط الانفاق في المؤسسات العامه والغاء كثير من حفلات هذه المؤسسات والتي تكلف المؤسسه مبالغ طائله .

ثامنا : يلاحظ ان ما يقرب من نصف الموازنه رواتب ونفقات جارية فماذا بقي للمشاريع الانمائيه والانتاجية، خاصه وان فوائد القروض تشكل عبئا كبيرا على الموازنة ، لذا لا بد من التفكير للعمل على زيادة المخصصات الانمائية وتخفيض النفقات الجارية وتنظيم الجهاز الاداري لوقف الاهدار .

تاسعا : ارى وضع خطة للابنيه الحكوميه والاقتصاد منها ، وكذلك استئجار الابنيه المتواضعه واشتراك اكثر من دائره او وزارة في عمارة واحده ، وكذلك ضبط مصروفات الماء والكهرباء بقصد الاقتصاد ووقف الاهدار . وايضا ان يعهد بالدراسات والابحاث الى الخبراء المحليين باشراف الجامعات والمعاهد الفنيه ، والا فما فائده الجامعات ومراكز البحث والدراسات وما فائده اربع جامعات اذا كنا لا زلنا نستورد خبراء ليقيمو لنا جامعاتنا ويضعون خططها وهؤلاء الاجانب يربحون منا ثلاث مرات :

١ . فوائد القروض (الربا) .
٢ . الالات والاجهزه التي نستوردها من عندهم .
٣ . رواتب الخبراء ومكافأتهم .

عاشرا : . يشير التقريرالى ان نسبه المخصص للتنميه في الموازنه ٨٪ وهذا مؤشر سلبي يدل على انه على المدى المتطور على الاقل لا يمكن ان يكون هناك نمو حقيقي وكذلك يدل على ان فرص العمل لن تزداد على الاقل في القطاع العام .

حادي عشر : ازيد بعض توجهات اللجنة في تخفيض النفقات لبعض الابواب كما وردت في التقرير من ص ٣٣ - ٣٥ على انني اتحفظ على تخفيضات الامن العام ، اذا كان هذا البند يتعلق بقضايا التجنيد ، لأن مؤسسه الامن العام تشكل رافدا كبيرا يسد مشكله البطاله لدى مئات كثيره من المجتمع ، لكنني ارى عدم تخفيض ايضا نفقات الخدمات التاليه :

- صندوق المعونه الوطنيه بل اقصد بدعمه وصندوق التنميه والتشغيل .
- وزارة الصحه والمؤسسه العلاجيه (مع ضروره دمجها) لتطوير الخدمات الصحيه والعلاجية وعدم اقتصارها على اهل المدن ، وذوي الحظوة لدى الاطباء والمستشفيات .
- كذلك وزارة الشباب لدعم النشاط الشبابي لا ارى ان يحصل اي نقص فيها .
- الاتصالات لتأمين الخدمة الهاتفيه للمناطق التي لم تصلها بعد .
- وزارة التعليم العالي في ضم (مخصصات البعثات لأن القرويين سينالهم من هذا ضما كبير) .

ثاني عشر : واؤكد على ما توجهت اليه اللجنة من ضرورة المراجعة للمؤسسات والشركات المساهمه العامه والاطلاع على اوضاعها الحقيقيه ، ودمج المتماثل ، والغاء ما استنفد اغراضه ، واوافق على توصيه اللجنة في هذا الخصوص .

ثالث عشر : يلاحظ لدى استعراض مخصصات الوزارات والدوائر ان ما نسبته من ٤٣ - ٤٥٪ رواتب ، وهذا يؤكد على عبء الجهاز الحكومي على الموازنه مما يقتضي دراسة علميه موضوعيه للهيكل التنظيمي لكل مؤسسه ووصف مهام الوظائف لوقف الاهدار الذي يسبب ضغطا على الموازنه وبالتالي على المواطن والاقتصاد القومي .

رابع عشر : وملاحظه اخيرة حول المديونيه ، فانني اقترح دراستها دراسة متأنيه ، وكذلك دراسه المشاريع التي نفذت بهذه القروض والديون ومدى اولويتها وفائدتها ، ومدى اهميتها للوطن سواء من الناحيه العسكريه او المدنيه ، ومدى الحاجة اليها ، واعادة النظر في تكلفتها ، وما هي التكلفه الفعليه للانشاء في ذلك الوقت ، وهل هناك تطابق بين السعر الفعلي وتكلفة الانشاء ، وما هي كفاءه الذين اجازوا هذه المشاريع واشرفوا على تنفيذها ، وما هو دور وزارة التخطيط ، وما هي دراسات الجدوى والاولوية ، ومن هي اللجان التي اجازت المخططات والدراسات والمشاريع ، ومن الذين اشرفوا على المحادثات مع الجهات الدائنه والشركات المنفذه والمخططه .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام ...

كذلك ارى ان تكون هناك مراجعة لاموال الدعم العربي وكيفيه صرفها وانفاقها وما مدى ما حققه للبلد من فوائد ، وما هي الاوجه التي صرفت من اجلها ، ومن ثم لا بد من تبرئه البرئ ومحاسبه المقصر ، ولوكان سببا في الخطأ واغراق البلد بهذه الديون ، واسترداد الحق الذي ضاع بسببه حتى يغلق الباب والى الأبد امام المتلاعبين، وحتى لان نقع فيما وقعنا فيه فنوجه القروض الى مشاريع الاستهلاك بدلا من الانتاج ، وان تكون المساءله واضحه وصريحه اما حاجات لواء مأدبا وقضاء ذيبان ، فمع ادراكنا لصعوبه الظروف ودقه المرحله وضروره ضغط النفقات ، الا ان هذا اللواء يحتاج الى كثير من الخدمات الاساسيه ، حيث لم يكن هناك توازن في النظره الى المناطق والألويه ومنها هذا اللواء الذي يعاني رغم التحسن الذي اصاب البنيه التحتيه وخاصه في مجالات الماء والكهرباء والطرق الى حد ما ومشاريع وزارة التربية والتعليم وهذا جهدا مشكور وللاسف فإن هذا اللواء واخص منه بالذات قضاء ذيبان ومناطق المشقر وحسبان وماعين لم ينل ما يستحق ، وعليه فمع تقديرنا لكل العاملين والجهود السابقه فإننا نرى ان هذا اللواء بحاجة الى الخدمات التاليه :-

اولا : في مجال المساجد والوعظ والارشاد :

رغم انتشار المساجد في مختلف القرى الا ان نقص الوعاظ والأئمه المؤهلين والخطباء ظاهرة واضحه كذلك فإن مساجد اللواء تعاني من اهمال في الصيانه والنظافه العامه . لذا نطالب بدعم جهاز الوعظ والارشاد لهذا اللواء بالاكفاء والاستعانه بالمعلمين وتسهيل الاجراءات الادارية والماليه لاعمال الصيانه ، كذلك دعم مديريه اوقاف لواء مادبا بالكوادر المؤهلة الامينه وكذلك في مجال البناء يكاد يكون الوعظ معدوما .

ثانيا : في مجال التربية والتعليم :

ضرورة الاهتمام بتأهيل المعلمين ، ودراسه اسباب التسيب الاداري في لواء مادبا بالذات وهي قضيه ما عادت سرا ودعم مدارس القرى ، وخاصه قرى قضاء ذيبان ، حيث مر شهران او اكثر دون اكتمال نصاب لانها تعتبر قرى نائيه كما نأمل التركيز على البعثات وان توجه الى ما يخدم عملية التربية والتعليم كالتخصصات المتعلقة بالمهنة على ان تزداد المخصصات على شكل جوائز تشجيعيه لهذه التخصصات وكذلك فإن هناك حاجة الى بناء جناح اضافي لمدرسه العريض الثانويه في جبل بني حميده ومدرسه ثانويه للبنات في بلدة حسبان حيث المدرسه هناك هائله للسقوط وهي قديمه وعلى زمن المرحوم علمي النابلسي رحمة الله عليه اول من سكن تلك المنطقه كما ان هناك حاله لبناء مدرسه ثانويه لبنات مليح وكذلك ايضا حاجة ملحة لبناء جناح في مدرسه ماعين الثانويه وتجهيز مختبر المدرسه وكذلك دراسة فنية وادارية لاوضاع مدارس مدينة مادبا ويكفي على تهلهل هذه المدارس في اللواء ، انه في هذا العام النتائج (عشر الاوائل) من الطلاب (تسعه) طلاب منهم كانوا من مدرسه خاصه ا لاوائل ، وطالبا واحدا في مدارس الحكومه بكاملها . فاسألوا عن اموالكم اين هي ؟ .

وعدم تركيزها في يد الاداري رقم (١)وكذلك نؤكد على ان تكون مدارسنا مركز اشعاع ، لقد حرمت في الفترة السابقة من هذا الدور ، ومنع ان يتكلم فيها احد ، فالان نريد من اللجان الثقافية والفنية في المدارس ان تنشط وان يكون هذا جزءاً من عملها ، والاستفادة من المساجد القريبة والتأكيد والتعاون بين التربية والتعليم والاوقاف لتأمين مطلب كل مدرسة.

والتأكيد على اخلاقية المهنة وسّن التشريعات التي تحمي المربى والمربي ، وكذلك اركز على قضية احالة (٤٨) معلماً من التربية والتعليم دون استشارتهم مما يشكل مشكلة لاطفالهم ولقد قدمت في هذه مذكرة لدولة رئيس الوزراء واملنا كبير انه باستمرار ينظر الى هذه الامور بجدية وهذه اقولها للامانة .

كما اود ان اذكر بضرورة مساواة المكرمة الملكية لموظفي التربية بمثيلتها للقوات المسلحة وانهاء ذلك الاجتهاد الظالم الذي توصل اليه مسؤولا سابق جزاه الله خيراً عن اجتهاده ايضا كما اؤكد على ضرورة بناء مدرسة زراعية في منطقة المشقر لتكون نواة لمعهد زراعي والارض موجودة وكذلك اقامة كلية مجتمع حكومية في اللواء.

ثالثا: في مجال الصحة والعلاج :

على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال ، الا ان هناك حاجات كثيرة وتدني في مستوى الخدمة الصحية وخاصة بعد صراع الامبراطوريات في وزارة الصحة والمؤسسة العلاجية حيث تركزت الخدمات المتقدمة نوعا ما في المدينة واهملت المناطق الريفية واخذت مشكلة الدواء تتفاقم لذا نؤكد على ما يلي وكل متطلبات اللواء بدي اختصرها قدمت لمعالي وزير الصحة بكتاب ومذكرة وكذلك لمعالي رئيس المؤسسة الطبية العلاجية واذكر منها على سبيل المثال :

- ضرورة حل مشكلة الفصل وانا اتوجه لدولة رئيس الوزراء بهذه القضية ليحسمها بين الصحة والمؤسسة حل المشكلة بين الوزارة والمؤسسة لان المواطن يعاني من الخلاف وكل يزيح النار على غيره.
- تحويل مركز ذيبان ومليح والعريض الى مراكز شاملة نظراً للكثافة السكانية وظروف الناس الاقتصادية.
- توفير الادوية والعلاجيات .
- توفير سيارة اسعاف مجهزة لمركز ذيبان اربعين الف في قضاء ذيبان ما في سيارة اسعاف مجهزة يا اخوان.
- توفير سيارة اسعاف مجهزة لمركزي العريض ومليح يعني لكلا منهما .
- تعيين اطباء مناوبين في مراكز : ذيبان ومليح والعريض اسوة بكثير من المراكز الصحية في كثير من المناطق .
- تزويد مركز ذيبان – وبالسرعة الممكنة – اي تحويله لمركز شامل – باطباء اختصاص الباطنية ، الاطفال ، النسائية و الجراحة العامة ، العيون.
- تزويد المركز المذكور بالاجهزة اللازمة كما وردت في مذكرتي لمعالي وزير الصحة في الاسبوع الماضي .
- تزويد مركز ذيبان بمختبر للاسنان.
- اللواء بحاجة الى بناء مراكز صحية في المناطق التالية :-

  حسبان ، لب ، حنينا ، الفيصلية .
- دراسة اوضاع مستشفى مأدبا وتطويره ادارياً وفنياً .

وانقل لدولة الرئيس والاخوة الزملاء ان مستشفى مأدبا يعني بوضع سيئا جدا ولا يقدم الخدمة اطلاقا ، وقضية وصلت ، واذكر انني تكلمت فيها مع دولة الرئيس عام ١٩٨٤ في اللقاء العام في مأدبا ، ولا زال يا ابو عماد المستشفى هو هو والادارة تسوء هي هي ، والوضع هو هو واللي عنده غير هيك يقولي مستعد اقول انا غلطان.

- الاهتمام بالعيادات الصحية والقروية وفي تقرير لدى معالي مدير المؤسسة الطبية العلاجية ، لكن نأمل الا يحفظ بالادراج.
- الاهتمام بالعيادات القروية وتزويدها بالاطباء والادوية الاساسية .

- اری ضرورة الاهتمام بالصحة العامة في البيئة بالتعاون بين وزارة الصحة والبلديات .
- رغم ادراكي لصعوبة الظروف ودقة الموقف الاد ارى ان يكون الطموح المستقبلي بناء مستشفى في منطقة بني حميدة نظراً لحجم المنطقة والكثافة السكانية وضرورة ان تمتد الخدمة الصحية الى المواطنين في مراكز تجمعاتهم.
- التفكير في بناء مستشفى للامراض الصدرية (عام) في منطقة الدير ، حيث طبيعة المنطقة مناسبة جدا ، ورخص الاراضي وتوفر البنية التحتية من الماء والكهرباء على كلا هذا تفكير مستقبلي ..
- واعود واؤكد مرة اخرى ان تطوير مستشفى مأدبا وحل مشكلته الحالية ادارة وكوادر ، واذكرهم مثال ، عمركم سمعتم مستشفى في الدنيا ، الاداريين في (١٢٥) والفنيين (٦٤) الاداريين مأدبا (١٢٥) الاداريون منهم (٣٤) كاتب وكاتبة .
- كما لا يفوتني وفي حمى غلاء الادوية – ان اؤكد على ضرورة توفر الادوية الاساسية وادوية الاختصاص في جميع صيدليات المؤسسة ووزارة الصحة ومراكزها المختلفة لان المواطن لا يتمكن في الغالب من تغطية اثمان الدواء من السوق .
- انشاء عيادة طب اسنان في مركز المخيم ومركز مليح.

في مجال دعم البلديات

اؤكد على ان البلدية تقدم خدمة مباشرة ويومية للمواطن وحيث الدخولات المتدنية لبعض البلديات وتكلفة الخدمات المرتفعة ، فأنني اطلب زيادة الدعم لجميع بلديات المملكة واخص بالذكر بلديات لواء مأدبا وقضاء ذيبان ، وتأخير دفع الاقساط والفوائد سنتين اخيرين ولا مانع من تحريك الدعم من منطقة الى اخرى ومن سنة الى اخرى حسب الحاجة وتؤكد على مسؤولية وزارة الاشغال عن الطرق النافذة في مدن وقرى اللواء .

في مجال الاشغال العامة والطرق القروية والزراعية

رغم ما تقوم به الجهات ذات العلاقة مشكورة في هذا المجال الا ان لواء مأدبا نظرا لسعته ووعورة كثير من مناطقه وخاصة مناطق الشفاغورية والمنحدرة في مناطق حسبان والمشقر والعريش وقرى الشوابكة والفيصلية وماعين وقضاء ذيبان ، ومنطقة جبل بني حميدة وتناثر السكان في تلك المناطق طلب للعشب والزراعة ، فان الحاجة ماسة الى الاهتمام بالطرق القروية والزراعية في هذه المناطق والتي لم تنل الاهتمام الكافي في سنوات سابقة، لذا نأمل زيادة مخصصات الطرق بانواعها لهذا اللواء ، ونخص منها طرق : مأدبا – مثلث ام البساتين الغربي ، العريش – تل الاقصر – المشقر والمناطق المنحدرة التابعة له (طريق صياغة الكفرين والرامة وطريق مأدبا الخطابية ، طريق مكاور الحمامات ، مكاور الزارة ، تكملة طريق قرية بلوط ، الشقيق برزا – الشقيق وكثير من الطرق الفرعيه والزراعية ، الهيدان ،وهي موجودة لدى الحكام الاداريين ، ممكن ان شاء الله ان تدرس مع الجهات المختصة في حينه .

في مجال الزراعة والمياه والسدود والثروة الحيوانيه

يعاني اللواء برغم الجهود التي تقوم بها سلطة المياه من ازمة مياه في الصيف ، لذا نأمل بذل الجهد لتجنب حدوث هذه الازمة مستقبلا مع التنبيه على ان هناك اهمالا في مراقبة المواسير عند اصابتها بحادث يتسبب عنه ضياع كميات هائلة من المياه ، نأمل سرعة المتابعة والمحافظة على قطرة الماء ، واخص بالذكر مناطق قضاء ذيبان حيث تتعرض لازمة مياه حادة ، خاصة الشقيق وبرزا ومليح ومنطقة الجبل .

وايضا فان في اللواء مصادر مياه متعددة نأمل الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة المنطقة ريا وشرباً. وقد قدمت بذلك مذكرة لدولة الرئيس ، وهو مهتم بها ان شاء الله والباقي يمكن ان يستفاد منه لاية منطقة.

- نؤكد على ضرورة انشاء سد الهيدان وسد الرحيل ايضا وارد في المذكرة لدولته .
- نؤكد على ضرورة اعطاء مزراعي الوالا والمعصب من مياه الابار الارتوازية التابعة للسلطة لري مزروعاتهم عند الحاجة وقد مرت اكثر من سنة تجف هذه المزروعات ولا يستطيع اهلها ان يأخذوا قطره ماء لان السلطة لا تستجيب لمطالبهم. وهناك مذكرة تفصيلية حول مياه الهيدان ومنطقة الوالا والسدود قدمت لدولة رئيس الوزراء وفيها بعض المقترحات والتصورات المحدودة أملين ان تنال الفكرة ما تستحقه من اهتمام .
- تشجيع المزارعين وعفاء صغارهم من فوائد القروض على ان يستعمل القرض في المشروع الذي اخذ من اجله .
- تشجيع الثروة الحيوانية والاهتمام بالمراعي وتقديم حوافز تشجيعية غير مباشرة لمربي المواشي وتوفير الاعلاف باسعار معقوله وزراعة بعضها محلياً.
- تفويض الاراضي الحكومية لمن يستثمرها وبقدر معقول على شكل وحدات زراعية ليستفيد منها اكبر قدر من المزارعين ، لا ان تتجمع على شكل اقطاعيات لبعض الاشخاص والعائلات ، وباسعار معقولة في مقدور المواطن ذوي الدخل المحدود تحملها .
- الاهتمام بالطرق الزراعية وتهيئتها كطرق دائمة وليست مؤقتة وعمل العبارات والجسور اللازمة لها.
- حل مشكلة الوسيط التجاري بشكل يضمن مصلحة المنتج والمستهلك فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية والخضروات والفواكة وخاصة ان منطقة الموجب الان بدأت تزاحم منطقة الاغوار وخاصة في انتاج البندورة .
- تطوير الخدمات الزراعية في لواء مأدبا وتطوير مصلحة زراعة ذيبان لتخدم المنطقة بكاملها مع ضرورة المتابعة وتأمين وسائط النقل اللازمة للمهندسين والمرشدين .
- الاستفادة من الطاقات التكنولوجية والبشرية للقوات المسلحة في التنمية الزراعية واستصلاح الاراضي.
- الاستفادة من الخدمات الفنية والتكنولوجية للمنظمة التعاونية وباسعار معقولة لخدمة المزارع وتنمية الزراعة ورفع الكفاءة الانتاجية للارض ، حيث الاسعار الحالية ليست في مقدور كثير من المزارعين .
- حل مشكلة الاراضي الحرجية المستثمرة من قبل المزارعين والمواطنين زراعة وسكناً بما يضمن الاستقرار للمواطن وباسعار معقولة .

- ضرورة الاهتمام بتحريج الاراضي المرتفعة ضمن خطة وطنية ولتكن باشجار مثمرة .
- توزيع مياه السد في اعلى الموجب على جميع المزارعين وليس على اربعة منهم فقط.
- تأمين الاعلاف لمربي الحيوانات وباسعار معقولة وتبني خطة وطنية لذلك مع تقديرنا لما تقوم به الحكومة من اهتمام في هذا الموضوع وتوحيد المؤسسات العاملة في مجال الزراعة والانتاج مثل مؤسسة الاقراض الزراعي والتسويق الزراعي والمنظمة التعاونية بما يضمن عدم الازدواجية وتقديم الخدمة الافضل وتجنب الهدر المالي وتقليل عدد الاباطرة.

في مجال الادارة والحكم المحلي

يفتقد اهالي اللواء ال (١٢٥) الفا ان جميع الظروف والشروط متوفرة لرفع لواء مأدبا الى محافظة وكذلك رفع قضاء ذيبان الى لواء وانشاء مديرية ناحية في منطقة جبل بني حميدة ، وزيادة مخصصات اللواء نظرا لظروفه وكذلك فصل مخصصات قضاء ذيبان واعتباره وحده ادارية في المخصصات والخدمات . واود ان اذكر بضرورة ان تتاح فرصة الخدمة في الحكم المحلي لابناء اللواء للاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم وتحسسهم بتحمل المسؤولية .

في مجال السياحة والاثار

يعتبر اللواء بكامله ، وطبعا ما ظل ليش صوت .كل الاخوان قالوا يعتبر كل منطقة اصبحت ، فانا والله بدي اتجاوزها السياحة خلي وزير السياحة مهتم فيها وبيتم ماشي عليها وكثير ما قلت السياحة ،

في مجال الاسكان

مشاريع الاسكان في مأدبا قليلة لكن الموجود منها حقيقة خاصة اسكان حينا بده ينهد على اصحابه وقد قدمت مذكرة الى معالي وزيرالاشغال والاسكان ، والان يبدو ما صار شئ والمواطنين يراجعونا يوميا وكذلك فان هناك حاجة للاسكان في هذا اللواء وخاصة في منطقة جبل حميده خاصة الاسكان الوظيفي وملاحظة الحقيقة اود ان تأخذها الجهات المختصة كل التاكيدات الحكومية في لواء مأدبا على الاقل مددها (ثماني) سنوات ونصف تبدأ تخرب ، يبدو بالسنة العاشرة يطلع التقدير عندها غير صالح يعني مضبطة على سنة الصيانة (عشر سنوات) ، يمكن ان اكون غلطان ماشي.

في مجال الشباب والثقافة والرياضة

والتوجيه بدعم المراكز الشبابية وتشجيع الانديه الرياضية الثقافية الاجتماعية لتكون متعددة الاهداف والغايات لتعمل على تنمية الفرد بمختلف جوانبه وصقل مواهبه وتنمية قدراته واستعداداته والتنسيق بين الجهات الرسمية والشعبية

والتطوعية للنهوض بالحركة الشبابية وتفريغ طاقات الشباب فيما يفيد وينفع ، ونأمل ان تساهم وزارة الشباب بالمراحل الاولى لمدينة رياضية في اللواء ، وان تقوم وزارة الثقافة بتشجيع الجمعيات الثقافية والنوادي ضمن اطار الخلق القويم والفكر الاصيل والتوجيه السليم وان يعهد بالاشراف عليها الى الاكفاء والامناء ، ودعم مكتبات المدارس ، والاهتمام بالكتاب الهادف والكلمة المؤمنة النظيفة ، والابتعاد عن كل ما ينمي الاقليمية والفئوية والعرقية في مسيرة العمل الشبابي وتوجيههم نحو قيم الايمان بالله تعالى ووحده الامة والفاعلية والخدمة العامة والتضحية والجهاد والايثار والمحافظة على المصلحة العامة والمال العام .

في مجال التنمية

ربط مخصصات اللواء بخطط التنمية الاقليمية ، وبالتالي يسهل قياس الانجازات وكذلك التركيز على تشجيع اقامة المصانع والمؤسسات في اللواء ونأمل ان تكون احدى الجامعات الاهلية بعد جامعة معان طبعا من حظ لواء مأدبا جنوب لتخدم عمان ولواء مأدبا وقضاء ذيبان حيث وجود التسهيبات والبنية التحتية من المياه والكهربا ء والصرف الصحي والمواصلات وتوفير السكن مع ادراكي ان لاهل مأدبا دورا في هذا الموضوع وكذلك انشاء تخصص (اثار) في كليه جامعية متوسطة في لواء مأدبا يطالب السكان ويلحون على انشا ءها اذا ان لواء مأدبا لا تكاد توجد فيه اية كلية مجتمع متوسطة ، وكذلك اقامة دورات تدريب في اشراف المدرسة الصناعية في مأدبا واستغلال الالات المعطلة دون عمل وطبعا المشكلة عند الوزير وتابعها معالي الوزير التربية مشكورا وتنسيق في ذلك بين اصحاب الحرف في المدينة ، الحرفيه ورد اصحاب الحرف المدرسة الصناعية حقيقة لنستفيد بربط المدرسة بالبيئة ، حتى ايضا يصير عندنا حقيقة ، يعني حرفي ومهني فني ، مش بس حرفي وفني لانه مش ملاقي شغله يشغلها و وبيصير يعني يتعلم البيطري ، و انتم عارفين باقي المثل .

في مجال العمل والعمال

الاشراف المباشر على المصانع والشركات في اللواء ، والتأكيد من عدم استغلالها للعامل ، وكذلك تحديد حد ادنى للاجور اذ يتقاضى العمال اجور ضئيلة جداً في المصانع في مأدبا من (٤٠- ٦٠) دينار فماذا تفعل لرب الاسرة اعني هذا المبلغ وذلك للتاكدمن السلامة العامة والتامين الصحي والاجتماعي واية حقوق اخرى . يمكن ان تستفاد ايضا ، ومشكلة اخرى اضم صوتي الى صوت الاخ عيسى الريموني في خصوص اهالي مخيمي مأدبا وزيزيا والمشكلات واللي ذكرها الاخ عيسى الريموني عن مخيم سوف وغزة يعاني منها اهالي مخيمين مأدبا وزيزيا عشان اختصر عليكم الحكي .

في مجال الاتصالات

رغم الجهود التي بذلت وتبذل لتحسين الخدمة الهاتفية الا ان لواء مأدبا واخص قضاء ذيبان بسكانه ال

(٤٠) الف لا تتمتع بالخدمة الالية في حين تتمتع بها كثير من القرى ذات الكثافة السكانية الاقل، وهذا يعني حق لكل قرية ان تتمتع ، انا الحقيقة اقول ان هذا حق لكل قرية في الاردن لكنني ورغم ظروف المرحلة فإن هذه المنطقة اهملت اجتهاد لعل الاهمال وبحاجة الى هذه الخدمة الان ، امل ان تنال حظها رغم كل الصعوبات الحادثة وقد قدمت بذلك مذكرة لمعالي وزير النقل والاتصالات ، ونعتقد انها ستنال اهتمامه فان هناك بعض القرى لا يوجد فيها اي خط هاتف ولو على شكل وكالة بريد لخدمة السكان ، وهناك بعض القرى وقد اخبرني الاخ فيصل الجازي ان هذا الموقف قد حل بالنسبة الى قرية التي نصبت فيه الاعمدة ولم تصلها خط حتى الان وايضا ضرورة تحسين الخدمة الهاتفية للمشقر والفيصلية وايصال الهواتف الى جميع مناطق قرية الفيصلية ، حيث هناك احياء محرومة من الخدمة الهاتفية علما بان الخدمة الهاتفية ذات مردود اقتصادي للخزينة .

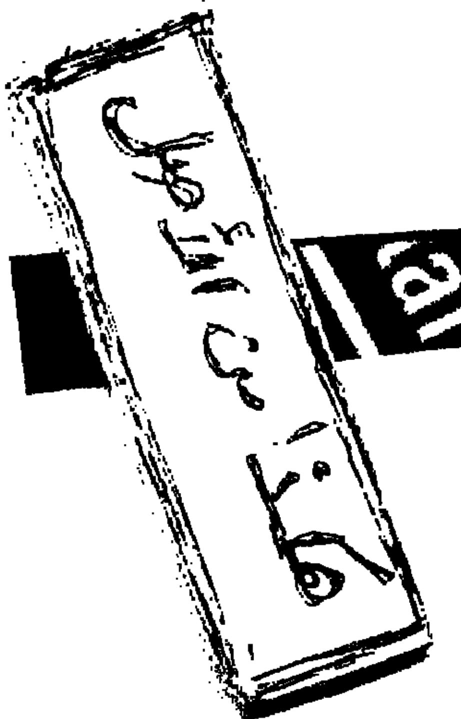
اما في مجال الكهرباء :

انني اقدر ما قامت به الحكومة من ايصال التيار الكهربائي وكان عام ٨٤ وبوعد من دولة الرئيس الحالي ، ان يكون عام الماء والكهرباء ، حقيقة هذه المقولة صدقت لكنه هنالك نتيجة البطئ في عمليات التسوية مثل الاراضي . وانجاز المخططات التنظيمية و تأخر وصول الكهرباء الى بعض القرى والتجمعات السكانية لذا نؤكد على وزارة الطاقة ضرورة ايصال التيار الكهربائي الى جميع احياء بلدة الفيصيلية حوية البلاونة ، وكذلك قرية النامية والزهرة وبلوطة والعريض في منطقة جبل بني حميدة وكذلك قرية حنوية لباد ، قضاء ذيبان وكذلك قرية ام شجيرة الشرقية وام شجيرة الغربية وملحا والقاسمية وكثير من هذه القرى يمر من جانبها خط الضغط العالي ولا تبعد عنه بعض القرى الا ثلاثة كيلو مترات .

في مجال العمل والتوظيف والاستخدام

نأمل مراعاة اوضاع اهل اللواء وقضاء ذيبان حيث عدم توفر المشاريع والمصانع لذا يعتمدون على الوظيفة مدنية وعسكرية في الامن نرجو ان تؤخذ الجهات المختصة هذا الموضوع بعين الاعتبار ، فتخفف عنهم مشكلة البطالة وتراعي ظروفهم وكذلك ايضا فانني ارى ان تستوعب بعض المؤسسات والشركات العامة كالبوتاس والفوسفات والاسمنت والبترول والوزارات المختلفة بعضا من ابناء اللواء ، لا اقول لهم الاولوية وانما اقول مع اخوانهم من ابناء هذا البلد الواحد وفي مجال التأمين ارجو الحكومة اعادة النظر في واقع شركات التأمين التي تستغل الناس واعادة النظر في قوانينها وتشكيل لجنة لدراستها ، ليعود ذلك على المواطن بالفائدة ، وكما انني اذكر بقضية طرح عملية تأمين المزارعين بعيدا عن الربا.

وآخر قضية اقولها ولم يسبقني احد فيها شركة الكهرباء الاردنية المساهمة لمحافظة العاصمة التي يعاني المواطنين كثيرا من اعمالها ومكتب مأدبا لواء مأدبا لا يستطيع ان ينجز اي معاملة شكلية ادارية الا في عمان ، قسم لاسال



(عشر) ملايين دينار او ما يقرب منها ، الرقم مش بالضبط ، لكن في ملايين امانات البلديات ، اسأل سؤال حتى تحل قضية الامانات وارباح الامانات الان لمين ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاخ محمد فارس الطروانة

السيد محمد فارس الطراونة

معالي الرئيس ...السادة النواب المحترمين ...

بعد الاستماع الى خطاب الموازنة العامة والاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ واستعراض تقرير اللجنة المالية الذي كشف بعض جوانب الضعف في الخطاب والمشروع ومن منطلق المشاركة سأشير الى بعض الجوانب باعتبار الموازنة العامة للدولة هي الاساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة قادمة .

١- في الايرادات

الايرادات المتوقعة كما وردت في الموازنة (٩٠٦٧) مليون دينار وهذا الرقم مبالغ فيه ابتداء من وجهة نظري .

أ- الضرائب على الدخل والارباح في العام ١٩٨٩ وفي اعادة التقدير بلغت (٥٤) ميلون دينار والمتوقع هذا العام (١٠٠) مليون والضريبة على الدخل مرهونة بتحقيق الربح الصافي اذن كيف ستصل عائدات الضريبة الى هذا الرقم وبدون زيادة اعباء المواطنين وتحديداً الافراد والموظفين والمستخدمين .

ب- الضرائب والرسوم الجمركية في العام ١٩٨٩ بلغت (١٧١) مليون دينار فكيف سترتفع الى (٢١٢) مليون دينار في ظل سياسة هدفها الحد من الاستيراد الذي يشكل الاساس في زيادة دخل الرسوم الجمركية ، مع ان التصدير لا يحقق دخلا لان البضاعة معفاة من ضريبة الاستهلاك .

جـ- وفي الضرائب الاخرى زيادة لا تقل عن (٧) مليون دينار عن العام ١٩٨٩ فكيف تتحقق هذه الزيادة في ظل الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة .

د- وفي الايرادات غير الضريبية والرسوم كيف تحقق الزيادة في بند (البرق.والهاتف بما لا يقل عن (١٤) مليون دينار زيادة على عام ١٩٨٩) الا اذا كان المواطن هو الذي سيتحمل هذه الزيادة مستقبلا . وهكذا يتضح ان الزيادة في هذه البنود لا تقل عن (مائة) مليون قياسا على الايرادات في سنة ١٩٨٩ . نأمل ان لا تكون هذه الزيادة في الايرادات بزيادة اعباء المواطنين .

٢- في مصادر التمويل

القروض الاجنبية والداخلية

البالغة (٢٨٦) مليون دينار ومع ان الموازنة لم تتعرض لحجم القروض الداخلية ليتم استيعاب تسديد بعضها هذا العام من خلال الرقم الاجمالي لها . الا ان الملاحظ ايضا ان ثمة قروض جديدة تضاف للكم الهائل المتراكم دونما استغلالها بمشاريع انتاجية بل في معظمها كانت لتسديد القروض والفوائد واستكمال البنية التحتية.

ان خدمة الدين العام بشكل نسبة (٣٠٪) من اجمالي الصادرات وبالتالي فان اعادة النظر بكيفية تسديد هذه الديون امر تقتضيه التنمية الوطنية وبالتالي فلا بد من التركيز على التضامن مع كافة الدول النامية (المدينة) في مواجهة الدول والبنوك والمؤسسات الدولية الدائنة واعادة النظر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والاخذ بتوصياته يكون بمقدور الاردن بناء مشاريع انتاجية تنهض بالاقتصاد الوطني وتساهم في حل مسألة البطالة وتوفير الامن الاجتماعي .

٣- في شمولية الموازنة

لم تشمل الموازنة للسنة المالية ١٩٩٠ عدد من المؤسسات والشركات ذات الاستقلال المالي والاداري ومنها على سبيل المثال الجامعات ، الملكية الاردنية الى اخرها ويبلغ عددها ما يقارب خمسين مؤسسة وشركة عامة تقدر موازنة هذه المؤسسة والشركات بما لا يقل عن (٧٠٠) مليون دينار وبالتالي الميزانية المقدمة الى مجلس النواب لا تعطي صورة حقيقية وواقعية للوضع الاقتصادي القائم ولا يخفي على السادة اعضاء المجلس حجم المآسي التي جرتها بعض هذه المؤسسات والشركات ومنها الملكية الاردنية فاسوق مثالا فاليخت المعروف ميديا الذي ما زال مبحرا قد كلف مبلغا لو استثمر بمشروع انتاجي لساهم في تشغيل بعض العاطلين عن العمل ناهيك عن النفقات الجارية لهذه المؤسسات وتحديدا الرواتب والاجور للعرب والاجانب على حد سواء بالاضافة الى ضخامة الديون الداخلية والخارجية المترتبة على هذه المؤسسات والشركات حاليا والتي ستترتب مستقبلا .

٤- في مسألة البطالة

لم يقدم مشروع الموازنة حلا لمسألة البطالة حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل حاليا باكثر من (٦٠) الف
عاطل عن العمل من بينهم اكثر من (٢٥) الف من حملة الشهادات العلمية الجامعية والمتوسطة والثانوية
والموازنة كاداة رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لم توضح خططها المتكاملة بل ان ما ورد في الخطاب من
الاشارة الى دور القطاع الخاص وعلى ضوء النسبة المذكورة المتوقعة والبالغة ١٪ من الناتج الاجمالي في عام ٩٣
للاستثمار لهذه الغاية امر لا يتناسب مع الزيادة المتوقعة خلال الاعوام (٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣) في اعداد العاطلين
عن العمل بالاضافة الى البطالة المقنعة التي ستشمل اعداد اخرى في حالة انخفاض سعر الصرف وزيادة اسعار
السلع والخدمات .

٥- وفي الدعم

تضمنت الموازنة دعما مقداره (٦٠) مليون اي بزيادة (٣٥) مليون دينار عن السنة الماضية ١٩٨٩ والسؤال هل الدعم للمواد التموينية الاساسية يحقق الغرض منه في ظل عدم ضبط المواد المدعومة ؟ ولا بد هنا من الاشارة الى ان معظم المواد المدعومة يتم استهلاكها من ذوي المصالح الخاصة مثل اصحاب المطاعم ومصانع الحلوى والسكاكر وغيرها .

بالاضافةالى وجود اكثر من (٣٠٠) الف عامل عربي واجنبي تستهلك مثل هذه المواد المدعومة وبصورة رئيسية .

كما وان بعض هذه المواد يتم تهريبه الى اقطار مجاورة .

ولماذا لم تحول بعض هذا الدعم الى مشاريع انتاجية توفر المواد التموينية الاستراتيجية من خلال انتاجها محليا (كاللحوم والدجاج و الاسماك والحبوب) .

٥- في موضوع الاسعار

لم يتعرض الخطاب لموضوع الاسعار التي اصبحت خطرا على حياة المواطنين حيث لم يعد بمقدورهم شراء ابسط احتياجاتهم الضرورية ، واذا كان بعض السلع قد ارتفع في بلد المنشأ فان الكثير من السلع والخدمات لم يرتفع بهذه الصورة بل ان الاحتكار وعدم ضبط الامور قد تسبب في ذلك وارتفاع الاسعار من شأنه كما تعلمون عدم اعطاء الفرصة للدخار الذي يشكل الاساس للاستثمارات الوطنية التي تساهم بحل البطالة وتصدير البضائع الى الخارج وتوفير البدائل للبضائع المستوردة ، الامر الذي يساهم في تحريك الاقتصاد الوطني.

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

لم يرد في خطاب الموازنة ومشروع القانون للعام ١٩٩٠ تخصيص مبالغ مقنعة للانتاج الزراعي وبناء الثروة الحيوانية وزراعة الحبوب وانتاج الدواجن وبناء السدود الصغيرة على الوديان المعروفة وفي المناطق الشرقية القابلة للزراعة ، بالاضافة الى صناعة الاعلاف واستصلاح الاراضي القابلة للزراعة في المناطق الشرقية والاغوار الجنوبية وبالرغم من الايجابيات الواردة في الخطاب ومشروع القانون الا ان ذلك لا يفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة .

معالي الرئيس ،

وفيما يتعلق بحاجات محافظة الكرك فانني اطالب الحكومة بدعم جامعة مؤتة لتصل الى مستوى الجامعات الاردنية الاخرى وبالتالي فان قرار اللجنة المالية بتخصيص المبلغ الوارد في الموازنة قد جاء في غير محله

واطالب بالاهتمام في المستشفى الجديد المنوي اقامته من خلال منحة ايطالية تقدم لبنائه بالاضافة الى مطالب بكافة المطالب التي تضمنتها الزملاء النواب ، وشكرا.

النائب
عبدالله الزريقات

النائب
محمد فارس الطراونة

معالي رئيس المجلس شكرا ، السيد محمد العلاونة

السيد محمد العلاونة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

السلام عليكم ورحمةالله وبركاته ،

فيما اعتقد انه من المفروض ان نكون قد فرغنا من موضوع وصف الداء ولا بد ان تكون الجهود موجهه للمعلاجة ، الامر الذي ييسر لنا حسن استغلال الوقت للوصول الى طموحاتنا التي نسعى جميعا لبلوغها ولا سيما وان التحديات كثيرة وكبيرة وبلدنا ليس فقير موارد وقد لا يختلف على الاصل وهو حسن استغلال ما افاء الله علينا به من خيرات كثيرة ووفيره من خلال امرين اثنين اولهما الاخلاص وثانيهما الخبرة وصدق الله العظيم «ومن يتقي الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب » . منهيا يا اخوة الى انطلاقة جديدة تعتمد المنطق والمعقول ، وان نضع النقد في مكانه ووقته المناسب وان نوجهه الى مكان المشكلة ونناقشها مع مرجعها ولتكون هناك الصراحة والجرأه وعدم المجاملة حتي اذا يئسنا من حلها انتقلنا بالتدريج الى موضوع التأثير دون ابطاء او تقاعس حتى نضع الحق في نصابه .

وهذا في رأيي المتواضع هو الانجح والانفع والله ولي التوفيق ، ان رأيي المتعلق بقانون الموازنة العام هللدولة لسنة ١٩٩٠ هو ضمن رأي اللجنة المالية الموقورة في هذا الموضوع والوارد في تقريرها الذي تلاه على مسامعكم سعادة مقررها الزميل الاخ الدكتور عبد الله العكايلة .

اما فيما يتعلق بالخدمات المختلفة لمدينة اربد ومنطقة غرب اربد والتي تضم مدن وقرى منطقة سوم ومنطقة كفر يوبا ، وناحية الوسطية ، وقضاء الطيبة والتي ارى ويرى معي كل مواطنيها ضرورة توفرها وهي كما يلي :-

الطرق :-

مدينة اربد

ان ما حدث في شوارع مدينة اربد هي كما وصفها رئيس بلديتها « مجزرة » نظرا لتهاون مقاولي مشروع مجاري المدينة بواجبهم عندما نفذوا المشروع مستخفين بابسط قواعد حقوق اهلهم عليهم اذ اقضوا مضاجعهم وحرموهم من القدرة على سهولة التنقل من شارع الى شارع ومن منطقة الى اخرى طيلة سنتي تلك الفترة بعد ان تحولت شوارع المدينة الى اخاديد تحفها اكوام من الاتربة والحجارة ، والمأساة التي لا تنسى ان شيخا وطفلا قضيا سقوطا في تلك الخنادق آنذاك دون ان يلتفت اليهم احدا او ان يهتم بامر اوليائهم احد ولغاية هذه السعة .

وهكذا تشهورت المدينه بشوارعها وهي تشكو فزعها حزينة قلقة هذا وقد قامت البلدية بقدراتها المحدودة حيث تيسر لها في العامين الماضيين بتعبيد ما مساحته (٧٣١,٤٧٣) متر مربع مع صيانة بسيطة لبعض الشوارع حيث بلغت كلفتها (٩٧٣,١٠٠) دينار ولا زالت باقي الشوارع البالغ مساحتها (١,٨٨٦,٧٨٢) متر مربع بحاجة الى تعبيد تحتاج لتنفيذدها الى(٢,٨٣٠,١٧٣) دينار لم تستطع البلديتان توفر لها في ميزانيتها هذا العام سوى مبلغ (٨٩٠,٠٠٠) دينار تكفي لتعبيد ما مساحته (٧٦٠,٠٠٠) متر مربع ولان هذا الحمل تنوء به البلدية بامكانياتها الحاضرة فان الامر يستدعي تدخل وزارة الاشغال لاعادة الشوارع الى ما كانت عليها او اي حل آخر يصل بها الى هذا الهدف ولا سيما انها عروس شمال بلدنا العزيز وممر سياحي الى المناطق السياحية في محافظة اربد ونحن في مدينة اربد لا بد من الاشارة الى تحسين اوضاع مخيمي اربد ، والحصن ، ومخيم حصن

منطقة غرب اربد

بلدة كفر يوبا بحاجة الى خلطة اسفلتيه وجه لفرشه كلفت ربع مليون دينار وتحتاج البلدية الى قرض قيمته (مئة الف دينار)والا فان الفرشه السابقة سوف تتلف .

في بلدة الطيبة ، مع ان البلدية فيها تأسست قبل اكثر من (خمسة وثلاثين سنة) الا ان اكثر شوارعها لم تجري لها اية صيانة الامر الذي لا يرى منها الا اثار شوارع . ولذلك فأن الامر يستدعي معالجة سريعة لوضعها علما بانها المركز الاداري للقضاء .

وما دمنا في بلدة الطيبة فان هناك طريق قامت بفتحه وزارة الاشغال العامة يربط الطيبة بخط الوسطية باتجاه كفر عان طوله حوالي (٣) كيلو مترات ويحتاج الى تعبيد فقط بعرض (٦) امتار هذا وان انجاز المشروع يختزل اكثر من (٢٠) كيلو متر من الطريق الدائري الذي يصل الطيبة بتلك المنطقة .طريق آخر مماثل يصل كفر اسد بدوقره ونفس القياس اعني ان الطريق نفس المسافة للطريق التي ذكرت وهو حوالي (٣) كيلومترات و يختزل ايضا حوالي (عشرين) كيلو متر طول .

في بلدة صما قضاء الطيبة بحاجة الى تكملة تعبيد شارع نافذ له جدار استنادي طوله (٢) كيلو متر بعرض (١٥) متر ، وانوه انه اذا لم تعبد مسافة على الاقل (٨٠٠ متر) اي هي المسافة المحايدة للسور فان السور الذي كلف الجدار الاستنادي الذي كلف كثير ، سينهار لان الماء تخور فيه .

اما الطرق الزراعية

كل منطقة غرب اربد كما تعلمون خاصة محافظة اربد عامة هي مناطق زراعية ولذلك تحتاج الى طرق زراعية لان هناك كثير من الاراضي غير مستغلة لعدم امكانية الوصول اليها الحديثة وخاصة الطيبة وكفراسد .

اما الخدمة الهاتفية

لا زالت ناحية كفر اسد ومنطقة المغير شرق اربد بدون هواتف آليه ، وهذه هي المرة الثانية التي بينت فيها هذه الحاجة .

المدارس

المدارس في بلدة كفر اسد اكثرها مدارس مستأجرة وأبنيه قديمة وهي بالتالي لا تصلح من الناحية الصحية والنفسية اذ لا توجد ساحات للطلاب للتحرك فيها .

وايضا وضع المدارس في الطيبة تحتاج الطيبة الى مدرسة شرق البلد لان الطلاب وخاصة الصغار منها خاصة لمرحلة الابتدائي يضطرون للسير مشيا على الاقدام اكثر من (٢) كيلو متر وخاصة في مثل هذا الفصل فصل الشتاء ليلتحقوا بمدارسهم البعيدة عن تلك المنطقة وباقي المدارس تعمل لفترتين ولا يوجد في الطيبة مدرسة لفترة واحدة الا ثانوية البنات وثانوية الذكور فقط .

الخدمات الطبية

اضافة الى الحاجة الى بناء مراكز صحية في تلك المنطقة ، فان المراكز الصحية تشكو من الخدمات وخاصة وجود طبيب مقيم وتوفير الادوية .

بالنسبة الى التنمية الاجتماعية

هناك فيما ارى حاجة لايجاد مراكز للتنمية الاجتماعية لخدمة المشمولين بهذه الخدمة الانسانية .

القضاء

ايضا تحتاج المنطقة وخاصة قضاء الطيبة وناحية كفر اسد الى محكمة صلح في كلا منهما .

المياه

في الحقيقة ان سياسة المركزية في الصيانة والخدمات ، ارى انها اولا تعيق ايصال حاجة الناس وسدادها في وقت قصير والامر الثاني والاهم ، انه تحدث هناك اعطال في الخطط فتذهب الماء هدرا وقد يمضي ايام او ربما اسبوع على الخط وهو يهدر الماء هكذا ، بلا فائدة حتى تأتي دائرة المياه وتصلح الخلل .

الخدمات الزراعية

المنطقة فيها الكثير من الثروة الحيوانية وتحتاج بالتالي الى مركز صحة حيواني اما المشاريع الزراعية المنتجة في رأيي المتواضع هي المشاريع الاسرية الصغيرة التي يمكن للاسرة ادارتها وتوفير ما تحتاجه من الغذاء محليا على ان توفر الدولة من خلال مؤسسة خدمات زراعية توفر لهذه المشاريع انواع منتجة على اختلافها بسعر الكلفة مع تسهيلات في الدفع تحتاج او تستحق الى الاهمال لمدة تزيد عن خمسة مع تأمين تسويق المنتجات، الامر الذي يسهم في توفير المواد الغذائية محليا وتساعد على امتصاص البطالة كما اني اثني على ما طرحه بعض الزملاء لما ابدوه من سهولة ازالة الشيوع عن الاراضي الزراعية ليتسنى استغلالها كاحسن استغلال ممكن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس شكرا الاستاذ حسين مجلي .

في تصويب بده يقدمه المقرر وقعت خطأ مطبعي في الموازنة استاذ حسين بس دقيقة واحدة ، يعتلي ورقة حتى تكون الكلام على صواب .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبد الله العكايلة ارجو الاخوة الكرام المعذرة ، وارجو ان تتكرموا معه الى الانتقال الى صفحة (٣٣) من الكشف ، فقد وردت بعض الاخطاء في الارقام .

ملاحظة

لقد تم تصحيح الارقام التي تلاها مقرر اللجنة في تقرير اللجنة في بداية الجلسة .

معالي رئيس المجلس شكرا الاستاذ حسين مجلي

السيد حسين مجلس

السيد رئيس مجلس النواب

السادة رئيس واعضاء الحكومة المحترمين

السادة اعضاء مجلس النواب المحترمين

باسم الله ، باسم الحق والعروبة ،

ان خير مناسبة لمناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والتضخم والبطالة والمديونية والسياسة هي الموازنة : فالموازنة هي التي تعبر عن مفاهيم الحكومة ، وخططها وافكارها وخطواتها في كل هذه المجالات .

ومن هذا المنطلق يفترض في الحكومة ان تستعمل السياسة المالية بفاعلية لتحقيق الاستقرار في كل هذه المجالات ، لذلك ولان السياسة المالية سلاح قوي جدا بيد الحكومة لدرجة لا يمكن تركه لاستعمال الحكومة وحدها دون رقابة من مجلس الامة ، من هنا وما دامت مناقشة الموازنة العامة تطرح بالضرورة مناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتضخم والمديونية والسياسة بشكل عام ، فان مناقشتي لمشروع قانون الموازنة ستكون في مجالين الاول منهما اقتصادي مالي سياسي والثاني دستوري قانوني .

اولا: الجانب الاقتصادي المالي السياسي

باعتقادي ان هناك حقيقتان لا بد من الانطلاق منهما اما ليستند اليهما او لاخذ عبرهما في تحديد مستقبل الاردن ورفائه وخاصة في عقد التسعينات الذي بدأ قبل ايام .

الحقيقة الاولى :-

شدة اعتماد الاقتصاد في الاردن على الموارد الخارجية ، فالحقيقة التاريخية تقول ان دولة الاردن منذ نشوئها وحتى الان تعتمد على المعونات او الديون وقد كانت هذه المعونات والديون اما بريطانية او امريكية او عربية والذي لا يدرك هذه الحقيقة او يتجاهلها يكون كمن يحرث في البحر .

الحقيقة الثانية :-

اننا امام ازمة طاحنة .فنحن في وطن وفي مجتمع مثقل بازمة حادة تقوم على مربع مكون لهذه الازمة ورباعي هذه الازمة : تهديد حق البقاء ، فحقنا في البقاء مهدد صباح مساء هذا اذا لم يكن في كل لحظة وحفظ حق البقاء يسبق كافة حقوق الانسان ويكمل مربع الازمة البطالة والتضخم والمديونية وكل ذلك يضع وطننا ومجتمعنا في نفق مظلم وكلنا حاكمين ومحكومين مدعوون للتعاون والتلاحم من اجل الخروج من هذا النفق المظلم الذي وضعنا او وضعنا انفسنا فيه.

ان الانطلاق من الاعتراف بالازمة الطاحنة التي نعيشها بابعادها المختلفة ومواجهة المواطن بهذه الازمـــة

وابعادها دون موارية او التواء وبانها حقيقة نعيشها ، ان كل ذلك ضرورة ملحة لتحديد المشكلة (الازمة) كمقدمة لمعرفة حلها .

واعتقد كمواطن عادي في هذا الوطن الذي نحبه جميعا ان تجاوز هذه الازمة اكبر من قدرة اي مواطن او جماعة او حركة او حكومة ، لذلك فان كافة ابناء الوطن وقواه وحكومته مدعوون للتلاحم من اجل حماية الاردن وتجاوز ازمته ولذلك وكمواطن بسيط في هذا الوطن فانني ارجو الحكومة ان تدعو الى مؤتمر وطني تشارك فيه كل القوى الحية في هذا الوطن لتحديد مسار الاردن ومستقبله في عقد التسعينات الذي نحن في مستهله .

وان جاز لي ان ابدي رأيا سريعا وقد يكون متسرعا في هذا المجال فانني لا ارى مخرجا للاردن من ازمته الا المخرج الوحدوي عن طريق التحام الاردن في العروبة وبرايي ان الخيار الوحدوي للاردن يجب ان يكون اهم اهداف التسعينات في الاردن لان الخيار الوحدوي للاردن علاوة على كونه ضرورة تنمية وتقدم اقتصادي فهو قضية بقاء او فناء وجود او لا وجود ، فالاردن بحكم موقعه وواقعه له خصوصية جغرافية وسياسية متميزة تجعله على تماس مباشر وساحة مواجهة مباشرة مع العدو الصهيوني وهذا يفرض عليه رؤية خاصة نابعة من موقعه وواقعه البشري والمادي تفترض الادراك العميق بانه ليتمكن من الدفاع عن نفسه وعن وجوده وعن امته فان الالتزام القومي والاختيار القومي في مواجهة من يهددون الاردن وبقاءه لم يعد مجرد انعكاس لوحدة اللغة والعقيدة والارض والتاريخ والامال ، وانما هو اختيار للحياة في مواجهة الموت واختيار بين ان نكون او لا نكون .

ان هذا الخيار ووحده هو الذي يمكن الاردن من احداث تغييرات جوهرية في بنيته الاقتصادية لمواجهة المصاعب وليس مجرد تغييرات هامشية لن تخرج الاردن من ازمته .

وعلى طريق ذلك فانني ارى ان الحلول والمقترحات التالية يمكن ان تساهم في تجاوز الازمة وفي انقاذ الاقتصاد الوطني .

١- ان رأس المال الخاص لا يمكن ان يقود الى الانطلاق الاقتصادي ولذلك فان تجميع المدخرات الوطنية ووضع تخطيط لعملية الانتاج وزيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل وانما يقتضي ايجاد قطاع عام قائد وقادر ليتحمل مسؤوليته في خطة التنمية ، وباقامة هذا القطاع العام القائد والقادر يمكن للدولة التي الزمها الدستور ان تكفل للمواطن العمل في حدود الامكانات المتاحة تحقيق اعلى مستوى من التوظيف او التشغيل خلال توجيه انفاقها .

لقد تعالت بعض الاصوات مؤخرا في مطالبة تحويل المؤسسات العامة الى الملكية الخاصة وتستند هذه المطالبة الى الافتراض بان القطاع الخاص اقدر من القطاع العام على ادارة هذه المؤسسات وجني الارباح منها . وهذا الافتراض يحتاج الى اثبات اذ لو درست مؤسسات القطاع الخاص في الاردن لوجد ان الكثير منها فاشل او متعثر ، وهنالك مؤسسات خاصة جلبت الكوارث على نفسها وعلى الوطن .

لقد كانت ابواب الاستثمار مفتوحة امام القطاع الخاص في الاردن وقد كان القطاع الخاص مدعوا باستمرار للمساهمة بامواله وخبراته في مختلف النشاطات الاقتصادية ولكنه لم يفعل اما لان الاموال المطلوبة اكبر من امكاناته او لقلة المردود ، لذلك فان القول بان القطاع لخاص سوف يستثمر امواله بشجاعة قول لا تدعمه التجربة التاريخية خاصة في وقت انكماش الاقتصاد الاردني لذلك فاني اطالب بالمزيد من تدخل الدولة في حق الاقتصاد والتموين والرجوع عن اي توجه ان وجد لتحويل المؤسسات العامة الى مؤسسات خاصة .

٢- ان التضخم اول ما يضج منه المواطن الكادح الفقير في الاردن وخاصة الموظف والجندي والفلاح والعامل لذلك يجب ان يتحمل المستفيدين من التضخم العائمون على بحور او بحيرات الملايين كامل الاعباء مكافحة التضخم وذلك باتباع :

أ- سياسة ضريبية ترفع الضرائب بصورة ملحوظة على شرائح الدخل العالية وعلى الكماليات .

ب- فرض ضريبة الارباح الرأسمالية .

جـ- وقف موجه الغلاء باستمرار الدعم لمستحقيه واصلاحه وايصاله لمستحقيه فقط .

د- تطوير القطاع العام ودعمه وحماية القطاع الخاص المنتج ورفض النخاصية.

هـ- محاصرة النشاط الطفيلي .

انا اعرف ان هناك عدة رؤى للخروج من النفق المظلم الذي نحن فيه ومرة ثانية فان مربع النفق المظلم هو تهديد حق البقاء والبطالة والتضخم والمديونية ومعالجة كل ضلع من اضلاع هذا المربع ، يحتاج الي موازنة والى مال وفير ولكن ونحن نعرف ذلك يجب ان لا ننسى ان هناك غلاء جديد يطل علينا كل صباح وتضخما لا يجد حلا فنحن لو رصدنا اسعار السلع في الاردن في شهر نيسان عام ١٩٨٩ واسعار نفس السلع الان لوجدناها اضعافا فهناك ارتفاع في سعر كل شيء وكل يوم تقريبا .

لقد اصبح من المعروف دوليا خلال الاربعين سنة الماضية ان الحكومات تواجه التضخم بسياسة متكاملة تستند الى وسيلتين :-

اولا : زيادة الضرائب الامر الذي يحقق امرين : زيادة موارد الدولة مما يساعد على تغطية العجز من موارد حقيقية ، وكذلك الحد من الدخول التي تنفق على الاستهلاك .

وثانيا : رفع سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره الى زيادة الادخار (اي نقص الاستهلاك) والحد من الشراء بالتقسيط (الانفاق الاستهلاكي) وترشيد اقتراض رجال الاعمال من البنوك ، اما بالنسبة للاستثمارات الصناعية والزراعية فلا بد من وجود مؤسسات متخصصة لتمويلها بفوائد معقولة تشجع هذا الاستثمار ونموه وتطويره .

لقد اصبحت مشكلة التضخم مشكلة حادة تتصاعد باستمرار ولقد اصبحت مشكلة اساسية تتراجع بمستوى المعيشة وتزيد تكاليف التنمية .

وقد يكون من وسائل كبح وحش الغلاء حظر استيراد السلع الترفيهيه لمدة خمس سنوات وعلى الاقل وضبط استيراد السلع الكمالية والحد من قروض البنوك لكبار الطفيليين الذين يغرقون الاسواق بسلع غير اساسية وهذا يقتضي تمكين البنك المركزي من الرقابة الفعالة على جميع البنوك العاملة في الاردن بما في ذلك التفتيش الدقيق وتوقيع الجزاءات وتوفير الاستقرار لادارته .

و- يجب مراجعة مباحثات الاردن مع صندوق النقد والبنك الدولي ومجموعة الدائنين التي تقف للاردن على الباب بذهنية مراعاة مصلحة المدين مقبل مصلحة الدائن وبذهنية واولوية اصحاب البيت في ابداء الرأى وهم ابناء الاردن جميعا لا بذهنية ان مطالب البنك الدولي ومطالب الدائنين قدر لا مفر منه.

ثانيا : الجانب الدستوري القانوني

اولا ، القوانين المؤقتة والموازنة :-

١- استحقت الحقبة السابقة بحق تسمية حقبة القوانين الاستثنائية والقوانين المؤقتة ، ويعنينا هنا ان نتوقف عند هذه القوانين الاخيرة (المؤقتة) ومدى تأثيرها وعلاقتها بمشروع قانون الموازنة المعروض على المجلس.

٢- فقد اجازت المادة (٩٤) فقرة (أ) من الدستور لمجلس الوزراء بموافقة الملك عندما يكون مجلس الامة منحلا او غير منعقد ان يضع قوانين مؤقتة في امور حددتها المادة شريطة ان تعرض هذه القوانين على المجلس في اول اجتماع يعقده وله اي للمجلس ان يقرّ هذه القوانين او يعدلها او يرفضها ....الخ .

٣- ان اكثر من نصف الايرادات المحلية الواردة في المشروع (حوالي ٤٧١) مليون هي ايرادات ضرائب ورسوم معظمها يستند في شرعيته الى قوانين مؤقتة صدرت خلال الحقبة المنصرمة ولم تعرض على مجلس الامة بعد حتى يقول كلمته بها اما بالاقرار او التعديل او الرفض .

٤- ولما كان من المحتمل ان لا يقر مجلس الامة هذه القوانين المؤقتة فان الموازنة تكون قد بنيت على قوانين مهدده دستوريا بالتعديل او الالغاء الامر الذي يجعل الواردات المقدرة استناد الى هذه القوانين تقديرات احتمالية بناء على وجود احتمالي .

٥- ولما كانت الموازنة بكاملها مع بياناتها وجداولها هي قانون فانه لا يصح اصدار قانون من المعلوم مسبقا انه يستند الى قانون لم يكتسب صفة القانون النهائية .

٦- ويترتب على ذلك بروز اشكال عملي هام يتعلق بالاجابة على التساؤل التالي :

هل ينظر المجلس اولا في القوانين المؤقتة التي بنيت عليها الموازنة حتى اذا ما انتهي منها نظر في الموازنة ام ان المجلس ينظر ويقر موازنة مبنية على قوانين من المحتمل الغاؤها ، واذا تم هذا الخيار الاخير فما هو

مصير الواردات التي قررتها الموازنة في حال الغاء القوانين التي تستند اليها هذه الواردات .

٧- ان مناقشة مشروع قانون الموازنة واقراره قبل نظر القوانين المؤقتة التي بني عليها المشروع يشكل بالاضافة لما تقدم مخالفة جسيمة للنصوص الدستورية .

ثانيا ، الاتفاقات والموازنة :-

١- تنص المادة (٣٣) فقرة (٢) من الدستور على ان المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئا من النفقات اومساس في حقوق الاردنيين العامة اوالخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ، ولا يجوز في اي حال ان تكون الشروط السرية في معاهدة او اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية .

٢- ومشروع قانون الموازنة المعروض يعتمد من حيث الاساس على :

أ- اتفاقات قروض .

ب- اتفاقات اعادة جدولة قروض .

والامران (اتفاقات القروض واعادة الجدولة) يترتب عليهما بل ترتب عليهما فعلا تحميل خزانة الدولة نفقات يترتب عليهما فعلا مساس بحقوق الاردنيين العامة والخاصة كل ذلك كنص المادة ٢/٣٣ من الدستور .

٣- فالاتفاق الذي تبرمه الحكومة للحصول على قرض ما هو اتفاق بالمعنى المقصود بالمادة ٢/٣٣ من الدستور والاتفاق الذي تبرمه الحكومة لاعادة جدولة القروض هو اتفاق ايضا بالمعني المقصود في المادة ٢/٣٣ من الدستور .

٤- وكلا النوعين من الاتفاقات المشار اليهما (اتفاق الحصول على قرض واتفاق اعادة جدولة قرض) يترتب عليهما تحميل خزانة الدولة نفقات ما ، فتنفاق القرض يحمل الخزانة فوائد القرض ومصاريفه ، واتفاق اعادة جدولة القرض يحمل الخزينة فوائد ومصاريف جديدة .

٥- واذا كانت اتفاقات القروض التي عقدتها الحكومة ابان غياب مجلس الامة قد تم تنفيذها في جزء منها فان الجزء المتبقي والذي يعاصر تنفيذه وجود مجلس الامة فان كامل العقد لا بد ان يعرض على المجلس ليوافق عليه .

٦- كما ان اتفاقات اعادة جدولة الدين العام قد تمت ايضا في غياب مجلس الامة وقبل انعقاده بمدة قصيرة ، الامر الذي يستوجب عرض هذه الاتفاقات على المجلس .

٧- وعليه فان عرض اتفاقات القروض التي اجرتها الحكومة في غياب المجلس وكذلك عرض اتفاقات اعادة جدولة الديون العامة على المجلس امر ضروري وحيوي ووجوبي قبل النظر في مشروع الموازنة والا كان قانون الموازنة في حال اقراره بدون ذلك - غير دستوري .

الخلاصة

١- للاسباب الواردة فيما سبق فانني اطلب تأجيل مناقشة مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ الى ما بعد النظر في جميع القوانين المؤقتة التي استندت اليها الموازنة والى ما بعد عرض جميع الاتفاقيات التي اجرتها الحكومة سابقا (بما فيها اتفاقية صندوق النقد الدولي واتفاقيات اعادة جدولة الديون) على المجلس .

٢- وفي ضوء ما تقدم من ضرورة نظر المجلس في القوانين المؤقتة المشار اليها ونظر الاتفاقيات المذكورة اعلاه انسجاما مع نصوص الدستور ليصار بعدئذ الى تقديم مشروع موازنة جديدة من قبل الحكومة ليطرح للمناقشة.

٣- ارجو ان اذكر ان المادة (١١٣) من الدستور تنص على ما يلي :-

(اذا لم يتيسر اقرار قانون الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة يستمر الانفاق باعتمادات شهرية بنسبة ١/١٢ لكل شهر من موازنة السنة السابقة).

واخيرا ارجو ان تسمحو لي بان انهي كلمتي بمطالب لواء جرش التي اعتقد بعدالتها كما اعتقد انها لن تحمل الموازنة اعباء تذكر .

المطلب الاول :

تحويل لواء جرش الى محافظة اذ انني اعتقد ان منطق التوازن في الاردن بين الجنوب والوسط والشمال يقضي ان يكون في شمال الاردن محافظة ثالثة ، اذ ان جنوب الاردن يحوي ثلاث محافظات هي الكرك ومعان والطفيلة ووسط الاردن يحوي ثلاث محافظات هي عمان والسلط والزرقاء وشمال الاردن لا يحوي الا محافظتين هما اربد والمفرق واعتقد ان منطق التوازن يفرض ان يكون هناك محافظة ثالثة وان منطق العدل يقتضي ان يكون مركز هذه المحافظة مدينة جرش لان هذه المدينة كان لها اعتبارها منذ ايام الرومان ، فهي احدى المدن العشر منذ ذلك التاريخ كما انها تقع على طريق دولي معروف ، وتقع في الوسط جغرافيا واذا ما اشتملت هذه المحافظة على جرش وعجلون فان لواء جرش يبقى هو الاكثر سكانا والاكبر مساحة . وبهذه الحالة فاني اقترح ان تسمى هذه المحافظة محافظة عجلون ومركزها جرش ، وقديما كانت متصرفية جبل عجلون ومركزها اربد .

المطلب الثاني

ان اعمال مبدأ تقريب العدالة للمواطن يقتضي ايجاد محكمة بداية في جرش .

المطلب الثالث

ان جرش منطقة اثرية زراعية سياحية ومن حق هذه المدينة العريقة واللواء الاجمل في الاردن ان يوجد فيه كلية زراعية وكلية اثار ولن يكلف ذلك الخزينة شيئا الا تكاليف نقل هاتين الكليتين من مكانهما في الجامعات القائمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس شكرا ، الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء المحترمين ...

الموازنة ، وكما نعلم جميعا ايها السادة ، لا يحكم عليها بمعيار الارقام المجردة بل يحكم عليها بالسياسات والبرامج والاهداف التي تعبرعنها تلك الارقام ، والتي تعمل الدولة على تحقيقها وترجمتها واقعا ملموسا عن طريق المخصصات التي ترصد في قانون الموازنة ... ولهذا فان مناقشتي لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ ستركز بالدرجة الاولى على عنصر السياسات والاهداف والبرامج مستشهدا بالارقام والمخصصات المقترح رصدها لهذه الامور حيثما لزم ذلك ...

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء المحترمين ...

لقد استشهد خطاب الموازنة ببعض المؤشرات الاقتصادية ليحكم على سياسات اعتمدت في سنوات سابقة ، وهو اسلوبا كان يمكن ان يكون اسلوبا سليما وصحيحا لو ان تلك المؤشرات لم يجد قياسها بالرجوع الى سنة واحدة فقط لان النتائج الاقتصادية ، سلبية كانت ام ايجابية ، لا يمكن ان تكون وليدة مؤشر اقتصادي لعام واحد بل هي حصيلة ممارسات اقتصادية لعدد من السنين ولفترة زمنية معقولة ... ولو رجعنا لتطور بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عبر السنوات العشر الماضية - وهي فترة زمنية معقولة لقياس السياسات والمؤشرات التي نتجت عنها - لوجدنا ان الاردن قد قطع شوطا جيدا في تطوير بنية اقتصاده الوطني ، وحقق نسبا متزايدة من الاعتماد على قدراته الذاتية وفقا لما يلي :

١- استمرار الناتج المحلي الاجمالي بالنمو بمعدلات موجبة وبالاسعار الجارية خلال السنوات العشر الاخيرة رغم انها كانت اقل من معدلات النمو التي تحققت في سنوات الطفرة من منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات.

٢- يقول خطاب الموازنة :"لقد بلغ مجموع الانفاق على الاستهلاك في الاردن خلال عام ١٩٨٨ حوالي (١٠٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي ... وقد اكتفى الخطاب بذلك دون ان يذكر ان هذه النسبة كانت (١٢٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٩ فانخفضت الى (١٠[illegible]٪) في عام ١٩٨٨ فكان الانخفاض بمعدل (٢٤٪) خلال مدة عشر سنوات حيث يمكن تثمين ذلك عندما نذكر ان برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي ذكره خطاب الموازنة سيخفض حدة الاستهلاك المحلي خلال السنوات الخمس القادمة (١٩٨٨ - ١٩٩٣) بمعدل (١٣٪) .

٣- اما نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي فقد شهدت انخفاضا مستمرا وعلى وتيرة واحدة منذ عام ١٩٨١ [illegible]

حيث وصلت في ذلك العام الى اعلى نسبة لها وهي (٤٨٫٥٪) ثم اخذت بالانخفاض المستمر والمنتظم حتى وصلت الى ما يزيد على (٢٦٪) في العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ... ومن الواضح ان حالة الركود الاقتصادي ، وتراجع استثمارات القطاع الخاص ، واستكمال تنفيذ المشاريع الانتاجية الكبرى قد اسهم في ذلك مع المحافظة على مستوى الانفاق الرأسمالي الحكومي بحدود (١١٪) من الناتج المحلي وهي النسبة التي يبشر خطاب الموازنة بأنه سيسعى الى تثبيتها خلال فترة السنوات الخمس (١٩٨٨ -١٩٩٣) .

٤- زادت نسبة الايرادات المحلية الى النفقات الجارية من (٥٨٪) عام ١٩٧٩ الى (٨٥٫٢٪) في الاعوام من ١٩٨٥ - ١٩٨٨ . كما ان نسبة النفقات الجارية الى مجموع النفقات العامة من (٦٤٪) عام ١٩٧٩ الى حوالي (٧٣٪) عام ١٩٨٤ ثم انخفضت الى معدل (٧٠٫٥٪) في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، هذا في الوقت الذي تضاعفت فيه نسبة فوائد القروض الداخلية والخارجية والتقاعد والضمان الاجتماعي من حوالي (٥٪) في عام ١٩٧٩ الى حوالي (١٨٪) من مجموع النفقات العامة في عام ١٩٨٨ .

٥- وفي عرضه للتطورات الاقتصادية في عام ١٩٨٩ يشير خطاب الموازنة الى " ان السياسات التي اعتمدتها الحكومة قد حققت نتائج مرضية " ولكن الخطاب لم يبين هذه السياسات واجراءاتها ومتى تم اعتمادها ... ففي الوقت الذي نقدر فيه الجهود التي بذلت خلال عام ١٩٨٩ فان الاجراءات المالية التي اتخذت في منتصف شهر نيسان ١٩٨٩ هي التي ادت الى زيادة الايرادات المحلية والى الحد من درجة بعض النفقات فضلا عن ان مساعي وجهود حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم الشخصية هي صاحبة الفضل في الاصل في تأمين مساعدات مالية عربية بمبلغ (٥١٦) مليون دولار مكنت الحكومة من اعادة الاستقرار النقدي النسبي وتخفيض عجز الموازنة لعام ١٩٨٩ وتحسين وضع ميزان المدفوعات...هذا مع العلم بأنه من الطبيعي ان تزداد الصادرات الوطنية وتخفيض المستوردات وبالتالي بتحسين الميزان التجاري نتيجة تخفيض سعر الصرف .

٦- يتضمن خطاب الموازنة ملخصا "بالاطار الكلي وبعض الخطوط العريضة لبرنامج الاصلاح الوطني الاقتصادي " دون بيان تفاصيل السياسات والبرامج والاجراءات التي ستعتمدها الحكومة لتحقيق اهداف هذا البرنامج ، وتلتقي بالاشارة الى انه سوف يتم تحويل هذا البرنامج الى خطة اقتصادية واجتماعية شاملة للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ وستحدد هذه الخطة السياسات المتكاملة لتحقيق اهداف البرنامج على مراحل خلال تلك الفترة ويتوقع الخطاب ان يشهد عام ١٩٩٠ نموا معتدلا في الناتج المحلي الاجمالي وان يستمر التحسن في الميزان التجاري وان يتوقف التراجع في تحويلات المغتربين.

من الواضح ان هذه التوقعات لن تأتي تلقائيا ، اذ كان من الواجب ، ونحن بصدد اقرار موازنة تستشرق افاق هذه المنجزات ، كان من الواجب ان يصار الى تحديد برامج وتوجيهات وعناصر السياسات الاقتصادية

والمالية والنقدية التي سوف تعتمدها الحكومة في عام ١٩٩٠ لضمان استمرارية تنفيذ البرنامج مع بيان الاسلوب الذي سيتبع لاقرارها واعتمادها .

وانني ارى ان خطاب الموازنة كان يجب ان يذكر وللامانة التاريخية فقط ، ان برنامج التصحيح قد بوشر بتنفيذه منذ منتصف عام ١٩٨٨ واستكمل بما تم الاتفاق عليه مع بعثة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من توجيهات وسياسات واجراءات اقتصادية ومالية ونقدية وتنظيمية لاعادة الثقة والاستقرار والنمو في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الادخار الوطني وتشجيع الاستثمار والانتاج والتصدير وتخفيض العجز في الموازنة العامة ووتعزيز عناصر ميزان المدفوعات والسير في اعادة جدولة القروض الخارجية بشكل يتفق مع الامكانات المتاحة ومتطلبات التصحيح .حضرات الزملاء المحترمين :

اما قضية المديونية فان لنا عودة مفصلة لبحثها عندما تنظر بها اللجنة المالية المكلفة بالتحقيق فيها ، ولكن لنا ملاحظات سريعة ومختصرة حول ما ورّد عنها في خطاب الموازنة اذ لا بد من بيان الملاحظات التالية :

١- يقول الخطاب بأن المديونية الخارجية بما فيها القروض للمؤسسات المكفولة من الحكومة قد بلغت (١١) مليار و (٧٥٢) مليون دولار ثم تسديد مبلغ (٣) مليارات و (٤٤٨) مليون دولار منها ... ،هذا يعني بالضرورة ان هناك قروضا قد تم تسديدها بالكامل وبالتالي لم تعد قروضا ولم تبق دينار قائما ... وعليه لا يوجد اي سبب منطقي ولا عرف دولي يبرر ادراج مثل هذه المبالغ ضمن مجمل المديونية .

٢- لا يوجد توافق منطقي في محصلة الارقام بين الرصيد القائم غير المسدد للقرض في نهاية عام ١٩٨٨ وقيمته (٨) مليار و (٣٠٣) مليون دولار .

ص ٢ من الخطاب

وبين الرصيد القائم غير المسدد للقروض في نهاية عام ١٩٨٩ وقيمته (٨) مليارات و (٦٠) مليون (ص ٥ من الخطاب) ، فالمبالغ التي اعيدت جدولتها خلال عام ١٩٨٩ لا تضاف الى الرصيد القائم غير المسدد للقروض في نهاية عام ١٩٨٨ اذا كانت اقساطا ، انما تضاف اذا كانت فوائد قد تحققت وتم رسملتها... ومن ناحية اخرى لا ينخفض رصيد القروض القائم وغير المسدد في نهايه عام ١٩٨٩ عما كان عليه في نهاية ١٩٨٨ الا بمقدار السداد الكامل ليلغي القروض المدرجة ضمنه او الغاء الرصيد غير المسحوب منها وهذا ما لم يعنى به الخطاب ، كما يزداد الرصيد بمقدار القروض الجديدة التي تم التعاقد عليها في عام ١٩٨٩ .. ولهذا وبناء على الارقام الواردة في هذا الخطاب اجد انني اميل الى الاعتقاد بأن رصيدالقروض القائم وغير المسدد في نهاية عام ١٩٨٩ قد بقي على حاله ان لم يزد عما كان عليه في نهاية عام ١٩٨٨ وليس العكس وذلك لانه لم يتم تسديد بعض القروض بكاملها من جهة ، ولانه يفترض ان رصيد القروض القائم وغير المسدد قد ارتفع بقيمة الفرق بين المبالغ التي سحبت خلال عام ١٩٨٩ وبين الاقساط التي تم تسديدها في نفس العام.

٣- باستثناء اعادة جدولة المديونية الخارجية المبينة في برنامج التصحيح الاقتصادي فان خطاب الموازنة لم

يتعرض لكيفية السيطرة على تفاقم هذه المديونية وازديادها ... لقد كان الاحرى ان تلتزم الحكومة عبر خطاب الموازنة فيما يتعلق بالمديونية بما يلي :

١- الغاء المبالغ غير المسحوبة من القروض .

٢- وقف الاقتراض لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة ... وقصره على المشاريع الانتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة وتعزيز المقدرة الدفاعية لقواتنا المسلحة .

٣- وضع سقف للمديونية والتأكد من عدم تزايدها كأن لا تتجاوز قيمة القروض الجديدة المتعاقد عليها : والمسحوبة في اي سنة مالية قيمة الاقساط المسددة في تلك السنة اوان لا تتجاوز خدمة الدين الخارجي في اية سنة مالية نسبة معينة من الصادرات السلعية والخدمات وضمن اطار تناقص فيه هذه النسبة خلال فترة زمنية محددة .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

اما تقرير اللجنة المالية فأنني اورد الملاحظات التالية بشأنه :

١- تحدث بالصفحات من ٣ -٧ وتحت عنوان " في الاقتصاد الكلي للدولة " عن العيوب والمشاكل الاقتصادية بتعبيرات عمومية دون ان تحدد بوضوح جذور واسباب هذه العيوب والمشاكل دون ان تميز بين الاسباب والنتائج وتربط بينها ... لقد كنا نتمنى مثلا لو ان اللجنة المالية الكريمة وخطاب الموازنة اطلعت المجلس على تفاصيل واوجه الانفاق بغير حساب وعلى اسباب تفشي البطالة وتفاقم الغلاء وعن رقابة الاسعار وكيفية السيطرة على تغيرها وارتفاعها ثم بيان كيفية علاج هذه الامور جميعها .

٢- اما المؤسسات العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي مثل " الجامعات ، الملكية الاردنية ، الطبية العلاجية، النقل العام ، مؤسسة المياه والمجاري والمؤسسة الادارية للاستثمار والمؤسسة الاستهلاكية وضريبة المعارف وغيز ذلك من المؤسسات والصناديق العامة والتي تشكل موازناتها السنوية اكثر من نصف موازنة الحكومة (حيث تبلغ ما بين (٦٠٠) الى (٧٠٠) مليون دينار سنويا) لقد اصر مجلس الامة في سنوات سابقة على وجوب مناقشتها وقرارها لان اخراجها من سلطته هو مخالفة دستورية. ورغم ذلك تأتي مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ خلوا من موازنات هذه المؤسسات... وهذا امر غير مقبول ويجتزئ من حق السلطة التشريعية

٣- تقر اللجنة المالية على انه ثمة في الوزارة امور ادرجت على انها مشاريع رأسمالية رغم انها في حقيقتها مستمرة وجارية ... ولو انها صنفت في خانتها الصحيحة لكان بالامكان ان تخضع الى ما يجب ان تخضع له النفقات الجارية من حيث وجوب انقاصها وتخفيضها دون حرج لا ان يؤخذ امر زيارة هذه النفقات الجارية كل عام ، وكما جرى هذا العام ، وكأنه امر محتوم وذلك لانه اذا كان من الطبيعي ان تقر الانفاق

الجاري الذي يتعلق بتقديم الخدمات الحقيقية التي لا مناص عنها كرواتب الاطباء والممرضين والمهندسين والمعلمين واساتذة الجامعات والجنود والشرطة والفنيين الزراعيين والماليين والاداريين بل وحتى زيادة رواتب من يقدمون هذه الخدمة الحقيقية ، اذا كان من الطبيعي اقرارذلك. فأنه من غير الطبيعي اقرار النفقات المساندة لهذه الخدمات الحقيقية والتي قد تساويها او تزيد عنها في بعض الوزارات والمؤسسات ويدخل في ذلك الحشد الهائل من موظفي الادارة وما يستخدمونه من المكاتب الوفيرة والسيارات ورسوم الهواتف اضافة الى مياوماتهم واجور تنقلاتهم واسفارهم وغير ذلك من الامور التي يمكن توفيرها وتحويلها الى البند الانمائي الذي يتيح اقامة المشاريع الانتاجية التي تسهم في حل مشكلة البطالة والغلاء على السواء.

٤- لقد زادت مجموع النفقات العامة من مبلغ (١٠٠٢ر٣) مليون دينار معاد تقديره لعام ١٩٨٩ الى (١١٠٥ر٨) مليون دينار لعام ١٩٩٠. ولقد اقترحت اللجنة المالية تخفيض هذه النفقات بمبلغ (١٣ر١٥) مليون دينار فقط ... انني اذكر ان دولة رئيس الوزراء الحالي قد اعلن في الجلسة التي عقدت في الديوان الملكي العامر اثناء احداث نيسان ١٩٨٩ والتي ترأسها صاحب السمو الملكي الامير الحسن وحضرها جميع اعضاء مجلس الاعيان ، اعلن دولته انه بعد ان نظر في موازنة عام ١٩٨٩ فانه كان بامكان دولته ان يخفضها بعشرات الملايين من الدنانير ... اذا كان الامر كذلك بالنسبة لموازنة عام ١٩٨٩ فكيف تزداد موازنة عام ١٩٩٠ . اما كان يمكن تطبيق القاعدة ذاتها على موازنة عام ١٩٩٠ وذلك بتجميدها على المستوى السابق على الاقل او بتخفيضها او انقاصها بدلا من زيادتها .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

اننا جميعا نعلم بأن وضع موازنة متوازنة في هذا البلد العزيز لهو من الامور التي لا تدخل في باب اليسر والسهولة نظرا لان الايرادات المتاحة تقصر دائما وبشكل مستمر عن الطموحات والتوقعات والانفاق المطلوب للاحتياجات الرئيسية ... ولكن ولهذه الاسباب ذاتها فانه لا بد من اللجوء الى افضل الصيغ في وضع الموازنة وتنظيمها ... وبناء على ما تقدم فانني اعتقد ان مشروع قانون الموازنة المطروح ليس هو الصيغة الفضلى والاذكى في ضوء الظروف التي مرت وتمر بنا ... وا عتقد برأي المتواضع ان الصيغة الافضل يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

١- تخفيض النفقات الجارية الى اكثر من (١٥) مليون دينارا كما اقترحت اللجنة المالية .
٢- تحويل المبلغ المخفض او جزء كبير منه بالاضافة الى ما يتحقق من حصيلة بيع اسهم الدولة في الشركات لانشاء مشاريع انتاجيه تسهم في حل مشكله البطالة وتحديد البرامج التي تعيقه على حل هذه المشكلة.
٣- تحديد البرامج والمشاريع التي تسهم في حل مشكلة الغلاء والسيطرة عليها .
٤- وضع سقف [illegible] وبيان كيفية تحديد ذلك السقف .

٥- تخفيض العجز في الموازنة من خلال وقف الاعفاءات القانونية والمؤسسية .
٦- تقديم موازنة المؤسسات العامة مع اعادة النظر في دعم بعض هذه المؤسسات ودمج مع بعضها او الغائها .
٧- اعادة النظر في الاطار المؤسسي للدولة بهدف ابقاء الاجهزة التي تقدم الخدمات الحقيقية والغاء الاجهزة المساندة التي تحمل موازنة الدولة نفقات لا ضرورة لها .
٨- تخفيض الانفاق على مشاريع الخدمات والبنية التحتية .
٩- اعادة النظر في النفقات الرأسمالية لبعض الوزارات والدوائر والتي تتكرر من عام لاخر .
١٠- اعادة النظر في اولويات مشاريع الوزارات والدوائر الكبرى .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

ان الظروف الصعبة التي مرت ولا تزال تمر بها المملكة ، لا تسمح بتأجيل في هذه الامور لسنة اخر ، بل ان الواجب يقضي بالمباشرة بتنفيذها خلال العام الحالي عن طريق اللجؤ الى الصيغة الفضلى والاذكى للموازنة والاكثر التصاقا واستجابه من واقعنا ومشاكلنا ، فاذا كان تم توجها بتقبله مثل هذه الاقتراحات بأن تعاد الموازنة الى الحكومة من اجل تنظيم ابوابها وفصولها من جديد بهدف تحقيق السياسات السليمة المطلوبة السابق ذكرها وفانه يمكن عندئذ الاستناد الى المادة (١١٥) من الدستور ، والتي اشار اليها الزميل الاستاذ حسين مجلي بحيث يستمر الانفاق باعتمادات شهرية بنسبة (١٢/١) لكل شهر من الموازنة السنة السابقة .

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء ...

ان رأيي بالموازنة سيعتمد على سماع وجهة نظر الحكومة لهذه الاقتراحات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس ترفع الجلسة (نصف) ساعة ، ونعود بعدها ان شاء الله .

(وهنا رفعت الجلسة لمده ساعه وعادت بعدها للانعقاد)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس نستأنف جلستنا ، الاستاذ عبد السلام فريحات .

السيد عبد السلام فريحات بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

في معرض مناقشتي لمشروع قانون الموازنة لهذا العام ١٩٩٠ ، ولكوني احد اعضاء اللجنة المالية التي قضت الايام والساعات الطوال من الليل والنهار في تدقيق بنود الموازنة وفصولها وابوابها فانني لن ادخل في التفاصيل السياسية والرقمية لهذه الموازنة .

بل اعتبر تقرير اللجنة الذي استمعتم اليه ممثلا لرأيي حتى بالرغم من عدم موافقتي او ابداء بعضا من التحفظات على كثير من الارقام والمخصصات الواردة في الموازنة والتي كان يتم التصويت عليها وتؤخذ بأكثرية الاصوات من قبل اعضاء اللجنة الكريمة .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الافاضل ...

من هذا المنطلق فاني سأختصر كثيرا حرصا على الوقت الثمين لهذا المجلس الكريم ، ولكن في الوقت ذاته وبقدر حرصي على هذا الوقت فانني ساكون حريصا وامينا ايضا على مصلحة المواطنين في اللواء الذي انتسب اليه / وفي نقل همومهم ومشاكلهم وطرحها امام مجلسكم الكريم / باعتبار كل واحد منكم ممثلا للشعب كله / وقد يكون بعضا من همومهم ومشاكلهم مما ينطبق عليهم ينطبق ايضا على غيرهم من مواطني هذه المملكة التي ننتمي اليها جميعا بكل الحب والوفاء والاخلاص .

ومن هذا الباب ولكوني نائبا منتخبا عن لواء عجلون / وبحكم الصلة الوثيقة بتطور تاريخ هذا اللواء ومعرفتي الدقيقة بتضاريس جباله ووديانه / وهموم شعبه ومشاكل ابنائه في مدنه وقراه وارياقه / فاني انوه بصدق وامانة بأن هذا اللواء لم يحصل بعد على كامل حقوقه من العناية والرعاية التي يستحقها من قبل المسؤولين المتعاقبين في الحكم والحكومة .

ولاعطاء لمحة موجزة عن ذلك وانوه ايضا بأن لواء عجلون هذا الاسم التاريخي الذي كان يظلل كافة المناطق في شمال الاردن كان يضم فعليا ويتبعه اداريا عدد كبير من المناطق الجغرافية والسكانية سلخت عنه بقرارات او تقسيمات ادارية متلاحقة وان كانت متفاوتة في الزمن والوقت / فأول ما سلخ عنه من شماله خمس من القرى ثم سلخ عنه من جنوبه عدد اخر من المناطق والقرى مثل الجزازة وبرما وخشيبة ونجده والحسينيا ت والمجدل . وفي وقت متأخر جدا سلخ من غربه جزء من الاغوار الوسطى كفور الهلاونة وابو عبيدة وكريمة وصليخات ووادي اليابس .

ومع ذلك كله فانه ما زال مؤهلا من حيث عدد السكان والواقع الجغرافي ليرتفع مستوى الحكم فيه الى مرتبة محافظة لا ان يلحق بمحافظة اخرى / وهذا ما ينتظره سكانه واهله بفارغ الصبر نظرا للصعوبات التي يعانون منها يوميا على طريق عجلون اربد لمتابعة وانجاز معاملاتهم الرسمية .

اما من ناحية احتياجات هذا اللواء من الخدمات فاني الخصها بالاتي :

اولا : الزراعة :

رغم تحد المواطن في هذا اللواء لكثير من الظروف والتقلبات واقباله على الزراعة بشتى انواعها خضارا واشجارا مثمرة فان زراعته ما زالت متعثرة لاسباب كثيرة منها :

أ- عدم توفر الطرق الزراعية التي توصله الى ارضه ونقل محصوله منها بوسائط النقل الضرورية كالبكبات

وغيرها الامر الذي اصبح معه كثير من الاراضي التي لا تصلها الطرق مهملة ومن الصعب التفريق بينها وبين الاراضي الحرجية . وكل ما تقوم به الجهات االمسؤولة عن فتح مثل هذه الطرق وبعد مراجعات شاقة هي ان ترسل بعض الاليات لفتح طريق ترابية وقد يكون ذلك في نهاية الصيف وما ان يأتي الشتاء واذا بها تنجرف ولا تعود قابلة للاستعمال . ومع ذلك نتحدث كثيرا عن المسألة الزراعية والامن الغذائي وتطوير الانتاج الزراعي وتسويقه .

ورغم اني سأتقدم باقتراحات محددة بشأن الطرق الزراعية وغيرها وسأقوم بمتابعة ذلك مع الجهات المعنية فانه لا بد من الاشارة الى بعض المهم منها مثل الطريق التي تربط بين عنجرة ومنطقة الصفصافة / وبين عنجرة ومنطقة سرابيس والخلة السمراء / وكذلك الطريق التي تربط بين الشكارة والرأس الاقرع والطريق الواصلة الى قرية لجدة . وايضا الطريق الموصلة بين قرية راجب والاغوار وهي لا تزيد عن ٧ كم تقريبا . بالاضافة الى طريق الحوطة وحوس راجب . ومن اهمها ايضا اكمال طريق كفرنجة الزغدية المتصل بمثلث طريق الهاشمية حلاوة خربة الوهادنة وبعض الطرق الاخرى التي تخدم الاراضي الزراعية المروية على جوانب وادي كفرنجة ابتداء من مدينة عجلون ووصولا الى منطقة كريمة ، الاغوار . وكذلك الطريق التي تربط بين خربة الوهادنة والاغوار والطريق التي تربط بين راسون والمرجم . وعدد اخر من الطرق التي توصل اهل عرجان ببساتين الرمان والتين الموجودة في وادي الريان التي اوجدتها الطبيعة وجهد الانسان ولم تسهم بها انواع التكنولوجيا العصرية حتى الان .

ب- من الاسباب المضيفة للزراعة ايضا عملية عدم تبطين الاقنية الزراعية المتفرعة عن الاودية كوادي راجب ووادي كفرنجة ووادي عرجان / حيث ان كثيرا من المياه يذهب هدرا ولا يستفيد منه المزارع / ونحن نشكو قلة المياه للري والشرب معا . وقد كان يقوم بعملية تبطين الاقنية بعض الجمعيات الاجنبية اما الاجهزة المختصة في الدولة فلم تقم بشيء من هذا حتى الان .

جـ- ومن معوقات الزراعة ايضا : بعض القوانين والانظمة والتعليمات التي تمارسها دائرة الحراج او تمارس بموجبها سلطاتها والتي تمنع صاحب الارض من ازالة كافة الاشجار الحرجية الموجودة داخل ارضه من اجل استصلاحها واستغلالها وتقيده بقيود كثيرة منها وجوب الحصول على رخصة مع ما يلحقها من اجراءات طويلة ومعقدة ومنها عدم السماح له الا بازالة نسبة معينة من الاشجار الحرجية رغم ضررها على نمو الاشجار المثمرة .

د- ومن معوقات العملية الزراعية وتوجيه المواطنين نحو استغلال كل شبر من اراضيهم : موضوع قسمة الارض الداخلة ضمن مناطق التنظيم حتى بين الشركاء والورثة الى اقل من اربع دونمات وهذا يحرم المواطن اذا كانت حصته اقل من اربع دونمات من قسمة هذه الحصة واستغلالها بالزراعة وربما ببناء بيت وزراعة ما حوله من قبل العائلة لتستغني بذلك عن الشراء واستهلاك ما ينتجه الغير / ومع ذلك ندعوا المواطن لشد الحزام والاستغناء عن الاستهلاك بل وبالانتاج .

هـ- وربما يكون معوقا للزراعة ايضا بل هو من معوقاتها عدم توفير البذور والاشتال الملائمة وتصنيفها حسب نوع التربة والمناطق الجغرافية لها جبلية ام غورية ام شبه غورية وتوفير الكوادر الارشادية ليختار المواطن ما يلائم ارضه منها . وبالاضافة لتوفير البذور والاشتال باسعار معقولة واهم منها توفير القروض لصغار المزارعين بطرق سهلة وميسورة وبدون فائدة تأكل منه اكثر مما يجنيه .وكذلك لا بد ان يقوم مشروع تطوير الاراضي المرتفعة بدور ايجابي وملموس بكافه الانشطه والدعم الموكوله اليه / مضافا الى ذلك التفكير بامكانيه امتلاك او شراء تراكتورات تناسب المناطق الجبليه وبيعها بأقساط طويله الاجل او تأجيرها للمزارعين .

ثانيا / الخدمات الهاتفية : " اي الاتصال بالعالم ومن حولنا ونحن نودع القرن العشرين "

ان اغلب المقاسم الموجودة حتى في بعض القرى الكبيرة والتي بها بلديات او على الاقل مجالس قروية / مثل الهاشمية وحلاوة وخربة الوهادنة وعرجان وباعون وراسون واوصرة ما زالت مقاسم نصف الية وبخط واحد لكامل البلدة مما يجعل الاتصال حتى الداخلي صعبا ومتعذرا احيانا .

وفي مجال الحديث عن الخدمات الهاتفية اتوقف عند المطالبة بتنفيذ مشروع المقسم الالي لناحية كفرنجة . هذا المشروع الذي كان مقررا تنفيذه ثم توقف لاسباب نجهلها / علما بأن هذا المقسم وضع ليغطي مدينة كفرنجة وقرى راجب / والسفينة / وبلاص / والحرث / وثغرة زبيد / ودحوس / وذلك بخطوط الية مباشرة / خاصة وان مدينة كفرنجة وهي مركزالناحية تعاني من نقص شديد في خطوط المقسم الحالي وطلبات تزيد على المئات لمواطنين هم بامس الحاجة الى الهاتف الذي يخدم اغراضهم ويدير اعمالهم .

وزيادة على ذلك فهناك بعض القرى مما ذكرت او لم يأت ذكره مثل الصفصافة والموح والسوق والشكارة ونجدة ليس بها اي وسيلة اتصال هاتفي مما يسبب اشكالات كثيرة للمواطنين بحيث لو حصلت حالة طارئة لمريض لما استطاع اهله طلب سيارة لنقله الى اقرب مستشفى .

وفي احوال كهذه لا بد من التساؤل عن الاسباب الادارية والفنية التي تفرض على هؤلاء الناس ضرورة البقاء في المعاناة بينما غيرهم يهيئ لهم الاتصال بشتى اقطار العالم بمجرد الضغط على زر سحري تكنولوجي ، قد يقال في معرض الرد على هذه المطالب نحن نعيش حياة تقشف وتراجع الى الوراء / واذا كان الامر كذلك فلماذا ما زلنا نرى بين ارقام الموازنة ملايين وعشرات الملايين مرصودة لمشاريع اقل ضرورة من ذلك .

ثالثا / الخدمات الصحية / مستشفيات / مراكز / عيادات / صحة عامة / وسلامة البيئة .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

عندما نتحدث عن الخدمات الصحية فاننا نتحدث عن الانسان الذي هو عماد كل شيء في هذه الحياة وهو الهدف لكل ما نقوم به من اعمال وما نخطط له من مشاريع / وصحة الانسان وسلامته لا بد ان تكون في سلم الاولويات .

من هنا اعرج على القول بأن العناية الصحية في لواء عجلون متدنية جدا ومستمرة في التدني الى ابعد الحدود . واول الاسامي ان لم يكن ثالثها في هذا المجال ما اصطلح على تسميته بمستشفى الايمان في لواء عجلون/ هذا المستشفى الذي قامت بتأسيسه جمعية خيرية اجنبية منذ ما يزيد على الخمسين عاما . وبدلا من ان تبرك لادارة تلك الجمعية ليكون مستشفا صغيرا رديفا . وبعد ان رصدت المخصصات لبناء مستشفى حديث في اللواء يفي بالغرض ويغطي الاحتياجات من حيث الابنية والاسرة والتجهيزات والكوادر ، فاذا بالناس هناك يفاجأون بقيام الجهة المعنية بشراء المستشفى المصمم قبل خمسين عاما ، وابقائه على وضعه القديم في كل شيء لا اجهزة حديثة ولا معدات ولا ابنية مضافة ولا كوادر فنية كافية . ولم يعرف احد حتى الان اين وكيف ذهبت تلك المخصصات .

اما المراكز والعيادات فهي قليلة جدا ولا تغطي كافة القرى والتجمعات السكانية / وان الموجود منها تنقصه الكوادر والاجهزة والادوية ولا يفي بالغرض المطلوب . ناهيك عن التعقيدات التي نشأت بعد الفصل بين وزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية . وما احدثه التمييز بين الاطباء بعد صدور وتطبيق نظام الخدمة المدنية الاخير والذي كانت له انعكاسات كبيرة على حسن الاداء .

اما في الصحة العامة وسلامة البيئة / فلا بد من التذكير وبصوت مرتفع الى مشكلة تلوث المياه في وادي كفرنجة نتيجة توجيه مجرى المياه السائبة من محطة تكرير مياه المجاري المقامة على بعد بضع كيلو مترات من مدينة كفرنجة وعلى طرف الوادي / حيث تصب تلك المياه / اي مياه محطة التكرير / في مياه الوادي وتختلط معها الامر الذي ادى الى ظهور بعض الامراض الوبائية نتيجة لسكن المزارعين حول الوادي وكذلك نتيجة لسقي الخضار والفواكه المزروعة في تلك المناطق من المياه الملوثة .

وكذلك فان الامر يبدو اشد خطورة في وادي راجب الذي اصبحت مياهه ملوثه ايضا علما بأنه مصدر الشرب لاهالي تلك القرية ورغم وصول المعلومات وتبادل المراسلات بين الجهات المسؤولة عن المياه في المحافظة وبين وزارة المياه والري فانه لم يتحرك ساكن حتى الان / وكأن الناس وحياتهم في تلك المناطق لا قيمة لها على الاقل في نظر بعض المسؤولين .

رابعا / التربية والتعليم

تشكو بعض المدارس وخاصة في القرى من عدم وجود المعلمين والمعلمات المتخصصين بمادة التدريس علما بأن الخريجين من امثال تلك التخصصات ينتظرون دورهم لدى ديوان الخدمة المدنية بفارغ الصبر / بل اصبحوا يكونون جيشا من البطالة تهدد امن المجتمع . خاصة وان النظام او الاسس المتبعة حاليا لدى ديوان الخدمة في عملية التعيين واولوياته غير منصفة وغير عادلة / حيث ان اسس المفاضلة بين الخريجين يجب ان تكون فقط بين خريجي السنة الواحدة ويجب الا يعين خريج من السنه التي تأتي بعدها الا بعد الانتهاء من خريجي السنة السابقة عليها. هذا صعبا مع مراعاة التخصصات

وفي مجال التربية والتعليم ايضا هناك شكوى من الصعوبات في التنقل التي يواجهها المعلمون والمعلمات اللذين يلتحقون بمعهد تأهيل المعلمين في اربد علما بأن معهد عجلون فيه من التجهيزات والكوادر ما يؤهله للقيام بهذه المهمة . كما انه يلاحظ ان التأهيل قد اقتصر على العاملين في التدريس فقط ويحرم منه من يعمل في الادارة علما انه معرض في اي وقت وحسب الحاجة الى العمل في ميدان التدريس .

وهناك مشكلة نشكو منها جميعا وهي تدريب الكوادر المؤهلة للاعمال المهنية المطلوبة / ومع ذلك نجد طلاب قسم الزراعة الملتحقين بالمدرسة المهنية الشاملة في عنجرة لم يخصص لهم اي قطعة من الارض في حرم المدرسة او قريبا منها ليمارسوا فيها تطبيقات عملية للزراعة حسب المساقات التي يدرسونها نظريا .

خامسا : المياه والشرب

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الافاضل ...

عندما كنا نناقش الميزانية من خلال اللجنة المالية مع بعض المؤولين كنا نسأل احيانا كثيرة عن بعض المشاريع التي رصد لها مخصصات للتنفيذ وهي ما زالت قيد الدراسة فنتلقى اجابة / ربما تقنعنا / او نحاول ان نقنع انفسنا بها / واثناء المناقشة مع المسؤولين عن المياه وقبلهم بعض الخبراء / تبين لنا ان ما نسبته ٤٦٪ تقريبا من المياه يتسرب من الانابيب ويضيع هدرا وهذا بالتالي ينعكس على ارتفاع كلفة المياه على المواطنين من جهة ويؤثر على طاقة المخزون العام للمياه الذي نعاني من نقصانه او نبدي تخوفنا على الاقل تجاه هذا المخزون .

ونتيجة لهذا الخلل الفني او الاداري فاننا نجد مشاريعا للمياه قد انشأت وتم توصيل الانابيب الى كثير من القرى وكلفت الدولة مبالغ طائلة / ومع ذلك فانها ما زالت معطلة ولا يستفاد منها / واضرب مثلا على ذلك المشروع المسمى بمشروع غرب جرش والذي انشئ ليستفيد منه عدد كبير من القرى التي لايحصل بعض سكانها على نقطة الماء الا بشق الانفس مثل قرى الحسينيات ونجدة والراس الاقرع والشكارة والموح والسوق والساخنة والفاخرة والزراعة حتى راجب ذات المياه الملوثة .هذا المشروع رغم استلام السلطة له من المتعهد منذ عامين او يزيد وبعد ان تمت جميع التوصيلات وبناء الخزان والتجارب / اصبحت المواسير يأكلها الصدأ وبقي المشروع معطلا بحجة عدم توفر المياه الكافية للضخ / وهنا نتساءل ان كان هذا الادعاء هو الصحيح / كيف صمم المشروع وكيف اجريت دراساته واحيلت عطاءاته / من المسؤول عن ذلك وما ذنب الناس الذين مستهم الفرصة بوصول المواسير الى بيوتهم قبل عامين ومع ذلك ما زالوا ينتظرون حلا ربما بمعجزة تأتيهم من السماء .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء ...

معذرة ان اطلت عليكم وقد وعدتكم بالاختصار ومعذرة ان اسهبت بالحديث عن عجلون ولوائها / رغم اني لست اقليميا ولا طائفيا متعصبا / وادرك تمام الادراك بأنني في هذا الموقع ممثلا لهذا الشعب من اقصى جنوبه

وباديته حتى اقصى الشمال فيه .وانما كان ذلك لانني انطلق من واقع مر ومعاناة قاسية المسها حيثما مكثت هناك او التقيت بأي شريحة من شرائح الاهالي والسكان حيث اجدهم يتحدثون بمرارة نابعة عن حرمان عانوا وما زالوا يعانون منه الكثير / وانا هنا اتمنى على دولة الرئيس وهو ليس بعيدا عنهم / وعلى زملائه الوزراء وغيرهم من المسؤولين ان يتفضلوا بالقيام بزيارات ميدانية الى تلك المناطق ليطلعوا بانفسهم على كثير من الوقائع التي ذكرت او تلك التي نسيت ذكرها . وفي النتيجة وترتيبا على ما اسلفت فاني اطلب تنفيذا سريعا وعاجلا لتلك المطالب والمشكلات سواء من خلال ما تم رصده في موازنة وفي بنود وفصول هذه الموازنة / او من خلال مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة لهذا العام .

فنحن ما جئنا هنا الا للمشاركة بمعالجة قضايا الوطن وهموم المواطن / بروح من المسؤولية الجادة والامانة الصادقة في القول والفعل والعمل .

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس الاستاذ نايف الحديد

السيد نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد ،

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

اننا نجتمع اليوم لنناقش مشروع قانون موازنة الدولة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ وقانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (٣) للسنة المالية ١٩٨٩ ، ولما كانت هذه المناقشة مناسبة هامة يتطرق فيها النقاش الى من كانت هذه الموازنة من اجل خدمته من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فانني بادئ ذي بدء اتقدم بالشكر الى الحكومة الخلف والحكومة السلف لتجاوزهما الازمة الاقتصادية بنجاح مما ادى الى استقرار سعر الصرف للدينار الاردني واسترداد الثقة بالاقتصاد الوطني ووقف تراجع النمو الاقتصادي وفون تراجع حوالات المغتربين الاردنيين العاملين في الخارج مما ادى الى التحسن في الميزان التجاري .

وانني اطلب ان تستمر الحكومة في تثبيت البرنامج التصحيحي للاقتصاد والعمل على تثبيت سعر الصرف للدينار الاردني والبدء في اعادة الثقة والعمل على ارتفاع سعره مقابل العملات الاجنبية . اخذه بعين الاعتبار نشر المعلومات من خلال وسائل الاعلام على اوسع نطاق لما في ذلك من فوائد عديدة لا مجال لذكرها .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمون...

لقد جاء خطاب الموازنة شاملا شافيا بعرض ممتاز للوضع الاقتصادي القائم وترجمة للبرنامج التصحيحي الاقتصادي ولكن المحاسبة ركن اساسي لصلاح الامر وكل مسؤول يقف تحت الحساب والمراقبة ، فنحن النواب يراقبنا الشعب ويحاسبنا من خلال تجمعاته وجمعياته وصحافته وافراده والسادة الوزراء يقفون للمسؤولية امام مجلسنا هذا لتحاسبهم بواسطة ديوان المحاسبة الذي نأمل ان يكون متطورا ومؤهلا للقيام بدوره وقادرا بان يقوم بمسؤولياته وفق احدث اساليب المحاسبة والبت في الاموربسرعة ولهذا درسنا مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٠ وتبين ما يلي : -

١- ان تقدير الايرادات لعام ١٩٩٠ للضرائب على الدخل والارباح مبالغ به جدا عن عام ١٩٨٩ حيث كان الايراد في عام ١٩٨٩ بمبلغ (٥٤) مليون دينار فقد قدر لعام ١٩٩٠ مبلغ (١٠٠) مليون دينار اردني اي بزيادة (٤٦) مليون وبدون شرح تبرير السياسة الضريبية القائمة التي تمثلت في زيادة الضرائب وخاصة ضريبة الدخل .

٢- تقديرات الايرادات الجمركية لعام ١٩٩٠ كان بزيادة (٤١) مليون دينار عن عام ١٩٨٩ وبدون تبرير .

٣- من اطلاعنا على قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٨٩ ظهر لنا عجز في تقدير الايرادات مبلغ (٨ر٥) مليون دينار منها (٦) مليون عجز في ضريبة الدخل .

٤- قدرت النفقات في الموازنة بأقل مما كانت عليه عام ١٩٨٩ ولكن من الاطلاع على قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٨٩ تبين ان النفقات تزيد عما هو مخصص لها في قانون الميزانية فقد ظهر تجاوز في اجمالي النفقات لعام ١٩٨٩ بمبلغ (١٠٤ر٤٥٣ر٥٠٠) مليون دينار .

٥- ان عجز الموازنة لعام ١٩٩٠ بلغ (١٩٩ر١) مليون دينار ولاحظنا بقلق شديد تمويل هذا العجز من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجية والداخلية المباشرة الى الخزينة حيث ان هذه القروض هي من اخطر انواع القروض التي تضع الخزينة في مأزق مالي يصعب الخروج منه حيث ان العجز هو فرض على الخزينة ويجب ان يغطى من الايرادات وضغط النفقات وان الدين لا يسدد بدين وبفوائدعالية وان هذه العملية تشكل عبئا ماليا كبيرا على الاقتصاد مما يؤدي الى ان يصبح مدعاة للقلق على الوضع الاقتصادي كما لا نعرف مقدار العجز الاضافي المتوقع من انخفاض تحصيل الايرادات وزيادة النفقات في نهاية العام الحالي مقارنة بالعجز الاضافي لعام ١٩٨٩ والمبين في قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٨٩ حيث بلغ العجز الاضافي (١٣ر٩٩٨) مليون دينارا وبذلك ارتفع العجز واصبح (١٣٣ر١٣٣) مليون دينار .

٦- كما لاحظنا انه سيتم تحديد انشاط القروض الخارجية والداخلية التي قروض ستحصل عليها الخزينة كما هو مبين في تغطية العجز .

٧- من خلال قرأتنا الى ارقام الايرادات المحلية المقدرة والنفقات المقدرة لاحظنا ان مجموع الايرادات المقدرة من الضرائب على الدخل والارباح والضرائب الجمركية والتي تبلغ في مجموعها (٣١٢) مليون دينار اردني لا تغطي العجز في الموازنة وفوائد القروض الداخلية والخارجية فقط والتي تبلغ في مجموعها (٣٧٤ر٤) مليون دينارا اردني هذا ان تم تحصيل جميع المبلغ المقدر للايرادات وبدون عجز اضافي .

٨- تبين ان مديونية الاردن الله اعلم تزيد عن (ستة مليارات) دولار علما ان اية مديونية تزيد عن (ثلاثة) مليارات دولار تكون قد تجاوزت خط الامان الاقتصادي ووضعت البلد في مأزق مالي لا تسمح طاقته المالية على التسديد وتوجب عليه شد الاحزمة والخضوع الى برنامج تكييف وتعديل شاق على المواطنين . كما ان نسبة الدين في اى بلد يجب ان لا تزيد عن (٤٠٪) من حجم انتاجها المحلي ولكن من خلال قرائتنا للموازنة تبين ان حجم المديونية يزيد عن (٣٠٠٪) من حجم الانتاج المحلي كما انها تجاوزت (٢٠٠٠) دولار للفرد الواحد .

٩- مع الاسف الشديد ولا نعرف ما هي الاسباب ان اقليم البادية الاردنية بما فيه من خيرات وبما فيه من سكان لم يأت له ذكر كيف يمكن للبدوي الفقير ان يعيش هو واطفاله دون مساعدة ، دون تعليم ، دون تأهيل ، دون مساكن صحية ، دون طرق ، نريد تقوى الله فقط والمساواة كغيرنا .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمون ...

اننا وبحمد الله ننعم بالامن والأستقرار في هذا البلد المرابط المكافح على اطول خط للمواجهة بفضل قيادة الحسين الحكيمة التي وقفت بصلابة امام الضغوط الخارجية والتحديات التي كانت في منتهى الخطورة ودقة الظروف .

وبناء عليه فانني اوصي عن قناعة تامة نظرا للمتغيرات السريعة ان تلبي حاجة القوات المسلحة والامن العام والمخابرات والدفاع المدني وان يستبعد من الاذهان تخفيض المبالغ المخصصة لهم بل على العكس دعمهم دعما كافيا تمكينا لهم للقيام بمسؤولياتهم وتطوير وحداتهم وفقا للاساليب الحديثة التي تعتمدها الوحدات المماثلة في جميع انحاء العالم . هذا ويقوم الامن العام والدفاع المدني في بداية تطوير جديدة تثقل والمهمات الملقاة على عواتقهم تجاه النمو السكاني وادامة الاسلحة والمعدات المتوفرة بين ايديهم اما الراي ليس لمن سمع .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمون...

انتهز هذه المناسبة متضرعا الى الله العلي القدير ان يكلاء بعزته وقدرته صمود الاهل الأعزاء ابناء الانتفاضة في فلسطين العزيزة وان يقربهم من النصر المؤزر المبين قال تعالى (ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم) صدق الله العظيم .

ويجابهتهم لجنود الاعداء وصمودهم البطولي ووقفتهم يدا واحدة وصفا واحدا وقلبا واحدا انتزعوا اعجاب العالم واحيوا القضية امام الراى العام العالمي وعرف العالم اجمع ان الامة العربية قادرة على تحقيق امانيها وتحرير ارضها واستعادة المقدسات . واننا اذ نبارك الانتفاضة نرجو من الحكومة ان تقدم كل عون حقيقي ممكن لها حيث ساعدت الانتفاضة على الغاء فكرة الوطن البديل ونقلت الحقيقة الفلسطينية الى جميع العالم بكل دولة وهيئاته منظماته كما اطالب ان يعد برنامج وطني شامل تشارك فيه المؤسسات الرسمية والشعبية كافة لمساعدة الانتفاضة ماديا ومعنويا .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ... اخواني الاعزاء ...

على اسرائيل ان تفهم جيدا ان الدماء المهرقة البريئة في فلسطين لن تنسى ولن تمحوها الذاكرة بسهولة وان الأنتفاضة المؤزرة بعون الله لن تتوقف مهما عظمت التضحيات الاعتداء على النساء والاطفال وقطع وتكسير الأطراف والسجون والأبعاد والرصاص المطاصي والقنابل المحرقة والغازات السامة وغير ذلك مما يعرفه قادة اسرائيل وغيرهم من الحاخامات الأرهابين المتعصبين ، واغلاق المدارس وتجويع العرب وتشريد العائلات وارهابهم وبكاء الثكلى وحنين العرب الى وطنهم ومقدساتهم في القدس والخليل وجميع فلسطين من الصعب ان تعدها الذاكره من الصعب ان تمر بالسهولة التي يتصورها قادة اسرائيل . ان دعوى الاسميه التي يتبجح بها شامير منذ بداية هذه الدولة ان دعوى الاسمية التي يتبجح بها شامير عانت منا شعوب العالم وها هو اليوم يجدد هذه المقولة تمهيدا للهجرات اللتي بدأت ومعها بدأت حمامات الدم في فلسطين المحتلة اذا لم يفهم باللغة العربية فأنني اقول له It will have blood , They say , Blood will have Blood .

واقول للاسرائيليين " تأمرون الناس بالبروتسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب افلا تعقلون .

لن ننسى شهداء الشعب الفلسطيني في فلسطين وصبرا وشاتيلا ولن ننسى شهداء الجيش العربي الباسل في القدس وفي باب الواد وفي حوسان وقبية وقلقيلية وعلى طول خطوط الهدنة من جنين الى رجم المدفع جنوبا . ولن ننسى شهداء الجيش العراقي الباسل الجاثمين في مثلث جنين - قباطية ولن ننسى شهداء الجيش المصري والشعب المصري اللذي لا زال يعاني من جراء الأعتداءات المتكررة كيف ننسى هذه القوافل وكيف ننسى قوافل شهداء الأمة العربية اللذين ضحوا بارواحهم بعيدا عن اهلهم وعزوتهم وفلذات اكبادهم طلبا للشهادة في سبيل فلسطين .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

تقيم اسرائيل مراسم عسكرية في قرية مهساد احياء لذكرى موتاهم في قرية ما يسمى قرية "مساد " الذين كما يدعون الذين قتلوا قبل ٣٠٠٠ عام ، وانا ارجو الاخوة ردا على هؤلاء الزملاء ان نزرع غابة في جنوب الاردن او

وسطها ، شمالها او باديته تقيم فيها مراسيم لشهداء الأمة العربية في فلسطين كل عام .

ان رئيس حكومة اسرائيل يعمل الان بجد من اجل اسرائيل الكبرى ينادي بالسلام ويقول قولا اخر ولقد علمتنا التجارب والأيام ان اليهود اذا ارادوا ان يعتبدوا يفتعلوا حوادث على الحدود وفي اماكن يختارونها ان الوقت قد حان لأن تتكاثف ونتعاون ونرص الصفوف وننبذ الاحقاد والفتن وأن يكون كل مواطن خفير . في سبيل الدفاع عن امتنا العربية وفي سبيل استعادة حقنا في فلسطين علينا ان نردد دائما قول امرؤ القيس " نحاول ملكاً او نموت فنعذرا " نحاول فلسطين او نموت فنعذرا .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء ...

الأردن هو ملاذ مشوار الأمة العربية وهو الحصن الحصين الذي ستنطلق منه جحافل الثورة العربية الكبرى الى اهدافها في فلسطين بمشيئة من الله . الحسين الأول والجاله الغر الميامين ضحوا بكل شيء من اجل فلسطين ومقدسات الأمة العربية وقد سرنا واشار جوانحنا ان الحكومة الفلسطينية والشعب اليمني الموحد يرفعون راية الثورة العربية الكبرى اعترافا من الأمة العربية بقدسية هذه الثورة صمود الأردن امن الأردن قوة الأردن بقاء الأردن هو بقاء للأمة العربية وعزه ورفعه لها . يا اسرائيل يا دولة العنصرية يا دولة الظلم والعدوان اذكرك للعبرة فقط لعل الذكري تنفع المؤمنين :فلسطين والأردن معبر هام بين الشرق والغرب احتلها الاشوريون واليونانين والرومانين والبيزنطنين والفرس والصليبين والمغول والأنجليز والفرنسيين وغيرهم اين ذهبت هذه الامم واين ذهبت هذه الشعوب والجيوش الجرارة ذهبوا جميعا وبقي العرب والمثل البدوي يقول : ليس عيبا ان تكون بطيئا ولكن العيب النسيان .

لقد عرفنا الطريق ولن يثنينا عن اهدافنا شيء بأذن الله مهما طال الزمن ولن تخيفنا الأسلحة والصواريخ والمعدات العسكرية المتطورة والتهديدات والضغوطات تذكروا ان الأنتفاضة هي بداية الطريق - طالبنا بالأرض مقابل السلام ورضينا بما لا ترضى به وتحملنا ما لا طاقة لنا به ولا زلتم تفكرون وتعملون للتوسع وتهجير العرب من وطنهم .

معالي الرئيس ... زملائي ...

نؤيد المبادرات العراقية التي تدعو للسلام وحسن الجوار ووقف التسلح العسكري الذي لا يستفيد منه الا اعداء الأمة الأسلامية كما وندعو الأخوة الأتراك الى دراسة الوضع المائي فيما بينهم وبين العراق وسوريا . ووقف المشاحنات الأقليمية بسرعة في لبنان .

اما بالنسبة لما ذكرته اللجنة المالية من الأخوة الكرام ،لم تثبت اللجنة المالية في قرارها رقم " ٢ " تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ العيوب والمشاكل الأقتصادية والأجتماعية والسياسية التي كادت تؤدي الى تدهور الاستقرار

بشكل واضح ومن حق الشعب ان يعرف كل الحقائق عن تفاقم واتساع هذه الكبوه لان الأمور لن تستقيم اطلاقا اذا بقي الناس يسيرون في ظلام دامس كثيف ودون معرفة السبب والمسبب وخاصة لأن خطاب الموازنة خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الاقتصادية من وجوهها المختلفة. واللجنة المالية في قرارها نحت منحنى خطاب الموازنة كما انها لم توضح ايضا المسؤول عن اغراق البلد بالديون الداخلية المرحلة والقرارات غير المدروسة كما ذكرت ايضا والبعد عن روح المسؤولية في النهج الحكومي تجاه الأقتراض الخارجي والداخلي ، لأن البحث في الأزمة مستقبلا سوف يطول وتمر بسياسة الأنفاق دون حساب " بدون حساب " .

١٤- ان خطاب النوايا الموجه من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابقين الى صندوق النقد الدولي يتحدث في مجمله عن فرض مجموعة من الضرائب على الفنادق والمطاعم وتذاكر السفر وزيادة رسوم تصاريح العمال الأجانب وزيادة ضريبة المطار للمغادرين وتفعيل نظام الضرائب وسياسات تسعير المياه والدعم المقدم لأنتاج القمح واستحداث ضريبة الأستهلاك التي لا اعرف عنها شيئا ومراجعة النظام الضريبي بشكل شامل واصلاح هذا النظام عن طريق ادخال ضريبة القيمة المضافة وتوجيه معونات للفقراء على أسس اكثر انتقائية واصلاحات جمركية .

معالي رئيس مجلس النواب

الاخوه الزملاء

كما تلمسون في هذا الخطاب هل تعتقدون ان مثل هذه السياسة المالية يمكن تطبيقها على الشعب الذي يطالب بالعمل وتخفيض الأسعار كل يوم الأمر متروك لقراركم علما بأن صندوق النقد الدولي لا يمكن ان يتساهل في مديونيته .

١٥- اؤيد شمول كافة المؤسسات العامة في موازنة العام المقبل لأن عدم شمولها في الموازنة هذا العام مخالفة دستورية ومصادقة اللجنة المالية عليها ضرورية جدا هذا العام . ملاحق الموازنة غير دستورية والتخصيص الملحق بالموازنة يطلب من مجلس الأمة ويصادق عليه من قبل المجلس . رخص التلفزيون تدفع من قبل مالك الجهاز فقط وارجو ان تدفع ضريبة المجاري على المستفيدين فقط لأن هذا الأمر لم تتطرق له اللجنة المالية في ناس يدفعوا ضريبة مجاري وهم بعيدين جدا ، ولم تصلهم المجاري اطلاقا .

١٦- طلبات المنطقة الأنتخابية الرابعة : -

أ - استيعاب جميع الخريجين والعمال العاطلين الذين يقدر مجموعهم حوالي عشرة الاف ونصف منهم ثلاثة الاف شابة وشاب .

ب- بناء مدارس حديثة وقد تستغربوا اننا اقرب ناس الى عمان ولكن لا توجد عندنا مدارس مهنية من الحكومة الا قليل ممولة من الدولة ومن ضريبة المعارف الذين يدفعون لصندوقها منذ تأسيسه فتذهب استثماراتهم الى مناطق اخرى جميع المناطق بحاجة ماسة جدا الى مدارس بدل المدارس

المستأجرة وبناء كلية حرفية لتسد طلبات الشركات في مدينة سحاب الصناعية .

جـ- بناء ملاعب رياضية وقاعات للاجتماعات العامة .

د- بناء مستشفى في منطقة سحاب واخر في الجيزة وعيادات صحية ومراكز صحيه .

هـ- تعبيد الطرق داخل القرى والمناطق السكنية وكذلك الطرق الزراعية وربط القرى مع بعضها بعضا .

و- ايصال المياه والكهرباء والتلفونات الى المناطق التي لم تصلها المياه والكهرباء مثل خريبة السوق وجاوا واليادودة والحنانر ومعسكر الاجئين في زيزيا عندهم (١٣٠) طلب تلفون وهم من اكبر التجار ولكن ما في عندهم تلفونات .

ز- ايصال المجاري الى جميع الأنحاء وربطها بالشبكات الرئيسية .

حـ- السماح للأهالي بتأجير مخازنهم لعموم الصناعات نظرا للظروف الأقتصادية الحاضرة. تأسيس محافظة لجنوب عمان وعموم دوائر الدولة (والفت النظر الى ان دائرة البيطره لا تؤدي الخدمات بالشكل الصحيح لقلة موارده.

ط- فصل جميع بلديات والمجالس القروية عن مدينة عمان بأسرع وقت ممكن هذا هو مطلب اساسي هذا من المطالب الرئيسية وهو فصل البلديات عن عمان .

ي- الأيعاز الى مؤسسة النقل العامة للوصول الى كل الأحياء بشكل دائمي واذا تعذر ذلك التصريح للأهالي بشراء باصات تخدمهم .

ك- توزيع الواجهات العشائرية بأسرع وقت ممكن .

١٧- ازمة البطالة

معالي الرئيس ... اخواني الزملاء الكرام ...

هذه الاشياء التقيتها من اجل حسب تقديري وتفكيري من اجل تخفيف الازمة :

أ- السعي بجدية لبيع المنتوجات الأردنية بالمقايضة يعني عدا الاسواق التي تأخذ الفوسفات والبوتاس ، الاسواق الرئيسية المعروفة التي تأخذ المواد الخام منا ايجاد اسواق تالية ، وهذه الاسواق يمكن تسويق المواد الخام عليها بالمقايضة .

ب- التوجه الى جميع البنوك بالمساهمة في خلق مشاريع انتاجية في كل دول العالم البنوك تساهم في خطط التنمية وتخلق مشاريع في كل منطقة ، مشاريع زراعية ومشاريع صناعية وغيرها ، والبنوك عندنا تتضخم ولا نرى شيء .

جـ- الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية عندها من الأموال ما يمكن ان يأسس عدة مشاريع زراعية الحديث مع هذه الجمعيات من قبل المسؤولين يمكن ان يخلق شيئا جديدا .

د- النقابات على اختلافها عليها واجب ان تحل مشاكل النقابين لنأخذ مثلا ، نقابة المهندسين الزراعين، المشاريع الزراعية لا تحتاج الى نقد كثير ، لو اشتروا مثلا محاريث اليهم اشتروا

معدات، اشتروا بيوت للزراعة ، في الاغوار في المساحات اللي للحكومة ، وأجرتها وتشغلوا فيهاممكن ان نخلق لهم عملا .

ز- الأيعاز للصناديق كصندوق قروض البلديات والأيتام .

حـ- المؤسسات كمؤسسة الضمان الأجتماعي والمتقاعدين المدنين والبريد وغير ذلك .

د- الجامعات عليها ان تتفاعل مع الشعب ، وعليها ان تشد الأحزمة ، كما نشد الأحزمة نحن ، وعليها ان تدرس ، وعليها ان توجه ، ولا نقبل بأن احنا ندفع للجامعات فلوس ، وما يعطونا مردود على الاقل دراسات او توجيه وذلك اضعف الايمان .

ك- اعادة مؤسسات الطرفة الى ما كانت عليه لتشغيل اكبر عدد ممكن ووقف بيع الدولارات والعمل الصعبة في الاسواق السوداء .

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء المحترمون ...

هذه قراءة سريعة الى مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٠ مع ملاحظاتنا عليه . ونطلب من الحكومة العمل على :-

١- ضغط النفقات لتغطية العجز في الموازنة .

٢- التقليل من الاعتماد على الدعم الخارجي .

٣- وضع قيود على اقتراض الحكومة من الداخل والخارج .

٤- تشجيع الاستثمار الخارجي .

٥- العمل على زيادة الصادرات الوطنية السلعية .

٦- مكافحة التضخم النقدي بما يؤدي الى خلق اقتصاد سليم وقوي وقادر على النمو والاستمرار وترشيد الاستهلاك .

٧- العمل على وقف ارتفاع الاسعار السريع الذي يكتوي به كل المواطنين .

٨- الاسراع التام بتحصيل المبالغ للخزينة على مؤسسات الدولة والمواطنين الان ، الموجودة في مستودعات الدولة ، فنحصل على مبالغ لا بأس بها .وانا اقول لكم بانني اذا بعنا الموجودات المخزونة ، ويمكن ان تكون تالفة الان ، الموجودة في مستودعات الدولة ، فنحصل على مبالغ لا بأس بها .

ايها الاخوة ...

هذه امانة في اعناقنا ، لقد رايت في المستودعات اشياء لا ضروره لها ، ولا يمكن اطلاقا ان تستفيد منها الدولة ، فلماذا تبقى في هذه المستودعات ، لماذا لا تحرك ، لماذا الادوية القديمة ، لماذا المعدات القديمة ، لماذاالسيارات القديمة ، ان بيع هذه المخزونات ، خلينا نسميها ، سيجلب لنا نقدا جديدا ، وبالامكان خلق مشاريع من هذه للموجودات هذه المستودعات .

٩- وقف التنقلات المكلفة والتقاعد المبكر المرهقين لخزينة الدولة .

١٠- وقف الاتفاقيات التسويقية مع الشركات الاجنبية واقتصارها اذا لزم على الشركات الوطنية واتباع النظم المعمول بها في جميع بلدان العالم .

هذه الاتفاقيات التسويقية ، وهنالك اتفاقيات بين شركة البوتاس مع جماعة من اليابان وهنالك اتفاقيات للتسويق وهم لا يعملون شيئا ، الاولى ان يعمل الاردني لهذه المصالح ، وهنالك اتفاقيات مع اوروبا ، وهنالك اتفاقيات مع امريكيا ، الاولى ان يشتغل الاردني ، ويعيش عيشة كريمة ، بدل ان تضيع هذه المبالغ وتذهب ولا نحمد عليها اطلاقا ، وها هي الاتفاقيات موجودة ، تفضلوا شوفوها عند الفوسفات هون والبوتاس .

وختاما فأنني اتوجه بالدعاء الى الله العلي القدير ان يطيل عمر جلالة الملك الحسين المعظم راعي وقائد المسيرة وان يأخذ بيده لما فيه عزة ورفعة هذا البلد وتقدمه ونموه وازدهاره .

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) صدق الله العظيم .

معالي رئيس المجلس

السيد الاستاذ هشام الشراري ، احنا لدينا ستين متكلم ، الاخوان اللي طالبين الحديث ستين ، لحد الان الي تكلموا (خمسة عشرة) ، اذا بقينا على هذا الحال قد تطول الشغلة علينا طويلا ، فنتحمل شوية وقت .

تفضل السيد هشام الشراري

السيد هشام الشراري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... الاخوة النواب المحترمون ...

لقد كان درب التطور والتنمية شاقا وطويلا ، وكانت الانجازات بحمد الله ورعايته على مستوى الجهد المخلص والعمل الدؤوب ، وما زال الشوط امامنا ممتدا امتداد الطموحات الكبيرة الواسعة ، نحض على طريق الخير فالصلاح اسرة اردنية واخذة خلف الراية الهاشمية الخفاقة ، معتمدين على الدوام على عزم ابناء الوطن وانتمائهم في بناء صرح المجد والمنعة .

وان التي تشيد بناء جديدا وتزرع ارضا طيبة وتنتج من ثرواتنا ما يعزز القدرة الذاتية لتلتقي مع اليد القوية التي تحمي استقلالنا وتحفظ منجزاتنا وتنشر الأمن والطمأنينة في ارجاء الوطن ونفوس ابناءه وهذا التكامل بين مؤسساتنا المدنية والعسكرية كان الاساس في بناء الدولة القوية وسيكون بعون الله الركن الرئيسي في النماء والتطور .

ولم يقف العمل المتواصل في سبيل بناء الجبهة الداخلية المتماسكة حائلا دون انطلاق جهودنا الى المدى الأوسع عربيا ودوليا .

فالاردن حامل رسالة عربية الجذور قومية التوجه يؤمن بالتفاعل والتكامل مع اشقائه العرب كما يؤمن بالتفاعل والتكامل مع اشقاءه العرب كما يؤمن

بالانفتاح على العالم والتعاون والحوار مع جميع الشعوب الصديقة ومن هذا النهج اكتسبنا مصداقيتنا الحقيقية واخذنا مكانتنا الرفيعة بين دول العالم .

اما بالنسبة لشعبنا العربي الفلسطيني الذي يواجه بالنيابة عن امته حدة الهجمة البربرية الصهيونية التي تحطمت على ايدي انتفاضته ضد اطماع التوسع الاسرائيلي واحلام الغزو الاستيطاني المدعوم بالامكانات الامريكية الهائلة والمتمتع بالرعاية الغربية الواسعة فله منا تحية الاعجاب وعلينا له واجب الرعاية والدعم بكل ما نقدر ونستطيع ، وكل خير او تقدم يحضى به المواطن الاردني على هذه الارض هو دعم له وسند وظهير ولشهدائنا الرحمة وشرف السبق الى اشرف ميدان .

ويسعدني بهذه المناسبة ان اشيد بدور الاردن الفعال في بناء مجلس التعاون العربي وابارك لاقتنا العربية اعلان ميثاقه ونتطلع اليه في وطننا هذا بأنه بشرى لكل المؤمنين بالوحدة العربية ودعوة كريمة لكل قطر عربي بان يلتحق بركبه ويسير على هديه وبهذه المناسبة فأنني احيي الشعب العراقي الشقيق على منجزاته البطولية واشيد عاليا بالدور الرائد الذي تؤديه القيادة العراقية ممثلة في سيادة الرئيس صدام حسين الذي رفع رأس الامة العربية عاليا ودافع عن كرامتها ووجودها بشرف وتضحية والذي لم تأخذه نشوة النصر فمد يده الكريمة للشعب الايراني يدعوهم الى كلمة حق وموقف صدق ينهي العداوة مع الامة الأسلامية ورغم انه ليس مقام المجاملة بين الاشقاء الا اننا نثمن غاليا دعم سيادة الرئيس صدام حسين وشعبه الشقيق للاردن ووقوفه مع جلالة قائدنا وقيامهما بواجب حماية القضية الفلسطينية ورعاية انتفاضة شعبنا في وجه الاحتلال البربري .

معالي الرئيس ... ايها الاخوة المحترمين ...

يعتبر قانون الموازنة العامة اهم وثيقة تقدمها الحكومة سنويا للبرلمان فهي ترجمة لسياستها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي ضوء ارقامها تستطيع تحديد مسار الدولة وتوجهها خلال عام مقبل وفي ضوء هذه الارقام نستطيع تحديد الصفة العامة للسياسة المالية للدولة هل هي توسعية ام انكماشية ، هل تركز على اقتصاد انتاجي ام اقتصاد استهلاكي هل تعالج مشاكل البطالة وارتفاع الاسعار والتضخم بشكل عام ودعم الانتاج وزيادته وعدالة التوزيع في المجتمع والعبرة ليست في حجم المخصصات المرصوده وانما العبرة في كيفية انفاقها وحجم مردودها للمواطن .. لان المواطن الاردني مول (٥ر٥٢٪) نفقاته العامة والباقي من المساعدات والقروض حيث بلغت نسبة القروض (١٨٪) من نفقات الدولة العامة وبلغت نسبة المساعدات (٥ر٢١٪) من تمويل الانفاق العام .

ان التأمل في هذه الارقام وهذه النسب يستدعي مراجعة شاملة عميقة .. كيف تعالج هذه المشكلة .. كيف نعتمد على انفسنا في تمويل انفاقنا وفي تحقيق اهدافنا الاقتصادية دون الوقوع في مجال التأثير والضغوط الخارجية .. كيف نحقق الاستقلال الاقتصادي الكامل .. ان هذا الامر يحتاج الى مشاركة جميع ابناء هذا الوطن

حتى يكون هذا القرار قرارا وطنيا شاملا .. فهذا يتم في التخطيط السليم من خلال ادارة كفؤة نزيهة تستحق استخدام الموارد وانفاق المال العام وتحسن وضع الحلول الشافية الوافية للخروج من هذا النفق المظلم الكبير لان الانفراد بالقرارات الاقتصادية والتنظير الاقتصادي الفاشل اوصلنا الى مانحن عليه وفيه .. لذا اطالب الحكومة الموقرة ان تكلف نخبة من الاكاديين والمختصين لمعرفة ان كلفة انتاج المحروقات حقيقة مرتفعة او منخفضة او ان كلفة الانتاج الزراعي في الاغوار او كلفة الاستثمارات التي وضعت في الاغوار تتناسب مع مردودها المتوخى اقتصاديا وغذائيا هل خلقت فرص عمل جديدة وهل وفرت دخلا مقبولا للمزارع وغذاء مفيد للمواطن لماذا لا نبدع في وضع الحلول لمشاكلنا ولدينا اصحاب الفكر والابداع ؟

لماذا لا تكلف كل كلية في الجامعات للعمل على مشروع او مؤسسة موازية لتخصصها ويكون الجزء الاكبر من تخصصاتها في البحث العلمي حول موضوع نعاني منه ويشكل تحديا للاقتصاد الوطني ؟؟

لماذا لا يتحول المنظرون والمعارضون والرافضون والمتفرجون الى جزء من المشاركة في وضع القرار ولتصب جهودهم مع الجهود الرسمية لبناء الوطن وتجنيبه المحن ؟

معالي الرئيس ...

ارجو ان تسمحوا لي ببعض التحفظات على تقرير اللجنة المالية :

١- توحيد او دمج الاقراض الزراعي مع المنظمة التعاونية ، فالمنظمة التعاونية هي مؤسسة اهلية ، فيجب تغيير القانون قبل المطالبة بدمجها .

٢- تخفيض موازنة الجامعات (ستة) مليون دينار ، كيف نطالب بالتخفيض وبنفس الوقت نطالب استيعاب اعداد كبيرة من الطلاب بدخول هذه الجامعات .

٣- تخفيض موازنة البلديات لها مردود سيء على البلديات والمواطنين ، فالاستملاك في الوقت اخف من الاستملاك في المستقبل لرفع اعطاء الاراضي المتزايد .

٤- تخفيض موازنة الامن العام ، كيف نطالب ونحن نركز على دعم جهاز الامن والارتفاع بمستواه لحماية المواطن .

٥- نطالب باعادة مسؤوليات ومهام هيكلية ، وهيكلية تنفق اقليم العقبة وتفعيلها لتصبح مركزا للتخطيط والتنفيذ لكافة برامج وخطط وتنمية وتطوير اقليم الجنوب .

معالي الرئيس ... ايها الاخوة ...

تشكل الزراعة العمود الفقري للانتاج في ريفنا الاردني وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة اعتقد ان اهتماما بسيطا بالزراعة في المرتفعات سوف يعود على وطننا بالخير وعلى انساننا بالعمل والدخل .... ففي

محافظة معان اقترح التوجهات الزراعية التالية :

١- ايجاد محطة اليات زراعية تابعة للمنظمة التعاونية لتأجيرها الى المزارعين الذين لا تسمح مساحات ارضهم بشراء اليات ، وان سمحت فان احوالهم المادية تحول دون ذلك ووجود مثل هذه المحطة في الشوبك يخدم هذه الغاية ويحققها .

٢- ان مشكلة الاراضي الزراعية في الشوبك مثلما هي في وادي موسى وكما هي الحال في معان انها تعاني من عدم امكانية الفرز بين الملاك او الورثة لصغر الارض وقلة الموارد .. ان دراسة دقيقة لهذه المشكلة وتسهيل فرزها سوف يسهل على الناس مباشرة العمل في اراضيهم وانني اطالب دائرة الاراضي ان تهتم بهذه القضية باسرع وقت .

٣- ان اقامة السدود الترابية لا تكلف كثيرا على الدولة ونحن بحاجة الى كل قطرة ماء تجود علينا بها السماء واقامة ادارة خاصة لانشاء مثل هذه السدود او حتى بناء سدود في الاودية في منطقتي وادي موسى والشوبك والبادية الجنوبية سوف يلقى من المنظمات الدولية المتخصصة مساعدات ربما شملتها كلها واقترح ان تبدأ الدراسات من المهندسين الذين تضيق بهم المكاتب لتمسح كامل التراب الاردني لتحديد مواقع السدود ومن ثم السعي لانشائها الا بأول وحسب توفر الامكانات .

الصحة :

تمتاز محافظة معان باتساع المسافات بين مواقعها الادارية واتساع الرقعة في المحافظة وبعدها عن عمان يدعونا الى المطالبة :

اولا – ان تهتم الدولة بمستشفى معان والعقبة وضرورة تزويدها بالمؤهلات المتخصصة امر ضروري وضرورة توفر العلاج والادوات واللذين باتا مثار شكوى من كل مراجع .

ثانيا – ضرورة الاهتمام بمركز صحي وادي موسى ومركز صحي الشوبك .. حتى لا يصبح مركزا صحيا شكليا ينقصه المختص وينقصه الدواء ان احوال الناس وبعدهم بأكثر من اربعين كيلو متر عن مستشفى معان يستدعي بالضرورة ان يعالج المركز الصحي في وادي موسى او الطيبة او الشوبك معظم الحالات التي تصل اليه .. والاطباء المختصون بحمدالله كثيرون والادوية يجب ان تتوفر لعدم وجود صيدليات ولعدم توفر الامكانات .

النقل :

ان اشتغال معظم ابناء المحافظة في قطاع النقل دفعني لدراسة مشكلاتهم ، واعتقد انها في حالة غير مرضية . وتتمثل في :

اولا : ضرورة تحديد سعر جديد لنقل الطن الوحد امام انخفاض الدينار وارتفاع قطع الغيار وقلة الحمولة .

ثانيا : ضرورة وضع دراسة فعلية لقطع الغيار .. ان سعر فردة الكاوشوك في الاردن يزيد على ٧٠٠ دينار وهذا السعر وضع بعد دراسة دقيقة كما قالت وزارة التموين .. بينما شراء نفس النوع من تبوك بعد دفع الجمارك الاردنية عليه ينقص عن هذا السعر بحوالي ٧٥ دينارا علما بان الجميع يعلم ان التاجر في السعودية يدفع جمارك وأن ربحه كبير جدا .

ثالثا : لقد حان الوقت في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ان يعطي دور التحميل اولا الى السيارات الاردنية التي تكتوي بكل هذا الغلاء في القطع وغيرها والتي تدفع ضريبة دخل عالية .

رابعا : ان ضرورة فتح مكتب لنقابة السواقين للشاحنات في مدينة معان امر ضروري وملح ونحن نطالب وزارة العمل على تحقيق ذلك .. وبهذه المناسبة اننا نطالب معالي وزير النقل بدراسة موضوع اتحاد الكراجات والرسوم التي يتقاضاها وما هو سنده الشرعي او القانوني الذي يعتمد عليه لجبايتها وما هي الخدمة التي يقدمها للشاحنات واصحابها .

التعليم

لم تعد الجامعات المنتشرة في ربوع الاردن بحمد الله منبرا علميا فقط وانما هي ايضا وسيلة تثقيف وتطوير ومصدر عيش للمحيط الذي تبنى فيه .. ويحلم ابناء محافظة معان بان تنشأ الدولة بين ظهرانيهم وفي مقر المحافظة جامعة .. ونعلم الان كلفة الجامعة .. لكن الارض في مدينة معان التي سجلت باسم الجامعة تزيد على ٣ الاف دونم ..

ودولة رئيس الوزراء تحدث في الرد على خطاب الثقة باتجاه النية لبناء اكاديمية للدراسات الاسلامية ومن اولى من مدينة معان بهذه الاكاديمية !! وان هنالك مبان للمدارس لم تستعمل بعد ، والحاجة اليها ليست ملحة وبالامكان البدء بالاكاديمية الاسلامية بواحدة من هذه المدارس التي سبق لدولة رئيس الوزراء الحالي ان امر بها وخصص لها المخصصات استباقا لحاجة المحافظة للمدارس وتذكرة محافظة معان كل مرة نرى فيها هذه الابنية التي تزيد على بعض ابنية الكليات في الجامعات الاخرى ..

اننا نناشد ابو عماد الذي نعرف مدى حب الناس له في معان بان يحقق وعد جلالة الملك ببناء جامعة في معان فيأمر دولته بان تكون الاكاديمنة الاسلامية فيها كما لاحظت تخفيض مخصصات الجامعات (٦) مليون ارجو ان تعاد طالما نحن نطالب الجامعات بالتوسع في القبول لمواجهة التوسع المطلوب .

التطوير الحضري والاسكان :

انفقت الحكومة على شوارع العقبة واحيائها الكثير من الجهد والمال .. ولكن الحكومة السابقة وعندما جاء

دور تنظيم الاحياء الفقيرة في العقبة اوكلت بهذه المهمة للتطوير الحضري .. والتطوير الحضري يريد ان يربح فقرر توسيع الشوارع ومد الكهرباء والماء ولكن على حساب المستفيدين من الفقراء !! في الوقت الذي مدت هذه الخدمات لكل حي في العقبة على حساب التنظيم .. اننا نطالب برفع هذا الحيف عن هذه الاحياء ومساواتها بغيرها .

اوضاع البلديات والمجالس القروية بالمحافظة :

ليسعدني ان اذكر امام مجلسكم الكريم الدخول التي قفزت قفزات هائلة في زمن حكومة مضر باشا الاولى بالنسبة للمجالس البلدية والقروية .. ولكننا وحتى هذه اللحظة نشعر ان البلديات والمجالس في محافظة معان وربما في المملكة بحاجة الى دراسة كاملة لمداخيلها وقروضها واوضاعها .. ان كلا منها يشكو عجز الامكانات وتراكم القروض وتزايد الفوائد .. ان هذه المؤسسات ذات الصلة المباشرة اليومية بالمواطن اهميتها لا تحتاج الى برهان والعناية بها ودراسة اوضاعها هام ومستعجل .

السياحة :

لم تخصص مبالغ كافية للتسويق السياحي .. علما بان السياحة لو استثمرت استثمارا جيدا لكان مردودها اكثر من ٣٠٠ مليون دينار ويلاحظ بان محافظة معان لم يكن لها نصيب يذكر في هذه الموازنة علما بانها تحتوي على كثيرا من الاماكن السياحية بالاضافة الى العقبة والبترا مثل قلعة الشوبك . ومطار معان ، وبانوراما الحميمة "لتجسيد وقائع معركة الحميمة من الناحية العسكرية والتاريخية " وتخصيص جزء من مردود السياحة لبلدية وادي موسى حتى تتمكن من تطوير مدينتها وتعبيد الشوارع بها وبناء الارصفة لانها وجه الاردن السياحي الذي يحكم من خلاله الزائر على مدى التقدم والتطور الذى وصلنا اليه .. كما لا ازال اجد في تأسيس مؤسسة خاصة او شركة عامة تساهم فيها الدولة لتكون مصدر جذب سياحي ومصدرا رئيسا لدعم ميزانية المدفوعات .. كما اطالب بانشاء كلية فندقية وعلوم سياحية في مدينة معان والعقبة امر ضروري .

اما الهواتف :

تشكو محافظة معان من سوء المقسم الالي الذي يعمل لديهم وصعوبة الاتصال احيانا وسوء تسجيل مطالبات المكالمات التي يطلبونها بعدم وجود نظام يسجل على المشترك بدقة ما طلبه من مكالمات .. ان ضرورة ان تكون محافظة مثل معان لديها مقسم الكتروني حتى لو من المقاسم التي سمعنا عن استغناء عمان عنها لقلة ارقامها او خطوطها امر اصبح واضحا وحتى تتساوى المحافظة بغيرها من المحافظات ..

صيادوا الاسماك :

مشكلة الصيد في خليج العقبة ليست جديدة والسبب في هذا ان الدول المجاورة السعودية ومصر منحت الصيادين الاردنيين في الصيد في مياهها الاقليمية والخليج لا يصلح للصيد لوجود شعب المرجان فتعطلت مهنه الصيد التي كانت تعيل مئات الاسر وخسر الاردن موردا للسمك هام جدا .

نرجو من الحكومة ان تبادر فورا لانشاء شركة لصيد الاسماك في اعالي البحر الاحمر وغيره وان يعطي الصيادون فرصة المساهمة فيها والعمل عليها وان تشرع في الاتصالات الاخوية بالطرق الرسمية بمصر والسعودية لتذليل اية عقبة .

المشاريع الصناعية في المحافظة

قامت الدولة مشكورة بانشاء صناعات ضخمة كان موقعها بالصدفه ضمن حدود المحافظة وهي باذن الله خير وبركة للاردن جميعا .. الا ان الظروف الصعبة للناس والبطالة المتفشية تجعل لابناء المحافظة تطلعات للعمل في هذه المشاريع التي بين ظهرانيهم وعلى مقربة من بيوتهم :

اولا -

نعلم ان لدولتكم الباع الطويل في اجبار شركة الزجاج في مدينة معان رغم محاولات نقل الماده لمكان اخر يبنى به المصنع ويرجو ابناء المحافظة ان يكون الخط القادم لبناء العبوات الزجاجية بنفس المكان وان ينظر بسياسة جادة في تشغيل ابناء المحافظة فيه لقربهم منه ولتوفير شروط العيش لهم هناك .

ثانيا -

بالنسبة للفوسفات التي استوعبت ادارتها العدد الجيد من ابناء المحافظة في مناجمها ولكننا نطمع بالمزيد ونرجوا ان يكون سكن اسر العاملين بالشيدية في مدينة معان لتوفير السكن والمدارس والهواتف والطرق والمستشفى والمسجد والتأجير وكل الخدمات لهم هناك . واننا نحن نطالب بان تقوم الحكوكة مشكورة بتلبية طلب الشركة بانشاء المجمع الصناعي في الشيدية ان تشترط الدولة على الشركة بناء مساكن العزاب من الموظفين بنفس الموقع وبناء السكن العائلي في مدينة معان .. كما نضم صوتنا لصوت الشركة باعتماد منطقة حرة لهذه الصناعات الكيماوية حتى يتشجع المستثمرون ويقوم المشروع الذي سيقدم فرص عمل نادرة للجميع .

وختاما : فان بعد المكان حافز للحكومات احيانا على تلبية بعض المطالب الادارية التي لا تزيد في تكاليف الدولة شيئا ان ترفيع مديرية قضائي الشوبك ووادي موسى الى متصرفية يوفر على المواطنين هناك الذهاب والاياب منهما الى معان لمراجعة الحاكم الاداري .. ووجود معظم الدوائر في وادي موسى والشوبك من صحية وشرعية واراضي ودفاع مدني ومخفر شرطة ومالية حافزا لهذا التغير الذي لا يكلف غير الاسم ويحل للسكان مشكلة طالما تطلعوا اليها .

معالي الرئيس ...

اقدم الشكر للجنة المالية على جهدها المشكور واشكر للحكومة عنايتها واهتمامها باحتياجات كل الوطن كا يريد جلالة الملك حفظه الله وسدد على دروب الخير خطاه .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس الاستاذ سلامة الفويري

الاستاذ سلامة الفويري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الزملاء النواب ...

ان الحديث في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ يتطلب وقفة مطولة عند كل رقم ورد في هذا المشروع سواء منها الارقام الوارده والمتعلقة بالنفقات الجارية او تلك المتعلقة بالنفقات الرأسمالية . وبرغم من شمول مشروع الموازنة للكثير من القضايا التي تهم الوطن والمواطن والتي من شأنها ان ترفع من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وتسير بالاردن نحو التقدم والتطور .

الا ان مشروع الموازنة لم يعطي الأهتمام الكافي والمتوقع في رصد المخصصات للمحافظات والألوية . وهذا يعني ان بعض المحافظات ستخرج من باب الموازنة في نهاية السنة المالية الحالية كما دخلته في مطلع العام. ومنها محافظة الزرقاء . فنصيب محافظة الزرقاء .

من مجمل الانفاق العام كما هو وارد في مشروع قانون الموازنة لا يتناسب والحجم السكاني الكبير لهذه المحافظة التي تضم في مدنها واحيائها اكبر تجمع سكاني في المملكة بعد العاصمة عمان .

وبأستعراض البنود الواردة في مشروع قانون الموازنة للعام الحالي ١٩٩٠ لا بد ان اسجل بعض الملاحظات التالية :

بلغ حجم الايرادات الفعلية من الرسوم الجمركية لعام ١٩٨٩ (١٧٢) مليون دينار بينما يقدر حجم الايرادات في الرسوم الجمركية للعام الحالي ١٩٩٠م (٢١٢) مليون دينار اي بزيادة قدرها (٤٠) مليون دينار . السؤال هو من اين ستأتي هذه الزيادة ؟ وهل سيكون هناك زيادة في الرسوم الجمركية للعام الحالي ؟ خاصة وان حجم الاستيراد قد انخفض في نهاية العام الماضي وكذلك سيكون في العام الحالي كما ورد في المشروع ان حجم التحصيل الفعلي لايرادات ضريبة الدخل للعام الماضي قد بلغ (٥٢) مليون دينار بينما يتوقع ان يكون حجم التحصيل للعام الحالي (١٠٠) مليون دينار اي بزيادة قدرها (٤٨) مليون دينار . هل من المتوقع زيادة نسبة الضريبة المفروضة على الأفراد في العام الحالي ؟

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ٢٧/١/١٩٩٠ ميلادية.

معالي الرئيس ... الأخوة النواب ...

لقد زادت تكاليف المعيشة خلال العام ١٩٨٩ مقارنة بعام ١٩٨٨ ما نسبته (٢٥ ٪) وكان نصيب :

المواد الغذائية ما نسبته (٢٠٪)

الملابس والاحذية (٦٥٪)

السكن (١٣٪)

السلع والخدمات الاخرى (٣٥ ٪)

ان ما نرجوه ان لا ترتفع نسب الزيادة في اسعار مثل هذه السلع للعام الحالي مع البحث عن السبل الكفيلة بتخفيض اسعار هذه السلع .

معالي الرئيس...

ان محافظة الزرقاء بحاجة الى الانصاف واهالي المحافظة يأملون من هذه الحكومة ان عمل على انصافهم وايلاء محافظتهم المزيد من الرعاية والأهتمام في سبيل تطوير المحافظة وتقدمها .

خاصة وان محافظة الزرقاء عانت من الاهمال طوال السنوات التي مضت فمدينة الزرقاء بحاجة الى الكثير من الخدمات والتطوير ولا بد من ايلاءها الأهتمام الكافي . ومن المطالب الدائمة والمستمرة للمحافظة أورد الأتي :

١- في مجال الشباب :

ايجاد مدينة رياضية متكاملة في المحافظة حيث خصصت قطعت ارض منذ عشرة سنوات لها وتوالت الوعود كل عام للبدء بتنفيذ هذا المشروع الذي اصبح حلم ابناء هذه المحافظة.

لا بد من دعم الاندية الرياضية في محافظة الزرقاء والمساهمة من قبل الدولة في انشاء الملاعب الرياضية والأبنية الخاصة بها اسوة بباقي المحافظات .

تفعيل وتطوير مديرية الشباب في المحافظة وتزويدها بالطاقات والكفاءات والكوادر لتقوم بدورها الفاعل ايجاد مركز شباب في مدينة الرصيفة لخدمة الحركة الشبابية في المدينة .

٢- في مجال السياحة والاثار

كما هو الحال في كثير من القطاعات فأن الزرقاء سيئة من الناحية السياحية وحماية الأثار . فالقصور الأثرية . وما اكثرها في محافظة الزرقاء بحاجة الى الاهتمام والرعاية والترميم والتسويق السياحي .

واحراش بيرين مناسبة لأقامة منتزه قومي يكون له الأثر الكبير في تدعيم السياحة في المحافظة وايجاد متنفس لاهالي الزرقاء والرصيفة . الذين يعانون الكثير نتيجة الكثافة السكانية في مدنهم .

٣- البلديات

ان البلديات الموجودة حاليا بحاجة الى الدعم لتقوم بدورها الفاعل في خدمة المواطن لنأمل في زيادة مخصصاتها لتستطيع الاستمرار في اداء رسالتها وتطوير مدنها لتواكب التطور الحضاري الذي ننشده جميعا ولتطوير الريف في هذه المحافظة لأرجو ان يصار الى ايجاد مجالس بلدية في كل من الأزرق ، وبيرين ، ودوقرة ، والعالوك . لتوفير العدد المطلوب لترفيعها من مجالس قروية الى بلديات ولكون بعضها مراكز ادارية كما هو الحال في الأزرق ، وبيرين .

ان المخطط التنظيمي الهيكلي لمدينة الزرقاء صدّق في عام ١٩٧٦ بطريقة غير مدروسة ومستعجلة لذلك جاء غير ملائم مع واقع حال المدينة ولا يفي بالحاجة امام التوسع الذي اصاب المدينة والتطور الذي شهدته . لذلك بأنه لا بد من اعادة وضع مخطط تنظيمي هيكلي جديد على ضوء التوسع الذي لحق في المدينة من جميع الجهات.

٤- المواصلات

ان التقدم والتطور الذي اصاب مختلف التجمعات السكانية في المملكة لا بد ان يصل الى قرى المحافظة التي هي بحاجة الان الى الكثير من الخدمات ومنها ، ربطها بالمقسم الألي المباشر .

وزيادة الشعب البريدية فيها مع تفعيل الشعب البريدية الموجودة حاليا وزيادة الشعب البريدية في مدينة الزرقاء والرصيفة والتجمعات السكانية الكثيرة في المحافظة .

٥- الصحة

في مجال الصحة العامة ان الزرقاء المدينة والزرقاء المحافظة بحاجة الى فتح المراكز الصحية في مدينة الزرقاء والرصيفة والضليل وقرى المحافظة والعمل على توزيع المراكز الصحية حسب الكثافة السكانية . تعلمون ان في الزرقاء مستشفى حكومي واحد يقدم خدماته لسكان المحافظة الذين يزيد عددهم عن نصف مليون نسمة هذا امر غير عادل بالنسبة لمناطق اخرى . لذلك يجب ان تولي الحكومة امر ايجاد مستشفى حكومي اخر للحاجة القصوى وليكن ذلك في العام الحالي .

خاصة ان الارض المخصصة لهذه الغاية موجودة منذ ما يزيد عن خمسة اعوام على طريق ياجوز ليخدم الرصيفة والزرقاء .

٦- البيئة :

التلوث البيئي في الزرقاء امر لا يحتمل ومصادر التلوث البيئي كثيرة منها :

- مكب النفايات التابع لأمانة عمان والذي استخدمته في منطقة الرصيفة .
- المصانع والشركات .
- محطة تنقية الخربة السمراء .
- محطة تنقية ابو نصير .

وقد نتج عن ذلك القضاء على الزراعة على اطراف سيل الزرقاء نتيجة تلوث المخزون المائي على سيل الزرقاء حيث اصبحت الأبار الأرتوازية في المنطقة ملوثة . كما ان محطة تنقية الخربة السمراء ادت الى هجرة السكان القاطنين في المنطقة لأراضيهم نتيجة تلوث المياه والروائح ولكثرة البعوض فيها. والأن اصبحت جميع المزروعات المروية وغير المروية في مناطق الهاشمية والخربة السمراء وام الصلح والسخنه مهددة بالتلوث . وما يقال عن اثار الخربة السمراء السلبية يمكن ان ندرجه على قرى ناحية بيرين حيث ان المياه الملوثة من مجاري ابو نصير تهدد السكان والنبات والحيوان في المنطقة .

هذه بعض مسببات التلوث وما نجم عنها في منطقة الزرقاء والتي لم نجد في مشروع الموازنة اي اهتمام بها او رصد المخصصات للقضاء عليها ومعالجتها بشكل نهائي .

٧- الزراعة

ان محافظة الزرقاء تظم مساحات كبيرة صالحة للزراعة وللرعي اذا ما حدث اهتمام من الحكومة . كما ان الغالبية العظمى من ابناء المناطق التابعة للمحافظة يعيشون على الزراعة وتربية الماشية . ولان المحافظة تفتقر لمصادر المياه فأن الحكومة مطالبة بعمل السدود المائية في مناطق الضليل والأزرق والمنطقة الشرقية من المحافظة لتجميع المياه في موسم الشتاء ولأستفادة منها في الزراعة وتربية المواشي بدل ان تذهب في مجاري الأودية دون فائدة .

وكذلك ما نرجوه من الحكومة السماح لحفر الأبار الأرتوازية في المنطقة . وفي مجال تطوير الأراضي المرتفعة ومشروع تطوير سيل الزرقاء . فأن المشروع بحاجة الى الأهتمام الخاص من معالي وزير الزراعة للأطلاع على العمل حيث ان المواطنين غير مقتنعين في هذا المشروع لأنه لا يفي بالغرض الذي وجد من اجله والعمل به مزاجي من ناحية التجريف والسناسل التي تقيمها الشركة المنفذة للمشروع .

٨- التعليم العالي

بارغم من ان محافظة الزرقاء ترفد الجامعات الاردنية بالأعداد الكبيرة من الطلاب الا ان هذه المحافظة محرومة من جامعة حكومية وبذلك فأن طلاب المحافظة يدرسون في الجامعات الأردنية في الجنوب او الشمال او الوسط .

وبالنظرة الواقعية نجد ان اعداد طلاب المحافظة الذين يدرسون في هذه الجامعات يشكلون مصدر ارهاق مادي للويهم والذين هم في الغالب من ذوي الدخل المتدني وكذلك يشغلون حركة كبيرة في النقل على الطرق . ان اقامة جامعة حكومية في الزرقاء لها دور ايجابي كبير في توفير جزء من المبالغ في حركة النقل والمحروقات . ويجب ان تنقل هذه الخدمات الى المواطن ولا ينتقل المواطن في الزرقاء للبحث عن مثل هذه الخدمات في شمال وجنوب المملكة .

ان الزرقاء تحتاج الى جامعة واهل الزرقاء ينظروون الى هذا الطلب ويحدوهم الأمل ان يتحقق طلبهم على يدي هذه الحكومة .

٩- القضاء

الزرقاء بعددها السكاني الكبير وبحجم القضايا الموجودة فيها بحاجة الى انشاء مبنى محكمة يتناسب مع هذا الحجم الكبير من القضايا المتزايدة يوما بعد يوم وليكن مبنى يتناسب مع حجم المراجعين . ويوفر المناخ المناسب للعاملي في القضاء لاداء رسالتهم على اكمل وجه . وانني اطلب من معالي وزير العدل زيارة سريعة الى محكمة الزرقاء ليطلع على الوضع الصعب الذي يعانيه القاضي والمحامي والمواطن الذي يراجع محكمة الزرقاء .

١٠- الطرق

المحافظة بحاجة ماسة الى مخصصات تتناسب مع المساحة الشاسعة بين القرى ومركز المحافظة لتأمين احتياجات المواطنين والمزارعين بتأمين قراهم ومزارعهم بالطرق سواءا منها الطرق القروية او الطرق الزراعية واملنا ان يلتزم وزير الأشغال العامة حسب وعده لي أن يتم دراسة تنفيذ الطرق في المحافظة من خلال اجتماع يتم في المحافظة لدراسة الطرق المطلوبة ليتم تنفيذها . فأرجو ان يتم ذلك وان يخصص مبالغ كافية لتنفيذ مثل هذه الطرق التي تحتاجها محافظة الزرقاء .

١١- المصانع :

أن وجود هذا العدد الكبير من الصناعات في محافظة الزرقاء امر في غاية الأهمية مما يعطي للزرقاء مكانة خاصة بين مدن المملكة .

فوجود المصانع في الزرقاء يشكل مشكلة للمحافظة بدل ان يكون نعمة لها . فما تستفيده المحافظة من هذه المصانع لا يتعدى التلوث البيئي بينما العائدات والخيرات تذهب الى عمان .

لذلك فأنني باسم اهالي محافظة الزرقاء جميعا اناشد الحكومة ووزارة الصناعة بشكل خاص الزام هذه المصانع بالمساهمة في تطوير البيئة المحلية التي تتواجد فيها وايجاد ميثاق خاص ينظم التعامل والعمل بين ادارات هذه المصانع الموجودة في عمان اصلا وبلديات المحافظة للنهوض بالمجتمع المحلي ليتحول وجود هذه المصانع الى نعمة وخير على سكان المحافظة .

١٢- الوحدات الادارية :

ان الزرقاء بحاجة الى احداث مراكز ادارية في بعض المناطق منها :

أ- ايجاد مركز اداري على مستوى لواء في الرصيفة .

ب- ايجاد مركز اداري على مستوى مديرية قضاء في الهاشمية .

جـ- ترفيع ناحية بيرين الى مركز قضاء .

د- ترفيع ناحية الأزرق الى مركز قضاء .

ان ايجاد هذه الوحدات الأدارية الجديدة يخفض الضغط على مركز المحافظة ويسهل على المواطنين في حل قضاياهم الأدارية ويوفرعليهم الجهد والوقت والمال .

معالي الرئيس ...

ان محافظة الزرقاء تعاني اكثر من غيرها من المحافظات ومواطن الزرقاء لديه من المشاكل الكثير ، الكثير.

وهنا لا بد من مطالبة الحكومة الوقوف بشكل جدي وفعال لأنصاف اهالي محافظة الزرقاء ومساواتهم مع غيرهم من محافظات والوية المملكة . فلا يعقل ان يبقى ما يزيد عن نصف مليون نسمة يعيشون على هامش النسيان . ولا يتم ذلك الا من خلال رصد المخصصات المالية الكبيرة الخاصة لتطوير هذه المحافظة التي هي بالنسبة للأردن موقع القلب في الجسد .

وانني في هذا الموقف احتفظ على ما ذهبت له اللجنة المالية حول تخفيض مخصصات الامن العام ، والجامعات لتستمر بأداء الدور المطلوب منها وكذلك البلديات التي خفض (مليونين) دينار من مخصصاتها للاستملاك ، لأن البلديات غير قادرة ان تستعيد الاستملاكات القديمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس شكرا ، معالي الاستاذ مروان الحمود ، مازال المتكلمين دون العشرين ، والمطلوب حديثهم ، واللي طالبين الحديث (ستين) .

السيد مروان الحمود

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...الأخوة النواب الافاضل ...

لقد اصبح جزءا من الاعراف الحديثة في المجتمعات الديمقراطية ، ان يجري النظر والتعامل مع الموازنة العامة للدولة على انها الخطاب السنوي الذي يتضمن الترجمة الرقمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة ، كون هذه الارقام تتحكم في التجهات العام لعام مقبل ، وتتضمن بالاضافة لذلك تقييما تنفيذيا للماضي بخططه وبرامجه وممارساته .

هذا الفهم السياسي الذي اصبحت تناقش فيه الميزانيات العامة المدول ، تضيف اليه بالنسبة لمشروع موازنة المملكة لعام ١٩٩٠ . خصوصية اخرى تجعلنا نتوقع ان نرى في هذا المشروع منهج تفكير ونمط سياسي ونشق حياة عامة لمرحلة تاريخية جديدة في حياة هذا البلد .

ومن هنا ، فأنني أوثر ان اعرض لهذه الوثيقة الحكومية باعتبارها الحلقة الثالثة المتممة في تحديد الاطار العام للحياة الوطنية ، كونها تترجم بالارقام برنامج الحكومة الذي طرحه دولة الرئيس واثاره مجلسكم الموقر بالنقاش وهو البرنامج الذي يستلهم الثوابت والتوجهات التي تضمنها خطاب العرش السامي والذي حدد فيه جلالة الحسين القائد الملهم طبيعة المرحلة التي نعيشها والتحرك المستقبلي المستند الى الحقائق المحلية والاقليمية والدولية ، وكذلك التغيير الواجب احداثه في مجتمعنا ومؤسساته الرسمية والشعبية ضمن المرتكزات والثوابت التي يستند اليها الدستور والتي بنيت عليها اركان الدولة .

معالي الرئيس ...الاخوة النواب الافاضل ...

اننا اذ نتعامل مع مشروع الموازنة العامة كحلقة رقمية متممة لخطاب العرش السامي وللبرنامج الحكومي ، باعتبارها جميعا تؤسس لحياة سياسية جديدة قائمة على منهج تفكير رائد ، فان مسؤوليتنا كنواب وسلطة تشريعية توجب علينا ان نقر الموضوعية بوجود ثلاثة ظروف واعتبارات تضغط او تلح على مسيرتنا الوطنية وتستلزم منا ان نبرمج اولوياتنا باقصى قدر من الوعي والمسؤولية .

١- الظرف الاول الضاغط هو ما يتم تداوله الان عن مشروع مطروح تحت عنوان الاردن هو الحل " يتمثل بمؤامرة تستهدف ليس فقط الاردن وانما القضية الفلسطينية والنظام العربي برمته .

لقد كان التحذير من هذه المؤامرة جزء من برنامج الحملة الانتخابية التي استوعبت نقاشاتنا السياسية اى محافظة البلقاء خلال النصف الثاني من العام الماضي . وقد جاءت اشارات جلالة الحسين القائد لهذا

الموضوع قبل ايام ، لتؤكد بان هذا الوطن مستهدف من موقعه كطليعة للعمل القومي في الدفاع عن فلسطين الارض والشعب والقضية ، ومستهدف في تصديه للرياح الصفراء التي هبت على العراق الشقيق باعتباره البوابة الشرقية للوطن العربي ، ومستهدف هذا الوطن في تجربته الديمقراطية التي اخذت تشكل النموذج القابل للتعميم والنموذج الذي يلغي الدعوى الصهيونية بالتميز الديمقراطي على مستوى المنطقة ، ان احدا لا يجادل في ان مواجهة هذه المؤامرة ، مؤامرة الوطن البديل ، هي مسؤولية قومية عامة ، غير اننا هنا في هذا البلد الذي تحمل اعباء الريادة القومية واعبائها السياسية والتنموية ، نبقى مطالبين بأن نجد الآلية اليومية اللازمة لتفكيك قاعدة وادوات المؤامرات الخارجية ، بأن نوظف الثقة في النفس وأى النظام والوطن توظيفا ديمقراطيا وان نجعل العدالة والمساواة بين الناس هي قانونا اساسيا للحياة العامة اى كل تفاصيلها اليومية الدقيقة . وحين نتحدث عن العدالة والمساواة فاننا لا نطرح شعارا سيارا بقدر ما نتحدث عن قضايا حية تتصل بصلب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وترتبط بالتالي بالتوزيع القطاعي او المحافظاتي للموازنة العامة ، وهو التوزيع الذي افتقده مشروع الموازنة الذي بين ايدينا .

من هنا ايها الاخوة فانني ارى ان من واجبنا الدائم ان نولي كل العناية والدعم بكل ابعاده ومعانيه لقواتنا المسلحة واجهزتنا الأمنية ، فالوطن اغلى ما في الوجود وحمايته اولى الأولويات وبتعظيم دعمنا للقوات المسلحة دعما كافيا نهيء لأنفسنا ولبلدنا واجيالنا القادمة اسباب الطمأنينة لننصرف بعدها الى البناء والاعمار . فدعم القوات المسلحة ايها الأخوة هو احد اركان عملية الانتاج وهو يقع تماما في صلب البرنامج الوطني الذي نحن بصدده .

معالي الرئيس ...الأخوة النواب الافاضل ...

اما القضية الاخرى الضاغطة والتي تحظى بالاولوية في اهتمامنا ونحن نتدارس الموازنة العامة للدولة ، فهي ارتفاع كلفة المعيشة على المراطنين ذوي الدخول المحدودة ارتفاعها الى الحد الذي نعتقد انه بات يهدد الأمن الاجتماعي لقد حاولت جاهدا مع اكثر من جهة ومرجع ان اقف على دراسة رقمية حقيقية مقنعة تحدد نسبة التضخم خلال العامين الماضيين وخطها البياني الذي يعكس الكلفة المعيشية بالمقارنة مع خط الفقر ومع طاقة الاحتمال بالنسبة للمواطن ، فانتهيت الى القناعة المؤلمة بأن معظم الدراسات والارقام المتوفرة انما هي جهد مكتبي معزول عن النبض الحياتي ، واكثر من ذلك فقد وقفت على شواهد تدعو للفزع مفادها ان الوضع قد وصل الى مرحلة لا تحتمل التأجيل ، فذوي الدخول المتدنية اصبحوا على مشارف خط الفقر وهؤلاء لن يجدوا وقتا للمشاركة الديمقراطية باعتبارها بالنسبة لهم رفاهية قابلة للتأجيل .

معالي الرئيس ...الاخوة النواب الافاضل ...

ان الاعتبار الثالث الذي يكتسب طابع الالحاح الضاغط على مسيرتنا الوطنية بعد مواجهة مؤامرة الوطن البديل ومعالجة ارتفاع تكاليف المعيشة ، وبناء اليات الحياة الديمقراطية وارساء النظام المؤسسي لحياتنا العامة ليس كتشكيل لفظي او تظاهرة صوتية وانما كنمط تفكير وممارسة يومية . ولا يخالجني ادنى شك بأنها المهمة الاكثر صعوبة ، لكنها في نفس الوقت الحصانة الذاتية التي تضمن حماية الوطن والنظام بقدر ما تضمن للمواطن امنه وكرامته ومشاركته الطوعية الصادقة .

ان تغيير مناهج تفكير الناس وترسية الحياة الوطنية على القواعد المؤسسية ، هي من نوع الانقلاب التربوى الذي يحتاج الى مداه الزمني الكامل حتى يتغلغل في العصب السياسي والاجتماعي ويتحول الى مفردات يومية لها طابع الآلية العفوية وهذا يعتمد بالتأكيد على حسن وجدية التعاون بين السلطات التشريعية والتنفذية والقدرة على اشراك المواطنين في هذه الآلية الديمقراطية المحتكمة في النهاية للمصلحة الوطنية العامة .

معالي الرئيس ...الأخوة النواب الافاضل...

اننا لنقيم ونقدر الجهد المبذول والتوجه الجديد في اعداد المشروع الحالي للموازنة العامة . وهنا لا بد من تسجيل بعض الملاحظات على ما جاء في خطاب الموازنة باستعراضه للخطوط العريضة لبرنامج الاصلاح .

اولا :

ان البرنامج هو بالاصل برنامج وطني لا يمكن للسلطة التنفيذية بوسائلها المالية والنقدية ان تنفذه وحدها ما لم تتجند على السلطات الدستورية والمؤسسات الرسمية والاهلية والمواطنين كافة للالتزام به والتقيد ببنوده والبدء فورا بذلك فمنذ بداية ١٩٨٨ وعملية التكيف جارية تبلور معها برنامج الاصلاح حيث بدأ بجهد وطني محلي وانتهى بمزجه بالمعهد الدولي ليأخذ شكله النهائي كما هو عليه الان منذ بداية عام ١٩٨٩ .

ثانيا :

ان تخفيض الاستهلاك وزيادة المدخرات ومنها زيادة الاستثمار وتخفيض نسب البطالة والتضخم وتخفيض العجز في الموزانة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف الدينار ، التي تشكل كلها اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي لاستئناف معدلات النمو والزخم التنموي ، لا يمكن ان يتم الا بترجمة مفهوم الاعتزاز الوطني الى واقع عملي فاعل . فاعتزازنا بوطننا يملي علينا ان ننبذ عاداتنا الاستهلاكية التفاخرية المتخمة لنزيد من مدخراتنا تبقى في الوطن وتتحول الى استثمارات مجدية فيه قادرة على الانتاج الذي يشبع احتياجاتنا فنخفف من مستورداتنا وقادرة على التصدير الى الخارج ، وقادرة ايضا على خلق فرص عمل لابنائنا .

ثالثا :

لا اتفق على اعطاء البرنامج الصفة الاقتصادية فقط وان كانت مؤشراته ذا صفة اقتصادية . فالبرنامج ابعد من ذلك بكثير يصب في مناحي الحياة ونجاحه مرتبط بالتفاعل الكامل لكل الاطراف معه . فان كان من الضرورات لعملية الاصلاح على سبيل المثال ، خفض عجز الموازنة العامة بزيادة الايرادات المحلية فان الايرادات المحلية تزداد تلقائيا حين ينظر المواطن للضريبة بأن ادائها واجب لا عبء وان مستقبل بلده وابنائه مرهون بهذا الاداء وهذا التوجه .

رابعا :

مع ظرف الخزينة الضاغط في الوقت الحاضر فان الحاجة ماسة لاعطاء القطاع الخاص الدور المتقدم في عملية البناء والاستثمار فكل بنود البرنامج السالف الذكر مرتبطة بالقطاع الخاص بشكل مباشر وغير مباشر ، الا اننا لم نقف على الاجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتشجيع هذا القطاع من أخذ دوره الفاعل ، وقد آن الاوان لأن نناقش مع الحكومة برنامجا تفصيليا يصب في هذا الهدف ويمكن القطاع الخاص من رفد جهد الحكومة في تنفيذ برنامج الاصلاح بحيث يشمل فيما يشمل حملة الحوافز الكفيلة بزيادة المدخرات والاستثمارات وتبسيط الاجراءات وتيسير المعلومات بعض من هذه الاجراءات بحاجة الى تشريعات جديدة او الغاء تشريعات قائمة والبعض الاخر بحاجة الى قرارات ادارية ولكن علينا ان نضعها في برنامج تفصيلي واضح لنعرف بأي اتجاه نسير .

معالي الرئيس ...الاخوة النواب الافاضل ...

الاردن ايها الاخوة بشكل وحدة تنموية متكاملة تنبع من حقيقة توزيع مكاسب التنميه على كافة انحاء الوطن ان مناقشة مشروع الموازنة العامة مناسبة توجب علينا طرح بعض القضايا الهامة في حياة المواطنين .

ولعل قضية الماء في الاردن ، ايها الاخوة من القضايا التي يجب ان نعطيها الاولوية باعتبارها تتسم بالطابع والصفة الكيانية ، الامر الذي يفرض علينا ان ننهض لها سريعا وذلك بوضع استراتيجية مبنية على الحقائق العملية وتكامل المعلومات والعمل المؤسسي . فالدراسات المتوفرة تشير الى انه بعد خمس سنوات من الان ستكون نقطة البداية لفواجع النقص الحاد في المياه . وتعلمون ايها الاخوة ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على كافة عناصر الانتاج .

ومثالا على ذلك ، وامام المعلومات الجديدة المتصلة بالاحتياطي الوطني من المياه فان مشروعا كمشروع قاع الديسي – وهو مشروع انتاجي – قد يقتضي اعادة النظر به في ضوء التقييم الدقيق الاحتياطي المياه اللازمة للشرب .

وانني على يقين بأن المسألة الزراعية في الاردن تحتل رئة العمل السياسي والاقتصادي العام الذي تترجمه

الميزانية العامة التي بين ايدينا . ان ربط الاقتصاد الوطني ببرنامج ملزم للتصحيح والتكيف يفرض علينا اعادة النظر بالسياسات الزراعية بما يتلاءم والمعطيات الجديدة بحيث نضع نمطا جديدا يحقق اكتفاء ذاتيا بالخضار والفواكه للاستهلاك المحلي لاغراض التصدير لأهميته في تعديل ميزان المدفوعات .

لقد كشفت لنا المتغيرات الدولية الاخيرة كيف ان اعتمادنا على الغير بتأمين حاجتنا من اللحوم قد وضعنا في مأزق تمويني يفرض علينا وبالحاح وضع خطط وانماط جديدة لمعالجة هذا الأمر الذي يتصل بحياتنا اليومية ، وهذا يتطلب تضافر جميع الجهود في القطاعين العام والخاص بهذا الاتجاه .

وان علينا ان نقر بموضوعية اننا في الاردن بلد محدود الموارد وغير قادر على الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي او بمعنى اخر توفير عناصر الأمن الغذائي كاملة . وامام هذه الحقيقة فانه لا خيار لنا في الاردن ونحن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الا بالتوجه الصادق منا جميعا نحو التكامل الزراعي العربي والاستفادة من الميزة النسبية لكل قطر . وبهذا نستطيع ان نوفر الامن الغذائي الذي يمنحنا بالتالي حرية الحركة السياسية .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

لقد كانت هذه بعض القضايا المتعلقة بالسياسات العامة في سياق مناقشة مشروع قانون الموازنة . واسمحوا لي الآن ان اعرض هنا بعض القضايا التي تهم مواطني محافظة البلقاء . وانني للاختصار لا اود ان اطيل في هذا الموضوع واترك الامر لزملائي الافاضل في المحافظة ليقولوا بعض الامور :

- اولا وضع اهلنا واخواننا في مخيم البقعة ومعاناتهم اليومية من النقص الحاد في الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات رعاية الاسرة والامومة والطفولة وغياب عناصر الرعاية الصحية والاساسية .

ولقد جاءت الاجراءات الاخيرة السلبية لوكالة الغوث الدولية لتزيد من حدة المعاناة اليومية في المخيم . ويزيد من هذه الاجراءات سوءا انتشار حالة البطالة باستغناء وكالة الغوث عن العديد من العاملين فيها ، نضيف الى هذا قضية ترتبط بالحياة الاجتماعية ارتباطا سلبيا وتؤثر على علاقات الناس الاجتماعية الا وهي اضطرار (١٢٠) الف مواطن العيش على مساحة لا تزيد عن (١٢٠٠) دونم شاملة لكافة المرافق العامة والشوارع دون السماح لهم بالتوسع العمودي والافقي وهذا يتطلب حلا جذريا .

ان دعم مؤسسات العمل العام في المخيم وفي مقدمتها لجنة الخدمات العامة من شأنه ان يخفف المعاناة عن المخيم ، وفي تقديري ان معاناة الاهل في المخيمات الاخرى لا تقل عن ذلك .

لقد اقام الكثير من المواطنين في منطقة الاغوار منازل لهم على اراض تملكها الدولة وهي غير مسجلة باسمائهم حتى الان ، وانني ارى ان تحل هذه القضية حلا جذريا بافراز ما تم البناء عليه واعتبار الغرامات التي ترتبت عليهم ثمنا للأرض ، وهذا ينسحب على كثير من القرى وكثير من الواقع في جميع انحاء المملكة وباستكمال عمليات التمليك يصبح بالامكان الاستفادة من الخدمات الاساسية المطلوبة لهم في حياتهم اليومية .

ان بعض المجالس القروية تفتقر الى الانارة . ومثال على ذلك مجلس قروي جلعاد ومجلس قروي بطنا ، حيث نرى ضرورة ايصال هذه الخدمات الاساسية مع استعداد المواطنين لتقديم ما سيترتب عليهم من التزامات مالية ، كذلك آمل ان تعود الخدمة الصحية الى ما كانت عليه في المراكز الصحية الشاملة في الاغوار وقرى المحافظة .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

ان نقاشاتنا الحالية لمشروع الموازنة العامة توجب علينا ان نقر مجددا بالعرفان والاعتزاز لصاحب الجلالة الحسين بن طلال وهو يجسد ريادة القيادة في الدخول الى عصر المشاركة الديمقراطية . اننا نشعر بكل الفخر والاعتزاز ونحن نحمل عن الحسين بعضا من الاعباء الثقال التي طالما نهض بها قائدا ورمزا لهذا الوطن . واذا كانت وثيقة الموازنة العامة التي بين ايدينا تقصر عن تحقيق الآمال والطموحات التي يتمناها شعبنا ، فاننا على يقين بأن النهج الديمقراطي الذي يجري ارساؤه الان كفيل بأن يضمن الرقابة على تنفيذ ابواب هذه الموازنة فالعبرة في النهاية ليست بالارقام وانما بحسن التنفيذ .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس الاستاذ ابراهيم خريسات .

السيد ابراهيم الخريسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه يقول الله تبارك وتعالى : " ولو أن أهل القرآن آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض» ، ويقول سبحانه : « وقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهار».

معالي الرئيس ... حضرات الاخوة النواب ...

احييكم بتحية الاسلام تحية من عند الله مباركة طيبة ، فسلام الله عليكم ورحمتة وبركاته ، وبعد ...

فلقد جعل اليه هذه الامة متميزة عن غيرها من الامم، متميزة بعقيدتها واخلاقها وسلوكها ، وفي نمط حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وشرع لها الاحكام التي تحدد مسارها في جميع نواحي الحياة وربطها جميعها بعقيدتها السمحة ، بين لها الحلال وامرها باتباعه ، وبين لها الحرام وأمرها باجتنابه ، ووصفها الله بالخيرية بقول تعالى : «كنتم خير أمة اخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ». ولن تكون امتنا كذلك إلا اذا تحققت فيها شروط الخير هذه. وعند معالجتها لأي شأن من شؤون حياتنا يجب ان لا تغيب عن بالنا هذه الصفات ، ولا هذه الروابط بين السلوك والاعتقاد . ومن هذا فان بحثنا لمشاكلنا الاقتصادية يجعلنا نعود بالضرورة الظروف وتباعدت والثوابت التي جعلها الله سننا لا تتغير مهما تغيرت الظروف وتباعدت الازمان ، فلله تعالى يقول :« ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض». فالايمان بلله وتقواه يؤهلان لفيض من بركات السماء والارض » . وعدا من الله ، ومن اوفى بعهده من الله . ونحن المؤمنون بالله نتلقى هذا الوعد بقلب مؤمن فنصدقه ولا نتردد لحظة في توقع مدلوله ، لانه هو القوة الدافعة التي تدفع البشرية لتعمل على تحقيق مشيئة الله في خلافة الارض وعمارتها ، وفي دفع الفساد والفتنة عنها وفي ترقية الحياة ونمائها . والتقوى تصون من التهور والشطط والغرور ، وتوجه الجهد البشري فلا يعتدي ولا يتجاوز حدود النشاط الصالح ، وحين تسير الحياة سيرة صالحة منتجة ، تستحق رضا الله ، عندئذ تحفها البركة ويعمها الخير .

والابواب امامنا مفتحة للتمسك بكتاب الله ونسبه رسوله صلى الله عليه وسلم ، والتوجه الى الله بقلوب تائبة منكسرة له سبحانه ، مستغفرة داعية .

والله يقول – وهو اصدق القائلين : « فقلت استغفروا كربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمدكم باموال ونبين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا » .

والله سبحانه يقرر ان الامن والاطمئنان وافاضة الرزق ورغد العيش لا يكنون الا مع الايمان . فيقول

سبحانه: « وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون » .

ان المعالجة الايمانية اساس في معالجة الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ثم يأتي بعد ذلك التخطيط والبحث والاعداد . والحكمة ضالة المؤمن ، انى وجدها فهو احق الناس بها .

معالي الرئيس ... حضرات الاخوة النواب ...

قبل ان ابدا بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ م اود ان ابين ما يلي :

اولا :

ان مناقشة الموازنة يجب ان تتسم بروح التعاون بين النواب والحكومة ، فالنائب يحاول اتباع اسلوب النقد البناء الهادف للوصول الى افضل ما يمكن الوصول اليه لخدمة المواطنين عن طريق رصد الاموال اللازمة لتنفق في مجالاتها المناسبة . والحكومة عليها ان تتقبل النقد البناء بصدر رحب وان تأخذ الامور مأخذ الجد لنصل جميعا الى ما فيه خير هذه الامة بإذن الله .

ثانيا :

من المبادىء المعتبرة ، انه لدى تحضير موازنات الدول يجب ان تتصف هذه الموازنات بما يلي :

١- ان تتصف بالواقعية ، بعيدة عن الشطط في التقدير ، والعشوائية في الرصد ، قابلة للتنفيذ .

٢- ان تتصف بالشمولية ، فتشمل جميع نشاطات الدولة وفعالياتها ، سواء تلك التي تباشرها الدولة بنفسها او الفعاليات التي تقدم لها الاعانات لتباشر اعمالها بشكل مستقل .

٣- ان تكون ارقامها واضحة بعيدة عن الغموض والتعمية ، مرفق بها جميع البيانات والايضاحات لتكون واضحة لمن يريد مناقشتها او تنفيذها .

٤- ان تكون عادلة بجميع محتوياتها ، وميزان العدل هنا مخافة الل ، في كل الامور بسيطها وكبيرها .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

استنادا الى ما تقدم وبالنظر في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ بجميع محتوياته وايضاحاته المبينة به وبالاطلاع على بيان معالي وزير المالية والمقدم للمجلس فارجو ان تسمحو لي بابداء الملاحظات التالية:-

اولا :

الايرادات / الايرادات المحلية :

١- الفصل الاول : ١- الضرائب على الدخل والارباح :

ولدى الشركات المساهمة :

لقد تم تقدير الضرائب على دخل الشركات المساهمة بمبلغ (٦٨) مليون دينار بزيادة مقدارها (٣٩,٥٧٠) مليون دينار اي بنسبة (١٣٩٪) تقريبا من ايرادات العام الماضي .

فما هي الاسس التي تم في ضوئها هذا التقدير ؟ هل تتوقع الحكومة زيادة عدد الشركات الخاضعة للضريبة ام انها فرضت ضرائب جديدة ؟

بالنسبة للافراد :

المبلغ المقدر (٢٠) مليون دينار بزيادة (٥,٠٥٠) مليون دينار اي بنسبة (٣٣,٧٨٪) تقريبا من ايرادات العام الماضي .

٢- بالنسبة للضرائب الجمركية :

بلغت الرسوم الجمركية ورسوم المكوس والانتاج والغرامات والمصادرات (٢١٢) مليون دينار بزيادة مقدارها (٤١) مليون دينار اي بنسبة (٢٣,٩٧٪) تقريبا من ايرادات العام الماضي .

٣- ورد في الضرائب الاخرى :

بلغ تقدير مجموع الضرائب الأخرى الواردة في الفصل الثالث من الايرادات المحلية (٥٢٫٥٠٠) مليون دينار بزيادة مقدارها (٧٫٣٠٠) مليون دينار من ايرادات العام الماضي .

* أطلب من الحكومة ايضاح أسباب هذه الزيادة ومبرراتها.

* كما أطلب ايضاح اسباب الزيادة ومبرراتها أو النقص ومبرراته في الفصول من (٤-١١) من الايرادات المحلية .

٤- الفصل الثاني عشر/ القروض الخارجية:

لقد تم تقدير القروض الخارجية لكل من المشاريع الإنمائية والخزينة بمبلغ (٢٥٢٫٨٤٤) مليون دينار أي بزيادة (١٢٥٫٣٤٤) مليون دينار عن تلك القروض المقدرة عام ١٩٨٩.وبزيادة مقدارها (١٥٥٫٢١٣) مليون دينار عن عام ١٩٨٨ ومع الأخذ بعين الإعتبار سعر صرف الدينار الاردني وتوجيهات الحكومة حسبما جاء في بيانها الوزاري، والايضاحات التي قدمتها للمجلس بمحاولة التخفيف من الاعتماد على القروض الخارجية نظرا للمخاطر الناجمة عن ذلك. فإنني أتساءل وبملء الفم لماذا هذه الزيادة في الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل المشاريع الإنمائية وخزينة الدولة، وأطلب الإجابة الواضحة على هذه النقطة والمبررات التي أدت الى ذلك، لنكون على بينة من الإمر.

ثانيا - النفقات :

١- النفقات الجارية :

أ. الجهاز المدني : يتضح من خلاصة النفقات الجارية أن هذه النفقات تبلغ (٢١٨٫٤٣٧) مليون دينار بينما ورد في خلاصة الموازنة الجدول (رقم ٣) أن اجمالي هذه النفقات (٢١٤٫١٥٢) مايون دينار أي بزيادة مقدارها (١٢٩) الف دينار.

كما ورد (٤٫١٥٦) مليون دينار مخصصات أخرى.

* اطلب ايضاح سبب هذا الفرق، كما أطلب توضيح ما هية هذه المخصصات الأخرى.

١٠٠- الرواتب والأجور والعلاوات :

بلغ تقديرها (١٦٥٫٨٦٧) مليون دينار أي بزيادة (١٠٫٧٢٦) مليون دينار عن عام ١٩٨٩م .

* اطالب الحكومة ببيان الاحداثات في وظائف الدولة لهذا العام في جميع الوزارات والدوائر الحكومية، وبيان المدى الذي ستواجه به الحكومة مشكلة البطالة لدى انفاقها هذه المخصصات للرواتب والأجور والعلاوات، وهل أخذت بعين الاعتبار التصدي لهذه المشكلة لدى تقديرها هذه النفقات .

٢٠٠- النفقات الأخرى :

بلغ مجموع النفقات المتفرقة المخصصة بالمادة ٢١٣ مبلغ (١١,٠٧٤) مليون ديناروبالعودة الى تفاصيل تخصيص هذه النفقات على الوزارات والادارات المختلفة لم توضح الحكومة ماهيّة كثير من هذه النفقات وأخص بالذكر النفقات المتفرقة لوزارة المالية - النفاقات العامة :٥٠٠٠٠٠ دينار ضيافة وحفلات .

حيث ورد فيها (٣٫٩٥٠) مليون دينار - نفاقات أخرى (٥٠٠) الف دينار - ضيافة وحفلات .

* ما هية النفقات الأخرى البالغة (٣٫٩٥٠) مليون دينار. ولماذا يصرف علي الضيافة والحفلات (نصف مليون دينار) .

الفصل: ١/٤١ -ج : فوائد الدين العام :

بلغ ما رصد لتسديد فوائد (ربا) القروض الداخلية والخارجية (١٧٥٫٣٣٠) مليون دينار. نأمل من الحكومة اطلاعنا على بيانات هذه الفوائد الربوية ومقدازها ونسبتها على كل قرض، كما نطالب باطلاعنا على اتفاقيات الحكومة لجدولة الديون واتفاقاتها مع البنك الدولي بالذات، وخلاف ذلك مما يتصل بمديونية الدولة. مع التأكيد على ضرورة الالتزام بعدم الاقتراض من المؤسسات الربوية الدولية والمحلية، حيث أن الأسلوب الربوي لا يؤدي إلا إلى زيادة أعباء المديونية، هذا مع جلب سخط الله عز وجل ونزع البركة.

الفصل ١/٤١- هـ : الإعانات والمكافات :

بلغ مجموع هذه الاعانات والمكافآت (١٢٧٫٨٧٥) مليون دينار مقدمة لعدد من المؤسسات الحكومية ولم تبين

لنا الحكومة اوجه صرف هذه الملايين ولاموازنات الجهات ذات الاستقلال الذاتي التي تنفق مثل هذه المبالغ الضخمة.

والسؤال المطروح هنا: هل يحتمل هذا البلد هذا العدد الضخم من المؤسسات التي تكلف ارقاما باهظة من العملات ؟ ان التوسع في انشاء المؤسسات والتوسع في الانفاق عليها يعتبر امراً غير طبيعي في بلد يعاني من أزمة اقتصادية نطالب بأنشاء فريق لدراسة الوضع المؤسسي وإلغاء المؤسسات التي تشكل عبئا على الاقتصاد أو دمجها مع بعضها او في مؤسسات أخرى لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين اداء هذه المؤسسات وتطوير كفاءة الجهاز الحكومي ككل .

الفصل : ١/٤١-د : النفقات الطارئة :

خصصت الحكومة مبلغ (٦٠) مليون دينار لدعم المواد التموينية بزيادة مقدارها (٣٥) مليون دينار عن العام الماضي ونود ان تبين لنا الحكومة ، هل يصل الدعم الى اصحاب الحاجة الذين تعنيهم الحكومة من هذه الاعانات ؟ ام ان الدعم يصل الى قطاع كبير من الناس ليسوا بحاجة اليه ؟ وهل قامت الحكومة بدراسة اسعار جميع السلع التي يصلها الدعم بشكل غير مباشر كمحلات الحلويات والمطاعم ... الخ ، لتحديد اسعار منتوجاتها كما صدرت اسعار الخبز مثلا لتحقيق العدالة المتوخاة من النفقات المدفوعة الى المواد المدعومة الداخلة في صناعة هذه المنتجات .

الفصل : ١/٧٣ : وزارة الصحة :

بلغ ما خصصته الحكومة لشراء الادوية والمستهلكات الطبية (٢) مليون دينار ، واعتقد ان هذا المبلغ مخصص لادوية الرعاية الصحية الاولية (المستوصفات الطبية) واتساءل هل هذا المبلغ كاف للرعاية الصحية الاولية ؟

فلو انشئت المراكز الصحية في الاماكن النائية وعملت الحكومة على توفير الادوية وتحسين خدمات التأمين الصحي لكان انفع للمواطن من الانفاق على المؤسسة الطبية العلاجية .

الفصل : ١/٨٢ أ و ب الاذاعة والتلفزيون :

ان ما خصص للبرامج الاجنبية في التلفزيون (٦٩٦) الف دينار . وفي الاذاعة (١٢٥) الف دينار . في حين ان ما خصص للبرامج المحلية والعربية في التلفزيون (٤٠٠) الف دينار . وفي الاذاعة (١١٥) الف دينار .

والسؤال هنا ، لماذا هذا الانفاق على البرامج الاجنبية ؟ مع ان الشكوى مريرة مما تدخله هذه البرامج من مفاسد وفتن وسوء الخلق وتاثير ذلك على تربية ابنائنا وبناتنا . بينما بالامكان انتاج برامج محلية او شراء برامج عربية تسهم في حل مشاكل الناس وتحافظ على دينهم واخلاقهم .

الفصول : ١/١١ و ١/٢٣ و ١/٢٤

نفقات القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني .

بلغ مجموع هذه النفقات (٢٥٤,٧٧٥) مليون دينار اي حوالي (٢٣٪) تقريبا من موازنة الدولة ، ولم تطلعنا الحكومة على تفاصيل هذه النفقات ، فاذا كانت هذه النفقات سرية فاني اطالب الحكومة بعقد جلسة سرية لاطلاعنا على الموازنة الخاصة بالقوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني .

٢- النفقات الرأسمالية :

الفصل ٢/٤١

أ - المساهمة في المؤسسات :٥٠٨ - قروض واستثمارات :

لقد ساهمت الدولة بالنفقات الرأسمالية لعدد من المؤسسات العامة بمبلغ (٢٦,٧٢٣) مليون دينار ولم تطلعنا الحكومة على اوجه انفاقها ولا على موازنات هذه المؤسسات .

جـ- قروض للشركات :

لقد رصد لاقراض شركة مصانع الاسمنت الاردنية مبلغ (١٢) مليون دينار ، والملاحظ ان هذا القرض متكرر منذ اعوام سابقة . ولم تبين لنا الحكومة دواعي هذا القرض ولا اوجه انفاقه ، ولا اتفاقية تسديد مع هذه الشركة .

الفصل ٤٠٣ /١ : تجهيز مدرسة المستجدين :

لقد رصد لهذه المدرسة (٣,٥) مليون دينار ولم تبين لنا الحكومة لمن تتبع هذه المدرسة ، ولماذا لم ترصد نفقاتها مع النفقات الرأسمالية للجهة التابعة لها . كما انه لم يبين لنا تفاصيل انفاق هذا المبلغ الكبير .

الفصل ٢/٥٢/ - ٥٠٧ - ابنية وانشاءات :

مشاريع الطرق :

بلغ مجموعه (٥٣,٤١٢,٠٠٠) مليون دينار .

ولم تبين الحكومة بيانات واضحة عن هذه الطرق ، مواصفاتها ، وتفاصيل تكاليفها ، كما لم تبين لنا الجدوى الامنية والاقتصادية والاجتماعية لكل طريق لنستطيع الحكم على اولويتها وضرورتها لخدمة ابناء هذا الوطن .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

لو استعرضنا ما تقدم من ملاحظات على نفقات الدولة الجارية والرأسمالية يتضح الاتي :-

١- ان الحكومة قدمت لنا موازنة بأرقام ومخصصات اجمالية بدون تقديم بيانات او احصاءات كافية توضحها

ولا شرح ولو بسيط لمبررات انفاقها مفترضة اننا نعلم بها مسبقا مع ان الامر ليس كذلك مما جعل بعض ارقام النفقات مبهمة وغير واضحة .

٢- لقد قامت الحكومة باعانة بعض المؤسسات العامة من النفقات الجارية وساهمت في نفقاتها الرأسمالية سواء من النفقات الرأسمالية الممولة من الايرادات او الممولة من القروض ، واقرضت بعض الشركات ولم تقدم لنا الحكومة لا تفاصيل انفاق هذه الجهات لهذه النفقات ولا موازنات هذه الجهات ذات الاستقلال الذاتي .

٣- لقد قدمت الحكومة النفقات العسكرية بارقام اجمالية دون توضيح لها .

وعلى هذا اود ان ابين فيما يلي ارقاما تدل على ما اقول لاوضح للحكومة كم نسبة ما تريدنا اقراره في مشروع قانون الموازنة العامة من غير ايضاح ولا اطلاع على تفاصيل انفاقه :

(٢٥٤,٧٧٥) مليون دينار - نفقات الجهاز العسكري .

(١٢٧,٨٧٥) مليون دينار - برامج اعانات ومكافآت المؤسسات العامة .

(٢٦,٧٢٣) مليون دينار - مساهمات في مشاريع المؤسسات العامة .

(١٢,٠٠٠) مليون دينار - قروض لشركات .

المجموع :- (٤٢١,٣٧٣) مليون دينار .

فكيف تريد الحكومة مني ان اقر موازنة لم اطلع على حوالي (٣٨٪) منها .

معالي الرئيس ... حضرات الاخوة ...

لا بد لي ان اقدم بايجاز شديد متطلبات محافظة البلقاء التي اولاني اهلها ثقتهم .

مع حرصنا الشديد على ترشيد الاستهلاك والاقتصاد بالانفاق ، وتغيير نمط الحياة الاجتماعية والاقلاع عن البذخ والمحاكاة والاتجاه الى تشكيل عادات جديدة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية التي تمر ببلدنا ، الا ان هذه المتطلبات لها اولوية في رصد ما يلزم لتنفيذها وبخاصة ان قسما منها ادرج ضمن الخطة الخمسية من ٨٦ - ٩٠ ولم ينفذ منها .

١- توصيل التيار الكهربائي الى القرى غير المنارة وبخاصة قرية كفرهودا وجلعاد وسوميا ووادي شعيب وقرية الجلد .

٢- ترفيع ناحية زي الى قضاء ، وتشكيل مديرية ناحية لقرى عيرا ويرقا وبطنا ، ورفع قرية صافوط الى بلدية ، وتشكيل مجلس قروي في كفرهودا ، وذلك لتقديم الخدمات الى هذه المناطق وتشجيع السكان على الثبات فيها وعدم الهجرة الى المدينة والستغلال هذه المناطق افضل استغلال .

٣- تنفيذ مشروع الصرف الصحي لكل من علان والفحيص حرصا على سلامة البيئة وعدم تعرض مياه الشرب الى التلوث .

٤- توزيع الوحدات الزراعية والوحدات السكنية على اهالي وادي الاردن وتخفيض اثمانها مع تخفيض اثمان مياه الري ومياه الشرب او الغاء العدادات التي تشتغل على الهواء ، لتعين المواطن على استغلال الارض وتشجيعه على البقاء فيها . وتفويض اهالي الاراضي الزراعية باستغلال الاراضي الاميرية المجاورة لاراضيهم .

٥- انشاء عيادة صحية ومدرسة خاصة للإناث في قرية جلعاد لفصل الطلاب عن الطالبات ، واضافة غرف صفية الى مدرسة يرقا الثانوية وفتح الفرع العلمي للطلاب والطالبات في المنطقة .

٦- فتح مركز للاحوال المدنية والجوازات العامة في مخيم البقعة ، والتخفيف على المواطن اعباء الانتقال من مكان الى آخر ، وتعبيد شوارع المخيم ، لتسهيل الحركة وتأمين الحياة الكريمة لابناء المخيم من جميع جوانبها ورعايتهم رعاية خاصة لتخفيف المعاناة التي يواجهونها وابناء غزة بشكل خاص .

٧- دعم النوادي في المحافظة واكمال المدينة الرياضية في مدينة السلط ليمارس الشباب نشاطاتهم .

٨- انشاء مشاريع استثمارية في السلط ومنطقة الاغوار وحوض البقعة ، لتشغيل الايدي العاملة والحد من البطالة .

٩- رعاية المساجد في المحافظة من حيث الانشاء والخدمات والائمة والوعاظ والخطباء وبخاصة مساجد القرى والمخيم .

د-اقتراحات :

واخيرا اسمحوا لي يا معالي الرئيس وحضرات الاخوة ان اقدم بعض المقترحات والتوصيات لدراستها من الجهات المختصة لعلها تسهم في حل مشكلتنا الاقتصادية وتخفف عن مواطننا بعض الاعباء التي يعاني منها .

١- سن قانون فريضة الزكاة التي تؤخذ من الاغنياء وترد الى الفقراء واستثمارها هذه الاموال لينفق منها في اوجه الانفاق الثمانية المشروعة ، بعد ان توضع بيد جهاز قادر مؤهل يتقي الله عز وجل حريص على مصلحة الامة في ظل طاعة الله .

٢- الزام الاردنيين بسحب ارصدتهم في الخارج واستثمارها داخل البلد ضمن ضوابط وتشريعات محددة .

٣- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لرعاية شؤون الاسر الفقيرة .

٤- الكف عن كل مظاهر الترف وبخاصة المهرجانات ودور اللهو ، ومدينة الملاهي ، وغيرها .

٥- تخفيض اسعار المحروقات لتتلاءم مع الوضع الاقتصادي في البلاد ودخل المواطن العادي وصاحب الدخل المحدود .

٦- تشجيع الشعب على شراء الانتاج المحلي مع المحافظة على جودة المنتجات وتشديد الرقابة عليها في مجال المواصفات والمقاييس .

٧- اعادة النظر بموضوع ربط اسعار صرف العملة المحلية باسعار صرف العملات الاجنبية ، وايجاد اداة جديدة لقياس قيمة الناتج العربي الاجمالي وتسعيرها بالدينار العربي مثلا ، مما يمنع من التبعية الى الدول المتقدمة ، ويسهم في استقرار اسعار صرف العملات الوطنية ، ويسهل حركة انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية ، ويقيها شر التقلبات باسعار الصرف لعملاتها الوطنية ، وبالتالي لا بد من النظر الى موضوع تحرير التجارة بين الدول العربية وتسريع عمليات الاستثمار فيها ، وخاصة ان الجو ممهد للبدء بهذه التجربة في دول مجلس التعاون العربي الذي يشكل ثقلا سكانيا يزيد عن (ثمانين) مليون نسمة . هذا والله اسأل ان يلهمنا السداد والرشاد في القول والعمل لما فيه خير امتنا وصلاحها ، وان يهدينا سواء السبيل انه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاستاذ عبدالله زريقات

السيد عبدالله زريقات

معالي الرئيس ... الاخوة والزملاء ...

في البداية اتوجه بالشكر للجنة المالية على جهودها المشكور ولكل من ساهم في ابراز الموازنة على شكلها الحالي . فمن خلال القراءة لموازنة هذا العام نجد ان الموازنة لم تتطرق بشكل واضح للمشاريع ذات الصبغة التنموية الانتاجية خاصة في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة كما اننا لم نلمس خطة وطنية شاملة متكاملة لمعالجة جميع المشاكل التي نعاني منها بداء من البطالة او التعرض لمخاطر الاستهلاك غير المنضبط او المديونية الداخلية والخارجية رغم ان مثل هذه الامور على قدر كبير من الخطورة لا بد من حشد جميع الطاقات والامكانات على المستوى الوطني حتى تكون المشاركة جماعية فالمحنة التي اطلت علينا قبل مدة وما زلنا نعاني من نتائجها لم تكن بنت ساعتها فالكل منا شارك بقصد او بدون قصد لايصال شبحها الدميم الينا وكان على الموازنة ان تكون هذه المرة بصورة مغايرة للموازنات السابقة خاصة وان الاردن يواجه تحديا خطيرا وامتحانا صعبا تمليه الظروف الاقتصادية والسياسية على حد سواء حيث كانت تعتمد ، كان اعتماد الموازنات السابقة على السياسات المرتجلة مع اغفال التوجه نحو التخطيط المنطقي والعملي والواقعي حتى وجد الاردن نفسه نتيجة لمثل هذه السياسات في ورطة لا يعلم مداها الا الله .

لقد خلت الموازنة من حلول جذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة وهي المشكلة التي اذا ما تركت دون علاج جذري وواقعي ستظل تطل علينا بمخاوفها وتأثيراتها السلبية على مجتمعنا الاردني . ان على الحكومة ان تلجأ الى اقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة في مختلف مناطق المملكة وخاصة الريف والبادية حتى توقف الزحف نحو المدينة وخاصة المشاريع الزارعية منها حتى نستطيع ايجاد وخلق فرص عمل جديدة لعشرات الالاف من شبابنا

العاطلين عن العمل والذين يجوبون دوائر الدولة ومؤسساتها صباح مساء دون ان يجدوا حلا لمعاناتهم فاذا لم تعطي الموازنة جل اهتمامها لمثل هذا الوباء الخطير والمستفحل فمتى تكون هذه القضية الخطيرة جديرة بالاهتمام . كما ان على الحكومة ان تفتش عن اسواق جديدة للعمالة الاردنية وان تولي هذه القضية كل اهتمامها لان ترك هذه المشكلة الخطيرة دون علاج سيكون له محاذير خطيرة كما ان على وزارة العمل والاجهزة المعنية العمل على ضبط العمالة الوافدة غير المشروعة وتصويب اوضاعها وعدم التهاون في مثل هذا الامر الخطير .

اما عن معاناة المواطنين وخاصة اصحاب الدخل المحدود حيث اصبح الكثير منهم غير قادرين على توفير مستلزمات الحياة اليومية نتيجة لتدني دخل الفرد يقابله غلاء فاحش في اسعار الحاجيات المقاعد وغير المبرر .

ان مثل هذه الفئات يجب على الدولة ان تعطيها الاولوية من خلال المراقبة الصارمة من قبل الاجهزة المعنية لوقف جشع التجار وايقاف لعبة ارتفاع الاسعار كما ان على وزارة التموين اعادة النظر بالكيفية التي يحصل عليها المواطن على المواد الغذائية المدعومة حيث تستفيد من هذا الدعم قطاعات واسعة تقدر بمئات الالاف من الوافدين والعمال الاجانب . ان هذا الدعم الذي تقدمه خزينة الدولة لم يذهب بالطريقة التي جاء من اجلها وهي دعم الفئات ذات الدخل المحدود وذلك من خلال ايجاد معادلة يتم من خلالها بيع هذه المواد المدعومة بسعرها الاصلي قبل الدعم للعمال الاجانب حتى يتسنى للفئات المسحوقة من ابناء شعبنا الاستفادة القصوى من هذا الدعم .

معالي الرئيس ... الاخوة والزملاء ...

لا اريد ان اتجاوز في فهمي لمشكلات الوطن والمواطنين الملحة اصحاب الاختصاص فهم محل ثقتنا لكننا نعيد ونكرر انه لا بد من اعادة النظر بكل مفردات حياتنا وفهمنا الاستهلاكي وحتى تكون المشاركة فاعلة لا بد من اعطاء الدور كاملا لكل ابناء الوطن حتى تكون المشاركة فاعلة ومؤثرة كما ان ملاحظاتنا عند وضع الموازنات ان تراعي احتياجات المواطن الحياتية وتوفيرها بسهولة كما ان على الموازنات ان تكون على قدر كبير من الواقعية والمنطق حتى لا نفاجأ في كل مرة بما لا يحمد عقباه فالمواطن ليس بمقدوره ان يدفع ثمن اخطاء غيره .

معالي الرئيس ... الاخوة والزملاء ...

ان صورة الاردن المشرقة قد افتقدت بفعل الظروف الاقتصادية التي داهمتنا والتي هي نتاج عدم الواقعية والتخطيط غير المسؤول الذي اعتمده اصحاب القرار على مدار عقدين من الزمن فلا بد والحالة هذه ان تتخذ الحكومة الاجراءات الكفيلة باعادة الحياة لعجلة الاقتصاد الاردني واعطاء المستثمر العربي والاجنبي الحوافز المشجعة للاستثمار في الاردن من خلال توجيه اصحاب رؤوس الاموال لاقامة المشاريع الاستثمارية الانتاجية القابلة للتصدير بعد ايجاد الاسواق المناسبة لها .

كما ان على ابنائنا العاملين في الخارج ان يزيدوا من تحويلاتهم حيث الوطن بامس الحاجة لدعم ابنائه كما ان على القادرين منهم استثمار ما لديهم من امكانات مادية باقامة المشاريع الانتاجية وخاصة الزراعية منها . كما ان على الحكومة ان تتوجه من خلال خطة وطنية شاملة ومدروسة بالتوجه نحو الارض لاستثمارها الاستثمار الامثل من خلال اقامة المشاريع الزراعية الانتاجية اضافة الى مشاريع التسمين وتربية المواشي خاصة وان الاردن يعاني من نقص حاد في توفير مادة القمح وهي الغذاء الرئيسي والسلعة الاستراتيجية على المستوى الوطني وكذلك النقص الحاد في مادة اللحوم . ان اقامة مثل هذه المشاريع وتوفير كل فرص نجاحها سيجعل الاردن قادرا بالوقوف على قدميه خاصة في مثل هذه الظروف .

اما عن محافظة الكرك وعن احتياجاتها وعن حصتها الزهيدة في الموازنة فارجو ان تتوجه الحكومة لانصاف ابناء الكرك واعطاء الكرك مزيدا من الرعاية والاهتمام فالنشاطات الشبابية معدومة تقتل في نفوس شباب الكرك اي توجه لممارسة مثل هذه النشاطات كما ان مراكز الشباب معطلة ومراقبة وطاقاتهم غير مستغلة كما ان الكرك تفتقر الى المشاريع الانتاجية والاستثمارية بسبب شح الامكانات المادية لدى ابناء المحافظة للقيام باستثمارها في مشاريع انتاجية تعود بالنفع على محافظتهم فعلى الدولة ان تتوجه لاقامة مثل هذه المشاريع وتشجيع ابناء الاردن القادرين من القطاع الخاص على الاستثمار خاصة في مجال الزراعة وتربية وتسمين المواشي واقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة لايجاد فرص عمل لالاف العاطلين عن العمل من ابناء المحافظة وبما ان الكرك تفتقر الى النشاطات الرياضية لذلك اتوجه من الحكومة بالتفكير الجدي لانشاء مدينة رياضية لاعطاء شباب الكرك حقهم في ممارسة نشاطاتهم الرياضية والشبابية اسوة ببقية المناطق . اما عن جامعة مؤتة والتي تم انشاءها قبل عدة سنوات فما زالت جامعة بالاسم ليس لها اي اثر يذكر على المجتمع المحلي علما بان الجناح المدني غير مكتمل حتي هذه اللحظة فلا يجوز ان يخصص لجامعة مؤتة في الموازنة ما خصص لمثيلاتها من الجامعات لذلك ارجو من الوزارة المعنية اعادة النظر بالمخصصات الممنوحة لجامعة مؤتة كون الجامعة حتى يكتمل جناحها المدني بحاجة الى مبلغ خمسة ملايين دينار لم يتم التطرق لها ؛ كما انه لا زالت بعض كليات الجامعة تخرج طلابها من على مقاعد كلية مجتمع الكرك علما بان الجامعة تفتقر الى اية نشاطات شبابية . كما انني اتوجه للحكومة بمنح ابناء الكرك نسبة اعلى من المقاعد الدراسية في الكليات المختلفة لانه لا يعقل ان نرسل ابناءنا للجامعات الاردنية الاخرى بينما الجامعة على مقربة من بيوتنا علما بان الاوضاع الاقتصادية وضعف الامكانات المادية لدى قطاعات واسعة من ابناء الكرك لكافية لمنح ابناء الكرك فرصة القبول من كليات الجامعة بجناحها العسكري والمدني عن غيرهم من المناطق . كما انني اطالب بتخصيص بعثات دراسية في الدراسات العليا لابناء الكرك ليكون بمقدورهم تقديم افضل الخدمات لمجتمعهم المحلي . كما ان مستشفى الكرك الحكومي والذي تم انشاءه قبل عشرات السنين لخدمة اربعة الاف .

مواطن ما زال هو نفسه وباسوء حالاته يقدم الخدمة لما يزيد عن المئة الف مواطن . اطالب الحكومة باتخاذ

الاجراءات الكفيلة باعادة بناء المستشفى الجديد والذي طالما انتظره ابناء المحافظة علما بان هناك منحة ايطالية ارجو الاسراع في الحصول عليها للمباشرة بتنفيذ هذا المشروع الحيوي . كما انني اتوجه للحكومة بالايعاز لاستحداث مكتب للمالية في منطقة الاغوار الجنوبية لانه لا يعقل ان يتحمل المواطنين هناك مشقة السفر واجرة الطريق من اجل دفع الرسوم المترتبة عليهم كما اتمنى على الحكومة ان تجد حلا سريعا لقضية الاعلاف مع زيادة النسبة المخصصة لكل راس ماشية حيث اشتكت جمعية مربي الاغنام في محافظة الكرك من عدم كفاية المخصصات خاصة وان معدل نزول الامطار في الكرك لهذا العام ما زال متدنيا مما يستدعي الاهتمام بهذا الموضوع من قبل لجنة الجفاف ووضع حلول سريعة للكيفية التي يتم من خلالها توزيع الاعلاف وهناك قضايا كثيرة تحتاجها المحافظة وخاصة على مستوى الخدمات الصحية ومجال الطرق وخاصة الزراعية منها . تطرق لها العديد من الزملاء منوها بزيادة مراكز المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية لكي تستفيد منها قطاعات كبيرة من ابناء المحافظة .

اما عن قطاع السياحة وهي مصدر من المصادر الرئيسية لتعزيز قدراتنا الوطنية ودخلنا القومي فهي ما زالت قاصرة عن تقديم ما هو مطلوب منها وعليه لا بد من اعادة النظر في هذا القطاع الهام واعطائه ما يستحق مثل اقامة مشاريع الجذب السياحي وتوفير كل اسباب الراحة للسائح مع اعادة النظر في اسعار الفنادق واثمان الغذاء حيث تقف في بعض الاحيان عائقا امام رغبة السائح في زيارة الاردن خاصة وان في الاردن مواقع تاريخية لو احسن تسويقها لكانت خير وسيلة لدعم اقتصادنا الوطني بالعملات الصعبة .

معالي الرئيس ... الاخوة والزملاء ...

انني مدرك لقدرات بلدنا كما انني مدرك لحجم التحديات الخطيرة التي تحيق بنا لكنني واثق وبعون الله وبما انعم علينا من قيادة امينة واعية شجاعة من قدرتنا على تجاوز هذه الظروف الطارئة ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان اتوجه بالشكر لكل الدول العربية التي ادفت بالتزامها تجاه الاردن مناشدا بقية الدول العربية الشقيقة التي لم تفي بالتزاماتها اعادة النظر بهذه المخصصات ليتمكن الاردن من الوقوف على اطول خطوط المجابهة مع العدو الصهيوني وتفويت الفرصة على عدونا من ثمر مؤامراته الخبيثة .

اما عن قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية وهي محل اعتزازنا ومفخرة من مفاخر الاردن على الحكومة ان توليها كل ما تحتاج من الرعاية والمساعدة حتى تظل الدرع الواقي والحارس الامين على مصالح الوطن والمواطنين والتي لولا سهرها لما تحقق ما تحقق لنا من امن وامان على امتداد ساحات هذا الوطن ومساحاته وحتى تظل هذه الاجهزة وعلى راسها قواتنا المسلحة الباسلة والتي تقف على اطول خطوط المجابهة تحرس حدود الوطن وتدفع الاذى عن ابنائه مثلما ان دعمها هو واجب قومي قبل ان يكون واجبا وطنيا وعلى الاخوة العرب دعم قواتنا المسلحة لتظل الدرع الواقي والسور المنيع عن امة العرب في وجه الاطماع التوسعية الصهيونية مناشدا الحكومة بزيادة الموازنات المخصصة لهذه الاجهزة حتى تقوم بما يطلب منها من واجبات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس — الاستاذ سلطان العدوان

السيد سلطان العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

تقدمت الحكومة بشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ للمجلس لدراسته ومناقشته وفق ما هو مقرر طالبة المصادقة عليه ، ولقد حول مشروع قانون الموازنة للجنة المالية لدراسة وتقديم تقريرها ولقد قامت اللجنه الماليه مشكورة بدراسة مشروع قانون الموازنة دراسة دقيقة وموضوعية وقدمت لنا تقريرا مفصلا بذلك .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

من المعلوم لدينا ان اية موازنة عندما تعد فانها تعطي صورة واضحة ودقيقة عن اقتصاد الدولة – ولما كان الاقتصاد هو صمام الامان للشعب والدولة على حد سواء – فأنه من البديهي ان ينظر بقلق وخوف من اية موازنة تدل مؤشراتها على ما تواجهه البلاد من ازمات اقتصادية ، ومن المؤلم ان مشروع قانون الموازنة المقدم من قبل الحكومة يعطي هذا الانطباع الا انه ولنكون صادقين مع انفسنا وموضوعيين بالنقاش لا بد لنا ان نشير الى الحقيقة التالية لو كنا نحن من اعد الموازنة لما تسنى لنا ان نعد موازنة تختلف عن هذه الموازنة المقدمة من قبل الحكومة – والسبب في ذلك بسيط وواضح فان الحكومة عندما تعد الموازنة فانها تعتمد على الايرادات ، ولقد لاحظت كما لاحظ ولا شك معي اخواني النواب المحترمين بان معظم ايرادات الحكومة اعتمدت ان لم اقل انحصرت (في باب الضرائب) والرسوم والرخص – حيث لم الاحظ عوائد من ابواب انتاجية اخري وهنا مكمن الخطر اذ لا اريد ان ابين ما هو معلوم للسلطة التنفيذية او التشريعية من خطورة اقتصار موارد الدولة على الضرائب والرسوم اذ لا بد لها ان تعتمد مصادر انتاجية تمكنها من الحصول على عملات اجنبية لذلك كان لا بد التركيزوالاهتمام الجاد لايجاد مثل هذه المصادر سواء بالعمل على استغلال ثروات الارض المعدنية وتحسين انتاج المستغل منها ، والعمل على تشجيع استثمار الاموال العربية والاسلامية والاجنبية .

لا اريد ان اكرر اختصار للوقت ما جاء في تقرير اللجنة المالية من عيوب ومشاكل اقتصادية كادت تودي الى زعزعة الاستقرار وفقدان الثقة العامة بالقدرة على تسيير الاقتصاد والنهوض به ، الا انني اريد ان ابين ان النفقات الراسمالية وكما ظهر لنا في تقرير اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة المقدم من قبل الحكومة هي نفقات في معظمها غير انمائية لا تكاد تمثل (٨٪) من الموازنة وهذا مؤشر سلبي من الضروري معالجته .

كنت اتمنى على الحكومة عند اعداد مشروع قانون الموازنة أن تزيد من المخصصات المعدة لوزارة الطاقة / سلطة المصادر الطبيعية في باب البحث عن البترول وفي نفس الوقت كنت اتمنى على الاخوة في اللجنة المالية عدم التنسيب بانقاص المخصصات الواردة في مشروع الموازنة لمديرية الامن العام نظرا لاهمية هذا الجهاز والمسؤوليات الملقاة عليه .

معالي الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

قبل ان انهي كلمتي آمل من الحكومة عند البدء في الانفاق من الموازنة ان تراعى الاولويات في الانفاق راجيا من الوزارات التالية ان تكون وضعت في برنامجها ما يلي :-

١) وزارة الاشغال العامة : رصد المخصصات المالية الضرورية لتحسين الطرق الزراعية تسهيلا للمزارعين بنقل منتوجاتهم وبهذه المناسبة لا بد من الاشارة لما للزراعة من اثر كبير في تحسين الدخل القومي ونظرا لاهمية وجود سياسة زراعية مخطط لها بشكل فعال لمعالجة المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي / كالمديونية والتسويق ومدخلات الانتاج . اتمنى ان يكون هناك في المستقبل القريب جلسة خاصة للمجلس يعالج فيها تلك المشاكل .

٢) اتمنى على سلطة وادي الاردن ان تجد حل لمشكلة المياه المالحة التي تسقى منها اراضي الرامة الزراعية من مشروع سيل حسبان والتي مضى على المشكلة مدة طويلة ولم تحل .

٣) الشباب والرياضة : اكتفي بما تفضل به الزملاء بأن لا بد من دعم هذا القطاع الهام .

٤) وزارة التربية والتعليم – العمل على تحسين المستوى التعليمي في القرى والارياف والمناطق النائية بتوفير المعلمين الاكفاء وخصوصا ان بعض الاراء تطالب بعدم تخصيص مقاعد دراسية في الجامعات لهذه المناطق وان يعتمد على التنافس الحر في المعدلات وهذا مطلب عادل لكن الاكثر عدالة ان نكون حريصين على خلق فرص متساوية للجميع .

٥) وزارة الصحة – او المؤسسة الطبية العلاجية ، العمل على ايجاد مستشفى في ديرعلا ولا ادري ان كان هذا من اختصاص وزارة الصحة ام المؤسسة العلاجية وهنا لا بد لي من وقفة اتساءل فيها – لماذا نكثر من المؤسسات مع وجود وزارات مختصة ، انني مع اللجنة المالية بان كثيرا من المؤسسات العامة بحاجة الى مراجعة شاملة .

معالي الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

انهي كلمتي بالدعاء الى الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير ، وبالتعاون الصادق المخلص كل في موقعه لبناء اردن قوي مزدهر بقيادة جلالة الملك حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس شكرا للجميع ، واعلن رفع الجلسة والى صباح غدا الساعة (التاسعة) ان شاء الله .

اللي تكلموا (٢١) باقي (٣٩) .

امين عام مجلس الامة بالوكالة	رئيس مجلس النواب
عدنان بعيون	سليمان عرار

ورفعت الجلسة

على ان تعقد في تمام الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي الأحد ١ رجب ١٤١٠ هجرية الموافق ٢٨/١/١٩٩٠ ميلادية .

تعريــــــف

١ـ أعدّ وبوّب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامةالاستاذ هاني خير.

٢ـ قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي .

٣ـ قام بتدقيق هذا المحضر :

١ — سحر حسونة

٢ — ليلى السعيد .



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النــواب

الجلسة الثانية عشرة استكمالا لمناقشة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠

المحضر الثاني للجلسة الثانية عشرة

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ١/رجب / ١٤١٠ هجري الواقع في ١٩٩٠/٨/٢٨ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية عشرة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة عطوفة السيد عدنان بعيون .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : احمد قطيش الازايده

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١- دولة السيد مضر بدران	رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
٢- معالي السيد سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .
٣- معالي السيد عبد المجيد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية .
٤- معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحة .
٥- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة	وزير الاشغال العامة والاسكان .
٦- معالي السيد ابراهيم ايوب	وزير النقل والاتصالات .
٧- معالي المهندس عوني المصري	وزير التخطيط.
٨- معالي السيد ابراهيم عز الدين	وزير الاعلام .
٩- معالي السيد باسل جردانة	وزير المالية .
١٠- معالي الدكتور زياد فريز	وزير الصناعة والتجارة .
١١- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
١٢-معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .
١٣- معالي المهندس داود خلف	وزير المياه والري .
١٤- معالي السيد نبيل ابو الهدى	وزير التموين.
١٥- معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل .
١٦- معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٧- معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعة.
١٨- معالي الدكتور خالد الكركي	وزير الثقافة.
١٩- سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
٢٠- معالي الدكتور قسيم عبيدات	وزير العمل.
٢١- معالي السيد ابراهم الغبايشة	وزير الشباب.
٢٢- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والآثار .
٢٣- معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

" افتتاح الجلسة "

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ،
النصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسة ،
السيد طاهر المصري

السيد طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...الزملاء النواب ...

اود في البداية ان اشكراللجنة المالية على الجهد الكبير الذي بذلته في اعداد تقريرها الذي هو بين ايدينا الآن وجعله شاملا ودقيقا في ملاحظاته وتوجهاته وارقامه . وواضح من التقرير مدى التعاون والتفاعل الذي ابداه السيد وزيرالمالية واجهزة وزارته مع اللجنه في مداولتها الطويلة وهذا شيء يستحق عليه الشكر والثناء . وارجو ان تستمر روح التفاعل والتعاون هذه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المستقبل وعلى كافة الاصعدة .

اسمحو لي ان ابدي بعض الملاحظات العامة على قانون الموازنة وعلى تقرير اللجنة المالية :

١- من خلال الموازنة العامة للدولة ، تقوم الحكومة بتقديم خططها لتمكين الاقتصاد الوطني من مجابهة المشاكل المالية والاقتصادية التي نعاني منها ، وجلب الاستثمار وتشجيع الصادرات وغير ذلك . وقد مرت البلاد خلال الاشهر الستة الماضية بمرحلة هامة من تاريخها بدءاً من قرار اجراء الانتخابات النيابية الى الحملة الانتخابية الى انتخاب المجلس النيابي الجديد الى ممارسته لعمله بالشكل والطريقة الذي شهدناه خلال الشهرين الماضيين ، الى طرح الثقة بالحكومة ونيلها لها . ولكن الميزانية كانت معده سلفا لذلك لم نر او نشعر ان تلك المرحلة الهامة والتفاعلات التي تمت خلالها والافرازات التي ظهرت قد انعكست في قانون الموازنة او فلسفتها .

٢- ان البرنامج التصحيحي لصندوق النقد الدولي يتحدث عن اجماليات فيما يخص ايرادات ونفقات الدولة وميزان المدفوعات والعجز في الموازنة ، تاركا للحكومة الاردنية حرية تكوين مفردات هذه المجاميع . فما هي الاولويات الحكومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اختيار هذه المفردات ؟ ان على الدولة ان تختار توزيع اعباء شروط التقشف المالي على شرائح المجتمع المختلفة . وهنا كانت الموازنة غير متجاوبة ، او على الاقل حيادية .

٣- ان برنامج الاصلاح المالي بطبيعته يعيق النمو الاقتصادي مرحليا بسبب تراجع الانفاق العام بكل اشكاله الاستهلاكية والاستثمارية . ولضرورة تحقيق نمو اقتصادي يعادل النمو في زيادة السكان ونمو نسبة التضخم ، من اجل الحفاظ على مستويات المعيشة القائم ، فان عبء التنمية الاقتصادية يقع على عاتق القطاع الخاص اكثر من القطاع العام . فما هي السياسات الاقتصادية التي يتوجب اعتمادها لضمان تجاوب

القطاع الخاص مع ضرورات التنمية في البلاد بدءا باستعادة الثقة التي اهتزت وتراجع نسبة النمو بسبب التطورات التي عاشتها البلاد مؤخرا ؟

ان خطاب الموازنة والخطابات الرسمية الاخرى لم تتعرض لدور القطاع الخاص . وانني اعتقد جازما ان نمو دور القطاع الخاص مع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية هو الاساس في المرحلة القادمة . فلجلب الاستثمارات الاجنبية للاردن وزيادة تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج ، واعادة رأس المال الوطني من الخارج ، لابد من تحديد دورا اوسع للقطاع الخاص على حساب القطاع العام . فالانفاق الحكومي لا يصنع اقتصادا وطنيا ، وفشل التجربة الاشتراكية ولجوء تلك الدول التي كانت تطبق مبدأ الاقتصاد المسيطر عليه من قبل الدولة ، الى اعتماد مبدأ المبادرة الفردية والاقتصاد الحر ، ما هي الا دليل على ما اقول .

٤- من المعروف ان الثروات الطبيعية والموارد الذاتية في الاردن محدودة ، وهذا يجعله يعتمد على الاستيراد بشكل كبير : استيراد الطاقة ، والمواد الاولية ، والمواد الاستهلاكية بما فيها بعض المواد الغذائية . ولهذا ، فان المدخلات الاجنبية في الصناعات المحلية وفي الزراعة هي بنسب عالية نسبيا ، الامر الذي يجعل الاقتصاد الاردني يعتمد باستمرار على توفر العملة الاجنبية الكافية لتغطية المستوردات الاساسية .
لذلك فانني ارى انه لا بد من زيادة الاستثمار في قطاع الخدمات لجعل الاردن مركزا اقليميا لخدمات مثل الخدمات البنكية والتعليمية والاستشارية والتأمينية ، وتجارة الترانزيت ، والمناطق الحرة والسياحية .
ان مثل هذه الخدمات تجلب العملة الاجنبية ولا تصدرها . وارجو ان ارى الحكومة تخطط لمثل هذا التوجه على مدى السنوات القادمة .

٥- يلاحظ تقرير اللجنة المالية ان المبلغ المرصود في الموازنة لدعم المواد الغذائية الاساسية ومقداره (ستون) مليون دينارا غير كاف . فماذا يعني هذا ؟ هل ان العجز في الموازنة سوف يزيد ام ان الحكومة سوف تخفف من عبء دعم المواد الغذائية ؟ للاسف ان تقرير اللجنة لا يعطي الجواب .

٦- اتفق مع ما ذهبت اليه اللجنة المالية من ضرورة تعديل القانون رقم (٣٩) لعام (٦٤) قانون تنظيم الميزانية ، حيث ان موازنات العديد من المؤسسات العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي والتي تبلغ ارقامها بمئات الملايين من الدنانير تقرمن قبل مجلس الوزارة فقط ، ويجب ان تقر هذه الموازنات من مجلس النواب وضمن المهلة الدستورية المعروفة .

٧- كما انني ازيد الدعوة باعادة النظر في محفظة الدولة واستثماراتها من اسهم وغيره في العديد من المؤسسات خاصة الناجحة منها .

٨- ان الغاز المستخرج من منطقة الريشة هو دخل للحكومة . وقد بحثت في ارقام الموازنة وفي تقرير اللجنة المالية ، فلم اجد ذكرا لذلك . وارجو من السيد وزير المالية توضيح هذا الامر .

٩- اجد لزاما على ان اعيد واكرر ما كنت قد طلبته في خطابي اثناء مناقشة البيان الوزاري حول ضريبة الدخل. فقد طالبت بربط قانون الضريبة سنويا مع قانون الموازنة بحيث يتم معالجة النسب الضريبية سنويا في ضوء الوضع الاقتصادي في الاردن . ففي حالات الركود الاقتصادي يتم تخفيض الضريبة . اذ لا يعقل ان يتم وضع قانون للضريبة يعمل لسنوات دون تمييز بين حالات الركود الاقتصادي او حالات الانتعاش الاقتصاي او حالات التضخم .

١٠- ملاحظتي الاخيرة لا تتعلق بشكل مباشر بقانون الموازنة او تقرير اللجنة المالية . ولكنها تتعلق بمؤسسة مالية اجتماعية هامة في مؤسسة الضمان الاجتماعي . لان هذه المؤسسة هي اكبر مستثمر محلي في الوقت الحاضر . ويتوفر لها اكبر دخل سنوي واكبر سيولة وخلال سنوات قليلة ستبلغ قيمة موجوداتها (عشرات) الملايين من الدنانير وبنفس الوقت ، فان التزاماتها سوف تقارب هذه الارقام . وبالرغم من ان هذه المؤسسة واستثماراتها تدار بشكل كفوء وجيد الا انني اجد لازما علي بسبب ضخامة المبالغ التي تتعامل بها هذه المؤسسة ان انبه الى ان اي خلل او خطأ يحدث في استثمارات المؤسسة سوف يحمل الاقتصاد الاردني لا سمح الله التزامات مالية لا طاقة له عليها . ومطلوب من اجهزة الرقابة الحكومية التي نشلت في السابق في اكتشاف حجم المديونية الخارجية ودق ناقوس الخطر ، ان تكون منتبهه الى هذا الامر. كما انه مطلوب من الحكومة ان تبقي تعاملها مع هذه المؤسسة مرنا بالقدر الذي يؤمن لها استقلالية القرار مع الحفاظ على حسن استثمار اقوال المستفدين والمنتفعين .

ان مشاكل الاردن الاقتصادية تحتاج الى حلول طويلة المدى ولا تستطيع موازنة سنة واحدة ان تقوم بحل هذه المشاكل دفعة واحدة . ولكنها تستطيع ان تكون البداية . واعتقد انه اذا اخذت الحكومة بعين الاعتبار ما ورد في تقرير اللجنة المالية ، والملاحظات البناءة التي ابداها الزملاء النواب ، فاننا سنكون باذن الله على الطريق السليم لحل المشاكل الاقتصادية والمالية لبلدنا .

في الختام اقول انني اوافق على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ وفق ما تضمنه تقرير اللجنة المالية .

والسلام عليكم ،

معالي رئيس المجلس الاستاذ عبد المنعم ابو زنط ، تفضل يا سيدي

السيد عبد المنعم أبو زنط لمعاليكم ، رجوتكم ان ترجئني قليلاً ،

معالي رئيس المجلس كنتم اذا اردتم ان الحدث صباحاً فليكن ، بدكم بعد الساعة (الثانية عشرة) بنخاف يقوموا الى الصلاه ، طيب يا سيدي

الاستاذ محمد الحاج

السيد محمد احمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه واتبع هداه .

معالي الرئيس ...الاخوة الزملاء...

ان كل نائب في هذا المجلس يحس بضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقه في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ هذا البلد الصابر المرابط ، كما يحس بالحرج الكبير الذي يلمسه وهو يريد أن يلبي حاجات المواطنين الذين دفعوه لهذه المهمة الصعبة وهم اليوم ينتظرون منه أن يزيل عنهم تراكمات السني العجاف التي كان المواطن فيها ينظر بعينه الى من يتلاعبون بقوته ويكدسون الأموال في أرصدتهم على حسابه ولا يستطيع أن يعترض مجرد اعتراض لأنه سيتهم عندئذ أنه متآمر على البلد وعلى أمته واستقراره .

نعم يحس كل واحد منا بالحرج وهم يصطدم بالواقع حيث لا يستطيع الواقع بعجزه ومديونيته ان يحل له مشكلة واحدة من المشاكل التي تعرض عليه في كل يوم من مشاكل الفقر الى البطالة إلى الارتفاع المسعور للأسعار الى قلة المرافق والخدمات بسبب عدم وجود الميزانية المرصودة لها ، الى صعوبة تنمية الثروة الزراعية أو الحيوانية لعدم امكانية الدولة من تمويل مشاريعها الى المديونية التي تؤثر في المواطنين حيث ان كل مواطن يحس ان هذه المديونية ستسدّ من عرقه . ولا اريد ان اخوض في الأسباب والمسببات فهذا ليس مقامه هنا .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء...

لقد اطلعت على مشروع قانون الموازنة العامة لهذه السنة واستمعت الى تقرير معالي وزير المالية ، والتقرير الذي قدمته اللجنة المالية في مجلسكم الكريم .

ولا أدعي أنني رجل مال متخصص في التعامل مع الارقام ولكنني سأبدي هذه الملاحظات التي لفتت انتباهي ومنها :

أولاً : مشروع الموازنة لم يأت ملبياً لرغبة المواطنين في أن يروا التوجّه واضحاً نحو التحوّل بالاردن من سوق استهلاكية الى بلد منتج يأكل مما يزرع ويلبس مما يحيك ويرى في سوقه انتاج أبنائه .

ان بلداً صغيراً مثل هونج كونج مثلاً لا أظن أن في أراضيه خيرات أكثر من خيرات بلدنا ولا عقليات أذكى من عقول أبنائنا ، ومع ذلك فاننا نرى بضائعه المختلفة تغزو أسواق العالم كله ، ونحن حتى الآن لم نستطع أن نكتفي في مجال الغذاء أو الكساء بل ولا في مجال الحبوب التي كانت تعتبر سهول حوران الى فترة قريبة مخزناً لها يزود أقطاراً كثيرة أيام الدولة العثمانية .

ولقد آن لنا أن نهتم بتحقيق الأمن الغذائي لأن الذي لا يملك رغيف خبزه لا يمكن له في يوم من الأيام أن يكون قادراً على اتخاذ قراره السياسي .

وان لنا اسوة حسنة في أهلنا في فلسطين حيث قرروا الاستغناء عن المنتجات الاسرائيلية وتوجه كل مواطن الى أرضه يستخرج ثمارها وخيراتها وخصص جزء من بيته لتربية الدواجن والاغنام ليعيش على ما تنتجه له كل يوم .

ثانياً: تشكل النفقات الرأسمالية في هذه الموازنة (٣١٪) منها بينما تشكل النفقات الجارية (٦٩٪) وهذه نقطة سلبية تعكس مدى التراجع في المشاريع والخطط التنموية في البلاد أمام الانفاقات في المجالات الأخرى ، وهذه ظاهرة يجب أن تتغير في الموازنات الأردنية .

وأنه لمن الخلل الاقتصادي أن تبقى الزيادة في النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية الانمائية التي فوجئنا بأن حجم زيادتها عن سنة ١٩٨٩ بمقدار (١٪) فقط وهذا توجه سلبي سيما ونحن نعيش أزمة اقتصادية ومديونية كبيرة ان أرقاماً كثيرة اراها في النفقات الجارية لبعض المؤسسات تدل على أنه لا زال عندنا من لم يحس بعدبحجم المشكلة الاقتصادية في هذا البلد واكتفي بمثال هو ان سور سكن محافظة لاحدى المحافظات رصد له (٢٠٫٠٠٠) دينار للسور فقط ، ولا ادري نوعية بناء هذا السور ، اللهم الا ان يكون ممغنطاً او مزوداً بشبكة انذارمبكر .

ثالثاً : يلاحظ في هذه الموازنة زيادة المخصصات للموظفين بعقود بمقدار (٧٫٧٩١) مليون لهذا العام وبنسبة زيادة مقدارها (١٨٪) عن العام الماضي وهذا مؤشر خطير لارتفاع كلفة العقود بالنسبة للوظائف المصنفة ولدخول اعتبارات اخرى مصلحية ومحسوبية فالموظفون بعقود في مؤسسة التلفزيون فقط (٢٣٠٫٠٠٠) دينار ، ان التلفزيون فقط وليس في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، وانني اطالب الحكومة ان توقف هذا التوجه وان تضع تصوراً لتخفيض هذا المبلغ الى النصف خلال هذا العام والعمل على التقليل منه اكثر في السنوات القادمة . كما ان على الحكومة أن تضع الحلول المناسبة لمشكلة اقدام بعض المؤسسات الحكومة على التعاقد مع بعض المتقاعدين والالتفاف على القانون باعتبارهم خبراء ومستشارين، والسؤال هنا : اذا كان هؤلاء خبراء ومستشارين فلماذا تقبل استقالتهم أو يحالوا الى التقاعد ، ان الحل هو تشغيل الكوادر الشابة وتلافي دفع هذه الأموال الطائلة لارضاء اصحاب العلاقات مع أصحاب السلطة .

رابعاً : لاحظت ان الدولة ستدفع (٤٫٧٢٨) مليون بدل ايجارات في الخدمات الجارية وهذا ايضاً مؤشر غير ايجابي لان نوع المأجور وقيمته تتأثر في كثير من الأحيان بالعلاقات والمصالح الشخصية علماً بأن بعض العمارات المستأجرة يسترد اصحابها ثمنها في (٤-٥) سنوات فقط ولا داعي للتحديد .

خامساً: في بند استهلاكات الماء والكهرباء والمحروقات بلغ الانفاق المتوقع في الموازنة (٧ر٦١٩) مليون دينار وهو رقم كبير اذ يشكل (٥ر١٤٪) من مجمل النفقات الجارية للخدمات المدنية بعد الرواتب والأجور وكلفها ، في حين يشكل المبلغ المخصص للبعثات الدراسية (٦ر٥٪) فقط ، ان ترشيد الاستهلاك في هذه المواد الثلاث اصبح من الضرورات الملحة ، سيما وأننا نرى تبذيراً كبيراً في هذا المجال .

ولقد رأيت أرقاماً مذهلة لنفقات الكهرباء والمحروقات فما ينفق للمحروقات على الادارة فقط في وزارة التعليم العالي مثلاً يساوي (١١ر٠٠٠) دينار محروقات فقط دون الكهرباء ، والكلية الفندقية (٢٠ر٠٠٠) دينار للمحروقات فقط مع ان نفقات كلية عمان للمهن الهندسية مثلاً (الف دينار) فقط ، ولماذا هذا الفرق الكبير بين معهد البوليتكنك وبين الكلية الفندقية .

ومع تقديري الصادق لجهود اللجنة المالية وعلمي بالأيام الطويلة التي قضتها اللجنة في التدقيق والتمحيص للموازنة الأ أنهم حين رأوا ضرورة تقليص النفقات لم يتنبهوا أو لم يشيروا الى قضية المحروقات ولا الى قضية العقود المكلفة .

وانني احتفظ بشدة على قرارهم بتخفيض الدعم المخصص للجامعات الأردنية الأربع مما سينعكس سلباً على البحث العلمي وزيادة أعداد الطلبة في الشعبة علماً بأنها الآن تزيد كثيراً عن حجمها الطبيعي .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء...

ان محافظة الزرقاء التي قدمتني لتمثيلها واعطتني ما يقارب تسعة عشر ألف صوت من أصواتها فانني ومعي كل زملائي نواب المحافظة نحس بأنها مظلومة اكثر من غيرها فهي تعطي كثيراً وتأخذ قليلا .

ففي الزرقاء الغالبية الساحقة من المصانع المنتجة في هذا البلد والشركات التي تعدّ عصب الحياة فيه كالمصفاة والمحطة الحرارية وأول منجم لشركة الفوسفات وعشرات المصانع المختلفة التي لا تستفيد الزرقاء الأ من غازاتها وسمومها حتى ان ادارات هذه الشركات ليست في مدينة الزرقاء بل تتخذ عمان مقراً لها وانني أطالب الحكومة ان تعمل على نقل ادارات هذه الشركات والمصانع الى مدينة الزرقاء لتكون الادارة بجانب الموقع من جهة ولتستفيد الزرقاء من الحركة والنشاط لها . سيما بعد تطور وسائل المواصلات والاتصالات .

ان أهالي هذه المحافظة وهم حوالي ثلاث ارباع مليون نسمة يطالبون بأمور كثيرة منها :

أولاً: في مجال التربية والتعليم والدعوة والارشاد .

١- بناء المدارس والاستغناء عن المباني المستأجرة والتي لا تصلح في غالبيتها لا كموقع ولا كبناء علاوة عن تكلفتها وللتخلص كذلك من نظام الفترتين المزعج .

٢- إنشاء مسجد لكل مدرسة .

٣- انشاء جامعة حكومية أو الزام احدى الجامعات الأهلية التي حصلت على ترخيص أن تكون في الزرقاء .

٤- الاهتمام بمساجد المحافظة بخدمتها وتوفير الأئمة والمؤذنين والخدم لها . وكذلك انشاء دور القرآن والمدارس الشرعية المرافقة لها .

ثانياً: في مجال البيئة والخدمات الصحية

١- اهتمام لجنة السلامة العامة بمراقبة المصانع والشركات وبخاصة الغذائية منها والتأكد من تحقق شروط السلامة فيها .

٢- بناء مستشفى حكومي في الرصيفة على قطعة الأرض المخصصة له على طريق ياجوز .

٣- انشاء مركز صحي تخصصي في منطقة الظليل الواسعة ويقترح أهل الظليل أن يكون في جزء من مباني المدرسة الشاملة غير المستغلة .

٤- تطوير مستشفى الزرقاء الحكومي ليستطيع مواجهة الاعداد الكبيرة التي تؤمه يومياً .

٥- العمل على توفر الأدوية في مراكز وزارة الصحة حيث ان الادوية الموجودة معدودة على الاصابع اليد الواحدة .

٦- انشاء مركز صحي في منطقة واد الحجر .

٧- التفاهم مع وكالة الغوث لتحسين مستوى المركز الطبي التابع للوكالة في مخيم حطين لأن خدماته متدنية جداً ، أو فتح مركز صحي حكومي مرادف لهذا المركز لان المواطنين في مخيم حطين هم مواطنون ، لا بد ان يتمتعوا بحقوق المواطن الاردني ، فهم يرون اوضاعهم متدنية جداً في مختلف الخدمات ، وانني اجد لزاما ان انقل اليكم ماذكره لي الأخوة عند لقائي بهم ان أكبر معاناة ذكروها لي هي معاناة ابناء غزة لا في مخيم حطين وحده بل وفي الاردن وهي معاناة شديدة بحاجة الى دراسة متأنية .

ثالثاً: في مجال الزراعة

١- دعم المزارعين وبخاصة في مناطق الظليل والأزرق ومنطقة سيل الزرقاء وذلك بتقديم القروض لهم بدون فوائد ، وتقديم الخبرة والمشورة الفنية لهم .

٢- تشجيع الثروة الحيوانية في هذه المناطق وذلك بتوفير الأعلاف الشحيحة عليهم مع فتح مركز للأعلاف في منطقة عوجان وعدم التلاعب في أوزان الاعلاف التيتبيعها المراكز للمزارعين . حيث يأخذ الكيس (٥٠) كيلوغرام فاذا ذهب الى بيته وجده (خمسة واربعين)او (ستة واربعين) فقط .

٣- التوقف عن ضخ المياه الجوفية في منطقة بساتين الرصيفة الى عمان في أشهر الصيف لأن هذا الضخ عمل على تصحير المنطقة بعد أن كانت بساتين خضراء .

رابعاً: في مجال الاتصالات والمواصلات .

١- تعميم شبكة الهاتف على كل مناطق المحافظة وفتح أرقام جديدة .

٢- فتح مكاتب بريد في مناطق الجبل الشمالي بالرصيفة وواد الحجر بالزرقاء .

٣- انجاز مشروع طريق الزرقاء جريبة شفا بدران .

٤- توسيع طريق ياجوز ليكون في مسربين وقد كثرت عليه الحوادث نتيجة حدة منعطفاته وكثافة السير عليه.

٥- شق وتعبيد الطرق الزراعية في الظليل والأزرق وقرى بني حسن غرب الزرقاء .

خامساً: في المجال الرياضي والشبابي

١- انشاء المدينة الرياضية التي سمع بها شباب الزرقاء منذ سنوات .

٢- دعم النوادي الرياضية وتنشيط الحركة الرياضية الضعيفة في المحافظة .

سادساً: في مجال الخدمات العامة

١- سرعة انجاز مشروع المجاري في مدينة الزرقاء والذي حول المدينة منذ سنتين الى مستنقع في الشتاء ، وشموله للمناطق التي استثنيت في مناطق : جبل الأمير فيصل وحي الأمير علي وحي الظاهرية ومنطقة ياجوز في الرصيفة .

٢- ايصال التيار الكهربائي الى منطقة شمال ياجوز في الرصيفة مع الاشارة الى اعادة النظر في الارتفاع المفاجيء الهائل في أسعار الأعمدة الذي ارتفع من (خمسة) دنانير الى (٦٥ر٥) ديناراً في المناطق المنظمة علاوة على اسعار باهظة جداً في المناطق غير المنظمة ، وكذلك ارتفاع رسوم الاشتراك الى (خمسين) ديناراً وعدم جواز أخذ بدل تليفزيون لمن لا يملك هذا الجهاز .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

وان محافظة الزرقاء تعاني من مشكلتين رئيسيتين اولاهما :

١- مشكلة أملاك الدولة مشكلة قديمة وهذه الأراضي في حقيقتها واجهات عشائرية اعطتها الدولة منذ تأسيسها الى عشائر بني حسن والدعجة ولم تقم هذه العشائر بتسجيلها رسمياً في ذلك الوقت لأنها لم تكن ذات قيمة ، ولا يعلمون الغيب ليعرفوا أن هجرة ستكون سنة ٦٧ لترفع اعداداً كبيرة ممن انتقلوا من فلسطين الى الاردن ، واخذوا يبحثون عن مناطق رخيصة قريبة من عمان والزرقاء ليقيموا عليها ابنية بسيطة فاشتروا هذه الاراضي من أصحابها بحجج ثم هم يكافأون اليوم بعد أن عمروها بتهديدهم بهدم

بنائهم أو اشعارهم أنهم معتدون على أملاك الدولة .

إننا نطالب بحل هذه المشكلة وتفويض هذه الاراضي الى واضعي اليد عليها حتى يتمكن سكان هذه المناطق من المضي في مسيرة البناء المتين غير المستعجل لأن معظم البناء كان يتم ليلاً أو أيام العطلة حتى لا تطالبهم لجنة أملاك الدولة التي ترافقها دائماً سيارة الشرطة وجرافة البلدية .

٢- اما مشكلة تلوث البيئة الناتج عن :

أ- المصانع الكيماوية التي لا تلتزم قواعد السلامة العامة وقد سمعتم عن مصنع البتروكيماويات اولا اذكر اسمه بالضبط ، المهم انه كيماوي ، يوم ان انفجر في العام الماضي وتسرب غازه ليلاً على المواطنين ، وهربت اعداد كبيرة وكنت منهم الى عمان ، انا واولادي في الساعة (الثالثة) ليلاً .

ب- ثم مكب النفايات جنوب الرصيفة والذي يراكم ليلاً أنوف المواطنين ، وقد اثبتت دراسات الجمعية العلمية الملكية تأثيره السيء على تلوث المياه الجوفية وانتشار الأمراض والأوبئة .

جـ- ثم بركة البيبسي التي تعتبر وبحق مزرعة للبعوض والذباب .

د- محطة تنقية الخربة السمراء .

هـ- الروائح النتنة المنبعثة من مصنع الدباغة .

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء ...

هذه بعض المشكلات ، وهذه بعض المطالب ، وانني اتوجه الى الحكومة طالباً منها ان تحقق لابناء الزرقاء مطالبهم.وشكراً ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس الاستاذ سليم الزعبي ،

السيد سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... حضرات الزملاء المحترمين ...

ان هذه الموازنة مبنيه دون شك في جانبيها (الايرادات والنفقات) على الاتفاقية المعقوده مع صندوق النقد الدولي او ما يسمى بالبرنامج التصحيحي /أو برنامج الاصلاح الاقتصادي او برنامج التكيف الاقتصادي وكذلك فان هذه الموازنة مبنية على اتفاقيات اعادة الى الجدولة مع نادي باريس (المتعلقة باعادة جدولة ديون الحكومات) ونادي لندن (المتعلقة باعادة جدولة ديون البنوك التجارية الاجنبية) .وكنا نتوقع اطلاع المجلس على هذه الاتفاقيات حتى تكون مناقشة الموازنة اكثر عمقاً ومسؤولية وشمولية الا أن هذا لم يتم بكل اسف .

ومع ذلك يمكننا مناقشة هذه الموازنة في ضوء المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية التي تعاني منها البلاد ، والى

اي مدى تقدم هذه الموازنة الحلول الناجعة لهذه المشاكل ، فمن المعروف أن من ابرز هذه المشاكل :

١- مشكلة الغلاء وارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى المعيشة ، والركود الاقتصادي الذي يشمل مختلف القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والسياحية والانشائية .

وضعف الاستثمار :- ولا تطرح الحكومة حلولاً واضحة ومحددة لهذه المشكلة من خلال برنامج اصلاحي متكامل وواضح المعالم حيث لم تبين لنا الحكومة كيف ستوفق بين زيادة حجم الاستثمار مثلاً ، وسياسة ضغط النفقات ، أو كيف نستطيع توسيع استثمارات القطاع الخاص ما دامت هذه المسألة ليست بيدها ، وانما بيد القطاع الخاص ، وتأثيرها في هذا المجال تأثير محدود وغير مباشر .

٢- مشكلة البطالة : التي تتضخم باستمرار والحكومة لم تقدم لنا من خلال مشروع الموازنة حلولاً واضحة ومدروسة تعالج فيها هذه المشكلة ، خاصة وأن النفقات الانمائية مضغوطة في الموازنة الى ابعد الحدود .

٣- مشكلة ارتفاع اعباء الضرائب : وخاصة الضرائب غير المباشرة (رسوم الجمارك ورسوم الانتاج-المكوس) التي يقع عبؤها الاكبر على كاهل الطبقات الشعبية الفقيرة حيث أن ارقام الموازنة تعكس النية في التوسع في فرص مثل هذه الضرائب

٤- مشكلة المديونية الخارجية :ان هذه المشكلة من اهم المشاكل التي تواجه الاردن ، وحلها هو حجر الزاوية لحل المشاكل الاخرى التي اشرنا اليها .ومنذ البدء نقول ان حل مشكلة المديونية ليس بالجدولة او اعادة الجدولة على النحو الذي قبلت به؟ الحكومة وتبنته في مشروع قانون الموازنة ، ذلك انه ليس باستطاعة دولة كالاردن بمواردها وامكانياتها الاقتصادية والمالية المحدودة ، ان تحقق في آن واحد ، تنمية اقتصادها والخروج من ازماته وتحمل الاعباء الثقيلة لاقساط وفوائد هذه الديون ، ونخشى أن محاولة تحقيق هذين الهدفين معاً ستؤدي الى الفشل في تحقيق اي منهما .وعندما تعد الحكومة بحل المشاكل الاقتصادية للبلاد وتلزم في الوقت ذاته نفسها بتحمل اعباء تسديد الديون وفوائدها ، فأن ذلك يقع خارج حدود الممكن ، مما يجعلنا نشك ونتشكك في امكانية تحقيق وعود الحكومة بالخروج من الأزمة الاقتصادية بجوانبها المتعددة .وعند الحديث عن المديونية لابد من الاشارة الى أن المفاوض الرسمي الاردني الذي اجرى مفاوضات اعادة الجدولة ، قد تساهل الى أبعد حد في معالجة هذه القضية ، حيث كان الواجب يحتم ان ينصب اهتمامه اولاً على شطب قسم من هذه الديون قبل اعادة الجدولة ، مستنداً الى اعتبارات موضوعية وعملية منها ارتفاع أسعار الدولار بالنسبة للدينار الاردني ، الامر الذي ضاعف حجم هذه الديون تقريباً ، حيث انها واجبة السداد بالدولار ، ومنها ايضاً عدم مقدرة الاردن ، بموارده وامكانياته المحدودة وسوء اوضاعه الاقتصادية على السداد .

٥- مشكلة انخفاض سعر صرف الدينار :

وانخفاض احتياطي البلاد من الذهب والعملات الصعبة .

لقد ادت هذه المشكلة الى ارتفاع الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وخاصة بالنسبة للسلع المستوردة ، حيث كانت نسبة ارتفاع هذه الاسعار لا تساوي نسبة انخفاض سعر الصرف ، بل فاقت هذه النسبة بكثير بسبب الاحتكار والتلاعب بالاسعار وغياب الرقابة الحكومية .والخطة المالية للحكومة لم تقدم لنا حلاً واضحاً لهذه المشكلة .كماأن هذه الخطة لم تقدم لنا السياسات النقدية والائتمانية الواجب اتباعها لتصحيح الاوضاع القائمة في القطاع النقدي والمصرفي ، أما فيما يتعلق بمنهاج التصحيح الاقتصادي الذي اوردت اللجنة المالية ملخص له في تقريرها ، والذي كان من الواجب ان يقدم الى المجلس للاطلاع عليه ودراسته بنداً بنداً من قبل كافة اعضاء المجلس - لا ان يرد بصورة مجزأة ومختصرة في تقرير اللجنة المالية .

هذا المنهاج او البرنامج ، الذي جاء وفق شروط ومتطلبات صندوق النقد الدولي ، يقوم اساساً على تقديرات وفرضيات دون ان يطرح بالتفصيل كيفية الوصول الى تحقيق الارقام المستهدفة ، وما هي السياسات والبرامج التي ستتبع لتحقيق ذلك ، وان كان يمكنا القول بإنه - البرنامج - يهدف الى زيادة اعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وهذا ما انعكس في التشريعات الضريبية الجديدة وفي ارقام مشروع قانون الموازنة نفسها ، مثلما يهدف في الوقت نفسه الى ضغط النفقات بما في ذلك تجميد الرواتب والاجور والنفقات الاستثمارية كل ذلك بهدف الوصول الى توفير الاموال اللازمة لتسديد اقساط الديون ، ولو كان ذلك على حساب تدني مستوى معيشة المواطنين ، وارهاقهم بالضرائب المتزايدة ، واذا كان هذا البرنامج يطرح بوضعة برنامج لمعالجة الازمة الاقتصادية في الاردن ، فأية معالجة هذه التي تؤدي الى مزيد من افقار وتجويع المواطنين وبؤسهم ، مما يؤدي الى تعميق وتوليد الازمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وليس حلها .

ان ربط هذا البرنامج بالموازنة العامة هو بدون شك محاولة لتحرير هذا البرنامج الذي فرضه صندوق النقد الدولي واستدراج المجلس للموافقة عليه ليأخذ المباركة الشعبية تحت ستار الموافقة على مشروع الموازنة مع العلم بأن مشروع الموازنة هو لسنة واحدة ، والبرنامج يمتد الى نهاية عام ١٩٩٣ الأمر الذي يخل بمبدأ سنوية الموازنة . ومن الامور التي تخل بمبادىء المالية العامة ومنها شمولية الموازنة ، استثناء ايرادات معينة ونفقات معينة ، وعدم ادراجها في مشروع الموازنة ، مثل ايرادات ونفقات صندوق تسليم القوات المسلحة. وحساب الاتجار في وزارة التموين وضريبة المعارف . وكذلك موازنات المؤسسات العامة ذات الاستقلال المالي والاداري كالجامعات والملكية الأردنية وسكة الحديد والمؤسسة الطبية ألعلاجية ومؤسسة النقل العام الأمر الذي يؤدي الى عدم اعطاء صورة واضحة متكاملة للوضع المالي للدولة من جهة ويؤدي الى عدم تمكين المجلس من القيام بواجباته الدستورية في الرقابة على جميع ايرادات ونفقات الدولة بدون استثناء من جهة اخرى وذلك تنفيذاً وتطبيقاً لأحكام المادة (١١٥) من الدستور .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الافاضل ...

ما تقدم هو ملاحظاتنا على مشروع الموازنة وخطة الحكومة في الأصلاح الاقتصادي وبرنامج الاصلاح او التكيف الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي ، واتفاقيات اعادة الجدولة ، ونحن نعتقد ان هذه السياسات والبرامج والاتفاقيات تبقى قاصرة عن حل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية للبلاد . وفي اعتقادنا ان المدخل لحل هذه المشاكل هو اولاً وقبل كل شيء ، حل مشكلة المديونية ، لا عن طريق الجدولة أو اعادة الجدولة ، والما عن طريق السعي الجاد الى التفاوض من أجل شطب هذه الديون كلياً او جزئياً . جهد دولي منسق يقوم الاردن فيه بدور فعال ومبادر بالتعاون مع العديد من الدول المدينة التي تسعى الى تحقيق مثل هذا الهدف ، بغية تشكيل نادي خاص بالدول الفقيرة يمارس ضغطه وتأثيره على نادي الدول الغنية الدائنة ، خاصة وان الظروف مهيأة لذلك ، حيث ان بعض هذه الدول تظهر شيئاً من المرونة والتجاوب في هذا المجال ، وهذا الاستقرار وعدم المصداقية، واذا ما تمكنا من انجاز هذه الخطوة فان ذلك سيفتح أفاقاً واسعة لمعالجة الازمة الاقتصادية معالجة جذرية وحقيقية، كما وأنه لا يمكننا الحديث عن اصلاح اقتصادي ما لم يمهد لذلك ويرافقه إستئصال جذور ورموز الفساد التي ادت الى الحاق الخراب في اقتصادنا الوطني ، حيث انه لم يتخذ حتى الأن اي اجراء ملموس في هذا الاتجاه ، ولا باتجاه استعادة الاموال المهربة خارج البلاد ، والتي بالطبع في مأمن من استيفاء اية ضرائب عليها ، ومن بين الأمثلة العديدة على ذلك ، الاموال التي هربها وبددها واختلسها أحد الرموز المصرفية من الهاربين الى الخارج والذي قيل بأنه غادر البلاد بطريق غير مشروعة ، هذه الاموال والتي يقال بأنها تزيد على مائة مليون دينارحتى الآن ، فأي اصلاح هذا الذي يمكن تحقيقه مع عدم معالجة قضايا الفساد والسطو على الاموال العامة والخاصة في آن واحد ، بقي لي ملاحظة اخيره ، على تقرير اللجنة المالية حيث ورد في ذيل الصفحة (٢٥ من هذا التقرير ، الفقرة تقول:

وعلى ذلك فأن اللجنة المالية في المجلس بأن يقر تعديل قانون رقم (٣٩) لسنة (١٩٦٤) قانون تنظيم الموازنة بحيث ينص على أنه بالرغم مما ورد في اي قانون اخر ، فأن موازنة المؤسسة العامة يجب ان يصادق عليها من قبل اللجنة المالية ... ، هذا كلام غير قانوني ، المصادقة تكون من قبل المجلس وليس من قبل اللجنة المالية ، فأرجو ان الفت نظر اللجنة المالية والمجلس الموقر الى هذا الخطأ التي ورد في تقرير اللجنة المالية ، ملاحظاتي على قانون الموازنة لا تمنعوني من ان اتقدم ببعض المطالب المتواضعة للوائي الرمثا وبني كنانه ، واعتقد انها لا تزيد اعباء الموازنة بل أمل انها ستزيد موارد الدولة والمواطنين ،

اولاً : البلديات والمجالس القروية

١- اعفاء المجالس القروية والبلدية من فوائد القروض المستحقة عليها وبعض الديون وجدولة القروض من فترة زمنية طويلة وزيادة الدعم المادي لهذه المجالس مع التركيز على دعم المجالس المحدودة المواد .

٢- تقديم القروض الطويلة الاجل للمجالس البلدية والقروية واعفاءها من الفوائد ، واذا تعذرت عملية الاعفاء، ان تكون الفائدة متدنية .

٣- رفع المجالس القروية الى بلديات .

٤- الانتقال الجدي والفعلي بالبلديات ومجالس الخدمات المشتركة في اللوائين من مجالس خدمات الى مجالس انتاج ، والاشتراك الفعلي في عملية التنمية وخطط الدولة في التنمية ، مع تقديم الدعم المادي اللازم لها .

٥- شمول موظفي المجالس في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ونظام الخدمة المدنية .

٦- وقف اجراءات نقل مركز حدود وجمارك الرمثا ، والابقاء عليها في نفس الفاعلية ، لأن في نقلهما او في تحويل النقل عن هذه المراكز ما يلحق الضرر بكافة ابناء اللواء .

٧- نقل مكب النفايات من اراضي قرية حرثا وذلك لقربة من المناطق الآهله بالسكان الى مناطق بعيدة ، وبعيداً عن السكان .

ثانياً: في مجال الزراعه

١- التوسع في فتح الطرق الزراعية في اللوائيين ، خاصة وان معظم اراضي بني كنانه وعرة ، وان مساحات واسعة من اراضي لواء الرمثا وعرة ايضاً ، وقد حرمت من فتح الطرق الزراعية في السابق .

٢- زيادة الدعم المادي المخصص لتطوير الاراضي المرتفعة في اللوائيين .

٣- الاستفادة من مياه البير الارتوازي في منطقة الحمة الاردنية ، ومن مياه نهر اليرموك ، لاقامة برك سمك ، تساعد في تقليل نسبة الاستراد من هذه المادة ، وهذه التجربة ناجحة في فلسطين المحتلة ، وفي الجانب المقابل لمنطقتنا على بعد امتار .

٤- الاستفادة من منطقة احراش ملكا وزحم ، والمنطقة المحيطة لاقامة منحل كبير عليها وتخصيص قطع اراضي تراعي تنمية الثروة الحيوانية .

٥- دعم المزارعين ، ليتمكنوا من زراعة اراضيهم واعادة ثقة المواطنين بالارض والزراعة ، مع شراء محاصيلهم باسعار مشجعة ، ووضع حداً للتلاعب بالتسعيره والغاء دور الوسيط في عمليه البيع والشراء .

٦- ري اراضي قريتي المخيبه من مياه بئر المخيبه .

٧- حل مشكلة الاراضي التي تضع القوات المسلحة يدها عليها منذ سنوات طويلة ودفع التعويضات العادله لاصحابها .

٨- حل مشكلة انتقال المواطنين اللي هم (المزارعين واصحاب المواشي) بحيث يتم تمكينهم من الوصول الى اراضيهم الحدوديه ، وتمكينهم من الرعي بالمراعي القريبة من الحدود ، وذلك بوضع حلاً جذري لموضوع التصاريح العسكريه ، الاهل هنالك يعانون من هذا الموضوع .

٩- التعويض على اصحاب الاراضي ، التي تم الاستلاء عليها لغايات مشروع سد الوحدة منذ (عشر سنوات) الاستملاك جرى ، ولم يعوض اصحاب الاراضي .

١٠- اقامة سد على وادي الشومر عمراوه ، وصيانه واصلاح وتوسيع سد الهويضة ، واقامة السدود لتجميع مياه الامطار والسماح بحفر الابار الارتوازيه لري الاراضي الزراعيه.

ثالثاً: في مجال التعليم

١- اقامة كليات مجتمع في اللوائيين .

٢- الاستمرار في بناء المدارس ، وتوسيعها للذكور والاناث .

٣- استملاك قطع اراضي من قبل وزارة التربية لتخصيصها ملاعب للطلاب والطالبات .

٤- توفير المختبرات اللازمة للمدارس والعمل على ادخال نظام الكمبيوتر في جميع المدارس والمساواه في توزيع اصحاب الكفاءات العلمية والتعليمية على المدارس .

٥- زيادة نسبة قبول في الجامعات والمعاهد لطلاب وطالبات اللوائيين .

رابعاً: في مجال الشباب والثقافة

تقديم الدعم اللازم من قبل ادارتي الشباب والثقافة ، لاقامة النوادي وبنا ءها وبناء مراكز الشباب ، واقامة المراكز الثقافية والقاعات اللازمة للمحاضرات والندوات ، وانشاء مكتبة عامة في كلاً من اللوائيين .

خامساً: في مجال الصحة

١- تشغيل مستشفى مثلث سما الروسان في منطقة لواء بني كنانه المستشفى جاهز ، ولم يمد بالكوادر الطبية، او المستلزمات الطبيه .

٢- ايجاد مديرية صحة في جميع الدوائرفي اللواء ، ترتبط فيها المراكزالطبية والعيادات الموجودة في قرى اللواء .

٣- اعمال العيادات في المراكز الطبيه في القرى لتصبح شامله باضافة عيادات امومه وطفوله ، وعيادات اسنان.

سادساً: في مجال السياحة

١- اعادة بحث اقامة بالراما اليرموك ، التي كان مقرراً اقامتها في المنطقة بدعماً من حكومة المانيا الاتحاديه ، هذه بالراما تربطنا بتاريخ اليرموك على ارض اليرموك ، وعلمت ان الحكومة الالمانيه قدمت دعماً لهذا المشروع منذ سنوات ، ولم يقام هذا المشروع .

٢- تقديم الدعم اللازم من قبل الدولة ، لتطوير منطقة الحمه الاردنية على غرار حمامات ماعين .

٣- اقامة منتزهات وطنية ، بما يتوفر في هذه المنتزهات من العاب للاطفال .

٤- زيادة الاهتمام بآثار ام قيس ، والكشف عنها وزيادة الدعاية الاعلاميه لها ، وايجاد استراحه جيده لقربها.

سابعاً: في مجال الاتصالات

١- توسيع شبكة الاتصالات في منطقة اللوائين ، لاستعاب الطلبات الملحه للمواطنين بتركيب هواتف .

٢- تحويل الاتصالات في بعض قرى اللوائين من الاتصال غير المباشر الى الاتصال المباشر الآلي .

٣- اعادة مديرية اتصالات لواء بني كنانه ، وتوفير الامكانيات اللازمه لدعم لها ، لتقوم بواجبها في خدمة اللواء .

ثامناً: في مجال التقسيمات الاداريه والدوائر الحكوميه

نطالب مواطنو اللوائيين برفع كلاً منهما الى محافظة ، ويطالبون بمديريات للتنميه الاجتماعيه والجوازات والصحة وغيرها .

تاسعاً: في مجال الاشغال العامه

١- فتح وتعبيد الطرق القرويه ، بحيث يتم رفع القرى بعضها بالبعض الاخر .

٢- اكمال توسيع طريق الحمه الاردنية ، تلك المنطقة السياحيه الجميله النادره .

٣- فتح وتعبيد طريق ام قيس والشونه الشماليه .

عاشراً : في مجال الرواتب والتعيين

حقيقه انا تكلمت عن اموراً انتاجيه وربطتها بامور انفاقيه ، انا لو قبلنا بأمور انتاجيه الوافيه في مقترحاتي ، يكن الطلبات تغطيها امور انتاجيه .

١- ضرورة زيادة الرواتب والاجور والمعاشات لتجاري ارتفاع الاسعار وانخفاض سعر صرف الدينار ، على ان لا ترتبط هذه الزيادة برفع الدعم عن السلع الضروريه .

٢- وضع حلاً مالي واداري وظيفي فوري من اجل اعادة كافة المفصوليين لاسباب سياسيه ، او الممنوعين من العمل بنفس الاسباب ، وتعيينهم بوظائف تتناسب مع مؤهلاتهم و خبراتهم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس الاستاذ فؤاد خلفات

السيد فؤاد الخلفات

بسم الله الرحن الرحيم

معالي الرئيس...الأخوة الزملاء...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كواحد من اعضاء اللجنه الماليه ومن باب الأمانه والانصاف واعطاء كل ذي حق حقه ، فأني اسجل هنا لمعالي وزير الماليه باسل بك جردانه سعة أطلاعه ودقة متابعته وموضوعيته اثناء مناقشة اللجنه الماليه لمشروع قانون الموازنه العامه ، كما واسجل مثل ذلك لعطوفة مدير عام الموازنه العامه علي بك الغرايبه وعطوفة مساعده عبد الرحمن بك العجلوني ، كما واسجل شكري وتقديري لكل الاخوة الذين عملوا على أخراج هذه الموازنه بشكلها الموفق وهنا أؤكد لكم ان الجو الاستثماري المهيأ والذي ينعم بالسكينه والطمأنينه .

معالي الرئيس...الاخوة الزملاء...

طموحاتنا للأردن

* ان يكون قوياً بموارده .
* امناً داخل وخارج حدوده .
* محققاً لكل قيمه الخيره ومبادئه .

وذلك وفق قول الله تبارك وتعالى " وعد الله الذين امنوا منكم وعملو الصالحات ليستخلفّنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وليبدلنّهم من بعد خوفهم أمناً ، يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون " صدق الله العظيم .

وبعد هذا لابد من تأكيد حقيقة تتعلق بالازمة الاقتصاديه ومواجهتها الا وهي إن حل ازمتنا الاقتصاديه بالدرجه الاولى اخلاقي بالدرجه الاولى وهذه يؤكدها المقولة التي تقول " من لم يحسن ادارة الاموال كانه لا مال له " ومن هنا أؤكد على جميع القيادات والمسؤولين عن ادارة هذا البلد واقتصاده ان تتوفر فيه خصلتان :

الأولى : القدرات الفنية والتخصصية .

الثانية : الامانة والنزاهة والصدق والاخلاص والصبر .

وعلى هذا الاساس أطلب من الحكومة النظر في المسؤولين والقياديين الذين سيقودون البلد ويخرجون بها من أزمتها الحاليه .

معالي الرئيس...الاخوة الزملاء...

لابد أن اؤكد هنا على دور وزارة التنمية الاجتماعية هذه الوزارة التي تقف امام حاجة (١٣٠) الف معوق لا تستطيع تلبية الا (٣٪) من حاجات هذا العدد الضخم اضافة الى ان قانون المعوقين سيرتب اعباءً جديدة على هذه الوزارة لم يتم اعطاؤها التمويل اللازم اضف الى ذلك وبجانب خدمات المعوقين الخدمات الخاصة بالطفولة والاحداث والتفكك الأسري هذه الخدمات التي تفوق طاقة الوزارة وخدماتها وعلى امتداد جميع مراكزها العاملة . بالرغم من وجود (٢٥٠٠) سرير لهذه الغايات يقوم المشرفون عليها وعلى مدار (٢٤) ساعة بالخدمة والتأهيل ، وعلية فأني أؤكد على ضرورة :

اولاً : برنامج حفز الجهود الذاتية لزيادة التنمية في مناطق التخلف وعليه فأني ادعو كل الاخوة الموسرين ان يقفوا امام مسؤولياتهم الدينية والوطنية لانجاح وتوسيع مثل هذه البرامج .

ثانياً : نقل موظفين مع مخصصاتهم واجورهم من وزارة الصحة والتربية والمؤسسة الطبيه العلاجيه ليعملوا معلمين ومدربين واخصائيين في مراكز ومؤسسات وزارة التنمية الاجتماعيه .

معالي الرئيس ...الاخوة الزملاء...

فيما يخص محافظة الطفيلة – التي اعتز بتمثيلها – وما تحتاج اليه ارجو ان أؤكد بصفة عامة على ضرورة أن توجه الحكومة عنايتها الشامله لهذه المحافظة الناشئة وان ترصد لمشاريعها في الاعوام القادمة بما يتناسب وتأهيلها وطموحات أهلها ، أما فيما يتعلق بهذا العام وحاجاتها واوضاعها أرجو أن اتقدم بالآتي .

١- فيما يخص مشروع طريق الطفيلة - صنفحة - غور فيفا والذي تم الاستجابة لرصد مبلغ (٣٦٥) ألف دينار هذا العام من أصل المبلغ المقدر والبالغ (٨٫٤٢٥٫٢٤٠) دينار وبالرغم من هذه البداية البسيطة للمشروع فاني أود أن أؤكد هنا على دور الكادر المحلي وخاصة القوات المسلحة الاردنية والتي من شأنها ان تساهم مساهمة كبرى في هذا المشروع لأنها الجهة الوحيدة التي تملك القدرة على مباشرة المشروع وخاصة فيما يتعلق بتحريك التربة بالاضافة الى مساهمة وزارة الاشغال العامة بمهندسيها ومساحتها وانشاء المكاتب والعمل على اتمام المشروع بعد ان تنهي القوات المسلحة دورها .

٢- فيما يتعلق بقروض بنك تنمية المدن والقرى أود ان أؤكد ان المحافظة لم تستفد من هذه القروض الا بنسب ضئيلة جداً فعلى سبيل المثال كانت هذه النسبة (١٫٩٪) من مجموع القروض لعام (٨٨) وتدنت في الاعوام التي تلت ، لذا اطلب زيادة هذه القروض بنسبة تتفق وحاجات المحافظة ومتطلبات المجالس البلدية.

٣- بالنسبة لمراكز محو الامية من حيث العدد والاستيعاب كانت نسبة محافظة الطفيلة (٢٫٤٪) ، لذا ومع توجه الموازنة بزيادة مخصصات مراكز محو الأمية ، فأني اطالب زيادة عدد المراكز والاشراف على حسن سيرها .

٤- وكذلك أطلب من الحكومة ان تنظر الى قطاع المعلمين والمعلمات في المحافظة وخاصة في مجالات تدريس اللغة الانكليزية والرياضيات والكيمياء والفيزياء والتربية الأسلامية والتي تحتاج المحافظة الى تأهيل معلمين ومعلمات من ابنائها في التخصصات المذكورة وعليه فأني أقترح على الحكومة أن تأخذ كل سنة من خريجي الثانوية العامة مجموعة استثنائية من الطلاب والطالبات لتأهيلهم في هذه التخصصات ووفق خطة مدروسة لتغطية احتياجات المحافظة بالكامل .

٥- ان عدد اطباء وزارة الصحة في محافظة الطفيلة من مجموع اطباء الوزارة يساوي (١ر٣٪) اما من حيث عدد أسرّتها فتبلغ النسبة (١ر٢٪) وعليه نرجو من وزارة الصحة ان لا تبخل على المحافظة من شواغرها المتوفرة لديها وكذلك حاجات المستشفى الجديد عندما يكتمل تجهيزه والذي نأمل ان نراه يعمل قريباً .

٦- اما فيما يتعلق بانشاء مركز صحي القادسية الأولى والذي تمّ استملاك القطعة رقم (١٣) من الحوض رقم (٢١) من اراضي قرية ضانا باسم وزارة الصحة بموجب الكتاب الموجه لمدير عام دائرة الاراضي والمساحة رقم (٢/٨٨/١١٦٦٥) تاريخ (٣/٨/٩٨٧) وجواب معالي وزير الصحة لرئيس بلدية القادسية رقم (٢/٨٨/١٧٤٦١) تاريخ (٢٠/١٢/٩٨٩) والذي يتضمن الاعتذار عن انشاء المركز المذكور بعد أن تم طرح العطاء في عام (١٩٨٨) ولكنه أوقف بموجب بلاغ دولة رئيس الوزراء رقم (٣٧/١٩٨٨) فأنا وللحاجة الماسة جداً لوجود مثل هذا المركز نتوجه لدولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الصحة وبعد هذه المعاناة الطويلة ان يرى هذا المركز النور هذا العام .

٧- ان نسبة عدد حالات المعالجة في محافظة الطفيله بلغت (٦ر٢٪) من مجموع حالات المعالجة في المملكة أما نسبة عدد حالات المعالجة لغير القادرين فبلغت (٥ر٪) من مجموع الحالات في المملكة ، وهذا يتوجب تكثيف المعالجة وخاصة لغير القادرين وهذا أمر انساني قبل أن يكون حقاً وطنياً .

٨- تعاني محافظة الطفيلة من شحّ الطرق الرئيسية فيها اذ بلغت نسبة الطرق الرئيسية فيها (٥٪) من جملة الطرق الرئيسية ، كما تشكو محافظة الطفيلة من ندرة توفر الطرق الثانوية والتي تبلغ نسبتها في المحافظة (٦ر٣٪) من مجموع الطرق الثانوية ، كما وتتصف محافظة الطفيلة بندرة الطرق القروية فيها والبالغ نسبتها (٨ر٢٪) من مجموع الطرق القروية ، لذا أطلب وبشده وبعد الزيادة في مخصصات الطرق أن توجه وزارة الاشغال العامة عنايتها الفائقة وبالسرعة الممكنة لشبكة الطرق في المحافظة اذ الأمر لا يحتمل الصبر والانتظار ، وفي هذا المجال اوجه نظر الحكومة الى الكفالات المتبقية لبعض المتعهدين في مشاريع المجاري والتي تأذت الشوارع بسببها ، أن يساهموا في اصلاح هذه الطرق .

٩- اطلب من الحكومة ترفيع مجلس قروي العيص الى بلدية وذلك لأن منطقة العيص ستكون في مستقبل الأيام الطفيلة الجديدة وحتى تستوعب المنطقة الساكن الجديد يجب ان تكون مؤهلة لذلك من هنا جاءت مطالبتنا بترفيع المجلس القروي الى بلديه .

١٠- أن فجوة الفقر في محافظة الطفيلة بالدينار الاردني بلغت (نصف مليون) دينار وهذه تعادل (٥٠ر٪) من مجمل الايرادات المحليه لعام (٩٠) ، نتج عنها ما يقارب (١٠٠) أسرة فقيرة فقراً مدقعاً بالأضافة الى الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً ، يعود فقر هذه الأسر الى عدم توفر العمل أو كبر حجم الأسرة او أعاقة ربّ الأسره او شيخوخته او وقاية ، وعليه فأني أتوجه لصندوق المعونة الوطنية وخاصة بعد زيادة مخصصاته لهذاالعام (٩٠) ان يوسع دائرة خدماته في محافظة الطفيلة من خلال المساعدات النقدية المتكررة او التوصية بمنح بطاقات تأمين صحي وكذلك التوصية بالمعالجة المجانية في مستشفيات الحكومة .

١١- اما فيما يتعلق بخدمات الجمعيات الخيرية ، فقد تركزت غالبية هذه الخدمات في محافظة العاصمة، حيث بلغت نسبتها (٧ر٦٥٪) وتلتها الزرقاء (٤ر٢٥٪) ثم محافظة معان (٦ر٣٪) في حين انعدم المنتفعون من خدماتها في محافظة الطفيلة ، أما المساعدات النقدية والتي كان قد قرر ان ينتفع منها (١٢ر٧٠٠) منتفع وبمبلغ قدره (نصف مليون) دينار ، لم يصل منذ عام (٨٧) ولا قبله أو بعده أية مساعدة نقدية لهؤلاء المنتفعين ، لذا ارجو من القائمين على هذه الجمعيات الخيرية الانصاف والعدل لهذه المحافظة الكريمة .

١٢- اننا ونحن نتمنى لعطوفة مدير عام شركة الاسمنت الدكتور خلدون الظاهر وعطوفة مدير عام شركة الفوسفات السيد واصف عازر تعاونهم في توظيف وتشغيل ابناء المحافظة لنطلب من عطوفتهم المزيد من هذا التعاون وبهذا خدمة وطنية في تقليص حجم البطالة وتنمية للمجتمع المحلي الذي يعملون فيه .

١٣- كذلك نرجو من سلطة الكهرباء الاردنية توفير رافعة لمعالجة الاعمدة الكهربائية وشؤون الاضاءة في المحافظة وذلك لحاجة المحافظة لمثل هذه الرافعة اسوة بباقي المحافظات المجاورة .

١٤- ان هناك نقص شديد في الائمة والوعاظ فانعدام الواعظات وعليه نتوجه لمعالي وزير الاوقاف ان يعالج هذا الامر الذي يترتب عليه امر المعروف ونهي المنكر واخيرا نحن اهل محافظة الطفيلة لا يمكن ان يخالطنا اليأس والقنوط من ان يقف الاردن على قدميه شامخ العرنين ، وضاء الجبين ، وهو اذ ذاك يدفع العجلة مع كل المخلصين لهذا الوطن الحبيب ، لينهض الجواد من كبوته والصارم من نبوته ، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون "

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الدكتور يوسف الخصاونة ، ارجو ان الفت نظر الاخوان الزملاء في إنه الوقت شوى ضيق علينا ، هذا رأيكم ، احنا ما بنضغط على احد بس .

السيد يوسف الخصاونة

بسم الله الرحمن الرحيم

.والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

أود أن اقدم الشكر والتقدير باسم أبناء شعبنا للسادة النواب أعضاء اللجنة المالية على ما بذلوا من جهد ولأيام متواصله - للأطمئنان على سلامة المسيره وكفاءة الاداء في سبيل الوصول الى افضل الطرق للخروج من محنتنا الاقتصادية .

وبعيداً عن لغة الأرقام التي أعتقد أن زملائي النواب المختصين قد قاموا بكفايتي مؤونة الحديث والخوض فيها - ممن يحملون التخصصات في الأمور المالية .

لكنني احب أن اضع امامكم تصوري لمعاناة شعبنا وهذا التصور ليس بعيداً عن مهنتي كطبيب .

فأنا اعتقد ويشاركني كثير من أبناء شعبنا أن المديونية ، والبطالة ، وتردي سعر صرف الدينار ، وتردي مستوى التعليم والقبول الرديء في الجامعات وارتفاع الأسعار ما هي إلا "اعراض" للمرض الذي نعاني منه أو بمعنى اصح انها "الأوجاع " واما المرض الحقيقي ايها الاخوة فهو فساد الادارات المختلفة .

وجوهر هذا الاعتقاد هو ان هذه الادارات هي التي توجه الاقتصاد ، وتعني بالمال العام ، وتقوم بالتخطيط الوظيفي ، وتبرمج مناهج ووسائل التعليم ، وتضع الاسس للقبول في الجامعات فالاقتصادي - الكفؤ - المنضبط، المنتمي لهذا الوطن النظيف يصنع او يخطط لاقتصاد ناجح والتربوي - الكفؤ يستنبط المناهج والوسائل التي تخدم واقع ومستقبل الامة وتتصل بماضيها .ولقد فسرت الادارات على مدى سنوات الحكم السابقة كما يلي :

١- انحصرت الادارات المنظرة والموجهه في طبقة معينة بذاتها استإثرت بالمراكز الحساسة والوظائف الدسمة كما يسمونها - وعند العجز او الشيخوخة اعتادت ان تورث تلك المراكز ابناءها واحفادها ولقد رأيتهم جميعا امثلة على ذلك .

وقامت هذه الطبقة بفصل رأس النظام عن ابناء شعبه الوفي منذ قيام الدولة ووسعت الهوة بينهما ثم تلطفا منها جسرتها بالاحكام الوفية .

٢- لقد ساد في هذه الطبقة الادارية مبدأ " الوظيفة للرجل " وليس " الرجل للوظيفة " وغالبا ما كان يؤدي ذلك لسيادة مبدأ الرجل " الغلط في المكان الغلط " إن الرجل المناسب في المكان المناسب ايها الاخوة يبدع فعندما يتلائم الرجل المختص على اختصاصة ينجح والنجاح الوظيفي الاول يولد النجاح والنجاح الوظيفي ينمي الانتماء الوظيفي الذي يزكى بدوره حرارة الانتماء للوطن والغيرة على اموال وممتلكات الشعب .

اما الرجل الغلط في المكان الغلط فيؤدي الى فشل وظيفي والفشل الاول يولد الفشل الثاني ثم يؤدي الى الانفصام الوظيفي - ويضعف الانتماء الوطني ثم يسود مبدأ " كون نفسك قبل ما يكحشوك " .

٣- لقد سقطت القيم لدى جزء من اداراتنا - مما جعلها تجد الاعتداء على كرامة الناس ، وحرية الناس ثم على اموال الناس وهل اموال الناس خيرا من كراماتهم وحرياتهم وخاصة اموال الخزينة العامة امراً سهلا وفي الوقت الذي نعتقد فيه ان المال العام قد " استبيح " فاننا نعرف جيدا ان يد العدالة ، قد لا تملك الادلة الكافية كي تطبق نصوص الدستور في حق السارقين لان معظم الذين سرقوا سرقوا بطريقة قانونية او ان شئتم بطريقة شرعية فكم من مشروع طرح والجز بعد ان درست جدواه الاقتصادية لصالح جيب المسؤول وكم من العمولات دفعت، وكم من المسؤولين عملوا حراسا على ثغور الوطن ومتعهدين هم او اقرباؤهم لتنفيذ ما يطرحون من مشاريع .

٤- لقد تسلط على مؤسساتنا المهمة " k position " رجال لمعوا خارج الوطن وحملوا الحماية من خارج الوطن وجاؤا الينا بعد ان كرست كل وسائل الاعلام لرفع مكانتهم في اعين الناس - فاستغلوا طيبة ابناء شعبنا وصدق ولائه وظنه الطيب بهم وعاثوا فسادا في مؤسساتنا فسرقوا ، وافسدوا اخلاق ابنائنا وبناتنا واقاموا لهم ممالك صغيرة داخل مملكتنا المعطاءة - وحاربوا الكفاءات الوطنية وبنوا امجادا معلقة في الهواء لا تستند الى قاعدة من البناء والنماء والا فكيف تفسر بربك ان ننقل القلب الذي يكلف في العام الاول (٦٤) الف دينار للمريض الواحد في الوقت الذي لم نكمل فيه عملية التطعيم ضد الامراض عند الاطفال ولم نقضي على الوفيات الناتجة عن الحصبة والتهاب السحايا بل ولا نزال نعاني من امراض السل وغيرها ان عملية نقل قلب واحدة تكفي لانقاذ (الف) طفل من مخيم البقعة والوحدات وعزمي المفتي من موت محقق .

والا ايضا فكيف نفسر مجدا مبنيا في الهواء في عالم الطيران دون ان نملك طائرة واحدة ونتحمل مديونية مقدارها (ثمانماية مليون دولار) فقط ثمنا كي يحمل علمنا الى مطارات الدنيا . ما هذا الثمن الباهظ بربكم وكيف نفسر قيامنا بدفع ما يقرب من (مليون) دينار على قارب يعبر البحار ليس قاربا اردنيا ويحمل (ثمانية) من النساء (الفضلايات) ليسوا من وطننا ولا يتكلمون لغتنا فقط لنكتب عليه اسم الاردن .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

لقد سقطت القيم لدينا قبل سقوط الدينار - فالسرقة كانت حراما وعيبا وعارا ويحاسب عليها القانون لقد تبع الحرام وسقط العيب والعار نتيجة الثقافة الفاسدة في اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية وظلت السرقة فقط مخالفة يحاسب عليها القانون . اذن انخفضت القيمة لدينا الى (٧٥٪) اما الدينار فلم ينخفض الا الى (٥٠٪)

فلم يضج ضجيجنا ؟ ويأج اجيجنا ؟ على الدينار ولا نتألم على سقوط القيم التي هي اساس مشكلتنا وبناءا على ما تقدم فإننا نعتقد ان اولويات العمل هي :

١- تنظيف ادارات الحكم وترسيخ مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب واستبدال من تحوم حوله الشبهات وباللذي لا تطاله الشبهات واستعادة الكفاءات الوطنية المطفشة والمهجرة - المنتمية لتربة هذا الوطن - والتي لا تنبت الا على ارضه وتموت واقفة ايضا كشجرة السنديان في سماءه . وذلك كي نطمأن على بناء اقتصادين واجيال نظيفة قادرة ، حريصة على حماية المال العام .

٢- واذا كنا عاجزين امام هذه الارقام المذهلة من المديونية وعاجزين ايضا عن زيادة النفقات الرأسمالية للتغلب عليها تدريجيا ، فلا بد على الاقل من الاهتمام بحماية المال العام من العبث ، واذا كنا في ذهول عما سمعنا عن الكيفية وحتى الطريقة التي كانت ترد بها المساعدات والهبات ، ومخصصات الصمود من السعودية ودول الخليج والتي لا نشك في امكانية تسربها وعدم دخولها لحساب الخزينة ، وهنا أتمنى على الحكومة الموقرة ان تطلب من تلك الدول الشقيقة ان تعلمنا بمقدار تلك المساعدات والهبات ، بل ومخصصات الصمود التي دفعت للأردن خلال خمسة عشر سنة مضت ولا يعلم مقدارها الا تلك الدول والله لنعرف اين ذهبت تلك الاموال ولنطلع على واقعنا الحزين .

ثم نسأل ايضا اين ذهبت وارداتنا المحلية خلال السنوات التي شهدت إزدهارا ملحوظا نتيجة ظروف دولية محيطة .

وكيف واين انفقت كل تلك الاموال وفوقها " القروض " التي اصبحت خدمتها هدفنا الاسمى في الحياة .

وأكاد اجزم وهذا هو رأي قطاع كبير من جماهير شعبنا بأن جزءا كبيرا من هذه الاموال قد سرق وهرب لحسابات في الخارج لصالح طبقة معينة واشخاص معينين وصرف قسم منها على اللهو ولعب القمار في "Play Boy" في لندن وسالزبرج وامريكا وغيرها من دول العالم كما صرف قسم كبير منها على اقامة قصور وفلل وبنايات وسيارات فارهة لهم ولاولادهم دون ان تطالهم يد المحاسبة وعلى ذلك لا بد ان يسأل جميع الذين تولوا السلطة في الماضي " من اين لك هذا ؟ " .

٣- مشكلة البطالة : اما مشكلة البطالة فأمر معالجتها من الحكومات السابقة كان غريبا حيث سعت الى توسيع المؤسسات والاجهزة المختلفة في الدولة لاستيعاب اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل وغدت الوظيفة الواحدة التي لا تحتاج لاكثر من موظف قسم له كادر كامل من الموظفين والادوات مما ضخم الجهاز الاداري والمؤسسي بشكل كبير جدا حتى بتنا بحاجة الى ميزانية كبيرة كما هي عليه الان لتغطية نفقة هذا الجهاز لموظفين عاطلين عن العمل يشغلون اوقاتهم او اوقاتهن بالتسالي وشغل الصوف ، وحل الفوازير في الصحف وما الى ذلك . فمن اين لنا امام ذلك كله بالاموال للإنفاق على المشاريع الرأسمالية والتي علقنا عليها امالا اضحت سرابا . .

ان هذا التضخم في جهاز الدولة برأيي هو بطالة مقنعة ومكلفة لا بد من اعادة دراسته دراسة موضوعية وحسب الحاجة الفعلية . اما اين نذهب بهؤلاء الموظفين ؟ او بصورة اصح العاطلين عن العمل داخل اجهزة الحكومة ؟ فلا بد من برمجة الميزانيات القادمة لتهتم بالمشاريع الرأسمالية المنتجة وان يحول هؤلاء الموظفون اليها حسب اختصاصاتهم ويكفي من هذه المشاريع ان تغطي نفقاتها وبذلك نكون قد نجحنا في خطوة على طريق معالجة البطالة المقنعة داخل الدولة .

٤- ان الواردات المقدرة والتي ظهرت في هذه الميزانية هي واردات تقريبية - وقد لا تعبر عن الرقم الحقيقي الذي سوف تحققه الدولة نتيجة رفع الحكومة لرسوم الجمارك وغيرها حيث سيكون هنالك انخفاض حاد في الاستيراد للبضائع التي رفعت رسومها خاصة السيارات مما يترتب عليه انخفاض في واردات تلك الرسوم .

ومع انني لا ارغب في الدخول في هذا الموضوع تاركا اياه للمختصين الا انني اكتفي بالتلميح اليه هنا لان ذلك سوف ينعكس على الواردات الفعلية مما يؤثر في امكانية تنفيذ الميزانية بشكل مريح .

ومن هنا نستنتج ان البطالة والتضخم نتيجة الاختلال في ميزان المدفوعات والمديونية الكبيرة واسعار سرف الدينار الذي وصل الى حدود لم نكن نتصورها في يوم من الايام نتيجة العبث والاستهتار بمقدرات الامة وكلها كانت نتاج انزلاق متعمد في تربية اجيال الامة - لتسهل الدولة لنفسها الحكم والسيطرة مما أدى الى انهيار القيم وحلول الفوضى والفساد والسرقات في كل مؤسساتنا واعطينا الحكومة الثقة وكلنا امل في ان نتعاون مع كل الكفاءات الخيرة والمنتمية ، ومع كل تجارب الشعوب المشابهة لنا - ومع كل الوسائل والاسس العلمية لوضع البلد في المسار الصحيح مؤثرين الوطن على انفسهم .

" والعاقبة للمتقين "

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس   الدكتور فوزي الطعيمة

السيد فوزي الطعيمة

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

تأتي مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٠ في ادق واحرج ظرف يمر به الاردن من كافة النواحي وخاصة الوضع الاقتصادي المتردي الذي طالما حذرنا منه من خلال مناقشة الموازنات السابقة ابان فترة مجلس النواب المنحل . ولكننا كنا وللأسف نسمع كلاماً مطمئناً وهو بالواقع أبعد ما كان عن الحقيقة ، من هنا فأنني أقدر الروح الجديدة في طرح الموازنة الحالية باسلوب يختلف شكلاً ومضموناً عن مشاريع الموازنات للحكومات المتعاقبة السابقة.

إن الواقع المؤلم الذي كشف عنه مشروع الموازنة بما تضمنه من ارقام حقيقية عن واقع وضعنا المالي ، والذي يشير الى عدم قدرتنا على الالتزام بالمحافظة على اقتصاد سليم مستقل عن التبعية الاجنبية الذي طالما خططت له الدول الاستعمارية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط سيطرة استعمارية اقتصادية الى حد الوصول الى تسخير كافة امكانيات الدولة يتلهث وراء تسديد لفوائد الدين العام ، فما ادراك بالقدرة على تسديد المبالغ الأصلية كبلد صغير مثل الأردن ، وبالتالي فإننا مطالبون بأن نبدأ الخطوة الأولى في التحرر من السيطرة الاقتصادية للدول الاستعمارية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يتطلب منا العمل على تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى لمواطنينا ، واذا ما تحقق الأمن الغذائي نكون قادرين على تحقيق الأمن السياسي والعسكري والاجتماعي ، وفي ظل هذا الاطار أجد ان بيان الموازنة بشكل عام لا يخدم الاهداف الحيوية التي نسعى لتحقيقها .

واريد هنا ، اخواني الزملاء ، ان اميز نقطة هامة واساسية ...

وصف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها مؤسسات معادية لدول العالم الثالث شيء والمسؤولية عن واقعنا الاقتصادي المؤلم شيء اخر ، أنني اجد نفسي في هذا المجلس ، تنطلق من نازع وطني او غير ذلك ، بالهجوم على هذه المؤسسات ، وأنا مساهم في وضعها ، ومساهم في تقييمها ، ومساهم في وصف دورها ، وقد تكون سلاح فوق رؤوس دول النامية . لكنني لست مع الاتجاه بتحميل غير مسؤوليه ، وواقع نحن جلبناه على انفسنا ، وبالتالي المواجهة هي منا والتصدي هو منا ، لا يكفي ان نقول بأن الشيطان مسؤول عن خطايا البشر ، نحن مسؤولون .

فعلى صعيد الأمن الغذائي ، لقد خلا بيان الموازنة من أهم المرتكزات والذي كان يجب اخذه بعين الاعتبار عند أخذ الأسس لبيان الموازنة الا وهو تحقيق الأمن الغذائي على المدى المنظور ، فلم يشر البيان الى هذه القضية الاستراتيجية الهامة الأ من خلال الاشارة الى دعم المواد التموينية وزيادة الانتاج الزراعي ، فالأولى بنا أن نعمل على توجيه سياستنا الزراعية بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي ، وهذا يتطلب منا حماية الاراضي الزراعية كأهم مورد طبيعي للاردن ، انا ضد من يدعو الى التفتيت هذه الملكية والتوسع باستصلاحها ، واقامة السدود بما يكفل ديمومة تزويدها بالمياه ، وتحسين المراعي التي تكفل تنمية ثرواتنا الحيوانية ، وبهذا نكون قد صوبنا مسارنا الاقتصادي ووفرنا على خزينة الدولة ملايين الدنانير من اللحوم والمواد الغذائية المستوردة ، إنني اتساءل ! متى سنكف عن اعتبار قطاع الزراعة مجرد قطاع كغيره من القطاعات ؟ واين الأمن الغذائي في منظورنا الاقتصادي التنموي ؟ ولعل من اسباب عدم مقدرتنا على مجابهة هذا التحدي فيما يختص بتوفير الأمن الغذائي لهذا البلد هو التدهور النوعي والكمي المتزايد والذي حدث خلال العقود السابقة لمواردنا الطبيعية دون ان تقوم الحكومات السابقة باتخاذ الاجراءات الفعالة والكفيلة لوقف استنزافها المستمر .

أما الأمن السياسي فهو مكمل وموجه للأقتصاد ، فباقتصاد مخطط متوازن نستطيع أن نحمي وطننا من

الضغوطات السياسية من دول وقوى خارجية . وبهذا لا نأخذ بعين الاعتبار عند أخذنا لأي قرار يتعلق بمصير وطننا او وطننا العربي الكبير رضاء طرف او جهة دولية ما .

ولعل التقدم بخطوات متقدمة نحو الديمقراطية بما يكفل حريات الفكر والتعبير والتنظيم والمشاركة الشعبية وتحقيق العدالة الاجتماعية لخير مرتكز لصون الأمن السياسي من خلال تجسيد الوحدة الوطنية الصلبة على صعيد جبهتنا الداخلية وبالتالي على صعيد مجابهة عدونا الصهيوني الذي نقف على أطول خط مواجهة معه . والذي لا ينفك يحيك الخطط والمؤامرات التي تستهدف النيل من كياننا الوطني وارضنا ووجودنا ، فالانسان الحر الذي يشعر بكرامته الوطنية ويشعر بأنه شريك في صنع تدمير هذا البلد ، لهو المواطن المنتمي والذي يستطيع الوطن الاعتماد عليه عند الازمات والملمات .

وعلى الصعيد العسكري ، فأنني قد أشد الداعين لبناء جيش قائم على أحدث الأسس العلمية العسكرية ومزود بترسانه من الاسلحة الفتاكة لذهب بها الطامعين بأرضنا ووطننا ، لذا فان الواجب الوطني والقومي يقتضي منا البدء بالاعداد لبناء مصانع اسلحة متنوعة معتمدين ومستفيدين من قدراتنا المالية العربية وعقولنا العربية والاسلامية ، وبداية الطريق لمثل هذا الهدف تكمن في دول مجلس التعاون العربي ، فبتبنيها لهذه الاستراتيجية الهامة والخطيرة بروح من المسؤولية المشتركة من حيث التخطيط والتمويل والبحث عن مصادر الثروة المعدنية التي تكفل لنا التزود بالمواد الخام اللازمة للصناعة الحربية ، تكون قد بدأت بالمساهمة مساهمة حقيقية في بناء قوتنا الذاتية ، والتخفيف من مديونيتنا العسكريه ، والتحرر من سيطرة الدول المصدرة للسلاح غربيها او شرقيها ، ولا يفوتني في هذا المجال أن اسجل اعتراضي على اقتراح اللجنة المالية بتخفيض ميزانية الأمن العام ، لما لهذا من أثر سلبي على أمن هذا البلد وعلاقته بالمجهود العام لمعالجة أزمة البطالة .

أما على صعيد الأمن الاجتماعي ، فان تحقيق شعار المساواة بين كافة فئات الشعب هي السبيل والضمان للرقي والتطور لمجتمعنا ووطننا ، من هنا فأولوية ايجاد حلول للبطالة يجب ان تتصدر سياستنا المالية .فاين المشاريع الانمائية والخطط الحكومية الفعليه القابلة للتطبيق والتي تسعى الى ضمان العمل لكل قادر ومنتج أو بمقدار ما تستطيع الدولة توفيره من فرص العمل ضمن اسس عادلة ، كلما ساهم ذلك في الحد من الفوارق الطبقيه الكبيرة بين فئات الشعب ، وتعزيز قدرة المواطن الانتاجية ومساهمته الفعالة في عملية البناء وللأسف بموجب بيان الموازنة . فقد اغفل جانب الاعداد وبناء المشاريع الانتاجية واعادة النظر بمشاريع الخدمات .

اما التعليم العالي ، فلا يزال يرتكز لسياسات تقليدية في التعامل مع العديد من القضايا التي تهم بلدنا. أن عشرات الالاف من طلبتنا يدرسون في شتى بقاع الارض ، وهذا يشكل نزيفا دائما لخزينتنا لا يقل في معدله عن مئة مليون دينار سنويا . فلماذا لا تبدأ الحكومة بالسعي نحو استيعاب اعداد اكبر من ابنائنا الطلبة في جامعاتنا الاردنية ضمن خطة مدروسة لواقع احتياجات مجتمعنا لعقود قادمة . وما الغاية من احاطة التعليم العالي بهذه الهالة من القدسية ما دام اصبح من ضرورات تكيف الفرد والمجتمع مع متطلبات العصر السريعة

التغير ؟ ولماذا التمسك بأهداب المسألة الجدلية حول علاقة الكم والنوع كذريعة لعدم التوسع في التعليم الجامعي؟ ولماذا ؟ ولماذا ؟ ولماذا ؟ اسئلة كثيرة تحتاج منا الى مزيد من التأمل والنظرة الموضوعية . فعلى سبيل المثال ، لماذا لم تقم الحكومة حتى الان بالاستفسار من الجامعات الوطنية عن المستلزمات المطلوبة حتى تستطيع هذه الجامعات ان تقوم بدورها في استيعاب الاعداد الكافية من طلبتنا ، والتي نصرخ باستمرار بأنها تكلف الدولة ما يقارب المائة مليون دينار بالعملات الصعبة ، وفي نفس الوقت نبخل في توفير الحد الادنى لمواجهة هذه الاعباء الجديدة على جامعاتنا . من هنا فانني ارى بأن الاقتطاع المقترح من اللجنة المالية في المخصصات المالية للجامعات الواردة في موازنة هذا العام غير مبرر ولا منطقي اذا علمنا بأن ميزانية هذه الجامعات تعاني من عجز مالي مزمن ..

اما الاعلام ، فيضاف الى دوره الهام والفاعل في بناء شخصية الفرد الوطنية دور آخر وهو دور المبادر الى اعطاء الصورة الحقيقية لواقع المواطن وما تحمله المرحلة القادمة من متطلبات ، والمساهمة في توجيه الاحداث وليس فقط ملاحقتها ، واستيعاب معطيات الوضع الاقتصادي الجديد والتفاعل معها بوعي ومسؤولية إن لهذا الوضع الجديد ابعاد اجتماعية ونفسية وثقافية واوجه اخرى من حياتنا تتطلب من المواطن في هذا البلد تكيفا جديدا لا بل تحولا جديدا يمكن لمؤسساتنا الاعلامية ان تسهم في تحقيقه . كما ان الاعلام مطالب بانتهاج خطة يتجه من خلالها وبالتدريج نحو الاعتماد على البرامج المحلية الهادفة ، والعمل على تبادلها ببرامج مماثلة من دول شقيقة ، وبهذا يكون للاعلام نصيب في المساهمة في تقليص نفقاته الخارجية المستندة الى العملة الصعبة .

واما فيما يتعلق بنصيب الحكومة في تخفيض النفقات ، فهذا يتطلب اعادة النظر في كافة مستلزماتها الانفاقية وخاصة جيش السيارات الهائل ليصار الى الحد من استعمالاتها والتخلص من الفائض منها حيث تشكل نزفا لميزانيات الوزارات والمؤسسات المختلفة . وهذا ينسحب على استخدام مختلف مرافق المؤسسات الحكومية من اثاث ومطبوعات واجهزة وماكنات واضاءة وغيرها ، والتي تتجلى فيها مظاهر الفساد الوظيفي ، والتي تتطلب من الحكومة الحزم الاداري وتحديد المسؤولية .

انا اتساءل لماذا يحرص الواحد منا على هذه الامور في منزله او في مؤسسته الخاصة ولا يحرص عليها في مؤسساته العامة ، هذا السؤال المطروح للمواطن في هذه المرحلة التي هو في موقع المسؤولية اينما كان هذا الموقع في هيكل السلطة .

كما انني اتساءل عن سر نقل بعض الوزارات والمؤسسات الى مواقع جديدة وبأجور باهظة ، فالحكومة مطالبة باعادة النظر وتصويب الوضع بما يكفل تخفيض النفقات الحكومية وتسخيرها لأوجه مثمرة . كما ان المحافظة على جهاز اداري نظيف يتمتع بالنزهة والكفاءة يشكل عاملا اساسيا في عدم التفريط في مستحقات الدولة من المواطنين ، وهذا ينسحب على كافة مستويات الاجهزة من القاعدة الى القمة . كما ان وضع قانون من اين لك هذا ؟ ومحاسبة كافة من تولوا المسؤولية خلال العقدين الماضيين واجبار من هرب امواله الى الخارج لارجاعها تحت طائلة العقاب لهو مطلب شعبي عام ، يساهم برفد ميزانيتنا بمبالغ لا يستهان بها .

اما فيما يتعلق بزيادة واردات الحكومة ، فانني اطالب ان لا تكون على حساب المواطن ذي الدخل المتدني ، بل تحقق العدالة الاجتماعية بكل معانيها . فالعدالة الاجتماعية تعني ببساطة ان من يأخذ اكثر عليه ان يعطي اكثر .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

انني ارى بأن اهم الادوار الموكلة لنواب الامة هو ان يكونوا شركاء للحكومة ، كجهاز يقوم على تنفيذ سياسة الدولة ، لمساعدتها بالدرجة الاولى على صياغة رؤيا جديدة لنهج اداري وفكر اقتصادي منسجمين مع متطلبات المرحلة القادمة . ونحن كنواب نستطيع ان نوجه النقد الى قضايا محددة معينة ، لكننا لم نبدأ للآن ببلورة نظام من المفاهيم والقيم التي تحدد اولويات الوطن في المرحلة القادمة .اننا لا زلنا نعيش ونجسد حالة من الاحتجاج بدلا من الدراسة الجادة والتحليل الصادق والدقيق والامين لواقعنا الحاضر . ان مرحلة الانبهار والاثارة والحماس السريع للقضايا يجب ان تتلاشى لتفسح الطريق امام مرحلة التركيز والاستيعاب والتكامل .

من المعروف ان الدول النامية تضع بالضرورة لنفسها خططا لمشاريع تنموية تحدد وترسم بمجملها مسارات الاقتصاد فيها . والقراءة الاولية لموازنة الحكومة تشير الى تركيزها على معالجة ثلاث موضوعات رئيسية : الاول، تقليل الاستيراد وزيادة الايرادات المحلية وضغط النفقات ،الثاني ، تقليل الاستهلاك ، الثالث ، خفض التضخم بنسب متفاوته على مدى ثلاث سنوات . واذا اضفنا الى ذلك ان معدل الاستثمار كما هو مقترح في الموازنة لن يتعدى في معدل نموه الحقيقي اكثر من (١) بالمئة ، فهذا يعني اننا في حقيقة الامر ندير الموازنة بطريقة تكون التنمية ليست احد عناصرها الاساسية . والسؤال المطروح امام مشروع الموازنة هذا : اين خطط التنمية التي نستند اليها في معالجة البطالة ، وفي زيادة الانتاج ، وفي زيادة الصادرات وغيرها ؟ خاصة وان كل هذه المعطيات تاتي في ظلال مديونية باهظة يتوجب على الاقتصاد الوطني التعامل معها ومنذ الان .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

ان طرح الموازنة بارقامها المختلفة بغض النظر عن عجزها او عدمه ، يجب ان يتم من خلال منظومة اقتصادية تحقق النمو الحقيقي للاقتصاد والفائدة العامة للمجتمع فلا عيب ان تحقق الموازنة عجزا في هذا العام او العام المقبل اذا ما كان بمقدورنا التأكد من سلامة توجه ومسار الاهداف العامة للاقتصاد متمثلا بمجمل الموازنة . فاقتصادنا كاي اقتصاد آخر في بلدا من البلدان يحمل في ثناياه قيما وفلسفة اقتصادية واجتماعية ونفسية نحن الان بأمس الحاجة لمراجعتها مراجعة شاملة وبنظرة ثابتة وموضوعية .

وانه لما يثلج الصدر ان تكون النظرة العامة للموازنة هي في كونها تعتمد اعتمادا رئيسا على امكانياتنا الذاتية والتي طالما وددنا ان تكون اساسا لمسيرتنا الاقتصادية وبالتالي السياسية منذ زمن ليس بالقليل،

وليس فقط حالة رد فعل لظرف معين طارىء يمد به وطننا .

بالختام ان الامل كبيرا في انسان هذا البلد ، فثقته بنفسه وادراكه الحقيقة دوره في دعم صمود هذا البلد والالتزام بمسيرة اعادة البناء الاقتصادي هي في الاساس من مقتضيات بناء الاردن القوي ، متمثلا في ذلك بقائد هذا البلد جلالة الملك الحسين المعظم بما يتمتع به من رؤيا ثابتة في قراءة المستقبل ومكانة مرموقة عربيا ودوليا والكفيلة بتوفير الضمانات المطلوبة لدعم صمود هذا البلد .

اما محافظة البلقاء ، منبت الرجال الشرفاء ، هذه المحافظة التي تحتضن وادي الاردن الاخضر ، خط المواجهة الاول مع العدو الصهيوني ، لها كل الحق من نوابها في ايصال مطالبها وحاجاتها الملحة الى قبة البرلمان والتي تتمثل فيما يلي :

اولا : اعادة جدولة ديون صغار المزارعين واعفائهم من الفوائد ، واعادة النظر في مستلزمات الانتاج الزراعي واركز على صغار المزارعين .

ثانيا : النظر في تنظيم عمل الشركة الاردنية لتسويق المنتوجات الزراعية والزامها بشراء منتوجات المزارعين . انا افهم ان هذا من ضمن سياسة النمط الزراعي ان تتحمل الدولة انتاج المزارعين اذا ارادت ان تقيد الدولة المزارع برقعة زراعية معينة محددة ضمن سياسة شاملة .

ثالثا : اعادة النظر في قوانين سلطة وادي الاردن من حيث توزيع الاراضي لاصحاب المنطقة القاطنين فيها منذ زمن طويل بعد ان تحول وادي الاردن الى مزارع ترفيهية ومتنزهات .

رابعا : توخي العدالة في توزيع الوحدات السكنية للمزارعين المقيمين والمزروعين بالارض .

خامسا : معالجة مشكلة المياه المالحة في بلدة الرامة / لواء الشونة الجنوبية وايجاد الحلول الجذرية والسريعة لها لحماية الاراضي الزراعية في المنطقة .

سادسا : اعادة النظر في قرار وزير الاشغال العامة المتمثل بتنفيذ مشروع الطريق الدائري في منطقة حوض البقعة المائي علما بأنه تم الغاءه في تاريخ ١٩٨٩/٩/٢٨ .

سابعا : دراسة احوال قرى الجواسره وفنوش والجلد وسويمة في وادي الاردن حيث تعاني هذه القرى من النقص الحاد في الخدمات الاساسية وتتسم الحياة اليومية لسكانها بالمعاناة الحقيقية ، والطلب الى سلطة وادي الاردن من اجل دفع تعويضات لاصحاب المنازل التي قامت بهدمها في منطقة السكنة وايصال الخدمات الضرورية اليهم ، ان من يزور هذه القرى يستغرب فعلا ان مثل هذه الاوضاع موجودة في الاردن.

ثامنا : الشروع بدراسة اوضاع مخيم البقعة من حيث مستلزمات السكن والبيئة والخدمات الصحية بشكل جاد وموضوعي .

تاسعا : نظرا للخصوصية مدينة السلط ، من حيث احتوائها على ذلك التراث المعماري الفني العربي

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٩٠/١/٢٨ ميلادية

الاصيل ، وضرورة المحافظة عليها ، للأجيال القادمة ، نناشد المسؤولين العمل على وضع قانون يحمي تراث هذه المدينة ويصون عراقتها .

عاشرا : معالجة النقص في المستلزمات الصحية في المراكز الصالحه ، وانشاء مراكز جديدة في المناطق النائية والتي تحتاج الى الخدمات الصحية .

حادي عشر: العمل على ايصال التيار الكهربائي الى منطقة ابو الرقم / السليحي وبطنا .

ثاني عشر : ايلاء البيئة بكافة عناصرها في وادي الاردن بما تستحقه من عناية لما للذلك من الاثر على سكان هذا الوادي العزيز على نفوسنا جميعا .

ثالث عشر :اقامة مستشفى في منطقة الاغوار الوسطى في وادي الاردن ، انشاء كلية مجتمع زراعية في وادي الاردن لرفد ما تحتاجه المنطقة من تخصصات مطلوبة وتخصيص عدد اكبر من المنح الدراسية لسكان هذا الوادي.

رابع عشر : اقامة مدرسة ثانوية في كل من المناطق التالية :
الرميمين وما حولها ، مدرسة ذكور لعيرا ويرقا ، مدرسة شاملة لقرى الخرابشة ومنطقة ديرعلا .
انشاء صفوف علمية مختلفة في ضواحي السلط .

خامس عشر : أ- استحداث مركز قضاء لمنطقة الفحيص وماحص ومديرية ناحية لقرى الخرابشة .
ب- اقامة مراكز امنية في كل من عيرا ويرقا والرميمين .
جـ- اقامة مركز دفاع مدني لخدمة منطقة الفحيص وماحص .
د - مركز ارشاد زراعي يخدم منطقة الفحيص وماحص .

سادس عشر :دراسة اوضاع المسجد المقام في بلدة يرقا والعمل على تحسين اوضاعه.

سابع عشر :الاسراع في تنفيذ مراحل مشروع الطريق البديل في الفحيص وتوسيع شارع ماحص - وادي شعيب والعمل على الغاء محاجر الرمل في احراش ماحص لكونها منطقة جذب سياحي .

ثامن عشر :ضم مصنع البندورة الى بلدية معدي والعمل على تحديد حدود هذه البلدية حسب الاحواض وفتح مكتب بريد في داميا .

تاسع عشر :تحديد دور الشركات الصناعية المقامة في مختلف نواحي المحافظة واعطاء الاولوية في اشغال الوظائف لاهالي المناطق التي تتواجد فيها هذه الشركات مثال : مصانع الاسمنت ، والمصانع الدوائية في السلط .

عشرين : تنفيذ مشروع الصرف الصحي للفحيص وماحص بعد ثبوت الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع وتوفر التمويل الضروري .

واحد وعشرين : السماح بتأسيس النوادي وانشاء مراكز الشباب في بلدة الروضة ويرقا واحياء نادي شباب الغور الاوسط .

اخيرا ، دراسة اوضاع مستشفى السلط ، وتغيير اسم كلية عمان الجامعية بما يتناسب وموقعها قرب السلط .

اعتذر عن سوء التبويب ، وآمل من الحكومة الرشيدة ان تحقق ما يمكن تحقيقه من هذه المشاريع ضمن اولوياتها التي اعرف يقينا بطبيعتها .وشكرا

معالي رئيس المجلس الاستاذ نواف الخوالدة

السيد نواف الخوالدة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء ...

يشرفني في مستهل كلمتي هذه ان ارفع لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى قائد الوطن وباني نهضته الحديثة اعمق مشاعر الاخلاص والولاء والتقدير على الجهود الطيبة التي يبذلها من اجل عزة الوطن والمواطن .

فأن اعلاء صرح الاردن الحديث لا يتم الا بتظافر جهود ابناءه المخلصين من اجل تحقيق الاهداف الوطنية النبيلة ضمن الاسس التي ترتكز عليها مسيرتنا المباركة بقيادة جلالة الحسين المفدى .

معالي الرئيس،..حضرات الزملاء المحترمين ...

لقد دخلت انتفاضة الاهل في المحتل من فلسطين عامها الثالث واطفالنا ونساءنا يتصدون بالحجارة للهجمة الصهيونية الشرسة علينا .

واننا مع دعم هذه الانتفاضة بكل الامكانيات المتاحة ، وفتح جميع السبل للدعم الشعبي والحكومي من خلال اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة ، لان في ذلك تعزيزا لموقف الاهل وزيادة في صلابتهم وتثبيتا لهم في الارض . وقد زاد قرار فك الارتباط في اعطاء القضية الفلسطينية دفعا دولية الى الامام وانتزعت دولة فلسطين اعتراف دولي متزايد . فنحن مع هذا الدعم حتى يتحقق للاخوة تحقيق دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد . وحتى نقضي على احلام اسرائيل في نغمة الوطن البديل ، لان الاردن ليس بديلا عن فلسطين وله قراره السياسي المستقل الذي ضحى ابناؤه من اجله ومن اجل الوطن العربي الكبير .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

ان الموازنة العامة تعني سياسة اقتصادية للدولة ولها دور واثر كبير على مصالح الشعب بمختلف فئاته وعلى ضوء السياسة التي تتبعها الحكومة ، تبين لنا امكانية التغلب على التدهور الاقتصادي .

وليس لدينا ادنى شك بأن الحكومة واعية تماما لابعاد هذه المشكلة التي تواجه هذا البلد في ظل الظروف الراهنة . ومن خلال البيان الوزاري وقانون الموازنة المطروح نأمل من الحكومة ان تتخذ كافة الاجراءات التي من شأنها الحد من هذا التدهور الاقتصادي ووضع الحلول المناسبة على اسسا علمية مدروسة وواقعية وتأخذ بعين الاعتبار المستقبل المنظور .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

ارى انه من الضروري تفعيل دور ديوان المحاسبة والذي يجب ان يقوم على تقوى الله عز وجل ويمنع الاستغلال الوظيفي بأي شكل من الاشكال ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والذي يتسنى له القيام بواجبه الملقى على عاتقه بكل جدية واهتمام والعمل بمحاسبة الجميع سواسية بحيث يكافىء المحسن ويعاقب المسيء لا فرق بين حاكم ومحكوم ورفده بالكوادر المؤهلة والمدربة والامنية للقيام بواجبهم على اكمل وجه وتقديم المعلومات الدقيقة الصحيحة .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

انطلاقا من الواجب الوطني ومن الظروف التي تمر بها امتنا ووجودنا على اطول خط مواجه مع العدو والصهيوني وبما تتطلبه الظروف الملقاة على عاتق القوات المسلحة لدورها الريادي في الدفاع عن الوطن والمواطن . نطلب من الحكومة ان تقوم بدعم قواتنا المسلحة ورفع مستواها التدريبي وتعزيز قدراتها الدفاعية من اجل الحفاظ على امن هذا البلد والضرب بيدا من حديد على يد كل من تسول له نفسه العبث بأمن هذا البلد ، وما الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة على حدودنا الا لخلق البلبلة ومن اجل اجهاض تجربتنا الديمقراطية . لذا فأنني اطالب الحكومة بتحسين المستوى المعيشي لافراد قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية لتبقى الدرع الحصين الذي يحمي امن هذا الوطن والمواطن .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

وما دمت اتحدث عن القوات المسلحة فأنني اطالب الحكومة بأعادة النظر في قانون خدمة العلم لتصبح سنة واحدة وبعد انهاء التدريب ان يستغل هؤلاء الشباب على الوجه الصحيح كل ضمن اختصاصه . وفي رواتب رمزية لترفد مختلف الوزارات وخاصة الصحة والتربية وايجاد مشاريع انتاجية تدر على البلد بالخير مع الحفاظ على كرامتهم وانسانيتهم .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

انني اتمنى على الحكومة ان تبدأ بتطبيق سياسة التقشف وترشيد الاستهلاك وبالوزارات والدوائر الحكومية بما يتلائم مع هذا الوضع الاقتصادي المتداعي .

وهذا الواجب يقع على عاتق الحكومة والمواطن الذي يجب عليه ان يعمل على ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن حياة البذخ والترف واستغلال منتوجاتنا المحلية حيث ان هذا البلد مر بظروف صعبة واستطاع ان يجتازها بسواعد ابناء ه وان تحارب السلعة الغالية والجشع والمتلاعبين بأقوات الشعب .

ان المواطن الاردني يعاني الاما كثيرة من جراء الوضع الاقتصادي وينتظر منا نحن نواب الامة ومن الحكومة ان نضع حدا لهذا التردي الاقتصادي وتوفير العيش الكريم للمواطن واننا لا ننكر ان الاسعار غالية وهي شديدة الوطأة على المواطن ، ومن هذا اطالب الحكومة بأن تضع حدا للغلاء واتخاذ الاجراءات العملية لذلك وتخفيض الاسعار لتتناسب مع سعر صرف الدينار .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

انني ارى ان تتوجه الحكومة بعمل مشاريع انتاجيه اقتصادية مدروسة ومخطط لها في بعض المحافظات من اجل استغلال الطاقات والخبرات والايدي العاملة لدى ابناء هذه المناطق والا يكون تركيز هذه المشاريع في منطقة واحدة . من اجل التوزيع العادل ومن اجل تنمية هذه المناطق وان يستثمر رؤوس الاموال في مختلف المجالات وفي تعميم مشاريع تطوير الاراضي المرتفعة . وفي هذا المجال فأنني اطالب الحكومة بالعمل على شق وتعبيد الطرق الزراعية في المناطق الزراعية والتي تربط المواطن بأرضه وجعله يعود اليها ويستغلها من اجل زيادة الانتاج وتوفير الامن الاقتصادي واستغلال مزيد من الاراضي والتي يعمل بها قطاع كبير من ابناء الشعب .

اما فيما يتعلق بالابار الارتوازية فأنني اطالب الحكومة بالسماح لمالكي المساحات الشاسعة من الاراضي الصحراوية التي تعتمد على نظام عشري من ناحية الانتاج لقلة هطول الامطار بحفر ابار ارتوازية في هذه المناطق .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

في موضوع العطاءات فأنني ارى ان هناك عشوائية وعدم متابعة حيث انه تم اقامة بعض الابنية للدوائر الحكومية والمؤسسات والمدارس فبعضها قبل مضي عام تم هدمها وازالتها وهذا يكلف الخزينة اموالا طائلة تذهب هدرا فأنني اتسال من هو المسؤول عن ذلك هل هو المهندس ؟ هل هو المتعهد ؟ هل هما متفقان مع بعضهما البعض؟ وكذلك الامر بالنسبة لمشاريع الصرف الصحي بعد ان يبدأ المشروع وتقوم الشركات المنفذة بتسليم اعمالها للبلدية يبدأ تجديد شبكة المياه ويليها الشبكة الهاتفية وجميع هذه المشاريع تؤدي الى حفر الشوارع اكثر من ثلاث مرات وانفاق الاموال في غير الاتجاه الصحيح جيدا لو قامت الجهات المعنية الثلاث بالتنسيق فيما بينها لتحاشي هذه الازدواجية في العمل .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

اطالب الحكومة بالعمل على تحويل بعض المؤسسات الحكومية الى شركات مساهمه يدخل فيها رأس مال القطاع الخاص مثل مؤسسة النقل العام ، ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية حيث ان هذا يوفر الاموال على الخزينة وتشغيل اموال القطاع الخاص ويعود اثرها بشكل جيد على الخدمة العامة وتحقيق الازدهار لاقتصاد هذا البلد حتى لا تتسرب رؤوس الاموال الى الخارج .

ودمج بعض المؤسسات بالوزارات والغاء قوانينها وانظمتها واجهزتها المكلفة للخزينة مع حفظ حقوق اصحابها .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

وفي مجال التربية والتعليم ان توجه الحكومة من خلال مؤتمر التطوير التربوي اذا طبق على الوجه الاكمل فهو يعطي نقله نوعية للتعليم حيث اننا نريد ان يركز على الكيف وليس على الكم .

وفي هذا المجال اود ان ابين ان بعض المحافظات كالمفرق محرومة من كثير من الامتيازات التي تمتاز بها بعض المحافظات الاخرى من حيث توفر البناء الصحي والمرافق المدرسية والمختبرات والمكتبات والمعلم المؤهل وهذا لا يتوفر في هذه المحافظة حيث انها حقل لتجارب المعلمين الجدد وهذا يؤثر سلبيا على نتائج الطلاب ومستوى تحصيلهم والذين يعاملون عند تخرجهم من الثانوية العامة . من حيث التنافس على مقاعد الجامعات كأبناء عمان، لذا ارجو اعادة النظر في هذه الامور مع توفير بعض الامتيازات لمن يخدم في هذه المناطق . كما واطالب الحكومة بزيادة رواتب المعلمين وانشاء نقابة لهم .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

هناك مؤسسات حكومية تشغل مباني مستأجرة من القطاع الخاص بأجور باهظة جدا وهذا مكلف للخزينة . لذا اقترح ان تقوم الحكومة بدراسة موضوع المباني المستأجرة للمؤسسات الحكومية دراسة واقعية ووضع خطة زمنية لتتخلص من العبء المالي الذي تتحمله الخزينة وذلك بالاستفادة من مشاركة بعض المؤسسات كالضمان الاجتماعي التي تملك القدرة المالية لانشاء المباني الحكومية لتحل محل المباني المستأجرة .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

وفي مجال الصحة تعلمون ما للصحة من اهمية بالغة للمواطن فقد رأينا مساهمة وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون بالتوعية الصحية وهذا جهد مشكور . الا انني اطالب الحكومة اعادة النظر في وضع المراكز الصحية في محافظة المفرق بشكل خاص والمملكة بشكل عام لما تعانيه من نقص واضح في العلاجات .

كما اطالب بأن يخصص يومان بالاسبوع للاطباء من ذوي الاختصاص للقيام بزيارة هذه المراكز للاستفادة من طاقاتهم وتوفير عناء السفر على المواطنين .

كما واطالب الحكومة بفتح مزيد من العيادات الصحية في القرى النائية والتي هي بأمس الحاجة لمثل هذه الخدمة لتشمل كافة مناطق المملكة حتى نحقق شعار الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

اما فيما يتعلق بموضوع الخدمة الهاتفية فأنني اطالب الحكومة بالعمل على تحويل الخدمة الهاتفية في محافظة المفرق الى خدمة اليه مباشرة لتخدم المواطنين الذين يعانون الشيء الكثير من النقص في هذه الخدمة وعدم تلبية طلباتهم .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

اما في موضوع البطالة فأن هذا الهم يعاني منه قطاع كبير من ابناء هذا البلد وتجري الكثير من الدراسات لحل هذه المشكلة لذا فأنني أرى ما يلي :-

١- اطلب من وزارة العمل القيام بالحد من العمالة الوافدة وعمل برنامج زمني لتتخلص من الكم الهائل واحلال اردنيون مكانهم .
٢- اقترح ان تقوم الجهات ذات الاختصاص بدراسة موضوع توزيع اراضي الدولة على عدد كبير من الاسر القادرة على الانتاج ودعم هذه الاسر من المؤسسات المصرفية من اجل استغلال مزيد من الاراضي .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

انني اتوجه بالشكر للدول العربية والصديقة التي وقفت الى جانب الاردن خلال محنته الاقتصادية ومدت يد العون والمساعدة لهذا البلد الصامد المرابط .

وانني اهيب بهذه الدول بمزيدا من العون والمساعدة من اجل تجاوز هذه الازمة وتحقيق الامن الاقتصادي لان الاردن هو خط الدفاع الاول في وجه الاطماع الصهيونية .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

اسمحو لي ان اقدم بعض الطلبات وبصورة مختصرة لامنع المجال أمام زملائي .

١- اطالب الحكومة بترفيع ناحية بلعما الى قضاء ، حيث ان المديرية لا تفي بتأدية الخدمة للمواطنين .

٢- اطالب الحكومة استغلال عين القنينة ، وعين رامح ، وعين خريسان في محافظة المفرق بوضع ماتورات ضخ وتوزيعها على التجمعات ، السكانية القريبة من هذه المياه .
٣- اطالب الحكومة بأيصال التيار الكهربائي الى التجمعات السكانية التي تقع خارج حدود البلديات ، في مناطق بلعما ، حيانات ، وايدون ، والزينة ، ورحاب .
٤- تزويد اصحاب المواشي بالأعلاف ، وزيادة المخصصات للراس الواحد .
٥- اطالب الحكومة بأنشاء جامعة ما بين محافظة الزرقاء ومحافظة المفرق لخدمة ابناء هذه المحافظات .
٦- اطالب بأنصاف المستخدمين المدنين في القوات المسلحة والذين لهم خدمات طويلة ، وبرواتب مقطوعة ، ولم يصرف لافراد اسرهم غلاء معيشة . ارجو من رئيس الدولة انصاف هؤلاء المستخدمين ويصرف غلاء معيشة لعائلاتهم .
٧- اطالب الحكومة تحسين رواتب رؤساء البلديات ، ورؤساء المجالس القروية .
٨- دعم الحركة الشبابية في محافظة المفرق .
٩- تعويض الاراضي في محافظة المفرق ، ومحافظة الزرقاء على اصحابها وهي بالاصل مقاسم عشائرية لم يقومو بدفع الرسوم ، وبعد انقضاء المدة اعيدت لخزينة الدولة .
١٠- تحسين رواتب المتقاعدين ، ومنح المتقاعدين القدامى الذين لم يحصلو على قروض الاسكان مثل باقي زملاءهم .

اما بالنسبة للموازنة ، انني اتحفظ بالنسبة لمخصصات الجامعة الاردنية كما انني اتحفظ بالنسبة لمخصصات الأمن العام لما لهذا الجهاز دور فعال في المحافظة على أمن هذا البلد والعين الساهرة على أمن الوطن والمواطن فهم يستحقوا كل دعم وتقدير .

وفي الختام اتوجه بالشكر للجنه المالية لما قدموا من جهد ايام وليالي لأخراج الميزانية بهذه الصورة .

وفقنا جميعاً نواباً وحكومتاً لخدمة الأردن في ظل رائد المسيرة جلالة الحسين المعظم .

معالي رئيس المجلس الاستاذ احمد الكوفحي

السيد احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ،

ارجو لزاماً على ان اتوجه بشكر جزيل مع حفظ الالقاب ، الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والوزراء والنواب والاعيان ، داعياً الله عز وجل ان يجزيهم عنا احسن الجزاء .

أن الناظر في ما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠م ، يلاحظ أنها جاءت تقليدية، لا تتناسب مع المرحلة التي نعيشها ، فلم تعالج البطالة المتفاقمة ، ولم تخفف من شبح ارتفاع الاسعار المرعب ، ولم تخفف عن ذوي الدخل المحدود الاعباء فضلاً عن أن تحسن أوضاعهم ، ولم تسعف احوال المعوزين البائسين ، ولم تخط خطوات فعالة نحو إطفاء نار المديونية المتأججة ، أو تحقق الاستقرار لسعر صرف الدينار ، أو تعيد احتياطي الذهب المستنزف ، أو استرداد المال العام الذي استباحه المستنفذون ، أو استرداد المليارات المهربه الى الخارج ، او استقطاب رؤوس الاموال أو تحسين حوالات المغتربين بشكل يذكر ، ولم تشتمل على موازنات المؤسسات المستقلة ، ولم تتضمن تقييماً لبعض الوزارات والمؤسسات والشركات العامة ...

وكم كنت أتمنى أن تشير الحكومة في مشروع قانونها الى محور المشكلة الاقتصادية وجوهرها الاساسي الذي يكمن في الانسان نفسه ليتعامل مع بيئته المادية بفعالية انتاجية قصوى في إطار من القيم التي يستمدها من تصوره الاعتقادي ، فاعداد الخطة التنموية ومتابعة تنفيذها بمعزل عن اعداد الانسان نفسه يبقى قاصراً عن تحقيق الاهداف المرجوة .

فعلينا اذن أن نعمل على إشاعة مناخ القيم الاسلامية الانتاجية الفاعلة لنطمئن بعد ذلك الى تحقيق الحلول الناجعة لمشكلتنا الاقتصادية المستعصية .

ومن هذه القيم :

١- التضامن والتكافل بين المسلمين : يمثله قوله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ، فأن مئات المليارات المودعة في ديار الغرب من اموال المسلمين من مقتضيات هذه الأخوة ؟ لذلك تبدو الحاجة ملحة الى إحياء هذا المفهوم على مستوى القادة والشعوب .

٢- الحرص على المال العام :لأن من وليه فهو مأمور بالتصرف فيه لما هو أولى حفظاً وتنمية ، وحرصه عليه أشد من حرصه على المال الخاص ، ومن الأمثلة البارزة على هذا الحرص إطفاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه للشمعة إذا تطرق الحديث الى شأن خاص وأشعالها في الأمر العام .فاين عشرات الملايين التي تهدر على المحروقات والمال ، والاثاث واللوازم والقرطاسية والسيارات والسواقين والاستعمالات الشخصية .

٣- حفظ الانفاق : حيث قال فريق من الفقهاء بمنع اصحاب الولايات العامة من أخذ مخصصات بدل التفرغ

لمصالح الرعية إلاّ إذا كان فقيراً فيأخذ ما يكفيه بالمعروف ، وهل أبلغ من حفظ الانفاق من اكتفاء عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بثوب واحد فاذا غسله احتجب حتى يجفّ .

فأين من هذا ما ورد في الكثير من بنود النفقات الجارية في الايجارات والمكافآت والعقود والمياومات والمتفرقات ... الخ .

٤- وضع المال في يد من ينميه : يتمثل هذا في الحجر على السطية والصغير قال تعالي (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم) وقوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم) .

فأين هذا من الأموال التي ينفقها الكبار بلا حساب على الحفلات والمهرجانات والترفيه السطحي الساقط .

٥- كفاية الاغنياء للفقراء ، حيث ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : ... وان الله افترض على الاغنياء بالقدر الذي يسع فقراءهم " وقال : وإن في المال حقاً سوى الزكاة " او بما معناه .

٦- تحريم كنز المال والتشنيع على من وضعه في البناء ترفاً ، قال تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله نبشرهم بعذاب اليم) .

فأين هذا من الملايين المكنوزه بلا تداول ، وأين هذا من المليارات التي استنزفت في قصور ترفيه ، استوردت حتى حجارتها وبلاطها من أوروبا .

٧- المحاسبة للولاة : وقد حاسب الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة رضوان الله عليهم وهم أشرف جيل إطلاقاً بعد الانبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام واعتبر الهديه حراما كالرشوة حيث قال (هدايا الامراء غلول) وكذلك اعتبرت المحاباة في المعاملات منكراً ، وبيت المال احق بهما .

فأين هذا من الرشاوى المقننة والهدايا بلا حساب ، واين الامتيازات والاعفاءات ، وأين عقود التلزيم واحالة العطاءات ، وأين الاستقلال الوظيفي ، وأين الحيل على التهرب من الالتزامات المالية .

٨- الخدمة العامة علامة التدين الصحيح : قال صلى الله عليه وسلم (الخلق كلهم عمال الله ، وأحبهم الى الله أنفعهم لعياله) وقد تسابق أبو بكر الصديق رضي الله عنه وهو يومئذ خليفة المسلمين مع عمربن الخطاب رضي الله عنه على خدمة إمرأة عجوز .

٩- رفع شأن العمل اليدوي " قال صلى الله عليه وسلم (ما أكل أحد طعاماً قط خير من ان يأكل من عمل يده وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده ورفع يد عامل خشنة وقال (هذه يد يحبها الله ورسوله) .

فأين هذا من النظرة الى العمل اليدوي اليوم .

١٠- الحرفة والصنعة دليل حب الله تعالى والقبول عند الناس : قال صلى الله عليه وسلم : (إن الله يحب العبد المحترف) وكان عمر رضي الله عنه يقول (أرى الرجل فيعجبني فاذا قيل لا صناعة سقط من عيني) .

فأين دور مؤسسات التدريب المهني والحرفي ، واين المراكز العلمية المتخصصة في تفعيل الطاقات الصناعية في الأمة .

١١- الانتاج الزراعي وتعمير الأرض واحياؤها : قال صلى الله عليه وسلم (إذا قامت القيامة على أحدكم وفي يده فسيلة فان استطاع أن يغرسها فليغرسها) وقال عليه الصلاة والسلام (من أحيا أرضا مواتاً فهي له) وقال (وليس لمحتجرحق بعد ثلاث) .

فأين الأرض المستقلة في بلدنا التي قال إبو جهل يتحدى الرسول صلى الله عليه وسلم " فادع ربك أن يزيل عن كافة هذه الجبال وأن يجعل لنا جنات كجنات الاردن" .

بل وأين مخصصات وزارة الزراعة من الصندوق القومي للتخطيط؟!

١٢- الكفاءة والامانة معيار التوظيف : قال تعالى (يا ابت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين) .

فأين هذا من المحسوبية والشللية والفئوية والعقود المجترية للاقارب والاصهار والاصدقاء؟!

١٣- العدالة شر ـ في تولي الوظائف العامة : وهي فعل المأمور وترك المحظور بل وتجنب خوارم المروءة في المباحات.

فأين هذا من أصحاب الولايات العامة اليوم؟!

١٤- اتقان العمل والغش فيه كحمل السلاح على المسلمين ؛ قال صلى الله عليه سلم (من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا) .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

فأين هذا من الغش في المشاريع الكبرى والصغرى على حد سواء؟! هذه القيم وكثير غيرها ينبغي أن تربى عليها الأمة وأن تسخر كل اجهزة التوجية والتربية والاعلام لترسيخها حتى تصبح مسلكيات اجتماعية ، ولن تؤتي أكلها إلا إذا بادر من في موقع المسؤولية العليا بالتزامها ، من هنا كان ثوابه اعظم عند الالتزام وبالمقابل عقابه اشد عند ترك الالتزام .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

واما بالنسبة لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة فأقول وبالله التوفيق :

اولهما: إيقاف نزيف المديونية باتباع طرق أهمها:

أ- التوقف عن الاقتراض الربوي خارجياً وداخلياً .

ب- الغاء عقود القروض المتفق عليها والتي لم تسحب بعد .

جـ- عدم الرضوخ لشروط الجهات الدائنة التي تمس سيادة الدولة ، وتلحق الاجحافبهالمواطنين .

ثانيهما: ايجاد الوفر لسدادها باتباع طرق أهمها :

أ- تطبيق مبدأ ابن لك هذا بجدية وحزم لاسترداد المال العام منقولاً أو غير منقول في الداخل أو في الخارج، وضرورة مشاركة الاجهزة الرسمية والشعبية بكشف هذا الاعتداء ، ومنح الحصانة لمن يدلي بالمعلومات واعطائه مكافآت تشجيعية ، مع ضرورة حصر أوجه الشراء غير المشروع .

ب- وضع تشريع صارم حازم يلزم الذين هرّبوا أموالهم للخارج باعادتها للداخل ومحاسبتهم عليها وإلاّ صودرت من أصحابها .

جـ- سن قانون فريضة الزكاة .

د- فرض ضريبة مجهود البناء الوطني على البنوك والشركات والمغتربين والاغنياء بنسبة مئوية معقولة .

هـ- تشكيل وفود رسمية وشعبية للطواف على الدول الشعوب العربية والاسلامية لتحمل مسؤولياته تجاه بلد المواجهة الأول الذي يتهدده خطر التوسع اليهودي ويتربص به الدوائر .

و- الغاء التعامل بالربا بالكلية وتوجيه المليارات المودعة والمستقطبة من الخارج للمساهمة باسلوب المشاركة او المضاربة او المرابحة لادارة عجلة الانتاج بالبديل الاسلامي .

ز- ضغط النفقات الجارية ، والاقتصار في المشاريع على الضروري المنتج والتزام سياسة التقشف التام على جميع الأصعدة .

ح- اقامة الجامعات الأهلية في الحقول المختلفة حفظاً للمال من الاستنزاف .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

اما فيما يتعلق بالبطالة : فإن الامتصاص الحقيقي للبطالة يكمن في اقامة المشاريع الانتاجية المجدية اقتصادياً وأهمها ما يلي :

أ- تفعيل دور وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية لانتاج الثروتين النباتية والحيوانية .فارضنا مباركة معطاء تتميز بتنوع التضاريس ووفرة المياه الظاهرة والجوفية .

وإن مبدأ احياء الارض الموات وتمليك الأرض لجمعيات تعاونية تقدم لها الخبرات والارشادات الفنية المتوفرة وراء المكاتب كافية بتحقيق الاكتفاء الذاتي بسرعة ومن ثم التصدي ، وتوفير التمويل عن طريق مصرف اسلامي للتنمية الزراعية .

فحتى جبالنا يمكن استغلالها بالاشجار الحرجية المنتجة كشجر الصنوبر المثمر ، وصنوبر كناريا للاخشاب ، ووديانا تصلح لزراعة شجرة اليسرذات الفوائد العديدة زيوتاً وتغذية وعلفاً وزهراً للنحل ، وبوادينا تصلح لزراعة نبات القطف الرعوي . واما سهولنا واراضي الغور فهي تستوعب معظم ما تطلبه من غذاء.

ب- تفعيل دور وزارة الصناعة واستنفار الكفاءات المحلية في المراكز العلمية المتخصصة كالجامعات والجمعية

العلمية الملكية ومراكز التدريب المهني والحرفي ، واسلحة القوات المسلحة العلمية المتخصصة كسلاح الهندسة والاسلكي والصيانة وإن زيارة واحدة لمثل هذه المراكز توقفنا على كثرة الصناعات الخفيفة والمتوسطة بل والثقيلة احيانا ، فاذا طورت هذه الفعاليات وفتحت امام الموهوبين والمخترعين الآفاق استطعنا ان نكتفي ذاتيا بل ننتقل الى التصدير .

جـ- تفعيل دور سلطة المصادر الطبيعية باكتشاف المعادن واستخراجها واستغلال مصادر الطاقة والبحث الجاد عن النفط .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

ثالثا : اما فيما يتعلق بالنفقات الجارية للقطاع المدني : ينبغي زيادة الرواتب لذوى الدخل المتدني والمحدود ، وتحويل المياومات الدنيا الى المقطوع ، والمقطوع ما أمكن الى الوظائف ،المصنفة اما الندرة منهم كالعاملين في قطاع التمريض فينبغي ان يعطو زيادة تتناسب مع شهادة خريجي الجامعة فأن خريجي كليات التمريض التابعة لوزارة الصحة يأخذون نفس المساقات التي يأخذها خريجي الجامعات .

ذلك لأن غلاء الاسعار الفاحش يتطلب ربط الاجور بالاسعار كما ينبغي ان تزاد رواتب المتقاعدين القدامى وان يعاد النظر فيمن احيل على الاستيداع او التقاعد على ضوء ظروفهم المالية الصعبة .

رابعا : النفقات الجارية للقطاع العسكري :

ينبغي تخفيظها بالجملة لأن التضخم فيها ظاهر ، ولا يخفى ان جهاز المخابرات ينبغي ان يحول قسم كبير منه الى وظائف اخرى تمشيا مع التصويب الدستوري والتوجه الديمقراطي الجديد وبخاصة اذا علمنا ان اجهزة الامن العام كثيرة ومتنوعة وينبغي ايضا ان تساهم القوات المسلحة بفعالية في العملية التنموية وبخاصة ولديها من الكفاءات والاليات ما يجعلها موضع اعتزاز .

ولا يفوتني وان اطالب بزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين القدامى وشمولهم بقروض الاسكان العسكري .

خامسا : دعم المواد التموينية :

ان الدعم في جملته يذهب لجيوب الاغنياء ، لذلك لا بد من قصر الدعم على الشرائح الاجتماعية الفقيرة وذوي الدخل المحدود ، وان يصرف الباقي على صندوق المعونه الوطنية لاعالة وتأهيل الاسر الفقيرة ، وينبغي ألأ يفتح المجال للمنافسة بين الوزارة والقطاع الخاص شريطة التقيد بالجودة والمواصفات المطلوبة .

معالي الرئيس ... الاخوه الزملاء ...

سادسا : اما فيما يتعلق بالاسعار : فينبغي ربط الاسعار بثلاثة اسس :

أ . السعر في بلد المنشأ

ب . سعر صرف الدينار

جـ . نسبة الرسوم والجمارك

وعلى الحكومة ان تسرع في تسعير المواد المخزونة منذ نهاية شهر تشرين اول لعام ١٩٨٩ بقرارها رقم (٧٢)

سابعا : الايرادات المحلية :

لقد زادت ضرائب الدخل والارباح على الشركات والافراد ، وزادت الرسوم الجمركية بقيمة (٨٥.٥ مليون دينار) فينبغي ان لا ينقل عبؤها بسهولة على المواطن (المستهلك) ينبغي ان يتحمل الاثرياء هذه الضريبة وحدهم دون تجيير .

ثامنا : الرقابة الادارية والمالية :

ينبغي فتح ملف الشركات والمؤسسات العامة عن طريق جهاز الرقابة الادارية والمالية الذي ينبغي ان يتبع مجلس النواب لا المدراء التنفيذيين ، ويجب ان يختار للرقابة العناصر القوية الامينة ذات الكفاءة المتميزة ، وعليها ان تواكب مراحل اعداد الموازنة وتتابع تنفيذها ايضا ان هذا الجهاز الفاعل من شأنه ان يقضي على الترهل الاداري والتسيب المالي ، وبالتالي يعيد الثقة في جو الاستثمار المجدي ، مما يدفع بروؤس الاموال والتحويلات الهائلة للمساهمة في مشاريع التنمية .

تاسعا : مطالب محافظة اربد :

١ . انجاز مشروع حفريات المجاري وربط المنازل بشبكة ألصرف الصحي في مدة اقصاها ستة اشهر

٢ . انشاء مستشفى الملك عبدالله التخصصي في حرم جامعة العلوم والتكنولوجيا وقد قدمت دراساته منذ فترة طويلة.

٣ . الاسراع في انجاز طريق اربد عمان بمسربين .

٤ . الاسراع في انشاء كلية للشريعة في جامعة اليرموك .

٥ . انشاء كلية مجتمع متوسطة زراعية في الاغوار واخرى في منطقة اربد .

٦ . تفويض صلاحيات التخليص الشامل الى مركزي جمرك الرمثا واربد توفيرا للوقت والجهد والمال .

٧ . فتح مكتب لوزارة الخارجية في اربد لتصديق المعاملات والشهادات .
٨ . تفويض مدراء الدوائر بالمزيد من صلاحيات الامين العام .
٩ . السعي لدى سفارات بعض الدول التي يتردد عليها ابناء المحافظة بكثرة من اجل فتح قنصليات في اربد وبخاصة دول التعاون العربي والسعودية والخليج العربي .
١٠ . اقامة مشاريع صناعية مختلفة في المحافظة لامتصاص جزء من البطالة .
١١ . زيادة الدعم للمجالس البلدية والقروية ، واعفائها من ربا القروض واختصاص ذات الموقع الوعر كالمزار الشمالي وارحابا بدعم متميز .
١٢ . شمول بقية ارجاء المحافظة بالهاتف آلالي وزيادة اعداد المشتركين في المناطق الاخرى لاكثر من خمسين مشتركا .
١٣ . وزيادة المساحة المخصصة في المخيمات للأسر الكبيرة من (١٠٠ م ٢) الى ١٥٠ م ٢)
١٤ . رفد المراكز الصحية في مراكز الاقضية والضواحي بالاجهزة المخبرية والشعاعية . وعيادات الاسنان ، ورفدها بعدد اضافي من الاطباء والمرضين للدوام على مدى اربع وعشرين ساعة .
١٥ . اعادة النظر في مخططات طريق اربد الاغوار بحيث يقل استنزاف الارض الزراعية الخصبة .
١٦ . تفويض اراضي الدولة للاسر الفقيرة التي لا تملك في بعض المناطق .
١٧ . التوجه نحو سياسة التحريج المنتج اقتصاديا كالصنوبر المثمر ، وصنوبر كناريا لانتاج الخشب واحضار الالات الحديثة لاستخراج بذور الصنوبر .
١٨ . انجاز الطرق الزراعية ومساهمة وزارة الاشغال والقوات المسلحة في هذه المهمة كتلك التي تربط دير يوسف ببلدة بيت يافا وتلك التي تربط كفر راكب بمثلث ارحابا ، وتحمل وزارة الاشغال بعضا مما هومن اختصاص المجالس البلدية والقروية وغني عن الذكر مثلا ان طريق دير ابي سعيد - حديثا فيها مائة متر تقريبا وعرة عجزت بلدية الاشرفية عن انجازه .
١٩ . ايجاد نقابه للمزارعين في الاغوار لترعى شؤونهم .
٢٠ . سرعة انجاز شبكة الصرف الصحي في اسكان ضاحية الحسين اربد .
٢١ . تخفيض قيمة اثمان المياه للمزارعين في الاراضي المروية ، واخيرا فانني ارى اعادة النظر في الموازنة لضغط النفقات الجارية بنسبة (١٥ -٢٠٪) لتلافي العجز ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته / د . احمد الكوفحي / نائب اربد

معالي رئيس المجلس الاستاذ فخري قعوار ، يتكلم بالنيابه عن بسام حدادين والسيد ذيب مرجي المعروف لدينا بأسم مرجي .

السيد فخري قعوار

معالى الرئيس ... الزملاء الكرام ...

لقد درسنا خطاب الموازنه الذي تقدم به السيد وزير المالية لمجلسنا ، وكذلك درسنا ودققنا جيدا في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ ، وفي مشروع قانون ملحق الموازنة العامة لسنة ١٩٨٩ ، ونسجل فيما يلي ملاحظاتنا على هذه الوثائق :

ان بعض جوانب الخطاب الذي تقدم به السيد وزير المالية ، يستحق التقدير ، لأنه يتناول - ربما لأول مرة بالتحليل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، ويعزوها الى عوامل داخلية ، وليس الى عوامل خارجية كما درجت العادة في السابق . ان هذا يؤكد صحة توجهاتنا وصحة التحذيرات التي كنا ، وكانت سائر الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية تطلقها على مدار السنوات السابقات ، والتي لم تكن - للأسف - تجد من الحكومات آذانا صاغية ، ولو كان الأمر غير ذلك لوفرنا على بلدنا وشعبنا الكثير من التضحيات والخسائر والآلام التي ما فتئ يعاني منها حتى الان .

إننا نقدر حقا هذا التوجه في التركيز على دراسة العوامل الداخلية ، التي قادت الى المأزق الاقتصادية الراهنه ، ومعالجتها ، ومصارحة الشعب بها ، ونتمنى أن يستمر هذا التوجه ، وان يتعمق ، بدلا من ارجاع اسباب الكوارث التي حلت بنا الى عوامل خارجية دائما . لكننا - مع ذلك - نعتقد ان التحليل الذي قدمه خطاب الموازنة لتفسير الازمة الاقتصادية ، لا يزال قاصرا عن الكشف عن كامل اسبابها الداخلية فبالاضافة الى ما أورده خطاب السيد الوزير ، نود ان نؤكد على عوامل اخرى كانت وراء الواقع الاقتصادي الراهن المتأزم للبلاد وهي :

انتشار الفساد المالي والاداري والتسيب والهدر وسوء استخدام الأموال العامة ، وتفشي الجرائم الاقتصادية الخاصة والعامة ، وعدم المحاسبة على امتداد سنوات طويلات ، الأمر الذي تطلب معه بالضرورة سن تشريع للمعاقبة والمحاسبة على هذا الطراز من الجرائم ، ووضع حد لها . ان مسؤولية الفساد المالي والجرائم الاقتصادية - التي ما زالت معششة في الحياة العامة - لا يمكن اخفاؤها او القفز عنها بعد ان آلت اوضاع البلاد الى ما آلت اليه . ولذا فإن شن حرب فاصلة ضد الآفات التي تنخر في جسد اقتصادنا ركيزة مهمة عند الحديث عن معالجة الازمة الاقتصادية .

ولقد ادى سوء التخطيط الاقتصادي . الذى كان يجري في السابق ، وعدم ارتكاز خطط التنمية الى اسس سليمة ، وعدم تجاوبها مع الحاجات الفعلية للبلاد ، وعدم جدية متابعة تنفيذ المشاريع وارتفاع اكلافها .. لقد أدى ذلك الى إضاعة فرص كثيرة في الماضي ، كان بامكاننا - من خلالها - إرساء اقتصادنا الوطني على

قاعدة انتاجية راسخة ومتوازنة . وعلى سبيل المثال : ها نحن في آخر سنة من سنوات خطة للتنمية التي وضعت للاعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ولا ندري شيئا عما حصل بها ، وماذا تحقق منها ، وما هو مصيرها الآن !

وبالرغم من النوايا والاحاديث الكثيرة التي ترددت فيما مضى عن تشجيع الاستثمار في البلاد ، الا ان النتائج لم تكن في مستوى الطموحات والتوقعات ، مثلما اثبتت التجارب من قبل . فالاسباب - كما نعتقد - اصبحت واضحة ، واصبح من الممكن والمطلوب تجاوزها . فقد كنا نفتقر للحريات الديمقراطية وللاستقرار التشريعي المحمي من تقلب الامزجة والتوجهات ، خاصة فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد والمال وهذا ما افسح المجال لانتشار الفساد والتلاعب بالمال العام وتفشي مظاهر المحسوبية والرشوة والعمولات والاثراء غير المشروع فقد كانت القوانين والتشريعات في المجالات الاقتصادية تتغير بسرعة قياسية ، وفقا لمصالح النفوذ والسلطة ، مما جعل هذه الاوضاع تساهم بشكل جلي في احجام رؤوس الاموال عن الاستثمار ، بل وتهريب الاموال في كثير من الاحيان .

ان استكمال متطلبات التحول الديمقراطي في البلاد ، وتعزيز سلطة القوانين - بعد دسترتها - سوف يسهم بلا ريب في خلق مناخات مناسبة لتطوير الاستثمار والانتاج ، فضلا عن اهميته على الصعيد السياسي الداخلي.

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام ...

يتحدث خطاب الموازنة عن برنامج للتصحيح الهيكلي الاقتصادي ، الا انه مما يلفت الانتباه ، ان هذا البرنامج يركز على معالجة مشكلات اقتصادنا من جوانبها المالية والنقدية ، وبشكل خاص من زاوية عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وتعديلها وعلى الرغم من اهمية هذه الجوانب ، الا اننا نلاحظ غياب اي ذكر للابعاد الاجتماعية في تلك المعالجة ، ونخص هنا بالذكر مشكلة البطالة ، وتردي الاوضاع المعيشية ، وتفاقم دائرة الفقر واتساعها الى حد التفاوت الطبقي الحاد ، وتآكل القيمة الفعلية للدخول ، وتدني كفاءة الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم .

وبالاضافة الى ذلك ، فان البرنامج الحكومي لا ينص - ولو من باب الاشارة الى الاختلالات الهيكلية الرئيسية في اقتصادنا الوطني ، وهي اختلالات باتت مزمنة ويمكن تلخيصها بالآتي :

* ضيق القاعدة الانتاجية وهيمنة قطاع الخدمات .
* الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية .

فبعد اكثر من عقدين من اعتماد الخطط التنموية الهادفة الى تقليص الاعتماد على المساعدات والموارد الخارجية في تمويل الموازنة ، نجد انفسنا اليوم في وضع لا نلتفت فيه الى خطورة تبعيتنا الاقتصادية والمالية ، وتعمقها ، واتساع نطاق الإتكاء على المساعدات الخارجية ، من جراء تضخم حجم الديون ، والحاجة الى اعادة جدولتها ، وازدياد أعباء خدمتها الى الحد الذي لم يعد معه هدف كهذا (هدف تقليص الاعتماد على الخارج) واردا في

الخطط الانمائية المعتمدة . اما التشديد اللفظي الوارد في كلمة السيد وزير المالية عن ما أسماه بـ " اعتمادنا على الموارد الداخلية " فهو لا يزيد عن كونه كلاما رنانا او نبرة خطابية !

اننا نؤكد هنا على مطالبتنا بتصحيح الاختلالات المذكورة ، والالتزام بتحديد اهداف رقمية ، للتخلص التدريجي - ولكن الحازم المؤكد - من التبعية المالية للدول الاجنبية ، سواء أكانت تبعيتنا على هيأة ديون ام ارتباطات تفضي الى مساعدات .

ايها الاخوة ...

يقدم خطاب الموازنة تقييما مبالغا به للاوضاع الاقتصادية للعام الماضي ١٩٨٩ (على الصفحات ٤-٥-٦ من نص الخطاب) . واننا اذ نشعر بان عام ١٩٨٩ قد شهد وقفا لمزيد من التدهور الاقتصادي والنقدي، الا اننا نلاحظ بأن السياسات المعتمدة في تحقيق ذلك قد القت العبء الرئيسي على كاهل الفئات ذوات الدخول المحدودة والمتدينة ، حيث ارتفع ضغط التضخم النقدي بعد انخفاض سعر الدينار بأكثر من (٥٠٪) ، وتجميد الرواتب والاجور . كما ان ارتفاع تكاليف المعيشة يزيد بكثير عن المعدل الوارد في خطاب الموازنة ، ويكاد ارتفاع اسعار السلع يصل الى نسبة (١٠٠٪) ، كما هو الحال في سلع ومواد غذائية اساسية .

امامي جدول من الاسعار يعني نماذج من الحاجات التي يستهلكها قطاع واسع من الناس ، كما كانت في تشرين الثاني من عام ١٩٨٨ ، وكما اصبحت في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ وهو جدول طويل نسبيا لكن الفرق باخلاصته الاخيرة يبلغ بزيادة على الاسعار ، يكاد تعادل مئة بالمئة .

اما فضلا عن سلع اخرى كثيرة هامة ، اصبحت اما مفقودة واما غير متوفرة في الاسواق بكميات كافية ، واما ان اسعارها صارت فوق طاقة المواطنين على الاحتمال بحيث لا يقدرون على شرائها وتلبية حاجات عائلاتهم منها .

وبالاضافة الى ارتفاع الاسعار ، هناك مشكلة البطالة التي تزيد في المجتمع اكثر بكثير مما قدرها خطاب الموازنة ، اذ يقدرها بعض المصادر مثل وزارة التخطيط وبعض المعلقين الاقتصاديين بما لا يقل عن (٢٠٪) وليس (١٠٪) فقط ، وهذا يعني ان هناك (١٤٠) الف عاطل عن العمل من مجموع القوى العاملة البالغ عددها (٧٠٠) الف ، وهذا يعني ايضا ان هناك (٧٠٠) الف مواطن آخر بدون دخل ، على اعتبار ان نسبة الاعالة في الاردن هي ١:٥ .

وبعد ، فان هناك زيادات كبيرة في الرسوم والضرائب غير المباشرة ، التي تنوء تحت كاهلها الطبقات الشعبية الفقيرة ، وذوو الدخل المحدود والمتوسط ، كل ذلك لزيادة الواردات في الموازنة ، اعتمادا على قانون مؤقت لم يجزه مجلس النواب بعد .

وفي مواجهة هذه الضغوط والاعباء الضخمة التي يعاني منها القطاع الاوسع من الشعب ، لا نجد في خطاب الموازنة وارقامها الا النزر اليسير لتخفيف هذه الاعباء ، وهي تكاد تنحصر في دعم بعض السلع

الاساسية. ونحن هنا نتساءل : اذا لم تكن في الموازنة بنود تترجم الوعود التي قطعها البيان الحكومي الشهر الماضي على نفسه ، فان مصيرها هو ان تبقى وعودا لا اكثر ، في حين ستستمر معاناة القطاع الاوسع من الشعب وتتفاقم مشكلاته. ان الحديث عن العدالة الاجتماعية تحت ظلال هذه الموازنة ضرب من الخيال . ففي حين ان بعض الاجراءات سوف يؤدي الى تقليل ارباح الشركات وكبار الرأسماليين ، فان غالبية الاجراءات ، ومجمل السياسة الاقتصادية الاجتماعية المتضمنة في الموازنة ، ستؤدي الى مضاعفة الضغوط المعيشية على ذوي الدخل المحدود والمتوسط وازدياد بؤس قطاع هام من الشعب ، اصبح كل همة توفير لقمة العيش ليس اكثر !

ان موازنة عام ١٩٩٠ بوضعها الحالي لن تقود الا الى المزيد من الشقاء والبؤس والجوع لمئات الالاف من العائلات ، وهو ما يهدد الامن الاجتماعي ، وربما الاستقرار السياسي للبلاد ، كما وقع منذ وقت غير بعيد .

ايها الاخوة ...

يبدو لنا ان العديد من القروض المسماة بالانمائية ، تفرض اوجه استخدامها فرضا على البلاد من قبل الدول او المؤسسات المقرضة . ومن الملاحظ ان جانبا مهما منها لا ينفق على مشاريع انمائية او انتاجية ، نحن في امس الحاجة اليها ، بل تمول مشاريع خاصة بالبنية التحتية ، ونحن نعرف ان الكثير منها قد اقيم بدون حاجة ملحة له ! فلماذا لا نتجه الى انفاقها في مشاريع انتاجية تساهم في زيادة انتاج البلاد ، وحل مشكلة البطالة .

اما بشأن دعم المؤسسات العامة ، فقد ورد في الجدول رقم (٣) خلاصة الموازنة ، وتحت بند النفقات الاخرى رقم (١٠) مبلغ (٤٤,٨٧٥) مليون دينار كدعم للمؤسسات ونحن نستغرب مثل هذا المبلغ الكبير في حين انه كان يجري الحديث من قبل الحكومة والمسؤولين طوال السنوات الماضيات ، بان معظم هذه المؤسسات اصبحت تمول نفسها بنفسها . ان تخصيص الدعم لها يعني انها لم تحقق تقدما ملموسا على طريق تحقيق اعتمادها على نفسها ، وبما يمكن من الاستغناء عن دعم الحكومة اننا نطرح السؤال هنا : لماذا لم تستطيع هذه المؤسسات حتى الان من الاعتماد على الذات ، وما هي اسباب ذلك ؟ ولماذا لا تخضع موازنات هذه المؤسسات العامة للرقابة البرلمانية مثل موازنات الدوائر والمؤسسات الرسمية الاخرى ؟ من المفهوم والمبرر ان تكون هذه المؤسسات مستقلة من النواحي الادارية والعملية ، لكنه من غير المفهوم ، ومن غير المبرر ان تظل خارج رقابة نواب الامة ماليا ، وهي التي تتلقى هذه المبالغ الضخمة من موازنة الدولة .

واننا نلاحظ ، ضآلة عوائد الحكومة من جراء ملكيتها او عضويتها في بعض الشركات الكبيرة ، فهل هناك تفسير مقنع لذلك ؟

ذكر السيد وزير المالية بانه سيكون هناك خطة اقتصادية - اجتماعية شاملة للسنوات ١٩٩١ -١٩٩٥ مستمدة من برنامج التصحيح الهيكلي . من الواضح ان مثل هذه الخطة ستقوم على اساس البرنامج الذي وضعه صندوق النقد الدولي للاردن . وفضلا عما يعنيه ذلك من مساس بسيادة البلاد ، والحاجة لاعادة النظر بالاتفاق، فان مثل تلك الخطة ستنبثق - كما تعودنا - من عقلية التكنوقراط ، سواء اكانت مستوردة ام محلية لا تقيم وزنا للاعتبارات الاجتماعية والسياسية ، لا ندري حتى الان فيما اذا كانت ستعرض مثل هذه الخطة على مجلس

النواب لمناقشتها واقرارها ام انها ستصاغ في المكاتب المغلقة ؟ انه لمن المعروف لدى معظم الدول في العالم كله ، ان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تنفذ الا بعد مناقشتها واقرارها كقوانين من قبل نواب الامة ، وذلك كي تتحمل مسؤوليتها مع السلطة التنفيذية وتكون تحت اشرافها ورقابتها .

وحتى لا نقع في المحذور ، كما حصل من قبل ، وحتى يشارك الشعب في تحمل مسؤولياته تجاه البلاد ، وحتى تكون خططنا الاقتصادية الاجتماعية منبثقة من عقول اردنية تعيش هموم الشعب وواقعه ، فاننا نجد الدعوة لعقد مؤتمر وطني اقتصادي ، تشارك فيه القوى والاحزاب الوطنية والديمقراطية كافة ، وكل الفعاليات والكفاءات الوطنية ذوات الاختصاص ، ليصار الى وضع برنامج وطني اردني للاصلاح الاقتصادي .

اننا نتمسك بوجهة نظرنا هذه من منطلق اليقين بان الشعب الاردني لا يزال يعاني كثيرا من آثار سياسات الماضي القريب والبعيد ، وقد تحدثنا قبل قليل عن مسؤولية الفساد وسوء الادارة في وقوع الازمة الاقتصادية ونضيف ان هذه الازمة ما كان لها ان تاخذ هذا الاتساع والعمق ، كما ان الفساد ما كان له ان ينخر عظام اقتصادنا الوطني لو كانت هنالك حريات ديمقراطية ورقابة شعبية وصحافة حرة مستقلة وحياة دستورية برلمانية سليمة . ولذلك فاننا ندعو الى تعميق الاجراءات الديمقراطية في البلاد والتاكيد على ما ذكرناه في كلماتنا في جلسة الثقة.

ان الموازنة الراهنة ، تكريس لبرنامج التصحيح الاقتصادي المستمد من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي ، التي تتعامل مع الازمة الاقتصادية باعتبارها مشكلة تسديد الديون ، وتغفل الجوانب المعيشية ومستوى دخل القطاع الاوسع من الشعب .

ولما كانت هذه الموازنة تمثل استمرارا للنهج الاقتصادي السابق ، وتكريسا له ، ولا تقدم حلولا لمشكلات الشعب الملحة ، كالبطالة وارتفاع الاسعار وتدني الاجور ، ولا توزع اعباء الازمة بشكل متوازن على ابناء الشعب ، ولا تخطو اية خطوة بالجاه تصحيح هيكلية اقتصادنا الوطني وتعزيز قاعدته الانتاجية ، فاننا نجد انفسنا مضطرين لاعلان عدم الموافقة عن النهج الذي يتضمنه مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ ، آملين أن تتقدم الحكومة في المستقبل بموازنة تنطلق من نهج اقتصادي وسياسي جديد ، يستوعب فداحة الازمة ، ومصالح البلاد الوطنية وطبقات الشعب الكادحة .

وشكراً لاصغائكم .

معالي رئيس المجلس   السيد ليث شبيلات .

السيد ليث شبيلات

بسم الله الرحمن الرحيم

يشارك في هذه الكلمة سعادة النائب المحترم الشيخ يعقوب قرش ،

الحمد لله القائل "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" والصلاة والسلام على القائل " الدين النصيحة ... لله ولرسوله ولائمه المسلمين وعامتهم" وعلى آله وصحبه وسلم وبعد .

حضرة السيد الرئيس ... حضرات السادة النواب الأكارم ...

إن الموازنة العامة للدولة اداة رئيسية للتعرف على أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستقبلها ... ولقد تعقد الأمراليوم واشتدت الضائقة ... ولا ينجينا الا الصدق الذي ما زلنا نهرب منه في الأقوال والافعال والأحوال ... الأمر الذي يبقينا على مسيرتنا الخاطئة لا يجرأ على التحذير الصريح من دمار نتائج ذلك الا من صدق الله النصيحة ورسوله والمؤمنين ...

حضرات النواب الاكارم ...

كان لا بد لمثل مجلسكم هذا ان يأتي في مثل هذه الظروف الحالكة التي أجبرت الذين لم يحبوا يوماً ما أن يشاركهم احد المسؤولية ، عندما كانت مغنماً ، أن يبحثوا عمن يتضامن معهم في حملها بعد أن اصبحت مغرماً تنؤ تحت ثقله الجبال ... وكانت التجربة الجديدة مغامرة محسوبة مأمونة العواقب بالنسبة للذين يمسكون بزمام السلطة في البلاد ... فمع أن ظاهر الأمركان يدل على أن الانتخابات والمجلس الجديد سيسببان تغييرات جذرية في البلاد بحيث وضع الكارهون أيديهم على قلوبهم حذراً من ذلك ... بينما قفزت قلوب المتطلعين لذلك من ابناء هذا الشعب خارج صدورهم تشوقاً ... إلا أن ما توقعه المخططون لهذه التجربة (وتوقعناه نحن من خلال المراقبة) حدث بحيث نقل الكارهون للتغييرات الجذرية أيديهم من وضعها على قلوبهم الى وضعها في الماء البارد ... بينما رجعت قلوب الأخرين الى اقفاصها وجثمت عليها أيدي اصحابها قلقاً وخوفاً من الاحباط ... .

لقد أتي بهذا المجلس كي تعلق عليه مسؤولية عدم القدرة على ايجاد الحلول لهذا الشعب البائس ... حتى إن الحكومة توقفت على سبيل المثال مؤخراً عن تسعير بضائع التجار التي وصلت في الفترة الأخيرة على نفس الأسس المتفق معهم عليها سابقاً ملقية المسؤولية على مجلس النواب الذي لا يرغب في رؤية اقوات الشعب في غلاء مستمر ... ومن اجل حل المشكلة بين ضغوط التجار الذي ستتلف بضائعهم في المستودعات وبين ضغوط احوال الشعب اللذي سحقته الاسعار وغلاؤها سيجد مجلسكم نفسه في وسط المعمعة (والحكومة على جانب) متدخلاً للوصول الى تسوية حتى تستمر البضائع في وجودها في الأسواق لتصل الى الناس وسيجد النواب انفسهم في غير الموقع الذي يحبون عندما لا يجدون مناصاً من رفع الأسعار رغماً عن كل الدعم الموجود للسلع

في مشروع قانون هذه الموازنة المهلهلة ، التي هي اشبه بتقرير طبي عن مرض عضال يعالج بالمسكنات من كونها وصفة طبية لعلاج حازم يتجاوز البنج والتخدير ... .

أيها الأخوة الكرام ...

عما قريب سيرثى لحال النائب الذي طرح شعارآت كثيرة كبيرة خطفت قلوب الناس عندما يواجههم ويواجهونه ... فعلى كل من وعد بالتغيير أن لا يحيد عن وعده حتى لو اكتشف (كما يقول بعد وصوله الى كرسي المسؤولية والقرار "أن حساب السرايا يختلف عن حساب القرايا") ... وكل من يصدق مع ذاته وضميره سوف يكتشف ان المشكلة أعمق بكثير مما يتصور ، وأن أصل سببها هو في النهج الذي اختاره ساسته في سياستهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدفاعية ، وأن الخطأ الرئيسي كان في اصل القرارات التي اتخذت ابتداءً ... وزاد من فداحته قلة المسؤولية وفساد المسؤولين ... . لذلك فإن على من طرح تغيير النهج ان يثبت على طرحه وان لا يرضى بالانضمام الى قافلة المخدرين الذين لا يزيدون عن أن يعطوا الشعب جرعات مسكنة تبعد عنهم ساعة مواجهة المرض الذي يستفحل . فالمشكلة بدأت جذورها منذ زمان عندما اسيء اختيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والدفاعي للتصدي للتحديات التي تواجه البلاد .. واتبعت نظم وضعت لفكر مستعمر لا تخدم الا مجتمعاته المتسلطة على مقادير العالم وتقود كل من اتبعها من المجتمعات الاخرى الى التخبط والانهيار والتبعية جاعلة منهم فريسة سهلة لالتهام مواردهم الطبيعية ولاستعباد عمالتهم ولامتصاص اموالهم الشحيحة ابتداءً من خلال السلع والخدمات التي تربط معيشتهم بها ... .

فنظرة واحدة ايها الزملاء لتتفحص بصدق محصلة النتائج ... هل نحن اقوى على مواجهة العدو اليوم منا قبل عقود اما إننا عكس ذلك ؟؟ فبعد كل الانفاق ومظاهر التطور نجد اننا تراجعنا في قوتنا كثيراً بدلاً من أن نتقدم ... فقوتنا المعنوية اليوم ليست كمثيلتها يوم امس ....واندفاعنا نحو الوحدة وابتعادنا عن الاقليمية انعكس حاله اليوم عما سلف ... ولقد استبدلنا ارادة السلام بارادة القتال ... ولم يكن حالنا الاجتماعي وخصوصاً الأسري الذي هو عماد قوة المجتمع يوماً ما اكثر تفككاً منه اليوم ... وحتى احلامنا المثالية بعناها بتطلعات مادية تعجز حتى عن تحقيقها ... .

ان الذين سببوا كل هذا هم انفسهم الذين يرفضون الاعتراف بأن مسيرتنا كانت سالبة تسير بالاتجاه المعاكس ويصر معظمهم ان مجمل الاتجاه صحيح (ولكن بوجود معوقات وبعض الفشل) ... ماذا بنينا ولمن بنيناه ؟؟؟ هل كنا نبني في الحقيقة بلداً نستطيع ان نعيش فيه أم إن الخطة التي وقعنا فيها سهواً او عمداً هي ان نهيء بنية تحتية لشعب جعلناه يعيش في احلام بعيدة عن المخاطر المحدقة به لا يستطيع اليوم ان يقوم بسداد ديونها ... ولم نهيئه أصلاً للدفاع عنها ... في نفس الوقت الذي يخطط فيه العدو الصهيوني بمباركة حلفائه "أصدقائنا" لابتلاع جزء جديد من بلادنا مبقياً على كياننا في الجزء الأخر حتى تبقى الديون مع الكيان ، بينما يستفيد هو من البنية التحتية ومن المشاريع لاستيعاب مهاجرية الجدد من الاتحاد السوفياتي "الصديق !!!" موفراً على نفسه كثيراً من كلف الاستيطان ... .

ولعله من المفيد ان اذكر في هذا الصدد رأياً صدر عني لحكومة السيد مضر بدران الاخيرة حول هذا الموضوع من على هذا المنبر في نهاية عام ١٩٨٣م حيث قلت "إن الوقفة لتأمل النتائج تدلنا على ضرورة تغيير جذري في سياستنا العامة باتجاه خلق مجتمع عسكري محارب صلب وأن تظهر الموازنات مثل هذا التوجه فإذا كنا نبني ما لا نستطيع الدفاع عنه فلمن نبنيه اذاً ؟ ان تحقيق الامن من العدو الخارجي لهو المطلب الرئيسي الذي يجب ان نسعى له ، وهو الضمان لبقائنا لا الوعود ولا الاوراق وفي غياب ذلك فإن الانفاق على المشاريع الضخمة التي يقع معظمها على مرمى بصر العدو الطامع في التوسع هدراً للأموال وتفريط في الجهد وإن من المؤسف حقاً ان نكون جميعاً متلهفين عند صدور الميزانيات لمعرفة ما هو الانفاق ؟ وكم نستفيد منه اكثر من النتيجة النهائية التي ستوصلنا اليها هذه الميزانيات السلمية المتتالية بعجزها المتراكم فلا شيء بات يغضبنا اليوم سوى تنقيص مدخولنا ، أما الارض والعرض " فلا حول ولا قوة الا بالله " . انتهى النص .

حضرات النواب الاكارم ...

لو اردنا التعليق على مشروع القانون الذي بين ايدينا اليوم مستندين حتى الى النهج السائد الذي لا نقره لبينا فيما يمكن بيانه الملاحظات التالية :

١- إننا ما زلنا نغرق في المديونية ونحن نعالجها ... كتب على موازناتنا ان تتضخم بشكل سرطاني بقدر خدمة الدين المتزايد سنوياً دون ان يكبر الانماء فيها شيئاً يذكر ... وليس في المشاريع التي سميت انمائية في الموازنة الا القليل مما ينطبق عليه هذا الوصف اما الاخرى فهي رأسمالية ... وأن وعد الحكومة في ابقاء المديونية في نهاية عام ١٩٩٠ كما كان في نهاية ١٩٨٨م ليس ممكنا فيما يخص الديون الحقيقية المسحوبة بل في الديون المتعاقد عليها حيث ستستعمل جزءً من الرصيد المتعاقد عليه وغير المسحوب مما يزيد في المديونية الحقيقية ، والمتفحص بدقة للموازنة يدرك ان الحكومة استدانت من جديد قد تكون الحكومة السابقة (٣٥٠) مليون دينار سحبته من الرصيد الملتزمة به وغير المسحوب والمتمثل بمبلغ (١٨٠٠) مليون دولار تقريباً عن عام (١٩٨٨) سددت بواسطته (٢٤٣ر٩) مليون دولار من اصل الدين القائم غير المسدد وليس مبلغ (٣٠٥) دولار كما افاد معالي وزيرالمالية وان المديونية الحقيقية في نهاية عام ١٩٨٩م قد ارتفعت لتصبح (٦٦١١) مليون دولار بدلاً من (٦٥٠٥ر٥) مليون دولار لعام ١٩٨٨م .

٢- إن الدخول من جميع صادراتنا في الاعوام التسعة الماضية والذي بلغ (١٩٤٧) مليون دينار قد طار بجرة قلم بعد تنزيل قيمة عملتنا حيث أن فرق العملة في مديونيتنا يشكل خسارة (١٨٨٧) مليون دينار تقريباً .

٣- إن العجز في الميزان التجاري نشأ مع نشوء الامارة ولم تتخذ الحكومات المتعاقبة الاجراءات الكفيلة

بتوجيه البلاد نحو موازنة الصادرات مع الواردات ومما يجدر ذكره ان أعلى عجز في الميزان التجاري كان بين الاعوام ١٩٨١و١٩٨٥ بمعدل يقدر (٨٢٤) مليون دينار انخفض في معدله لأعوام ١٩٨٦-١٩٨٨ الى (٦١١) مليون دينار .

٤- ذكر بيان معالي وزير المالية بأن السلع المعاد تصديرها عام ١٩٨٩ ارتفعت نسبتها (٧٠٪) عما كانت عليه في عام ١٩٨٨ ، وحقيقة الأمر ان الملكية الاردنية قامت ببيع طائرة جمبو بـ (٦٤) مليون دولار وطائرة بمحركين غير صالحة للاستعمال (بمليوني) دولار ولم نسمع بعد إن اعادة بيع الطائرات يدخل ضمن مخططاتنا الاقتصادية لاعادة التصدير بعد ادخال قيمة مضافة عليها ، واذا استثنينا هذه المعلومات وجدنا ان الارتفاع في السلع المعاد تصديرها بلغ (٣٪) فقط .

٥- تشير الارقام الرسمية الى أن القروض التي أخذت لتمويل العجز في الموازنة العامة للسنوات ما بين ١٩٧٨-١٩٨٨ حيث أعتبرت سنة ١٩٨٧ سنة بدء القروض الخارجية (١٠٢٧) مليون دينار عادلت (٢٧٠٠) مليون دولار وهي بالتتالي لأقرب مليون :

(٩١-٣٨-٧٢-٧٦-٦٥-٧٧-١٢٢-١٦٢-١٦٥-٦٣-١٠١) مما يدل على ان السنين التي كان الدعم العربي في أوجها "وهي سنين حكومتي السيد مضر بدران " شهدت اقتراضاً كثيفاً لدعم الموازنة وهي التي رسخت في رأينا عندنا التضخم والسلوك الاستهلاكي وعجز الموازنات .

٦- بالاضافة الى سوء الاحوال الذي يظهر في الموازنة العامة فإنعدم ادراج موازنات المؤسسات المستقلة لموافقة مجلس النواب يخبيء مزيداً من المعلومات السيئة . فخسائر الملكية الاردنية وحدها زادت فيما نعلم عن (٨٠) مليون دينار وهي تستعد اليوم لبيع احدى طائراتها في هذه الايام وما زال السماسرة يحومون حول الصفقة مما يستدعي اصدار بيانات في حال اتمامها تبين بدقة وتحت طائلة المسؤولية الجزائية اسماء وأدوار وحصص كل من يشارك في مثل هذه الصفقات ... وان ديون الملكية الاردنية وباقي المؤسسات المستقلة المكفولة من الحكومة بلغت (٨٢٠ر٩) مليون دولار عما جاء في بيان معالي الوزير اما صندوق التسليح الذي يفترض الا يكون مديناً فإنه مدين بمبلغ (نصف مليار) دينار كما جاء في تقرير اللجنة وأن اخراج هذا الصندوق من مراقبة مجلس النواب وديوان المحاسبة أمر في منتهى الخطأ والخطورة ويجب ادراجه في الموازنة كما أطالب المجلس باصدار امره الى ديوان المحاسبة بتقديم تقرير خاص عن هذا الصندوق طيلة سنوات وجوده .

٧- ذكر بيان معالي وزيرالمالية أن البطالة زادت عن (١٠٪) والحقيقة ان الرقم اكبر بكثير من هذه النسبة والتي لا تشمل على سبيل المثال ابناء قطاع غزة الساكنين هنا ....

٨- إن الانفاق على السلطة القضائية ما زال هزيلاً وكان سببا في عجز القضاء عن القيام بواجبه بالسرعة المطلوبة من قبل ... فكيف بنا اليوم وقد بدأت القضايا تنتقل من المحاكم العرفية الى القضاء النظامي

ولم تعكس الميزانية المقدمة من الحكومة اي اهتمام يذكر لمعالجة هذا العبء الجديد على القضاء ؟؟؟ .

٩- عند انتقال المستشفيات العسكرية الى المؤسسة الطبية العلاجية لم ينعكس ذلك بانخفاض في ميزانية وزارة الدفاع بل زادت نفقات وزارة المالية بالمقابل على حساب زيادة الموازنات العامة .

١٠- ان المتتبع لزيادة ايرادات الخزينة لا يمكن ان ينس بنك الاسكان الذي يتمتع باعفاءات ضريبية واعفاءات من الرسوم والذي أعطي هذه الاعفاءات لينقلها الى المواطنين ولكنه ربض عليها ، ودخل في المناقشة التجارية متميزاً على باقي البنوك وحارماً خزينة المملكة من (١ر٥) مليون دينار ضريبة دخل سنوياً ولسنا ندري كيف لم تتطرق اللجنة المالية الى ذلك .

١١- ان فاتورة التقاعد مرهقة وفي ازدياد مخيف حيث ارتفعت في السنتين الأخيرتين من (٦٠) مليون دينار الى (٨٣) مليون من الدنانير والسبب الرئيس وراء ذلك الاحالة على التقاعد في السن المبكرة وخصوصاً القوات المسلحة مما يسبب ازمات اجتماعية بالاضافة الى العبء الخيالي الذي تنوء تحت حمله الموازنة العامة للدولة او الخزينة حيث بلغت نفقات التقاعد ما يقرب من (١٠٪) من النفقات المتكررة و (١٦٪) من كلفة الجهازين المدني والعسكري مضافاً اليهما مبلغ التقاعد . وأن عوائد المؤسسة الاردنية للاستثمار والتي تبلغ قيمة موجوداتها السوقية كما جاء في تقرير اللجنة (٢٥٢) مليون دينار يجب ان تزيد عن (٢٥) مليون دينار وليس (٥) مليون من الدنانير كما جاء في تقرير اللجنة المالية حيث ان الكسل في استثمار أموال التقاعد يلقي بكامل عبئها على الدولة ... كما أن مراقبة صندوق الضمان الاجتماعي وكفاءته الاستثمارية أمر يجب ان يلحق برقابة مجلس النواب وأن يتأكد من أن استثماراته تعود عليه بالاهداف المطلوبة حتى لا ينقلب العبء في المستقبل عند زيادة عبء الالتزامات على الصندوق الى عبء تضطر الدولة الى حمله كما هو الحال في صندوق تقاعد الدولة .

١٢- كما نظرت اللجنة المالية الى ضرورة زيادة الانفاق على القضاء في ظل التغييرات الحالية لابد ان تعترف بأن الأمن العام قد زادت أعباؤه بسبب نفس الظروف بل وايضاً بسبب الواجبات الاضافية التي لبته بسبب منع استيراد كثير من الاجهزة الكهربائية وغيرها مما ينشط اعمال التهريب المطلوب التصدي لها بالاضافة الى زيادة خطر المخدرات والتي لا يمكننا الا ايلائه كل اهتمامنا لذلك يجب أن تدرس نفقاته بتأني حتى لا يضطر ايضاً لارهاق الخزينة برواتب تقاعدية لاحالات مبكره على التقاعد ناقلاً العبء من نص وزارة الداخلية الى نص آخر تحت وزارة المالية .

هذا فيما لو اردنا ان ننقد الموازنة حسب النهج السائد ولكننا نرى ان النهج نفسه هو سبب الخلل الذي يسبب مسيرتنا الحتمية نحو الاستضعاف من جميع اولئك الذين بيننا وبينهم حالة حرب والاخرين الذين يكيدون لنا رغم مظاهر الصداقة التي يبدونها .

حضرات السادة النواب ...

ان الوضع اذا بقي على ما عليه دون طروح جريئة حازمة تغير في المنهج سيؤدي بنا في نتيجته الى اضطرابات اجتماعية وتغيرات قصرية تزيدنا تخبطاً على تخبط وإننا نرى ان معالجة الاوضاع تحتاج الى انقلاب ... انقلاب ابيض منظم مدروس في نظم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدفاعية ينقذنا من المسيرة نحو تقلبات قصرية فوضوية تسببها الاضطرابات الاجتماعية ، لن نجني من ورائها الا المزيد من العناء والسحق ونرى ان اهداف هذا الانقلاب في حياتنا يجب ان تتركز على التالي :

١- لا يمكن لدولة محدودة السكان والموارد على اطول خط مواجهة ان تحقق مقتضيات الدفاع عنها بالاساليب التقليدية الباهظة التكاليف والتي لو افترضنا اننا نستطيع دفع نفقاتها الباهظة فأنها لا تكفي ابداً امام تجهيزات العدو المتفوقة ... .

وميزانيتنا الدفاعية (من دون التسليح) تكلفنا ربع النفقات الجارية بل بالاحرى (٤٠٪) من تلك النفقات اذا استثنينا من النفقات الجارية خدمة الدين ... وفي رأينا أنه ليس لنا طريق للدفاع الحقيقي الواقعي الا عن طريق تنظيم الشعب بأكمله وتسليحه بجميع انواع الاسلحة الخفيفة التي لا تحتاج الى تحديث كل فترة قصيرة والتي يمكن لمشاغلنا ان تركز على صيانتها وصنعها ويكون هذا التنظيم العسكري ملتفاً ومنبثقاً عن الجيش العربي الذي كان ابرز ما فيه دوماً عناصره وطاقاته البشرية المتميزة وان نركز استراتيجيتنا الدفاعية على الحاق افدح الخسائر البشرية بالقوات الغازية معتمدين في الآليات والمعدات الثقيلة على التكامل العربي وخصوصاً تكامل الجبهة الشرقية .. .

ولقد شاهدنا اثر المقاومة الشعبية في طرد العدو من لبنان الشقيق حيث لم يجابه العدو بالقوة العسكرية اللبنانية الضعيفة المنقسمة على ذاتها هذه هي الاستراتيجية الوحيدة في رأينا والتي تشعر المواطن بأمن اكبر كما تشعره بالانتماء وهي استراتيجية واقعية غير خيالية بسيطة التكاليف ... كما نستفيد من استثماراتنا الناجحة في حسن تنظيم قواتنا المسلحة لقيادة الشعب المنظم الملتف حولها في إعمار الارض والنهوض بالانتاج الزراعي والحرفي والصناعي الخفيف موزعين سكاننا في تحصينات منتجة على طول المملكة وعرضها جاعلين من كل مستوطنة بشرية حصن انتاج وقلعة في وجه الاعداء ... .

٢- ان تغيير استراتيجية الدفاع هذه تساهم جذرياً في القضاء على عدونا الداخلي الأول : الاستهلاك والمماطه والتكبر عن العمل وتخلف القيم الاجتماعية في هذا الخصوص ... كما ويحدث انقلاباً في مجتمعنا من مجتمع مستهلك سلبي متذمر متفكك ممتليء بالاحقاد الى مجتمع منتج ايجابي متوحد سعيد يعمل لهدف سام يستشعره افراده كل صباح ومساء ويستشعرون أنهم اجزاء هامة من كل عظيم .

٣- ان تغيير استعمالات رأس المال المحلي امر بالغ الحيوية فمع ان البلاد التي حطمتها الحرب العالميه نهضت مرة اخرى مستندة الى النظام الرأسمالي ، إلا ان بنوك اليابان والمانيا عملت بفلسفة مختلفة عن بنوك

الدول المنتصرة ... حيث ركزت البنك فيهما على امتلاك ادوات الانتاج والنهوض بإعباء التنمية الاقتصادية وهو الامر الاقرب الى متطلبات شريعتنا من ضرورة التقاء المال بالانتاج لذلك فإن اعادة النظر في سياستنا البنكية بحيث تتحمل البنوك التي باتت منظمة بعد عقود من الزمان مسؤولية ادارة او مراقبة ادارة مراكز الانتاج باعثة على الثقة بحسن ادارة اقتصادياتها وموجهة الاموال نحو الانتاج بعيداً عن الاستهلاك الذي يترعرع في ظل الائتمان القصير الاجل ... وبحيث يزداد الاعتماد والتوسع في البنوك الاسلامية (المطالبة بالابتعاد ما أمكن عن المرابحة التي وان كانت شرعية فانها لا تخدم اهداف الاقتصاد الاسلامي كما تخدمه اساليب التمويل والمشاركة الاخرى) ... فتبدأ الاموال المحلية بالدوران في عجلة الانتاج والتصدير اكثر بكثير من دورانها في عجلة الاستيراد المنهك للمجتمع ... .

٤- كل هذا لا يكون الا بتغيير نظم وبرامج التوجيه التربوية والاعلامية بشكل يربط الفرد والاسرة ، والمجتمع بمبادىء سامية واهداف عالية واخلاق حميدة ... يعين على نجاح هذه النظم تغير نمط المعيشة : من استهلاكية مخدومة الى منتجة خادمة لنفسها ولمجتمعها ولبلادها/وأن ترتبط هذه المناهج بحضارتنا الاسلامية المستهدفة من قبل الحضارات الغربية الغازية ، القاصدة تغريب هذه الأمة وإبعادها عن مصدر قوتها : الاسلام ، والذي هو دين المسلم المنتمي وحضارته كما هو حضارة الكتابي المنتمي لا يعدلان به شيئاً ولا يستبدلان اية حضارة بحضارتهما الواحدة ، فالوحدة الوطنية التي تتعرض للتفكك على المستويين القومي والقطري لن تجد لحمتها في ترابط ذاتي عفوي متجذر في ضمير كل فرد مثل ما تجدها في رابطة الاسلام وحضارته وكل من يمني نفسه بغير ذلك لن يقود بلاده الا الى مزيد من التفكك والاستضعاف .

حضرات السادة النواب ...

ليس لنا ولشعبنا نجاة في رأينا الا بما اقترحناه فيما سبق ... فمع ان الاعباء على كل فرد فيه ستزيد اكثر منها الأن الا ان المواطن سيكون سعيداً بذلك ممنوناً على ذلك الحال بدلاً من حاله الكئيب اليوم ناقم على مجتمعه الذي لا يقدم له في رأيه شيئاً والذي فشل في ربط احلامه ومصيره باهداف سامية يعيش انجازها يومياً ... والأمر لا يحتاج الا الى قرار والى قدوة ... وعلى الحكام ان يتخذوا ذلك القرار ويكونوا هم القدوة في بساطة العيش والتوجه نحو الحياة المنتجة عسى ان يكون في ذلك كفارة لما سبق ونجاه لهم وللشعب من قدر مظلم لا ينير الطريق فيه سوى الايمان العميق والصدق وعكس ذلك فاننا قد لا نرى جدوى لوجودنا في مجلس نواب يحلل للحكومات نهجاً خاطئة لا يجري عليها اي تغيير يذكر سوى بعض الجراحات التجميلية ... اللهم قد صدقنا اخواننا النواب واخواتنا أبناء هذا الشعب وأخواننا الحكام النصيحة فاشهد والسلام .

معالي رئيس المجلس السيد عبدالله النسور ، آخر المتكلمين قبل الغداء

السيد عبدالله النسور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الرئيس ...حضرات الزملاء النواب المحترمين ...

اسمحو لي أن أقدر بالثناء مداخلاتكم وآراءكم حول تقرير اللجنة المالية التي امضت واحداً وعشرين يوماً بلياليها حتى يكون عملها في مستوى أملكم وتطلعات المواطنين .

وسيكون لنا بالطبع مجال واسع لمعالجة النقاط التفصيلية في كلماتكم ، ولكني استميحكم عذراً إذ أعرض بعض قضايا محافظة البلقاء وهي قضايا تحتاج في معظمها حلولاً ادارية وضمن الموازنة دون اعباء اضافية كما يلي :

قضايا خاصة بوزارة الداخلية :

١- يعيش في حوض عين الباشا والبقعة نحو (١٢٠) ألف نسمة ، ولهذه المنطقة خصوصها في مجالات الكثافة السكانية ، والمياه والآبار الارتوازية ، والصرف الصحي ، ونقص الخدمات الادارية ، اقترح إحداث لواء في عين الباشا .
٢- ولنفس الاسباب احداث قضاء في الفحيص وماحص .
٣- ناحية في عيرا ويرقا وبطنا ، وأخرى في داميا .
٤- ترفيع ناحية زي الى قضاء ، وناحية العارضة الى قضاء .
٥- مع احداث ناحية تابعة في قرى الخرابشه وعددها خمس .
٦- احداث ناحية في ام جوزه تضم وسلعوف ودعم والرميمين وام الجاصة .
٧- احداث دائرة جوازت واحوال مدنية في حوض البقعة وعين الباشا .

قضايا خاصة بوزارة البلديات :

١- احداث بلدية في الروضة بلواء الشونة وكذلك في الجوفة والسكنة .
٢- احداث مجلس قروي في كفرهودا .
٣- احداث بلديه في ميسره الغربيه .
٤- احداث بلدية في الطوال الجنوبي .
٥- تنظيم منطقة السرو السلط التي اصبحت تتآكل بفعل البناء العشوائي .

قضايا خاصة لسلطة وادي الاردن :

١- الحل الجذري والعاجل للمشكلة المتعلقة بكل التجمعات السكنية غير المهلوكة ، وافراز الاراضي المقام عليها منازل المواطنين من اهالي الاغوار ، والاكتفاء بالغرامات ثمناً للارض . إن هذا الموضوع يخص كل مواطن ولا أدري ما الذي يجعل السلطة تميز ضد هؤلاء السكان ، وكأنهم طارؤون على الارض مع انهم يملكونها قبل آلاف السنين من ولادة السلطة إن أهل الأغوار اولى بالارض من كل الطارئين ، وارجو اعتبار كلمتي هذه اقتراحاً برغبة اوجهه الى معالي وزير المياه والري .

٢- لسلطة وادي الاردن معالجة الملوحة الطارئة من المياه المتدفقة من وادي حسبان حتى الرفا هذا التسرب للمياه المالحة اتلف الالف الدونمات المرويه الخصبة .

٣- مثلث العارضة هي بوابة الاغوار الوسطى ، وهي دور متناثرة لا عناية بها ، لا ارصفه ولا طرقات ولا تخطيط ، وبين السلطة يا معالي الوزير واهالي المثلث نفور قديم وتجاهل نأمل أن يزول على يديك .

٤- مشكلة الذباب هي الأخرى مشكلة ولعل مالكي الفلل منكم في الاغوار يدركونها وهي ليست لتجميل الموقع بل لدرء الأوبئة ويبدو أن ما نستورده من مبيدات حشرية هو من النوع الرقيق اللطيف الذي لا يؤثر .

ثم إن معالجة الاسمدة الطبيعية المجلوبة من الشف لم يخط أحد بها خطوة واحدة .

قضايا خاصة بسلطة المياه :

١- حل مشكلة ايصال المياه الى الجلد والجواسره وميسرة الغربية ... وهي قرى مكتظة وما تزال النسوة يحملن المياه على رؤوسهن ، بين الفلل المتناثرة بين ظهرانيهم محزومة بالماء القراح .

٢- التأكد من حسن تكرير مياه مجاري السلط قبل أن تتدفق على ما تحتها من المزارع .

قضايا خاصة بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية وسلطة وادي الاردن معاً :

١- إن قرية أبي عبيدة عامر بن ابي جراح مبانة صحية من اسوأ واقبح ما رأيت في هذه المملكة وكأننا نكافىء الصحابي ابا عبيدة الذي فتح الله لنا على يديه هذه البلاد بأن تصب الحفر الامتصاصية على ما يحاذي جرثه من تراب .

قضايا خاصة بوزارة الأشغال ووزارة السياحة معاً :

١- ان منطقة زي هي المنطقة السياحية الاولى صيفاً ، ووادي شعيب الى الشونة الجنوبية هي الاولى شتاء ، ومن المطلوب توسعة طريقي هاتين المنطقتين لاسباب اقتصادية .

٢- اكمال طريق الفحيص المخصصات المرصودة وانشاء طرق زراعية ضمن الموازنة في قرى الريات والملاحة وسويمة والعارضة .

٣- لمعالي وزير الأشغال وهي نقطة في منتهى الحساسية والهدة الاتوستراد المزمع انشاؤها تحت مدينة ابو نصير السكنية وفوق ابو نصير التاريخية سيضع ما تبقى من ارضها هذه المدينة بعد أن اخذ الاسكان الواقع اعلاها والمخيم الواقع اسفلها معظم اراضيها والقرار قد اتخذ في الايام الاخيرة لمعاودة انشاء هذا الخط ضمن اراضي هذه القرية المظلومة .

قضايا خاصة بوزارة الزراعة :

١- رفع اليد عن الاراضي الاميرية ، وأننا من خلالكم معالي الرئيس ، نناشد معالي وزير الزراعة ومعالي وزير المياه بصفته مسؤولاً عن سلطة وادي الاردن خاصة ايلاء هذه النقطة كل العناية وحل مشكلة المعذبين في الاغوار ، مئات الآلاف نحوي (مئة وستين) الف نسمة يعيشون في الاغوار ، منهم نحوي (١٣٠) الف يعيشون في بيوتاً على ارضاً لا يملكونها ، ولينادوا آخذين برؤوسنا ان هذه اراضي اميرية ، وكأن الاراضي الاخرى التي وزعت على المسعدين من المواطنين ليست اراضي اميرية ، ان تملك الاراضي المقامة عليها بيوت الطين والقش على الاقل لاصحابها ، وان ترفعوا ايديكم عنها ، حتى يشعر مواطننا هناك على خط النار التي عليه نتباكي بأن التراب من تحت اقدامهم ترابهم ، اما من طلعوا على هذا التراب ، يملكون الكواشين في جيوبه ، اما من خلقوا عليه قبل الالف من السنين فهم مميز ضدهم ولربما كان ذلك لسمرة بشرتهم .

٢- ان تنشط الوزارة بكل الجد لكسر طرق الاحتكار في المدخلات الزراعية من اسمدة وكيماويات وبيوت محمية ، وكسر طرق احتكار التسويق الزراعي ، اني اريد أن امنح معالي وزير الزراعة خبرتي ، ان محتكري هذه المواد ، اعباء على مكتبة في الصباح ، يتشاجرون من امامه ويقتسمون الغنيمة في الليل حين يجتمعون ، اكسروا طوق الاحتكار على المدخلات الزراعية ، فذلك هو السر .

قضايا خاصة بوزارة التربية والتعليم :

١- احداث فروع علمية في مدينة يرقا ، وعلان ، والصبيحي ، تسهيلاً على بناتنا اللواتي ينقطعن عن الدراسة لعدم توفير هذه الصفوف .

٢- اكمال حاجات قرى ام جوزه ، وعين الباشا والمضمار من المدارس ، وكذلك منطقة الخرابشة .

٣- حل فك الارتباط لعل هذا هو التعبير الاسلم بين الحكومة والوكالة في الرويحة وخزمة والكرامة وعيوب المدارس هنا من كلا الضفتين لا تخفى على ----

قضايا خاصة بسلطة المصادر الطبيعية :

نقل المرامل والكسارات بعيداً عن ماحص والفحيص ، وهما من اجمل مدن المملكة ، وازالة المخاطر المتأتية من مرورالقلابات من داخل المدن .

قضايا خاصة بوزارة التعليم العالي :

١- تحويل كلية مجتمع السلط الى كلية جامعية تابعة للجامعة الاردنية ، وذلك للايمان لعدم جدوى وفشل تجربة كليات المجتمع .

قضايا خاصة بوزارة الشباب :

١- .التعاون لإكمال المدينة الرياضية في السلط التي كلفت ما يقرب من (مليون) دينار (٨٠٪) منها تبرعات من جيوب المواطنين ومن البلديات ، ولم يبقى على انجاز هذا المشروع الا بضع عشرات من الالوف.

٢- ودعم نادي المنطقة في السلط والبقعة والشونة والروضة والفحيص وماحص وبصورة خاصة دعم نادي الاغوار الوسطى واعادة انعاشه لعله الشمعة الوحيدة في كل ذلك الشريط الطويل الخصيب .

قضايا خاصة بوزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية معاً :

١- مستشفى السلط ، انجز بناء الجناح الجديد ، وهو من ارقى وابهى واوسع ما يكون ، ولكن غضب الله نزل مؤخراً على هذا المستشفى ، فخصصت (٣) طوابق منه بعد ان كلفنا الملايين للمكاتب الادارية ، وهذا يذكرني بما تحدث به زميلي عبد الحفيظ علاوي يوم امس عن مستشفى مادبا ، وكأنه يصور حال مستشفانا ، وصرف النظر عن تخصيص هذا المستشفى ، مستشفى تعليميا ، الامر الذي اطلق يد الادارة بتطفيش الاطباء المختصين ، ومعظم الاطباء في هذه المستشفى مع احترامي لهم ، هم من الاطباء العامين ، ان دراسة وضع المستشفى يحتاج لجنة مشتركة من نواب المنطقة ورئيس المؤسسة ، وبالطبع معالي وزير الصحة ، مستشفى الفحيص بحاجة الى اضافة شيئاً بسيط وغرفة طوارىء ، ثم نرجو وزارة الصحة ووزارة الاشغال المشرفه على ابنية المراكز الصحية ، دفع انجاز مركز صحي (صبيحي) الى الوجود، ومن اجل المستقبل ، نرجو ان يكون على قائمة وزارة الصحة ، التخطيط لانشاء مراكز في داميا وروبحه وخزمة والديره ، وجلعاد .

قضايا خاصة بالقوات المسلحة الاردنية/وزارة الدفاع :

وهذه مشكلة معقدة جداً مشكلة الاراضي الملغومة في منطقة الاغوار ، والتعويض على المالكين اللذين عطلت مصالحهم منذ اكثر من عقدين وكأن المطلوب منهم وحدهم دفع ضريبة الجهاد كذلك اراضي الشفار وهي متناثره في هذه المملكة التي وضعت تحت تصرف القوات المسلحة ومنع اهلها من دخولها .

قضايا خاصة بدائرة الشؤون الفلسطينية /وزارة الخارجية

وآمل ان يصل صوتي هذا لمعالي وزير الخارجية ، الذي حرمنا من انسه هذا اليوم .

١- لا نرى أن رفع المعاناه عن اهالي مخيم البقعة يتعارض مع موضوع تحرر فلسطين من النهر الى البحر ولو زار وزير الخارجية ومدير دائرة الشؤون الفلسطينية مخيم البقعة لرأى أنه لا يستطيع أن ينقل قدميه بين المجاري الطافحة والتي يعيش بينها ابناؤنا ، وارى انه لو زار المنطقة فأنه سيدخل واحدة من اكثف مناطق السكان في العالم ، اذ يعيش (١٠٠٠) نسمة على كل دونم ، وهذا يعني (مليون) نسمة على كل كيلو متر مربع ، وهذا هو القياس الدولي ، اذن على (١٢٠٠) دونم التي يعيش (١٢٠,٠٠٠) من السكان ، لا بدون ان نخطط لمستقبل هذه المنطقة :

١- تخطيطاً قريب المدى بالسماح بالارتفاع العمودي ، والبناء طابقاً ثانياً .

٢- اين سيذهب الشباب والعوائل الجديده ، اللذين يدخلون سوق اللاسكن كل عام ، نرغب الى الادارة او الوزارة التعامل مع وكالة الغوث بعين حمراء بخصوص الترميمات الأخيرة ، وانقاص مخصصات الاغذية لمستحقيها .

٣- تزفيت الحوارى والازقه ، ليس من اجل ان يتنزه عليها السكان لا سمح الله ، بل لدرىء الاوبئة والامراض والمصائب .

٤- ان ندعي صادقين لجنة خدمات عامة لمخيم البقعة ، ونستجيب لها ، ان هذا المخيم ان هو الا واحد من عدة مخيمات ، وانا لا اريد ان ازاود ، ولكنه المخيم الاول الذي يتزايد ويستقطب مزيداً من السكان باخلاف المخيمات الاخرى ، التي تتزايد بخطاً ابطىء .

قضايا خاصة بشركة الكهرباء الاردنية المساهمة ذات الامتياز الاحتكاري وسلطة الكهرباء:

١- تمر الكهرباء على بعد مئات امتار فقط من قرى ميسرة الغربية وهذه بها (٣٠٠٠) الف نسمة ووادي خندش والقليب ووادي الحور والجلد والجواسرة وبطنا ووادي شعيب وجلعاد وكفر هودا وسوميا وقرى الطوال الشمالي والجنوبي وقراهما وعراق الراشد وقصيب وجريش والزقومة وحجار الطوال والديرة الغربية وعلان الجنوبية .

كل هذه المناطق لا تضاء ، فهي ايضاً ضمن (٣٪) المتعوسة في هذا الوطن ، والكهرباء على بعد امتار وبيوت الازوات مضائة من حولهم ، حتى ان ابنائهم يلجأون في ظل ظله يدرسون دروس التوجيهي في ضوئها .

٢- ان الشارع الرئيسي الممتد من صافوط الى البقعة الى مويص فسلحوب ، هو نقطة مجزرة مذبحة يموت عليها (عشرات) المواطنين سنوياً بسبب اكتظاظ السكان وبسبب الظلمة نرجو تخصيص نحو (ستين او سبعين) الف دينار لأكمال هذا المشروع ، وكذلك انارة شارع السرو والسلط بنفس السبب دفعاً للحوادث المميته .

وزارة التموين :

نرجو توفيراً على الاقتصاد الوطني فتح فروع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية ، الشونة وهو مركز اللواء ودير علا وهو مركز اللواء ، وعين الباشا وهو مركز لواء باذن الله ، والفحيص ، وعلان والصبيحي ، ان فتحنا فروعاً بسيطة للحاجات والسلع الاساسية ، فأننا نوفر على مواطنينا عناء الانتقال ونوفر قطع غيار ومحروقات وما شابه .

قضايا خاصة بشركة الاسمنت ووزارة الصناعة والتجاره :

١- اعطاء الاولوية بالوظائف لاهالي الفحيص وماحص حيث يقع المصنع الرئيسي وبنفس المعيار لاهل الطفيلة الرشيديه .

٢- تخصص مساعدة جارية لبلديتي الفحيص وماحص ، وهذا امر مألوف في كل الدول الصناعية في العالم ، اذ تسعف الشركات الكبرى بيئتها المحليه .

٣- الاستمرار في ضبط عمليه التلوث .

ايها الاخوة ...

لقد اتعبتكم مع هموم محافظة البلقاء ، ارجو المعذرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس وترفع الجلسة حتى (الساعة) الثالثة وشكراً .

(وهنا رفعت الجلسة للصلاة وللاستراحة . وبعدها عادت للانعقاد)

استئناف الجلسه

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس نستئنف جلستنا ، الاستاذ احمد قطيش الازايده

السيد احمد قطيش

بسم الله الرحن الرحيم

" يا ايها الذين آمنو اتقوا الله وكونو مع الصادقين "

صدق الله العظيم .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي علم المؤمنين الجرأة والصراحة في قول الحق وعلمهم معها الادب والحكمة والعفة والوضوح .

معالي الرئيس ...

اخواني النواب الافاضل...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

ارجو ان اقول بين يدي كلمة أن من أيسر الامور تقديم المطالب ، وبأنه في هذا الجو قد اصبح ايضاً من أيسر الامور نقد الحكومة ، ولذلك ارجو الله ان نقد ان يكون نقدي للبناء ، وأن قدمت مطالب ارجو ان تكون هذه المطالب مما يمكن تحقيقه مما يلزم الناس .

تأتي هذه الموازنة بخطابها ومشروع قانونها في بداية مرحلة نتطلع ان تكون مرحلة نهوض بأذن الله ولعل هذه الموازنة بما اتجهت اليه من اهداف وسياسات يجب ان تشكل عنصرا من عناصر خطة النهوض التي – اعتقد – اننا لم نضعها بعد ، وليس هناك احد او جهة تملك تصورا واضحا ومتكاملا ومفصلا لخطة النهوض التي نواجه بها واقعنا ومستقبلنا بما فيهما من تحديات واخطار وآمال . ولكننا قادرون بأذن الله ومن خلال مسيرة الشورى المباركة الفاعلة ان نبلور ونقر مثل تلك الخطة ونشرع من خلالها في مواجهة التحديات وبناء الوطن وخدمة المواطنين . وللوصول الى تصور واضح معتمد لمثل تلك الخطة ، فان من واجب كل واحد فينا ان يسهم بموضوعية برأيه وجهده وان يسعى الى معرفة ما في الواقع من معطيات وما عند غيره من اجتهادات وتصورات ويمحصها بموضوعية وعلمية ويأخذ بما فيها من صواب وخير بنفس الحماس الذي يحمل به صواب فكره هو .

معالي الرئيس ...اخواني الاعزاء ...

لقد شاركت كواحد من اعضاء اللجنة المالية في جميع جلساتها واستمعت بكل اهتمام الى ما دار فيها من مناقشات . ولقد جاء تقرير اللجنة الذي استمعتم اليه خلاصة لابرز واهم القضايا التي عالجها خطاب الموازنة وقانونها ورأي اللجنة في ذلك .

ولما كانت المشكلة الاقتصادية واحدة من مشكلاتنا المتداخلة والمتشابكة وذات اثر بالغ على الجوانب الاجتماعية والسياسية والامنية من حياتنا ، فان من الاهمية بمكان ان يكون حديثنا عنها شموليا ومنطلقا من الثوابت الكلية المؤثرة في جوانب حياتنا . ومن هنا فاني استأذنكم في الوقوف عند بعض اهم المرتكزات التي اعتقد ان تجاوز الحديث عنها او عدم الاهتمام بها يشكل خللا كبيرا في اي خطة للنهوض . ومن ابرز هذه المرتكزات .

المرتكز الاول :

هو ارتباط واقعنا والتحديات والاخطار التي تواجهنا ومنها التحدي الاقتصادي بالاسلام وطبيعة الحديث في هذا الموضوع وما يواجهه احيانا من استغراب من قبل الذين يتوهمون او يشعرون ان الحديث ياتي في غير موضعه ويقحم اقحاما يرونه غير مفهوم بصورة كافية . واعتقد ان سبب ذلك الاستغراب يعود اما الى حالة الاغتراب الفكري والاستلاب الثقافي الذي يعاني منه نفر من ابناء امتنا واما الى عجز في اسلوب بعض العاملين للاسلام الذين يرفعونه شعارات ولا يستطيعون تحويلها الى برامج وسياسات محددة تبصر الواقع على حقيقته وتتعامل بالممكنات لتنهض بواقع الامة من حيث هو الى حيث يجب ان يكون .

ان استناد خطة النهوض الى الاسلام واخذها من معينه وتوجيهاته تجعل جهدنا في الاصلاح مؤثرا ومثمرا وموصولا . فخطر الفرقة والتشرذم الذي تعاني منه الامة بمجموعها وتعاني منه في كثير من اقطارها يواجهه

الاسلام بنظرته التي تجعل الوحدة فريضة من فرائضه وتحارب الاقليمية والفئوية والطائفية .

وخطر الغزو الخارجي يواجهه الاسلام بالجهاد الذي هو ذروة سنامة وبالسيف الذي في ظلاله الجنة كما يقول صلى الله عليه وسلم " الجنة في ظلال السيوف " وبطلب الشهادة التي يبلغ بها المرء اعلى مراتب الفردوس ويبلغ بالامة التي تواجه الخطر حالة من الاستنفار لكل طاقاتها كتلك الحالة النفسية التي يعلمنا قبسا منها ذلك الشيخ الطاعن الذي تهدل حاجباه وغطت عينيه من كبر سنه يلقاه شاب اثناء احدى المعارك فيقول له : لم تحمل نفسك كل هذا العناء يا عم وقد اعذرك الله ؟ فيجيب الشيخ : يا بني ان الله قد استنفرنا جميعا ولم يستثن احدا فقال " انفروا خفافا وثقالا " .

وفي مثل الحالة الاقتصادية التي نواجهها نجد ان في الاسلام من الزاد والتوجيهات ما يجعل لاجراءاتنا اثرا مضاعفا حين تستند الى روح الاسلام . فحديث رسول الله (ص) الذي يقول فيه " اذا قامت القيامة وفي يد احدكم فسيلة فليغرسها فان له بذلك اجرا " وقوله " ما من امرء يزرع زرعا او يغرس غرسا فيأكل منه طيرا او حيوان الا كان له به اجرا " يزود المواطن بطاقة نفسية هائلة لاعمار الارض وبناء الوطن .

وعندما نريد من المسؤول ان لا يمد يده الى المال العام فاننا لا بد ان نرسي في المجتمع كله ومع تشريع العقوبة العاجلة ، ذلك المعنى العميق لحديث رسول الله (ص) الذي تعلمناه في الصفوف الاعدادية فلقد تعلمنا " ان رسول الله (ص) قد ولى على الصدقات (اي الزكاة) رجلا يقال له ابن اللتيبه فجاء الرجل بعد جمع الزكاةوقال : هذا لكم وهذه هدية اهديت الى فقام رسول الله (ص) خطيباً وقال : اما اني استخدم الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي ويقول هذا لكم وهذه هدية اهديت الي فهلا جلس في بيت ابيه وامه لتأتيه هديته، والذي نفس محمد بيده لا يأخذ احد منكم من هذا المال بغير حقه الا جاء يوم القيامة يحمله فلأرين رجلا منكم يحمل بعيرا له رغاء او بقرة لها خوار او شاة تيعر " فليت شعري كيف سيقوى الذين نهبوا من مال الامة على حمل اوزارهم يوم الحساب .

ومن هنا فان حديثنا عن الاسلام ليس حديث عواطف وانما هو حديث ذو صلة مباشرة وفاعلة بكل تفاصيل حياتنا .

ثم ان ما يقوله او يدعو إليه الاسلاميون انما هو اجتهاد في فهم الاسلام يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب وليس لاحد ان يدعي احتكار فهم الاسلام .

اما المرتكز الثاني :

فهو النظرة الكلية التي يجب ان ننظر بها في اعتقادي الى مسيرة الشورى التي استآنفناها بأقل قدر من الخسائر الاجتماعية في الوقت الذي دفع غيرنا ثمن بلوغها دماء واشلاء وهزات اجتماعية عنيفة اقتلعت انظمة كانت تظن انها باقية حتى يشمر الصفصاف آجاصا فذهبت بهم ليلة ما كانوا يدرون صاحبها. ولقد كان جلالة ملك

البلاد اذكى وابعد نظرا من كل الذين كانوا يشيرون ويضغطون باتجاه تأجيل استئناف هذه المسيرة او بأتجاه ان لا تكون على مثل ما جاءت عليه من نزاهة وحيادية . ولعل الذين لا يرون ابعد من انوفهم في الوطنالكبير يتعلمون . إن من واجبنا ان نجعل هذه المسيرة مسيرة فاعلة وان نحميها ، لاننا بتفعيلها وحمايتها نحافظ على الارضية الصلبة التي ننطلق منها في مواجهة التحديات والاخطار . وان هناك اجماعا على ان غياب السلطة التشريعية الفاعلة كان من ابرز اسباب التردي الذي اصاب حياتنا ولا بد ان تصل القناعة الى اعماق الجميع ان العودة الى الوراء لن تكون ممكنة وعلى الذين لم يألفوا المساءلة والمحاسبة والحوار ان يجتهدوا في التكيف مع الاجواء الجديدة عل الله يشفي في ظل الحرية امراضهم والا فليس امامهم الا الانسحاب من الحياة العامة واخذ مواقع المتفرجين .

واذا كانت بعض الانظمة قد اصطنعت لنفسها هيبة بمالها او بقدرتها على تصدير الشر الى غيرها فاننا حين نحفظ مسيرة الشورى ونفعلها انما نصنع لبلدنا هيبة ومكانة فوق ما كرمه الله به من مكانة وتأثير في المنطقة وفي العالم بأسره . ومن اجل ذلك فان من واجبنا ان ندرك حقيقة الاخطار والتحديات المحدقة بنا وواقع الامكانيات وما تمليه من اولويات .

ولكي نصل الى ذلك كله ، ثم لكي نستطيع ان نعمق لدى كل مواطن وكل مراقب من خارج الوطن اهمية جدوى هذه المسيرة ، لا بد ان نثبت لانفسنا في هذا المجلس اولا اننا حقا قادرون على التفاهم والحوار والبحث عن القواسم المشتركة والالتقاء على الكليات والتحلي بسعة الافق وسعة الصدر والابتعاد كليا عن الفردية والفئوية والتحلي بالموضوعية والخروج من الشعار الى البرنامج ومن النظريات الى اقتراح الحلول العملية الممكنة .ولا بد ان يحرص كل واحد منا ان يقول ما ينفع الناس لا ما يسرهم فقط وان نؤثر مصلحة الوطن على ما سواها حتى لو كانت مصلحة الوطن تتعارض مع رغباتنا او مع مصالحنا الفردية والفئوية .

ولقد كان لي حديث مع اكثر من واحد من اخواني النواب حول مستلزمات تفعيل دور النواب وكلهم استحسن فكرة رأيتها في ان نلتقي نحن اعضاء هذا المجلس في جلسة خاصة لا يحضرها جمهور ولا صحافة ولا تحضرها الحكومة باستثناء الاخوة النواب نرسي خلالها من الاسس والمعايير والاعراف ما يشكل ميثاق شرف يضبط مسيرتنا ويجعلها فاعلة مؤثرة هادية .

معالي الرئيس ...اخواني الاحبة ...

اما المرتكز الثالث :

فهو ضرورة بناء وتعميق الثقة بين المواطن والمسؤول ،لاننا بغير هذه الثقة لن نستطيع حمل اعباء المرحلة ومواجهة اخطارها . ولتعميق هذه الثقة لا بد من ادراك عميق للاسباب التي انتزعتها من نفس المواطن وبذرت وزرعت الشك والريبة مكانها . واذا كان من غير المفيد اطالة الوقوف عند سحابات الامس حتى لا تشغلنا عن العمل والعطاء ، فان هناك قدرا لا بد منه للتعرف على تلك الاسباب .

يشهد الله ، لقد عشت خلال الاحداث التي مر بها بلدنا الحبيب في العام الماضي ايامنا من القلق الذي يبلغ حد الرعب ، ولم يكن مصدر ذلك ما قام به بعض ابناء الوطن في حالة الانفعال تلك من اتلاف لبعض الممتلكات بل كان مصدره ما كنت الاحظه من موقف الكثيرين الذين لم يشاركو في تلك الاحداث ذلك الموقف الذي اتسم باللامبالاة واحيانا بالشماته . لقد كانوا ينظرون الى تلك الاعمال باعتبارها الصورة المتاحة الوحيدة للتعبير عن سخطهم على ما كان يمارس من سياسات اوصلت المواطن الى حالة لسان حاله فيها يقول :

لا اذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

ان بناء الثقة يتطلب العمل وبسرعة على كشف حقائق الماضي وتحديد اسباب الفساد والتردي ومحاسبة المفسدين وتتبع صور الفساد الاداري والمالي واشكال الترهل والاعاقة وتنظيف كل المواقع ممن فقد الشعب الثقة بهم وارساء قواعد موضوعية جديدة بحيث لا يتولى المسؤلية الا من يتمتع بثقة الناس واحترامهم ومحبتهم ويجمع صفات القوة والامانة .

ان المرحلة لا تحتمل مزيدا من الفساد او الضعف . يجب ان يبادر الوزراء وكبار المسؤلين وبسرعة الى التعرف على حقيقة الاوضاع في كل موقع من مواقع العمل ولا يترددوا في اخراج ومحاسبة اي موظف يسبب اعاقة او يمارس الاستعلاء والمحسوبية او يعجز عن حمل اعباء المرحلة ، ولا بد ان ندرك ان من استمرأ الفساد والترهل والشللية والعجرفة دهرا لا يمكن ان يتحول بين يوم وليلة الى فاعل موضوعي ودور متواضع يجذب من حوله ويستنفر طاقات العطاء لديهم .

ويوم ان يجد الناس ان المسؤولية قد وسدت لاهلها وحملها الاتقياء الامناء الاقوياء ، فان الجهود كلها حينئذ تتجه الى البناء ويحافظ كل مواطن على المنجزات والممتلكات ويحرسها كما يحرس اطفاله وممتلكاته الخاصة وتنتهي تلك الصورة المحزنة التي نجد فيها المواطن يصفق لكل من ينتقد الحكومة ، وانني لعلى ثقة ان هذه المسيرة المباركة سوف ترص الصفوف بأذن الله وتوجه الطاقات للبناء وتنفي من بين صفوفنا الخبث والفناء . ويجب ان نعمل جميعا لرفع منسوب الامل ودمر اليأس والقنوط .

معالي الرئيس ...اخواني النواب الاكارم ...

مع كل التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية حول الموازنة العامة فان لي وقفات قصيرة مع بعض ما ورد فيها .

الوقفة الاولى :

مع الحديث عن المنجزات الكبيرة التي تحققت خلال السنوات العشر الاخيرة مرتبطا بالحديث عن المديونية الهائلة الذي طال وتشعب .

انه ما من شك في ان التنكر لما تم من منجزات في مختلف الميادين امر لا يقبله منصف ، فلقد خطا بلدنا

خطوات كبيرة في اكثر من مجال ، ولكن تلك المنجزات وهي كبيرة للمديونية لا يجوز ان تصرفنا عن تفحص الامور والبحث بدقة في تلك الارقام الكبيرة للمديونية وتزايدها بصورة مذهلة وكيف جرى انفاقها فهل كانت كل تلك الديون ضرورية ؟ وهل كلها انفقت على مشاريع والجازات ؟ وهل اتبعت كل الخطوات الضرورية لانفاق المال عبر قنوات مشروعة وبصورة تجعل كلفة الاعمال والانجازات في حدها الادنى ؟

لقد ورد على لسان اكثر من مسئول في الحكومة اثناء مناقشة الموازنة في اللجنة المالية ان التصحيح الاقتصادي كان يجب ان يبدأ منذ اربع سنوات . وانا ازعم ان خطة الاصلاح والتصحيح كان يجب ان تبدأ منذ عشر سنوات وأن الذين تولوا رئاسة الحكومات المتعاقبة كانوا في موقع متقدم هو موقع الرائد الذي يجب ان يملك عينين مثل عيني زرقاء اليمامة تبصران الاخطار القادمة وتحذران منها وبدون مثل تلك الرؤيا فانهم لا يستحقون ان يكونوا في مواقع المسؤلية . واذا كان المسؤلون في الحكومات المتعاقبة لم يبصروا الأخطار البعيدة القادمة فان من المؤسف ان يصل الامر في السنين العجاف الاخيرة ان المسؤلين لم يبصروا حتى الاخطار القريبة فتعاموا عنها حتى عصفتْ بهم وكادت ان تودى بأمتنا وبلدنا لولا لطف الله .

من هنا فلابد ان تتعاون الحكومة مع هذا المجلس لكشف كل الحقائق ومحاسبة كل المسؤلين عن التردى حتى الذين لا يزالون في مواقع المسئولية ويجب ان ندرك جميعا ان التعاون لكشف الحقائق ومحاسبة المفسدين يعزز الثقة ولا يضعفها ايا كانت الرؤوس التي سيطالها العقاب . ولن يعيبنا ان نستخرج من جسمنا ورما خبيثا، بل العيب ان نتركه ينتشر فيأكل الجسم وينهار جثة هامدة لا سمح الله .

اما الوقفة الثانية :

فهي مع النقطة الاولى من الخطوط العريضة والمتعلقة بتخفيض الاستهلاك .

لقد تكرر الحديث كثيرا اننا نأكل اكثر مما ننتج واننا نأكل حاضرنا ومستقبلنا ومستقبل ابنائنا والحديث لن يكون ذا جدوى ما لم نبدأ بتنفيذ خطة واضحة لتحقيق ذلك ، واني اعتقد ان اول ركيزة من ركائز هذا التوجه هو ان يضرب المسئولون في كل المواقع القدوة للناس . لقد كان اصحاب رسول الله (ص) يجوعون ويعصب الواحد على بطنه حجرا من الجوع ولكنه في الوقت الذي يعصب على بطنه حجرا واحدا يجد رسول الله (ص) قد عصب على بطنه حجرين ، فهلا قام كل مسئول بعصب حصاة صغيرة ليعصب كل مواطن بعد ذلك حجرا .

لقد استبشرنا قبل ايام حينما صدر قرار توقيف المبلغ كان يتقاضاه كل من رئيس الوزراء والوزراء بدل التنقلات ولكننا فوجئنا ان صرف هذا المبلغ اصلا كان مخالفا للقوانين والانظمة اي ان الحكومة اوقفت مخالفة كانت مستمرة ولم تتخذ في ذلك خطوة لضغط النفقات . وان هذا الامر يتطلب برنامجا جادا تدعمه خطة وطنية للتوجيه والتربية تعمق قيم الاقتصاد والبعد عن الظهريه والتنافر .

اما الوقفة الثالثة :

فهي مع النقطة الخامسة من الخطوط العريضة والمتعلقة بزيادة الصادرات . ومع كل التقدير للاهداف التفصيلية التي وردت في هذه النقطة الا ان الامر بحاجة ماسة الى دراسة مفصلة ووضع برامج وسياسات تحقق

هذا الهدف فعلا ومن اجل ذلك لا بد من اعادة دراسة تجربة تشجيع الصادرات ودعمها والافادة من تجارب الاخرين في هذا المجال .

واما الوقفة الرابعة :

فهي مع ما ورد في النقطة الثانية من مرتكزات موازنة عام ١٩٩٠ والتي جاء فيها " عدم المساس بمقتضيات الامن الوطني ومتطلبات الدفاع القومي اذ تم توفير المخصصات اللازمة لتعزيز قواتنا المسلحة وتطوير قدراتها الذاتية لتمكينها من الاستمرار في تادية دورها الوطني والقومي " .

ان الحديث عن دور القوات المسلحة هو الحديث عن الخطر اليهودي المحدق بنا . انه الحديث عن قضية فلسطين وصراعنا الحضاري مع اعداء الانسانية وقتلة الانبياء . وهذا الحديث في واحدة من صوره هو الحديث عن الارض المسلوبة والشعب المشرد والاقصى الاسير والحقوق المهدورة والمعاناة التي يدفع ثمنها المرابطون في الارض الطهور ولكن الصوره التي لا بد من ابرازها وادراكها اليوم فوق ذلك كله عد ان هذا الخطر قد وصل الى تلك الحالة التي طالما حذر منها المخلصون وانه لم يعد خطرا على فلسطين وشعب فلسطين فحسب .

انه خطر مدجج بالحقد والاساطير التوراتية والمال والسلاح الامريكي والغربي ويستقطب بصورة متزايدة قوافل المستوطنين من كل اقطار الدنيا تضخ في الارض الطهور مزيدا من الحقد والكراهية . ويمد اذرعه الاخطبوطية الى افريقيا والبحر الاحمر والشرق الاقصى لتكون له الهيمنه الكاملة في المنطقة ، وها هو يحقق اكبر المكاسب من تغير الاوضاع في اوروبا الشرقية لان اليهود لم يناموا سواء في فلسطين المحتلة او في اي بقعة من بقاع العالم ، ففي الوقت الذي كان المسئولون في بعض البلاد العرب يكتفون بالعلاقات الظاهرية مع الرؤساء والمسئولين بعيدا عن الشعوب كانت الحركة اليهودية تتحرك في كل المواقع والميادين والاتجاهات .

ان من واجبنا ان ندق نواقيس الخطر ونخاطب الحكام والمسئولين والشعوب في بلاد العرب والمسلمين ليدركوا حقيقة المخاطر القائمة المحدقة بهم . لا بد ان يعلموا اننا نقف جدارا يحمي بلادهم واموالهم وان هذا الجدار ان تسرب اليه الوهن وانهار لا سمح الله فلن يبقى لهم ليل ينامون فيه ملء جفونهم ولانهار يقضون خلاله متعهم في صيد الحبارى والغزلان و لا بد ان يدرك المسئولون في عالمنا العربي ان الشعوب لن تقبل هذه الحالة المزرية التي يزداد فيها عدونا غطرسة واستعلاء في الوقت الذي يستمر فيه الخدر يدب في اوصالنا ويوهن قوانا واذا كان من حق هذا البلد على اشقائه ان يقفوا معه لدرء الخطر المحدق بالجميع فلا شك ان من حقهم ان يطمئنو ان كل ما يقدمونه يذهب فعلا لدرء الخطر وتديره وتشرف عليه ايد طاهرة .

ثم ان من واجبنا هنا ان نعيش حياة الذين يواجهون الخطر ويستعدون لمواجهته ودحره لا بد من تعميق التربية الجهادية ورص الصفوف ونبذ صور الفرقة والترهل واشاعة قيم الوحدة والتراحم .ولسوف يكون كل مواطن في هذا البلد بأذن الله شوكة في حلوق المجرمين وصخرة تتحطم فوقها الغطرسة والعجرفة الصهيونية العمياء .

ولا بد من استئناف اعداد وتدريب الجيش الشعبي ليشمل كل القادرين وبمثل ذلك فقط نستطيع ان نقف في وجه الخطر ونبدأ الخطوة الجادة لاجتثاثه من ارضنا الطهور ودعم الانتفاضة الذي هو رادفا بالاضافة انه واجب اما دعم صمود اهلنا في فلسطين والعمل على تصعيد الانتفاضة الجهادية المباركة ، فليس واجبا من واجبات النصرة التي تفرضها الاخوة ونصرة المظلوم فحسب وانما هو ضرورة من ضرورات الدفاع عن النفس والعمل على ارهاق هذا الكيان المجرم ، من هنا لا بد من تصعيد وتنظيم الجهد الرسمي والشعبي بصورة تكفل استمرار الدعم المادي والمعنوي للصامدين في الارض الطهور .

والوقفة الخامسة :

مع سياسة التعليم الجامعي :

لا بد من التوسع في القبول في الجامعات الى اقصى حد ممكن وربط التعليم العالي بحقيقة الاحتياجات الوطنية ومتطلبات التنمية ومعطيات اسواق العمل في الدول القريبة . ولا بد من السماح لاكبر عدد من الجامعات الاهلية لان في ذلك توفيرا لكثير من المال وجذبا للمزيد منه من خلال الوافدين للتعليم ودرءا لكثير من الاخطار والشرور التي تنجم عن اغتراب عشرات الالاف من طلابنا .

ولا شك ان ذلك يجب ان ينضبط بسياسة واضحة ومدروسة ومستقرة تنطلق من الثوابت الكلية التي تشكل هويتنا الثقافية والحضارية .

والوقفة السادسة :

مع دور صندوق المعونة الوطنية :

سأختصر باتجاه او سأخرج عن النص المكتوب بأتجاه الاختصار وليس بأتجاه التطويل ، وملخص ما اريد ان اقوله بالنسبة الى صندوق المعونة الوطنية .

انه بحاجة الى اعادة النظر وان المخصصات قد ضوعفت من خلال اقتراح اللجنة المالية ، وانه ما لم يعد النظر في كثيرا من تصرفاته ، فنخشى ان يكون لبعض المواطنين صندوق اهانة لا صندوق اعانة .

والوقفة السابعة :

مع قطاع الزراعة :

لقد جاء حجم الانفاق الراسمالي في هذا القطاع متواضعا الى حد كبير ولا يمثل او يشير الى اي تغيير ملموس وحتى مخصصات الطرق الزراعية جاءت ضئيلة لولا ان اللجنة المالية اقترحت مضاعفة المبلغ المخصص الى ثلاثة اضعاف . وان مما يجب عمله في هذا القطاع الاهتمام بالطرق الزراعية وتوفير مستلزمات الزراعة والعمل

على تسويق المنتوجات الزراعية وتفعيل دور الارشاد الزراعيي والاسراع بحل ازمة الاعلاف وتوفيرها بالقدر الكافي وتبسيط اجراءات الحصول عليها ومحاسبة المتلاعيبين بها وتشديد العقوبة عليهم سيما الذين يقومون بتهريبها الى الدول المجاورة .

والوقفة الثامنة :

مع الهيئات المحلية من بلديات ومجالس قروية :

لقد جاء المبلغ المرصود في الموازنة لتغطية ما التزمت به الحكومة في السنة الماضية من دفع اقساط الديون والاستملاكات . ولم يخصص اي مبلغ لدعم جديد لهذه المجالس . والحقيقة ان اوضاع البلديات والمجالس القروية لا تزال بحاجة ماسة الى معالجة اوضاعها المالية والادارية والفنية . ورغم كثير من المؤتمرات والدراسات المتعددة الا ان الذي أخذ طريقه للتنفيذ لا يكاد يذكر من توصياتها . ولا بد من الاسراع باقرار نظام موظفي البلديات واجراء التعديلات الضرورية على قانون البلديات وقانون التنظيم بصورة تحقق مزيدا من الفاعلية وتواكب متطلبات التغيير وتقلل من المركزية وتعطي المجالس البلدية مزيدا من الصلاحيات والدور الواضح في جهود التنمية المحلية .

ومن المخجل حقا ان تظل اوضاع رؤساء البلديات لا تجد من الحكومة اية عناية جادة ولكأنما اريد لموقع رئيس البلدية ان لا تتقدم اليه كفاءة ادارية او فنية . لا بد من معالجة سريعة تحفظ لرئيس البلدية الحد الادنى من متطلبات الحياة برفع راتبه وشمول مدة خدمته في التقاعد او التعويض او اي صورة من صور التأمين او الضمان .

ولا بد من ان تحمل وزارة الاشغال العامة دورها كاملا في استملاك الطرق النافذة وفتحها وتعبيدها وصيانتها حسبما قرر ذلك مجلس الوزراء لعدة مرات .

الوقفة التاسعة :

لقد جاء وضع الموازنة قبل قرار اعادة المفصولين . وهؤلاء فصلوا ظلما وعانوا وعانت اسرهم ويجب العمل على اعادتهم جميعا الى ذات مواقعهم وبشكل فوري حتى لو اقتضى الامر اصدار ملحق للموازنة لهذا الغرض ، واعتقد ان هذا المر لا يحتمل التأجيل بعد الان .

معالي الرئيس ...اخواني النواب ...

استأذنكم في الوقوف مع بعض احتياجات لواء مادبا ، الذي شرفني ابناؤه بتمثيلهم في هذا المجلس الكريم وسأخرج عن النص المكتوب ، لاقول سريعا ما لم يتعرض له كما اذكر اخي وزميله الاستاذ عبد الحفيظ علاوي نائب لواء مادبا وقضاء ذيبان ، الذي تعرض للمطالب .

١- في مجال الخدمة الصحية

اؤكد على ضرورة معالجة اوضاع المستشفى ، والاسراع في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتواجد طبيب مقيم بصورة دائمة في كل من مركزي ذيبان والعريض .وحل مشكلة مركز صحي حسبان سواء باستئجار مبنى او باقامة مبنى على الارض المعدة لهذا الغرض وفتح عيادات صحية في كل من العريش والفيحاء .

٢- في مجال الاشغال العامة

لا بد من الاسراع بنقل مديرية اشغال العاصمة الى مادبا لان منطقة عملها يفترض ان تتركز في لواء مادبا وقضاء الجيزة المجاور لها وبصورة مستعجلة ، واذا لم يكن نقل المديرية ممكنا فلا بد من فتح مكتب اشغال يقوم بمتابعة فتح وتعبيد وصيانة الطرق ويدرس حقيقة الاحتياجات .

ولا بد من الاهتمام بفتح الطرق الزراعية وفرشها برمل السيل كحد ادنى وكذلك صيانة الطرق القروية والثانوية .

ولقد انتهت منذ مدة طويلة الدراسات الكاملة لطريق عمان مادبا الشرقي وكان من المفروض ان يبدا تنفيذه منذ العام الماضي .

واذا كانت الاوضاع الاقتصادية قد حالت دون ذلك فنرجو ان لا ينسى مستقبل اما طريق مثلث ام البساتين- مادبا فان الاخوة المختصين في وزارة الاشغال يعلمون انه بحاجة ماسة الى اعادة انشاء لان الصيانة الوقائية بعمل خلطة اسفلتية لم تعد مجدية نظرا للضعف الشديد في اساس الطريق ونأمل ان لا يتاخر ذلك .

٣- اللواء بحاجة ماسة الى كلية مجتمع حكومية او كلية تكون تمهيدا او تكون كلية تابعة للجامعة الاردنية أو لاية جامعة .

٤- سبق لمعالي وزير المياه في لواء مادبا انا عم بختصر ولكنها لا تزال تتبع مديرية مياه عمان نرجو ان تستقل لان عباءها ومنطقة اختصاصها كبيرة وخاصة بعد تشغيل محطة التنقية .

في مجال المياه ايضا ، نرجو الاسراع في معالجة اوضاع المزرعين ، بالوالة والهيدان الذين قد حبس الماء عنهم في الابار التي حفرتها السلطة ولا يستطيعون ان يسقوا مزروعاتهم وقد تركت الارض منذ سنوات بلا زراعة .

٥- هناك تجمعات سكانية كبيرة لا بد من تحويلها الى بلديات وهي الفيصلية ولب والعالية ومكاور .

٦- العمل على رفع الخدمة الهاتفية في ذيبان الى خدمة اليه وتوسيع نطاق الخدمة الالية في كل من الفيصلية وجرينه وقراها وماعين مع العلم ان ذلك لا يحتاج الى اجهزة اضافية وانما يحتاج فقط الى بعض الكوابل والاسلاك وما شابهها .

٧- الاهتمام بالمواقع السياحية والاثرية والعمل على اطالة مدة اقامة السياح ليوم كامل على الاقل ومراقبة اعمال وكلاء السياحة .

٨- فتح مكتب بريد في قرية الفيحاء وهي القرية الوحيدة التي ليس فيها مكتب بريد .

٩- معالجة اوضاع المحميات في اللواء بصورة لا تضيق على مربي المواشي وتمكنهم من الوصول الى مصادر المياه .

١٠- دعم الاندية الرياضية والجمعيات الخيرية في اللواء ، والتعاون مع الهيئات المحلية من البلديات والمجالس القروية لانشاء قرية رياضية ، ولا نقول مدينة رياضية ، انشاء مدرسة ثانوية للبنات في حسبان .

معالي الرئيس ...اخواني النواب الافاضل ...

اما مطلب تحويل لواء مادبا الى محافظة ، واخرج ايضا عن النص المكتوب ، فاعتقد انه مطلب عادل ، ولا اقول ان اللواء مظلوم ، اللواء فيه اكثر من (مائة الف) نسمة ، يمدد من الموجب الى مشارف عمان ، ومن البحر الميت الى مشارف خط الصحراوي ، وفيه مجموعة كبيرة من المصانع ، وكل الخدمات فيه على مستوى مديريات ونحن في هذا الا نطالب بمجرد لافته ، وانما تعتقد ان دواعي اللامركزية والاسراع في خدمة الناس ، تقتضي ان يتحول هذا اللواء في الوقت الذي تراه الحكومة مناسبا على ضوء المعطيات الموضوعية ان يتحول المحافظة ، ولا يفوتني هنا ان انوه ان عطوفة متصرف اللواء يقوم بصورة مستمرة بجهود مشكوره لتحقيق هذه المطالب واي انها مطالب يطلب بها الحكام الاداريون وليس فقط ما يراه الناس .

معالي الرئيس ... اخواني الافاضل ...

ارجو ان لا اكون قد اطلت عليكم واسأل الله ان يأخذ بأيدينا جميعا لمواجهة التحديات ودرء الاخطار وبناء الوطن وخدمة المواطنيين انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائب احمد قطيش

معالي رئيس المجلس الاستاذ عيسى المدانات .

السيد عيسى المدانات

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

الموازنة العامة اداة هامة وأساسية في تنفيذ التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال عام ..وهي تعبر بدقة عن النهج الاقتصادي للحكومة ، وعن اسلوبها في معالجة التحديات والصعوبات التي تواجه البلاد من جهة ، واولوياتها على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية .

ولذلك فان مشروع قانون الموازنة يحظى باهمية كبيرة ، نظرا للظروف التي تجتازها البلاد . وينبغي لذلك تناول هذا المشروع بروية ومسؤولية في ذات الوقت ، كي يصار الى الكشف عن مدى استجابة الموازنة المقترحة للمشاكل والمعضلات والمهمات التي تواجه مجتمعنا .

فالبلاد كما نعلم جميعا ، تمر في ازمة اقتصادية حادة ، ابرز معالمها : حالة الركود الاقتصادي ، وانخفاض معدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي والقومي معا حسب الاحصاءات الرسمية المعلنة ، وارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض معدلات الاستثمار ، وارتفاع نسبة البطالة ، وزيادة العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات ، وميزان التجارة الخارجية ، وارتفاع المديونية الخارجية ، ودخول خدمتها في دائرة خطرة حسب جميع المعايير . وأدى ذلك كله ، الى انخفاض معدل الدخل الفردي في البلاد ، وتدهور المستوى المعيشي لطبقات ولشرائح اجتماعية واسعة، واتساع الشريحة الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر . وبشكل عام ، فإن هذه الازمة تمثل انتكاسة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . وفي رأيي بانه قد ساهم في الوصول الى هذه الحالة عاملان هامان هما :

اولا :

السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتتالية ، التي أخلت بالتوازن الضروري في مجال الانفاق بين القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية .. حيث بالغت في الانفاق على قطاعات البنية التحتية والخدمية .. في مقابل تخفيض الانفاق على بناء القاعدة الوطنية الانتاجية القابلة للتوالد الذاتي والنمو . واطلق ، في نفس الوقت ، العنان لنمو النزعات الاستهلاكية واصبحت لذلك ، التجارة الخارجية اهم نشاط اقتصادي ساهم في تعميق حالة الانكشاف الاقتصادي ، ووضع البلاد في حالة من الانفتاح يصعب معها مواجهة اية هزات خارجية . ولقد افرطت هذه السياسة في الاعتماد على العوامل الخارجية وتمثلت في القروض والمساعدات وتحويلات العاملين في الخارج ، دون اخذ الحيطة ، واعتماد الحذر تجاه احتمالات التبدل التي كانت مؤشرات كثيرة تشير اليها . ادى ذلك كله ، الى جملة من النتائج السلبية ، كانت ابرزها سقوط البلاد في فخ المديونية الخارجية المدمر ، مع تبديد سريع لموجودات البلاد واحتياطيها من العملات الصعبة والذهب .

وثانيا :

العوامل الخارجية غير المواتية ...وابرزها نجاح الدول الرأسمالية الرئيسية في تصدير أزمتها التي نجمت عن حالة الكساد التضخمي الى لدول النامية عن طريق المديونية الخارجية ، والاضطراب في اسعار صرف العملات ، وارتفاع اسعار الفائدة ، وتخفيض عائد صادرات الدول النامية عن طريق تخفيض اسعارها ، وغير ذلك من العوامل .. الامر الذي عمق حالة عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ونجم عن ذلك مسألتان اساسيتان مترابطتان هما :

- حالة من الركود مع تعمق التشوه في هيكل الاقتصاد داخليا .
- واتساع الخلل في المدفوعات مع العالم الخارجي .

واصبح تطور الامور يفترض إعادة النظر في مجمل السياسة الاقتصادية بجميع جوانبها . ولجأت حكومة سابقة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، حيث تم التوصل لتبني سياسات جديدة سميت " برنامج التصحيح الاقتصادي " لم تعلن نصوصه كاملة ، كما هو معروف ، الا ما اشار له تقرير اللجنة المالية من خلاصته لخطاب النواب الموجه من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابقين ، باسم الحكومة الاردنية الى صندوق النقد الدولي في ١٩٨٩/٤/١٣ ، والذي في ضوئه عرضت سياسات ومرتكزات ما يسمى بـ " برنامج التصحيح الاقتصادي " . وبالاستناد الى هذا البرنامج ، ولتنفيذ اهداف السياسات التصحيحية المقرة بموجبه ، فقد جاء مشروع الموازنة المالي كاحدى اهم ادوات التنفيذ .

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

اذا كانت الموازنة ، كما يفترض ، احدى اهم الادوات لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاولويات تقر حسب الاهمية .. فإننا نتوقع بأن سياسة تكوين الايرادات ، وتخصيص الانفاق ، ستخدم ابرز اهدافنا واكثرها إلحاحا في المرحلة الحالية وتتمثل بـ :

اولا :

استعادة توازن الهيكل الاقتصادي ، وانتشال الاقتصاد الوطني من حالة الركود ، وبالتالي زيادة الاستثمار في سبيل زيادة معدلات النمو ، وتوفير متطلبات الحياة الاساسية للمواطنين من غذاء وكساء وتعليم وطبابه... الخ . لان الاردن غير قادر حاليا على توفير كامل متطلباته الاساسية ، بل ان النسبة الكبرى من متطلبات غذائه مثلا .. ولا سيما الخبز واللحوم الحمراء والاعلاف الخ ... يتم استيرادها من الخارج ، فإن توفير هذه المتطلبات لا بد ان يلقى اكبر الاهتمام ، وعن طريق تطبيق سياسة واضحة هادفة في تطوير الانتاج الزراعي من جهة ، وفي توفير العملات الاجنبية اللازمة لشراء مالا يمكن انتاجه من جهة اخرى ، لذا فإن قضية الاهتمام بزيادة الاستثمار

لزيادة الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي لتوفير اكبر قدر ممكن من المتطلبات المحلية ، ولزيادة التصدير زيادة ملحوظة .. هي قضية يجب ان تحظى بالاولوية . ويجب ان تعكس ارقام الموازنة العامة ، وسياسات الحكومة ، ما يؤدي لتحقيق هذه الاهداف . ولعل أهمية التركيز على هذه القضية ، هي في انها تساعد ايضا في حل المشكلات الاخرى التي يعاني منها الاردن وبخاصة موضوع البطالة ، وارتفاع الاسعار .

وثانياً :

مواجهة البطالة وهي المعضلة الكبرى التي تواجه شعبنا ومجتمعنا .. بل لعلها تصيب كل بيت في الاردن لانها تتمثل بعدم توفر فرص العمل لعشرات الالوف من الشباب ، سواء أكانوا من خريجي الجامعات او المعاهد او المدارس الثانوية او المهنية او الاعدادية او الذين لم تتح لهم فرص التعليم لاي من تلك المستويات . ولقضية البطالة وجهان " احدهما اجتماعي له انعكاسات سلبية هائلة يخلف للمواطنين ، افرادا واسرا يخلف احباطات رهيبة لا يستطيع احد ان يقدر مداها . وثانيهما .. اقتصادي يتزايد بشاعة بوجود واستفحال المعضلة الثالثة المتمثلة بالتضخم وارتفاع الاسعار . ولذا فإن من البديهيات ان تعكس الموازنة العامة توجه الحكومة لمواجهة هذه المشكلة. واذا كانت قدرة الحكومة على استيعاب كامل للقوى العاملة العاطلة عن العمل غير متيسر في فترة قصيرة ، وفي الظرف الاقتصادي والمالي الراهن ، فإن سياسة الحكومة تجاه التأهيل للعاطلين عن العمل ، وتدريبهم على مهارات ومهن تيسر لهم سبل ايجاد فرص عمل افضل داخل الاردن وخارجه ، لا بد ان تنعكس سياسات الحكومة تجاه تشجيع الاستثمار الخاص في كل اوجه النشاط بما يتيح توفير فرص عمل متزايدة قادرة على استيعاب التدفقات الهائلة من القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا . والمهم في هذه السياسات ان تكون عملية ومؤدية للاهداف التي نسعى اليها .

وثالثا :

التصدي للقضايا المعيشية للسكان ولا سيما التصدي لحالة الغلاء والتضخم التي تأخذ ابعادا خطيرة يوما بعد يوم مما يهدر قدرة المواطنين في مستواهم المعيشية ولا بد ان تتضمن الموازنة العامة ما يواجه هذه المشكلة ، وذلك في أن يتوجه دعم الاسعار الوارد فيها ، الى فئات الشعب غير القادرة على زيادة مداخيلها ، دون ان تصيب فئات السكان المقتدرة ماليا . ومن المؤكد ان تحقيق العدالة ، ورفع الحيف عن متدني الدخل ، يتطلب وضع سياسة حكومية مناسبة .

رابعا :

معالجة قضية الخلل في المدفوعات الخارجية : اي التصدي لمعالجة قضية المديونية الخارجية وخدمتها ،

المتمثلة في مدفوعات الفوائد والاقساط . وتأتي قضية تحسين الاداء الاقتصادي الوطني وزيادة معدلات النمو ، اي دفع عجلة التنمية في مقدمة الاهداف .. اذ بدون تحقيق ذلك الهدف ، فإن مشاكلنا ستتفاقم وتتعاظم حدتها.

معالي الرئيس ! حضرات الزملاء المحترمين !

ان نظرة اجمالية لمشروع الموازنة ، تكشف لنا سماتها الاساسية التالية :

اولا :

ارتفاع كبير جدا في الايرادات الضريبية " المباشرة وغير المباشرة "

تبلغ الايرادات الضريبية المقدرة في مشروع الموازنة (٣٦٤،٥) مليون دينار ، بينما تبلغ إعادة التقدير للعام الماضي (٢٧٠) مليون مقابل (٢٥٥،١٨٥) مليون دينار لعام ١٩٨٨ . وهكذا تبلغ نسبة الزيادة (٣٤،٧٪) عن عام ١٩٨٩ و (٤٢،٨٪) عن عام ١٩٨٨ .

وفي الوقت ذاته ، فإن مجموع الايرادات المحلية يرتفع الى (٦٩٤،١) مليون دينار ،بينما تبلغ إعادة التقدير (٥٨٩،٦١٠) مليون دينار لعام ١٩٨٩ و (٥٤٣) لعام ١٩٨٨ و تبلغ نسبة الزيادة (١٧٫٧٪) بالقياس لعام ١٩٨٩ و (٢٧٫٨٪) بالقياس لعام ١٩٨٨ وتأتي هذه الزيادات بعيدا عن اي تحسن يذكر في اجمالي الاداء الاقتصادي ومؤشرات النمو .

ومما يلفت الانتباه ، ارتفاع الايرادات المقدرة من الرسوم ، والارتفاع الكبير المقدر للايرادات من البرق والبريد والهاتف حيث ترتفع من ما يزيد قليلا عن (٦٠) مليون دينار بالنسبة للأولى الى (٦٧) مليون دينار . بينما ترتفع من حوالي (٥٨) مليون دينار بالنسبة للثانية الى (٧٥) مليون دينار . ونحن عندما نشير الى الارتفاع الكبير في الايرادات الضريبية وغير الضريبية ، فإنما نهدف من وراء ذلك اكتشاف تأثير مثل هذه الزيادات على النشاطات الاقتصادية الاخرى الضرورية ولا سيما الاستثمار .

ثانيا :

واما السمة الثانية في الموازنة فهي انخفاض قيمة الاستثمار ومعدله . فمعظم الاستثمارات المقرة في الموازنة تخص مشاريع في الغالب يجري استكمالها ولكن من ناحية اخرى فإن الانفاق في هذا المجال لا زال مركزا في قطاعات البنية التحتية ، والخدمات ، مع تخصيصات قليلة جدا بقطاعي الصناعة والزراعة .وتبلغ الاستثمارات ذات الطبيعة الانمائية (٩٠) مليون دينار فقط ، وتشكل حوالي (٨٪)ر من الموازنة وذلك حسب تقدير اللجنة المالية . فالموضوع هنا لا يدور حول تفضيل قطاعات على قطاعات اخرى .. وإنما يدور حول إمكانية تفادي تعميق الخلل في الاقتصاد . فالاجور والرواتب في قطاع الخدمات ، تشكل طلبا إضافيا في السوق المحلية على السلع والخدمات . فإذا لم يتم انتاج الكثير من السلع محليا ، فإن ذلك سيؤدي الى زيادة

التضخم ، والضغط من اجل المزيد من الاستيراد من الخارج .

ومن ناحية ثانية ، فإن ما يهمنا في زيادة الاستثمارات هو تحقيق زيادات واضحة في الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات السلعية ، وزيادة مصادر الانتاج المتجددة والقابلة للتوالد الذاتي ، والقادر على تحقيق التشابك بين مختلف القطاعات ، وتأمين اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي . وهذه الفروع في الانتاج هي القادرة على تأمين اكبر فرص للعمل ... وبالتالي فهي مؤشر للنمو من جهة ، وهي اداة لتوسيع التشغيل باستيعاب العمالة من جهة ثانية ، وهي اداة لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات ، وتعظيم إمكانات الاستقلال الاقتصادي من ناحية ثالثة .

ثالثا :

وإما السمة الثالثة فهي ارتفاع مدفوعات الدين الخارجي ، رغم كل الجهود التي بذلت لاعادة جدولة الديون. علما إن إعادة الجدولة هذه ، تؤجل المشكلة ولا تحلها ! تبلغ مدفوعات الديون الخارجية في مشروع الموازنة (١٣٥,٢٠٠) مليون دينار كفوائد ، (٦٨,٢١١) مليون دينار كأقساط .. اي ان الاجمالي يبلغ (٢٠٣,٤١١) مليون دينار . هذا عدا عن الديون الداخلية والتي تبلغ فوائدها (٤٠,١٣٠) مليون دينار ، واقساطها (١٩,٢٤٥) مليون دينار .اي ان المجموع يبلغ (٥٩,٣٧٥) مليون دينار وتفوق خدمة الدين الخارجي المساعدات والمنح المالية المتوقعة !

فالمساعدات العربية المتوقعة تبلغ (١٥٢,١٠٠) مليون دينار ؛ والامريكية (٨) ملايين دينار ومنح اخرى متوقعة تبلغ (٢,٥) مليون دينار ، بحيث يساوي المجموع (١٦٢,٦٠٠) مليون دينار وتزيد خدمة الدين الخارجي بـ (٢٥٪) عن هذه المساعدات !

كما ان خدمة الدين الخارجي تساوي اكثر من (٧٠٪) من القروض الخارجية المتوقعة والتي تقدر بـ (٢٨٦,٥٦٧) مليون دينار . وتعادل خدمة الدين الخارجي اكثر من (١٨٪) من إجمالي الموازنة العامة. وإضافة لكل ذلك فإن خدمة الدين الخارجي تشكل نسبة مرتفعة من عائد الصادرات . فهي اكثر من (٦٠٪) من عائد صادرات عام ١٩٨٨ ويقدر ان تبقى اكثر من (٤٠٪) من عائد صادرات عام ١٩٩٠ .

معالي الرئيس ! حضرات الزملاء المحترمين !

ماذا تعني السمات الرئيسية الثلاث التي تميز مشروع الموازنة حسبما ورد آنفا ؟!

ان ارتفاع العبء الضريبي ، وايرادات الرسوم ، وبدل الخدمات سيزيد من تكلفة الاستثمار وسيرفع الاسعار بشكل عام . فهناك علاقة جدلية شديدة الحساسية بين معدلات الضريبة وبدل الخدمات من جهة وبين معدلات الاستثمار من جهة اخرى . وقد اثبتت التجربة ، على الصعيد العالمي انه اذا جرى الاخلال بالتوازن الضروري في

هذه المعادلة او اذا لم تلاحظ العلاقة المتبادلة بشفافية عالية ، فإن ذلك سيؤدي حتما لتقليص الاستثمار .

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار انخفاض مخصصات الاستثمار في مشروع الموازنة ، فإنه يتضح ان حالة الاستثمار ستكون صعبة جدا ويجدر بنا ان نتذكر ان رئيس الوزراء الاسبق اعلن صراحة على شاشة التلفزيون في نهاية عام ١٩٨٨ ان القطاع الخاص يحجم عن الاستثمار ، رغم كل الحوافز التي تقدم له ويشير تقرير اللجنة المالية الى ان المشاكل التي تواجه الاقتصاد ، ادت لزعزعة الثقة في الاقتصاد الاردني مما نجم عنه تراجع ملموس في تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، والاحجام التام عن الاستثمار الجديد من مصادر محلية او خارجية ، وهروب بعض المدخرات المحلية للخارج . ولكن التقرير لا يشير الى تبدلات معاكسة كما ان خطاب وزير المالية لم يقدم معلومات تفصيلية ورقمية عن حالة الاقتصاد ! وبذلك فإن من المتوقع ان تبقى معدلات الاستثمار منخفضة بشكل عام في القطاعين العام والخاص مع ارتفاع متوقع في الاسعار ومعدلات التضخم .. خلافا لكل التوقعات التي وردت في خطاب الموازنة ولذلك فإن جميع المؤشرات والمعطيات تؤكد ان معدل زيادة الناتج المحلي الوارد في خطاب الموازنة والمقر في برنامج التصحيح الاقتصادي لا يوجد اية مؤيدات لا من قريب ولا من بعيد لتحقيقه . خاصة وان البوادر والمعلومات الاولية تشير الى انخفاض معدلات الاستثمار من قبل القطاع الخاص ، وفي حال انخفاض معدلات الاستثمار ، فإن مشكلة البطالة ستتفاقم وستزداد نسبة واعداد العاطلين عن العمل .

من الواضح ان مشروع الموازنة يعمد الى الحد من الطلب الداخلي وتخفيض العجز في الموازنة عن طريق زيادة الايرادات وخفض النفقات . ولكن بالمقابل فإن ذلك سيؤدي الى ارتفاع معدل التضخم كنتيجة لزيادة الضرائب ، وانخفاض سعر الصرف ، وثبات الاجور الاسمية ، وانخفاض قيمتها الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة وسيؤدي كل ذلك لتفاقم حالة عدم التكافؤ الاجتماعي ، وتعميق الفوارق الطبقية . وهكذا فإن السياسة الموجهة لمعالجة اختلال المدفوعات الخارجية بالدرجة الاولى ستتم على حساب معدلات النمو الحقيقية ، والتكافؤ الاجتماعي الداخلي ، ومعدلات المعيشية للغالبية الساحقة من السكان . ومما تجدر ملاحظته ، ان تعميق حالة عدم التكافؤ الاجتماعي هي السبب الرئيسي للهجوم الشعبي الواسع على وصفه " صندوق النقد الدولي " في جميع انحاء العالم الثالث ، وهي التي تؤدي لحالات عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية . ومما يزيد القلق على احتمالات ومستقبل الانتعاش الاقتصادي ، تقلص الانفاق للاستثماري ، والارتفاع الحاد في مدفوعات الدين الخارجي رغم عمليات إعادة الجدولة . وهكذا فإنه يتم توجيه الارتفاعات في الايرادات الضريبية ، وجزء كبير جدا من الايرادات الخارجية في العملات الصعبة لمدفوعات الدين الخارجي بدلا من توجيهها للاستثمار .

فالمفروض ان يتحول عائد الصادرات والايرادات من العملات الصعبة ، سواء على شكل قروض او مساعدات كمحرك للنمو عن طريق الاستثمار ، وأداة لدفع التنمية لا كأداة لاستمرار خدمة الديون . ويجب ان تتم خدمة الديون من خلال عائد التنمية وبالاستناد الى هذا العائد ؛ اذ خلافا لذلك فإن سياسة مواجهة الاختلال في المدفوعات الخارجية ستتم ليس فقط على حساب الاستثمار ، ولكن كذلك على حساب المزيد من إفقار البلاد ،

وإضعاف إمكاناتها الاقتصادية الفعلية ؛ وزيادة فقر الطبقات والفئات الفقيرة في المجتمع التي تتحمل العبء الرئيسي لكل هذه السياسة عن طريق الغلاء والبطالة .

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

يوجد اكثر من سبعين بلدا من الدول النامية تعاني من اختلالات في المدفوعات الخارجية ، ولجأت او تلجأ لأعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية . واصبحت سياسات التكيف او التصحيح موضع مراقبة من المجتمع الدولي ، خاصة في ظل تفاقم قضية المديونية الخارجية وتحويلها لقضية سياسية ذات تأثير مباشر على مجمل العلاقات الدولية ، وعلى احتمالات التطور الاقتصادي العالمي . ومن المهم التذكير بأن المؤسسات المتعددة الاطراف ، اي صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، اصبحت تمارس تأثيرا مهما بل ومهيمنا احيانا على السياسات الاقتصادية في العديد من هذه البلدان من خلال المشورة التي تقدمها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية . وفي كثير من الاحيان ، اصبح اعتماد برامج التكيف الهيكلي التي يضعها " البنك الدولي " و " صندوق النقد الدولي " شرطا مسبقا لتأمين تمويل جديد من جانب المانحين او لتخفيف الديون . واصبحت المساعدات الثنائية او متعددة الاطراف ، مرهونة بقبول برامج التكيف .. واصبح استخدام الموارد الجديدة يخضع لمواصفات عديدة وشاملة تمنع بعض البلدان من التوصل اليها بسبب مصاعب الامتثال لهذه الشروط . وهكذا اصبحت شروط هذه المؤسسات باهظة التكاليف ويزداد انتقاد هذه الشروط ، كما تزداد الانتقالات لجوهر المشورة التي تقدمها . ويشير تقرير شامل وهام صادر عن الامم المتحدة بتاريخ (حزيران ١٩٨٩) تحت عنوان " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم عام ١٩٨٩ " يشير لحصيلة مراقبة برامج التكيف التي يخصص لها مساحة واسعة ويورد التالي : " يلاحظ الموقف الحذر من برامج التكيف التي تقدمها المؤسسات متعددة الاطراف ، الصندوق والبنك الدوليين " . فلم تكن النماذج التي تقوم عليها مشورة هذه الجهات بالسياسة العامة ، سوى تجريدات اقتصادية فنية تخلو كثيرا من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي تصوغ عملية تشكيل السياسة الفعلية في البلدان النامية حتى في البلدان متقدمة النمو ، كما ان القيود التي تحد من المرونة الاقتصادية كثيرا ما يتم اهمالها ولا تنال تقديرا كافيا . ويقول التقرير ايضا : " ليس معقولا ان يكون الامر مجرد اخطاء في تقدير المعالم الاساسية في جميع برامج التكيف الفاشلة ، فالواضح ان هذه النماذج مرشد غير كامل الى وضع السياسات " هذا تقرير الامم المتحدة .

وتقول تقارير الامم المتحدة ، ان مختلف المحليين لاحظوا ظاهرة هروب رأس المال من البلدان النامية مع تطبيق برامج التكيف وهذا السبب عنا بالفعل يعني مرافقين لبعض برامج تكييف معناها هروب رؤوس الاموال عن البلدان النامية وقد ابدت بعض البنوك الخاصة تذمرها وشكواها ؛ اذ في حين يطلب منها تقديم القروض للدول

المأزومة ، فإن رأس المال الخاص يهرب من هذه الدول . احنا بنشحد من برة ، والمصاري اللي عنا بتتهرب لبره .

وبجانب هروب رأس المال ، فإن ثمة هجرة بشرية متنامية سواء من الطبقات والفئات المتوسطة او اصحاب المهن والفقراء ، وبين هؤلاء توجد كفاءات علمية وفكرية كبرى ، وبشكل عام فإن الناس لا يهجرون اوطانهم ، ولكنهم يهجرون بالدرجة الاولى اقتصاد اوطانهم . وامام سوء الاوضاع الاقتصادية تزدهر انواع الاقتصاد السري وغير المشروع ، كالتهريب وتجارة المخدرات . وكلما ازداد التشوه الاقتصادي كلما اتسعت دائرة الاقتصاد السري ، خاصة كلما انخفضت الاجور بالنسبة لتكاليف المعيشة الفعلية .

انني اسوق ذلك لانها ظواهر لها وجود في مجتمعنا يزداد ويتضح كل يوم حيث تشاهد طوابير طالبي الهجرة امام سفارات البلدان الرأسمالية وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية وكندا . وترتفع جرائم الاتجار في المخدرات ، وتزداد جرائم القتل والسرقات والاغتصاب وغيرها ...

ان السؤال الاساسي الذي يطرح نفسه هو : هل تعبر الموازنة العامة ، في الوضع والتوجهات التي قدمت بها لمجلس النواب عن السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المطلوب انتاجها لمواجهة المشكلات الصعبة التي تعترض الاردن والتي سبق الاشارة اليها ؟ وهل يوجد حقا ارتباط سليم بين توجهات الموازنة وارقامها وبين حلول القضايا الاساسية التي وردت في خطاب الموازنة ؟

ان الجواب على هذين السؤالين الكبيرين هو بالنفي . فالموازنة العامة المقدمة هي عبارة عن مجموعة من الارقام لا تختلف في هيكلها الاساسي عن الموازنات التقليدية التي كانت وما تزال تعد سنويا .

ومن الصفات الاساسية لتلك الموازنات انها لا تمثل الادماج الاقتصادي لادوات الحكومة وقواها مع متطلبات التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي ، ومع السياسة المالية والاقتصادية المتوسطة والبعيدة المدى .

واذا كان الوقت الذي اتيح لهذه الحكومة لتغيير مكونات الموازنة العامة واتجاهاتها محدوداً ، وأنها كانت مضطرة ، بسبب البعد الزمني اللازم لأقرار صحة الأنفاق العام على اجهزة الدولة ، فإن من الضروري والهام ان نقرر في هذا المجلس التوجهات الجديدة التي يفترض ان تعبر عنها الموازنة العامة للحكومة ، وهو ان تكون الموازنة العامة تعبيراً صادقاً وملتصقاً بالسياسات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية .

واذ كانت الموازنة العامة مجرد ارقام مالية تعود لسنة واحدة ، فإن من اساسيات متطلبات إقرارها ان تكون النتائج التي ستترتب على أبعادها المالية في المدين ، القصير والمتوسط ، على الأقل واضحة وجلية ، وان لا يكون ما ورد فيها ، وبخاصة في مجال تسديد جزء بسيط من الديون وفوائدها وتأجيل الجزء الأكبر لسنوات قادمة مؤدياً لتحميل المواطن في السنوات القادمة اعباءً لن يكون قادراً على تحملها !

ان " برنامج التصحيح الاقتصادي " الذي يجري تطبيقه في بلادنا ، والذي وضع بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ووضع مشروع الموازنة الحالي بموجبه ، يستند الى مبدأ معالجة اختلال المدفوعات الخارجية بالدرجة الأولى ، ولذلك فإنه يولي اهمية اساسية لتوفير اموال لسداد المدفوعات الخارجية ، ويعمل لرفع أكبر

قدر من الأنتاج للتصدير لهذا السبب ، ويتم هذا ، كماهو واضح ، على حساب النمو الاقتصادي ، ويؤدي لزيادة البطالة والغلاء وارتفاع معدلات التضخم ، وانني اعتقد ان الأمر يجب ان يكون معكوساً تماماً ، يجب تعبئة مختلف الموارد المحلية والخارجية وعائد الصادرات من أجل الاستثمار لزيادة فرص العمل من جهة ، ولانعاش الاقتصاد

من جهة ثانية ، ويجب ان يتجه الاستثمار نحو القطاعات الانتاجية لضمان اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي . ويجب ان يحتل قطاع الزراعة مكاناً متقدماً في هذا المجال لأنه يمكن ان يلعب دوراً هاماً في النمو واستيعاب البطالة ، وتحقيق الانتعاش وزيادة معدلات الأمن الغذائي ، وانتاج العديد من المواد القابلة للتصنيع ، ويجب ان تحتل عملية إعادة تعمير البيئة الريفية أهمية خاصة مع تشجيع الأنتاج الريفي ، وبعد ذلك سيتم تسديد مدفوعات الدين - اذا استمر الالتزام به - من عائد التنمية .

لذلك فانني لا اوافق على التوجهات العامة للموازنة وأطالب بردها وإعادة صياغتها على الاسس التالية :

١- زيادة مخصصات الاستثمار من مختلف المصادر المحليه والخارجية .

٢- الأهتمام بالصناعة وخاصة التي تعتمد على المواد الأولية المحلية ، وحماية الأنتاج المحلي .

٣- إيلاء اهمية خاصة لقطاع الزراعة ، ومعالجة قضايا المزارعين بما يحقق الهدف المرجو .

٤- وضع التجارة الخارجية تحت اشراف الدولة ، وإعطاء اولوية لاستيراد مستلزمات التنمية وحاجات الاستهلاك الضروري خلافاً للشروط الواردة في خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي .

٥- اعتماد مبدأ الكلفة مقابل النفع ، وتحديد الاولويات في الأنفاق وترشيد الاستهلاك ، ومن أولى الأولويات :

أ- أعادة النظر بالأنفاق الخارجي بهدف تقليصه ولا سيما مدفوعات التعليم والطبابة على اساس تطوير جامعاتنا وتوسيعها وزيادة نسبة القبول فيها ... وبهذا الصدد ينبغي رفع المبلغ المرصود للجامعات الأربعة للضعف على الأقل ، وتخصيص نسبة هذا المبلغ لا تقل عن (خمسة) ملايين دينار لجامعة مؤتة خاصة ، وذلك لاستكمال ابنية كليات العلوم والآداب فيها .

ب- وتعزيز وسائل الصحة العامة ورصد نسبة لا تقل عن (٥٪) من مجموع الموازنة لوزارة الصحة ، وهي النسبة التي قررتها منظمة الصحة العالمية لضمان الحد الادنى للرعاية الصحية في اي بلد في العالم ، ووضع حد لبدعة ما تسمى بـ"المؤسسة الطبية العلاجية" التي لم تفعل شيئاً سوى الفصل التعسفي للمستشفيات عن وزارةالصحة ، خلافاً لأي وضع في سائر بلدان العالم ، وإهدار اموال طائلة على المظاهر الفارغة والأبهة ، كأستئجار عمارة فخمة ضخمة لادارتها (بربع) مليون دينار ، وإنفاق عشرات بل مئات الوف الدنانير لتأثيثها باثاث فاخر فاره ، وشراء ادوية بمبالغ تزيد عن المبالغ السنوية التي كانت تنفقها وزارة الصحة على هذا الباب بثلاثة اضعاف ونصف ، ورفع اكلاف المعالجة الصحية على المواطنين .

جـ- وتحسين الخدمات السياحية المحلية .

د - والحد من العمالة الأجنبية في وقت تتزايد فيه البطالة محلياً .

٦- شمول الموازنة للمؤسسات الحكومية المستقلة التي تمولها الدولة واخضاعها للرقابة الادارية والتنظيمية او المحاسبية او الانجازية وذلك لأن فعاليات هذه المؤسسات مماثلة لفعاليات الحكومة ويجب ادماجها في الموازنة العامة .

٧- عقد مؤتمر وطني لمعالجة القضية الأقتصادية تشترك فيه جميع الكفاءات والخبرات الاقتصادية المحلية والعربية من مختلف الأتجاهات والميول الفكرية والسياسية ، وتوضع امامه جميع الحقائق والمعطيات للخروج بالاستنتاجات والتوصيات المناسبة .

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

ان القضية الاقتصادية في بلدنا أعقد بكثير من محاولات تبسيطها ، ولذلك فإن معالجتها يجب ان تتم من خلال معرفة حقيقية وموسعة بجميع معطياتها وأبعادها ، ويقول تقرير اللجنة المالية : إن خطاب الموازنة ، رغم واقعيته وموضوعيته ، الا انه خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الأقتصادية من وجوهها المختلفة، فلم يستعرض الخطاب تطور الأقتصاد ، وتطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، والاستهلاك والنمو والمديونية والبطالة والتضخم ، وإنما مسّ هذه الموضوعات بدرجات متفاوتة بين الاختصار والتفصيل ، مما يجعل خطاب الموازنة قاصراً عن كونه خطة وطنية للتصحيح الاقتصادي ، ورغم ذلك فان مشروع الموازنة المعروض أمامنا والذي ينسجم مع متطلبات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، والذي يعرض على انه جزء من خطة التصحيح الوطني " يشتمل على عوامل ومؤشرات تساهم في تعميق التشوهات الأقتصادية والاجتماعية بدلاً من معالجتها ، فالمحصلة الرئيسية لهذا المشروع تتكون من مزيد من الغلاء وارتفاع في معدلات البطالة ، وانخفاض مستوى الاستثمار ، وزيادة مدفوعات الديون الخارجية مع استمرار الاستدانة من الخارج بمعدلات أعلى من مدفوعات الدين ، اي اننا لا زلنا نستدين لكي نسدد خدمة الدين ، الأمر الذي سيجعل مدفوعات الفوائد بالدرجة الأولى تأخذ طابعاً مركباً ومغلقاً .

لذلك فانني ، مرة اخرى ، اطالب باعادة النظر في كيفية معالجة الوضع الأقتصادي والخروج من الأزمة ، اني واثق انه بامكاننا الاعتماد على وعي شعبنا في تحمل الاجراءات الاقتصادية القاسية اذا كانت هناك قناعة ، ان هذه الاجراءات ستؤدي لانفراج تدريجي ، والتغلب على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ، فأما المعالجات التي ستؤدي للمزيد من تحمل قسوة معالجات واجراءات التقشف ، مع تعمق متزايد لهذا الخلل ، لا يمكن ان يتحملوها او يتقبلوها ، خاصة وانهم يكتوون حالياً بلهيب الغلاء المتنامي ويعانون من تزايد معدلات البطالة .

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

كنا لغاية الآن ، نتحدث عن مشاكل عامة تمس الوطن كله ، والشعب كله .. ولكن يبدو انه لا مناص من الحديث عن مشاكل أخرى اكثر خصوصاً ، وهي وإن كانت تخص محافظة الكرك وجماهير الكرك .. الا أن ايجاد الحلول المناسبة لها يعكس ايجابياً على مجمل الأوضاع في البلاد كلها .. وفي لقاء لعدد من نواب المحافظة وانا في عدادهم مع دولة رئيس الوزراء .. أبدى دولته اهتماماً كبيراً بهذه المشاكل ووعد مشكوراً بنظر جاد لها .. ووضع الحلول المناسبة لمعظمها وهي التالية :

انا ما رايح اقرأ عليكم مشان ما اخذ وقت منكم ، بس عناوينها

١- جامعة مؤتة : ضرورة تخصيص خمسة ملايين دينار الها .

القبول : اعطاء الاولوية لأبناء الجنوب .

٢- مستشفى الكرك : اللي هو منحة من ايطاليا ضرورة متابعته .

٣- الرعاية الصحية .

٤- توزيع الاراضي القابلة للزراعة .

٥- زيادة مساحة الاراضي في منطقة الاغوار وتوزيع الاراضي على السكان المحليين لزيادة عددهم وثبات مساحة الارض .

٦- اقامة السدود الترابية .

٧- دراسة دور الشركات الرئيسة في الجنوب وتحديدا البوتاس والفوسفات في :-

أ- المساهمة بدعم الجامعة .

ب- المساهمة بحل البطالة .

جـ- ربط احتياجات الشركتين المستقبلة بعملية التعليم في الجامعة .

وأضيف مطالب اخرى في المحافظة لم تعرض على دولة الرئيس وهي التالية :

اولاً: في المجال الزراعي

١- قضايا انجراف التربة ، ووضع مشاريع متكامله لصيانة التربة في الأماكن المنحدره كمنطقة الحسا ، ووادي ابن حماد ، سيل الكرك ، مناطق الحزمان ، ووادي الموجب وكافة المناطق المنحدره الأخرى في المحافظة .

٢- وجوب قيام سلطة وادي الأردن باستصلاح الاراضي التابعة لها في المناطق شبه الغورية وهي : الموجب ، وادي ابن حماد ، سيل الكرك .

٣- تطويرالمراعي الطبيعية .. وحفر آبار ارتوازيه في المراعي الطبيعية والمناطق الشرقية .

٤- رفع كفاءة محطة الآلات الزراعية في الربه .

٥- انشاء جمعيات متخصصة لمربي الأغنام .

٦- انشاء مسلخ للدواجن .

٧- دراسة تخفيض اسعار مستلزمات الأنتاج الزراعي والحيواني .

٨- انشاء محطة لتربية وتحسين الأغنام لتوفير اللحوم الحمراء .

٩- اقامة مشروع لتربية النحل .

١٠- رفع مستوى المراكز الزراعية في الوحدات الاداريه (الألوية والاقضيه) الى مديريات زراعيه ، وبصوره خاصة الاغوار الجنوبيه على غرار جرش ، مادبا ، عجلون .

١١- المباشره بتنفيذ بعض الاجراءات لتخزين المياه وزيادة المخزون المائي منها .

ثانياً: في المجال الصحي:

اضافة لضرورة بناء مستشفى الكرك الجديد الذي سبقت الاشاره اليه ينبغي توفير المطالب الملحة التاليه :

١- فيما يتعلق بالمراكز الصحية الشامله في الربه والمزار .

- ينبغي توفير الاختصاصات الطبية الاساسيه (باطنيه ، نسائيه ، اطفال) .
- توفير العلاجات .
- توفير كوادر طبيه وتمريضيه كافيه .
- فتح مركز صحي شامل في قضاء عي .
- مراكز الأمومه والطفوله
- لا يتوفر فيها اطباء اختصاص في الحقول التاليه (نسائيه ، توليد ، اطفال) ووجوب توفير هذه الاختصاصات .
- اعتماد هذه المراكز كلياً على مستشفى الكرك الحكومي .
- عدم توفر الاجهزه الضروريه لهذه المراكز .
- مستشفى غور الصافي
- عدم توفر معظم التخصصات الطبية الرئيسيه فيه
- لا تجري فيه عمليات جراحيه ، ويجري تحويل معظم الحالات الجراحية لمستشفى الكرك ، في حين ان توفير التخصصات الطبيه الرئيسيه ولا سيما الجراحة أمر هام نظراً لكثافة السكان في الأغوار الجنوبيه ووجود مصنع البوتاس في المنطقه ، وكون المستشفى واقعاً على طريق العقبه - عمان ،

وكونه موقعاً استراتيجياً عسكرياً .

- تبقى هناك قضيه هامه تتعلق بقرى العمرو والحمايده العشره في المحافظة ، يعاني الناس هناك من قرار حكومي سابق باستملاك ساحة من الأرض تعادل (٧٢) ألف دونم تشكل واجهة لعشائر الحمايده ، بحجة عمل محميه ، ومنع الناس من الزراعه فيها او الرعي .. علماً ان ما مساحته (٢٥) ألف دونم منها صالحة للزراعه وفيها مياه وسبق ان كان الناس يستغلونها .. اما بقية المساحة فكانت تشكل مراعي لمواشيهم ، ويطالب الناس هناك :- باعادة النظر بقرار وضع اليد على كامل المساحه .
- وتمليك المواطنين ل (٢٥) ألف دونم الصالحة للزراعه .
- واستغلال القسم المرتفع فيها الأرض .
- تعبيد الطريق الزراعي الواصل من قرى الحمايده لمنطقة البذيه وهي المنطقة الصالحة للزراعه .

وهناك قطاع آخر من الأراضي في قرى العمرو والحمايده تبلغ مساحته نحو (٣٠) ألف دونم صالح الزراعه في منطقتي (سدير والبذيه) . وهي منطقة مشتركه في الوادي الذي يجمع بين هذه القرى . وهي مساحة يملكها (٤٧٠) مالك وفقاً للسجل العقاري، ويقتصر القسم والمستغل منها على ما نسبته (٤٠٪) وبطريقة بدائيه .

في حين يظل ما نسبته (٦٠٪) غير مستغل لعدم وجود طريق زراعي وتوجد في المنطقة مياه معدنيه والمساحه التي معظم تنسبي غير مستغلة للأستشفاء والسياحه ، والمطلوب : تعبيد الطريق الموصله من ... لهذه المنطقه وطولها (٢٢)كم وذلك يخدم عدة اغراض ومنها : - تسهيل استغلال الأرض زراعياً .
- الوصول لمشروع المحميه وتنفيذ المشروع .
- للسياحه والاستشفاء على نطاق واسع .
- وقضيه ثالثه تعليميه

استملكت قطعة ارض مناسبه مساحتها (٢٢) دونم على حساب مجلس الخدمات المشترك لهذه القرى وادرج عطاء هذه المدرسه مع مدرسة اخرى مشابهة لتجمع قرى العمرو نفذت مدرسة قرى العمرو ، في حين ظل مشروع مدرسة قرى الحمايده حبراً على ورق ، والمطلوب سرعة التنفيذ ، وشكراً لحسن استماعكم وسامحونا .

معالي رئيس المجلس الدكتور سعد حدادين ، وعدني (خمس) دقائق ، ما ضلش في الموازنه ايشي .

السيد سعد حدادين

معالي الرئيس ... الزملاء النواب ...

إن طرح الموازنه العامه للدوله في ظل هذه الظروف الاقتصاديه الصعبه يكاد أن لا يوفي بالاحتياجات الأساسيه الماسه الى شعبنا الذي ما طال ينتظر بكل لهفه وشوق للتخلص من الأزمه الاقتصاديه الخانقه والتي إنعكست على هذا الواقع الصعب من ظروف داخليه وخارجيه ونتيجة عدة عوامل ومن بينها عدم الانتماء الحقيقي لتراب هذا البلد وغياب روح المسؤوليه ، واللامبالاه في طرح القرارات العفويه والتصورات السطحيه لأصحاب القرار في تحمل مسؤوليه إقتصاد شعب بات الجوع يهدده بين الفينة والأخرى .

لذا أرى أن نتوجه الى القرى والأرياف الى الأرض الطيبه .منبع الخير والعطاء الى الزراعه لبنيان إقتصاد قوي ولزيادة الاستثمار والانتاج ولتوفير فرص العمل وتقلص العجز في الموازنه .

فلنحشد كل الطاقات الوطنيه لاعادة تصحيح الاقتصاد المترهل المهلهل وفق الأسس التاليه :

أولاً: القيام بتوزيع الأراضي الاميريه على المواطنين من فلاحين ومزارعين ومستثمرين لاستثمارها بطرق علميه مدروسه من شأنها زيادة الانتاج والنهوض به الى أعلى الدرجات وتوفير قاعدة انتاجيه صلبه .

ثانياً: الشروع بحفر الآبار الارتوازيه لتأمين المياه للري ، فأصبح هذا الأمر مطلباً ملحاً وضرورياً حتى يتسنى للمزارع المنتج الالتصاق بمعوله وحقله ، وبهذه الحاله نكون قد أوقفنا الهجره من الريف الى المدينه ، وأعطينا فرصه أخرى للمساعده في القضاء على البطاله ، ووضعنا حداً للتصحر الذي بات يهددنا .

ثالثاً: التشجيع على تربية المواشي وتوسيع المراعي بقصد انتاج اللحوم الحمراء والألبان - حتى يكون رديفاً ان لم يكن بديلاً فعلياً ودائماً لمثل هذه المنتوجات المستورده ، وبذلك نوفر مبالغ طائله من العملات الصعبه والتي نحن بأشد الحاجة اليها .

معالي الرئيس ... الزملاء النواب ...

- كما وأرى أن يعاد النظر بالجدوى الاقتصاديه لكل المشاريع الانمائيه والمنوي العمل بها ووضعها تحت دراسة مستفيضه قبل الشروع بإنشائها - حتي لا نقع في أكثر ما وقعنا به من مديونيه عقيمه .
- إعادة النظر بتطبيق نظام ضريبي جديد ، ومن هنا لو أخذنا الوقائع الحقيقيه لوجدنا كثيراً من المواطنين المستفيدين من هذا البلد واللذين لا يقومون بالمساهمه في إقتصاده ، متهربين من دفع الإلتزامات

الوطنيه المرتبه عليهم بعد أن وصلت أرباحهم أضعافاً مضاعفة من المواد والسلع المستورده في حينه من جراء هبوط الدينار الاردني مقابل العملات الأجنبيه .ما عدا الموظفين وبعض الشركات المساهمة ، فبهذا النهج يمكن أن يغير من هيكل الموازنه في تطبيق هذا النظام الضريبي للأفضل .

- وعلى اللذين كدسوا أموالهم في البنوك الأجنبيه بغض النظر عن مصادرها نتيجة الخلل الاقتصادي في الاردن بقصد أو دون قصد ، أن يراعوا مشاعر شعبهم ووطنهم، فللوطن ضريبه عليهم وأبسطها أن يقوموا بتحويل أرصدتهم الى البنوك الاردنيه في الداخل ليساهموا في عمليه التصحيح الاقتصادي وأن يقوموا بإنشاء المشاريع الاقتصاديه الانتاجيه .

- **وأما عن الصحة :**

فإن الصحة هي حالة إكتمال السلامه بدنياً وعقلياً وإجتماعياً ، فهي حق اساسي من حقوق الانسان فلا يمكن التباطؤ بفتح وانتشار العيادات والمراكز الصحيه حتى تصل الخدمات الصحيه لكل مواطن في أي تجمع سكاني ، وتحسين وصيانة المستشفيات وتأهيل كوادرها لما هو للأفضل.

- **وأما عن التربيه والتعليم والتعليم العالي :**

فإنني أرى أن تقوم الجهات المعنيه بالسعي في فتح المعاهد الفنيه والحرفيه ، لإعداد الفنيين المؤهلين بدرجات البكالوريوس لأن هذه المهن باتت أمر حيوي وضروري في المسيره الاردنيه الاقتصاديه كما أود أن الفت الانتباه الى أن سوء حالة الأبنيه المدرسيه في الأرياف وعدم توفرها بالشكل الكافي في حين يخطط لانشاء مدرسه ثانويه تتسع الى (٦٠٠) طالباً في عمان بكلفة حوالي (٩) ملايين دينار ، تساهم الدوله في جزء كبير من هذه التكلفه بحجة أنها للطلبه المتفوقين، وكأن المتفوقين فقط من عمان .

- **وأما وزارة الشباب :**

أرجو من الوزراء ان تدعم وتشجع على فتح النوادي والمراكز الشبابيه الثقافيه والاجتماعيه والرياضية ومعسكرات الشباب الصيفيه .وكذلك أن تدعم وتعنى بإتحاد الطب الرياضي الأردني واللذي ولد حديثاً ومنذ عام من أجل الإشراف الصحي ومعالجة الرياضيين في المملكه .

- **واما عن السياحه :**

فيجب مضاعفة الجهود للنهوض بالمرافق السياحيه والعلاجيه وترويج السياحه في الداخل (من منطلق إعرف بلدك) بدل الذهاب للخارج للترفيه وهدر العملات الاجنبيه الصعبه ، وذلك بأفضل السبل وأنجح الوسائل .كذلك الترويج للأماكن الأثريه والعلاجيه في الاردن عن طريق السفارات الأردنيه في الخارج

لإجتذاب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب - لأن السياحه هي من الصناعات المهمه في العديد من الدول المتقدمه .

- **وأما عن مؤسسة المواصلات السلكيه واللاسلكيه :**

فإنه بات من الضروري ربط مدن وقرى المملكه بالخدمه الهاتفيه الآليه ، وإتمام ما هو قائم في قرى ومدن لواء مادبا كذلك أتمنى على وزارة البلديات بإقامة الدوار المزمع إنشاءه ومنذ مدة طويله عند مدخل بلديه ماعين تجنبا للحوادث المؤسفة والمتكرره واللذي رصد له في الموازنات السابقه وبقي أمره مخزوناً في الأدراج منتظراً قارئة الفنجان ، وقد سبق لي وأن طالبت الحكومه الرشيده في مثل هذه الأمور للواء مادبا وقضاء ذيبان في كلمتي السابقه عند طرح موضوع الثقه بالحكومه آملاً أن تجد أذناً صاغيه عند المسؤولين .

- **وأما بالنسبه لمؤسسة الضمان الإجتماعي :**

فإنني أطالب إستقلاليه هذه المؤسسه حيث أنها ملك للعاملين في المؤسسات الأردنيه وليست ملكاً للحكومه .

فعليه أتمنى على هذه المؤسسه الرائده أن تراعي ظروف العمال في مواقعهم فعطاء العامل وتحمله للمصاعب والأخطار والأمراض يختلف ويجعله مميز بين مؤسسة واخرى وكما هو الحال مع عمال المناجم والتعدين واللذين يقاسون أمر الحالين صعوبة العمل والظروف الجويه القاسيه .

كما وألفت إنتباه الحكومه أن تقوم بمراقبة لا بل لإجبار الشركات والمتعهدين بأن يستخدموا الأيدي العامله الأردنيه ، بدل الأجنبيه ، وفاءً منها للمسيره ، وبالرغم من كل النداءات التي وجهتم إليهم وفي مناسبات عديده ، فما زالو ولحد الأن والأمثله كثيره يستقطبون العماله الأجنبيه وعلى علم من الحكومه متضرعين بحجة أن لا بديل لهم في الأردن .

معالي الرئيس ... الزملاء النواب...

ان ما جاء بخطاب الموازنة من دعم للمواد الغذائية ، فانة من الواجب علينا ان نعطي الحرص والانتباه الى اطفالنا الصغار وبذلك بدعم مادة الحليب للاطفال الرضع فقط.

وللعائلات الفقيرة . مع اننا ومن مفهوم صحى نشجع على الرضاعة الطبيعية.

واما دعم المواد الغذائية بشكلها الحالي والمنوي العمل بها فانني ارى ان يوقف هذا الدعم لانه يخدم الطبقة الغنية الثرية واما الفقيرة فاستهلاكها محدود ومقنن بحد ذاته لانه يحسن استعمالهاكمادةج اساسية - مثل السكر والارز.

وبعكس الطبقة التي تنعم بالغناء والثراء والتي تستعمل هذه المواد بكل بذخ واصراف فالحلويات باطباقها المختلفة واشكالها المتنوعة ، وبعد كل وليمة دسمة وفي معظم الايام والمناسبات العديدة ، والعديدة جدا. فما يذهب للحاويات اكثر منها ما يدخل للبطون.

اما الفقير الذي يسعده الحظ ان زار عمان لانجاز معاملة ما . فيقدم بعد تردد على تناولها في مطاعم عمان الصغيرة .

فاي دعم نقول - ولاي جهة نشير ونخدم ؟

وهكذا الحال في المواد الغذائية الاخري لهذا ومن الافضل ان نجد طريقا واسلوبا اخر لتنال الطبقة ذو الدخل المتدني نصيبا من هذا الدعم اما على شكل مادي وذلك بزيادة مرتبه الشهري ، او عن طريق اصدار بطاقات مميزة لهم لينال نصيبه من هذه المواد المدعومة . لئلا يبقى مستغلا وكما هو الحال وتحت شعار دعم المواد الغذائية.

واما قواتنا المسلحة رمز هذا البلد وعنوانه ودرع الوطن وسياجه فلهم منا جميعا كل دعم وحب ووفاء. فتسليحه باحدث الاسلحة لهو مطلب قومي مشرف ، تقتضيه قوميته العربية الاصيلة ، للدفاع عن حمى الوطن وحقوقه المشروعه.

واما العيون الساهرة على راحة المواطن ومكتسباته ، رجال الامن العام واللذين لا تغمض لهم عين لتوفير الامن والحماية للمواطنين .

ارى ان لا ينقص من مخصصاته حتى يتسنى لهم وفي ظل هذه الظروف الحالية من المضي في الامن والمحافظة على مسيرة الحياة الديموقراطية والتي نعتز بوجودها.

واخيرا ارجو ان اناشد الدول العربية الشقيقة بان تفي بالتزاماتها ودعمها وفق ما جاء في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ لهذا البلد الصابر الصامد على اطول خط للنار مع العدو الصهيوني عدو الامة العربية جميعها . وحتى يتمكن من تجاوز ازمته الاقتصادية ومواصلة تحمله لمسؤوليته الوطنية ، بعدما اطلق من شعارات وتصريحات عدوانية ، لأن العدو ينظر الى الاردن ليبني احلامه وليجد ارضا لزرع بذور الوطن البديل واللذي نرفضه جملة وتفصيلا. وتحت كل الظروف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس الدكتور محمد ابو فارس

السيد محمد ابو فارس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين ، ورضي الله عن صحابته اجمعين ، ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين . ونستفتح باللذي هو خير قال تعالى: { يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما } .

معالي الرئيس ...الاخوة الزملاء ...

انني بعد قراءتي لمشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ م خرجت بالملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : ان هناك فرقا كبيراً بين الايرادات المحلية وبين النفقات ، فالنفقات اكثر بكثير من الايرادات. وهذا يقلق كل انسان في هذا البلد سواء كان مسؤولا او غير مسؤول.

الملاحظة الثانية : ان هذا البلد في موازناته المالية المتعاقبة منذ تأسيسه يعتمد على المساعدات الخارجية ، والقروض الخارجية والداخلية ، وان هذه القروض قد اثقلت كاهل المواطن والدولة ويجعل الدولة مهددة من الخارج في جميع الاوقات .

الملاحظة الثالثة : قلة المشاريع الاستثمارية الناجحة لمعالجة مشكلة البطالة . بل ان البلد يئن تحت أعباء ما يسمى بالبطالة المقنعة، اذ ان جزء كبيرا من الرواتب والاجور تصرف الى قوى بشرية غير منتجة ، ولقد كان هذا نتيجة لتلك الطفرة الاقتصادية المصطنعة ، والفساد الاداري ، الذي حشد في مؤسسات الدولة هذا العدد الضخم من الموظفين غير المنتجين.

والمطلوب من الحكومة ان تقوم بدراسة للوضع الوظيفي في اجهزة الدولة المختلفة ، وتضع الحلول للتغلب على هذه المشكلة مشكلة البطالة المقنعة ، بان تحول الموظفين الى اجهزة اخرى ووظائف انتاجية تزيد في الدخل والايرادات المحلية.

الملاحظة الرابعة : ورد في نفقات اكثر من وزارة بند بعنوان علاوات اخرى ، وبند بعنوان نفقات متفرقة ، والمطلوب توضيح ذلك وتبيانه.

الملاحظة الخامسة : عدم وجود اية مخصصات مالية للذين فصلوا من اعمالهم لاسباب سياسية وهم عدد ضخم لا يستهان به فهؤلاء لابد أن تصرف لهم رواتب بعد إعادتهم إلى أعمالهم ، ولا بدان يعوضوا عما اصابهم من اضرار بعد فصلهم.

وعدم وجود مخصصات مالية لهؤلاء اقلقني كثيرا ، وازعجني وازعج كل حريص على عودة هؤلاء الى اعمالهم ، للاسهام في بناء المجتمع الذي ينتسبون اليه بعد ان حرموا هذا الشرف ، فجزى الله من حرمهم هذا الشرف ما يستحق ونكله الى العدالة الالهية وان كنا نود ان يحاسب في الدنيا على ما اقترفت يداه.

الملاحظة السادسة : عدم وجود بعض المؤسسات العامة في الموازنة العامة كالجامعات الاردنية والملكية الاردنية ، وهذا من شأنه ان يبعد مجلس النواب عن الاطلاع على ايرادات هذه المؤسسات ونفقاتها ، واخضاع موازناتها للمراقبة والمحاسبة ، وبهذه المناسبة فلا بد ان اذكر ان الخمور تباع على متن طائرات ، وبهذه المناسبة ، فأني اشعر دولة الرئيس ، ان الملكية الاردنية لا زالت حتى هذه الساعه تبيع الخمور على متن طائراتها ، ولقد ذكرت المسؤوليين في ذلك ، وان رئيس الوزراء في جلسة الثقة قد قدم بوضوح انه لن يباع الخمر في كافة مؤسسات الدولة العامه ، والملكية الاردنية في مقدمة المؤسسات العامة ولكنه قال ، لم يأتينا توجيها بهذا الامر.

الملاحظة السابعة : عدم دخول وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في الموازنة العامة لهذا العام والاعوام السابقة ، ولا ادري ما المصلحة في ذلك ، والمطلوب من الحكومة تقديم تفسير مقنع لهذا الامر.

الملاحظة الثامنة : لقد بلغت الفوائد الربوية للقروض الداخلية والخارجية المستحقة لهذا العام هي { ١٦٥ مليون و ٣٣٠ الف } وهذا يثقل كاهل الدولة والمواطنين ، علاوة على ان الربا محرم في دين الله ، وقد اعلن الله الحرب على الذين يتعاطونه فقال تعالى : { فأذنوا بحرب من الله ورسوله } .

المطلوب من الحكومة ان تتجه اتجاها صادقا وجادا للتخلص من الربا تدريجيا انسجاما مع التزامها بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية.

الملاحظة التاسعة : دعم المواد التموينية : ان مشروع الموازنة يدعم المواد التموينية بمبلغ { ٦٠ مليون } دينارا في السنة . وهذا المبلغ يستفيد من معظمه الاغنياء والاثرياء واصحاب المصانع الذين يستهلكون هذه المواد بشكل كثير. وهذه الفئة من الناس لا تحتاج الى هذا الدعم الذي يرهق الدولة.

ان هذا الدعم الذي يذهب في جله لمن لا يستحقونه يحرم الموازنة من مبالغ ضخمة يمكن ان تنفق في تحقيق خدمات انمائية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي . ومما يؤسف له ان بعض المواد التموينية المدعومة يتم تهريبها الى الخارج ، للاستفادة من فروق السعر في الاردن والدول المجاورة ، مما يؤدي الى الحاق الضرر بالمواطن ، وذلك بمضاعفة الكلفة الحقيقية التي تتكبدها الدولة ، ويعود ضررها الى المواطنين في نهاية المطاف .

والعلاج لهذه المشكلة يكون بحصر الدعم في ذوي الدخل المحدود من موظفين وغيرهم ، وذلك بالغاء الدعم ، وبيع هذه المواد بأسعارها الحقيقية للاثرياء واصحاب المصانع ،

وتخصيص جزء من الدعم كزيادة متنامية في علاوة غلاء المعيشة لموظفي الدولة بحيث تزداد هذه الزيادة سنويا بنسبة تتلاءم مع غلاء المعيشة اما ذوي الدخل المحدود من غير الموظفين كالمزارعين والعمال والاجراء وصغار الباعة والفقراء وغيرهم فيمكن ان تخصص الموازنة جزءا من الدعم لهم ويوزع على مستحقيه بأسلوب منظم وعادل ودقيق.

وباقي الدعم يحول لدعم المنتوجات الزراعية بدعم المزارعين من خلال انشاء مصرف خاص على طريقة البنوك والمصارف الاسلامية ، واسلوب المضاربة فيها ، او اي اسلوب اخر لا يدخل فيه الربا ولا يثقل كاهل المزارع بفوائد ربوية تهلكه في الدنيا والاخرة.

ان هذا العلاج يمثل حلا ايجابيا انمائيا ، ويحقق العدالة الاجتماعية ، ويوفر على الخزينة عناء الدعم والقروض . كما انه يحسن من رواتب المواطنين ومدخولاتهم بالأضافة الى انه يسهم في تخفيض اسعار المواد المستهلكة نتيجة زيادة الانتاج. وفائدته تعم جميع افراد المجتمع.

الملاحظة العاشرة : اغاثة النازحين : ان المبلغ الذي خصصه الموازنة لاغاثة النازحين لا يتجاوز { ٢ } مليون دينار وهذا المبلغ لا يسد حاجة هؤلاء الاخوة الذين يعيشون في ظروف قاسية واحوال مضنية ، توجب على الدولة وافراد الشعب الموسرين من مسلمين وغير مسلمين ان يمدوا لهم يد العون والمساعدة ، وتستدعي هذه الحالة زيادة مخصصات هؤلاء النازحين على حساب ضغط بعض النفقات التي ليست لها ذات الاهمية والحاجة الماسة كحاجة هؤلاء ومما يجدر ذكره هنا ان ابناء غزة الذين يعيشون على ارض الاردن ، منذ اثنين وعشرين عاما ومعظم سبل العمل امامهم موصدة ، ويعانون من ضيق العيش والحركة ، وهذا يستدعي أن تهتم الحكومة بهم وان تيسر لهم اسباب العيش الكريم والعمل ما داموا يعيشون على ارضها.

الملاحظة الحادية عشرة : ورد في الموازنة ان المبلغ الذي خصص لوزارة الخارجية { ٨٫٦١١ } مليون دينار وان مبلغ (١٠٠) الف دينار خصص لتأثيث السفارات و(٦٠) الف لشراء واستبدال سيارات .

اقول : اننا في اوضاع اقتصادية لا نحسد عليها ، لا تنكىء عدوا ولا تسر صديقا ، ونحن بحاجة الى ضغط النفقات وبخاصة في مثل هذه الامور التأثيث استبدال السيارات في السفارات . وبخاصة اذا علمنا ان كثيرا من المبالغ تنفق على الاحتفالات والمناسبات يصل الانفاق الى حد السرف والترف .

واقول ايضا هل من الضرورة ونحن بلد فقير يعيش على المساعدات والقروض ان نكثر من فتح السفارات وان ننفق الملايين عليها تأثيثا وشراء سيارات ورواتب موظفين .

وهل جري دراسة وتقويم لعمل السفارات في الخارج وما حققتـه مـن انجازات وهل قامت بوظيفتها كما هو مطلوب منها وهل ما تقوم بها يعادل هذا المبلغ الضخم نسبيا هذا امر يحتاج الى دراسة وتقويم ، وان كانت المؤشرات والدلائل تنبىء عن نتائج لا تسر .

معالي الرئيس ... الزملاء الاكارم ...

انني اطالب بالاهتمام بالامور التالية والعمل على تحقيقها :

١- ضبط الانفاق العام باحكام المراقبة والمتابعة والمساءلة والمحاسبة الفورية واتخاذ العقوبات الصارمة بحق كل من تسول له نفسه بالاعتداء على المال العام بالتبذير او السرقة او الاهمال ، قال تعالى { ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب} .

٢- سياسة الاسعار : ان المواطن في هذا البلد يعاني معاناة شديدة من ارتفاع الاسعار لا سيما وان دخله لم يزد دينارا واحدا وان الملاحظ ان سياسة التسعير تكاد تكون محصورة في المواد التموينية والخضار والفواكه والواقع ان هناك كثيرا من السلع لا تقل في اهميتها بالنسبة للمواطن عن المواد التموينية كالملابس وهناك مواد تحتكر لترفع اسعارها دون رقيب او حسيب.

وانني ارى ان تتوسع سياسة التسعير بحيث تشكل المواد التموينية والملابس ومواد البناء وكل ما من شانه ان يستغل فيه المواطن ويغبن غبنا فاحشا .

الا انه ينبغي ان يراعى في التسعير فلسفة الاسلام القائمة على ان التسعير حماية للمنتج والمستهلك وللبائع والمشتري وليس لطرف دون طرف.

٣- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص والعام بدعمه وحمايته وتيسير سبله.

٤- اعتماد سياسة التقشف والبعد عن سياسة الترف والسرف ، والبعد عن الكماليات وعدم القيام بمشاريع ترفيهية مكلفة.

٥- ضغط النفقات وبخاصة في وزارة الخارجية ما امكن.

٦- الغاء ضريبة التليفزيون او على الاقل عدم استيفائها ممن لا يقتنون جهاز التليفزيون لان اخذ ضريبة التليفزيون ممن لا يقتنيه ظلم وغصب للمال بلا مسوغ قانوني ولا شرعي. والافراد غير ملزمين بذلك ولهم ان يمتنعوا عن ذلك ، وهم امام القضاء براء من اية مسؤولية.

٧- الغاء المؤسسة الطبية العلاجية وكل مؤسسة تشكل عبئا على الاقتصاد : ان التوسع في انشاء المؤسسات والتوسع في الانفاق عليها يعتبر امرا غير طبيعي في بلد كالاردن ، يعاني من ازمة اقتصادية تأخذ بخناقه.

لقد جاء انشاء المؤسسة الطبية العلاجية دون مبرر محلي واقتصادي مقنع ، وحمل البلد مبلغا ضخما زيادة

على مخصصات الصحة. فهل البلد بحاجة الى وزارتين احداهما للصحة والثانية للعلاج.

اننا نطالب الحكومة بدراسة الوضع المؤسسي في المملكة والغاء كل المؤسسات التي تشكل عبئا على الاقتصاد او دمجها في مؤسسات اخرى لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، وتحسين اداء هذه المؤسسات .

٨- تخصيص مبلغ في الميزانية لاعادة المفصولين الى اعمالهم وتعويضهم عما لحقهم من الاضرار .

٩- تعيين الاكفاء الامناء في اجهزة الدولة وخاصة على الامور المالية لان الذي نشكو منه من ازمة اقتصادية واعتداء على المال العام ، واهمال بالواجب يعود الى قلة امانة الذي يقدم على مثل هذه الجرائم واحيانا يدل على عدم كفاءته فيتصرف تصرفا غير مناسب.

وليكن مقياسنا في هذا قول الله تعالى : ان خير من استأجرت القوي الامين] .

فالقوة : هي المؤهل الفني والعلمي التخصصي .

والامانة : هي المؤهل المسلكي.

فلا بد من اجتماعهما في الموظف ، فلا يصلح الامين غير الكفء ولا يصلح الكفء الذي لا امانة له.

١٠- تربية الامة على العفة والنظافة : لان هذا يؤدي الى المحافظة على المال العام والمال الخاص فلا رشوة ولا محسوبية ولا اختلاس وفي هذا المجال ينبغي ان يكون المسؤول قدوة لغيره .

١١- الاعتماد على الخبراء المحليين واستبعاد الخبراء الاجانب في شتي المجالات ، لانهم يكلفون الخزينة اموالا طائلة ، وعملات صعبة وبعضهم لا يتورع عن التجسس لمصلحة الاعداء وتقديم التقارير عن الابحاث والمشاريع والدراسات التي يقوم بها ويطلع عليها

١٢- الغاء المهرجانات الترفيهية وفي مقدمتها مهرجان جرش الذي يكلف الدولة اموالا ، فيها من المفاسد الاخلاقية والمباذل السلوكية ما يتنافى مع صدق توجهنا نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، اضف الى ذلك اننا امة منكوبة قد احتلت ارضها وديست مقدساتها ودنس مسرى رسولها صلى الله عليه وسلم ، ابناؤنا يذبحون وبناتنا في سجون الاحتلال كل هذا يستدعي منا ان نكف عن هذه المهازل التي تدل على عدم الاحساس بالمسؤولية .

١٣- دعم الاهل في المحتل من ارضنا : هناك شهداء سقطوا على ارض فلسطين المقدسة. وهناك جرحى ومعتقلون وعاطلون عن العمل بحاجة الى ان تمد لهم يد العون ، ان المسجد الاقصى مهدد بالهدم ، مهدد بالحرق ، مهدد بالاعتداء على رواده ، مهدد ببناء الهيكل على انقاضه ، فلا بد ان يكون له حراس يحرسونه صباح مساء و يتناوبون على حراسته اعينهم لا تغفل عنه لحظة وهي ترقب وترصد حركة اي يهودي لتقف في وجهه وتصده عما يريد انها فكرة بحاجة الى ان ندعمها كما ندعم تجديد طلاء قبة الصخرة وزخرفتها.

انهم حراس الاقصى الذين يستحقون كل عون ومدد ومساعدة . لانهم يبذلون دماءهم من اجل اولى القبلتين وثالث ثلاثة مساجد تشد اليها الرحال .

معالي الرئيس ...الاخوة الزملاء الاكارم ...

اننا من خلال اتصالنا بالمواطنين في الدائرة الانتخابية الخامسة والاطلاع على ما يعانونه من مشكلات ، راينا من الواجب علينا ان تتبنى المطالب التالية ونؤكد على ضرورة تحقيقها

١- اعفاء اهل اسكان مدينة ابو نصير من جميع الفوائد الربوية التي رتبت على بيوتهم حين اسست وتحملوها كجزء من التكاليف ، وهذا امر قد ارهقهم وجعلهم يعيشون حياة قاسية وبخاصة بعد ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار.

٢- ايجاد مركز صحي ببيادر وادي السير .

٣- الاهتمام بالعيادات الصحية الموجودة في القرى المجاورة لبلدة وادي السيد من حيث الاطباء المقيمون والاجهزة الطبية والادوية.

٤- التيسير على اهل منصقة ام عبهرة بتوصيل التيار الكهربائي للمحرومين والمحتاجين وكذلك التجمعات السكانية شرقي حسبان وشمالي ناعور.

٥- الاهتمام بالمدارس ، وتجنب الشعب المجمعة في مدرسة عراق الامير.

٦- فصل وادي السير وصويلح وشفا بدران واسكان ابو نصير والبنيات عن امانة عمان الكبرى ، فانك لا تكاد ترى مسألة مجمعا عليها بين جميع المواطنين كهذه المسألة ان ضم هذه المناطق الى امانة عمان الكبرى كلفها اعباء تنوء بحملها ، ولا تستطيع القيام بها. ذلك لان هذه المناطق في غالبية اهلها فلاحون ، اهل ضرع وزرع ويقتنون الماشية ليستعينوا بها في حياتهم والانضمام الى امانة عمان الكبرى قيدهم وعطل مصالحهم.

وهم ايضا متوسطو الحال كان احدهم يقوم ببناء متواضع يتكون من غرفتين متواضعتين ليستر نفسه وابناءه في هذا البيت وكانت كلفته بسيطة تتناسب مع قدرته المالية. ولما انضم الى امانة عمان الكبرى اصبح مستحيلا عليه ان يبني له بيتا بسهولة وذلك بسبب الشروط والقيود والرسوم الباهظة وكأنه رجل من اهل الشميساني في ثرائه وثروته.

ان الاصل في الاجراءات ان تراعي احوال المواطنين في هذه المناطق ، وتيسر سبل العيش لهم لا ان تضيق عليهم ، وتلحق الحرج بهم ، وتجعلهم يجأرون الى الله ثم الى مسؤول يرفع هذه الظلامات عنهم.

٧- الاهتمام بالمساجد في ناعور وما حولها من القرى من حيث الخطباء ودور القرآن .

٨- ربط وادي السير بشبكة المجاري وهذا من حقهم لان رسوم المجاري تستوفى منهم ولا ينتفعون بذلك في

مقابل ما يجبى منهم ونفس الحال مع سكان حي الكمالية بمدينة صويلح.

٩- هناك اراض تعود اهلها منذ العهد العثماني على الانتفاع بها دون تصويب ، كأراضي شفا بدران وغرب العدسية وغير ذلك ، فالمطلوب البت النهائي في هذه الاراضي وتمليكها ملكا تاما لاهلها.

١٠- انشاء محكمة صلح في ناعور ، علما بأن وزارة العدل قد قررت انشاء المحكمة في سنة ١٩٨٧ وبلدية ناعور على استعداد لتقديم البناء الازم للمحكمة.

١- انشاء مركز اعلاف في ناعور تيسيرا على المواطنين.

١٢- دعم نادي صويلح الرياضي الثقافي ، هذا النادي الذي تأسس منذ اكثر من عشر سنوات وليس له لغاية هذه الساعة مقر مناسب يستقبل الشباب فيه ، ويزاول الالعاب الرياضية لقلة موارده المالية وعدم اهتمام وزارة الشباب ومؤسسة رعاية الشباب به الاهتمام الكافي.

١٣- اصلاح طريق عراق الامير وسائر الطرق القروية والزراعية في منطقة وادي السير وقراها . وكذلك تعبيد الطريق المؤدية الى مسجد عمار بن ياسر حتى يستطيع سكان هذا الحي بالكمالية ان يصلوا الى المسجد ليصلوا فيه في فصل الشتاء .

معالي الرئيس ...الزملاء الكرام...

اننا ولا شك نواجه ازمة اقتصادية واجتماعية وسياسية واخلاقية ، والموازنة كشفت بعض مظاهر هذه الازمات ، الا انني اعتقد اعتقادا جازما ان هناك اسبابا حقيقية وراء هذه الازمات ، ومن هذه الاسباب ما يلي :

١- البعد عن منهج الله وعدم تطبيق شرعه : قال تعالى : { ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى } .

٢- شيوع الربا في نظامنا الاقتصادي حتى اصبحنا لا نتحرج من ذكره ومن التعامل به اخذا وعطاء في معاملاتنا وقروضنا في الداخل والخارج. وكما هو مثبت في مشروع الموازنة تحت اسم خدمات الدين.

قال تعالى :" الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس "

ان حياة الامة التي تشيع فيها الربا حياة قلق واضطراب كالمصروع الذي لا هو الى قرار ولا حياته الى استقرار ، قد نزعت البركة من ماله والامن من نفسه ، قال تعالى :" يمحق الله الربا ويربي الصدقات" .

٣- غياب الحياة الشورية من مجتمعاتنا ومن مؤسساتنا لان الامة لا تكون منتجة الا اذا كانت لها شخصيتها المستقلة المصانة ، ولا تتحقق لها شخصيتها الا اذا مارست الشورى في واقع حياتها ، وكانت تتخذ قراراتها المصيرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية بنفسها.

نعم ان الامة لا تحقق ذاتها الا من خلال ممارستها العملية لقوله تعالى : وامرهم شورى بينهم.

٤- غياب الحريات العامة من سياسية ودينية وتعليمية وحرية الصحافة والرأي ، وحرية التنقل وغير ذلك من الحريات.

ان الفرد في مجتمعاتنا لا ينتج الانتاج المطلوب ، لانه مقهور ، مشلول الارادة والتفكير.

والانتاج ايها السادة يتطلب عقلية حرة مفكرة ونفسية مستقرة مطمئنة ، ويتطلب جهدا وطاقة . فاذا كان الفرد مقهورا قد صودرت حريته ، وحرم من الامن النفسي فانه لا يكون قادرا على الابداع ولا على التفكير السليم. قد انشغل بنفسه بدل ان ينشغل بهموم مجتمعه .

٥- غياب العدل من حياة الناس : فنرى اعتداء من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية ، وترى السلطة القضائية تتخوف من السلطة التنفيذية ، فلا تصدر قرارها المستقل في كثير من القضايا خشية من بطش السلطة التنفيذية ، اضف الى ذلك غياب النزاهة التامة وتوخي العدل المطلق وعدم صلاحيات بعض من يقوم على القضاء .

وهذا وغيره يؤدي الى الظلم ، واذا فشا هذا عند الناس سئموا الحياة وأحبطوا ايام احباط ، وهددت الحياة كلها بالزوال والاضمحلال ، فان دولة الظلم ساعة ودولة العدل الى قيام الساعة.

٦- خراب الذمم عند بعض المتنفذين والمسؤولين : فانتشرت الرشوة والمحسوبية والاعتداء على المال العام دون حسيب او رقيب ، مما جعل بعض الناس العاديين يستمرىء في هذه الامور في جميع معاملاته ، وتنتقل العدوى اليه.

وهذا يذكرنا بقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه لعمر بن الخطاب حينما جاءه بساط كسرى وهو مرصع بالجواهر والالىء . ولم يخدش منه شيئ فقال :عمر رضى الله عنه متعجباً ان قوما قد ادوا هذا لامناء ، فقال له علي بين ابي طالب رضي الله عنه : يا امير المؤمنين عففت فعفت رعيتك ولو رتعت لرتعت .

هذه بعض الاسباب التي نعاني منها وهي تقف وراء جميع ازماتنا فما الحل لهذه الازمات ؟

ان الحل في نظري هو الاسلام ، فهو قادر على حل جميع مشاكلنا الاقتصادية والسياسية والتربوية والاخلاقية .

الاسلام الذي يوجب التغيير الشامل الكامل في جميع النواحي السالفة الذكر ، قال تعالى : ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

وخير دليل على هذا ما صنعه هذا الاسلام في القبائل العربية المتناحرة المتدابرة في الجاهلية ، التي كانت في ذيل القافلة البشرية ، متخلفة في جميع نواحي الحياة فاذا هي بالاسلام يقود البشرية الى العدل والنور ، قال تعالى : او من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها .

وظلت هذه الامة خير امة اخرجت للناس حتى تركت كتاب الله وراءها ظهريا فتداعت عليها الامم كما تداعى الاكلة الى قصعتيها وعادت الى ذيل القافلة من جديد تطلب حلولا لمشاكلها الاقتصادية والسياسية من اعدائها ، فما زادها ذلك الا ذلا لان من اعتز بغير الله ذل .

واخيرا انني اقول هذا وقلبي مفعم بالامل في النصر والتمكين لهذا العرين ولهذه الامة الماجدة ، فان بشائر النصر تلوح في الافق ، وان بزوغ الفجر قد اقترب فهنيئا لمن انضوى تحت راية سيد الخلق صلى الله عليه وسلم واتبع هدي ربه ، فانه لا يعرف الشقاء الى قلبه ونفسه سبيلا قال تعالى : فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد عطا الشهوان .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد ومن والاه .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... اما بعد ،

فكما يعلم الاخوة النواب انني احد اعضاء اللجنة المالية التي ناقشت مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ م والتي قام زميلي سعادة النائب الدكتور عبدالله العكايلة مقررها بتلاوة تقريرها على مجلسكم الكريم . وحيث انني لست بصدد مناقشة هذا المشروع او التعليق عليه . الا انني ارى ان هناك بعض المطالب لمواطني الدائرة الانتخابية الخامسة التي تشرفت بتمثيلها في مجلسكم الموقر هذا داعيا الله عز وجل ان يمكن هذه الحكومة بتوجيه من قائد المسيرة جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم التوفيق للعمل بما فيه الخير لهذا البلد ويمكنها من السير الى كل ما تصبوا اليه من تقدم وازدهار ليبقى هذا البلد كما عهدناه قلعة صمود في وجه التحديات التي تواجهه .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

مع تقديري وتأييدي الى كل ما اورده زميلي سعادة النائب الدكتور محمد ابو فارس من مطالب للدائرة الانتخابية الخامسة الا انني ارجو ان اضيف على ما ذكره بعض المطالب التي رأيتها ضرورية وملازمة لخدمة المواطنين في هذه الدائرة .

اولا : ان تعمل الحكومة على فتح مركز لتوزيع الاعلاف لقضاء ناعور نظرا لما يلاقيه مربو المواشي من

صعوبات وكلفة نقل لبعد المسافات للحصول على الاعلاف .

ثانيا : فتح محكمة صلح لقضاء ناعور خاصة ان المبنى قد تم تجهيزه من قبل بلدية ناعور وذلك تخفيفا للاعباء التي يواجهها المواطنون في الامور المتعلقة بها ، علما بأن هذا الموضوع تم ادراجه ضمن خطة وزارة العدل لعام ١٩٨٧ .

ثالثا : فتح مكتب للارشاد الزراعي في قضاء ناعور لتقديم النصائح والارشادات للمزارعين .

رابعا : فتح مكتب للمياه حيث ان المنطقة بامس الحاجة لهذا المكتب ليقوم بحل المشاكل المتعلقة بالمياه وخاصة ما يتعلق بفواتير المياه علما بان بلدية ناعور على استعداد لتقديم البناء اللازم مع التجهيزات .

خامسا : تفتقر منطقة قضاء ناعور ووادي السير الى مساجد والى ائمة لبعض المساجد الحالية وكذلك العمل على فتح دور للقرآن في المنطقة .

سادسا : هناك قطع اراضي حرجية مجاورة للمجالس البلدية والقروية منها ما هو مشجر بالاشجار الحرجية ومنها ما هو غير مشجر ومخصص للحراج واتمنى على الحكومة ان توعز الى وزارتي التربية والتعليم والزراعة بالتعاون مع المجالس البلدية لاستغلال هذه الاراضي بزراعتها بالاشجار المثمرة يعود مردودها على المجالس والمدارس وحبذا لو تم تكليف الطلاب ضمن برنامج وخطة بحيث يقوم الطلاب بالعناية بهذه الاشجار باشراف متخصصين زراعين .

سابعا : قامت الدولة مشكورة بانشاء مركز صحي شامل في ناعور الا ان هذا المركز ما زال بحاجة الى تجهيزه بالمختبرات والاشعة والاسرة للعمليات الصغرى وحالات الولادة علما بأن المبنى المخصص يتسع لمثل هذه الامور كما ان هذا المركز يعاني الكثير من عدم توفر الادوية اللازمة .

ثامنا : تطوير المراكز الصحية الاولية في منطقة القضاء (العيادات) لكل من الروضة والسامك والعدسية والبنيات والعال وزبود وسيل حسبان وتطويرها الى مراكز صحية كاملة نظرا لكثرة تعداد السكان كذلك ايجاد مركز صحي لبلدية مرج الحمام .

تاسعا : ان المركز الامني لقضاء ناعور بأمس الحاجة الى توفير البناء المناسب والملائم علما بأنه قد تم تسجيل قطعة ارض باسم الامن العام لهذه الغاية وانا في هذه الحالة اخالف اللجنة المالية بتخفيض مخصصات الامن العام.

عاشرا : زيادة الخطوط الهاتفية في قضاء ناعور بالاضافة الى تحويل الهواتف العادية الى آلية وخاصة بلدية الروضة ومجلس قروي كل من المنصورة والعال وام القطين وتركي وزبود والعدسية وسيل حسبان .

حادي عشر : ايجاد مركز شئون وخدمة اجتماعية في قضاء ناعور وقضاء وادي السير لدراسة حالات جيوب الفقر الموجودة في المنطقة .

ثاني عشر : اعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية جغرافيا بحيث تكون هناك دائرة انتخابية مستقلة لريف قضاء وادي السير ودائرة مستقلة اخرى لريف قضاء ناعور .

ثالث عشر : ان تصبح مدرستي قرية البنيات الاعدادية للذكور والاناث ثانوية نظرا لما يعانيه الطلاب من ظروف مادية قاسية لاتمام دراستهم في الاماكن البعيدة وان تولي وزارة التربية والتعليم اهتماما اكثر بأبناء هذه المنطقة الذين يعانون ويقاسون مرارة التعليم لقلة المدارس كذلك رفع مستوى مدارس تركي والعدسية من اعدادية الى ثانوية وانشاء مدرسة بنات ثانوية في بلدية حسبان .

رابع عشر : تعبيد بعض الطرق الزراعية في قضاء ناعور وقضاء وادي السير ليتمكن المزارعون من الوصول الى مزارعهم وتسويق منتجاتهم صيفا وشتاء مثل طريق الروضة حسبان وناعور وادي ابو سليط والعدسية وطريق تركي زبود وطريق ام عبهرة المائية عراق الامير ، طريق الشرقاء العدسية وطريق الرجاحة البحاث .

خامس عشر : اتمنى على الحكومة الرشيدة بأن تقام بعض المصانع الجديدة في هذه المنطقة لتشغيل الايدي العاملة .

سادس عشر: تبطين القنوات المائية الترابية في القضاء حتى لا تذهب المياه هدرا ونحن بأمس الحاجة اليها .

سابع عشر: ان احياء السعيفان شرقي سيل حسبان وضمن منطقة بلدية الروضة تشكل في مجموعها ما يقارب الثلاثين منزلا بحاجة الى الكهرباء والمواطنون ينظرون بأن يسدي الله هذه النعمة عليهم كما اسداها على مزارع الدجاج .

ثامن عشر : اما بالنسبة لوزارتي الشباب والسياحة والاثار فانني اتمنى على تلك الوزارات كل ضمن اختصاصها النظر بعين الرحمة والاهتمام بشباب القضاء والمناطق الاثرية والسياحية بها .

التاسع عشر : هنالك اعداد كبيرة من الخريجين والخريجات من المعاهد والجامعات من ابناء قضاء ناعور وقضاء وادي السير عاطلون عن العمل ينتظرون رحمة الله .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

في عام ١٩٧٩ حدث انفجار قرب قرية ام البساتين / حي الرحيل وذهب ضحيته ابرياء صغارا وكبارا ومع ايماننا بقضاء الله وقدره وانه لن يصيب الانسان الا ما كتب الله له قامت الحكومة بالامر ببناء مدرسة صناعية مكان الحادث وخصصت الدولة انذاك مبلغ (٣٠) الف دينار كما قامت المملكة العربية السعودية بالتبرع بمبلغ (١٠٠) الف دينار وقد راجعت حديثا بهذا الامر وزارة الشئون البلدية والقروية واعلمت بأن هذه المبالغ موجودة امانات منذ ذلك التاريخ لدى وزارة التربية والتعليم ، اما آن الاوان ايها الساده ان ترد هذه الامانات وتقام هذه المدرسة الصناعية في المنطقة لتنشئة وتربية الاجيال وهم بأمس الحاجة الى مثل هذه المدارس .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

هذه المطالب التي اوردتها على مسامعكم راجيا العمل بكل تعاون واخلاص لتحقيقها هي مطالب اساسية

تمنى المواطنون منذ سنوات طويلة مضت ان تخرج الى حيز النور والتنفيذ من حيز الامل والترجي لتنهض جميعا وننطلق الانطلاقة الصادقة في تحقيقها متعاونين في بناء بلدنا الحبيب عرين الحسين اردن العروبة والاسلام وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاستاذ جمال الصرايرة ، كلمته قصيرة اخر المتكلمين ، وبعدها الراحة .

السيد جمال الصرايرة

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

اتقدم بالشكر للاخوة رئيس واعضاء اللجنة المالية على الجهد المضني الذي بذلوه من اجل تنقيح ارقام موازنة عام ١٩٩٠ ، واشكر معالي وزير المالية على تعاونه الكبير الذي لمسته اثناء مشاركتي كنائب زائر في معظم الجلسات لانني لست عضوا في اللجنة المالية ، وبما ان الموازنة هي الترجمة الرقمية لسياسة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتي سيكون مسارها دون تجاوزات ودون ملحق يرسل الى مجلسنا في نهاية العام او في مثل هذه الايام من العام المقبل من اجل اقراره .

ان ملاحق الموازنة والتي كانت تأتي لمجلس النواب في السنوات السابقة بعد الانفاق هي مخالفة دستورية يجب عدم تكرارها في هذا المجلس ، علاوه على انها مؤشر خطير يدل على عدم التخطيط السليم .

ولا يفوتني ان اشير من خلال متابعتي لارقام الموازنة من انها موضوعية لم تخدع المواطن ولا مجلس النواب ، فهي تعترف بالازمة الاقتصادية التي نعيشها وتحاول ان تسير بما يتلأم وهذا الوضع ولو لعام واحد ، مع البدء بتنفيذ سياسة ضبط النفقات والنظر في كل بند يصرف في هذه الموازنة ، وتحسين سبل الايرادات قدر الامكان .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

نحن الان فريق عمل واحد نعترف ونقر بأننا نعاني من مشكلة اقتصادية ونقبل بخطة خمسية او عشرية تقشفية محاولة للحفاظ على ما نحن عليه سواء عن طريق مشورة صندوق النقد الدولي او عن طريق اجتهاد ذاتي شريطة وقف الاقتراض الخارجي والداخلي الا لمشاريع انتاجية بعد دراسة علمية وافية لاثبات جدوى المشروع المقترض من اجله سلفا ، وموافقة مجلسنا عليها

ولنعترف سوية ان الشيء الوحيد الذي يمكن عمله الان هو جدولة الديون وليس تسديدها لاننا لا نستطيع ان نسدد شيئا هذا العام لعدم وجود صافي في الموازنة ، لان اقتصادنا اقتصاد غير فائض ، ويوجد في موازنتنا عجز مالي قدره (مائة وستة وثمانون) مليون دينار ، ولتكن مسؤليتنا جميعا العمل على ايجاد حلول

لانقاذ بلدنا ومستقبل اجيالنا لانه لا يأس مع ارادة الرجال ، وعلينا ان نبدأ الدراسة الجدية والتحليل العلمي المقرون بالارقام الدقيقة ليتحول مجلسنا الى مصنع قرارات ووضع خطط يمكن تنفيذها واقعيا ، خاصة ان الحكومة ابدت استعدادها وحسن نيتها للتعاون مع مجلسنا ، لندفع عجلة التقدم في مجتمعنا الى الامام ، ونحسن اوضاعنا الاقتصادية .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء النواب المحترمين ...

اود ان ابدي الملاحظات التالية حول الموازنة واوضاعنا بشكل عام :

١- ان مشروع قانون الموازنة العامة المقدم لمجلسنا لا يمثل حقيقة الوضع المالي للدولة بشكل كامل ما دامت موازنة المؤسسات العامة مثل الملكية الاردنية ، ومؤسسة المواصلات ، وسلطة وادي الاردن ، وسلطة الكهرباء والجامعات تستثنى من مشروع الموازنة العامة المقدمة لمجلسنا ، لذا اطلب من الحكومة تقديم موازنات هذه المؤسسات هذا العام ولو بشكل فردي على الا يقبل المجلس النظر في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ ما لم تكن موازنة هذه المؤسسات مدرجة اصلا ضمن مشروع الموازنة العامة ، لانه رغم استقلالية هذه المؤسسات المالية والادارية بموجب قوانينها الخاصة ، الا انها تتعامل بالمال العام كأي وزارة من الوزارات ، لذا من حق مجلس النواب دراسة موازنة هذه المؤسسات واقرارها بالشكل القانوني السليم .

٢- ان المديونية الناجمة عن تجربة صندوق الدعم العسكري التي نعمل الان على تسديدها ، والتي كانت خارج اطار الموازنة العامة تجربة يجب الا تتكرر ولا داعي للسرية فيما يتم انفاقه على قواتنا المسلحة بين الحكومة ومجلس النواب ، مع الاعتراف بالعوامل السياسية الخارجية التي جعلت الحكومة تلجأ الى مثل هذا الاسلوب سابقا .

٣- ورد في الموازنة العامة ان دائرة ضريبة الدخل ستتمكن هذا العام من جباية (مائة مليون) دينار مقابل (ستين مليون) دينار عام ١٩٨٩ وانني اركز على الا تقوم دائرة ضريبة الدخل باثقال كاهل المواطنين بضرائب جديدة او تخفيض الاعفاءات الممنوحة لهم او الضغط على طبقة معينة وهي ادمغة اردنية للهجرة خارج البلاد من اجل جباية هذا المبلغ وان تلتزم بجمع الفرق بين المبلغين من الشركات والبنوك كما وعدت .

٤- توسيع القاعدة الجمركية لتشمل ايضا المؤسسات والدوائر الحكومية لتظهر الوضع المالي الحقيقي سواء بتلك المؤسسات والدوائر او للموازنة بشكل عام . والغاء كل الاستثناءات فيما يتعلق بالجمارك .

٥- تعزيز صلاحية واستقلالية البنك المركزي وعدم اذعانه لوزارة المالية او لجنة الامن الاقتصادي باصدار اوراق نقديه لتغطية الاحتياجات الداخلية تحت بند ما يسمى بالسلفات الاستثنائية مما يؤدي الى تضخم الدين الداخلي وعدم التقيد بقانون الدين العام ، ويجب ان تخضع مسألة الدين الداخلي لمناقشة مجلس النواب كما له من اثار نقدية واجتماعية بالغة الاهمية .

٦- اعادة النظر في سياسة تصاريح العمل والتي ادت بالعمالة الوافدة ان تصبح في كثير من المواقع هي

صاحبه العمل وقد استشرى خطرها بحيث وصل الى بعض المصانع والمزارع الصغيرة وهذا نهج خطير يجب الاسراع في معالجته والتحكم في سياسة الترخيص .

٧- على الحكومة البدء ببيع حصصها في المشاريع الصغيرة للقطاع الخاص كخطوة اولى واستثمار العوائد المالية من بيعها في مشاريع انتاجية جديدة وان تضع الحكومة خططا مستقبلية لبيع باقي المؤسسات العامة للقطاع الخاص ان ثبت جدوى هذه الخطوات .

٨- على الحكومة ومن اجل توفير مناخ استثماري للأموال الاردنية والعربية ان تلغي لجنة الامن الاقتصادي وذلك لحماية المستثمرين لان هذه اللجنة ربما جردت بعض المستثمرين بحق لكن من يمنعها ان تجرد مستثمرين اخرين بدون حق لانها تعتقد انها على حق ؟ .

٩- ضرورة الاستقلالية الفعلية لمؤسسة الضمان الاجتماعي واستقلال اموالها والا تغدو ذراعا للحكومة تصرف من اموالها باقتراح او ايحاء او توجيه من الحكومة في مجال معين او في مشاريع خاسرة والمجلس مطالب ان يحقق هذه الاستقلالية من اجل مستقبل اولئك الذين تشملهم مظلة الضمان الاجتماعي .

١٠- تفعيل دور ديوان المحاسبة بعد تطويره واعطاؤه الصلاحيات الكاملة لضمان سير جميع المؤسسات والدوائر سيرا سليما وصحيحا .

١١- اعطاء مشكلة المياه اهمية كبيرة والعمل على صيانة شبكات المياه لتقليل الفاقد في المياه خاصة وان حرب المياه بدأت تلوح في الافق .

١٢- السرعة القصوى في البحث عن الاسباب التي ادت الى ارتفاع الاسعار التي اشارت اليها اللجنة المالية في ردها حتى لا تطول فوضى الاسعار والاسراع في وضع الحلول المناسبة لها ومقاومة الاحتكار والاستغلال من قبل التجار والوكلاء .

١٣- ورد في رد اللجنة المالية ان الانفاق على تكلفة الدراسات والابحاث في السنوات الثلاثة الاخيرة كانت (٢٥)مليون دينار اسند معظمها للاجانب وان هذه التكلفة الان (٨ر٥) مليون دينار ما اود ان اركز عليه ان تكون هذه الدراسات والابحاث منوطة بالاردنيين الا اذا تعذر وجودهم .

١٤- ان ما اشارت اليه اللجنة المالية من ضرورة حسر الفجوة بين دخل التقاعد من الاقتطاعات ونفقات رواتب التقاعد يجب الا يكون على حساب زيادة نسبة الاقتطاع من رواتب الموظفين لغايات التقاعد ولا على حساب الرواتب التي تدفع للمتقاعدين .
مستحسنا فكرة عدم الاحالات المبكرة على التقاعد ، واطالب الحكومة فصل العائدات التقاعدية في صندوق خاص من الان ، واستثمار امواله ليتم الدفع منه للمتقاعدين بعد انشائه .

١٥- ان الاصلاح الاقتصادي مرهون بالاصلاح الاداري لذا على الحكومة ان تبدأ سياسة التطهير الاداري والتركيز على دولة المؤسسات بدلا من دولة الاشخاص هذا التطهير الذي يجب ان يشمل كل المؤسسات وعلى كافة المستويات .

واطلب ان تعطي الجهة المخولة [الامان من المثول امام القضاء] لاي مواطن يدلي بمعلومات او يقدم وثائق تؤدي الى الكشف عن العابثين باموال الشعب والمستهترين بالانظمة والقوانين .

١٦- العمل على وضع اسس علمية ثابتة ودقيقة يقوم ديوان الخدمة المدنية من خلالها باجراء التوظيف ، والبعد عن المزاجية في التوظيف والغاء جميع الاستثناءات ومقاومة المحسوبية والشللية .

١٧- انني اسجل تحفظي على المخصصات للبنود التالية الواردة في مشروع الموازنة :

ا- مشروع مدرسة المستجدين في المفرق .

ب- مشروع طريق الخرسانه الازرق - الجفر .

جـ- مساهمة الخزينة بمبلغ [ستة] ملايين دينار لشركة الاسمنت كجزء من التزام الحكومة لقاء دمج شركات الاسمنت .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

لقد ادركنا خطورة المشكلة الاقتصادية وما واكبها من ازدياد الفقر وزيادة حجم البطالة الناتج عن الخلل في التوزيع ، وعدم تحديد الاولويات في الانفاق ، وعدم تحقيق العدالة في التوزيع بين مختلف محافظات المملكة ، وعدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ، لذلك فانني اطلب من المجلس الكريم التأكيد على الحكومة ان تقدم نسخة موازية من مشروع قانون الموازنة للسنة القادمة مبوبة حسب المحافظات واقاليم التنمية .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

وفيما يتعلق بمحافظة الكرك التي شرفني اهلها بتمثيلهم فانني اطلب ما يلي :

١- ان تقوم الحكومة بحل سريع لوضع مستشفى الكرك الحكومي ومستشفى الامير علي بدمجها وبزيادة (خمسين) سريرا ، وان تتابع الحكومة الاردنية تبرع الحكومة الايطالية لبناء مستشفى الكرك الجديد والذي اعاقته جهات حكومية عديدة في السنوات الماضية لعدم التخطيط السليم ، كما اطالب تحديث المراكز الطبية في لوائي المحافظة وتزويدها بالمعدات والكوادر المدربة وتوفير كافة انواع الادوية .
كما اطالب تزويد مستشفى غور الصافي بالكادر اللازم حيث كان يعمل فيه (١٤) طبيبا حين كان يتبع وزارة الصحة لكن عدد الاطباء فيه اصبح (اربعة) اطباء بعد ان اصبح تابعا للمؤسسة الطبية العلاجية .

٢- توفير الاموال الكافية للنهوض بالجناح المدني في جامعة مؤتة والذي لم يكتمل بعد وتوفير مبلغ (خمسة) ملايين دينار هذا العام ليستمر المقاول في العمل ، ورفع نسبة مخصصاتها من الرسوم الجمركية والاضافية ، واعطاء ابناء الجنوب (٥٠ ٪) من المقاعد الدراسية في هذه الجامعة ، علما ان هذه الجامعة لم تحظ بما حظيت به جامعاتنا الاخرى من الدعم والرعاية لانها بدأت عامها العاشر وما زال طلابها يدرسون

مع طلاب كلية مجتمع الكرك ومثال على الاجحاف بحق جامعة مؤتة توزيع حصص الجامعات من الرسوم الجمركية والاضافية التي تقدر هذا العام بحوالي (١٨) مليون دينار فنسب التوزيع كما ذكرها معالي وزير المالية المحترم للجنة المالية هي كالتالي :

حصة الجامعة الاردنية (٣٥٪) ، حصة جامعة اليرموك (٢٥٪) ، حصة جامعة العلوم والتكنولوجية (٢٨٪) واما حصة مؤتة فهي (١٢٪) فقط . انني اطلب من دولة رئيس الوزراء الافخم - رئيس مجلس التعليم العالي ومن اعضاء مجلس التعليم العالي الكرام من خلال معالي رئيسنا كما ينص النظام الداخلي انصاف جامعة مؤتة واعادة تقسيم النسب بين الجامعات الاردنية والبالغة (٩) مليون دينار لما لهذا التخفيض من اثر سيء على مسيرة الجامعات .

٣- تخصيص مبالغ كافية من موازنة هذا العام لشق وتعبيد الطرق الزراعية والقروية وانشاء المدارس وهنا لا بد لي من ان اشكر معالي وزير المالية ووزير التربية لانقاذ عطاء مدارس سول الاعدادية من الالغاء واطلب زيادة مخصصات عطاءها هذا العام .

٤- العناية بالشباب وأؤكد على مطالبة الحكومة المباشرة بالعمل على انشاء مدينة رياضية في محافظة الكرك : ضمن الخطة الخمسية القادمة اسوة بمدينة الحسين للشباب في عمان ومدينة الحسن الرياضية في اربد .

٥- زيادة المبالغ المخصصة لترميم قلعة الكرك ، هذا المعلم التاريخي الذي تهدده عوامل الطبيعة بالزوال ، وتشجيع القطاع الخاص لبناء فندق سياحي قرب هذه القلعة .

٦- ان توفر الحكومة الميكانيكية والسبل لتشجيع الثروة الزراعيةوالحيوانيه في المحافظة مثل العمل على حفر الابار الارتوازية في الاراضي الشرقية بعد توزيعها التي ستسهم في تحويل هذه الاراضي الى مناطق زراعية خصبة وتوزيع اراضي الموجب على المواطنين المجاورين الذين يدفعون بدل ايجار هذه الاراضي منذ سنين عديدة .

٧- زيادة تفاعل المشاريع المقامة في الجنوب مع المجتمع المحلي ، هذه المشاريع التي ترفد المملكة بمبلغ يتجاوز (٦٠٠) مليون دولار بالعملة الصعبة فلماذا لا تعمل على اقامة مشاريع او مصانع صغيرة موازية لها تخدم المجتمع المحلي كمشاريع تربية الاسماك ومصانع النسيج ، ومصانع زراعية صناعية صغيرة ومدارس للتدريب الصناعي لتلبية حاجة هذه الصناعات من العمالة المحلية ، وان تساهم هذه الشركات بدعم جامعة مؤتة ماديا كي تلحق بركب اخواتها من الجامعات الاردنية .

واخيرا فانني اتوجه بالشكر العميق لكل من اسهم في انجاح تجربتنا الديمقراطية وفي مقدمتهم صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

ولكل من اسهم ويسهم في انهاضنا من عثرتنا الاقتصادية واخص بالشكر حكومات المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية وقطر وعمان وامارة دبي .

كما اوجه تحية اعزاز واكبار لابطالنا غربي النهر ، الذين صنعوا المجد والذين عملوا ما عجزت الجيوش الجرارة عن عمله ، والذين يستحقون منا جميعا كل دعم مادي ومعنوي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

ارجو ان اعلم الاخوة الكرام ، ان اللجنة المالية ستجتمع يوم الثلاثاء الساعة (العاشرة صباحا) .

ايضا هنالك دعوة كريمة لزيارة القوات المسلحة ، كلية الاركان الواقعة في حسبان يوم الاحد القادم مثل هذا اليوم الساعة (التاسعة) التجمع هنا ، ثم تأتي السيارات من قبلهم لتأخذنا الى الموقع ، واحتمال كبير ان جلالة القائد الاعلى يشرف هذا الاجتماع .

وشكرا .

نرفع الجلسة لمدة (نصف) ساعة للراحة ، الساعة (التاسعة) صباحا يوم الاحد ،، بتحبوا نستمر ؟

الاستاذ جمال الخريشا ، احب ما علينا نستمر .

السيد جمال الخريشا بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...الاخوة والزملاء الكرام ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في البداية ارجو ان أؤكد بأن وحدتنا الوطنية اساس امننا الوطني وأمننا الوطني ركيزة امننا القومي ، وعلينا جميعا ان نعي الاخطار والتهديدات المحيطة بنا ، وان نعمل معا حكومة ونوابا ومواطنين ليبقى الاردن قلعة الصمود ، ورمز الوحدة والاخاء ومنطلق الثورة العربية الكبرى في سبيل الوحدة والحرية والحياة الفضلى.

ان المديونية هم وطني ، كما ان البطالة وارتفاع الاسعار قضايا وطنية ، على الحكومة ان تعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها ، فقد اصبحت بمجموعها عبء ثقيل على المواطن ، ارجو الله ان يعيننا جميعا للتصدي لها كل من موقعه وحسب طاقته فلم تعد المسألة مسألة حكومة بل هي قضايا وطنية وايجاد الحلول المناسبة لها مسؤولية الجميع مواطنين ومسؤولين في كل مكان وفي كل موقع .

معالي الرئيس ...السادة النواب المحترمين ...

لقد جاء خطاب السيد وزير المالية وبيان الحكومة حول قانون الموازنة العامة للدولة لهذا العام بيانا واضحا وموضوعيا ، ولا بد لي من تقديم الشكر لهذه الحكومة على ذلك البيان الذي اخذ بعين الاعتبارالظروف المالية والاقتصادية التي تجتازها المملكة في الوقت الحاضر كما اتقدم بالشكر والتقدير للزملاء الكرام رئيس واعضاء

اللجنة المالية على التقرير الوافي الذي قدم لنا بالأمس حول مشروع قانون الموازنة العامة ، فقد جاء تقرير اللجنة متوازنا ومتزنا ، شاملا لابعاد القانون ومتناسبا مع واقع الحال ، كما جاءت توصياته متفقة مع تطلعاتنا جميعا بضرورة تقليص الانفاق العام وصولا الي تقليص العجز في الموازنة الى الحد الاقصى الممكن ومن هنا فاني اتفق مع توصيات اللجنة البرلمانية فيما يخص الغاء بعض المؤسسات ، ودمج بعضها الاخر ، كما اتفق مع اللجنة في توصياتها بضرورة تبويب الموازنة على اساس قطاعي واقليمي ، وعدم اصدار ملحق للموازنة قبل اقراره من هذا المجلس الكريم .

الف تحية لقواتنا الباسلة درع الوطن الذي يجب ان نكون الداعمين لهذه القوات وباستمرار ، وكما انني اتحفظ على تقرير موازنة الامن العام العين الساهرة .

الاخوة والزملاء الكرام ...

اعود مرة اخرى لاتحدث واذكر في منطقة البادية والتي سبق ان طرحت مشكلاتها في بيان الثقة / وسأحصر حديثي على منطقة بدو الوسط وان كانت مشاكل البادية في المملكة متشابهة وهمومها واحدة .

١- لاتزال مناطق البادية بحاجة الى الاهتمام والرعاية اللازمين من قبل الحكومة ، ولا زال اهلها بانتظار المشاريع والاستثمارات من القطاعين العام والخاص ، والخدمات وان كانت بحدها الادنى المعقول ، فالواجب يقتضي تطويرها وتقييمها الى وضع افضل ، ولا زالت الوعود المتتالية من قبل الحكومات حول تطوير اقليم البادية ولم يظهر شيء يدل على نية التوجه نحو استحداث هذا الاقليم التنموي الهام .

٢- ومربي الاغنام لا تزال مشاكلهم قائمة وتزداد حدة مع الايام ، فالاعلاف كمية واسعارا مشكلة قائمة تعتمد وباستمرار على الاجتهاد هذا المسؤول او ذاك دون الوصول الى حل جذري لهذا القطاع الهام .

٣- اما المياه فان الابار الموجودة لسقاية الاغنام اما معطلة او انها لا تزال غير مستخدمة بالشكل المطلوب الذي يفي بالغرض الذي انشئت من اجله .

٤- والمحميات الرعوية اكملت المأساة حيث اماكن الرعي التقليدية التي سيجت ومنع اصحاب الاغنام والمواشي من دخولها ، وبالرغم من زيارة معالي وزير الزراعة لتلك المنطقة مشكورا الا ان حلا لهذه المشكلة لم يتضح بعد .

٥- اما مشاكل الاراضي وبالرغم من قدمها فلا تزال دون حل علما بأن قسما من هذه الاراضي والتي تسيطر عليها القوات المسلحة كمناطق تدريب اصبحت الان ضمن مناطق الاكتظاظ السكاني وهناك توجه من القوات المسلحة بالتخلي عنها ، والمطلوب فقط بحثها ما بين الاجهزة المعنية في الحكومة والقيادة العامة للقوات المسلحة ومن هذه المناطق / اراضي القطنة ، المشاش ، ومديسيسات والجناب وأراضي العثمان

٦- اما الطرق الزراعية في البادية فالانفاق عليها لا يكاد يذكر وعلى سبيل المثال فان قضاء الموقر والذي يشمل اكثر من (٢٠) قرية وبلدة وتجمعا سكانيا وفيه ما يزيد على (٣٠٠,١٠٠) دنم لم يفتح فيه كيلو واحد منذ تأسيس المملكة .

٧- سبق وان طالبت وأؤكد اليوم بضرورة ترفيع اقضية الموقر والجيزة الى الوية / مما يستدعي بالضرورة توفير خدمات اخرى مهمة كمديرية للتربية والتعليم ، والزراعة ، والتنميه الاجتماعية حيث لا زالت عمان هي مركز المديريات المسؤولة عن هذه المناطق الواسعة . وكذلك ايجاد مديرية ناحية في ام الرصاص .

٨- اما المجالس البلدية والقروية فهي بأمس الحاجة الى الدعم والرعاية من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ، ونتمنى على السيد الوزير استحداث بلديات ودعم المجالس القروية وخاصة التي تستحق بحكم القانون ترفيعها الى مجالس ومن هذه القرى قاع الحرش ، وبريقا ، الباعج ، ثغرة الجب المغاير ، الذهبية الغربية ، والذهبية الشرقية ، الزحيق ، حمام الشموط ، اللبن ، ام الوليد ، ام الرصاص ، سالية ، جميل منجا ، حلول ، الوليد القصبة ، الفيصلية ، ام رمانة ، والزميلة ، الحلابات ش -غ ، ام بطمة ، الهاشمية كوم الرف .

٩- اما الاندية ومراكز الشباب في هذه المناطق فهي في حالة فوضى وبحاجة الى تنظيم ودعم ودمج هذه الاندية ليصار الى اعادة تشكيلها بشكل افضل وتقديم الخدمة المطلوبة والغاية المرجوة منها .

١٠- الاتصالات : معدومة في قرى قاع ، بريقا ، الحرش ، الخناصري ، وكوم الرف ، الزميلة ، حمام الشموط ، وجلول .

١١- الصحة لا وجود لها في قرى وتجمعات مثل جميل سالية ، الزميلة ، ام بطمة ، قاع ، الحرش ، بريقا ثغرة الجب ، حمام الشموط ، الدليق ، الحفار ، منشية القضاة ، الهاشمية ، واذا وجب فالجهد محدود .

١٢- التربية والتعليم الحديث كبير ومطول ولا اعتقد ان الامور الحالية في منطقة بني صخر بدو الوسط سليم بقدر ما هو سيء وسأرسل مذكرة مفصلة الى وزير التربية والتعليم .

١٣- ارجو من دولة الرئيس ، ان يعقد اجتماع لمجلس الوزراء ، كل اربع اشهر في احدى المناطق مناطق البادية كما وارجو ان تشكل لجنة من الحكومة لمعالجة قضايا البادية .

وشكرًا .

معالي الرئيس ...

ارجو الله لنا جميعا التوفيق والنجاح ، متمنيا للحكومة السداد والرشاد والعمل الصالح لما فيه خير اردننا الغالي وشعبه الوفي بقيادة الحسين المعظم اعزه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاستاذ عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى سائر اخوانه النبين والمرسلين .

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء المحترمين ...

لما يمر به بلدنا من تحديات على الصعيد الخارجي الاقتصادي الداخلي فكنت ازاء ذلك اتوقع ان تاتي موازنتنا لهذا العام على شكل يخرج على ما الفناه في الموازانات التقليدية والتي اورثتنا ما نحن فيه .

وخاصة اننا نعلم ان الموازنة في حقيقتها اكثر من ارقام بل هي البرنامج المالي لتحقيق الاهداف السياسية في البرنامج السياسي الذي يطلع بمسؤولياته في مواجهة تحديات الامة ازاء عدونا الذي يتضخم عددا بالمهاجرين الذين لا تفتر رحلاتهم الى ارضنا ويزداد عدونا اثر ذلك نهما لاحتلال ارض جديدة لكي يستوعب هذه الاعداد المتزايدة .

ومما ادهشني حقا ردود الفعل لمقولة رئيس وزراء الكيان اليهودي المغتصب وتوجهاته لتحقيق دولة اسرائيل الكبرى بينما الناظر للامور بلا مزيد امعان وتفرس يعلم ان اسرائيل جادة عمليا وبلا فتور في تحقيق هذه السياسة ومنذ سنوات لان اسرائيل تسعى الى استقطاب ما يزيد على عشرين مليون يهودي في مختلف انحاء العالم وان الهجرة المستمرة تتطلب ارضا جديدة وان توسعهم لن يكون باتجاه البحر بل سيكون باتجاه ارضنا في هذا البلد والبلاد العربية . فنحن مستهدفين منهم سواء صرحوا بذلك ام لم يصرحوا . وبناء على ذلك كنت اتوقع من موازنتنا ان تكون بمستوى هذا التحدي / او التحدي الاقتصادي الذي وصل باوضاعنا الى هذا الحد والذي نسأل الله المخرج منه بسلام .

وكما اننا نعلم ان الموازنة تجسيد لفلسفة الحكم توجهه وتجاهاته وهي النافذة التي نتطلع من خلالها الى مجتمع الغد الذي يتوجب علينا من خلالها ان نرسم ملامحه وكامل بنيانه طورا شامخا يفرق تحدياتنا التي تسير بتزايد مطرد .

ولكن ذلك لن يكون من خلال ما شاهدت من أبواب وأرقام وما استقراءت من توجهات . ولا اعتقد ان السير على النهج السابق الذي قرعت ولا زالت اجراسه معلنة بالخطر منذ سنوات سبقت كثيراً الازمة التي تكشفت لنا من قريب وان الضغط الذي مارسته الدولة على بعض النفقات وكذلك اللجنة المالية والذي حقق وفراً طفيفا عن الموازنات السابقة ، فأن ذلك لا يغير من ملامح الواقع الشئ الكثير ، بل نحتاج الى خروج عن التقليد الذي الفناه في موازناتنا بما يكفل مزيدا من المنعه العسكرية والصناعات العسكرية والانتاج الذي يحقق الاكتفاء والمنعة .

وبعد أمننا العسكري تبرز لنا اولوية الامن الاجتماعي الذي كان من انتاج التطور في الحياة الاقتصادية ولا يكون ذلك الا من خلال برامج مدروسة وجادة وهادفة في مجالات التنمية الاجتماعية وكما ارجو ان لا تشغلنا الازمة الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية لان اي خلل بينهما سيؤدي الى ظهور

فجوة سحيقة متزايدة اجتماعيا واقتصاديا بين طبقة الاثرياء والفقراء ومشاكل الفقر ان لم نسارع الى حلها ببرامج وسياسات هادفة ومدروسة من التأهيل الذي يحول هذه الفئات الى الانتاج لتتحول الى العطاء بدلا من الاخذ مع تغير في سياسة الدعم من الموازنة ليكون في مصلحة الفقراء بدلاً من ان يكون للفقراء وللاغنياء على حد سواء ليدفع بذلك القادرون بدل استهلاكهم وان تخصص معونات لغير القادرين على التأهيل . قبل ان تنفجر علينا طبقة الفقراء بركاناً مدمراً يصعب ضبطه والسيطرة عليه . لان البطون الجائعة ليس لها اذان تسمع بها ولا عقول تفكر بها ولا تصغي لمنطق هذا اذا لم يقودها عوزها للانحراف وكما انها قبل انفجارها تكون اداة سهلة في يد فكر مشوش هدام يلوح لها ببارقة الامل .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

اننا بحاجة الى حشد كل طاقاتنا ضمن برامج سياسية وثقافية واعلامية وتنموية لسد هذه الثغرات لان الامن الاجتماعي لا يقل اهمية عن الامن العسكري او الامن الاقتصادي .

كما ويجب ان نفعل دور جميع المؤسسات التربوية والثقافية والاعلامية في توجيه المواطن الى البناء وتهيئة الكوادر الامنية المؤمنة القوية القادرة على النهوض باعباء المسؤولية التي تواجهنا وان نجعل همنا جميعا مصلحة هذا الوطن وأمنه واستقراره . لا ان تتوجه هذه المؤسسات لاشاعة البخس في عقول الناس عندما نراها تصفق وتزين كل فكر هدام وتبرر كل خطاء يرتكب بحق الوطن والمجتمع وعندما نراها تزين لنا الخيانة على انها امانة والتنكر لهذا البلد وقيادته وشعبه على انها انتماء عندما نرى المؤسسات تلك تشيد بعدالة الظالمين لا نستبعد بعد ذلك ان تقودنا هذه المؤسسات الى ان نقر ونعترف بعدالة وجود عدونا اليهودي على صدورنا وارضنا لان هذه من تلك كما ويجب علينا لتقييم اقتصادنا ان نعود بدراسة شاملة وتقييم لكامل مؤسساتنا وكما ذكرت اللجنة المالية وأن نعالج الازدواج بالدمج وان نحل كل مؤسسة لم يعد جدوى من وجودها وان ندرس البطالة المقنعة في كل كوادر الدولة حيث اصبح هناك تضخم في هذه الكوادر على حساب مقدرات هذا البلد وعلى حساب العمل وان نقوم بعزل هذه البطالة عن قطاعات الخدمات وتحويلها الى قطاعات الانتاج وبنفس النفقات الجارية التي تنفق عليها . كما اقترح على الدولة ان تتولي كافة قطاعات الخدمات في البلد وأن تفرغ القطاع الخاص الى الانتاج الصناعي والزراعي وان تساهم الدولة في توجيه هذا القطاع وتوفير الخبرات والدراسات اللازمة له لا ان تتوجه صناعاتنا الى الصناعات الكمالية والترفية والتي تصنع في كل بلدان العالم لنشكو بعد ذلك من عدم القدرة على تسويق منتجاتنا . يجب علينا ان نتوجه الى الصناعات الاستراتيجية التي تزيدنا قوة ومنعة لانه لا خير فينا ان بنينا ما لا نستطيع الدفاع عنه.

كما يتوجب على الحكومة ان تكافئ كل مسؤول يحقق وفراً للخزينة من النفقات المخصصة لدائرته دون ان يؤثر على انتاج او عمل مؤسسته .

كما وعلى الحكومة ان تراقب جميع كوادر مؤسساتها وتراقب مظاهر الترف والتسيب في هذه المؤسسات

وان تراقب بعض المكافأت التي يقوم بتوزيعها بعض المسؤولين بحجة انها حوافز للابداع .

كما واتوجه من خلال معالي رئيس المجلس الى الحكومة الموقرة بالاستفسار عن مصدر وسر الاموال التي دأبت ادارة المؤسسة الطبية العلاجية والخدمات الطبية من قبل على توزيعها في كل رأس سنة ميلادية على بعض عناصر ذلك الجهاز بحيث تتراوح انصبة المستحقين على تقذير الموزعين ما بين (عشرين الف) و (١٨) الف الى ثمانية الآف لكل شخص باسم (بونص) وان تتم ملاحقة جميع الذين صرفوا هذه المبالغ ان كانت بغير وجه حق. (واحيانا توزع مثل هذه المبالغ خلال السنة اذا دعت الحاجة) .

كما ويلاحظ من قراءة بعض ارقام الموازنة ان هناك فرقا كبيرا بين الضرائب على الدخل والارباح والتي تمثل (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار الى مجموع الضرائب الاخرى الممثلة بالضرائب الجمركية والرخص والرسوم والبرق والبريد والهاتف والضرائب الاخرى .. الخ والتي بلغت (٥٩٤,٠٠٠,٠٠٠) دينار . ان ارتفاع ايرادات الخزينة من الضرائب غير المباشرة يشير الى بطء سير عمليات التنمية والى ثقل الضريبة غير المباشرة على صغار الكسبه.

كما ويلاحظ ان حركة البناء القومي توسع في المملكة ونحن نعلم ان هذا النمط من هذا البناء يزيد بلدنا جمالا بحيث نحقر اوروبا وتقدمها العمراني مع عمارنا الا انه يزيدنا عريا اقتصاديا ويجمد اموالنا في مضمار لا نفع من ورائه ويخرج هذه الاموال من عجلة الاستثمار الاقتصادي وتنشيط حركة الاقتصاد في البلد لذا يتوجب على الحكومة فرض ضرائب عالية جدا مع منع استغلال اصحاب رؤوس الاموال استثمار اموالهم في هذا الجانب او اي جانب ترفي وان لا يوزن في العمار الا في حدود الضروره حتى نتخطى الخطر الذي نستفيه ظلاله وان يحدد سعر لجميع المباني المعده للبيع وهو سعر الكلفه الحقيقيه مع هامش مقبول للربح وفرض ضرائب عاليه على مثل هذه المباني الغير مشغوله بمالك او مستأجر . كما ونرجو من الحكومه ووزاره الزراعه من التوجه الى انشاء مشاريع زراعيه مضبوطه للمساهمه في ان نصل الى اردن اخضر مع تحقق الاكتفاء من هذا الجانب مع تشغيل الايدي العامله للمساهمه في حل مشكله البطاله .

كما ونرجو من الدوله التوجه الى دراسه موضوع شركات التامين وامكانيه ايجاد صندوق تأمين حكومي ليغطي كافه حاجات الدوله من التامين . وان يسمح للراغبين من المدنيين في الاشتراك به كما ونطالب الدوله في موازناتها القادمه ان تولي قطاعات الانتاج الاهميه الاولويه على قطاعات الخدمات الا ما كان منها يخدم الانتاج .

كما وارجو من الحكومه اعلامنا عن الاسس التي اعتمدتها في توقعها زياده واردات موازنه هذا العام عن العام الماضي كالضرائب الجمركيه والاخرى والبرق والبريد والهاتف علما ان واردات الدوله من الجمارك هبطت في عام ١٩٨٩ عنها في عام ١٩٨٨ فمن اين ستأتي هذه الزيادات ؟ والتي تفوق بنسبه كبيره ما كانت عليه في الاعوام السابقه مع العلم ان استيراد كثير من السلع الكماليه والترفيه سوف يتوقف.

اما من حيث مؤسسه صندوق التقاعد المدني والعسكري والضمان الاجتماعي فإنني مـن هذا الموقف انبه الحكومه الرشيده الى مراجعه سياسه عمل هذه المؤسسات حيث ان هذه المؤسسات اذا لم تحظى بمراقبه واشراف مباشر

لاستثمار اموالها والتي هي من اقتطاعات العاملين المنتفعين من هذه المؤسسات فإننا سنواجه في المستقبل ازمه كبيره عندما يفوق ما تدفعه هذه المؤسسات للمستحقين على ما تأخذه من المستفيدين والذي يضطرنا الى دعم عجز هذه المؤسسات المستمر كما حصل في كثير من دول العالم التي لم تتنبه الى هذه المشكله الا متأخرا .

كما ونطالب الحكومه بما يلي وعلى الصعيد العام :

١. التدخل بحزم لوقف مظاهر الترف الوظيفي من اثاث وسيارات وهواتف الى غير ذلك من مظاهر الترف التي يتوجب علينا ان نوقف من استمرارها .
٢ . تدخل من الحكومه لتحديد اسعار كافه السلع المستورده والمنتجه محليا ضمن اسس معقوله مع تقليل الوسطاء التجاريين اذا لا يمكن الاستغناء عنهم .
٣ . دعم العاملين في سلك الدوله عسكريين وموظفين ومعلمين ورجال امن بأجراءات تضمن لهذا القطاع الاستقرار امام هذا الغلاء الفاحش .
٤ . ان تولي الحكومه كامل عنايتها موضوع البطاله بضبط العماله الوافده اجنبيه او عربيه وان تحل محلها العماله الاردنيه مع اجراء المفاوضات مع الدول التي تحتاج الى العماله مع الايعاز بفتح مراكز لتصدير العماله الاردنيه .

اما من حيث مطالب المحافظه والتي نتشرف بتمثيلها فقد لاحظت استحقاق محافظه الكرك لا يزيد عن استحقاق بعض القرى من محافظات المملكه وهذا ان دل على شئ فإنما يدل على سوء في التوزيع الذي يترتب على الحكومه ان تقوم بتصويبه .

اولا - في مجال الزراعه :

فقد حرم هذا القطاع من عنايه الحكومه رغم اتساع مساحه الاراضي الزراعيه في المحافظه والتي بدأت تنحسر رقعتها بسبب زياده العمران والجرافات التربه للطبيعه الجبليه في معظم اراضي المحافظه ولانعدام الجدوى من زراعه هذه الاراضي لانها جميعها تسقى بماء السماء وليس منها المروي لاندثار كثير من الينابيع ولعدم وجود ابار المياه الجوفيه لضعف امكانيه المواطنين وتقاعص الدولة في هذا الجانب . وكما ان كثير من الاراضي الصالحه للزراعه تم وضع اليد عليها كالمحميه الموجوده في واجهه عشائر الحمايده فلاهي مفتوحه لرعي الاغنام ولا هي مفتوحه للزراعه مما حدى بكثير من مربي الاغنام الى بيع اغنامهم لندره المراعي وغلاء الاعلاف ان تيسرت وكما ان الاف الدونمات معطله لقله الطرق الزراعيه المؤديه لها وخاصه مع تلاشي الاعتماد على المحراث البلدي . والحل يتمثل في :

١. فتح الطرق الزراعيه من خلال آليات وزارة الاشغال والقوات المسلحه ووزارة الزراعة ليسهل على المواطنين استغلال مزيد من الاراضي الزراعيه .

٢ . دعم جميع قرى المحافظة بالمساعدات لتشجيعهم في المحافظه على اراضيهم بالتدابير التي تمنع انجراف التربه .

٣ . كما واطالب الدوله بتوزيع جميع الاراضي الصالحه للزراعه والتي تعود ملكيتها للدوله على المواطنين اما بيعا وبأثمان معقوله او تأجير تلك الاراضي بشروط واجور معقوله ايضا فبذلك نرفد الخزينه بمورد إضافي من السيوله النقديه التي ستساهم في حل الازمه الماليه وكما سنزيد من رقعه الاراضي الزراعيه .

٤ . ونطالب الحكومه بحفر الابار الارتوازيه لتشجيع الزراعه المسقيه لتقليل الاعتماد على الزراعات المعتمده على مياه الامطار .

٥ . السماح لمستوردي وتجار الاغنام والثروة الحيوانيه الحيه من الاقطار العربيه المجاوره ادخال هذه الحيوانات بلا قيود مساهمه منا في حل هذه الازمه مع تقديم الاعلاف اللازمه لذلك .

٦ . كما نطالب الحكومه بايجاد مصارف ماليه تقدم القروض للمزارعين على نظام المرابحه لتشجيع الزراعه في بلدنا ليتحقق الاكتفاء بأذن الله .

٧ . ونطالب الحكومه إقامه السدود في المناطق الصالحه لذلك مثل وادي الموجب واللجون والحسا ووادي الكرك وغيرها من الاوديه الصالحه لأغراض السدود لتشجيع الزراعات المسقيه وخاصه ان مياه الامطار في السنوات الاخيره لم تعد كافيه للأغراض الزراعيه .

٨ . وكذلك نطالب الدوله إقامه السدود الترابيه في مناطق التجمع المائي في كثير من اوديه الكرك والتي يمكن استغلالها في الزراعه والثروه الحيوانيه .

٩ . كما ونطالب الحكومه بالعنايه بالينابيع والتي اصبحت تندثر يوما بعد يوم مثل الينابيع في منطقه الحزمان الطيبه والعراق وعي والعينا ووادي بن حماد والموجب والكرك مع فتح مكاتب ارشاد زراعي للمزارعين .

ثانيا - اما في مجال التعليم :

فإننا نطالب زياده مخصصات جامعه مؤته لأكمال تجهيز الجناح المدني لتصل بهذه الجامعه الى المستوى الذي انشئت من اجله مع العلم انها الجامعه الوحيده في الجنوب لتصل الى مستوى شقيقتيها في المملكة مع تزويدها بالكوادر اللازمه وان تكون الاولويه في التعيينات والقبول لابناء المنطقه .

كما وان عديد من القرى بحاجه الى زياده الغرف الصفيه في مدارسها لاستيعاب الطلبه الذين يدرسون في مباني مستأجره كقري الطيبه وقرية الخرشه والاغوار وغيرها من قرى المحافظة . مع بناء وحدات سكنيه للمعلمين في القرى النائيه كالاغوار والطيبه والعراق وكثربا ، وغيرها من القرى النائيه لتساهم في استقرار المعلمين .

ثالثا - في مجال الصحه :

فلم ارى ايه مخصصات لهذا الجانب في موازنه هذا العام مع افتقار المحافظه الى العنايه الصحيه بما يتناسب مع حجم المحافظه وعدد سكانها حيث انها تفتقر الى مستشفى يستوعب كافه الاختصاصات التي تتطلبها الحاجات الملحه في المحافظه فالمستشفى الحالي الذي لا تزيد اسرته على الستين سريرا لا يغطي حاجات المحافظه التي يزيد عدد سكانها على ٢٠٠ الف مواطن مع نقص في اطباء الاختصاص لعدم وجود حوافز تشجع بقائهم في الكرك .

لذلك نطالب الحكومه بالاسراع في ابراز مستشفى المشيرفه الى حيز الوجود مع العلم انه تم تخصيص قطعه ارض لهذا المستشفى وحسب معلوماتنا ان بناء المستشفى يتوقف على تلكؤ بعض الجهات والتي ماطلت في انفاذ البنية التحتيه للمستشفى علما ان الحكومة الايطالية كما علمنا تعهدت بتمويل وبناء هذا المستشفى فنطالب بالاسراع في هذا الانجاز الحيوي الذي يساهم في حل مأساه المرضى في المحافظه .

كما ونطالب الحكومه ببناء مراكز صحيه في قريه الطيبه وذات راس والعراق وعروض الخرشه والجديده ومدرين ومرود وجوزا وسول وقحي والياروت ودمنه . وغيرها من قرى الكرك التي تفتقر الى مثل هذه المراكز التي تؤمن لفقراء القرى الانتفاع بخدمات هذه المراكز .

كما ونطالب بتطوير المراكز الصحيه الموجوده في كل من الكرك والمزار والربه وعي والصافي وفقوع بحيث تستكمل خدمات المختبرات والاشعه والاسنان وان تضاف اليها خدمه الطوارئ لمده ٢٤ ساعه .

كما ونطالب الحكومه بتطوير مركز صحي لواء المزار والقصر وعي الى مستشفيات لكثره القرى والسكان المنتفعين من خدمات هذه المراكز.

كما نطالب الحكومه بدعم مستشفى الصافي بالكوادر الفنيه والاجهزه وزياده عدد الاسره فيه قياسا الى عدد السكان اللذين يزيدون على خمس وعشرين الفا معظمهم من الفقراء كما انهم يبعدون عن مركز المحافظه اكثر من ستين كيلو متر . اضافه الى سوء الاوضاع الصحيه نتيجه الترع وقنوات الصرف التي خلفتها سلطه وادي الاردن والتي اصبحت مرتعا لتفقيس البعوض والذباب اضافه لكثره استعمال الاسمده الطبيعيه والتي هي ايضا مرتعا خصبا لتفقيس الحشرات الضاره بالصحه الى جانب الفقر الشديد الذي يعاني منه ابناء المنطقه .

كما اود ان انبه الى ان الفقر له حظ كبير بين سكان المحافظه والعديد منهم لا ينتفع بالخدمات الصحيه بسبب العوز نطالب بشمول الفقراء منهم بمظله التأمين الصحي .

اما في مجال البلديات :

هناك عديد من القرى في المحافظه تحتاج لتزايد سكانها واتساع رقعه خدماتها التحول من مجالس قرويه الى بلديات وعلى سبيل المثال لا الحصر قريه الثنيه وقرى عروض الخرشه ... الخ

كما واطالب تخصيص نسبه جزء من ارباح الشركات الموجوده في منطقه المحافظه كالبوتاس والفوسفات

لتوزع على بلديات المحافظه لتساعد هذه المصانع برفد عجله الانتاج والخدمات في المحافظه .

رابعا - اما في مجال الطرق :

فهناك العديد من القرى تفتقر الى طرق آمنه تربط هذه القرى بعضها ببعض كقريه المريغه الثنيه والطيبه الصافي وصداره والحمامات المعدنيه الموجوده في الحسا وهذا ممكن ان ينشط حركه السياحة في المنطقة كما وان العديد من طرق المحافظه وخاصه المؤديه للقرى نثرت الخلطات الاسفلتيه على ارض دون سابق تمهيد مما جعلها تتسم بالمطبات الخطره والتي اصبحت معلما من معالم طرق الكرك القرويه . مع حاجة كثير من هذه الطرق للصيانه وان شبكه طرق الكرك من اكبر شبكات طرق محافظات المملكه ، لكثره القرى وتباعدها ولذلك تحتاج الى مزيد من المخصصات الماليه لاغراض الصيانه وعمل الواقيات على المناطق الخطره منها .

خامسا - في مجال الاتصالات :

نطالب الحكومه بجعل محافظه الكرك دائره اتصالات واحده بدلا من اربع دوائر اتصالات لتوفير النفقات على المواطنين اسوة بباقي محافظات المملكة .

كما نطالب الحكومه باستبدال الشبكات السلكيه في بعض قرى المحافظه لتنتفع بالهاتف الالي مع فتح مكاتب بريد في القرى التي لا يوجد بها مثل هذه الخدمات .

سادسا - كما نطالب الحكومه بأن تولي الشباب في محافظه الكرك عنايه حرموا منها على مدار السنوات الماضيه حيث لا يوجد ملاعب رياضيه شبابيه في المحافظه ولا يوجد عنايه من وزاره الشباب في المراكز الرياضيه والانديه وهذا على مستوى المدينه / الكرك والاغوار والقرى الكبيره وان نقص هذه المرافق جعل المحافظه منطقه تهجير للكفاءات والخبرات في المحافظه وخاصه الوافده من بعض محافظات المملكه . كما ونطالب الحكومه ببناء وحدات سكنيه للموظفين والمعلمين والاطباء في مركز المدينه والقرى النائيه لتشجيع استقرار هذه الخبرات .

سابعا - ونطالب بمد شبكات الكهرباء الى باقي القرى والاحياء التي لم تصلها الكهرباء في المحافظه اما من حيث البطاله ، فأن نسبه البطاله في المحافظه قد تكون من اعلى نسب البطاله في مناطق المملكه وذلك لقله المشاريع ومناطق الانتاج في المحافظه ، كما ان ابناء محافظة الكرك يعاملون بالنسبه الى المصانع الموجوده في المحافظه ، كالبوتاس والفوسفات في الابيض والحسا ، كما تعامل الايدي الوافده العربيه والاجنبيه امام مكاتب ودوائر العمل ، فنرجو من الحكومه ان تجعل الاولويه لابناء المحافظه في العمل في المشاريع الموجوده فيها ، والمشاريع التي ستكون بحاجه الى ايدي عامله في مناطق المملكه وبهذا اختتم كلمتي . واسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق لنا ولحكومتنا ، ونشكر الحكومة على اعداد الموازنه وكما نشكر اللجنه الماليه التي قامت بمناقشه

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٩٠/١/٢٨ ميلادية

هذه الموازنه ، ونسأل الله سبحانه وتعالى ان ييسر لنا سبل الدخل الشريف النظيف الذي يغنينا عن المساعدات العربيه والاجنبيه وعلى القروض ، بأذنه تعالى وجزاكم الله خير بحسن استماعكم ، والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

معالى رئيس المجلس الاستاذ عبدالرحيم عكور

السيد عبدالرحيم عكور

اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحم الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاه والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد ،

معالى الرئيس ... حضرات الاخوه الزملاء ...

- من خلال مطالعتي لخطاب الموازنه لهذا العام واعتباره ان الموازنه اداة رئيسة لتحقيق التنمية وركز الخطاب على أهميه المشاركه الشعبيه من خلال النواب في صنع القرارات الاقتصاديه وتحديد احتياجات المواطنين حسب اولوياتها مع مراعاة الظروف الحرجه التي تمر بها البلاد .
- وانني لاتساءل هنا عن طبيعه الاجراءات التي تمت على صعيد الواقع لتحقيق هذا

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

كنت اتوقع من خلال حرص الحكومه على التصحيح الاقتصادي ان تضع الحكومه يدها على جوهر المشكله واساسها والمتمثله بالانسان .

ذلك ان التنمية وان كانت لا تتم الا من خلال خطة مدروسه فانه لا يتم نجاحها ومتابعه تنفيذها الا بخلق واقع حضاري في صورة ارادة تحرك المواطن نحو تحديد دوره ومهمته الاجتماعيه حسب امكانياته بحيث يشترك كل فرد من افراد المجتمع الاردني في تحقيق التنميه باداء ما يكلف به من عمل بعيدا عن اي انحراف او استغلال.

لذلك فانني لا ارى ان العامل الاقتصادي ومحاولة تطويره والسعي لتنميته وحده هو السبب الوحيد في التقدم المادي . ذلك ان الناظر الى تصحيح المسار الاقتصادي لدى بعض الدول العظمى كالصين واليابان مثلا لم تعتمد التفسير الاقتصادي وحده بل ركزت على قيم واخلاق وانماط تفكير مرتبط بتصور عقدي لأممهم وشعوبهم وهذا ما ضمن تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي لتلك الدول .

معالي الرئيس ... الاخوه الزملاء ...

واننا اذا اردنا النجاح لمسيرتنا التنمويه فلا بد من التركيز على الانسان اولا ليكون قانعا وقادرا على التكيف مع طبيعة المرحله التي تواجهها .

ولذلك فانني لا اعتقد ان انساننا الاردني الذي تعود على نمط من السلوك الاستهلاكي والقيم الاستهلاكيه بقادر على مغايرة هذا النمط وهذه القيم التي اذا توجهنا الى تربيته من خلال عقيده التي يؤمن بها والمنهج الذي نشيء عنه ليجعله بعد ذلك يتنازل عن تحقيق مصلحته لمصلحه المجموع .

اننا بحاجة الى ايقاظ الضمير لدى انساننا الاردني وبذر بذرة الخير لايجاد صدق الانتماء لهذا البلد وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومن هنا لا بد ان تبادر القيادات السياسية والاجتماعية لهذا البلد لضرب الامثله الحسيه في ترشيد الاستهلاك والتضحيه ببعض ما درجوا عليه من انماط الترف والرفاهيه والابتعاد عن هدر الاموال العامة فيما لا يعود على بناء اقتصادنا وتنمية الاموال العامة فيما لا يعود على بناء اقتصادنا وتنمية مواردنا لمصلحة انساننا الاردني ثم البدء بوضع برنامج توعية بكافة الوسائل المتاحة من خلال الربط بين العمل والانتاج وبين عقيده الأمة وقيمها . وكذلك وضع الرجل المناسب فعلا في المكان المناسب وتفعيل مبدأ المسآءله كل هذه الاجراءات ستشكل مرتكزات سليمة لتنفيذ الموازنة .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

لقد تبين ان النفقات الرأسماليه هي امتداد لموازنات سابقة لتكميل مشاريع سابقة وان الذي نخشاه في هذا الصدد ان تبقى العقليه والنفسية هي التي حكمت وتحكم مسار المشاريع السابقه من حيث نمط السلوك والتفكير والاداء .

ومن خلال نظرة متواضعة الى فصل الرواتب تبين ان الحكومة ليست جادة في حل مشكله البطالة خاصة وان الزياده في الرواتب في الموازنة لا تكفي لسد حاجة الزيادات السنوية والعلاوات المقررة للمواطنين ومقابل ذلك رأينا افراط الحكومه الشديد في التوجه نحو الوظائف بعقود والتي يفترض ان لا تلجأ اليها الدوله الا لخبرات نادرة وقدرات فائقة تحتاجها الحكومة وتحتاجها البلد .

وعلى هذا الاساس رأينا عدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات تعتمد على رواتب بعقود كوزارة الخارجية مثلا والرئاسة ووزارة التخطيط والتعليم العالي والطيران .

ولذلك فانني ارى ان يطلب المجلس الكريم الاطلاع على قوائم وأسماء الموظفين بعقود لمعرفة طبيعة الاعمال الموكلة اليهم وانني لأتساءل هنا الم يكن بالامكان الاستغناء عن بعض هذا العدد من الموظفين بعقود حتى توفر على الخزينه بعض الملايين .

معالي الرئيس ... الاخوه النواب ...

لقد لاحظت ان بناء واردات الموازنه اعتمد كثيرا على القطاع العام من المواطنين ولم تمس بصورة مباشرة جيوب من حققوا ثراء فاحشا حينما استغلت هذه الفئة انخفاض سعر الصرف فرفعوا الاسعار وحققوا ارباحا لجيوبهم ولقد جاءت المذكرة الايضاحية ان تكاليف المعيشه ارتفعت الى (٢٧٪) عام ١٩٨٩ عما كانت عليه في

عام ١٩٨٨ مع ثبات الدخول لدى المواطنين ، وجاء فيها ايضا زيادة الضرائب على الشركات والافراد وهذه الضرائب تثقل غالبا القطاع العام من المواطنين والموظفين فماذا كان دور الشريحه المترفه من اصحاب المصالح الذين اثروا اثراء فاحشا عن طريق زيادة الاسعار .

. وانه لمن منطلق المشاركه فانني ارى اعادة النظر في قانون تعديل الضريبة على ذوي الدخل المحدود ليتناسب ذلك مع طاقاتهم ومستوياتهم العائلية والمعيشيه وليمس اصحاب الثروات بطريقة مباشرة لا تسمح بنقل العبء الضريبي عن كاهلهم الى غيرهم . وانني ارى ان يطالب المجلس الكريم الحكومه بدراسة للارتفاع الاسعار بعد انخفاض سعر الصرف لان ذلك سيمكنها من تحقيق واردات تساعد على تسديد العجز وذلك من خلال تقييم السلع قبل انخفاض سعر صرف الدينار وبعده ومن خلال ضبط كميات المواد والبضائع المستوردة خلال هذه المدة ومعرفة ما كان في مستودعات التجار من مواد يمكن حصر الارباح الباهظة عن طريق :

١ . رخص الاستيراه من وزارة الصناعة والتجارة .

٢ . وعن طريق وزارة المالية والجمارك .

٣ . وزارة التموين .

وانني ارى ان هذه الاموال التي تحققت للتجار كان مفروضا ان تدخل خزينة الدولة .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

انني ارى ومن منطلق الحرص ان تشارك اجهزة الرقابة المالية والادارية في صياغة اي موازنة لتكون قنوات الاتصال قائمة بين الأمة والحكومة عن طريق ربط اجهزه الرقابة الماليه والادارية هذه بمجلس النواب .

وانه لمن خلال استعراض بند النفقات الجارية والذي ورد تحته النفقات المتفرقة ويدخل تحت هذا البند نفقات الضيافة والاستقبال الندوات والصيانه وانه لما يلفت النظر ان بعضا من الوزارات والمؤسسات قد رصد لها مبالغ طائلة للصيانه وكم كان بودي لو تعيد الحكومه النظر في هذه المبالغ من اجل تخفيضها ترشيدا للاستهلاك وشعورا بالمسؤولية لتقتصر هذه الأموال على الحاجات الملحه والضرورية فقط .

وكم توفر هذه المبالغ على الحكومة من اعباء الديون وحل مشكلة البطالة لو اننا اقتصرنا في اقامة الحفلات والموائد التي تقام بمناسبه وغير مناسبة ان جديه المرحلة التي يمر بها بلدنا لا تحتمل مثل هذه المسلكيات اللامنتمية.

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

انه ومن خلال القراءة لبنود الموازنة لم نجد ان الاستثمار الزراعي قد حظي بعناية متميزة في ظل المرحلة التي يمر بها البلد .

اذ لا بد من التوسع في المشاريع الانتاجية الزراعية بعد مرور عقدين من الزمن على استمرار مشاريع البنية التحتية لتجنب اعباء استيراد المواد الزراعية غذاء وحبوبا ولحوما .

ايها الاخوة ...

بماذا نفسر في ضوء المرحلة التي نعيشها والتي تتطلب تصويب المسار وخاصة في المشاريع الزراعية بماذا نفسر تخصيص مبلغ عشرين الف دينار لمحمية الازرق في مقابل خمسة عشر الف دينار لحفر بئر للماء ان هذا الواقع يعكس عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي المنتج سيما وقد تصحرت اراضي بلدنا الصالحة للزراعة والتي كانت في الخمسينات تحقق الاكتفاء الذاتي لمواطن هذا البلد .

معالي الرئيس ... الاخوة المحترمون ...

انني لأرى ومن خلال المشاريع الممولة من الايرادات والقروض عدالة التوزيع للاستثمار في مناطق المملكة حتى ولا في مجال المعونات ففي الوقت الذي نرى فيه ان الحكومة تقدم معونة لامانة عمان الكبرى بمبلغ (مليوني) دينار لا نجد مثل هذا المبلغ مخصص لأي بلديه من بلديات المملكة وكذلك المعونة المقدمه للمؤسسه الطبية العلاجية والمقدرة (٢٥) مليون دينار بالاضافه الى مساهمة اخرى بمقدار (٧.٥) مليون دينار من النفقات الرأسمالية .

وأننا نتمنى بل نطالب ان يخصص جزء من هذا المال الى بناء المستشفى التخصصي والتعليمي في جامعة العلوم والتكنولوجيا وهذا المستشفى سيخدم ابناء محافظة اربد والمفرق وبالمناسبة لا انسى تذكير الحكومة باوضاع المخيمات في محافظة اربد والتي تعاني من مشاكل في طليعتها المجاري المكشوفه والتي تشكل خطرا على الصحه العامه ومشكله الشوارع المحفورة وضيق المساحات المصرح فيها للبناء وقلة الكهرباء وانني لاتمنى على الحكومه تصويب هذه الاوضاع المأساويه المؤلمه .

معالي الرئيس ... الاخوه النواب ...

وانه من خلال الحديث عن المديونيه تبين ان هناك مبلغا يقدر (بمليار و ٨٠٠) مليون دولار لم يتم سحبها بعد وهذا المبلغ يمثل الفرق بين المبلغ الممنوح والمتعاقد عليه وبين المبلغ المسحوب فعلا والمطلوب ان لا يتم سحب هذا المبلغ رحمة بالبلاد والعباد .

هذا ومن اجل تشجيع القطاع الاستثماري يفترض ان يكون القطاع العام هو الرائد في هذا الميدان تشجيعا للقطاع الخاص وتطمينا له لان هذا القطاع بطبعه جبان لا يغامر .

وهنا تجدر الاشارة الى ضرورة الاستفادة من اموال مؤسسة الضمان الاجتماعي بعد دراسة ميزانيتها السابقه عند التأسيس على ان يتم ذلك تحت اشراف ومراقبة المجلس الكريم ، ولا بد ان تسعى الحكومه جادة لايجاد مناخ استثماري عن طريق :

١ . تخفيف وتبسيط القيود الادارية الداخلية لدى وزارة الاقتصاد .

٢ . تطوير الجهاز الاداري في نفس الوزارة .

٣ . عدم تحديد مساحة العمل الاستثماري واطلاقه ضمن حدود معلومة .

معالي الرئيس ... الاخوه المحترمون ...

ان الهدف الاساسي من برنامج التصحيح الاقتصادي هو : -

١. النمو ومكافحه التضخم ومعالجة البطالة وايضا معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات . لكن الذي رأيناه في برنامج الحكومه هو فقط تسديد الديون وبرمجتها ولهذا فانني ارى انه لا بد من ان تسعى الحكومه جاهده لكبح جماح التضخم لان عدم ذلك يعني ضرب المسيره الديمقراطيه وتحميل مسؤوليه ذلك للسلطتين التشريعيه والتنفيذيه على حدا سواء اما فيما يتعلق بالمركز الجغرافي فقد وصل لسمعي ان هذا المجلس • برأسه رئيس هيئه الاركان وفي عضويته معالي وزير الماليه وفي هذا مخالفه دستوريه وتصحيحا للوضع اري ان يرتبط المركز الجغرافي اما بمعالي وزير الدفاع بحكومة مستقلة او بوزارة مستقلة او ان يرتبط بوزارة النقل .

معالي الرئيس ...الاخوه النواب ...

ان المتتبع لسياسات الموازنات العامه السابقة والحاليه يرى ام الانفاق العسكري يقوم على اساس تجهيز الجيش وعدم تجهيز الشعب ونحن جميعا نعلم ان عدونا الممول من امريكا بالمساعدات والهبات الهائله ومن روسيا بالقوى البشريه الغازيه لذلك اري ان تسليح الشعب يعني :

١ . كلفه اقل .

٢ . ومعنويات اكبر .

٣ . وتصد نظامي من خلال الجيش وشعبي من خلال المواطنين لاي غزوا لا قدر الله يقوم به العدو باتجاه بلدنا ، فيفكر عشرات المرات قبل ان يخطو هذه الخطوة .

معالي الرئيس ... الاخوه النواب ...

ارجو ان تسمحوا لي بتذكير دولة رئيس الوزراء المحترم ببعض الوعود التي قطعها على نفسه يوم الرد على مجلس النواب للوفاء بها واهمها ما يلي : -

١ . وعد دولته اعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر بما يحقق المصلحة المرجوة .

٢ . ووعد ايضا بتصحيح مسار الاعلام حين قال دولته بالحرف الواحد ان الاعلام يجب ان يكون بعيدا عن التفكير السطحي وكل ما يمس اخلاقنا فهل توقف الاعلام عن مساس اخلاقنا وقيمنا .

٣. ووعد بتنظيم مهنة التعليم من خلال نقابة للتعليم .
٤ . ووعد دولته بفتح كلية للشريعة في جامعة اليرموك فأين وصلت ؟
٥. ووعد بتعيين المزيد من القضاة مع كفالة حسن التدريب لرفد الجهاز القضائي في ضوء الاوضاع الحالية .
٦ . ووعد دولته بوضع مشاريع لدعم المشاريع الصغيرة ووضع تسهيلات وحوافز لايجادها .
٧ . ووعد بدعم العمل التطوعي .
٨ . كما وعد بحد تعبيره بمعالجة شوالات الفقر عن طريق صندوق خاص .
٩ . واخيرا وعد دولته باستقرار اسعار المواد التموينية لعام (٩٠) .

وختاما ارجو الله ان يوفق الجميع لما فيه خير هذا البلد ونموه وازدهاره ، والسلام عليكم .

معالى رئيس المجلس الدكتور همام سعيد
السيد همام سعيد

بسم الله الرحم الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله واصحابه أجمعين .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فبين يدى الكلام عن مشروع قانون الموازنه العامة ارى ان اذكر طائفه من المنطلقات والمبادئ والضوابط اجملها بما يلي :

اولا : ان الموازنه العامه تعكس قدرة الحكومه اية حكومة على القيام بواجباتها وقدرتها على الاسهام في المستقبل الآمن او عجزها عن ذلك .

ثانيا : ان الموازنه تعني الى حد ما مقدرات الامه في فترة محددة ، وهي البيان الرقمي لهذه الامانه التي وضعت في أيدي مجموعة من الناس فيحرم عليهم تبديرها واهدارها واساءة التصرف فيها . وكل اهدار او اسراف يدخل تحت مفهوم الغلول وهو خيانه المال العام ولا يدخل الجنة غال كما قال صلى الله عليه وسلم . وحسن التقدير للموازنه واجب كإحسان التصرف - والحكومة مسؤله عن ذلك ومجلس النواب أمين ومسؤل. وإن الموافقه على هذا المشروع لا بد ان يتوخى معها مرضاة الله تعالى ومصلحه الامه والوطن .

ثالثا : ان الامانه لا يحملها الا الامناء ، وكل رقم من ارقام الموازنة باطنة ابلغ من ظاهرة ، وقد تضبط الحكومة بعض الظواهر ،. وكذلك المجلس النيابي ، ولكنهما لا يستطيعان الوقوف عند كل مفرده لمعرفة صدقها وضرورتها . والادارة الموصوفه بالامانه والنزاهة والصدق هي الضمانه الاكيدة لصدق الموازنة واذا كان بعض رجال الادارة الحالية كانوا خلف الموازنات السابقة تخطيطا وانفاقا فانه يخشى ان تؤول الموازنة كما آل

غيرها لتكون عقده من عقد الازمة لا حلا نحو التصويب والتصحيح . وندعو الحكومة الى مراجعة الاجهزة التنفيذية لهذه الموازنه ومراعاة عنصري الامانه والكفاءة في هذه الاجهزة .

رابعا : ان الموازنة الرشيدة في بواعثها واهدافها وخططها وتفاصيلها هي الموازنة القائمة على تقوى الله تعالى التي تسترشد بهدى الاسلام العظيم وتلتزم بقواعده في الانفاق والكسب من ذلك تحريم الربا وتلك الموازنة لا ينتابها العجز ولا الضعف لانها تعتمد قوة الارادة والاحتمال والصبر والمصابرة ، وتثق بالله تعالى وتتوكل عليه ، قال تعالى (ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض الاعراف :٩٦- وان السبب الرئيس للعجز في الموازنة هذا السيل الجارف من الديون وفوائدها الربوية التي انهكت اقتصادنا ولا ندري كم نحتاج من السنين حتى نصل الى السلامة والعافية في بلد تحيط به الاخطار من كل جانب .

خامسا: المفروض في هذا المشروع ان يكون موازنة ازمة وضرورة تراعي فيها الاولويات فيكون البدء بالضروريات في جميع المجالات حتى اذا اشبعت الضروريات انتقلنا بعد ذلك الى الترفيه والكماليات .وان قطاعا عريضا من شعبنا يواجه الفقر والفاقة وجميع شعبنا يواجه مستقبلا مخيفا من آثار الديون والفوائد الربوية وهذا يقتضي ان تتأخر بنود كثيرة ، وان يتقدم عليها تسديد الديون وبناء المشاريع الاستثمارية المنتجة وتحقيق الامن الغذائي والامن العسكري ، وان جدولة الديون لا تعفينا من الازمة وانما تعقدها وتكرسها . ولقد كان الاولى بالموازنة ان تعمل جاهدة على تسديد القروض لا على زيادتها ونحن اليوم اقدر منا على الصبر غدا ، لان ظروف الغد لا يعلمها الا الله تعالى .والمجتمع الفقير في موارده وامكاناته ينبغي ان لا يتشبع بمظاهر الغنى الكاذب وسواء اكان المواطن وزيرا او مديرا او نائبا او تاجرا او مزارعا فيكفيه من الهم ان يقرا ارقام المليارات المطلوبة ، وان يتعرف على العشرات من الدائنين مصارف ودولا . وكيف نوفق بين دعوى شعور الموازنة بالازمة وميلها الى زيادة الانفاق عما كانت عليه عام تسعة وثمانين . لذلك فانني اطالب بالغاء كل بند يقبل التأجيل وان يتقدم عليه استثمار او تسديد للديون .

سادسا: نسمع كثيرا ان الموازنات لا يتساوى فيها الانفاق في جميع اجزاء العام ، وكثيرا ما تتجه في آخر السنة المالية الى زيادة الانفاق للتخلص من اعباء الوفر والفائة عن كاهل المؤسسة وحماية للموازنة من الاهدار او الاستغلال فان بعض الدول تلجاء الى جدولة شهرية للنفقات ، ويبقى الرقم الكلي تحت المراقبة والمحاسبة حتى ولو اكتسب صيغة الاقرار النهائي .

سابعا : ان الحوافز تشجع على العمل والاتقان وانني اقترح تقديم شيء من هذه الحوافز لتشجيع ترشيد الاستهلاك وضبط النفقات ومن ذلك ان تصرف نسبة معينة من الوفر في ميزانية اية مؤسسة للموظفين فيها وقد تكون الحوافز وظيفية ، وبذلك يكافأ المحسن على احسانه ويتوخى التوفير وعدم الاهدار .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

إن الجهد المبذول في اعداد الموازنة لا ينكر ، واتجاهها نحو ضغط النفقات ملحوظ ، وانني اقدر للجنة المالية في هذا المجلس الكريم جهدها ودأبها وكفاءتها واقتراحاتها مع تحفظي على تخفيض مخصصات الجامعات ومخصصات الامن العام . وان ملاحظاتي تنصب على بنية الموازنة وهيكلها لا على تفاصيلها ومفرداتها.

إن الوثائق الرئيسية التي استمعنا اليها تقرر الفشل الاقتصادي ومع هذا فقد جاء مشروع الموازنة مشروعاً تقليدياً ، وليس مشروعاً تصحيحياً . لان سمة المشروع التقليدي الابقاء على ما كان مع محاولة التقليص هنا والزيادة هناك . واما المشروع المصحح فلا بد ان يكون منطلقاً من سياسة اعادة البناء ، في الفلسفة والفكر والمنهج والسلوك وترتيب الاولويات وفق الاهداف المرسومة والاخطار القائمة والمقبلة ، وبذلك نقرر ما هو ضروري وما هو كمالي وما هو ترفي ، وبناء على ذلك يأتي المشروع التصحيحي القائم على دمج المؤسسات او الغاء بعضها اذ انشاء بعضها الاخر ، او الغاء بنود في الموازنة او استحداثها ، ولا اريد الاطالة في هذا الموضوع ولكنني امثل لبعض المؤسسات المتداخلة التي يمكن اعادة ترتيبها تبعاً لمطالب المرحلة القائمة.

فوزارة التعليم العالي يمكن أن تندمج في وزارة التربية والتعليم ، ويبقي للجامعات استقلالها ، ولا تمنح الدرجات العالية الا من الجامعات ، وتصبح مهمة التأهيل التربوي من اعمال كليات التربية في الجامعات ، وتعود كليات المجتمع الى وزارة التربية كما كانت ، وهذا يوفر الكثير من النفقات الجارية والرأسمالية ، فقد رصد للكلية تأهيل المعلمين مبلغ (٧٥٢,٠٠٠) دينار للنفقات الجارية ،وفي الوقت نفسه رُصد في النفقات الرأسمالية مبلغ (٥٥٠,٠٠٠) دينار لانشاء كليتين للعلوم التربوية في الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك ، وهذا الدمج يؤدي الى الغاء بنود من بنود الموازنة يتكرر كل عام .

وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية ، فقد كنا نتوقع ان تخفف المؤسسة الطبية الكثير من اعباء النفقات الجارية في وزارة الصحة فوجدنا التخفيف يسيراً والزيادة بانشاء المؤسسة كبيرة جداً ، اذ أن النفقات الجارية لوزارة الصحة (٢١,٨٤٨,٠٠٠) وهي اقل بسبعة ملايين تقريبا مما كانت عليه عام ١٩٨٨ بينما رُصد للمؤسسة الطبية العلاجية مبلغ (٢٥,٢٠٠,٠٠) في النفقات الجارية فقط .

وكذلك الحال بين مؤسسة التدريس المهني ووزارة التربية والتعليم ،

وكذلك الحال بالنسبة لمراكز البحث العلمي فإن انشاء المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا لم يحدث تغييراً في عالم البحث العلمي لان البحث العلمي يحتاج الى مجموعة من الشروط ، بعضها على الاقل لم يتوافر حتى الان وقد رصد لهذا المجلس مبلغ (١,١٠٠,٠٠) وفي الوقت نفسه هنالك الجمعية العلمية الملكية التي لم ترد موازنتها ضمن الموازنة العامة كما هو الشأن في المؤسسات الاخرى ، ونرجو ان يتغير هذا الشأن وهذه المؤسسة قامت لتكون مركز للبحث العلمي ، ولكنها تحولت لتقدم بعض الخدمات التي لا تتناسب مع كمية الانفاق عليها ، الى جانب الديون التي قاربت (الاربعة) ملايين دينار ويمكن دمج هذه المؤسسات المتشابهة لتصبح الجمعية العلمية الملكية مثلا جامعة للعلوم التطبيقية فيكون عندئذ الاشغال الكامل لابنيتها ومختبراتها ومشاغلها

وبايجاد فرص التعليم لابنائنا وتوفير العملات الصعبة حتى لا تستنزف . وكذلك الحال في دمج السفارات وجعل السفارة الواحدة لاكثر من بلد، والتعاون فيما بين سفارات دول مجلس التعاون العربي ، وهذا مع تقديري لاهمية السفارات في بناء التواصل والتعاون بين الشعوب وتلبية حاجات الوطن والمواطن ، وعندما تعود الى اقتصادنا عافيته فلا بأس عندئذ ان نتوسع في فتح السفارات والقنصليات .

ان بعض الوزارات يمكن ان تتحول الى مديريات في وزارات اخرى تحت وطأة هذا الظرف الطارئ الصعب والملح ولا ينقص ذلك من اهميتها ودورها ، فوزارات الشباب والثقافة والتربية والتعليم متكاملة ويمكن ان تكون وحدة واحدة ووزارة التموين والتجارة والصناعة والاقتصاد متكاملة كذلك .

معالي الرئيس ...الاخوة الزملاء ...

انني اقدر للحكومة دورها في الانفاق على الاوقاف والمقدسات الاسلامية في الارض المحتلة وان الواجب علينا يقتضي ان تكون بعض البنود الاخرى معبرة عن مشاركتنا لهموم الاهل ووقوفنا الى جانبهم في انتفاضتهم وجهادهم ومن ابواب الدعم المطلوب مساعدة الطلاب الذين انقطعت عنهم السبل وتوقف عنهم المدد ، وزيادة النسبة المقررة لمقاعدهم في الجامعات وكليات المجتمع.

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء...

انني اقدر للحكومة اجازة تعيين المفصولين ودعوتهم لتقديم طلبات التعيين وانني اطالب بالاسراع في استيعابهم في وظائفهم السابقة واحتساب مدة الانقطاع مدة خدمة فعلية وفتح الشواغر لهم من خلال مشروع قانون الموازنة .

واقدر لدولة الرئيس وعده بالغاء الفوائد عن قروض الاسكان والزراعة وننتظر تنفيذ هذا الوعد للتخفيف عن الآف المواطنين الذين ابتلوا بمصيبة الربا من جهة وبالافتقار والاعسار من جهة آخرى ، وارجو أن يجد هذا الوعد مكانا له في مشروع الموازنة .

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء...

هنالك حالات عاجلة لا بد من المسارعة الى حلها ولا تقبل التسويف او التأجيل ومن ذلك مشكلة ارتفاع الاسعار وجزء من هذا الارتفاع يحتاج الى اجراءات ادارية واستخدام الحكومة لسلطاتها ، ولا يجوز ترك الخلل يزداد كل يوم في المعادلة بين الدخول والاسعار ، ومنذ الايام الاولى لهذا المجلس جاء التنبية الى خطورة ارتفاع الاسعار بمعدل اكبر من فرق سعر صرف الدينار ، واطالب الحكومة بالمسارعة الى اعادة تثبيت الاسعار التوفيق بين سعر المنشأ وسعر صرف الدينار.

معالي الرئيس ...حضرات الزملاء ...

ان الامن العسكري والامن الغذائي مطلبان رئيسان للحفاظ على البقاء وقد ضمنها رب العزة سبحانة لمن سار على دربه وعبده حق عبادته فقال : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وأمنهم من خوف " . وان السياسة المالية القائمة على الاسلام يتفاعل معها الملايين من ابناء هذا الشعب فيحافظون عليها محافظتهم على ارواحهم واولادهم فان جاعوا صبروا وان شبعوا شكروا واما في غير الاسلام فإن الناس اذا جاعوا ثاروا واذا شبعوا بطروا ، ان التوجه نحو الاسلام يوجب علينا بناء السياسات المالية والاجتماعية على أسسه واحكامه ، وعندئذ تطمئن النفوس وتلقي الارض بفلذات اكبادها وخيراتها.

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

ان اهم الحاجات لمواطني الدائرة الخامسة الذين شرفوني بتمثيلهم ذكرها اخي وزميلي الدكتور محمد ابو فارس واكتفي بذكرها فقط ومنها :-

١- فصل بلديات هذه المنطقة عن امانة الكبرى .

٢- انشاء المجاري في مناطق وادي السير وناعور واسكان الجمعية العلمية في الجبيهة .

٣- توزيع الاراضي التي كان يحجرها اهل شفا بدران والعدية وما يعرف بالواجهات العشائرية .

٤- اعفاء اهالي ابو نصير من الفوائد ومعاملتهم بالقساط المريحة .

٥- رفع رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنين قبل عام ١٩٧٠ لتلبي ادنى مستوى الضروريات .

٦- توسيع مقبرة شفا بدران ، وايجاد مقبرة لمنطقة عمان الغربية .

٧- رفع كفاءة المراكز الصحية في هذه المنطقة وايجاد المناوبات الطبية الليلية.

٨- الاهتمام باوقاف وتوفير الائمة والخطباء ودور القرآن في ناعور وقراها.

٩- اعادة ارقام السيارات العمومي النمر التي كانت مصدراً لمعيشة الكثير من اليتامي والارامل والفقراء.

١٠- فتح محكمة صلح في ناعور.

١١- اؤكد على تعبيد طريق وادي السير عراق الامير وقد كان معالي وزير الاشغال قد وعدني بتنفيذها في القريب العاجل.

١٢- توفير الاعلاف للمواشي في هذه الدائرة وفي غيرها.

١٣- حل مشكلة الاراضي التي تشغلها القوات المسلحة وفي هذه المنطقة و المملوكة لاناس حرموا منها وتحملوا وحدهم مسئولية هذه الخدمة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس الدكتور حسني الشياب

السيد حسني الشياب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...الزملاء النواب المحترمون ...

١- اعدكم لن اضيف الى قائمة الطلبات التي انصبت عليها كلمات الزملاء المحترمين بل اكتفي بهذا الخصوص بما ذكره زملائي الذين سبقوني من محافظة اربد وذلك تجنبا لاضاعة الوقت وتجنبا لتبرمكم وتبرم الحكومة كذلك .

انني اعتقد ان الاهم من ذلك المعالجة الشاملة للموازنة التي ان استقامت شأنها عمت فائدتها كل الوطن .

معالي الرئيس ... الزملاء النواب المحترمون ...

لا شك ان الموازنة العامة للدولة هي اداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما اكد خطاب الموازنة لهذا لعام الذي قدمه معالي وزير المالية المحترم ومن هنا فإن نقاشها وتقييمها تقييما صحيحا على ضوء الاهداف التي ترمي اليها امراً يجب ان نوليه عناية خاصة في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها وطننا .

وفي هذا المجال تبرز ملاحظات اساسية اجملها في ناحيتين الناحية القانونية والتنظيمية والناحية الموضوعية .

اولا :ضمن الناحية القانونية والتنظيمية

١- ان هذه الموازنة تأتي كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يرتكز عليه خطاب النواب الموجه الى صندوق النقد الدولي والذي تم بموجبه الاتفاق على اعادة جدولة ديون المملكة مع كل من نادي باريس ولندن . انني اعتقد ان هذه الاجراءات هي اتفاقيات دولية بالمعنى القانوني الكامل للكلمة . ويترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئا من النفقات . ومن هنا فهي تدخل ضمن الاتفاقات التي رمت اليها الفقرة (٢) من المادة (٣٣) من الدستور . والتي يجب ان لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الان . ومع ذلك فإن خطاب النواب لم يوزع علينا الا بالامس . وما زلنا وهذا هو الاهم وما زلنا لا نعرف شيئا جوهريا عن اعادة الجدولة مع الدائنين في كل من نادي باريس ولندن اللهم الا الاشارة العابرة التي اوردها معالي وزير المالية في خطاب الموازنة . فلا بد ان نعرف حجم هذه الالتزامات التي سترتفع او تتراكم والتي ستداهمنا عند منتصف عام ١٩٩١ او نهاية ١٩٩٣ لنرى ما اذا كانت الموازنة التي بين ايدينا تقربنا من الاهداف المنشودة من وراء اعادة الجدولة ام تسرع بارتطامنا من جديد على حافة ازمة جديدة اشد واخطر .

٢- إن تقدير الايرادات لهذه الموازنة مبني على زيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة فرضتها قوانين مؤقتة. الا ان المجلس الكريم لم يقرّ هذه القوانين بعد ؛ إن هذه المغالطة التشريعية من شأنها ان تضع مجلسنا الكريم امام امر واقع وتغل يده عن ممارسة دوره حسب الاصول الدستورية ولا تترك امامه من خيار سوى الموافقة على هذه القوانين بعد ان يكون قد وافق على هذه الموازنة . ان التنبه الى هذه النقطة امر ضروري ان اردنا ان تستقيم العملية التشريعية .

٣- إن عدم اخضاع ميزانيات المؤسسات العامة الى رقابة مجلسنا الكريم والى موافقته . فيه انتقاص مؤسف لولايته وصلاحياته . ومن هنا لا بد من التأكيد على ضرورة الاخذ بتوصيه اللجنة المالية بهذا الخصوص .

٤- ان دمج بعض المؤسسات العامة المستقلة كما اوصت اللجنة المالية لذلك امر يستدعيه التنظيم الفعال الهادف الى تجنب الهدر في الموارد والازدواجية في العمل . علما بأن المنظمة التعاونية التي أوردتها اللجنة على سبيل امثلة الدمج تدير مالا تعود معظم ملكيته الى الجمعيات التعاونية . اي انه اقرب الى مال خاص مما يبرر بقاء وضعها مستقلة .

ثانيا : في الناحية الموضوعية

اذا كانت الموازنة العام للدولة هي اداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فان اخطر المشاكل التي تواجه مسيرتنا التنموية هي كما تشير الحقيقة اليومية المرة الركود . بما يرافقه من بطالة بلغت باقل التقديرات (١٦٪) على خلاف التقدير الذي احتواه خطاب الموازنة وكذلك ارتفاع الاسعار هذه مشكلة ثانية والمديونية وهي مشكلة ثالثة وكلها مشاكل تتدخل بشكل وثيق . ومن هنا يتوجب ان تكون الموازنة من خلال تخصيص الايرادات والنفقات ترجمة رقمية للسياسة المالية والاقتصادية الهادفة الى التغلب على هذه المشاكل الملحة . ان اسوأ ترجمة يمكن وضعها هي التعامل مع اي موازنة على انها مجرد ارقام جامدة . اننا بذلك نعز لها عن اطارها الاجتماعي والسياسي مما قد يوقعنا في تكريس النهج السابق للازمة التي نعاني منها ويؤدي بالتالي الى مزيد من الاخطاء والازمات . وعلى العكس من ذلك فإن الموازنة الناجحة تحدد الضرائب والنفقات زيادة ام تخفيض كأدوات للتحكم بحيث تخدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني وتساهم في تنشيطه . فإذا كان التضخم الناتج عن انخفاض القوة الشرائية للدينار قد ادى الى انخفاض كبير في مستوى المعيشة لقطاعات واسعة من المواطنين ذوي الدخل الثابت والمحدود فمن المتوقع والحالة هذه ان تستعمل الحكومة سياستها المالية لمعالجة هذا الوضع بأن تلجأ من ناحية الى تخفيض الضرائب خاصة على الافراد وذلك لزيادة الدخل القابل للانفاق وانعاش الطلب في السوق وتشجيع الادخار ومن ناحية أخرى يجب ان تلجأ الى زيادة الاستثمار الحكومي خاصة في المجالات الانتاجية ذلك ان هذا الانفاق يشكل مصدر الدخل الرئيس لبعض القطاعات الاقتصادية ؛

وبناء عليه فإن الدراسة المتأنية للموازنة تبين :

١- انها تلجأ الى زيادة الايرادات الضريبية في مناسبة الحديث عن الضرائب لا بد من التاكيد على ضرورة تحسين الجباية الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتحسين الجباية برفع كفاءة موظفي ضريبة الدخل وتبسيط اجراءاتها الجباية وتوضيحها . ولا بد بدون مكافحة التهرب الضريبي يسد بعض الثغرات في قانون الضريبة وبتحصيل الضريبة من كافة الفئات وخاصة من ذوي الدخل العالي والمكانة الاجتماعية والسياسية المتنفذة .

ان الموازنة بدلا من ان تتجه الى هذه الاجراءات ، لجأت الى زيادة الايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة والرسوم كذلك زيادة كبيرة .

بما يدل على عدم جدية الحكومة في معالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية ، هكذا فان اهتمامها بوفرة حصيلة المتأدية على زيادة الضرائب والرسوم تجاوز زيادة او ادى الى زيادة تجاوزت (١٠٥) مليون دينار بالقياس مع سنة ١٩٨٩ .

ان هذه الزيادة في ظل انحدار القوة الشرائية للقطاعات الواسعة من المواطنين يساهم في تعميق الركود فضلا عن تقليص القدرة على الادخار وتساهم كذلك في جعل المواطنين عاجزين عن توفير حاجاتهم المعيشية الاساسية وتساهم كذلك في التنمية في نشر الفقر واضمحلال الطبقة الوسطى مما قد يتأتى عنه مشاكل اجتماعية لا تحدد عقابها وتنعكس بالضرورة سلبا على الامن الوطني والاستقرار السياسي في المملكة .

٢- يلاحظ كذلك في باب الايرادات غير الضريبية انخفاض ايرادات البنك المركزي المحولة للخزينة بمقدار الثلث. فلماذا هذا الانخفاض في الوقت الذي يعلن فيه البنك عن نجاحه في اعادة بناء الاحتياطيات .

٣- كما يلاحظ ان الايرادات تشتمل على مبلغ (١٥٢) مليون دينار كمساعدات عربية نرجو ان لا يكون ذلك اضافة الى الوعود السابقة التي اعتدنا ان ندرجها كإيرادات ولم تأت فندمنا لاضطرارنا للاقتراض بدلا منها وفي هذا الباب ايضا نلاحظ نقصا في المساعدات العربية يقدر بحوالي (٨٩) مليون دينار بالقياس مع عام (١٩٨٩) هل يعني هذا عدم التزام بعض الدول الشقيقة بالمساعدة ؟

٤- وتحت باب التمويل وبالرغم من ضخامة المديونية الخارجية المتحققة حتى الان فإن مشروع الموازنة يتضمن زيادة في الاقتراض قدرها بالقياس مع العام السابق (١٢٥) مليون دينار تماما وداوني بالتي هي الداء ، واذا علمنا ان المشاريع التي ستمول من القروض الائمانية الخارجية هي مشاريع بنية تحتية لن تدر عائدا بالعملة الاجنبية يساهم في سدادها فإن ذلك يعني بالضرورة إيغالا من الحكومة بفرض مزيد من الاعباء على مستقبلنا الاقتصادي وتعقيدازمتنا .

اما في باب النفقات فإذاكان المطلوب زيادة الانفاق الحكومي على الاستثمار الانتاجي وحفز القطاع الخاص على مثل هذا الاستثمار من اجل تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة ودائمة لمواجهة البطالة الحادة فمن الملاحظ :

١- ان اجمالي النفقات البالغ (١١٩٣) مليون يزيد عنه في عام ١٩٨٩ بما يتجاوز ال (٨٠) مليون دولار . ان الهبوط في سعر الدينار وحدة لا يفسر وحده هذه الزيادة فهبوط سعر الصرف قد انعكس ايضا على تقدير الواردات .

٢- بلغت النفقات الجارية (٨٥٢) مليون دينار اي بما يقارب (٩٨) مليون دينار زيادة عن عام ١٩٨٩ .

وتتضمن النفقات الجارية هذه (٤٠) مليون دينار فوائد قروض داخلية و (١٣٥) مليون دينار فوائد قروض خارجية اي مجموع (١٧٥) مليون دينار ان هذا الانفاق اي تسديد فوائد القروض لن يساهم اطلاقا في انعاش الاقتصادي الوطني على اعتبار ان الفوائد الخارجية تحول الى الدائنين في الخارج كما وان تسديد فوائد القروض الداخلية هذه يجعلها تتراكم في البنوك ولن تقرض في الغالب لارتفاع سعر الفائدة والركود الاقتصادي السائد .

٣- يبلغ نصيب الفرد من النفقات الجارية (دون الفوائد) اذا خصمنا تسديدات الفوائد (٢٢٦) دينار في الوقت الذي تجبي منه ضرائب مباشرة وغير مباشرة مقدارها (١٢٠) دينار وهذا الانفاق ضئيل جدا ولن يكون فعالا في تحريك الاقتصاد الوطني .

٤- ان عدم تخفيض النفقات الجارية للحكومة بل زيادتها بالرغم من تجميد الرواتب والاجور المدنية والعسكرية يعني ان الحكومة اخذت حصة اكبر من دخل المواطن لتمول انفاقها . فالمواطن أولى بدخله وهو اكثر حكمة في الانفاق من الحكومة .

٥- كان الاجدر بالحكومة ان توجه وتزيد في انفاقها الاستثماري في المجالات المنتجة التي تخلق فرص عمل جديدة وبذلك تسهم في امتصاص البطالة . وتزيد من عرض السلع والخدمات وتزيد بالتالي من دخل المواطن والحكومة على السواء . .

ان مجموع الانفاق الرأسمالي او غير الجاري يبلغ في هذه الموازنة (٣٤٠) مليون دينار اي بنقص يتجاوز (١٧) مليون دينار عن العام الماضي ١٩٨٩ . فإذا علمنا ان المشاريع التي ستمول بالقروض هي مشاريع بنية تحتية وليست في معظمها مشاريع انتاجية تبين لنا مدى قصور الانفاق الرأسمالي في الموازنة عن احداث التنشيط المطلوب في الاقتصاد لامتصاص البطالة لزيادة العرض من السلع وخلق فرص عمل جديدة دائمة لامتصاص البطالة .

٦- كان من الاجدر بالحكومة ان تعطي الانفاق الانتاجي الاولوية الكبرى ونلاحظ في هذا المجال اغفال الموازنة اغفال تخصيص مبالغ تذكر لدعم الانتاج الزراعي وتشجيعه .

٧- ونلاحظ كذلك في الباب النفقات غير الجارية غياب النفقات العسكرية الرأسمالية الذي يخصص له ثلث المساعدات العربية . إن الواجب الوطني يحتم توفير كل سبل الدعم لقواتنا المسلحة درع

الوطن ورمز عزته وحارسه الامين الا ان هذا لا يمنع تضمين الموازنة مخصصات الانفاق العسكري الرأسمالي باستكمال صورة الوضع الاقتصادي برمته .

٨- ان تخفيض نفقات الامن العام والجامعات التي اوصت به اللجنة المالية امرا يصعب قبول نظرا لتزايد اعباء هذه الاجهزة .

٩- وفي الختام لا بد من القول ، ان الحكومة التزمت ببرنامج التصحيح الاقتصادي للإنفاق بواسطته مع صندوق النقد الدولي وتسهيل جدولة القروض ويدعو هذا البرنامج الى خفض العجز في الموازنة العامة تدريجيا ولقد سعت الحكومة الى تحقيق ذلك بزيادة الايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة المتحققة من المواطنين الذين انخفض مستوى معيشتهم حتما مما سيكون له اثر كبير في نشر الفقر وتعميقه وخلق التوتر الاجتماعي وبالتالي زعزعة الاستقرار السياسي وفي نفس الوقت لم تخفض الحكومة الانفاق الجاري والذي يمكن بواسطته تخفيض او المساهمه بتخفيض هذا العجز . كان الاجدر بها ان تزيد في الانفاق الاستثماري الانتاجي لمواجهة الركود الاقتصادي الكبير .

لقد اختلفت الارقام حول المديونية الخارجية ولكن اذا اخذنا اقلها فإن مديونية الفرد في الاردن تبقى اكبر منها في اي دولة في العالم (باستثناء اسرائيل) ولن يتمكن الاردن بأي حال من الاحوال من الوفاء بالتزاماته من فوائد واقساط لضخامة الدين وشح الامكانات لذلك يتوجب علينا في رسم سياستنا المالية ان نضع مصلحة شعبنا فوق مصلحة دائنيها من بنك دولي او نادي باريس او لندن وفي الوقت نفسه يتوجب علينا ان نعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الفعلي كطريق وحيد مفتوح لمستقبلنا دون ان تغفل بذل الجهود الدؤبة مع الدول المدينة الاخرى في العالم في السعي لتخفيض عبء الدين او الغاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس الدكتور علي الحوامدة

السيد علي الحوامدة بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (كنتم خير امة اخرجت الناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ، وقال تعالى (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) .

وقال صلى الله عليه وسلم (مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكي منه عضو تداعى له سائر الجسد في السهر والحمة).

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

بين يدي رأيي في هذه الموازنة ، لا بد من استنكار ما يتعرض له المسلمون في افغانستان وفلسطين واذربيجان وبلغاريا وتستجب تصريحات شامير الاخيرة (لأقامة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل) اذ ان الاستنكار لا أبعد يجزي وان المطلوب هو ان نشعر حكومة وشعبا بجدية الامر وان نعد العدة اللازمة للدفاع عن الاردن امام الهجمة التوسعية الاستيطانية اليهودية المقبلة لأستيعاب ثلاثة ملايين يهودي قادمون من روسيا وأوروبا الشرقية بعد التطورات الاخيرة هناك .

علمتنا الحقائق ايها الاخوة والزملاء علمتنا التجارب المريرة ونحن نصارع العدوان اليهودي ان اليهود يخافون ولا يستحون وانهم لا يهاجمون الا الضعفاء الممزقين والمختلفين والذين يعانون من أزمات اقتصادية او من اقليمية مقيته او تعصب طائفي بغيض كما فعلوا في لبنان انهم لا يهاجمون الشعوب والدول المجاورة لهم التي تتمسك بوحدتها الوطنية ويتماسك فيها جميع القوى ويفضلون الاستشهاد على ثرى موطنهم من ان يعيشوا مهجرين مشردين في المستقبل هنا وهناك وما نتائج الكرامة عائدة عن اوهامهم عام ٦٨ .

ولهذا اتقدم بالمقترحات التالية :-

١- تعزيز وتقوية صمود الاهل على ارض فلسطين المحتلة ودعم الانتفاضة المباركة هناك بجميع فصائلها وبجميع الوسائل المطلوبة كتعزيزها وتصعيدها حتى تحقق اهدافها وتستمر في مشاغلة العدو اليهودي. وشل فعالية قواه العسكرية لتأخير مخططاته العدوانية ضدنا أطول مدة ممكنة حتى تكتمل استعدادتنا الدفاعية والتحريرية في المستقبل بإذن الله .

٢- اطالب بعقد مؤتمر قمة عربي يعالج التهديد اليهودي بجدية وصراحة وبخاصة بعد ان تعثرت وفشلت جميع الحلول السلمية الفلسطينية منها والعربية . ونرى انه حان الوقت اعادة تشكيل الجهات العسكرية المحيطة بفلسطين المحتلة لمنع الاعتداء المرتقب وللتهيئة للتحرير الشامل بإذن الله لفلسطين المحتلة والاراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان .

٣- على الحكومة الاردنية إنعاش القدرات القتالية (لقوات الاحتياط) وفيها العدد الكافي الذي تدرب عبر السنوات الماضية في فترات خدمات التكليف العسكري ولا يقل عددهم عن (ربع مليون) مواطن ويجب العمل الجاد لعقد دورات تدريبية لهم ولو لمدة شهر كل عام وأن يتدربوا على الجديد من الاسلحة والاساليب القتالية والدفاعية الحديثة كما اقترح اختصار مدة التكليف للدفعات القادمة اذا نفذ هذا الاقتراح الى عام واحد فقط .

٤- التوسع في التدريب للجيش الشعبي لمختلف فئات المواطنين وفي جميع المحافظات حتى يشعر كل مواطن ومواطنة انهما مسؤلان عن الارض والعرض والعقيدة والدفاع عن الوطن وان نرفع شعار (كل مواطن خفير) وقت الطوارىء وكل (مواطن منتج) وقت السلم في الموقع الذي هو فيه كما يفعل اعدائنا اليهود.

٥- تقوية وسائل الدفاع المدني منذ الان وإيجاد الملاجىء ووسائل الوقاية الفعالة ضد الاسلحة الكيماوية والجرثومية والنارية والقنابل الفراغية والعنقودية التي استعملها اليهود في لبنان . هذا ويجب رفع كفاءة المستشفيات العامة والخاصة المدنية العسكرية ورفع درجة الاستعداد لديها لاستيعاب الاف الجرحى في المستقبل وتخزين الادوية والمواد الاسعافية اللازمة .

كما يجب تخزين المواد الغذائية الاساسية في مستودعات وزارة التموين تحسبا للطوارىء ولمدة لا تقل عن ستة اشهر .

٦- يجب ان تطرح وسائل الاعلام المختلفة من صحافة واذاعة وتلفاز الصراع اليهودي الفلسطيني العربي الاسلامي طرحا موضوعيا هادفا وتهيئة الشعب منذ الان لمواجهة الايام العصيبة القادمة وكشف السياسة اليهودية العدوانية وعدم الدوران حول القضية وحصرها بأنها قضية فلسطين يهودية فحسب .

٧- يجب ان تعود المناهج التدريسية الى وضعها الاول وبأن تدرس القضية الفلسطينية دراسة موضوعية وبأن تكشف صفات اليهود العدوانية واللا إنسانية لطلبة المدارس والكليات والجامعات وهم يشكلون (٣/١) عدد المواطنين وهم جند المقاومة الشعبية الفعالة اذا وقع المحذور لا سمح الله .

يجب أن تعود حصص التربية الاسلامية الى وضعها السابق ٦ حصص او اكثر بدل ٣ حصص اسبوعيا لرفع درجة حب الجهاد والاستشهاد لدى هذا العدد الكبير من الشباب والطلاب .

٨- الاستمرار في بقاء اجراءات قرار فك الارتباط في إطارها الاداري والقانوني وتفعيل العلاقات الانسانية الاخوية بين سكان فلسطين المحتلة والاردن لان نهر الاردن المقدس هو نهر توحيد لا انفصال وسوف تثبت الايام القادمة ان الوحدة الاردنية الفلسطينية وحدة طبيعية فطرية وهي اصدق وحدة عربية منذ عام ١٩٥٠ وسوف تعود بعد تحرير فلسطين كما كانت بإذن الله وحدة او اتحاد كونفدرالي .

ولهذا اثمن للحكومة خطواتها الايجابية لمعالجة قضايا ابناء قطاع غزة المقيمين في الاردن من جميع جوانبها كما اثمن للحكومة سياستها الحكيمة في معالجة اوضاع ابناء فلسطين المحتلة وبخاصة إخواننا في الضفة الغربية من حيث التسهيلات التي تمنح لانتقالهم ولمنتوجاتهم الزراعية وحق التعليم والقبول في الجامعات الاردنية ورعاية المحاكم الشرعية والاوقاف وشؤون المقدسات هناك وبخاصة المسجد الاقصى وكنيسة القيامة وكنيسة المهد في بيت لحم لان مقدسات المسلمين والمسيحين هي امانة في عنق كل مسلم وعربي حتى يتم تحررها بإذن الله .

ويجب الحذر من مخططات هدم الاقصى لبناء الهيكل المزعوم مكانة لان الصحف والمجلات الامريكية منذ ثلاثة اشهر وهي تمهد لهذا الخطوات ونشرت المخططات الهندسية الكاملة للهيكل مكان الاقصى حتى يتوج ملك اسرائيل بداخله في المستقبل لا سمح الله .

٩- يجب مقاومة الهجرة اليهودية الواسعة لفلسطين المحتلة بهجرة عربية واسلامية الى الاردن بحيث تسمح بقدوم ثلاثة او اربعة ملايين من الدول العربية والاسلامية الى الاردن للاقامة والعمل وفق برنامج مدروس مدعوم من الدول العربية والاسلامية وإيجاد مشاريع اقتصادية وزراعية وصناعية لتشغيلهم وقت السلم ولتدريبهم على القتال ليكونوا القوة الرديفة للجيوش العربية والاسلامية في المستقبل ويجب ان يكون استيعابهم باشراف الحكومة الاردنية كما تفعل دولة الاغتصاب بالمهاجرين اليهود حيث تنظم سكنهم واعمالهم وتدبير امور معيشتهم . ان هذا الاقتراح يجب ان يدرس بعناية في مؤتمر القمة العربي ويجب تعزيزبقاء ابناء فلسطين فوق ارضهم في فلسطين المحتلة.صامدين ورفض التهجير الطوعي او بالاكراه مهما كانت الظروف القاسية التي يعيشونها هناك على ان تدعمهم ونعزز صمودهم ويجب تشجيع كل من لديه هوية جمع شمل ان يعود الى فلسطين وان يبقى هناك وان يعمل و يعيش بين اهله وإخوانه يشد أزرهم كما يجب التدقيق في مدة إقامة كل من يغادر فلسطين عبر الاردن للعمل المؤقت او الدراسة وضرورة عودته الى هناك متى انتهى التصريح الممنوح له وعدم السماح له بالهجرة عبر الاردن الى امريكا او الدول العربية وحتى لا يكون الاردن ممرا لتهجير الفلسطينين خارج فلسطين بعيدا عن وطنهم ومقدساتهم .

معالي الرئيس ...الاخوة الزملاء ...

لا بد من ان اقدم الشكر الجزيل للجنة المالية على الجهود المشكورة في دراسة الموازنة لهذا العام دراسة تفصيلية عملية وإيجابية حيث استأنست بدولة رئيس الوزراء المؤسسات العامة والخبراء الاقتصادين وقد ساهم جميعهم في توضيح ابعاد ومرتكزات الموازنة وتوقعاتهم المبشرة بالخير بأن الاردن الصامد سوف يتجاوز هذه المحنة المالية الاقتصادية في المستقبل بإذن الله وبخاصة بعد ان تنهي اللجنة المالية التحقيق في المديونية الضخمة والازمة الاقتصادية والمالية من جميع جوانبها ومحاسبة المتسببين فيها وتقديم المذنب منهم الى العدالة لينال الجزاء المناسب حتى لا تتكرر المأساة كل عام او بضعة اعوام في غيبة الرقابة الشعبية الفعالة ممثلين بمجلسكم الكريم باستئناف الحياة .

معالي الرئيس ...الاخوة الزملاء ...

ان ملاحظاتي حول الموازنة وتحسين الواردات ورفع قدرة الانتاج المحلي وتجاوز الازمة التى نعانيها تتلخص في النقاط التالية :

١- تعتبر الموازنة تقليدية لا تختلف في هيكلها ومحتوياتها عن الموازنات السابقة .

٢- تعتبر ارقام النفقات الجارية في كل قسم منها مرتفعة ويمكن ضغط هذه النفقات بما لا يقل عن (١٥٪) اذا رغبت الحكومة بذلك على ان تصرف هذه التوفيرات زيادة برواتب الموظفين في كل دائرة .

٣- تراجعت الاستثمارات الانمائية امام النفقات الجارية هذا العام بنسبة (١٢٪) .

٤- تجاوزت المديونية على الاردن اضعاف الناتج القومي الاجمالي ويحتاج معالجة هذه المديونية الى معالجة امور هامة منها :

أ- مشكلة الفقر وذلك بدراسة ميدانية للعائلات المستورة الفقيرة من قبل اجهزة وزارة التنمية وصندوق المعونة الوطنية وايجاد فرص عمل مناسبة للقادرين على العمل . وتخصيص مساعدة شهرية للمحتاجين ، ولهذا رفعت اللجنة المالية مخصصات صندوق المعونة الوطنية الى ما يقارب (٤) ملايين دينار .

ب- تعزيز البنية الاقتصادية والاجتماعية لدى الافراد والعائلات وتشجيع الادخار والاقتصاد في النفقات وحل مشكلة الطرفين بالسرعة اللازمة .

جـ- تطوير الجهاز المصرفي الربوي الى جهاز مصرفي اسلامي . او حل مشكلة الصرافين بالسرعة المناسبة وتطوير الجهاز المصرفي .

لان ملايين الدنانير التي حولت الى عملات صعبة عن طريق مكاتب الصرافة السابقة ما زالت مدخرة لدى الافراد (وهناك معاملات مالية متشابكة عندما تغفل دوائر الامن العام عن سرقة من السرقات ، يعثر على الاف الدولارات والماركات والانفاق في البيوت المسروقة ، لان ملايين الدنانير التي حولت الى عملات صعبة عن طريق مكاتب الصرافة ما زالت مدخرة لدى الافراد وهناك معاملات مالية متشابكة بين الصرافين وعملاءهم داخل وخارج الاردن ويجب حل هذه المشكلة حتى يستأنف الصرافون أعمالهم وتعود الملايين الموقوفة خارج الاردن الى الاردن ويتم التداول بالملايين الموجودة داخل الاردن .

د- دراسة الوضع المالي لعدد كبير من المؤسسات العامة التي للدولة علاقات وثيقة بها اما اشراف او كفالة لها لدى المصارف المختلفة او مشاركة في مجالس ادارتها مثل : الجامعات - الملكية الاردنية- المؤسسة الطبية العلاجية - شركات الاسمنت - البوتاس - الفوسفات وغيرها .

هـ- دراسة البطالة من جميع وجوهها ووضع الحلول العملية لوقف هجرة الشباب والكفاءات العلميه والمهنية خارج الاردن الى امريكا والدول العربية مما يؤثر على تسوية الانتاج ومعظم الخدمات في الاردن وضرورة استبدالهم بخبرات من الخارج وعمالة وافدة تزيد من النزف في العملات الصعبة نتيجة تحويل رواتبهم لبلدانهم وذويهم حيث يبلغ عدد العاملين الوافدين الان في الاردن من مختلف الدول حوالي (٣٠٠) الف وافد يعمل فقط منهم حوالي (٤٨) الف منهم بموجب تصاريح عمل رسمية ويبقى (ربع) مليون وافد يعملون بدون رقابة او تصريح عمل ولهذا يجب ان يعالج هذا الامر بحكمة وتحصيل رسوم تصاريح العمل منهم او الطلب اليهم بتصحيح اوضاعهم من قبل وزارة العمل .

و- دراسة الدعم المالي للمواد الغذائية الاساسية والبالغ (٦٠) مليون دينار إما ببقاءه ومراقبة المتلاعبين في هذا الدعم من المواطنين او المطاعم ومصانع الغذاء المختلفة والمهربين لهذه المواد للدول المجاورة لارتفاع اسعارها فيها .

واما بإلغاءها وتوزيع قيمتها على المستحقين من المواطنين حسب دفاتر العائلة ويدفع لكل مواطن من (١٥ - ٢٠) دينار سنويا ويجب شرح الأمر للشعب عبر حملة اعلامية قبل إلغاءها وشرح الدوافع وراء هذا القرار حتى لا يحدث مظاهرات واحتجاجات كما حصل في الدول المجاورة او ان تستغل لافتعال اضطرابات في البلاد من بعض الجهات المعادية .

ز- يجب تشجيع المؤسسات المالية الاسلامية لغايات الاستثمار والتنمية وللمساعدة في تطوير الزراعة والانتاج الحيواني وتربية الاسماك والصناعات المختلفة وقطاع الاسكان وبناء المساكن الشعبية لمتوسطي الدخل والفقراء في مختلف المحافظات .

ح- تطبيق فريضة الزكاة تطبيقا عمليا ولا سيما وأن تقارير الخبراء الاقتصادين تؤكد ان الاردن اذا جمعت منه الزكاة عن قناعة من المواطنين (لانها لديهم فريضة وركن من اركان الاسلام) فإنها تجمع مالا يقل عن (مائة) مليون دينار سنويا وبهذا ينتفي الفقر والعوز وتتم معالجة المرضى الفقراء وتعليم ابناءهم وتقاوم المبادىء الهامة بشكل عملي وواقعي ويحدث التكافل والتضامن الاسلامي وتتحقق العدالة الاجتماعية التي طرحها الاسلام قبل أربعة عشر قرنا وسبق بها جميع المبادىء الاقتصادية الوضيعة .

قال تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) .

ط- عدم اللجوء الى القروض الربوية من الداخل والخارج مهما كانت الظروف الضاغطة وترتيب الامور بحيث يستعين بالقروض غير الربوية والمساعدات العربية والاسلامية . ولهذا اثبت انني ارفض الموافقة على جميع القروض الربوية القادمة والسابقة في هذا الموازنة والتي يبلغ مجموعها حوالي (١٦٥) مليون دينار .

٥- التوسع في انشاء (المناطق الحرة) في العقبة والزرقاء والرمثا والرويشد وتقديم التسهيلات للمستثمرين فيها واقامة صناعات مختلفة فيها لغايات التصدير للخارج او تزويد الاردن باحتياجاته من صناعاتها ويجب تسليم ادارتها لموظفين أكفاء ذوي خلق ومؤهلين ولديهم خبرات علمية في هذا المجال .

٦- تأسيس مؤسسة وطنية للتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والاستعانة بالخبراء العرب والمسلمين بدلا من الخبراء والمستشارين الاجانب لانه من غير المعقول ان لا يعثر لحد الان في الاردن على النفط بكميات تجارية وهو يقع في مركز دائرة المنطقة الجغرافية الجيولوجية التي وجد النفط فيها في الدول المجاورة مثل

السعودية والعراق وسوريا ومصر وسيناء وفلسطين ويخشى ان تكون مخططات الاعداء لحرمان الاردن من مخزونه النفطي واستخراج الخامات المختلفة من باطن ارضه حتى يظل في وضع اقتصادي حرج وحتى يمنع من التسلح وتطوير صناعاته وزراعته للوصول الى درجة الاحتكار الذاتي ويصبح قادرا على الدفاع عن نفسه او يشكل خطرا على دولة الاغتصاب اليهودي المجاورة .

٧- يجب رفع الرسوم الجمركية والانتاجية على الدخان بواقع (٥٠ - ١٠٠) فلس على كل علبه دخان وكذلك مضاعفة الرسوم على المشروبات الكحولية والكماليات حتى يتم الاستغناء عنها بعد لفترة قصيرة بإذن الله لما في ذلك من ضرر على الانفاق الضار بالصحة لمتعاطيها . وتقول تقارير الخبراء الاقتصاد ان هذا الاجراء سوف يوفر للخزينة بضعة ملايين من الدنانير تصرف للجامعات والمدارس والامن العام فضل من ان تهدر في سبيل الملذات المحرمة ويؤدي ذلك ايضا الى تحسين الحالة النفسية والانتاجية لدى المواطنين.

٨- تشجيع التصدير الصناعي الاردني للخارج وهناك (ستمائة) صنف قابلة للتصدير ، ويجب إعطاء تسهيلات للمصدرين ومساعدتهم كما تفعل دول اوروبا لتشجيع التصدير (Export Tax) وجلب العملات الصعبة للأردن عن هذه الطريق كما يجب الاهتمام بعرض المصنوعات الاردنية المختلفة في المعارض التجارية والصناعية في الاردن والخارج ويجب اختيار موظفين أكفاء للعمل في هذه المعارض لديهم خبرة ادارية وتسويقيه جيدة ومؤهلين لهذا العمل الهام كما يجب وجود ملحقين تجاريين نشيطين في بعض السفارات في الخارج لهذا الغرض .

كما اثمن للحكومة توجهها لانشاء بنك وطني للتنمية والتشغيل برأسمال قدره (١٥) مليون دينار وسيتولى البنك تمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة والتي لا تتجاوز رأسمال كل منها (٢٠) الف دينار وان هذه المبالغ شمخ لذوي الاختصاصات من الاردنين العاطلين عن العمل ويشترط ان تستوجب مشاريعهم عمالة اردنية فقط .

٩- يجب اعادة النظر في التعرفة الجمركية والرسوم الجمركية بحيث يتم تطويرها حسب الوزن للسيارات والمعدات او المختلفة المتر المربع للأقمشة وحسب المساحة او الحجم للأخشاب والمصنوعات الخشبية المستوردة حيث توضع التعرفة محددة بدل فاتورة المنشأ والضميمة والتخمين المزاجي وبهذا تاتي البضاعة الجيدة وتباع باسعار معقولة ولن تقل حسب تقارير الخبراء واردات الجمارك الاجمالية بهذه الطريقة بل ربما تزيد ويمكن الاستفادة من الدول التي تطبق هذا النمط من الجمارك .

١٠- كان لقرار الحكومة تشكيل لجنة لدراسة اعفاء المستفدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري ومؤسسة الاقراض الزراعي من الفوائد والاكتفاء بالكلفة اثر ايجابي من الرضى والتقدير من قطاع واسع من المواطنين لمستفيد من هذه المؤسسات لما كان لقرار عدم استعمال السياسات الحكومية في المصالح الخاصة

والمنزلية اثر كبير من الاستحسان والتقدير لدى المواطنين بعد ضغط النفقات .

١١- اويد التوصيه باستبدال المباني المستأجرة للوزارات والدوائر المختلفة بأبنية مملوكة للدولة لانها توفر حوالي خمسة (٥) ملايين من الدنانير سنويا ويحقق تجميع دوائر كل وزارة في مبنى واحد للتسهيل على المواطنين المراجعين لتلك الوزارة ودوائرها المختلفة كما يجب نقل مكاتب المؤسسات المهمة مثل سلطة وادي الاردن للأغوار لتكون على مقربة من المزارعين ومالكي الوحدات الزراعية وتنظيم امور الري هناك ومراقبة مشاريعها المختلفة في ارض الموقع ولتوفير نفقات الانتقال للمواطنين من الاغوار الى عمان لمراجعة الدائرة الرئيسية فيها ولقد سررت لما أشارت له الصحف اليوم من توجه الحكومة الى الغاء هذه السلطة قريبا وتوزيع صلاحياتها على وزارات المياه والري والاشغال والزراعة .

كما يجب ان تتخلى المؤسسة الطبية العلاجية عن البناء المستأجر بربع مليون دينار الى احد الابنية المتوفرة في المستشفيات التابعة لها لتوفير نفقاتها وسهولة مراجعة الاطباء والموظفين المواطنين لها في موقع العمل اذا لم يتم إلغاءها وهذا ما افضل .

١٢- يجب الاستفادة من قدرات القوات المسلحة الباسلة الهندسية والانشائية في تنفيذ المشاريع كالطرق والجسور والسدود والمباني وتحويل قيمة تلك المشاريع لصندوق القوات المسلحة وقد ثبت ان الدول التي نفذت ذلك حصلت على نتائج سريعة من الاتقان والتنفيذ .

١٣- توزيع الاف الدونمات من الاراضي البور التابعة للدولة على المستفيدين من المجاورين لها من الموظفين المتقاعدين المدنين والعسكرين في كل محافظة على المزارعين باثمان رمزية ومساعدتهم على استثمارها بقروض حسنة من مؤسسة الاقراض الزراعي وان تتوقف القروض من هذه المؤسسة عن الاراضي الاخرى ل مدة (عامين) او اكثر لتشجيع المستفدين من هذه الاراضي البور على الاستثمار وفق انماط زراعية تحددها وزارة الزراعة حسب طبيعة كل ارض وصلاحيتها للزراعة لانواع محددة من المزروعات او الاشجار وحتى يصبح شعار (اردن اخضر حتى عام ٢٠٠٠) حقيقة ملموسة وواقعية .

١٤ - وضع سياسة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والاسلامية موضع التنفيذ وايجاد اسواق عربية واسلامية مشتركة اسوة بالسوق الاوروبية المشتركة لدعم الاقتصاد والتبادل التجاري بين الاردن والدول العربية الاسلامية .

١٥ - تشجيع السياحة للأردن (العربي الاسلامي) وابراز اهميته التاريخيه في المنطقة وزيارة موقع المعارك الاسلامية في مؤ ته واليرموك ومراقد الصحابة في الجنوب في المزار وغور الاردن وشمالية ويجب تطوير هذه الاماكن المهمة بايجاد استراحات اسلامية فيها وبناء بعض المؤسسات الهامة بالقرب منها كالمصانع بالاضافة الى جامعة مؤته وجامعة اليرموك وذلك لتحسين الاوضاع الاقتصادية لأهالي تلك المناطق ويجب العزوف عن اظهار الاردن بانه روماني الاصول والجذور ولا علاقة له بالحضارة العربية والاسلامية .

١٦- لتشجيع الاستثمار بالاموال العربية والاسلامية يطالب المستثمرون الذين نقابلهم عبر رحلتنا المعقودة لتعديل الكثير من القوانين المالية وبخاصة قوانين ضريبة الدخل لتخفيف الضريبة على الموظفين والشركات والمؤسسات وذلك بإعفاء الراتب للعاملين في المؤسسات الخاصة من (٢٥٪) من قيمة الراتب وزيادة الاعفاءات الشخصية او ايفاءها كما كانت في السابق ، والا زادت نسبة المهاجرين للعمل في الخارج واستثمار اموالهم في مصالح غير منظورة خاضعة للضريبة كما ان ضريبة الدخل على المؤسسات والبنوك والمصانع والشركات انصح بان لا تزيد في سقفها عن (٣٥-٤٠٪) حتى يبقى للمساهمين والمستثمرين من (٦٠-٦٥٪)

كما يجب تحصيل ضريبة الدخل من القطاعات المختلفة بواسطة لجان تقدير عادلة من اصحاب الاختصاص في النقابات والضريبة وبخاصة من الاطباء والمهندسين والمحامين واصحاب الحرف المهنية الرفيعة لتحقيق العدالة للخزينة والمكلفين . وهناك قطاع كبير من المواطنين لم تفتح لهم ملفات في ضريبة الدخل بعد ولهذا تحتاج الدائرة لاجراء مسح شامل لمختلف القطاعات في الاردن وجميع الشركات والمؤسسات والمصانع .

١٧- لقد كان لقرار فك الارتباط وظروف الركود الاقتصادي دور كبير في انخفاض الحوالات من العاملين في الخارج فقد انخفضت هذه الحوالات من (٣٢٨) مليون دينار الى (٢٧٨.٥) مليون دينار اي نقص يساوي (٥٠) مليون من الدنانير خلال عام واحد ومعظمها كان ياتي الى الاردن من العملات الصعبة التي كانت تردف احتياطي الاردن .

ولهذا يجب توضيح ابعاد قرار فك الارتباط للمغتربين وطمأنتهم على مستقبلهم وعلى مستقبل استثماراتهم ويجب ان تنشط (دائرة المغتربين) في وزارة العمل في هذا المضمار وان توفد مندوبين لكافة الاقطار العربية التي يتواجد فيها الاف من ابنائنا في الخارج والتي تدل الاحصائيات أنهم لا يقلون عن (نصف) مليون مواطن في البلاد العربية وأن نحافظ على المؤتمرالسنوي للمغتربين وأن نستضيف في كل مؤتمر عدد كبير من هؤلاء المغتربين وتقديم مشاريع استثمارية مدروسة لهم مع تعديلات في القوانين الضريبية وبخاصة ضريبة الدخل لتحريك الاقتصاد الأردن إيجابياً وتشجيع الاستثمار في الوطن بدلاً من الخارج كما يجب استقرار سعر صرف الدينار الاردني ليستعيد الدينار احترامه في الخارج وقدرته الشرائية في الداخل وحتى تستقر الاسعار وتنخفض كلفة المعيشة المتباعدة .

١٨- يجب وضع سياسة عادلة للعمالة الواحدة من الخارج بحيث تعطى الفرصة الاولى لابناء الوطن العاطلين عن العمل والذين اثبتت الاحصاءيات الاولية انهم لا يقلون عن (٥٠) الف مواطن من مختلف المهن والقطاعات ويجب ان يدرس مع الدول العربية الشقيقة هذا الموضوع للاستيعاب المتبادل بين الاردن وبينها لما تحقق العدالة للجميع اسوة بالتعامل بين جميع الدول المتجاورة .

١٩- يطالب المواطنون بوضع سقف لعدد السنوات التي تدفع خلالها ضريبة المسقفات الابنية بحيث تكون للعقارات التي يقطنها مالكوها ١٠ سنوات وللعقارات المؤجرة او المستثمرة ضعف المدة اي لعشرين عاما .

كما يطالب المواطنون بوضع حد لضريبة المجاري بواقع (٣٪) والتي يدفعها المواطن مع ضريبة المسقفات منذ ربع قرن تقريبا كما يدفع المواطن رسوما لتصريف المستهلكات في المنازل والمؤسسات مع فاتورة اثمان المياة اي انه يدفع ضريبة على ما يشرب ويطرح ولهذا يجب ان تعيد مؤسسة المياه والمجاري النظر في اثمان المياه ورسوم المجاري المختلفة من رسوم توصيل وتصريف بما يحقق العدالة للمواطنين والمؤسسة وفق الكلفة الفعلية لانها خدمات اساسيه وليست استثماريه وبخاصة لان المؤسسة استوفت لحد الان مبالغ طائلة من المواطنين غطت الكلفة الفعلية .

٢٠- يطالب المواطنون بتأمين احتياجات الاردن من المياه للأعوام القادمة والتي قد تصل الى اكثر من (٧٠٠) مليون متر مكعب يوميا منذ الان وان توضع السياسة العملية لحفر الابار اللازمة او التفتيش عن مصادر مياه مناسبة مع تمديد شبكات محكمة لانه ثبت ان ربع المياه يضيع هدرا في الارض عبر الشبكات التمديدات المهترئة والتي لم تتعرض لفحص او صيانة منذ امد بعيد . كما يطالب المواطنون بتركيب عدادات مياه جيدة حتى تخف فواتير المياه وحتى لا يدفعون ثمن الهواء المار عبرها والمياه في وقت واحد.

٢١- يطالب سكان منطقة عمان الثانية والتي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الكريم بمراكز طبية متخصصة في جبل نزال والنظيف والتاج والمنطقة الممتدة بين المصدار والاذاعة (حي الدبايبة وضاحية الحاج حسن) كما يطالب مخيم الوحدات بالرعاية الصحية والنظافة من قبل امانة عمان لانها تستوفي منهم رخص المهن ورسوم نقل النفايات .

٢٢- كما يطالب اهالي المنطقة الثانية بسرعة انهاء الحفريات للمجاري والهاتف وتغطية الشوارع بطبقة جديدة من الزفته وبخاصة شارع طريق مادبا وراس العين .

٢٣- انني انصح بالغاء المهرجانات الترفيهية هذا العام وتقليص عدد المؤتمرات المتكررة لضغط النفقات وتحويل مخصصاتها لدعم موازنة الجامعات والامن العام .

٢٤- كما اطالب بتعين ملحق امني في كل سفارة بالخارج لسرعة تجديد جوازات السفر لمن لهم قيد سابق بعد ان تقرر إلغاء هذه القيود في الوقت الحاضر او التجاوز عنها . لأنني نسمع في البث المباشر كل يوم ، العديد من الشكاوي حول هذا الموضوع ، كما اطالب بتقليص عدد السفارات في الخارج .والاستعانة بسفارات دول مجلس التعاون العربي لخدمة مصالح الاردن في بعض الدول .

٢٥- كما يطالب سكان شرق وجنوب عمان ومخيم الوحدات والقويسمة لسرعة تنفيذ استاد شرق عمان في القويسمة من قبل وزارة الاشغال والاسكان لتخفيف الضغط على مدينة الحسين الرياضية .

٢٦- كما يطالب سكان التطوير الحضري (في ام نوارة والمنارة) بإتمام شبكة الطرق وتعبيدها والتي تربطهم بالقويسمة ومخيم الوحدات ولسهولة انتقال الطلاب وبخاصة صغار السن منهم في فصل الشتاء الى المدارس المتواجدة في تلك المناطق .

قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس   الاستاذ محمود هويمل

السيد محمود هويمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين واصلي واسلم على معلم البشرية جمعاء محمد عليه آله افضل الصلاة واتم التسليم .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

انتا اذ نقف اليوم ونحن نناقش مشروع الموازنة بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في اعداد مشروع هذه الموازنة .

وانني اجد نفسي وبحكم الواجب ملزم بتأثير اهم القضايا الاساسية كما اراها استنادا لما ورد في خطاب الموازنة ومشروع قانونها وهي :

اولا :

يذكر خطاب مشروع الموازنة انه يوجد انخفاض على معدلات التضخم وهي اشارة ايجابية من الناحية النظرية ذلك ان الحقيقة الهامة هي الارتفاع الهائل في اسعار مجمل السلع والخدمات ، فمنذ تخفيض العملة ، مجمل تكاليف المعيشة فوق طاقة الغالبية من المواطنين ، فالقضية الاساسية والاكثر الحاحا الان هي حصول المواطنون على احتياجاتهم الاساسية والتي بدونها لا تستقيم حالتهم الاجتماعية وان ما يتطلع اليه الناس هو التدخل الفوري للسيطرة على الاسعار وتمكينهم من الحصول على احتياجاتهم من السلع بحدها الادنى الامر الذي يتطلب سياسة تعيد الاسعار الى حيث يجب ان تكون وفي متناول كافة المواطنون .

فاصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة من قطاع الموظفين والعمال يعانون اشد العناء من توفير متطلبات الحد الادنى من العيش في ظل تفاقم موجة الغلاء والتي تزداد يوما بعد يوم فرأفة مجال هذه الفئات المسحوقة من ابناء شعبنا الطيب الصابر المنتمي .

ثانيا :

أن البطالة المقترنة بالتضخم وضعف الاستثمار هي القضية الاجتماعية الاولى في هذه المرحلة وهي وان برزت بوضوح في مطلع الثمانينات الا ان حجمها كان صغيرا نسبيا ولا تشكل خطرا الا ان الوضع تغيرُ كثيرا الان بسبب كبر حجم المشكلة وانتشارها السريع الامر الذي يجعل من البطالة ونتائجها اولى القضايا بالمعالجة هذا بالاضافة لتأثيراتها على مجمل النشاطات الاقتصادية .

فالبطالة يصاحبها الجوع ، الفاقة ، فقدان الذات وهذه جميعها حاجات اساسية للانسان لا ينفع معها الحلول التنظيمية والادارية الا بجهد استثنائي وسريع من الحكومة .

ثالثا :

ان المؤسسات العامة وتقدر مجموع موازنتها بما يزيد على نصف مشروع الموازنة وهي مؤسسات عامة وليست خاصة ، كالملكية الاردنية والجامعات وغيرها وهي بهذا المعنى يجب ان تخضع للاصول الدستورية في السياسة المالية حيث لا يخصص او ينفق مال الا بتشريع ورغم ذلك فان موازنات هذه المؤسسات خارجه عن الموازنة العامة المقدمة من قبل الحكومة .

رابعا:

اطالب الحكومة وقف الدعم للمؤسسات المتعثرة وهو موضوع متكرر في الموازنات السابقة ومخالف للاغراض التي نشأت من اجلها تلك المؤسسات والتي يفترض ان في مقدمة اهدافها النهوض بنفقاتها الجارية الانمائية وهذا الامر يشكل عبئا اضافيا على موازنة الدولة وخاصة في الوقت الحاضر.

خامسا:

ان قراءة ارقام مشروع الموازنة يبين انها تجنح الى التفاؤل في تقدير الايرادات المحلية حيث تقدر الزيادة في الايرادات المحلية قياسا لارقام اعادة التقدير لعام ١٩٨٩ بمبلغ (١٠٤,٥) مليون دينار وان (٩٤) مليون دينار من هذا المبلغ هو ايرادات ضريبية والذي اشك في امكانية تحقيقه في الوقت الذي اصر على ان لا يكون تحقيق ذلك اذا ما تم على حساب اصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة .

ان تقدير الايرادات المحلية على هذا النحو يتجاوز كثيرا حدود التفاؤل ولا ارى امكانية تعويضه بغير اللجوء الى المساعدات العربية والتي ارى ايلاءها الاهمية القصوى في مواجهة النقص المحتمل .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

وتاسسا على ذلك فانني ادرج مجموعة من المبادىء كمنطلقات للحل :

١- اعتبار البطالة المرتكز الاول للسياسة المالية وشرط تحقيق الامن الاجتماعي .
٢- التركيز على الاستثمار وتوفير فرص العمل .
٣- اعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق العدالة الاجتماعية .
٤- تحقيق تكافؤ الفرص امام الجميع مع الاخذ بعين الاعتبار المناطق والتجمعات الاكثر فقرا .
٥- العمل على فتح اسواق خارجية وتعزيز سوق عمل الدول النفطية.
٦- المتابعة والتعامل مع العمالة القائمة بما يؤثر ايجابيا على اوضاع العمالة المحلية .
٧- تطوير وتعميم عملية التأهيل المهني .
٨- توجيه التعليم وكذلك التربية ووسائل الاعلام لاحترام العمل وربطهما بالمنظور التنموي .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

انقل اليكم اولويات مطالب دائرتي الانتخابية " محافظة الكرك " بحكم اطلاعي ومسؤوليتي وهي :

أ- الاغوار الجنوبية.

١- المساعدة على توفير العمل للعدد الكبير من العاطلين عن العمل والذين يشكلون نسبة عالية والتي تفتقر القدرة على التحمل بحكم فقرها وتدني مستوى معيشتها المزمن .
٢- تزويد مستشفى غور الصافي بكافة متطلباته من الاطباء المختصين علما بان المستشفى لا يوجد به سوى (اربعة) اطباء فقط مع العلم ان المستشفى مجهز بأبنية حديثة واجهزة فنية وغرفة عمليات . هذا بالاضافة الى اعادة النظر بتأهيل وتدريب الكادر التمريضي في المستشفى وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة حيث لجد ان عامل او عاملة تمريض يتناوبون في قسم من الاقسام منفردين .
٣- فتح مؤسسة مدنية وعسكرية في كل من غور الصافي والمزرعة لحاجة المواطنين لمثل هذه الاسواق.
٤- بناء مدرسة في غور الذراع حيث البناء الحالي لا يوصي ولا ياتي شكل من الاشكال ان هذا البناء مؤسسة تربوية .
٥- ترفيع قضاء غور الصافي الى لواء لوجود كافة متطلبات هذه الوحدة الادارية من حيث عدد السكان ، الموقع المتميز ، ومساهمة المنطقة بدعم الاقتصاد الاردني من الزراعة وجود شركة البوتاس العربية حيث تعتبر منطقة جذب سكاني وبعدها عن مركز المحافظة .
٦- فتح مراكز شباب في كل من غور الصافي والمزرعة .
٧- اعطاء الاولوية لابناء الاغوار في القبول والبعثات في الجامعات الاردنية وخاصة في جامعة مؤته لتصل هذه المناطق الى الحد الادنى من الاكتفاء الذاتي من الكفاءات العلمية .
٨- تنظيم رقعة جديدة لاقامة السكن عليها في منطقة الاغوار لحاجة المواطنين الماسة لذلك .
٩- اعادة النظر في ديون المزارعين لمؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية باعفاء صغار المزارعين والتسهيل على الاخرين وفقا لقدراتهم وبما يتناسب وظروف الزراعة من حيث جدواها ومردودها .
١٠- ايجاد فريق متخصص لارشاد المزارعين نحو الاصناف التي تعود على المزارع باسعار تشجيعية ومساهمتهم باجراء التجارب والبحوث والعمل على الحد من الامراض والافات التي تصيب الخضروات .
١١- اعفاء المواطنون المقيمون في الاغوار الجنوبية من اثمان الوحدات السكنيه بسبب عوزهم وعدم

مقدرتهم على الدفع وهذا يلحق الضرر بالمواطنين حيث يحرم المواطن من ايصال التيار الكهربائي او شبكة المياه الا بعد ان يدفع المبلغ المترتب عليه .

١٢- فتح مراكز للاعلاف في الاغوار الجنوبية .

واما ما يتعلق بسلطة وادي الاردن ، فانني ساقدم مذكرة شاملة لدولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المياه .

اما المطالب العامة للمحافظة ، وذكرها زملائي واكتفي بطلبين فقط :

١- فتح مستوصف لبلدية مؤاب والمشكلة من عدة قرى علما بان الارض المخصصة لغايات المستوصف مستملكه ومقدم سند تسجيلها منذ عدة سنوات

٢- ايصال كلا من قرية جوزا في لواء المزار وقرية مجدلين في لواء القصر بالتيار الكهربائي .

وفي الختام اسأل الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد آمنا مستقرا قويا تحت ظل القيادة الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس — الاخ عبد المنعم ابو زنط

السيد عبد المنعم ابو زنط — السلام عليكم ورحمة الله

اشكر الاخوة الكرام اصحاب المعالي والسعادة ، من الوزراء والنواب والاعيان الذين اكرموني بالزيارة او السؤال اثناء مرضي في المستشفى ، او في المنزل وجزاهم الله خير جزاء ،

اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد لا نبي بعده،

معالي الرئيس : حضرات الاخوة النواب : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد :

فكثيرا ما نسمع حديثا حول العناية بالبنية التحتية بغية النهوض بالشعب والوطن .. لكن غفلنا عن الاهم من البنية التحتية . الا وهو البنية النفسية للانسان والمجتمع اجل : البنية النفسية التي تقوم على تبادل الثقة بين السلطة التنفيذية والشعب حتى نكون جميعا في الوحدة الوطنية تحت راية لا اله الا الله كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .

لكن من حق الشعب ان يتساءل قبل ان يعتمد المجلس الكريم الموازنة العامة لسنة ٩٠ هل تقصت الحكومة الذين تلاعبوا بأموال الخزينة والحق العام ؟

ومن ثم يمثلون امام القضاء العادل الزاهر وبذلك يطمئن المواطنون على سلامة الموازنة الجديدة في انفاقها في اوجه الصرف القائم على الوسطية والاعتدال .

كذلك سيطمئن ابناؤنا واخواننا المغتربون فيقبلون على تحويل اموالهم كما كانوا يفعلون ذلك قبل تفاقم

المديونية وغالبا تكون الوسيلة لحوا لاتهم السوق الحرة للصرافة لذلك اطالب بضرورة عودة الصرافة بانضباطية ومن المعلوم بديهيا ان حوالات الاخوة المغتربين ستحدث سيولة نقدية مباركة تساعد على انتعاش مزدهر لوضعنا الاقتصادي .

لذلك : انني اهيب بالمجلس الكريم ان يؤكد على السلطة التنفيذية بضرورة التحقيق العادل العاجل مع الذين توجه اليهم اصابع الاتهام او تحوم حولهم ادنى شبهه في الاعتداء على الحق العام .

" الانعاط من عدم الموضوعية في السياسة المالية "

١- وهناك مشاريع تربوية ستنشؤ مستقبلا بحوالي (مائتي) مليون دينار بقرض من البنك الدولي . وسوف يزيد المديونية هما جديدا .

وادعو في هذا المقام الاخوة النواب لنقوم بزيارات ميدانية حتى نرى راي العين مدارس مجهزة بأحدث الاجهزة بما فيها المختبرات الحديثة ثم لا تجد طلابا للاستفادة منها .

• ومثال ذلك : البناء الذي تشغله حاليا مديرية تربية عمان الاولى في الشميساني وهناك مدارس اخرى في بعض مناطق المملكة ومجهزة بأقسام داخلية لم تستعمل حتى الان .

٢- ومثال ثان مشروع الكهرباء بين الاردن ومصر وذلك بقرض من البنك الدولي وقيمته (مائتا مليون دولار) بين حكومتي الاردن والشقيقة مصر وحصة الاردن من القرض (٤٠) مليون دولار .

وانه لمن معاني التسرع في مشروع الربط الكهربائي بين الاردن ومصر وبالتالي يزيد المديونية عبئا جديدا .

ومن المفهوم انه يتوفر في الاردن من الطاقة الكهربائية ما يكفيه الا بعد سنة (٢٠٠٠) . والجدير بالذكر ان تكاليف الكهرباء في الاردن مرتفعة جدا .

لذلك ادعوا واناشد اولى الامر ان يعيدوا النظر في هذا المشروع والغائه او إرجائه . حتى نستثمر (الاربعين) مليون دولار في مشاريع ذات جدوى اقتصادية تسهم في معالجة جزء من مشكلة البطالة التي تهدد المجتمع بانتشار الجريمة .

ومثال ثالث على عدم الموضوعية في السياسة المالية لقد رصد (١,٩٠٠,٠٠٠) في موازنة سنة ٩٠ لنقل توربين عدد ٢ الى الريشة علما بانه يوجد فائض كبير في انتاج الكهرباء . فلا ضرورة في الوقت الحاضر لرصد هذا المبلغ في الميزانية الحالية .

والمثال الرابع على عدم الموضوعية في السياسة المالية مشروع التنقيب عن البترول(١٩٢) مليون دولار ثم صرفها على عمليات الحفر والتنقيب عن البترول من خزينة الدولة . والآبار التي تم حفرها :

في منطقة الريشة	(١٧) بئرا منها (١٤) جافا = (٣) منتجة
السرحان	(١٤) بئرا جافا
في المنطقة الشمالية	(٢) بئران جافان
حقل حمزة	(١٧) بئرا (١٤) جافا = (٣) منتجة

فيكون المجموع (خمسين) بئرا منها (ستة) منتجة .

والجدير بالذكر ان آبار حمزة تنتج ما يقارب من (١٢٠) برميلا من الزيت نصفها من الماء تقريبا ، علما بان سلطة المصادر كانت تتوقع استخراج (١٧٥) مليون برميل وحتى الان استخراج (نصف) مليون برميل واو شك بئر حمزة على النضوب .

المثال الخامس على عدم الموضوعية في السياسة المالية .

ان سلطة المصادر الطبيعية تمتلك ثلاث حفارات وللشركة الرومانية حفارتان : اجرتهما السنوية تبلغ (ستة) ملايين دولار ونظرا لوضعنا الاقتصادي فمن الحكمة في السياسة المالية الاكتفاء بالثلاث حفارات التي نملكها وحسبنا ذلك مع كادرنا الوطني لدى سلطة المصادر الطبيعيه ثم الاستغناء عن الحفارتين اللتين تكلفان الدولة (ستة) ملايين دولار سنويا ومن المضحكات والمبكيات ونحن نشكو آلام المديونية ومرارة البطالة .

نجد لدى سلطة المصادر الطبيعية خبيرا هندي الاصل انجليزي الجنسية يتقاضى راتبا سنويا قدره (٤٠) الف جنيه استرليني اي ما يساوي بالنقد الاردني (٤٤) الفا ومائتي دينار اردني . ووظيفة هذا الخبير انه محاسب. فان ثبت ذلك باليقين نستطيع تشغيل ثلاثين شابا عاطلون عن العمل سيتزوجون ثلاثين فتاة من بنات المجتمع ومن ثم يفتحون ثلاثين بيتا . كل ذلك بتوفير راتب الخبير الانجليزي

(ضريبة الاستهلاك)

ان ضريبة الاستهلاك حسب نية الحكومة فاني لانصح بالعدول عن ذلك وحسب الشعب مصيبه في الام الغلاء والديون المرهقة ، فإذا كانت الام الغلاء وهموم الديون قدوما فوق رؤوس المواطنين فإن ضريبة الاستهلاك المقترحة منشار فوق اعناقهم فارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء .

كما ان لضريبة الاستهلاك سلبيات امنية على نفسية المواطن والاسرة والمجتمع . وسوف يؤدي ذلك الى مشاكل لا تخدم استقرار البلد وامنه واقول حقيقة لا على سبيل النكته والدعابة لكنها الصراحة التي لا بد منها : فإذا طبقت ضريبة الاستهلاك المقترحة مثلا على رغيف الخبز فسوف تكون نسبة الارغفة (ستة) ملايين رغيف في الاردن يوميا . ومعنى ذلك سيغمز ويلمز صانع القرار لضريبة الاستهلاك (ستة) ملايين مرة بعدد الارغفة التي تناولها المواطنون .

ومعنى ذلك ستعجز اجهزة الكمبيوتر عن احصاء مليارات الغمز واللمز بسبب ضريبة الاستهلاك .

لكن الافضل والاقوم من ذلك ان نحد من هجرة الريف والبادية الى المدينة ثم من خلال الترشيد والدعم لاهل الريف والبادية للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم ضرورات الحياة من خبز وخضار وفاكهة ولحوم والبان وزيت وزيتون . وهذا الذي يمارس عند اهلينا في ظل الانتفاضة المباركة . وقد اكرمنا الله فجعلنا امة مميزة " بطاقة تموين "

ولاجل التغلب على جانب من اسباب الانفاق النقدي من الخزينة دعما للمواد التموينية اقترح صرف بطاقة

تموين لكل عائلة يصرف بموجبها المواد التموينية الضرورية التي لا يستغني عنها كل بيت . وذلك كالخبز والرز والسكر والحليب والشاي والسمن والزيت والزيتون والعدس والحمص والفول والطحينية .

وان (الستين) مليون دينار التي تنفقها الدولة دعما للمواد التموينية . اذا انفقت ضمن دائرة حملة بطاقة التموين سوف نجد في ذلك خيرا كثيرا وعطاء جزيلا .

حيث ان جانبا كبيرا من المواد المدعومة تهرب الى الخارج . وما ذكره دولة السيد الرئيس منذ ايام من ان الاعلاف تصرف ثلاثة اضعاف المطلوب الا دليلا لمصداقية ما ذكرت من تهريب للمواد التموينية المدعومة .

وان اول من قرر الطاقة التموينية الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام المجاعة .حيث وزع مادة الزيت فاصاب معدته برد ليلة اكله الزيت حتى اصبحت تقرقع فقال لها على مسمع من الصحابة قرقعي قرقعي حتى لا يبقى احد من المسلمين جائعا .

" اقتراحات لتوفير النفقات على خزينة الدولة وتحقيق جانب من الانتعاش الاقتصادي .

اولا :الطاقة الكهربائيه

اذا رشد استهلاكها فسوف نوفر نصف الاستهلاك وذلك بعدم الاضاءة للدوائر نهارا الا في الضرورة القصوى . وكذلك ترشيد التدفئة وبخاصة في مؤسسات الدولة . حيثُ يكتفي في البرد تشغيل التدفئة اول ثلاث ساعات من الدوام اذ يكفي ذلك لتمتص الجدران الداخلية نسبة معتدلة من الحرارة تغطي حاجة الدوائر حتى نهاية الدوام . لا سيما ان معظم بنيان الدوائر من الحجر الذي يساعد على الاحتفاظ بالحرارة .

ومع شديد الاسف نجد كثيرا من الدوائر مضاءة بالاف المصابيح والشمس ساطعة في تلك الدوائر كما نلمس ارتفاعا في درجة الحرارة في معظم الدوائر بسبب السرف الاستهلاكي للطاقة الكهربائية ، ونشعر وكأننا في منطقة الغور في شهر نيسان .

كذلك الاف المصابيح تنسى مضاءة في بعض الدوائر الرسمية لذلك لا بد من الترشيد بيد من حديد .

ثانيا : قطع الهواتف الرسمية عن البيوت .

ثالثا .

اقترح عودة السيارات من جميع موظفي الدولة الى كراج المؤسسة المعنية بعد الدوام الرسمي . ومن ثم يستعمل المسئولون سياراتهم الخاصة .

رابعا : الغاء جميع البدلات سواء في الاقامة او السفر .

خامسا : الاقتصاد في الاثاث والديكور المكلف سواء لدى الانشاء او التجديد .

سادسا :

إنشاء مجمع لوزارات الخدمات . وذلك لتوفير النفقات على خزينة الدولة . والتسهيل على المواطنين ولنفس الاهداف السامية اقترح انشاء مجمع للمؤسسات ذات الخدمات العامة كالجوازات والاحوال المدنية والضريبة ودائرة تسجيل الاراضي واضافة لتوفير النفقات والتسهيل على المواطنين فيما ذكرت سوف نوفر عامل الزمن على المواطنين كما سنخفض من ضغط أزمة السير داخل العاصمة .

سابعا:

ولاجل توفير النفقات على خزينة الدولة وتوفير عامل الزمن على القوات المسلحة . وجنود خدمة العلم اقترح تحويل خدمة العلم الى الجيش الشعبي اذ ان حربنا مع العدو سيغلب عليها طابع الحرب الشعبية كما هو الحال في الانتفاضة المباركة .

اما الحرب النظامية : فجيشنا الباسل على اهبة الاستعداد لدحر العدوان بمشيئة الله تعالى . " وكان حقا علينا نصر المؤمنين " .

ومن ثم يكون جنود الجيش الشعبي الرديف لقواتنا المسلحة واقترح الاكتفاء بسنة واحدة للتدريب في الجيش الشعبي فنكون قد وفرنا الملايين على خزينة الدولة . بل بتلك الفوارق نحسن وضع جنودنا والرتب الدنيا في الجيش .

ثامنا :

اقترح منع استيراد كل شيء اجنبي لدينا القدرة الذاتية على تصنيعه وطنيا وبذلك نعالج جزءا من البطالة كما سيؤدي ذلك الى الانتعاش الاقتصادي والاستقرار المعيشي .

واذا ما القينا نظرة فاحصة على جانب الواردات نجد المواطنين الكرام يتحملون العبء الاكبر من نفقات الموازنة اذ بلغ ما يتحمله المواطنون نسبة (٥٢٪) من الموازنة .

وذلك بسبب ارتفاع الضرائب والهاتف والبريد والقروض والجمارك وغير ذلك .((بعض المطالب لدائرتي الانتخابية الثانية في عمان الكبرى)) .

وتشمل دائرتي ابتداء من الشريط الايسر لماركا الشمالية من خلف المطار العسكري مرورا بجبل الهملان. والنصر ومخيم النصر. وحي المنارة وحي عالية وحي الخلايلة . وجبل التاج وجبل الجوفة . وحي ام تينة والاشرفية ومخيم الوحدات وحي الدبايبة وضاحية الحاج حسن وجبل الزهور وجبل المريخ وجبل النظيف وراس العين وحي القيسية وادي عبدون وجبل الاخضر وجبل نزال .

وهؤلاء يشكلون (نصف) مليون نسمة او يزيدون فيحتاجون للمطالب العادلة التالية :

١- انشاء كلية مجتمع حكومية خاصة بالشباب واخرى للبنات .

٢- انشاء مستشفى حكومي عام في نهاية جبل نزال والاراضي متوفرة بكثرة في ذلك الموقع .

٣- انشاء مركز طبي في كل جبل من جبال الدائرة الثانية والبالغة تسعة جبال .

٤- كما ارجو إعفاء المواطنين في التطور الحضري من الفوائد الربوية وكذلك مدينة ابي نصير حيث يدفع المدني ضعف العسكري ثمن الوحدة السكنية يدفع العسكري (١٣,٥) الف اما المدني يدفع ٢٨ الف دينار والوحدة السكنيه هي نفس الوحده السكنيه وهذا مواطن وهذا مواطن وهذا ابن تسعة شهور وهذا ابن تسعة شهور .

٥- انشاء مكتب للبريد والبرق في كل جبل ومخيم الوحدات .

٦- توصيل الكهرباء لحي الامير راشد في ماركا الجنوبية ، وحي القيسية وادي عبدون .

٧- معالجة مشكلات ابناء الضفة والقطاع من الذين لا يسمح لهم العدو بالاقامة . فارجو ان يسمح لهم بطيب الاقامة .

اني اشترط شرطا ممن لا يسمح لهم العدو بالاقامة لان الذي يسمح له بالاقامة ويغادر فهذا خيانة اسلامية ووطنية يؤدي الى تفريغ الوطن امام العدو ، وهذا محرم شرعا ، اما الذين لا يسمح لهم العدو بالاقامة ، فاين يذهبون ؟

فلا بد ان يكونوا عند اشقائهم شرقي النهر ، يسمح له بالاقامة ، فارجو ان يسمح لهم بطيب الاقامة وحرية العمل والدراسة لابنائهم ويصرف لهم الجواز المؤقت .

" انتقاص مليون دينار من مخصصات الامن العام "

ان تعاطفي مع رجال الامن لاسباب ثلاثة :

الاول : انهم ابناؤنا واخواننا نشاركهم الالم والامل فيما يرضى الله عز وجل .

السبب الثاني : ان رجال الامن العين الساهرة لحماية الفرد والبيت والمجتمع .

اما السبب الثالث : لتعاطفي معهم ان نسبة لا تقل عن (٩٥٪) من رجال الشرطة من الفقراء والدخل المحدود .

والجدير بالذكر ان البطالة ستتجاوز (مائة) الف شاب عاطل عن العمل هذا العام .

وكلما تفاقمت البطالة انتشرت الجريمة . ومن الذي سيطارد الجريمة سوى رجال الامن العين الساهرة على حماية دمائنا واعراضنا واموالنا .

لذلك : ليس من الحكمة قط ان يخصم دينار واحد من مخصصاتهم بل انني اطالب بتحسين اوضاعهم لما هو افضل ليكون ذلك حافزا جديدا لهم على التفاني في خدمة المجتمع وامن البلد .

بل لا ازعم ذلك مجاملة : اذا قلت : فلولا خدماتهم الامنية وسهرهم الدؤوب والحملة الانتخابية بعد فضل الله عز وجل لحلت الفوضى محل النظام والاضطراب والشغب محل الاستقرار حتى انجبت الحرية مجلسنا الكريم بفضل الله ومنته سبحانه .

وفي الختام : اختتم كلمتي بالتفاؤل والصبر في ارض الحشد "

واني لاهيب بالاخوة المواطنين ان يغلبوا التفاؤل على التشاؤم اذ لا معنى للحياة مع اليأس والتشاؤم ولا يأس ولا تشاؤم مع حياة الاحرار . " ولا تيأسوا من روح الله ، انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون ".

فمهما استبدت بنا الاعداء وتخلى عنا بعض الاصدقاء واحلولكت ظلمات الليالي الخوالي بالهموم والغموم والغيوم فلن نركع ولن نخضع لغير الله الواحد القهار .

وعزاء نفوسنا في ازمتنا المالية قول الحق تباركت اسماؤه " فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ".

والبلسم الشافي لجراحاتنا : هدى رب الارض والسماء " واذكروا اذا انتم قليل مستضعفون في الارض تخافون ان يتخطفكم الناس فآواكم وايدكم بنصره . ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون "

وليكن منسج مسيرتنا في خضم الاحداث قول الله عز وجل : الذين قال لهم الناس : ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم . فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل . فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله .

فالاردن بشهادة ابي جهل والحق ما شهدت من الاعداء يشهد ابو جهل منذ اكثر من اربعة عشرة قرنا ان الاردن ارض الخير والعطاء حيث قال على باب بيت الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم يوم الهجرة : ان محمدا يقول لاصحابه اذا اتبعتموني لكم جنات كجنان الاردن ، وان لم تتبعون فلكم النار " فاجابه الرسول عليه الصلاة والسلام من داخله بيته : نعم انا اقول ذلك يا عدو الله "

وما نجاح الزراعة في واحات الازرق ونجاح شجرة التفاح في الجنوب الا شهادة حق وبيان لمعجزة الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم الذي بشرنا بذلك منذ اربعة عشرة قرنا .

كما بشرنا عليه الصلاة والسلام بان الاردن ارض الحشد والرباط في سبيل الله لخوض اقدس معركة تحرر وتطهر فيها المقدسات وعلى رأسها المسجد الاقصى مسرى النبي محمد ومهد اخيه عيسى بن مريم عليهم الصلاة والسلام .

لذلك بشرنا البشير النذير بهدية الشريف : لتقاتلن المشتركين فيقاتل بقيتكم على نهر الاردن ،انتم شرقية وهم غربية ".

وعندما يعتبر الرسول الاعظم صلوات الله وسلامة عليه الاردن ارض الحشد والرباط فلن يتخلى عنه رب الارض والسماء لان من مقتضيات معركة التحرير ان يكرمنا المولى عز وجل بفضله وعطائه تصديقا لمعجزة رسوله الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس ولان ترفع الجلسة حتى الساعة (العاشرة الا ربع) وشكرا ، جدول الاعمال ، نسمع خطابات ، ترفع الجلسة للراحة قليلا والعشاء ثم نعود الساعة (العاشرة الا ربع) .

وهنا رفعت الجلسة لاداء الصلاة وللاستراحة ولتناول العشاء ، وبعدها (عادت الجلسة للانعقاد)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس بسم الله الرحمن الرحيم ، نستأنف جلستنا ، الاستاذ منصور مراد

السيد منصور مراد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...الزملاء المحترمون

عند مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لهذا العام ، يجب ان نتذكر شيئين : اولهما ان الموازنات العامة للدول ليست صيغا عامة بريئة يضعها المختصون وفقا لمعايير فنية ومالية : بل هي في كل دولة اداة ماليه تعبر عن مجمل النهج إلسياسي والاقتصادي والاجتماعي للطبقات الحاكمة خدمة لمصالحها .

وثانيهما : ان مشروع الموازنة للعام الحالي ، جاء في سياق مرحلة تاريخية خاصة يمر بها الاردن اساسها نتاجا لنهج اقتصادي - اجتماعي ومحدد اخطته الحكومات المتعاقبة التي استهترت بالمصالح الوطنية العامةللبلاد وعمقت تبعيته للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، كما استهترت بمصالح الجماهير الشعبية التي تكتوي الان بنار الغلاء والتضخم والبطالة وغيرها من مظاهر الازمة الاقتصادية - الاجتماعية والتي ادت الى انفجار احداث نيسان الماضي ، المعبرة عن نقمة الفئات الشعبية ورفضها لحالة التردي في وضعها المعاش : ان اي معالجة للموازنة العامة يجب ان تقاس بالمقدار الذي تلبي به مصالح الجماهير الشعبية من خلال هذه الموازنة حيث لا إرادة فوق إرادة الشعب .

معالي الرئيس ... الزملاء المحترمون ...

ان مشروع قانون الموازنة الحالي ، لم ياتي مختلفا عن الموازنات السابقة حيث ان سماته الرئيسية هي :

اولا :

الاستمرار في التعارض مع مصالح المواطنين وبخاصة ان مشروع الموازنه الحالية ، اذ يقدر الايرادات المحلية بمبلغ (٦٩٤) مليون دينار ، سيعتمد في جانب رئيسي في تحصيلها على تحميل المواطنين أعباء ضريبية عالية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد من خلال ما يقارب من (١٥٥) شكلا من الرسوم والضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة على الافراد من الموظفين والمستخدمين الامر الذي تتحمله الاهلية

الشعبية في ظل القدرة على التهرب الضريبي لكبار الرأسماليين اعتماد على نفوذهم واساليب التحايل المعروفة . لقد اصبح التحصيل الضريبي في الاردن وبخاصة من خلال الضرائب غير المباشرة التي تتحملها الطبقات الشعبية والوسطى يحقق نسبة من اعلى النسب في العالم .

ثانيا :

الاستمرار في اغراق البلاد بالديون الخارجية اذ يتضمن مشروع الموازنة الحصول على قروض خارجية جديدة لعام ١٩٩٠ ، قيمتها حوالي (٢٥٠) مليون دينار وذلك بالاضافة الى قروض داخلية قيمتها حوالي (٣٦) مليون دينار ستستخدم اساسا لتسديد اعباء المديونية العالمية التي تتحملها البلاد .

ثالثا :

وضع البلاد في خدمة مصالح رأس المال الغربي عبر الية المديونية - وهو ما يعني مزيدا من افقار الشعب الاردني واضعافا لامكانات بناء قاعدة مادة انتاجية للاقتصاد الاردني اذ يرصد مشروع الموازنة مبلغ (٢٦٢) مليون و(٤٦٦) الف دينار لتسديد الاقساط - فإذا ما علمنا ان ذلك المبلغ يمثل حوالي (٢٧٪) من اجمالي النفقات العامة ، وجدنا ان الحكومة قد جعلت من حصول الرأسمال الاسمى لها : واذا ما قارنا اجمالي القروض الجديدة ، الخارجية والداخلية وهو حوالي (٢٨٦) مليون و (٥٦٧) الف دينار باجمالي تسديد الفوائد والاقساط. وهو (٢٦٢) مليون و(٧٩٦)الف دينار ،وجدنا ان صافي التحويل الذي تحصل عليه الخزينة من القروض لهذا العام هو (١٣) مليون و(١٥٧) الف دينار فقط لا غير : وأنه لا توجد في الحقيقة قروض انمائية- على الرغم من التبويب المضلل - باكثر من المبلغ الاخير ، وان الهدف الوحيد للاقتراض ، غدا الان تسديد الفوائد والاقساط . وهذا يعني اننا دخلنا الحلقة المفرغة للدول المدينة النموذجية ، حيث يقترب حجم الاقتراض من حجم تسديد الفوائد ومن ثم جزءا من اقساطها : وهذا يعني انه لا خروج مطلقا من عبودية المديونية .

رابعا :

الاستمرار في الانفاق السياسي والبيروقراطي والترفي . وسأورد فيما يلي نماذج - مجرد نماذج على ذلك الانفاق من النفقات الجارية :

١- مبلغ مليونين و (٢٥٠) الف دينار تحت بند النفقات التحويلية (اعانات هبات وهبات اخرى) من الفصل ١/١ ... فلمن تذهب تلك الاعانات والهبات ولاي سبب ؟ ما هي ضرورتها الوطنية ؟
٢- مبلغ (٨) ملايين و(٦١١) الف دينار لوزارة الخارجية (الفصل ١/٣١) وتفصيلاته كالتالي :
أ- رواتب واجور وعلاوات (٥) ملايين و(٧٠) الف دينار منها مليونان (١٢٥) الف دينار رواتب موظفين بعقود .

ب- نفقات اخرى ومتفرقة (٣) ملايين و(٦١) الف دينار .
جـ- مكافأت ومساهمات (٤٨٠) الف دينار .

فهل يعقل ان يخصص بلد فقير كل تلك المبالغ للنشاط الدبلوماسي هل هناك حاجة لكل تلك السفارات الاردنية المنتشره في العالم ؟ الا يوجد برنامج واقعي لتخفيض عدد السفارات ضمن الحد الادنى الضروري؟ اين التنسيق مع دول مجلس التعاون العربي ودول عربية اخرى بهدف التمثيل الدبلوماسي المشترك في الخارج في إطار التقشف ؟

٣- مبلغ (نصف) مليون دينار تحت بند متفرقة - حفلات وضيافة الفصل ١/٤١ وزارة المالية .
٤- مبلغ (٣) ملايين و(٩٥٠) الف دينار تحت بند متفرقة نفقات اخرى . فما هي تلك النفقات وكيف تصرف ؟ ومن يصرفها ؟ ولمن ولاي سبب ؟
٥- مبلغ (٤) ملايين و(٥٦٨) الف دينار لشراء برامج اجنبية ولا بد ان نسأل هنا الا ينبغي ان تمول مؤسسة التلفزيون نفسها بنفسها ؟ ثم هل من المعقول ان نخصص حوالي (مليون) دينار لشراء برامج اجنبية ....وهل من الضروري ان نقترض ونغرق في الديون من اجل ان نتثقف بفضائح وعدوانية ولا إنسانية المجتمع الامريكي ؟ في حين اننا نستطيع الحصول على برامج ثقافية إنسانية عالية المستوى من غير بلد في العالم بدون مقابل ؟ وفي حين اننا نستطيع انتاج ساعات تلفزيونية محلية كافية (بربع) ذلك المبلغ .
٦- مبلغ (مليون) دينار اجور دارات للاقمار الصناعية (عربسات والانتلسات) ونحن نعتقد مع تقديرنا لدخول العرب عصر الفضاء - ان اقامة مشروع زراعي صناعي في معان اجدى وان لقمة خبز المواطن لها الاولوية على دخولنا عصر الفضاء .
٧- حوالي (٥) ملايين دينار بدل ايجارات لدور الحكومة .
حوالي (٥) ملايين دينار بدل كهرباء للجهاز المدني .
حوالي (٤) ملايين دينار بدل محروقات للجهاز المدني . اين برنامج التقشف الحكومي المحدد زمنيا ورقميا بهذا الصدد وكل ذلك غيض من فيض !

خامسا :

الاستمرار في توجيه الانفاق الرأسمالي نحو المشاريع غير الانتاجية : وهو ما يعني تفاقم الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد الاردني لمصلحة الانشطة الخدمية ، وتفاقم عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل دائمة وبالتالي تفاقم البطالة .

واخيرا وليس اخرا الاستمرار في عجز البلاد عن بناء قاعدة انتاجية تكمننا من التحرر من التبعية .

لقد خصص مشروع الموازنة مبلغ (٣٤٠) مليون (٨٥٠) الف دينار للنفقات الراسمالية لم يخصص منها

للمشاريع التي لها علاقة – ولو بصورة غير مباشرة – بالعملية الانتاجية ما يزيد عن (٢٠) مليون دينار ، بينما تم توجيه معظم المخصصات للاستمرار في إنشاء ما يسمى بالبنية التحتية – اي للانفاق على ابنية وطرق غير ضرورية وشراء معدات وتمويل دراسات هندسية وتسديد قروض والتزامات وتمويل غير مبرر لعدد من المؤسسات العامة والشركات مما يجعل من الانفاق الرأسمالي ، في حقيقة الامر ، إنفاقا جاريا لمصلحة الرأسمال الخارجي والمحلي وكبار المقاولين الاجانب والمحليين ، والشركات الاجنبية ، والوسطاء المحليين ، واخيرا لمصلحة اقلية مستفيدة من موقعها البيروقراطي او من موقعها في ادارة المؤسسات العامة والشركات المساهمة . وفيما يلي سنورد بعض النماذج من خلاصة النفقات الرأسمالية للتدليل على ما ذهبنا اليه .

١) بخصوص مشروع الموازنة مبلغ (١٦٩) مليون و(٥٤) الف دينار للاشغال والابنية والانشاءات اقلها ضروري واكثرها يمكن الاستغناء عنه او تأجيله وقد يقال لنا بأن هذه المشاريع تخلق فرص عمل وذلك صحيح طبعا ولكن صحيح ايضا ان فرص العمل تلك هي فرص عمل محدودة ومؤقتة. وان الفائدة الكبرى من تلك المشاريع يجنيها المقاولون والوسطاء التجاريون والشركات الاجنبية وان تلك المشاريع هي مجال واسع لعمليات الفساد والافساد وان معظم تلك المشاريع لا يخدم مباشرة او غير مباشرة تطور العملية الانتاجية في البلاد.

٢) يخصص مشروع الموازنة مبلغ (٨) ملايين و (٥٧٩) الف دينار للدراسات والابحاث معظمها تصاميم هندسية !! واننا نسأل هنا ما هي ضرورة وجود الجمعية العلمية الملكية وكل الاجهزة العلمية – البحثية العائدة للدولة اذن ؟

٣) يخصص مشروع الموازنة مبلغ (١٦) مليون و (٩٨٦) الف دينار لشراء معدات واجهزة والالات او تسديد اقساطها : ومن هذه الاجهزة والالات والمعدات مثلا سيارات واسلحة وذخائر ومعدات للامن العام بقيمة (٥) ملايين و(٦٤١) الف دينار .

سادسا :

الاستمرار في نهج عزل القوات االمسلحة عن الدولة والشعب وهنا نريد ان نقول بان فصل (القوات المسلحة) عن الحكومة وادارتها ورقابتها والرقابة الشعبية الممثلة بمجلس الامة لم يعد مقبولا ، خاصة في ضوء ما يلي :

اولا : ان جزءا كبيرا من ديون الاردن هي ديون عسكرية (حوالي ثلاثة مليارات) ونحن لا نعرف ، وربما ان احدا من خارج دائرة ضيقة جدا لا يعرف كيف صرفت تلك المليارات وهل تحولت جميعها فعلا الى اسلحة فعالة وامكانات قتالية عاليه لجيشنا .

ثانيا : ان الضباط وضباط الصف والجنود وهم يشكلون اغلبية القوات المسلحة والامن العام وذراعها المقاتل ، يعيشون اليوم ، ظروف معيشية صعبة للغاية ، وان مستوى حياتهم ينخفض بإستمرار بإتجاه الفقر المدقع وكذلك المتقاعدون منهم وهو امر يتناقض مع الاموال الضخمة التي صرفت وتصرف ان المطلوب الان ، في هذا الصدد ما يلي :

تفعيل دور وزارة الدفاع (هي الان مجرد اسم بلا مسمى) وبحيث يتم اشرافها الكامل على القوات المسلحة .

خصص مشروع الموازنة مبلغ (٦٥٠) الف دينار لبرنامج (هيئة الاتصالات الخاصة) من الفصل ١/١١ – اننا لا نعرف ما هي تلك الهيئة وما هي نشاطاتها واين موقعها ولماذا هي بحاجة الى ذلك المبلغ ؟ علما بان كل ما يذكره مشروع الموازنة تبريرا يصرف ذلك المبلغ هو (الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى والطارئة).

سابعا : فرض التقشف على الاغلبية الشعبية ؟ والمتمثل في :

أ- عدم رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين وهذا يعني تخفيفا حقيقيا في دخولهم بنسبة انخفاض سعر صرف الدينار – الاردني .

ب- عدم توفير فرص عمل دائمة بما يحل ولو جزئيا ، مشكلة البطالة المتفاقمة في البلاد .

جـ- انخفاض قيمة الدعم المقدم للمواد التموينية الاساسية (٦٠ مليون دينار) سواء بالنسبة لنفقات الترفيه والسياسة البيروقراطيه الاخرى او بالنسبه الى سعر صرف الدينار او بالنسبة الى الارتفاع الجنوني في اسعار مواد المعيشة الاساسية .

والان ما هو البديل : واوضح في البداية نقطة اساسية ان البديل هو مشروع وطني متكامل لا يقدمه شخص او جهة بل هو رهن بمشاركة شعبية ديمقراطية واسعة في التخطيط والتنفيذ ... اما الخطوط العريضة للبديل الذي اقترحه فهو :

اولا : ان تقوم الحكومة بتبني سياسة محددة تهدف الى التوقف النهائي عن دفع الديون الخارجية (اقساط وفوائد) في اسرع وقت ممكن يمكن ان يتم هذا عبر تعاون عربي ودولي بين كافة الدول المدينة لتشكيل جبهة واحدة تنطق بكلام واحد مع المؤسسات الدولية المعنية كصندوق النقد والبنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن وروما وغيرها . كمستفدين من الاجواء الدولية الملائمة لهذه الغاية وبخاصة موقفي فرنسا والاتحاد السوفيتي اضافة لهيئات الامم المتحدة ودول عدم الانحياز وغيرها .. ويجب على الحكومة الاردنية استنادا لعلاقاتها الدولية وان تتخذ موقف المبادرة من ذلك وضمن خطة واضحة المعالم ، تعلن للشعب ونوابه .

ثانيا : تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية المخصصة لمشاريع البنية التحتية بصورة جذرية على اساس

أ - الغاء الانفاق السياسي والبيروقراطي والترفي

ب- الغاء الاقسام غير الانتاجية من الانفاق الراسمالي .

ثالثا : لحين الغاء الديون نهائيا نقترح إعادة النظر بالاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، والشروع في مفاوضات جديدة لجدولة الديون الخارجية على اساس تمويل سداد الاقساط والفوائد حصراً من المصادر التالي :

أ- فوائض المساعدات الخارجية .

ب- مصادرات الثروات المشبوهة .

جـ- عن ضريبة خاصة تسمى ضريبة الدين الخارجي تفرض حصرا على كبار الرأسماليين والشركات الرأسمالية الكبيرة والمصارف .

د- من الارباح الناشئة عن تحسين ادارة استثمارات الدولة في المؤسسات العامة والشركات المساهمة .

رابعا : وإستنادا الى تنفيذ البندين ٢- و٣- المار ذكرهما فإنه ينبغي الا يزيد حجم النفقات الجارية عن حجم الموارد المحلية ، بحيث يتم توجيه المساعدات العربية الى تغطية الانفاق الرأسمالي .

خامسا : ترتيب الانفاق الرأسمالي على اساس اولوية المشاريع الانتاجية في الزراعة والصناعة ضمن خطة وطنية لتشييد قاعدة انتاجية تغطي الطلب المحلي على السلع والخدمات وتوسع بإستمرار فرص الاستثمار الانتاجي وتوفر بإستمرار فرص عمل دائمة .

كما انوه الى موافقتي على بعض الفقرات في تقرير اللجنة المالية حول مشروع الموازنة تلك الملاحظات الهادفة الى تخفيض بعض اوجه الانفاق العام وملاحظاتها حول ما يعرف بالمؤسسات **العامه** المستقلة اداريا وماليا . . .

معالي الرئيس ... الزملاء المحترمون...

أن شعبنا العظيم مستعد للتقشف ولكن بشرط ان يكون ذلك التقشف عادلا ... وبشرط ان يكون في إطار خطة وطنية للخلاص من عبودية المديونية وللنهوض بالاقتصاد الوطني ليصبح اقتصادا وطنيا منتجا ومستقلا .

اما ان يزداد الاغنياء غنى والفقراء فقرا واما ان يستمر الاقتراض وان تتفاقم المديونية وان يستمر تدهور الاقتصاد الوطني ... فهذا امر يرفضه الشعب ...

معالي الرئيس ...ان مفهومي لقانون الموازنة فقط انها خطة عمل للمستقبل على الصعد النقدية والمالية والادارية لتنشيط الاقتصاد وليصبح منتجا ومستقلا . اما ان تعتمد التقيم على الحقائق وتكريس الواقع اوصل اقتصاد بلادنا الى ما هو عليه فهو ابعد ما يكون مشروع موازنة حقيقي بالاضافة الى انه لم يطرح القضايا الاساسية والعلاج الناجع للازمة الاقتصاديةالحادة . لذا فاني اعلن عدم الموافقة على مشروع الموازنة .

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس الدكتور عبدالله العكايلة

السيد عبدالله العكايلة

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله اجمعين .

نبدأ بالذي هو خير كنتم خيرا امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ."

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

لقد شاركت زملائي اعضاء اللجنة المالية في بحث فصول الموازنة وتحليل خطاب الحكومة بشانها وضمنت ارائي حولها في تقرير اللجنة المالية الذي كان لي شرف المساهمة في اعداده والذي تلوته امام حضراتكم بالامس .

ولذا فلن اتحدث في هذا الباب الا معرجا على بعض الجوانب مما لم يتطرق له التقرير باعتبار ان مناقشة الموازنة مناسبة للحديث في مجالات السياسة الحكوميه المتعلقة بها .

ايها الزملاء الافاضل

بين طفرة الامس وبحبوحته وازمة الحاضر وضنكه اسباب تستوجب الوقوف للدراسة واخذ العبره ، ان الازمه التي نعيشها اليوم ما هي الا نتيجة طبيعية حتمية برزت الى السطح كعرض يعبر عن مرض استشرى في اوساط هذا المجتمع المسلم يوم ان اصيب بازمة اخلاقية تمثلت بجنوح هذا المجتمع عن قيمه الاسلاميه وبعده عن الالتزام بشرع ربه وهدى نبيه في مختلف مجالاته الحياتيه . وهذا هو قانون الله في خلقه « فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشه ضنكى ونحشره يوم القيامة اعمى ، قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى » فما نعانيه اليوم ايها الساده ليس الا ضريبه البعد عن منهج الله وتنكب سبيل الرشاد .

ايها الاخوة الافاضل :

ان الحل لازمتنا الراهنه لن يكون في برنامج التصحيح الاقتصادي ولكن في برنامج التصحيح القيمي والاخلاقي والسلوكي . الذي لا بد من ان يقوم على اطاره الرباني .

تسألون عن الحل يا ساده ، أتعلمون ما هو الحل ؟

حقا إن الاسلام هو الحل

الاسلام في كل سياساتنا

- ففي السياسة الداخلية :

« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

فتعميق مفهوم الوحده الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية والتصدى للاقليميه والعصبيه الجاهليه ونبذ الطائفيه وكل بواعث الفرقه والعبث بامن البلاد مرتكزات رئيسه في السياسة الداخلية من منظورها الاسلامي .

- وفي السياسه الخارجيه :

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين »

« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »

من هنا فان السعى الى توثيق علاقة الاردن مع الدول الاسلامية والعربية الشقيقة على طريق تحقيق الوحدة التي خيار لنا في حمايه بلدنا وحفظ وجودنا والدفاع عن حضارتنا بغير اللجوء اليها . كما ان تحسين العلاقات مع الدول الصديقة في سبيل تحقيق مصلحة الوطن وخير المواطنيين ودرء المخاطر عنهما هي من ضرورات السياسه الاسلاميه .

وفي السياسه الاقتصاديه

« والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »

« ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا »

من هنا فان السياسة الاقتصادية من منظورها الاسلامي تقوم على الانتاج ومواصلة العمل والانفاق المرشد والبعد عن الاستهلاك التفاخري والتبذير ومظاهر البذخ والترف وان المال يؤخذ من حله ويوضع في حقه وان العمل هو معيار المفاضلة واساسها بين الناس .

وفي هذا المجال فان تشريع قانون الزكاة بات حاجة ملحة .

- وفي السياسة التعليمية :

« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات »

ان هوية الامة تصوغها فلسفة التربية ونظام التعليم فيها . من هنا فانني ارى ومن منظور اسلامي ان تكون السياسة التربوية في مجتمعنا المسلم قائمة على ما يلي :-

١- قيام فلسفة التربية والتعليم على قاعدة الايمان بالله ليسير العلم في محراب الايمان فيسخر لخدمة الانسان ولتحقيق سعادته .

٢- ان يسخر النظام التعليمي لتجسيد منظومة القيم الاسلامية في نفوس الناشئة والشباب في مختلف مراحل التعليم وان يوجه العقل نحو البحث والدراسة والابتكار والابداع والتطوير لتسخير البيئة وما أودعها الله من موارد لتحقيق إشباع حاجات الانسان ورفع مستوى معيشته .

٣- الحرص على رفع كفاءة المعلم وتاهيله وتحسين مستوى معيشته للتفرغ لصناعة الرجال وتاهيلهم وقد آن الاوان لدراسة تأسيس نقابة للمعلمين للحفاظ على مستوى هذه المهنة .

٤- اعادة النظر في مسارات التعليم الثانوي ووضع نظام علمي مدروس من الحوافز للتعليم المهني يستقطب الطلبة اليه والعزوف عن سياسة ربط المعدل الادنى بمسار التعليم المهني واللجوء الى تعويم التعليم الثانوي .

٥- استقلالية الجامعات وعدم تسييسها .

٦- تشجيع اقامة الجامعات الاهلية وتوسيع قاعدة القبول في الجامعات لتوفير المبالغ الضخمة من العملات الاجنبية المنفقة على ابناء الاردن في الخارج ، ولحمايتهم من الافكار والتيارات الهدامة في الخارج .

٧- التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات كوادر التنمية .

في السياسة الاعلامية

« ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفواد كل اولئك كان عنه مسوولا »

من هنا فانني ومن منطلق اسلامي ارى ان سياسة الاعلام في مجتمعنا المسلم لا بد وان تقوم على ما يلي:-

١- البحث عن الحقيقة ولزوم الصدق في تحريها .

٢- توجيه رسالة الاعلام نحو تكريس وتجسيد منظومة القيم الاسلامية واحترام عقل المواطن ومشاعره ومراعاة قيمة .

٣- ان يكون الاعلام مرآة ناصعة لعكس حقيقة الواقع من جهة وان يتعدى دوره هذا الى دور ريادي يسهم فيه باقتراح الحلول ويشارك فيه في تصويب الخلل .

٤- لا مكان في اعلام دولة دينها الاسلام لكلمة هابطة ، او اغنية ماجنة ، او مسلسل رخيص .

٥- اطلاق حرية الصحافة في اطارها الدستوري المسؤول .

٦- فتح قنوات الحوار بين المواطن والمسؤول لمعرفة اثار القرارات الحكومية على القاعدة واتخاذ الموقف اللازم في ضوء المعلومات الراجعة الى مراكز اتخاذ القرار .

٧- مراقبة دور السنما ومحلات الفيديو لمنع تسرب الافلام التي تدمر اخلاق الشباب وتناهض قيم المجتمع المسلم .

في الحركة الشبابية

« انهم فتية امنوا بربهم وزدناهم هدى »

وفي هذا المجال فانني ارى ضرورة :

١- دعم الحركة الشبابية وتوجيه طاقتها نحو البناء والانتاج .
٢- رعاية الاندية ودعمها وتوجيه طاقاتها نحو تربية الشباب تربية اسلامية متكاملة تعنى بالجسد والعقل والروح .
٣- توسيع القاعدة الثقافية للشباب من خلال الندوات والمحاضرات والمهرجانات الثقافية البناءة وتحصينهم ضد التيارات الغازية والافكار الهدامة بتثقيفهم بالثقافة الاسلامية لتجسيد هويتهم الاسلامية .
٤- الاستفادة من طاقات الشباب في العمل التطوعي والمساهمة في الخدمات العامة .

ايها السادة الافاضل ...

ان بعدنا عن الاسلام وعدم استخدامه لحل مشاكلنا قد تجاوز هذا الحد الى عدم اعتماده كسبيل لدرء المخاطر المحدقة بنا واي خطر اكبر من الخطر الصهيوني الذي احتل جزءا عزيزا من ارض الاسلام واصبح يهدد باقتلاعنا من ارضنا بقعة بقعة حتى بلغ استخفافه بنا ان يصرح للعالم باسره باقامة الوطن البديل في الاردن .

ايها الاخوة الافاضل ...

لقد اخبرنا الله عز وجل عن اليهود بقوله :

« لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود »

ان قضية فلسطين قضية عقيدة وجهاد لكل مسلم وارض فلسطين ارض كل مسلم عربيا كان او غير عربي ولا يجوز التفريط بشبر من ارضها الطهور وان حل هذه القضية لن يكون بغير الوحدة ورص الصفوف وتعبئة الامة تعبئة جهادية .

ان الانتفاضة المباركة في ارضنا المحتلة لهي البداية الحق لتصحيح المسار نحو الحل الصحيح والعلاج الناجع للقضية الفلسطينية ولذا لا بد من دعمها بكل ما لدينا من امكانات فلعلها تكون بداية ثورة عارمة ومعركة تحرير شاملة ان صراعنا مع اليهود صراع وجود لا صراع حدود والمنطقة لا تحتمل وجود كلينا وهو صراع من طبيعة صفرية الرابح فيه يكون ربحه على حساب خسارة الطرف الاخر ولا مجال للتوفيق بينهما .

اما عن مطالب محافظة الطفيلة التي اتشرف بتمثيلها فانني اعرض لها على النحو التالي :-

اولا : في مجال البلديات

- دعم بلديات المحافظة والمجالس القروية فيها .
- تخصيص جزء من ارباح شركتي الاسمنت والفوسفات وتوزيعه على هذه البلديات .
- تعزيز الجهاز الفني في هندسة بلديات الطفيلة بتزويده بالفنيين اللازمين لحل مشكلة التنظيم .
- الاسراع في حل مشاكل التنظيم داخل حدود العديد من البلديات والمجالس القروية تمهيدا لايصال

الخدمات للتجمعات السكنية التي ما زالت محرومة منها خصوصا التجمعات السكنية التابعة لمجلس قروي العيص .

- احداث بلدية في بلدة العيص واؤكد هنا على مطلب الزميل فؤاد الخلفات بدلا من المجلس القروي الحالي لكثافة الاقبال على تلك المنطقة اذ انها منطقة استقطاب

ثانيا : في مجال الصحة

- الاسراع في تجهيز مستشفى الطفيلة الجديد والمتوقع استلامه في بداية شهر ١٩٩٠/٤ والذي اصبح مدار غلطة او حسدا من بعض المحافظات الزميلة .
- استحداث مركز طبي داخل مدينة الطفيلة بالاضافة الى مركز الطبابه الحالي للحاجة الماسة اليه .
- تحويل المركز الطبي في قضاء بصيرا الى مركز طبي شامل كما كان التوجه السابق بشانه وتزويده بمستلزماته الطبية .
- فتح عيادة لطب الاسنان في مركز المحافظة نظرا للحاجة الماسة اليها .
- انشاء المركز الصحي الاولي لبلدة القادسية والذي تمت فيها مخاطبات واستملاكات كما اشار الزميل فؤاد الخلفات .

ثالثا : في مجال التعليم العالي

- فتح فرع لكلية المعلمين العاليه في الطفيلة لتأهيل كل حملة دبلوم كليات المجتمع في المحافظة اسوة بالزميله محافظة الكرك ، وقد علمت مؤخرا ان الاداريين من هؤلاء يخصص لهم نسبة (١٠٪) فقط .

لذا فانني ارجو ان يفسح المجال للجميع باعتبار ان الاداري يحتاج الى التأهيل تماما كما يحتاج الاكاديمي في قطاع التربية والتعليم .

رابعا : في مجال الاشغال العامة والاسكان

- تعبيد الشوارع النافذة داخل بلديات المحافظة.
- صيانة طريق الطفيلة - البيضاء - القادسية .
- اكمال تعبيد طريق الطفيلة - عيمة - رحاب - حمامات عفرا كما كان مقررا لها .
- اقامة مشروع اسكان على اسس غير ربوية لذوي الدخل المحدود تمهيدا للهجرة المعاكسة من العاصمة الى الطفيلة للعودة الى الارض واستغلالها .

خامسا : في مجال الكهرباء

- ايصال التيار الكهربائي للمواطنين داخل حدود التنظيم دون استيفاء كلفة الاعمدة من المواطنين كما واطالب سلطة الكهرباء بسرعة التجاوب مع حاجة المواطنين .
- تزويد مديرية سلطة الكهرباء في الطفيلة برافعة لتركيب وحدات الانارة وصيانتها .
- يشكو المواطنون في الطفيلة من ان السلطة تقوم بتركيب عدادات جديدة بالرغم من صلاحية العدادات الحاليه ويقولون بان الملاحظ هو زيادة قيمة فاتورة الكهرباء بعد تركيب العدادات الجديدة.

سادسا : في مجال الشباب

- فتح مراكز للشباب في مختلف بلديات المحافظة .
- زيادة رعاية الاندية الشبابية بتقديم مزيد من الدعم لها خصوصا واننا في اللجنة المالية قد نحونا باتجاه دعم الاندية الشبابية .
- لا زال موضوع الملعب الرياضي لشباب المحافظة متعثرا والمطلوب من وزارة الشباب حسم هذا الموضوع واخراجه الى حيز التنفيذ العملي والبحث عن مكان بديل للمكان الحالي اذا كان الموقع الحالي لا يخدم الحركة الرياضية ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الساحة المجاورة لكلية الطفيلة والتي قام الجيش الشعبي بتسويتها .

سابعا : في مجال المياه والري

- ان كثيرا من الينابيع في المحافظة بحاجة ملحة الى صيانتها بعد ان غار كثير منها في باطن الارض وتغيرت مساربها ومجاريها الامر الذي الحق الضرر بالمزروعات المعتمدة عليها .
- ان كثيرا من المناطق في المحافظة يمكن اقامة سدود على الاودية الموجودة فيها لحجز مياه الامطار والمطلوب من وزارة المياه ايلاء هذا الموضوع الاهمية التي يستحق .
- يشكو المواطنون في الطفيلة كما هي الحال في مناطق المملكة كافة من حساسية عدادات المياه التي تقيس الهواء قبل تدفق المياه في الانابيب .

ثامنا : في مجال الاوقاف

- تفتقر مساجد المحافظة كافة الى الائمة المؤهلين وكذلك تعاني مساجد المحافظة من نقص كبير في الوعاظ والخطباء .

- مساهمة وزارة الاوقاف في بناء المساجد في المحافظة غائبة تماما والمطلوب ان تسهم الوزارة في عملية بناء وترميم المساجد في المحافظة .

تاسعا : في مجال الزراعة

- توسيع الرقعة الزراعية للمحافظة باعطائها واجهتها الغربية في غور فيفا والشرقية الواقعة غربي سكة الحديد وتفويضها للمزارعين تأجيرا او تمليكا ، لتمكين ابناء المحافظة من مجالات انتاجية حقيقية وللمساهمة في الانتاج الزراعي على مستوى المملكة .
- رعاية الثروة الحيوانية في المحافظة وتأمين احتياجات مربي الاغنام من الاعلاف الكافية لمواشيهم وبهذه المناسبة فأن قضاء بصيرا بحاجة الى فتح مركز لتوزيع الاعلاف نظرا لكثرة مربي الاغنام في تلك المنطقة .

عاشرا : في مجال المعونة الوطنية

- ان في محافظة الطفيلة اعدادا كبيرة من الاسر التي تعيش مرارة الحاجة والفاقة .

لذا فانني اتطلع الى تحرك سريع لوزارة التنمية وسأقوم بالعمل على متابعة هذا الامر مع معالي وزير التنمية في سبيل الوصول الى معظم هذه الاسر لوضعها على خط الفقر لا اقول رفعها عنه .

حادي عشر : في الادارة المحلية

احداث مديريات نواحي وقد كنت قد تقدمت بها من ايام الحكومة السابقة في كل من :-

١- بلدة القادسية   ٢- العين البيضاء   ٣- بلدة عيمة

ثاني عشر : في مجال المشاريع التنموية

لقد ساعد دولة الرئيس في اخر اجتماع لنا ، او في الاجتماع قبل الاخير على التفكير في مجالات مشاريع عملية ، وها انا اسرد بعض هذه المشاريع على مستوى المحافظة والتي كنا ضمناها خطة التنمية (٨٦) (٩٠) والتي لم ترى النور بعد .

انني اضع بين يدي الحكومة مجموعة من مجالات المشاريع التنموية الصغيرة التي تضع المحافظة في اطار العملية التنموية لتوجيه الاستثمارات المختلفة نحو هذه المشاريع :-

١- اقامة مشروع سياحي في منطقة حمامات عفرا للمعالجة الطبيعية والتي اثبتت الدراسات الميدانية والتقارير الطبية فعاليتها وجدوى استخدامها على ان يراعى فيه المناخ الاسلامي والاداب الرفيعة والقيم الحضارية والا يكون فيه مجال لمنكر .

٢- اقامة مشروع سياحي في منطقة لحظة او مشارف القادسية على اجمل منطقة سياحية في مثلث على وادي ضانا وهضابها .

٣- مشروع المياه الصحية المعدنية في غرندل والتي اثبتت الدراسات والتحاليل المخبرية تفوقها على غيرها وعلى المستوى العالمي ، وان اسم غرندل اسم تجاري سياحي يسوق نفسه .

٤- استغلال منطقة معاقا في اقصى المحافظة والتي تصلح لزراعة الحمضيات والموز علما بان المياه متوفرة وقريبة منها .

٥- اقامة مصنع لصناعة الصابون مصنع صغير لتوفر مساحات شاسعة مزروعة بشجرة الزيتون .

٦- اقامة مصنع لتعليب الفواكه والخضار .

٧- اقامة مصنع للحياكة .

٨- اقامة مشروع للتنقيب عن المنغنيز في وادي ضانا .

٩- اقامة مشروع للتنقيب عن الجبس في منطقة مليح / عيمة .

ويمكن ان تقوم كل من شركتي الفوسفات والاسمنت بتبني مشروع من هذه المشاريع كمساهمة تنموية منها في خدمة المحافظة .

وختاما : ايها الاخوة الافاضل ان كنا نبحث عن الامن بكل ابعاده الاقتصادية والغذائية والنفسية والصحية ، فان الامن في ان نضيء جميعا الى منهج الله ، وان نتقدم نحو تطبيق شرعه ، فانه لا امن للمجتمع الاسلامي ، بغير الايمان بالله والعمل بمقتضاه .

اننا في امس الحاجة جميعا الى ان نكون في واقع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ يقول : «من بات آمنا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها »

ولا اخال نظاما قادرا على تحقيق ذلك الا النظام الاسلامي ان برنامج التصحيح الاقتصادي لا يمكن ان يؤدي دوره كأداة الا اذا سبقه تصحيح في سلوك الانسان الذي سيقوم على تطبيق هذا البرنامج وفق منهج الاسلام الذي ينتمي اليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في امرنا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين انك سميع قريب مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاستاذ محمد الدردور

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه اجمعين .

وبعد : معالي الرئيس ...حضرات الزملاء ...

ان مشروع موازنة عام ١٩٩٠ والذي جاء في وقت صعب تتعدد فيه الاراء وتتشعب الافكار حول الكيفية التي يمكن بواسطتها الخروج من الضائقة الاقتصادية التي نعيش والتي اصبحت من اشد ما يقلق المواطنين قاطبة في هذه الايام ، ان هذا المشروع لا بد لي فيه ان اضع مجموعة من الامور العامة والملاحظات الرئيسية دون الدخول في تفاصيل الارقام التي قامت اللجنة المالية بتدقيقها وتمحيصها من خلال جهد مشكور استغرق ذلك منها وقتا طويلا وعناء كبيرا .

١- ان هناك فجوة تقدر (١٩٩) مليون دينار بين الايرادات العامه والنفقات العامه وقد تم اقتراض (٢٨٦.٥) مليون دينار من المؤسسات الدولية والقروض المحلية وذلك من اجل تسديد العجز اولا ثم تسديد اقساط القروض الخارجية والداخلية بمعنى ان الحكومة قد اقترضت لتسدد القروض والاقساط المترتبة على الدولة واننا نهدف الى انه اذا كان لا بد من الاقتراض الخارجي او الداخلي فليكن من اجل المشاريع الاستثمارية التي تغطي اقساطها وفوائدها بنفسها وتدر ربحا اضافيا الى الخزينة العامة لان عكس ذلك سيؤدي الى زيادة الدين دينا جديدا فالى متى تبقى مشكلة الدين تحل بدين جديد . هذا مع العلم ان نفقات المشاريع الانمائية والبالغة قيمتها (٤٥٣.٣) مليون دينار هي ليست في حقيقة الامر مشاريع انمائية ولم تركز على هذا الجانب .

٢- ولقد جاء توجه الحكومة نحو العمل على زيادة الايرادات الذاتية لمواجهة اعباء النفقات الجارية والمساءلة عن سوء التصرف في المرحلة السابقة لتصويب الامور ومحاربة الجريمة الاقتصادية لكن الموازنة المالية تم بناء وارداتها بالزيادة على حساب الشريحة العظمى من الشعب ولم تمس ثروات من حققوا الثراء الفاحش من الجشعين والمحتكرين الذين استغلوا انخفاض سعر الصرف ورفعوا الاسعار دون رحمة وحققوا ارباحا لا حق لهم بها بل هي من حق الخزينة.

ساختصر ما يمكنني الاختصار.

وحتى تشكل مشاركتنا وكما تشير المذكرة دورها الايجابي من تقييم ابعاد الموازنة بما يكفل حسن سيرتنا التنموية وتحقيق اهدافها باقل التكاليف المالية والاجتماعية فانه يتوجب اعادة النظر بقانون تعديل الضريبة على ذوي الدخل المحدود ليتناسب مع طاقاتهم ومسؤلياتهم العائلية ويقع على اصحاب الثروات الطائلة بطريقة مباشرة لا تسمح بنقل العبء الضريبي عنهم ليحملها ذووا الدخل المحدود فوق حملهم الثقيل والا فاين التضحيات من هذه الشريحة الضيقة لمجتمعنا ليعيش الجميع العيش الكريم بتفاوت دخولهم بحيث لا يولد الصراع والكراهية والتهرب من المسؤولية .

٣- ان نجاح الخطة السنوية تتطلب التركيز على الانسان يقبل راضيا على التكيف مع هذه المرحلة لتضمن سلامة المسار التنموي والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الاجراءات التي تمت قبل اعداد الموازنة لخلق الوجدان في الجماعة حتى يقبل المجتمع بكافة شرائحه التغيير الاجتماعي ويثمن هذا التغير . اننا بحاجة اولا الى ايقاظ الضمير ومن خلال القدوة لخلق الانتماء الحقيقي والايثار وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومن خلال ربط الامة بمنهجها وقيمها حتى تتحمل التضحيات . فالقدوة الحسنة في ترشيد الاستهلاك وتوجيه الموارد نحو الضرورات الملحة اولا من خلال محاربة فعلية صادقة من قبل المسؤولين على كافة المستويات والتضحية ببعض ما درجوا عليه من انماط ترفيه مظهرية واستهلاك يصل الى حد الاسراف واعتقد انه يحق لنا الاستفسار عن بعض بنود الموازنة بعد ان تبين لنا انها كانت فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية امتدادا لموازنات سابقة في معظمها لانها تكملة لمشاريع سابقة كما يجوز الاستفسار عن بعض بنود موازنة النفقات الجارية التي وضعت في المناخ الاقتصادي السابق دون ان يسبقه تغيير من داخل النفس .

١) جاء توجه الحكومة نحو ضرورة معالجة البطالة بمراحل تتناسب مع الامكانيات المتاحة ، وبنظرة سطحية الى فصل الرواتب والاجور والعلاوات يبدو لنا ان المقدر لها عا م ٩٠ لا يتفق مع هذا التوجه لان الزيادة التي طرأت مع فصل الرواتب تغطي الزيادات السنوية والعلاوات ولا تسمح بمعالجة البطالة وخاصة برواتب غير المصنفين والعمال في حين ان هناك مغالاةفي الاعتماد على الموظفين بعقود والذين لا يلجأ اليهم الا للخبرات الوافدة النادرة محليا وعلى سبيل المثال فالمواطنون بعقود تم زيادة مخصصاتهم هذا العام كما هو موضح :

أ - وزارة الخارجية ٢,١٢٥,٠٠٠

ب- وزارة التخطيط ١٠٥,٠٠٠

جـ- مجلس الوزراء ٢٦,٠٠٠

د- التطوير الحضري ٩٥,٠٠٠

هـ- وزارة الشؤون البلدية

و- سلطة وادي الاردن

ز- وزارة التعليم العالي

حـ- مؤسسة المواصلات السلكية

ط- سلطة الطيران

اليس بالامكان اعادة النظر في ضوء مستجدات المرحلة الحرجة بما جرت عليه العادة سابقا لنقلص في جانب من الرواتب ولنوسع في جوانب اخرى تحوي شريحة كبيرة من ذوي الدخل المنخفض لحمايتهم من المجاعة والناس في مثل هذه الظروف يعيشون على انصاف بطونهم .

٢) ومن استعراض النفقات الجارية ورد بند نفقات متفرقة وهذا مبهم ويدخل تحته بند الضيافة والندوات وقد جذب اهتمامي هذا البند عند فصل من الفصل ١/٣١ وزارة الخارجية لاجد من ضمنه صيانة مباني السفارات بمبلغ (١٦٠,٠٠٠) الف دينارثم بفحص النفقات الرأسمالية فصل ٢/٣١/ وزارة الخارجية وجد مبلغ لترميم السفارات وصيانتها بمبلغ (٩٥,٠٠٠) ومثل هذه المبالغ يمكن من خلال اعادة التقييم أن يتم تخفيضها لا في وزارة الخارجية فحسب بل في كثير من الوزارات والدوائر والمؤسسات ويضاف الى ذلك الحفلات والموائد الفاخرة والتوسع في استعمال سيارات الدولة والدوائر شبه الرسمية بطريقة فردية والاثاث الفاخر وغيرها من مظاهر الترف.

٣) حساب الاتجار في وزارة التموين لم تتم معرفة المجالات التي تغطي من هذا الحساب ويجدر الاطلاع عليه ثم المبالغ التي تحصل من المواطنين من جراء ربط مساكنهم بشبكة المجاري كما ان اثمان المياه المباعة للمواطنين لم تشملها بنود ايرادات الموازنة .

٤) لم ينل الاستثمار في مجال الزراعة العناية الكافية التي تتطلبها جدية المرحلة الحرجة اذ لا بد من التوسع في المشاريع الانتاجية الزراعية بعد مرور عقدين على استمرارية مشاريع البنية التحتية لتخفيف عبء استيراد المواد الغذائية والحبوب واللحوم فماذا يفسر في ضوء التوجه الجديد وتصويب المسار قصر مشاريع الانتاج الزراعي على :-

محمية الازرق بمبلغ (٢٠,٠٠٠) دينار

حفر بئر ماء (١٥,٠٠٠)

معدات تجفيف وتجهيز اجهزة مخبرية (٦٠,٠٠٠)

خزان ماء (٤٠٠٠) دينار

هذا في حين ان حصة الزراعة من مشاريع المجلس القومي للتخطيط والتي تمول بقروض ومساعدات بمبلغ (٣٣) مليون دينار هي فقط (١,٥٤٠,٠٠٠) وهذا يعكس قلة الاهتمام بالمجال الزراعي المنتج سيما وقد تصحرت معظم اراضي البلد الصالحة للزراعة والتي كانت تشكل في الخمسينات اكتفاء ذاتيا من الحبوب وزيادة .

٥) وفي مجال التموين :

ان المبلغ المخصص لدعم المواد التموينية هو (٦٠) مليون دينار بينما الدعم المتوقع لهذا العام سيتجاوز (١١٠) مليون دينار في ظل الظروف التالية :

١- ثبات الاسعار العالمية للمواد .

٢- ثبات كمية الاستهلاك .

٣- ثبات اسعار البيع للمواطن .

٤- ثبات اسعار كالعملات الاجنبية .

فاذا اخذنا مادة السكر التي نستورد منها سنويا (١٥٠) الف طن والتي تدفع الوزارة (٢٦) قرش لكل كيلوغرام فان قيمة الدعم لهذه المادة تساوي بعملية ضرب (٣٩) مليون دينار وهذه المادة تعتبر في الدرجة الثانية بعد القمح الذي قد يصل دعمه الى او ما بين (٣٧) الى (٥٠) مليون دينار وقد بلغ دعم المواد التموينية في العام الماضي (٥٠) مليون رصد نصفها في الموازنة والنصف الاخر في الملحق فهل (٥٠) مليون العام الماضي يساوي (٦٠) مليون هذا العام وفي ضوء المتغيرات الجديدة التي حدثت ثم اين دعم بقية المواد من ارز وحليب ولحوم واعلاف وانني اتساءل في موضوع الدعم من المستفيد منه بشكل رئيسي هل المواطن الفقير الذي يستهلك ٢ كغم من السكر في الشهر ام المطعم والفندق من الدرجة الاولى الذي قد يستهلك عدة اكياس من السكر يوميا لصناعة الحلويات ومثلها من الرز للمناسف التي يقبل عليها الاغنياء ان الدعم يذهب في هذه الحالة الى غيره اهله علاوة على ان هناك (٣٠٠) الف عامل واحد يستفيدون من هذا الدعم .

٦) واسمح لي يا معالي الرئيس ان اوجه في هذه الملاحظة الى معالي وزير النقل ان الرسوم التي تأخذها الحكومة على الشاحنات والشاحنات المبردة غير الاردنية عند دخولها الحدود وخروجها منها ليست بما يعادل ما تدفعه شاحناتنا الى تلك الدول ولقد شكا اصحاب هذه السيارات من ارتفاع كبير في هذه الرسوم فمثلا يدفعون في سوريا (٥٠٠) ريال سعودي عند الدخول فارغا مضافا الى ذلك (دولارين) على كل لتر ديزل في خزان السيارة كما تدفع (٣٠٠) دولار في حال العودة كل ذلك بالعملة الصعبة اي ما يقارب (٤٠٠-٥٠٠) دينار رسوم في دولنا الشقيقة ومثل ذلك في تركيا والدول الاخرى وعند مقارنة ذلك بما تتقاضاه حدودنا من السيارات كما قلت في تركيا والدول العربية المجاورة فلو كان تعاملنا معهم بالمثل لمعدل (٢٠٠) سيارة على الاقل في اليوم تمر عبر الاردن داخله وخارجه لشكل ذلك دخلا يقارب (المليون ونصف المليون) في الشهر الواحد وهو مبلغ نحن بامس الحاجة اليه .

ان من الملاحظات الواقعية ان نرى بعض الممارسات بتعيين موظفين برواتب عالية جدا بعضها بعقود وبعضها بأجر يومي فقد تم تعيين ضباط متقاعدين براتب يومي مقداره (٩,٥٠) دينار في بعض المؤسسات الحكومية وعين بالمياومة ليتمكن من الجمع بين مياومته من الراتب التقاعدي بين راتب وبين راتب التقاعدي بينما توضع العراقيل في وجه من يطلب العمل من فئات العمال والحراس الذين لا تزيد رواتبهم على (١٠٠) دينار اننا نطلب التوسع في تعيين من هم في قاعدة الهرم الوظيفي وتقليص التعيين للرواتب العالية فالراتب اليومي الذي عين باجر (٩,٥٠) يساوي تعيين اثنين من الاطباء او اربعة من الموظفين ذوي الرواتب المقطوعة .

وقد درجت مؤسسات اخرى على تعيين من لا تنطبق عليه الشروط براتب مقطوع وصل في بعضها الى (١٢٠٠) دينار علما بان عمل هؤلاء ليس نادرا او مقصورا على ذلك الموظف ويمكن ان يقوم به جامعي متدرب ان هذه المؤسسات تعتبر نفسها غير مرتبطة ارتباطا رسميا بالحكومة او انها مستقلة عن الوزارات وفي هذه المؤسسات يجري التوسع في الانفاق بشكل كبير . ارجو ان تدخل ميزانيا هذه الدوائر والشركات الكثيرة في ميزانية الدولة لان مثل هذا الاستقلال وبقاء هذه الدوائر خارجة عن سيطرة السلطتين التشريعية منها والتنفيذية يؤدي الى خلل اقتصادي كبير والان استعرض طلبات المواطنين من لوائي الرمثا وبني كنانة وكما ذكر بعض جزء منها زميلي الاستاذ سليم الزعبي البلديات والمجالس القروية :

١- تطلب البلديات اعفاءها من الفوائد المترتبة عليها واعطاءها قروضا جديدة لتتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة منها .

٢- تطلب انشاء مكتبات عامة في القرى التي لا يوجد بها مكتبات والتوسع في المكتبات الموجودة .

٣- انشاء الحدائق العامة في بلديات اللواء .

٤- رفع مستوى المجالس القروية في قرى اللواءين الى مستوى بلدية .

٥- رفع رواتب رؤساء البلديات والمجالس القروية حيث ان راتب رئيس البلدية يساوي راتب احد العمال العاملين في البلديات .

٦- تعبيد الطرق النافذة في مدن الرمثا وام قيس على حساب وزارة الاشغال وفتح طريق ام قيس الشونه الشمالية .

٧- بناء اجنحة مدارس في كل من قرى ام قيس ، حريما ، البويضة ، والشجرة حيث ان العام القادم سيشهد ازدحاما في عدد الطلاب وعودة جميع هذه المدارس الى نظام الفترتين لان هناك صفوف متحركة في بعض هذه المدارس هذا العام اذا لم تتم إضافة اجنحة لهذه المدارس .

٨- ايجاد الاندية الرياضية في القرى التي لا يوجد بها اندية مثل عمراوة والبويضة من قرى لواء الرمثا واكمال بناء نادي الطرة .

٩- توسيع مداخل الرمثا الجنوبية والشرقية والشمالية حيث يوجد مسافة (٢) كم بين مركز الحدود وحدود البلدية من الشرق ومسافة (٤) كم بين مثلث الرمثا - اربد وحدود البلدية من الجنوب وهذه الطرق ضيقة لا تستوعب مرور السيارات الكثيرة عليها .

١١- اقترحت بلدية الرمثا ان تدفع السيارات الداخلة من الحدود رسما يساوي (١٠٠) فلس عن كل سيارة لتساعد البلدة في التغلب على المصاعب المادية التي تعاني منها البلدية .

١٢- ان يكون لكل بلدية مهندس متفرغ وذلك من اجل التقيد بالتنظيم والمخططات التنظيمية حيث يبنى في الرمثا سنويا بين (٥٠-٦٠) الف م^{2} وما يطبق تطبيقا فنيا لا يتجاوز (٤٠٠ م^{2}) وكثيرا ما يجري البناء بدون مخطط نهائيا .

١٣- ايجاد مركز امومة وطفولة في ناحية حريما وبالاضافة الى عيادة للاسنان في كل من البويضة وحريما ايضا .

البطالة :

ان البطالة في لواء الرمثا بين المتعلمين الجامعين وحملة الدبلوم واسعة وكبيرة وهي كذلك في بني كنانة والاغوار لان المشكلة واحدة والسبب هو نفسه لان اليقين والعمل في مدارس هذه الالوية يجري مـــن خارج هذه الالوية ويبقى ابناء اللواء نفسه دون عمل وقد جرى ذلك ويجرى في كل فرصة للعمل ويعلم المسؤلون ذلك وما زال لم يوضع لذلك حدا لذلك فانني اقترح ان تجري التعينات بين المهندسين والاطباء الجامعيين على مستوى المملكة وحسب اولويات واضحة مدروسة للجميع .

المياه :

ان لواء الرمثا يخلو من المصدر المائي المستقل او يعتمد اللواء في مياه الشرب على المياه الواردة من الزعتري والمفرق وقد قامت سلطة المياه بالحفر والتنقيب عن المياه في وادي ملوث يقع الى الشمال من المدينة بلغت نسبة التترين فيه (٢٠٠) ملغم/لتر وهي نسبة تعادل (٤) اضعاف بالنسبة للمتر تجعل الماء صالحة للشرب اما الابار التي قام المواطنون بحفرها فان عدم وجود مضخة تبين قدرة البئر المائية غير موجودة لديهم وهي تكلف هؤلاء حوالي (٢٠) الف دينار عند كل عملية مياه لقوة احد الابار المائية ليكتشف كمية الماء في البئر نرجو من الحكومة ان توفر مثل هذه المضخة لتساعد المزارعين على تجربة آبارهم مقابل اجر معين تتقاضاه الوزارة من المزارع.

الزراعة والطرق الزراعية

١- حاجة اللواء الى مديرية زراعة بدلا من مصلحة للزراعة .

٢- شق الطرق الزراعية واخذ لواء الرمثا حصة من هذا المجال وقد كانت حصة اللواء في السابق تحول لشراء الاليات ولم تنفذ مثل هذه الطرق في الرمثا لاكثر من (٦) كيلومترات ومنذ عشر سنوات .

٣- الاستفادة من مشروع تطوير الاراضي المرتفعة الذي كان تطبيقه محدودا جدا في لواء الرمثا .

٤- انشاء كليات مجتمع زراعية متوسطة في الوية الرمثا وبني كنانة حيث الاهتمام بالزراعة كبير في هذين اللواءين .

٥- تجريف سد البويضة واقامة عدد آخر من السدود على الاودية في الرمثا .

اما الصحة

١- توسيع بناء المستشفى بجناح جديد ليستوعب عيادات الاختصاص .

٢- زيادة عدد الاسرة الى (١٠٠) سرير بدلا من (٥٦) .

٣- توفير اطباء الاختصاص في مجال التخدير والمختبر والاشعة .

٤- فتح عيادة لطب الاسنان في البويضة .

٥- ايجاد مركزين صحيين آخرين بالاضافة الى المراكز الصحية الموجودة حاليا في مدينة الرمثا .

اما كادر موظفي محكمة صلح الرمثا فهو بحاجة الى توسيع حيث ان وظيفة محاسب وكاتب عدل ومأمور إجراء موكله لموظف واحد لا يتمكن من تحمل اعباء كل هذه المهمات .

سدد الله الخطى لما فيه خير هذا البلد وحسن سمعته في ظل حضرة صاحب الجلالة قائدنا الاعلى .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس الدكتور احمد عناب

السيد احمد عناب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...حضرات النواب الكرام ...

لما كان الاقتصاد هو الاصل والصورة والكيفية التي تجري من خلاله حياة الشعب اليومية وهو المحرك والمؤثر في حياة الامم وعليه فأن التوازن الاخلاقي والمعرفة العلمية العامة في الاقتصاد والانسان هما العاملان المخرجان لحياة افضل متطورة .

الاقتصاد هو مجموع كل ما يملكه الشعب وينتجه ويستهلكه ، يصدره او يستورده هو مجموع ساعات العمل والخدمات هو السياسة الخارجية والداخلية لجميع طاقات الناس انه الانسان وبيته وارثه .

والموازنة ما هي الا الاخراج وسيناريو المالي السياسي لثروات البلد الاقتصادية ومردود الخدمات العامة وعظمة السياسة الخارجية وعليه فالموازنة هي الترتيب النهائي للاقتصاد المالي لسنة من السنين ولكل سنة ، ليست ارقام الموازنة سوى لغة . ولما كانت الدولة الاردنية دولة سياسية ثم دولة انتاجية ثانيا ، اي اننا اعتمدنا في قيام الحكومات اولا على حسن سير السياسة الخارجية المناسبة تجلب وتلقى المعونات لوقوعنا في مكان مهم في العالم في بلاد العرب وقربنا من فلسطين والتي اتخذ العالم كله ضدها عن الاردن على معونات بريطانيا ومن ثم العرب ودولهم وذلك بسبب ضعف الموارد الطبيعية وللانسلاخات النووية السياسية من بلاد الشام وبسبب الطمع الصهيوني الذي جعل بعض العرب يقدمون المساعدات لنا كخط دفاع اول فقط هذا الاعتماد جعل رؤساء الوزارات المتعاقبة يتعايشون ويتطلعون الى اقتصاد مدلل واقتصاد الطفل ، اما الانصراف الى الاهتمام بالانتاج القومي فقد كان نوعا من الترف الفكري او القفز في الليل لهذه الحكومات الامر الذي احدث كثيرا من المد والجزر في الاقتصاد بسبب امزجة رؤساء الدول المقدمة للمعونات لنا هذا وان كان الدينار قد حافظ على قيمته بسبب اوضاع اقتصادية عالمية سياسية لم نحسن استغلالها وذلك بدراسة مردود انتاجية سلعنا حينها والتي كانت باهضة الثمن بالنسبة للدول العربية المجاورة الامر الذي اساء الى التسويق لبضائعنا ومزروعاتنا او انشاء مصانع لمتطلبات شعبنا ولكن سمعة الاردن السياسية المستقرة وبعد فشل الحكم في لبنان في حل مشاكله وهروب رأس المال من بيروت الى عمان ومن ثم حروب العراق وايران وارتفاع اسعار البترول وهجرة الشباب الى دول الخليج الغني الامر الذي احدث طفرة اقتصادية ارتفعت بسبب الاستثمارات وزيادة ثمن دونم الارض عموديا وقد نشأ هنا اردنان اردن سعيد واخر لا ، اين كان اذن الرفاه مزورا . واخيرا مديونية كبيرة على الدولة اصبحت هما في الليل وذلا في النهار .

عدنا الى حجمنا الآن مدينين بالمليارات .

السيّارات الناقلات متعطلة ، المحلات التجارية فارغة من بعض السلع الضرورية او غالية لا تطاق واهم

من هذا الضربتان التي تعرّض لهما الدينار الاردني المقدس وهو هبوط قيمته الى اقل من النصف في جيوب الاهالي - لا قيمة شرائية له داخليا وخارجيا . اذن عدنا بالموازنة الى حجم الاردن الواحد الجديد الذي يعتمد على امكانياته الاقتصادية وليس على امكانيات سياسية براقة كانت بسبب معانات شعوب ثانية احيانا . والان فالموازنة لا تكاد تغطي او لا تغطي التكاليف الضرورية وانا ارى ان الوزارة في موازنتها تعتمد على حسن النية وعلى نفاذ كبير والا كيف تؤكد الحكومة انها تعتمد على ايرادات انتاجية وجمركية ثابتة وكان هذا عصفور في اليد علما بان الدينار فقد القدرة على الاستيراد واذا استوردنا فإنه سيفقدُنا العملة الصعبة والتي هي قليلة اصلا اذن سيكون هناك انخفاض اكبر بقيمة الدينار بعد هذا لعدم وجود انتاج كبير يجلب العملة الصعبة لا استطيع ان اضمن ان الدولة ستحصل على اكثر من ثلثي تقديرها فقط من الايرادات وبثلاثة ارباع على الاكثر هذا دون ذكر سداد الديون . اما بالنسبة للمعونة الخارجية فانها صدقة من دول عربية او مرتبطة باسرائيل وامريكا التي تتحكم بالعرب من خلال علاقاتها بالصهيونية ومصالحها وعليه فليس هناك رقم مؤكد لهذه المساعدات الا انه اقل من الرقم المقدر على اية حال وهذا نوع من اضافة الاهانة الى الاذى . خصوصا وان شرق اوروبا سيحصل على حصة الاسد من امريكا . اعود واقول ولكن هذا هو قدرنا وما لدينا الان ، فالموازنة موضوعة هنا امام المجلس كجزء من جدول الاعمال لجلسة مجلس النواب هذه ولكنها هي نضال شعبي مع الازمة والمعاناة بين الناس في التاريخ ولكن كما يقول حكيم لنشعل شمعة خير من ان نلعن الظلام .

تعلم ان الاردن بلد يعاني من ضعف الامكانيات المتاحة مع وجود البطالة المؤلمة وارتفاع سعر السلع بشكل مذهل وهبوط قيمة الدينار الشرائية وقدرته .

ان الحكمة والمعرفة بالاخلاقية العالمية لارجو ان تتوظف في معالجة هذه الامور من خلال الموازنة حتى تخرج بأقل الخسائر . اذ ان الموازنة تحتسب عادة بمعدل ما يحتاج الفرد من دخل لتبقيه على قيد الحياة وكردعا في آن واحد وعليه ارجو ان اعرض بعض من ما اراه مناسبا لاشعال الشمعة اولا زراعيا لغايات الانتاج والاعتماد على النفس

أ. وذلك تحويل قسم من سهول المملكةالشرقية الى مزارع للقمح والحبوب على الطريقة السعودية او الاسترالية.

ب . انشاء بنك زراعي يجمع بين مؤسسات زراعية حكومية واهلية او شبه اهليه كمؤسسة الاقراض الزراعي التعاون الزراعي مديرية المشاريع لاصلاح الاراضي المنحدرة الوعرة لتمويل كل مزارع بحوافز واموال مناسبة لاستغلال ارضه ولكن بعد ان تكون دائرة الاراضي قد وافقت على افراز الاراضي الى ما دون الاربع دونمات لان هذا الافراز هو نوع من اعادة الملكية للناس واعمار الارض زراعيا وبناء داخل التنظيم .

جـ . تشجيع كل فرد في بيته من سكان الريف او المدن الصغيرة بزراعة حديقته او ارضه الصغيرة او تربيته للدواجن حتى يقل انفاقه ويكفي نفسه وذلك بحوافز ايضا .

د . المحافظه على مياه الامطار والينابيع ببناء السدود على الوديان والجداول من منطقة عجلون وحتى الحسا. وضع خطة تشجير جميع الاراضي القابلة للتحريج ولاشك ان جلالة الملك والذي شرفنا واحتفـــل

بعيد زراعة الشجرة لحافزٌ للحكومة والمواطن اذ حضر جلالتة وزرع لعلمه ان الزراعة لا تنتظر .

هـ . توزيع الوحدات الزراعية التي يملكها اغنياء وتجار في مناطق الاغوار الى غير المالكين لاجل زيادة الانتاج وإعانة الفقراء ومحاربة البطالة ، ليس العدل ان يبقىِ سوء التوزيع للوحدات عنوانا ومفهوما عاديا ان بعض هولاء المالكين لديهم عشرون وحدة زراعية دون ان يزرعوها .

و . انشاء سلطة كسلطة وادى الاردن في محافظة المفرق اذ ان الارض مناسبة ولكنها عطشى وكذلك في اراضي محافظة الكرك والزرقاء ومعان الشرقية او ستتحول الى مصدر رزق السلط في الاغوار ولكن مع حسن التوزيع .

ع . العمل على تحويل قسم من مياه سد الوحدة لرى اراضي حوران و سهول اربد وشمال المفرق . وعمل سدود صحراوية بدل الغدران في البادية . لمحاربة الزحف الصحراوي .

غ . الطلب من العراق من خلال مجلس التعاون دراسة امكانية تحويل قسم من مياه الفرات الى شرق مناطق الاردن .

ف . تصنيع وتوفير الاعلاف لاصحاب الاغنام والجمال خصوصا في البادية ثم احداث مزارع عشبية كمراعي في شرق البلاد .

ق . التوسع في انشاء مزارع الدواجن للحم الابيض والاحمروالبيض هذه المشاريع لا تكلف الكثير اذا كان هناك نيه لرجال الاعمال والثروة من القطاع الخاص في الاستثمارات والذي كان قد استفاد من الطفرة الاقتصادية سابقا والذي اخفى ثروته لعدم اطمئنانه السياسي والاقتصادي للبلد .

وبالنسبة للجمارك والحدود فلا بد من ازالة الحواجز الجمركية بالتدريج مع الدول العربية خصوصا دول التعاون وسوريا وغيرها وبعد دراسة مستفيضة لخصوصيات كل انتاجيه بلد واحتياجاته نقدا او مقايضة حتى يكون هناك سوق عربية رائدة ، نستغني بها عن بضائع امريكا واوروبا واسيا .

الاستفادة من الجمعية العلمية الملكية في دراسة علمية لمسح الاردن لغايات الثروة المعدنية خصوصا البترول وغيره من المعادن اذ اننا محاطون ببحر من الزيت فلا يعقل ان لا يكون الزيت متوفرا لدينا .

الاقتصاد في الانفاق الكمالي وترشيد الفرد الغني كي يكون عمليا بان لا يبني قصرا مثلا وليبني شقق عمودية تستوعب عائلات اكثر . دعم البلديات عمليا بحيث تحافظ على تسديد الرواتب والنظافة وتسيير منح الرخص اللازمة ومساعدتها على انشاء مشاريع ذات مردود مالي حتى تستغل ولا تبقى عالة على الوزارة وبنك التنميه للقرى اذ ان بعض الوزراء للبلديات حملوا البلديات دينا تنؤ به الى الان ومنذ سنين تم منع الحجز على اموال البلدية بسبب الاستملاكات من قبل اهلها . العمل على اعفاء الحجاج الاردنيين من دفع رسوم حج تدفع للسعودية اذ ان الحجاز كان يوما ملكا عربيا هاشميا يوجد مبرر معنوى واخوى للاعفاء كما ارجو اعفاء المعتمرين من ضريبة الخروج العالية .

تشجيع الاستيراد للمواد الخام للقطاع الخاص والعام لانشاء صناعة محلية والتنسيق مع الدول العربية المجاورة علما بان الكوادر العلمية متوفرة وجيدة حتى لا نستورد الا ما لا نستطيع تصنيعة .

دعم القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني بحيث نستفيد منهم في ايام السلم ايضا باستعمال آليات الجيش على المدنيه الصفه والجرافات بفتح الطرق الزراعية وقد فتحت اليات الجيش طريقا بين جديتا ورحابا كانت الفائدهمزدوجة للجيش وللناس كذلك على الجيش ان يخيم في الاراضي الحرجيه الغير مملوكة حتى يتمكن الفلاح من استغلال ارضه اما مساعدة وحلول البنك الدولي فهو بنك مستثمر تجاري معادي للشعوب يريد الربح ليتحكم بثروة العرب والعالم ولا يريدنا نحن الا محتاجين ولا نستطيع ان نتخلص من اواصره الا بالاعتماد على مواردنا وعلى وحده عربيه وتكامل اقتصادي وتوزيع ثروات العرب على العرب وخصوصا على الاردن وتحرير بعض العرب من عرب وعلى الدول العربية الغنية ايضا ان تقدم للشعب الفلسطيني ولفلسطين ما قدمه ويقدمه الاردن ، لقد قدمنا نحن حتى انفسنا ، عليهم ان يقدموا الاموال لتحسين احوال المخيمات ومساعدات عينية للخدمات العامة وللأنتفاضة العظيمة الشريفة اما نحن كشعب اردني سنبقى نقدم ونقدم لفلسطين الى يوم الدين ، ان المكتفي لا يشعر بحاجة غير المكتفي ، لتتصور الدول العربية الغنية ان يدخل بلادها من سكان ضعفي سكانها فكيف ستجد نفسها ، كذلك يجب التعاون بين دولة فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية ماليا واقتصاديا اذ ان هناك ارصدة لفلسطين قد تستغل في الاردن كاستثمارات يذهب ريعها للانتفاضة ولخدمات في المخيمات وغيرها . لسنا بعد شعبا عسكريا قبليا قرويا اننا شعب حضاري منذ فجر التاريخ ، حاربنا ظلم اليهود زمن العمورين والموابيين ، شعب نبيل لا يريد ان يبقى متخلفا صناعيا واقتصاديا . لقد ثار الشعب الاردني بقيادة نصر بن شبث على المأمون في بغداد عندما ظلم المأمون العرب بابعادهم عن السلطة وكذلك ثار المبرقع اليماني وهو من فلاحي الاردن ايضا على الخليفة المعتصم عندما سيطر الترك على بغداد كذلك قلبت حميمة لواء معان الدولة الامويه لصالح العباسيين اننا شعب مؤثر في التاريخ .

معالي الرئيس ...حضرات النواب ...

لم اكن ارغب في عرض مطالب لواء عجلون اذ كنت قد عرضتها في جلسة سابقة ولكن بعض الزملاء من نواب لواء جرش اوردوا مطالب لهم على حساب لواء عجلون لذا لا لي من التعليق وخصوصا ان زميلا اخر خلط بين قرى عجلون وجرش جغرافيا ودعو فيها يبلغ سكان لواء عجلون حوالى (٩٢) الف نسمة وهذا حسب احصاء السجل المدني وليس في طيات او طاشق ومساحته تبلغ حوالي (٧٠٠) كم انه اكبر لواء مساحة وسكان في محافظة اربد بل ان كل اربد الشمال تسمى باسم عجلون ، ليس هذا للمباها والتدليل بل للمعلومات لاننا كلنا شعب واحد ولكنها حقيقه ان اورد زميل ان لواء جرش يبلغ سكانه (١٨٠) الف نسمه وما اظن الا انه جمع سلفا سكان لواء عجلون الى جرش والحقيقه هي ان لواء جرش مع المخيمات يبلغ ما بين (٩٠ ، ٩٥الـف)

وحسب السجل المدني ايضا وهو يريد بهذا ان يصبح اللواء محافظة واورد زميل آخر ان لواء جرش مهم تاريخيا وحضاريا ولذلك فهذا يصح وله حق الاولوية ان يصبح محافظه . اتمنى ومن كل قلبي ان يصبح لواء جرش محافظة ايضا وليس هذا بصعب اذا اراد دولة رئيس الوزراء والذي يعود به احساسه وتاريخه وبيته الى جرش ان شخصيات جرش السياسيين ، والاقتصاديون يرغبون بلواء جرش ان يصبح محافظة وهذا حق للاسباب التي ذكروها وحقوقنا السياسيه وفيها التاريخية لقد بنى الرومان مدينه جرش القديمة واكرم سكان جرش الامبراطور الروماني هدريان ببناء قوس النصر باب عمان اليوم وقد اصدر الامبرطور رسوما بالعفو عن سجناء جرش ويعد الطريق من جرش الى ادر بالكرك والعقبة وكذلك بنى الحمامات والمسارح والملاعب والاسواق في جرش وحول النهر الذهبي حراسا وهنا جاء اسم جرش اما المدينة الغير مهمة بقيت عليها لعنة وردت في التوراة تقول ملعونة عجلون وملكها دابير ..يشعر سكان هذا اللواء انهم احق بالمحافظة لانه لواء مظلوم دائما وعليه فلا بد من انصافه بتحويله الى محافظة اما مسألة توحيده مع جرش بمحافظة واحدة اى اتباعه عمليا للواء جرش فانا وأن كنت اتفق مع زميلي الاساذ حسين مجلي بالايمان المطلق بالوحده العربية ، لكنني ارى هنا انه لا شئ يعادل الانفصال سوى فقد الحرية بالوحدة القسرية لتكن جرش محافظة ولتكن عجلون اناء السوداء محافظة ايضا اما اذا كان لا بد من خيار فالاولى هي عجلون لانها عانت وتعاني من نقص الخدمات في الطرق والمواصلات والمدارس والمراكز الصحية والامنية والمراكز الرياضية والملاعب ومهرجان لشجرة الزيتون واشغال عامه ومراكز تنمية وبطان وكم وكم. دعونا نتقدم مرة في لواء عجلون ونحقق لماذا لا نستطيع ان نحقق ما نحب حتى ولو احببنا عجلون من كل قلوبنا . ان وحدة جرش وعجلون كفم السلط الى مادبا وهذا غير منطق عملي لست وحدويا او رومانسيا بل وحدويا عربيا .

عشتم وعاش الاردن والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس الدكتور ماجد خليفة

السيد ماجد خليفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصو بالحق واتواصو بالصبر

معالي الرئيس ... السادة النواب الكرام ...

الموازنة ومناقشتها لا تعني ارقاما ومبالغ وايرادات ونفقات وانما هي سياسه ماليه واقتصادية واجتماعية .. تحدد البرنامج والمنهاج الذي سيكون عليه التوجه خلال هذا العام . فلا شك بأن النوايا تتجه جميعا لمواجهه

ازمه ماليه واقتصاديه كبيره نمر بها .. تحتاج الى كل الجهود ونحن نستشعر عظم المسؤولية وجسامه الاعباء بأن نقف جميعا في خندق واحد ونتحمل المسؤولية جميعا شعبا ومسؤولين متعاونين نتشابك الايدي والسواعد يدا بيد نمضى معا بكل تضحية وتفان لتجاوز الازمة والخروج من هذه المرحلة الحرجة التي فوجئ هذا الشعب خلال السنوات الاخيرة على ما نحن عليه الان من ضائقة اقتصادية وارتفاع الاسعار ومشكلة البطالة ومعاناه كبيرة يعاني الشعب منها كثيرا مما يقتضي لتجاوزها بمشاركة شعبيه اسلامية نضحي جميعا من اجل اردن عزيز قوى منيع يتحدى الصعوبات ويقاوم النكبات ويتجاوز الآلام والمعاناه .. ليبقى الاردن بحفظ الله وعنايتة ثم بسواعد ابنائه صخرة تتحطم عليها كل محاولات النيل من منعته وصموده وقوته .

معالي الرئيس ... حضرات النواب الكرام ...

لقد استمعنا الى خطاب الموازنة الذي القاه معالي وزير المالية ودرسنا جميعا مشروع قانون الموازنة وحضرت بعضا من اجتماعات اللجنة المالية كعضو زائروسمعنا تقريرها . ووجدت ان مشروع قانون الموازنة يحوى في بنوده ومواده الوارده فيه ايجابيات نقرها ونوافق عليها . ولكن بذات الوقت لنا مآخذ وملاحظات اورد بعضها بما يلي : -

اولا : -

ان مشروع قانون الموازنة العامة قد جاء تقليديا على انماط قوانين الموازنة السابقة له - مع ان هذه المرحلة الحرجة التي نعاني ونكابد منها تتطلب موازنة تبنى على اساس تصور كامل لخطه وطنية شاملة تحدد المعالم وتوضحها للخروج من الازمة الاقتصادية .

ثانيا : -

لم يتطرق مشروع قانون الموازنة الى كثير من الامور المهمه بمحاولة معالجتها كمثل مشكله الفقر ومعالجة البطالة واستقطاب الاستثمارات الماليه وتنمية حوالات المغتربين .

ثالثا : -

لم يتطرق المشروع الى وضع خطة لكيفيه ايجاد الحل المناسب لمعالجة المديونية الكبيرة . هذا من جهة . ومن جهه اخرى الى كيفيه تعزيز قيمه الدينار الاردني .

رابعا : -

وعلى الرغم من ان اللجنة الماليه قد قامت مشكورة بجهودها ووضع ملاحظاتها على مشروع الموازنة كما انه قامت بمحاوله جيده للتوفير في النفقات المقترحه في قانون الموازنه . والذي كان مجموع الوفر مبلغ

(١٥.٣٠٩.٠٠٠) دينار ورغم ذلك فإني اقترح على الحكومة الموقرة ملاحظات تكون ذا اثر في توفير مبالغ كثيرة تنفقه سنويا اذكر منها .

١ . تدفع الحكومة سنويا مبلغ (٤.٧٢٨.٠٠٠) دينار ايجارات (الماده ٢٠٥) من مشروع قانون الموازنة. حيث من الحكمه ان تتوجه الحكومه بخطه الى الاستعاضه عن الايجارات بوجود مباني تملكها الحكومة وخلال اربع سنوات مثلا فيكون ذلك وفرا لهذه المبالغ التي تدفع سنويا .

٢ . وفي بند الاستهلاكات (الماء ،الكهرباء ، المحروقات) فقد بلغ الانفاق المتوقع في الموازنة مبلغ (٧.٦١٩.٠٠٠) مليون دينار وهو رقم كبير حيث يشكل (١٤.٥٪) من مجمل النفقات الجارية . وعليه فعلى الحكومه ان تتجه الى ارشاد الاستهلاك .. ووضعه موضع التنفيذ على المستوى الوطني الشامل .

٣ . التوفير في بند اللوازم والمتفرقات والنفقات الاخرى (المادتين ٢١٢، ٢١٣) ومجموعها (٢٢.٠٢٨.٠٠٠) مليون دينار من النفقات الجارية ومبلغ (١٣.٥٧٣.٠٠٠) مليون دينار من النفقات الرأسماليه اي ما مجموعه (٣٥.٦٠١,٠٠٠) مليون دينار اي (٥٪) من قيمة الايرادات الحقيقية للدولة و(٣.٢٪) من النفقات . والملاحظ ان هذه ارقام مرتفعه جدا . لذلك اتوجه بالحكومه للعمل على تقليص هذه النفقات .

خامسا : -

المديونيه : ان حجم المديونية بلغ حدا كبيرا ومذهلا .. ونتيجة لممارسات خاطئه ومنحرفه في السنوات الخمس الاخيرة .. فأدت الى وجود هذه الازمة الخانقة التي يكابد منها الشعب من حيث ارتفاع الاسعار ونزول قيمة الدينار.. فكل ذلك يحتاج الى جهود مكثفة للعمل على الحد من تفاقم هذه المشكله وذلك ضمن خطه تسعى من خلالها الحكومه لوضع الحل المناسب وباعتقادي ان تخصيص مبلغ (١٧٥.٣٣٠،٠٠٠) مليون دينار من الموازنه . لسد فوائد القروض فهو مبلغ ضئيل بالنسبة لحجم المديونيه المشار اليه ولذلك فالواجب يحتم الى زياده المخصصات اللازمة لتسديد القروض الخارجية . ولذلك يأتي التوجه الى الحكومة للعمل على تلافي الاثار السلبية لهذه المديونية ..وكنت امل ان يكون هناك اشارة واضحة في الموازنة الى كيفية الحد من تفاقمها . وبذات الوقت وفي هذا المجال لا يسعني الا ان انبه الى ضرورة تقيد الحكومة بعدم اللجوء الى الاقتراض الخارجي مطلقا .. والسرعة في الاستجابة الى اقتراح اللجنة المالية من حيث الحد من اقتراض المؤسسات العامة خارج نطاق وزارة التخطيط .. وبعيدا عن مراقبة هذا المجلس .

سادسا : مشكلة البطالة .

لم تتطرق الموازنة الى مشكلة البطالة ، ولهذا فاني اتوجه الى الحكومة بالعمل على توفير المزيد من

فرص العمل في الداخل من حيث برنامج اقتصادي واسع وخطة تنموية متكاملة لكل اتجاه من اتجاهات التفاعل الاقتصادي كمثل الاتجاه الى التوسع في برنامج وخطة زراعية شاملة بالاضافة الى تشجيع الصناعات الانتاجية الصغيرة والكبيرة وان تضع الخطة تصورا لمعالجه التزاحم والاكتظاظ السكاني في مناطق على حساب مناطق اخرى في المملكة . وان تتجه الحكومه في اسلوب معالجة مشكلة البطالة بالعمل على ايجاد اسواق عمل خارجيه عن طريق اتفاقيات مع الدول العربيه المجاوره

سابعا : -

استقطاب الاستثمارات الماليه الخارجيه وزياده الحوالات من العاملين في الخارج فأني اشير الى التراجع في مبالغ الحوالات من العاملين في الخارج حيث انخفضت هذه الحوالات من (٣٢٨) مليون دينار عام ١٩٨٦ الى (٢٧٨.٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ ولذلك ارى ان على الحكومه ان تتوجه ببرنامج متكامل يشجع على زياده الحوالات والاستثمارات .

معالى الرئيس ... حضرات النواب الكرام ...

ان المشاكل التي نعانيها والتي اشرت اليها تحتاج الى خطة واسعه وكبيره لمعالجتها واعتقد انه لا يمكن حل جميع هذه المشاكل والخروج منها وتجاوز هذه المرحله الحرجة بموازنة هذا العام . بل تحتاج الى خطة زمنية متكامله. مما يستوجب التوجه بالعمل للتخطيط على مستوى خطه خمسية او عشرية . تتضافر الجهود خلالها للدخول الى الاردن الاقتصادي القومي .

معالى الرئيس ... حضرات النواب الكرام ...

اني اتوجه بعد ذلك بطلبات واحتياجات منطقة عمان الاولى والتي شرفني مواطنوها بتمثيلهم في هذا المجلس .

اولا : -

ان المنطقة الاولى يوجد بها مخيمان كبيران - مخيم الحسين ومخيم المحطه . وان اهالي هذين المخيمين يعانون معاناة كبيره من قله الاهتمام في وجود البنية التحتيه من حيث التنظيم وتعبيد الشوارع والدخلات . وكذلك ايجاد الحل السريع لمعالجة وجود سيل مياه يمر من وسط مخيم الحسين والذي يولد مكرهه صحية بحاجة لمعالجة سريعه .

ثانيا : -

أهالي منطقة ماركا يطالبون بوجود مستشفى حكومي في المنطقة على اثر التراجع في الخدمات التي كان يوفرها المستشفى الرئيسي .

ثالثا : -

اهالي منطقة ماركا وياللذات في ضاحية السير يعانون من عدم توفر مدرسه اعداديه وثانوية لابنائهم وبناتهم .. وان اقرب مدرسة اليهم تبعد كثيرا عن منطقتهم .. والمنطقه مزدحمه نسبيا بالسكان .

رابعا : -

هناك مشكلة تتعلق باراضي مسجلة باسم خزينه المملكة الاردنيه الهاشميه وكانت قد وزعت سابقا بعضا من هذه الاراضي على مشاريع اسكانيه وباسعار منخفضه . والان فأن بعضا من اهالي طارق قد قاموا ببناء بيوتهم منذ عام (١٩٦٥) وقد دفعهم الى ذلك اوضاعهم الماليه المحدوده ويأملون من الحكومه ان توزيع هذه الدفعات القليلة عليهم وباسعار معقولة .

خامسا : -

يعاني اهالي منطقه ابو عليان من قله الخدمات الصحيه والتنظيم ولذلك فاني اتوجه الى الحكومه للاخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص بهذه المنطقه وختاما ادعو الله سبحانه وتعالى السداد والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاستاذ نادر الظهيرات ثم الاستاذ كامل العمرى ،

السيد نادر ظهيرات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

بادئ ذي بدء اتقدم ببالغ الشكر والتقدير الى كل من ساهم باعداد هذه الموازنه ، والى اللجنة الماليه على الجهد الذي بذلته لاعداد تقريرها خاصه وان الموازنه عكست تطلعات الاردن وعزمه على الاعتماد على موارده الذاتية .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

هناك بعض الملاحظات التي اود ان اذكرها فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنه سنة ١٩٩٠ .

ذكر معالي وزير الماليه في نهاية الصفحه الثانيه من التقرير الذي تلاه امام مجلس النواب في ٦ كانون ثاني ١٩٩٠ - ونتيجه لذلك فقد اضطرت الحكومه في ١٥ تشرين الاول ١٩٨٨ الى تعويم صرف الدينار والتوقف عن تزويد البنوك التجارية بما يلزمها من عملات اجنبيه نظرا لاستنزاف احتياطي المملكة وانخفاض

مستواها الى حد اصبحت لا تكفي لتغطية المستوردات لمدة اسبوعين ، ثم اضطرت الحكومه في نهايه ١٩٨٨ الى التوقف عن تسديد ما يستحق من ديونها الخارجية ، ويضيف معالي الوزير في الفقره (هـ) من الصفحه الثالثه (عدم المبادره الى اتخاذ الاجراءات التصحيحيه اللازمه بمجرد ظهور بوادر المشكله ، وترك قطاع التصدير ليفقد قدرته التنافسيه ، ولعدم تعديل اسعار الصرف غير الواقعيه ، كما ان ميزان المدفوعات لم يلق عنايه كافيه ، وسمح لأحتياطي المملكة من العملات الاجنبيه بالانخفاض الى ما دون نقطه الخطر عطفا على ما ذكر معالي وزير الماليه اود ان اسأل مايلي :-

١ . اين كان المسؤولون الماليون والاقتصاديون سواء في وزارة الماليه او البنك المركزي او وزارة التخطيط ، او كل من له علاقه رسميه بالوضع المالي او الاقتصادي اين كانوا ووضع البلد الاقتصادي يتهاوى في حين كنا نسمع في ذلك الوقت تماما ومن كبار المسؤولين بان سعر الدينار ينطح الصخر .

٢ . كيف سمح المسؤولون الماليون بهذا النزيف الحاد من العملات الاجنبيه دون ان ينادوا بوقفه ، او يسمعوا صوتهم بما كان يجرى حتى نسمع اليوم بان احتياطي المملكه لم يكن يكفي لاسبوعين .

٣ . من هو المسؤول عن هذه الجرائم الاقتصادية التي اوصلت الوطن الى هذا الوضع والتي يعاني منها وطننا جوعا وبطاله وغلاء في الاسعار وهبوط في اسعار الدينار الذي كنا نفاخر به كثيرا من العملات وحتى العملات الصعبه .

ب) الرقم القياسي لتكاليف المعيشه :

ذكر السيد معالي وزير الماليه في الفقره (و) في الصفحه الخامسه من التقرير الذى تلاه - لقد شهد عام ١٩٨٩ ارتفاعا كبيرا في الرقم القياسي لتكاليف المعيشه ، اذ ارتفع معدل هذه التكاليف خلال الاحد عشر شهرا الاولى من عام ١٩٨٩ نسبه (٢٥٪) مقارنه مع الفتره نفسها من عام ١٩٨٨ هذا في عام واحد فقط غير الاعوام السابقه ، والسؤال هنا ما مدى تأثير هذا الارتفاع على اصحاب الدخل المحدود مع ضعف القوة الشرائيه للدينار وما هو توجه الحكومه نحو مساعده هذه الفئه والتي غالبيتها من الموظفين والعسكريين والعمال والمتقاعدين عسكريين ومدنيين .

جـ) ورد في مشروع قانون الموازنه زياده كبيره في واردات ضريبه الدخل والضرائب الجمركيه والضرائب الاخرى لعام ١٩٩٠ في حين ان المبالغ المقدره لعام ١٩٨٩ ولهذه البنود والتي هي اقل بكثير لم تستوف كما وردت مثال ذلك الضرائب على الدخل والارباح لعام ١٩٨٩ قدرت ب (٥٤) مليون حصل منها (٤٨) مليون وقد قدرت في ١٩٩٠ (١٠٠) مليون .

د) لم يرد في مشروع قانون الموازنه لعام ١٩٩٠ ما يشير الى دعم المزارعين ، خاصه وان مستلزمات الانتاج والافات الزراعيه والظروف الجديه كالصقيع نالت كثيرا من جهد المزارعين وهم اليوم يطالبون بدعم لهم والتخفيف من وطأه وشده هذه المخاطر التي تتهددهم والتي تتهدد المصدر الرئيسي لهذا الوطن .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

هناك بعض الامور التي ارى انها قد تساهم في حل بعض المشاكل او جزء منها :

١ . زياده الصادرات الزراعيه والتي غالبا ما تتلف في اماكنها وذلك بايجاد اسواق جديده وخاصه الاسواق الاوروبية مع تخفيض اجور النقل للطائرات حيث وصلت اجرة الطن الواحد الى (٤٠٠) دينار ، ومحاوله الرجوع للسوق السوريه كان يستوعب غالبيه الانتاج الزراعي الاردني .

٢ . التخفيف من العماله الاجنبيه والتي كانت سببا في هجره العملات الصعبه والتي اذا ما تم ضبطها ستحل جزءا من مشكلة البطاله خاصه وان بعض الاعمال التي يشغلها الوافدون يستطيع ان يحل مكانهم وبكفاءه اكبر عاملون اردنيون ومثال ذلك سائقي شاحنات النقل ، والمستخدمون في المستشفيات والمطاعم ومضخات الوقود والمحلات التجاريه وغيرها .

٣ . تخفيض ضريبة الدخل والضريبة الجمركيه على بعض المواد حتى نشجع استقطاب العملات الاجنبيه لاستثمارها في مشاريع في المملكة خاصه وان بلدنا يتمتع بنعمه الاستقرار وتوسط الموقع .

٤ . تشكيل وفد من مجلس النواب ليقوم بزيارات للدول العربيه الشقيقه لشرح وضع المملكة الاقتصادي والاخطار التي تمر بها وما تتحمله من اعباء ماليه كبيره في الدفاع وحمايه امن المنطقه العربيه ، فالاردن القوي المنيع قوة لدنيا العرب قاطبه .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

عكست الموازنه كما ذكرت في بدايه كلمتي تطلعات الاردن وعزمه الاعتماد على موارده الذاتيه بالرغم من شحها ، فقد ادرجت فيها برامج طموحه عكست عزم الحكومه الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين، متمنيا عليها ان تحظى المنطقه التي لي شرف تمثيلها وهي لوائي الاغوار الشماليه والكوره بالمطالب التاليه :

١ . الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زياده الصادرات الزراعيه والسيطره على مستلزمات الانتاج كالاسمدة والبذور والعلاجات ودعمها ، واعاده دراسه انشاء بنك للعبوات الزراعيه وتخفيض النسبه التي تتقاضاها الوسطاء بعد حسم ثمن العبوه من القيمة الكليه وتخفيض اثمان المياه هذا ونتمنى لدوله رئيس الوزراء الايعاز بدراسه تطبيق نظام لتأمين المحاصيل الزراعيه لحمايه المزارعين ومنتوجاتهم .

٢ . انشاء كلية زراعيه في الاغوار الشماليه خاصه وان الارض المخصصه لهذه الغايه موجوده باسم وزارة التربيه والتعليم وان النيه كانت تتجه لانشاء مثل هذا المشروع ١٩٨٥ .

٣ . انشا مصنع لعصير الفواكه والحمضيات وتعليب الخضار وذلك لامتصاص الفائض عن الاستهلاك بدلا من اتلافها وتخفيضا لاستيرادها من الخارج والذى يكلف الموازنه اموالا طائله .

٤ . توسيع طريق اربد – الاغوار لما لهذه الطريق اهميه في نقل المنتوجات الزراعيه وتشجيع الحركه السياحيه .

٥ . فتح الطريق التي تربط الشونه الشماليه ببلده ام قيس والماره بالقرب من سد وادي العرب والتي لا تتجاوز ١٠ كم حيث تربط لوائي الاغوار وبني كنانه .

٦ . فتح الطريق المؤديه الى قريه الساخنه بالقرب من الشونه الشماليه هذه القريه التي تفتقر الى ايه خدمات.

٧ . أ . فتح طريق كفرابيل المشاريع .

ب . فتح طريق كفر راكب الاغوار .

جـ .فتح طريق ديرابي سعيد – رجفين رحمه ابو ذابله لاهميه هذه الطرق الى المزارعين .

٨ . تنشيط الحركه السياحيه في منطقه الاغوار الشماليه من خلال الاهتمام بالاماكن الدينيه والاثريه والمياه المعدنيه وتجميل المناطق المحاذيه للسدود ومصادر المياه ولسلطه وادى الاردن تجربه رائده في هذا المجال في منطقه سد وادى العرب .

٩ . الاهتمام بالحركه الشبابيه في الاغوار والكوره وذلك بفتح مراكز للشباب وانشاء صالات رياضيه ودعم الانديه فيها .

١٠ . توفير الاجهزه والامكانيات اللازمه لاطباء الاختصاص في مستشفيات الاغوار .

١١ . انشاء مستشفى في لواء الكوره علما بان الارض المخصصه لهذه الغايه متوفره ، مع فتح مركز صحي دير ابي سعيد الشامل ليعمل على مدى (٢٤) ساعه ليقدم الخدمات السريعه ليلا لابناء اللواء .

١٢. تطوير الشبكه الهاتفيه في المنطقه الجنوبيه من لواء الكوره وتحويلها الى النظام الالي مثال ذلك جديتا ، كفر أبيل كفر راكب بيت إيدس وغيرها .

١٣. قسمت الخدمات الهاتفيه الاليه في الاغوار الشماليه الى دائرتين حيث تتبع منطقه كريمه الى السلط والشونه الشماليه ،والمشارع واليابس الى اربد والمطلوب اعاده ربط كريمه مع دائره اربد تخفيفا على المواطنين والذين يتكبدون نفقات باهظه من جراء ربطهم مع السلط .

١٤. ايصال التيار الكهربائي الى التجمعات السكانيه التاليه وهي منطقه الحمامات المعدنيه والتي تعتبر داخل تنظيم بلديه الشونه الشماليه وقريه الساخنه ، والحي الشمالي من كريمه ، ومنطقه القرن في الاغوار الشماليه ، ومنطقه حي البترول بلده المنشيه ، والجزء الشمالي من بلدة وقاص .

١٥. ربط منطقه الاغوار بشبكه المجارى نظرا لعدم وجود اماكن لوضع المياه العادمه ، ولوجود مصادر المياه وانتشار المزارع وحراره الجو العاليه كل هذه الامور تجعل من ضرورات السلامه العامه انشاء الشبكه خاصه وان الدراسات اعدت لهذه الغايه .

١٦ . رفع يد موظفي الخراج عن فرض الضرائب الباهظه التي اصبحت ترهق كاهل المواطنين ، خاصه وان الارض التي تفرض عليها هذه الغرامات تقع داخل حدود البلديات والمجالس القرويه وقد تم تخصيص

جزءا اعد منها من مثل السلطه علما بان هذه الارض خاليه تماما من الاشجار الحرجيه .

١٧. شمول الدراسة والتي كلف بها معالي وزير الاشغال العامة رفع الفوائد عن الاسكان الذي اقامته سلطة وادي الاردن في الاغوار .

١٨. مساوات رواتب الاطباء العاملين في وزاره الصحه والمؤسسه العلاجيه والجامعه الاردنيه حيث انهم يقدمون نفس الاداء ويحملون نفس المؤهلات .

١٩. انصاف موظفي الدوله الغير حاصلين على شهاده الدراسه الثانويه العامه حيث تم تطبيق نظام الخدمه المدنيه السابق على قسم بسيط منهم في حين ان الغالبيه لم يطبق عليهم هذا النظام حتى الان .

٢٠. فتح فرع لترخيص المركبات في الاغوار الشماليه والكوره نظرا للاعداد الكبيره من الاليات الموجوده في المنطقه وخاصه الالات الزراعيه التي تستعمل في الحراثه والتي يصعب ارسالها الى ترخيص اربد الا بحملها بشاحنات مما يثقل كاهل المزارعين .

٢١. حل مشكله المواطنين المقيمين بالقرب من مقامات الصحابه في الاغوار حيث تم استملاك منازلهم لتوسعه هذه المقامات وذلك بالطلب من سلطه وادى الاردن بتخصيص قطع اراضي سكنيه لهم لاقامه مساكن عليها وان تتريث وزاره الاوقاف باخلاء هذه المساكن خاصه ونحن في فصل الشتاء .

٢٢. الطلب من سلطه وادى الاردن زياده عدد اللجان اذ ان لجنة واحده لجميع مناطق الاغوار لا تكفي للقيام بهذا العبئ الثقيل والتشديد بان يتم التوزيع على اصحاب الحقوق من ابناء الاغوار المقيمين على تربه الوادى ، وان تنصف هذه اللجان ممن هضمت حقوقهم في الماضى . مع اعاده النظر في قوانين الملكيه .

٢٣. زياده نسبه قبول الطلاب للوائي الاغوار والكوره في الجامعات وكليات المجتمع وكليات التمريض ومعهد الاتصالات .

٢٤. رفع المجالس القرويه التاليه الى بلديات وهي العدسيه والمنشيه ووادي العياب والبلاونه .

٢٥. دعم الاهل غربي النهر الذين سجلو البطولات بكفاحهم اعترف بها العدوقبل الصديق ، مع تحسين اوضاع المخيمات الصحيه والتعليميه والمجاري ، وفي ختام كلمتي هذه اتمنى ان يظل الاردن قويا منيعا بابنائه الشرفاء اطاره الوفاء وجوهره المحبه والاخاء تحت قيادة الحسين المعظم والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس الاستاذ كامل العمري

السيد كامل العمري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على نبيه الامين ، وعلى آله واصحابه أجمعين .

أما بعد :

معالي الرئيس ... الاخوه الزملاء ...

اسمحوا لي قبل أن ابدأ كلمتي هذه بتقديم خالص شكري وعظيم امتناني لصاحب الجلالة المليك المعظم

لتفضله بالسؤال عني وعن زميلي أخي الدكتور احمد الكوفحي إثر حادث السير الذى تعرضنا له ونحن في طريقنا الى عمان يوم الاثنين الماضي فما شاء الله كان وما قدر فعل ، فالحمد لله الذى شملنا بعنايته ورحمته ، كما اتقدم بالشكر والعرفان بالفضل لكل من دولة رئيس الوزراء واصحاب السياده والسماحه والمالي الاعيان والوزراء ومعالي رئيس مجلس النواب والاخوه النواب الافاضل ، وسائر المواطنين الكرام بمختلف مواقعهم ومسؤلياتهم الذين تفضلوا جميعا بالاستفسار عنا هاتفيا او برقيا او زارونا في المستشفى او البيت حفظ الله الجميع وجزاهم الله عنا احسن الجزاء .

كما ارى من واجبي وهو اقل القليل إزجاء تحية الإعجاب والتقدير لأبناء شعبنا الصامدين في ارض الاسراء والمعراج وادعو الله ان يبارك جهادهم وانتفاضتهم الباسله .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

مما لا شك فيه ان بلدنا يمر بأزمه ماليه حاده تشهد بها الارقام التي وردت في خطاب الموازنه لعام ١٩٩٠ م والتقرير الذي تقدمت به اللجنة الماليه مشكوره مأجوره باذن الله تعالى . وإن مهما قيل من مبررات لوصولنا الى هذه الازمه فإن القناعه تأبى هذه المبررات بل وتحمل مرتكبيها مسؤولية التفريط في المال العام ، وكل راع مسؤول عما استرعاه الله به أحفظ أم ضيع .

ولو وقف الامر عند سوء التصرف وحسب لهان الامر ولكن اثر ذلك التصرف انعكس وينعكس على شعبنا الابي بالاثار الوخيمه من الغلاء والبطاله في الحال والمال.

واذا جاز لنا ان نتجاوز الداء الذى شخصه منا الطبيب وغير الطبيب وعرفه القاصي والداني ، فهل لنا ان نشير الى بعض صنوف الدواء لعلنا ننقذ المريض مما يعانيه إضافه الى العلاج الذي قدمته اللجنه المالية والتي اوافقها على معظمه .

معالي الرئيس ... الاخوه الزملاء ...

العلاج الاول :

ان يتولى المسؤوليه الامناء الاقوياء الاكفياء الذين يتقون الله في سائر تصرفاتهم وهذه عامه في سائر مواقع المسؤوليه وكما يقال : الرجل المناسب في المكان المناسب وأحب ان اضيف ايضًا المرأه المناسبه في المكان المناسب والعمليه ليست نسبيه ذوقيه وانما يرعى في الامر طبيعه الاشياء وكل ميسر لما خلق له وما خلق ليزحف لا يستطيع ان يطير .

العلاج الثاني :

التربيه الربانيه : وهذه التربيه تحارب الترف والاسراف اللذين هما عله العلل في مجتمعاتنا الحديثه والمترفون هم سبب شقوتنا في الماضي والحاضر وفي كل زمان والله سبحانه وتعالى يقول : "واذا اردنا ان نهلك

قريه امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا " ويقول صلى الله عليه وسلم : كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة والتربيه الاتكاليه جعلتنا نفخر وننسى ان نقرأ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر به الهلال والهلال لا يوقد في بيته نار اي لا يطبخ له طعام حتى كان طعامه الاسودين : التمر والماء كما اخبرت عنه عائشه رضي الله تعالى عنها . ولا زلنا نتغنى بمرقعية عمر وبأكفان مصعب بن عمير التي ان غطت رأسه ظهرت رجلاه وان غطيت رجلاه ظهر رأسه .

مثل هذه التربيه ايها الساده تجعل شعبنا يعيش مع الازمه دون ان تصيبه الامراض النفسيه او العصبيه . والذين لا يدركون هذه التربيه يقتلون انفسهم لاتفه الاسباب ولو امتلأت جيوبهم بالمال كما يحدث ذلك في بلاد أسكندنافيا وغيرها ومن هنا لا بد من الاهتمام بالمعلم كفاءة وخلقا كما نهتم بالواعظ علما وسلوكا . لأن أثرهما يعودان سلبا او ايجابا وعلى مواطننا في واقع الحال او المستقبل المأمول .ومثل هذين رجال الصحافه والاعلام والكتاب والمؤلفين .

العلاج الثالث :

لا بد من القيام بالمشاريع الانتاجيه التي تدر على البلد الخير الوفير بعد دراسه جدوى هذه المشاريع من الخبراء والمختصين والاستفاده من تجارب الآخرين .

العلاج الرابع :

الاستفاده من صندوق الزكاة وهذا المال يغطي حاجة ثمانيه اصناف من المجتمع منها الفقير والمسكين والجباة الذين يجمعونها والمدينون والمجاهدون في سبيل الله ومنها طلبه العلم الخ .

قال سبحانه : انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم .

وهذا الصندوق يمكن ان يمول من البلاد العربية المجاوره بالاضافه الى الموسرين من ابناء بلدنا ومن هنا يكون مفعوله اكبر واكبر .

العلاج الخامس :

السماح بافتتاح جامعه اهليه تستوعب اكبر عدد ممكن من الطلاب ليعود نفعها ماديا ومعنويا وعمليا على البلد ولتخفف من خروج العملة الى الخارج بالاضافة الى فتح مجالات جديدة للعمل .

العلاج السادس :

وهو معالجة البطالة او التخفيف منها باحياء الارض الموات وفتح الطرق الضرورية السهليه والجبليه وتشجيع المشاريع الجماعيه وتخريج اراضي الدولة العراء . وبمناسبة التخريج ينبغي ان تتوجه الحكومه الى غرس الاشجار الحرجيه ذات الجدوى الاقتصاديه كالصنوبر المثمر الذي يجود في المناطق المرتفعه والبارده كجبال عجلون وجرش والشراه والسلط واربد والكرك والبلقاء . وقد افادني بعض الخبراء الزراعين ان ارضنا تصلح لزراعه صنوبر الكناريا الذي ينتج اخشابا مستقيمه خالية من العقد تستخدم في اعمدة التلفون ويجود في جبال عجلون وجرش والسلط والشراه والطفيلة ...

وكذلك شجرة اليسر وتعيش في مناطق سيل الزرقاء ووادي الموجب وحمامات ماعين ووادي عربه .

اما العاطلون من المثقفين كالاطباء والمهندسين والجامعيين الاخرفليمكن ان يستوعبوا من خلال فتح المستشفيات الجديده والمراكز الطبيه التي ينبغى ان توزع حسب التجمعات السكانيه بالاضافه الى المدارس والمشاريع الاخرى والاستغناء ما امكن عن العماله الوافده .

معالى الرئيس ... ايها الاخوه الزملاء ...

والان اسمحوا لي ان أطالب بالخدمات العامه والخاصه بدائرتي الانتخابيه التي يرجع الفضل لها بوصولي الى مكاني هذا .

اولا : ارجو ان تساعد الحكومه المواطن في محافظه اربد بتوفير مكاتب اتصال وخدمات للوزارات تساعد هذا المواطن للوصول الى غرضه بيسر وسهوله دون الرجوع الى عمان العاصمة توفيرا لوقته وماله وتحقيقا لراحته وطمأنينته ولا يذهب الى الوزارة في عمان إلا في حالة الضرورة القصوى وبهذا يخف العبء عن الوزارة ايضا .

ثانيا : أن منطقه اربد بكثافه سكانها تنقصها الخدمات الصحيه الكافيه حيث ان المستشفيات الموجوده لا تفي بالغرض من حيث عدم استيعابها للمراجعين من المرضى يوميا وكذلك من حيث التجهيزات الطبيه اللازمه والشكوى نسمعها من المواطن والطبيب على السواء . فسكان محافظة اربد يشكلون (٢٨٪) من سكان المملكة في حين تنال المحافظة (١٧٪) من مجموع اسرة المستشفيات في المملكة اى ان معدل الاسره في المحافظه هو (١١) احد عشر سريرا لكل (١٠,٠٠٠) نسمة .

هذا وان ارتفاع عدد العمليات الجراحيه خارج المحافظه يعتبر من المبررات التي تستوجب انشاء مثل هذا المستشفى في المحافظه . وبما انه تم تخطيط مستشفى الملك عبدالله ضمن موقع جامعه العلوم

والتكنولوجيا الاردنيه يتسع الى (٦٤٣) سريرا [illegible]
لجعله موضع التنفيذ ولتكن هذه اليد يد دولة [illegible]
كما واضيف مطلبا شعبيا وضروريا وهو ان [illegible] الشعب . نظرا للاحوال الماديه المترديه لابناء الشعب خاصه اولئك الذين [illegible] عملا ولم يكونوا في قطاع الموظفين .

ثالثا : قصيره ايها الاخوه كلمه قصيره
نأمل من الدولة الكريمه العمل على [illegible] القرى و[illegible] الطرق الزراعيه وتعبيد ما امكن منها ولا سيما ارحابا المزار الشماليه لانها تخدم عده قرى مثل ارحابا [illegible] عرجان بجديتا بالاضافه الى المزار الشماليه [illegible]
ولا بد من [illegible] وحمه [illegible] وكفر اسد والاراج وحبكا .

[illegible] في كفر اسد وقحم [illegible] ما عن القريه .

[illegible] على [illegible] لينال محافظه اربد [illegible] من العاطلين عن العمل .

سادسا : انشاء مدرسه زراعيه في محافظه اربد باعتبارها منطقه زراعيه واسعه .

سابعا : الاهتمام ببلده بيت راس كبلد اثري سياحي ومركز ذي قيمة تاريخيه .

ثامنا : اصلاح منطقه الينابيع في علعال ورحوب من حيث الطرق وصيانه الماء ووصول الطرق المعبده اليها مثل طريق محطه مرو الزراعيه رحوب .

تاسعا : اكرر ما قاله زميلي سعاده النائب المحترم الشيخ محمد علاونه وكذلك الدكتور الكوفحي من اعطاء الدعم اللازم لمدينه اربد عروس الشمال التي تعاني من نقص في الخدمات لقلة مواردها الماليه من خلال بلديتها التي تعزم على اللجوء الى الدين لسد بعض النقص ولا سيما الشوارع التي فقدت جمالها وفاعليتها نتيجه الحفريات المجنونه التي تتخبط كل زاويه فيها .

عاشرا : الاهتمام بشوارع مخيمي اربد والحصن وكذلك الممرات والطرق وتكثيف الرقابه الصحيه على اقنيه المياه المكشوفه وتغطيتها حفاظا على صحه السكان وسلامتهم .

احدى عشر : كما ارجو ان انبه الى قلة عدد الأئمه والخطباء في محافظه اربد حيث تخلو كثير من المساجد من الأئمه مثل مسجد [illegible] الوسطيه وغيرها .

[illegible] : هناك عدد من اولياء امور الطلبه يراجعون لتخفيض صرف سعر الدولار بالنسبه لهم كي يستطيعوا ان يتحملوا اعباء نفقات ابنائهم الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص واسهاما من الدولة في مساعدة ابنائها الطلبة. الدولة كانت قد خففت سابقا ،ولكن الامر قد لحق بعضه ، اصبح التخفيض يساوي عدم التخفيض الان .

ثالث عشر : كما راجعني عدد من الطلاب فصلوا من كليه اربد للمهن الطبيه في ١٩٨٩/٢/١٩ لدواعي [illegible] فصلا وشهرا مما تسبب ضياع ذلك العام عليهم ، والطالبان اللذان فصلاهما :
[illegible] عبدالله .
[illegible]

[illegible] علينا حقوق المواطنة ومن حقهم ان نحمي مدخراتهم وتحويلاتهم فقد [illegible] من قضيه لا زالت تقض مضاجعهم قضيه شركه " كرسوع " التي ما ان وصلت [illegible] (بالالاف) حتى اغلقت ابوابها واعلنت افلاسها [illegible] لا [illegible] بعد مرور اكثر من (ثلاث سنوات) على قضيتهم .

[illegible] عشر : [illegible] فانني اذكر بموضوع المفصولين امنيا والذين ينتظرون بفارغ الصبر حل قضيتهم [illegible] واطفالهم . وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس والآن ترفع الجلسه ، والى يوم السبت القادم الساعه (العاشره) ان شاء الله .

((وانتهت الجلسه))

امين عام مجلس الامه بالوكاله
عدنان بميون

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

ترجمه الرساله الموجهه من وزاره الماليه
الى السيد ميشيل كامديسو ، المدير الاداري
لصندوق النقد الدولي وتحمل رقم
ج /٣١/٤١/٤٥٤٥ تاريخ ١٣/٤/١٩٨٩

السيد ميشيل كامديسو
المدير الاداري
صندوق النقد الدولي
واشنطن دي . سي .

حضرة السيد كامديسو ،

١ . ان البيان المرفق من الحكومه الاردنيه يستعرض الاهداف الاقتصاديه والماليه للدولة لعامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ ، والذي طور في ضوء الاطار العام للتصحيح الموجه للنمو ، اضافه الى السياسات التي يستهدفها من اجل تحقيق تلك الغايات . ولدعم الجهد التصحيحي ، فان الحكومه الاردنيه تتقدم للصندوق بطلب منحها ترتيبات سحب جانبيه (ترتيبات استعداد ائتماني) لثمانيه عشر شهرا بمبلغ (٦٠) مليون وحده حقوق سحب خاصة . بالاضافه لذلك ، فان الاردن يتطلب توفير موارد من خلال العنصر التعويضي لوسيله التمويل التعويضي والطارئ (CCff) وانها تنوي استخدام الشريحه الاختياريه بموجب وسيله التمويل التعويضي والطارئ عند اكمال المراجعه الاولى لترتيب السحب الجانبي ان النقاط التاليه ستصلكم ببنود البيان بموجب ترتيب السحب الجانبي :

أ) السقوف على صافي الموجودات المحليه للجهاز المصرفي والسقوف على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي لنهايه ايلول ونهايه كانون الاول ١٩٨٩ كما هي موضحه في الفقره ١٧ من البيان المرفق .

ب) مراجعه البيانات كما هو موضح في الفقرات ١٣و٢٠و٢١ .

ج) السقوف على العقود الجديده للديون الخارجيه غير الميسرة للحكومه وبكفالتها لشهري ايلول وكانون الاول ١٩٨٩ كما هي موضحه في الفقره ٢١ .

د) تجنب المتأخرات على تسديدات القروض الخارجيه كما هو موضح في الفقره ٢٢ .

هـ) المتطلبات المعيارية فيما يتعلق بنظام الصرف والتجارة كما هو موضح في الفقره ٢٣ .

٢. ان جهد التصحيح المحلي للاردن يتطلب دعمه من خلال اعادة جدولة الدين ومساعدات اضافيه ميسرة لتغطيه الفجوة المتبقيه لميزان المدفوعات . ووفقا لذلك ، فان الحكومه الاردنيه تنوي الطلب من نادي باريس والمقرضين الثنائيين الآخرين والبنوك التجارية اعادة جدولة الديون على اسس سخية .

٣. تعتقد الحكومة بان السياسات المدرجة في البيان المرفق ملائمه لتحقيق اهداف البرنامج ولكن ستتخذ اية اجراءات اخرى قد تصبح مناسبة لهذا الغرض . وستتشاور الحكومة الاردينه مع الصندوق عند اتخاذ ايه اجراءات قد تكون ملائمه وفقا لسياسات الصندوق في تلك المشاورات . وضمن هذا الاطار ، فان المراجعة الاولى للاداء بموجب البرنامج ستعقد في فترة لا تتعدى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، عندما يتم ايضا تحقيق التفاهم حول السياسات المنوي متابعتها عام ١٩٩٠ وحول معيار الاداء لفترة الترتيب بعد تاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٨٩ .

٤. سيقوم الاردن بتزويد المعلومات حسب طلب الصندوق المرتبط بتطبيق وتقييم السياسات المدرجة في البيان .

مع خالص التحية ، ، ،

الدكتور حنا عودة	السيد حسين القاسم
وزير المالية	محافظ
حكومة الاردن	البنك المركزي الاردني
عمان	عمان